

نحمدك اللهم على ما وجهت نحونا من سوابغ النعم * ونشكرك على ما أظهرت لنا من مهمات الأسرار ومضمرات الحكم * ونشهد أن لا إله إلا أنت وحدك لا شريك لك الفاعل لكل مبتدإ ومبتدع * ونشهد أن سيدنا محمدا عبدك ورسولك المفرد العلم والإمام المتبع * اللهم صل وسلم عليه وعلى آله وصحبه ما رفعت منصب المخفض بجلالك * وجرت بالسكون إليك كسر الجازم بوحدتك في ذاتك وصفاتك وأفعالك (أما بعد) فيقول راجي الغفران محمد بن علي الصبان * غفر الله ذنوبه * وستر في الدارين عيوبه * هذه حواش شريفه * وتقريرات جليلة منيفه * وتحقيقات فائقه * وتدقيقات رائقه * خدمت بها شرح العلامة نور الدين أبي الحسن علي بن محمد الأشموني الشافعي على ألفية الإمام ابن مالك كل الخدمة وصرفت في تحرير مبانيها * وتهذيب معانيها * جميع الهمة * ملخصا فيها زبد ما كتبه عليه المشايخ الأعيان * منبها على كثير مما وقع لهم من أسقام

الافهام

بسم الله الرحمن الرحيم
(أما بعد) حمد الله على ما منح من أسباب البيان

الافهام وأوهام الاذهان * ضاما الى ذلك من نفائس المسطور ما ينشرح به الخاطر * مضيفا اليه من عرائس بنات فكرى ما تقربه عين الناظر * وحيث أطلقت شيخنا فمرادى به شيخنا العلامة المدابغى أوقلت شيخنا السيد فمرادى به شيخنا المحقق السيد البليدى أوقلت البعض فمرادى به الفهامة الفاضل سيدى يوسف الحفنى رحمهم الله تعالى وجزاهم عنا خيرا وما كان زائدا على ما فى حواشيهم وليس معزوّا لاحد فهو غالبا مما ظهرلى وربما نسبته الى صريحا وعلى الله الاعتماد انه ولى السداد (قوله أما بعد حمد الله الخ) اعترض بأن هذه العبارة انما تفيد سبق حمد وصلاة وسلام منه وهذه الافادة لا يحصل بها المطلوب من الاتيان بالثلاثة فى ابتداء التأليف ويجاب أوّلا بأنا لا نسلم تلك الافادة لان القصد من قوله حمد الله انشاء الحمد وقوله حمد الله وان لم يكن جملة فى قوة الجملة فكأنه قال أما بعد قولى أحمد الله منشئا للحمد وثانيا بأنا سلمنا تلك الافادة لكن لا نسلم أن المطلوب لا يحصل بها لان افادة سبق الحمد منه تتضمن أن المحمود أهل لان يحمد وهو وصف بالجميل فقد حصل الحمد ضمنا بهذه العبارة الواقعة فى ابتداء التأليف ولا يضرّ عدم حصوله صريحا اذ المطلوب حصول الحمد مطلقا فى الابتداء ومثل ذلك يقال فى الصلاة والسلام بناء على أن المقصود بهما التعظيم وهو حاصل بافادة سبقهما كما أفاده العلامة ابن قاسم فى نكته عند قول المصنف أحمد ربى الله خير مالك مصليا الخ وبه يعرف ما فى كلام البعض وما أجاب به هو وشيخنا من ان الشارح أتى بالثلاثة لفظا لا يحسم مادّة الاعتراض لبقاء المؤاخذة بعدم كتابتها المطلوبة أيضا والجواب بحصول الحمد بالبسملة غير نافع فى الصلاة والسلام * فان قلت لا نسلم عدم حصول الحمد صريحا هنا لما تقرّر من أن الاخبار عن الحمد حمد أى صريح قلت ما تقرّر انما هو فى الاخبار عن الحمد بثبوته لله بالجملة الاسمية أعنى الحمد لله لانه ثناء بجميل صراحة فهو حمد صريح بخلاف الاخبار عن الحمد بسبق وقوعه ومثله الاخبار بانه يقع كما فى أحمد ربى الله على انه خبر لفظا ومعنى فتنبه (قوله على ما منح من أسباب البيان) على تعليلية وما موصول اسمى أو نكرة موصوفة فمن بيانية والعائد محذوف ويظهر لى عند عدم

وفتح من أبواب التبيان * والصلاة والسلام على من رفع

استدعاء المقام أحد الوجهين ترجح الثاني لان النكرة هي الأصل ولان
شرط الموصول اذا لم يكن للتعظيم أو التفخيم عهد الصلة وقد لا تحصل عهديتها
الا بتكلف فاحفظه أو موصول حرفي ويقوى هذا أن الحمد يكون حينئذ
على الفعل والحمد على الفعل أمكن من الحمد على أثره لان الحمد على الفعل
بلا واسطة وعلى الاثر بواسطة ومن زائدة على مذهب الأخفش وبعض
الكوفيين أو تبعيضية نكتتها الاشارة الى انه تعالى يستحق الحمد على بعض
نعمه كما يستحق الحمد على الكل بالأولى والمنح الاعطاء وبابه قطع وضرب
والمنحة بالكسر العطية كذا في المختار والبيان يطلق بمعنى الظهور وبمعنى
الفصاحة وبمعنى المنطق الفصيح المعرب عما في الضمير أي المنطوق به
لا المعنى المصدري لانه لا يوصف بالفصاحة حقيقة وهذا هو المراد هنا والمراد
بأسبابه جميع ماله دخل في حصوله كسلامة اللسان من العي والفهاهة
وسلامة القلب من موانع الادراك لا خصوص ما يلزم من وجوده الوجود
ومن عدمه العدم لذاته لقصوره (قوله وفتح من أبواب التبيان) قياس ما كان
على التفعال فتح التاء كالتكرار والتذكار وشذ كسر تاء التبيان والتلقاء
بعكس الفعلال وورد الفتح أيضا في التبيان كما في القاموس وان كان كسره
أكثر والتبيان كما قاله الخطابي أبلغ من البيان لانه بيان مع دليل وبرهان فهو
جار على الأصل من زيادة المعنى لزيادة المبنى والمراد بأبوابه كل ماله دخل
في حصوله كالادراكات القوية وجودة اللسان والقلب فالابواب استعارة
مصرحة والفتح ترشيح أو في التبيان استعارة بالكناية والأبواب تخييل
والفتح ترشيح وذكر المنح والأسباب في جانب البيان والفتح والأبواب
في جانب التبيان لان التبيان أبلغ كما مر فالوصول اليه أصعب يحتاج الى
فتح أبواب مغلقة (قوله والصلاة والسلام) مجروران عطفا على حمد
الله (قوله على من رفع) متعلق بمحذوف صفة للصلاة والسلام أي الكائنين
على من رفع أو حال منهما وقال شيخنا تبعا للمصرح متعلق بالسلام لقربه وهو
مطلوب أيضا للصلاة من جهة المعنى على سبيل التنازع اه ومراده كما قاله
الفاضل الروداني محشي التصريح التنازع المعنوي الذي هو مجرد
الطلب في المعنى لا العملي بدليل كلامه فقوله متعلق بالسلام لقربه يعني مع

حذف متعلق الصلاة فقط ما اعترض به البعض من ان التنازع لا يكون الا فى فعلين متصرفين أو اسمين يشبهانهما كما سيأتى وماذكر ليس كذلك أى لان الصلاة والسلام اسما مصدرين جامدان على انه سيأتى أن المراد اسمان يشبهانهما فى العمل لا فى التصرف بدليل تمثيلهم باسم الفعل والمصدر وممن وافق على ذلك هذا البعض وحينئذ لا يدل ماسيأتى على عدم جريان التنازع الاصطلاحى بين اسمى المصدر بل على جريانه بينهما كالمصدرين فتلاشى الاعتراض من أصله والرفع الاعلاء والمراد به هنا الاظهار والاعزاز (قوله بماضى العزم) من اضافة الصفة الى الموصوف أى العزم الماضى قال فى المصباح عزم على الشئ وعزمه عزما من باب ضرب عقد ضميره على فعله اه لكن سيذكر الشارح قبيل باب التنازع ان عزم لا يتعدى بنفسه وأن قوله تعالى ولا تعزموا عقدة النكاح على تضمين معنى تنووا والماضى اما بمعنى النافذ يقال مضى الأمر أى نفذ واما بمعنى القاطع يقال سيف ماض أى قاطع فيكون قد شبه فى النفس العزم بالسيف والماضى بمعنى القاطع تخييل (قوله قواعد الايمان) يحتمل وهو الظاهر أن يراد بالايمان التصديق القلبى فتكون اضافة القواعد اليه من اضافة المتعلق بفتح اللام الى المتعلق بكسرها والمراد بالقواعد جميع ماوجب الايمان به مما ينبنى عليه غيره كعقائد التوحيد وضوابط الفقه المجمع عليهما أو جميع ماوجب الايمان به سواء بنى عليه غيره أولا فيكون فى التعبير بالقواعد تغليب أو البراهين الدالة على حقيقة الايمان ويحتمل أن يراد به الاسلام لتلازم الايمان والاسلام الكاملين فالاضافة من اضافة الاجزاء الى الكل والمراد بالقواعد الأركان الخمسة المذكورة فى حديث بنى الاسلام على خمس وعليه ففى الكلام تلميح الى هذا الحديث (قوله وخفض بعامل الجزم) الجزم القطع وعامله آلته كالسيف ووصفها بالعمل مجاز عقلى من وصف آلة عمل الشئ به * فان قلت عامل الجزم لا يخفض فى العربية فلا تتم التورية * قلت التورية لا تتوقف على خفضه فى العربية وانما ورّى بخفضه الذى لا يقع فى العربية للاشارة الى ان ماوقع منه صلى الله عليه وسلم أمر فوق ما ألفه البشر خارج عن طوقهم (قوله كلمة البهتان) البهتان الكذب والمراد به هنا الكفر أو مطلق

بماضى العزم قواعد الايمان * وخفض بعامل الجزم كلمة البهتان * محمد المنتخب

الباطل والمراد بالكلمة الكلام واضافتها الى الهنا استغراقية (قوله محمد) بدل من من أو عطف بيان وقوله المجتبى أى المختار نعت لمحمد لا لمن لئلا يلزم تقديم البدل أو عطف البيان على النعت مع أن النعت هو المقدم على بقية التوابع عند اجتماعها (قوله من خلاصة معدّ ولباب عدنان) خلاصة الشئ بضم الخاء وكسرها ما خلص منه وبمعناه اللباب ففى عبارته تفنن ومعدّ بفتح الميم والعين ولد عدنان لصلبه قال الجوهرى وهو أبو العرب وعدنان آخر النسب الصحيح لرسول الله صلى الله عليه وسلم وهو محمد بن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف بن قصى بن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤى بن غالب بن فهر بن مالك بن النضر بن كنانة بن خزيمة بن مدركة ابن الياس بن مضر بن نزار بن معدّ بن عدنان معلوم وحده كمعدّ وعدنان ويحتمل انه أراد بمعدّ وعدنان ذرية معد وذرية عدنان المسماتين باسمى أبويهما وانما اخر عدنان ذكرا مع تقدمه وجودا لانه لو قدمه لم يكن لذكر معدّ فائدة لانه يلزم من كونه عليه الصلاة والسلام منتخبا من لباب عدنان كونه منتخبا من خلاصة معدّ ولا عكس (قوله أحرزوا) أى حازوا وقوله قصبات السبق الخ كان من عادة العرب أن تغرز قصبة فى آخر ميدان تسابق الفرسان فمن أعدى فرسه اليها وأخذها عد سابقا ففى الكلام استعارة تمثيلية ان شبه حال الصحابة فى غلبتهم لمن قاواهم فى الاحسان بحال السابقين على الخيل فى الميدان فى سبقهم الى قصبة السبق بجامع مطلق حوز زمانه الشرف أو استعارة مكنية ان شبه فى النفس الاحسان بساحة ذات ميدان وجعل اثبات المضمار أى الميدان تخييلا واحراز قصبات السبق ترشيحا أو استعارة مصرحة ان شبهت مراتب العلو بقصبات السبق وجعل المضمار ترشيحا والاحسان تجريدا والمراد بالاحسان اما معناه الشرعى المبين فى حديث جبريل بقوله عليه الصلاة والسلام أن تعبد الله كأنك تراه فان لم تكن تراه فانه يراك أو مطلق الطاعة وهذا أقرب (قوله وأبرزوا) أى أظهروا وقوله ضمير القصة والشان يحتمل أن المراد المضمر المستور الذى كان له قصة وشأن عظيمان وهو دين الاسلام فيكون تسميته مضمرا باعتبار ما كان ويحتمل أن المراد ضمير القصة والشأن الاصطلاحى الواقع فى قوله تعالى فاعلم

من خلاصة معدّ ولباب عدنان * وعلى آله وأصحابه الذين أحرزوا قصبات السبق فى مضمار الاحسان * وأبرزوا ضمير القصة والشان *

انه لا اله الا الله فى الكلام حذف مضاف أى مفسر نعم صراح لان الذى أظهر ومفسره هو لا اله الا الله أو مجاز مرسل علاقته المجاورة حيث سمى المفسر بكسر السين باسم المفسر بفتحها (قوله بسنان اللسان ولسان السنان) السنان نصل الرمح والتركيبان امامن اضافة المشبه به الى المشبه أى اللسان الذى كالسنان فى التأثير والسنان الذى كاللسان فى كثرة استعماله أومن الاستعارة بأن يكون شبه فى التركيب الاول كلام اللسان بالسنان فى التأثير وشبه فى النفس السنان فى التركيب الثانى بالانسان فى صدور الفعل العظيم عن كل وأثبت له اللسان تخييلا أوشبه طرف السنان الذى به الجرح باللسان فى كثرة استعماله وجعل شيخنا اطلاق لسان السنان على طرفه الجارح لاتجوز فيه ممنوع لانه ليس من معانى اللسان الحقيقية كما يؤخذ من القاموس وغيره وفى قوله بسنان الخ من أنواع البديع العكس وهو تقديم المؤخر وتأخير المقدم كقولهم عادات السادات سادات العادات وقد اشتملت خطبته على أنواع اخرى كبراعة الاستهلال والتورية فى الفتح والرفع والماضى ونحوها والطباق فى الرفع والخفض والايمان والبهتان والافراط والتفريط والجناس اللاحق فى الاسد والحسد والتحقيق والتدقيق والخل والملل وكذا بين الادراج والابراج كما قاله شيخنا والبعض وان جعل شيخنا السيد الجناس بينهما مضارعا كما سيأتى والجناس المضارع فى خلا وعلا والفرق بين الجناسين أن الاختلاف ان كان بحرف بعيد المخرج فاللاحق أوقريبه فالمضارع ومعنى بعد المخرج أن يختلف الحرفان فى جنس المخرج ومعنى قربه أن يتحدا فى جنسه ويختلفا فى شخصه (قوله فهذا) اسم الاشارة راجع الى الالفاظ الذهنية المخصوصة الدالة على المعانى المخصوصة على أرجح الاوجه فهو مستعار مما وضع له وهو المبصر الحاضر للمعقول لشبهه به فى كمال اتقان المشير أو السامع اياه حتى كأنه مبصر عنده وهل استعارة اسم الاشارة ونحوه أصلية أوتبعية خلاف بيناه فى رسالتنا فى المجازات والفاء واقعة فى جواب أما وجواب الشرط لا بد أن يكون مستقبلا وكون الالفاظ المشار اليها شرحا لطيفا بديعا غير مستقبل فلا بد من تقدير أقول بعد الفاء كما أفاده فى التصريح نعم ان كانت الخطبة قبل

بسنان اللسان ولسان السنان * فهذا

شرح لطيف بديع على
ألفية ابن مالك * مهذب
المقاصد واضح المسالك *
يمتزج بها

الثالث وجعل الشرح بالمعنى اللغوي على المصدر بمعنى الشارح أي
شارحا لم يحتج الى التقدير لان الشرح الخارجي المدلول على هذا الشرح الذي
هو محط الجزاء مستقبل حينئذ بل قال الروداني في حواشيه على التصريح
انما يحتاج الى التقدير لو أريد بالشرط الذي تضمنته أما التعليق مع أن المراد
منه مجرد استلزام شيء لشيء ولو سلم فالتعليق قد يكون في الاستقبال وقد يكون
في الماضي كما في شرط لو فليكن هذا منه اه ثم قال بل يندفع بتقدير القول
اشكال آخر وهو أن كون هذه الالفاظ شرحا لطيفا بديعا ثابت حمد أولم
يحمد فما معنى كونه بعد الحمد فاذا جعل الجزاء القول كان هو المقيد بالبعدية
اه وهو مبني على أن الظرف من متعلقات الجزاء كما هو الاحسن مع أن هذا
الاشكال الآخر يندفع بجعل شرح بمعنى شارح مرادا منه المعنى اللغوي
لصحة تقييده بالبعدية على انه يرد على تقدير القول أن حذف القول يوجب
حذف الفاء معه كما سيصرح به الشارح لكن في الهمع ما يدل على أن
بعضهم يجوز حذف القول مع بقاء الفاء كما سيأتي بسطه في محله فتنبه (قوله
لطيف) يعني لا يحجب ما وراءه من المعاني مجازا عما لا يحجب ما وراءه من
المحسوسات (قوله بديع) فعيل بمعنى المفعول أي مبتدع أي مخترع لا على
مثال سابق فانه بهيئته المخصوصة لم يسبق لمثال والمراد أنه فائق في الحسن
على غيره من الشروح ويجيء بديع بمعنى مبدع ومنه بديع السموات
والارض (قوله على ألفية ابن مالك) متعلق بمحذوف خاص دل عليه
السياق أي دال على ألفية ابن مالك أي على معانيها أو على بمعنى لام
التقوية متعلقة بشرح بمعنى شارح أي كاشف كما قاله البعض وفيه انه يلزم
على هذا نعت المصدر قبل استيفاء معموله أو بمعنى لام الاختصاص متعلقة
بمحذوف صفة لشرح فتكون على استعارة تبعية أو شبه الشرح والمتن بجسم
مستعل وجسم مستعلى عليه وذكر على تخييلا (قوله مهذب الخ) التهذيب
التنقية والمقاصد المعاني والمسالك الالفاظ وهما مجروران باضافة الوصف
اليهما أو منصوبان على التشبيه بالمفعول به (قوله يمتزج بها الخ) في الكلام
مبالغة والا فالمزج الخلط بلا تمييز مع أن الشرح والمتن متمايزان وأشار بهذه
الصفة الى ما في شرحه مما لا بد منه في بيان المتن وبالصفة الثانية الى

امتزاج الروح بالجسد * ويحل منها محل الشجاعة من الاسد * تجدد نشر التحقيق من أدراج عبارته يعبق * وبدر التدقيق من أبراج اشاراته يشرق

مازاد على ذلك والمقصود منهما وصف شرحه بجودة السبك وحسن التركيب مع ألفاظ المتن (قوله امتزاج الروح) أى امتزاجا كامتزاج الروح بالجسد لا يقال عبارته تفهم أن شرحه للمتن كالروح للجسد وان المتن بدونه كالجسد بدون الروح وفى هذا تنقيص لبقية الشروح لانا نقول مقام المدح لا ينظر فيه الى أمثال هذه المفاهيم (قوله ويحل) بضم الحاء وكسرها الان حل بمعنى نزل يجوز فى حاء مضارعه الوجهان كما فى القاموس وبهما قرئ فى السبع قوله تعالى فيحل عليكم غضبى فاقتصار البعض كشيخنا على الضم تقصير وأما حل ضد حرم فحاء مضارعه بالكسر فقط وحل بمعنى فك فحاء مضارعه بالضم فقط (قوله منها) قال شيخنا السيد حال أى كائنا منها الان حل لا يتعدى بمن وكذا قوله من الاسد أى كائنة من الاسد اه ولعل معنى كائنا منها وكائنة من الاسد منتسبا اليها ومنتسبة الى الاسد ولا يبعد أن من فى الموضعين بمعنى فى لا يقال الظرفية فى الاول غير ظاهرة لانا نقول لما امتزج بها كأنه حل فيها وقوله محل الشجاعة أى حلولها فالمحل مصدر ميمى أى حلولا كحلول الشجاعة والمراد بالشجاعة الجراءة لا الملكة المخصوصة لاختصاص الملكات بذوى العلم (قوله تجدد نشر التحقيق الخ) النشر الرائحة الطيبة والتحقيق يطلق على ذكر الشئ على الوجه الحق ويطلق على اثبات المسألة بدليلها مع رد قوادحه والادراج بفتح الهمزة جمع درج بفتح الدال وسكون الراء أو فتحها ما يكتب فيه كما فى القاموس ويعبق بفتح الباء مضارع عبق الطيب بكسرها عبقا بالتحريك من باب فرح ظهرت رائحته ولا يكون الا الذكية كما فى المصباح فى كلامه استعارة مكنية وتخييل وترشيح حيث شبه التحقيق فى نفاسته بنحو المسك والنشر تخييل ويعبق ترشيح قال شيخنا السيد وفى العبارة قلب أى من عبارات أدراجه اه ونكتة القلب الاشارة الى قوة النشر حتى سرى من العبارات الى محلها المكتوبة فيه (قوله وبدر التدقيق الخ) البدر القمر ليلة كماله والتدقيق يطلق على اثبات المسألة بدليلين أو أكثر وعلى اثبات دليل المسألة بدليل وعلى ذكر الشئ على وجه فيه دقة والابراج جمع برج وهو أحد أقسام الفلك الاثنى عشر المسماة بالبروج وعبر بالابراج وهو جمع قلة مع انها اثنا عشر

المزاوجة أدراج ويشرق بضم أوله وكسر ثالثه مضارع أشرق أى أضاء أو بفتح أوله وضم ثالثه مضارع شرق كطلع وزنا ومعنى وعلى كل فنى كلامه عيب السناد وهو اختلاف حركة ما قبل الروى وفى كلامه استعارة مكنية وتخييل وترشيحان حيث شبه التدقيق بالليلة المقمرة كمل الاقمار بجامع الكمل والبدر تخييل والاشراق والادراج ترشيحان قاله شيخنا السيد وجعل شيخنا التدقيق مشبها بالسماء فى المطول والمتانة ولك أن تجعل الادراج استعارة مصرحة لعبارات الاشارات أى المعانى الدقيقة اذ شبهت بالادراج فى أن كلا محل لما ينتفع به اذ العبارات محل للمعانى والادراج محل للكواكب أو تخييلا لاستعارة مكنية اذ شبهت الاشارات بالسموات فى الرفعة والمتانة ثم ذكر شيخنا السيد أن هنا أيضا قلبا أى من اشارات ادراجه ولا حاجة اليه كما لا يخفى (قوله خلا من الافراط الخ) الافراط مجاوزة الحد والتفريط التقصير أى خلا من الافراط فى التطويل وعلا عن التفريط فى تأدية المعانى وعبر فى جانب الافراط بخلا وفى جانب التفريط بعلا لان التفريط أخس فهو أحق بالتباعد عنه الذى هو المراد من علا وأخر هاتين السجعتين مع انهما من باب التخلية وما قبلهما من باب التحلية التفاتا الى تقدم الاثبات على النفى وشرف الوجود على العدم والملل والخلل وصفان لازمان لان المراد الذى شأنه الاملال والذى شأنه الاخلال (قوله وكان بين ذلك قواما) أى عدلا وأفرد اسم الاشارة مع رجوعه الى اثنين الافراط والتفريط لتأوله بالمذكور والمرجح للافراد حصول الاقتباس (قوله وقد لقبته) أى سميته واعما آثر التعبير بالتلقيب لما فى هذا الاسم من الاشعار بالمدح كاللقب (قوله ولم آل) مضارع مبدوء بهمزة تكلم تليها ألف منقلبة عن همزة ساكنة كما هو القاعدة عند اجتماع همزتين ثانيتهما ساكنة حذف منه الجازم لامه التى هى واو وماضيه ألا كعلا ومصدره ان كان بمعنى التقصير أو الترك أو الاستطاعة ألو كدلو والو كعلو كما فى القاموس وان كان بمعنى المنع ألو كدلو كما فى حاشية شيخنا السيد لكن فى حاشية ابن قاسم على المختصر وحاشية حسرو على المطول أن المنع معنى مجازى مشهور لا لغوى لا حقيقى ويصح هنا ما عدا الاستطاعة فعلى الاول قوله جهدا أى اجتهادا منصوب على

خلا من الافراط المملّ * وعلا عن التفريط المخلّ *
وكان بين ذلك قواما * وقد لقبته بمنهج السالك * الى ألفية ابن مالك * ولم آل جهدا فى تنقيحه

وتهذيبه وتوضيحه وتقريبه والله أسأل أن يجعله خالصا لوجهه الكريم * وأن ينفع به من تلقاه بقلب سليم انه قريب مجيب * وما توفيق الا بالله عليه توكلت واليه أنيب

(بسم الله الرحمن الرحيم

قال محمد هو)

التمييز محوّل عن الفاعل والتقدير لم يقصر اجتهادى على الاسناد المجازى أو نزع الخافض أى فى اجتهادى أو حال بمعنى مجتهدا وعلى الثانى مفعول به وعلى الاخير مفعوله الثانى وحذف مفعوله الاوّل لعدم تعلق الغرض بذكره والتقدير ولم أمنع أحدا اجهدا وعن أبى البقاء ان لم آل من الافعال الناقصة بمعنى لم أزل فجهدا خبر بمعنى جاهدا والذى يؤخذ من القاموس والمختار أن الجهد بمعنى الاجتهاد أو المشقة بفتح الجيم لاغير وبمعنى الطاقة بالفتح والضم (قوله وتهذيبه) عطف تفسير قاله شيخنا (قوله وتقريبه) عطف لازم (قوله والله أسأل الخ) سأل ان كان بمعنى استعطى كما هنا تعدّى لمفعولين بنفسه فالله مفعول قدّم لافادة الحصر أو للاهتمام بعظمته وان يجعله مفعول ثان وان كان بمعنى استفهم تعدّى للاوّل بنفسه وللثانى بعن نحو يسألونك عن الانفال أو ما بمعناها نحو فاسأل به خبيرا أى عنه (قوله سليم) أى سالم من الحقد والحسد ونحوهما (قوله وما توفيقى الا بالله) استقبح أهل اللسان نسبة الفعل الى الفاعل بالباء لانه يوهم الآلة فلا يحسن ضربى بزيد اذا كان زيد ضاربا والحسن ضربى من زيد وفاعل التوفيق هو الله تعالى فالحسن وما توفيقى الا من الله وتوجيهه على ما يستفاد من الكشاف فى تفسير سورة هود انه على تقدير مضاف وأن التوفيق مصدر المبنى للمجهول حيث قال أى وما كونى موفقا الا بمعونته وتوفيقه أفاده ابن قاسم (قوله عليه توكلت) أى اعتمدت فى جميع امورى كما يؤخذ من حذف المعمول أو فى الاقدار على تأليف هذا الشرح كما يؤخذ من المقام وتقديم الجار والمجرور لافادة الحصر لان الاعتماد فى جميع الامور والاقدار على تأليف هذا الشرح لا يكون الا عليه تعالى وان كان قد يعتمد فى بعض الامور على غيره (قوله أنيب) أى أرجع (قوله قال محمد) فيه التفات من التكلم الى الغيبة ان روعى متعلق البسملة المقدر نحو أؤلف أو تأليفى فان لم يراع كان فيه التفات على مذهب السكاكى المكتفى بمخالفة التعبير مقتضى الظاهر وأتى بجملة الحكاية ولم يتركها خوفا من الرياء لقصد الترغيب فى كتابه بتعيين مؤلفه المشهور بالجلالة فى العلم والاخلاص فيه وبالانتفاع بكتبه وهذا أرجح من مراعاة الحذر من الرياء خصوصا مع الأمن من ذلك كما هو حال المصنف ولم يقدمها على البسملة أيضا

لتحصل لهما بركة البسملة ولئلا يفوت الابتداء الحقيقى بالبسملة ولم يؤخرها عن الحمد لئلا يقع اسمه بين الجملتين الشريفتين فتحيط به بركتهما فاحفظه (قوله العلامة) معناه لغة كثير العلم جدا لان الصيغة للمبالغة والتاء لزيادتها وكثرة العلم جدا تحصل بالتجرى أنواع من الفنون فما اشتهر من انه الجامع بين المعقولات والمنقولات لعله اصطلاح لبعضهم (قوله جمال الدين) هذا لقبه أى مجمل أهل الدين * فان قيل * كل من جمال الدين ومحمد يشعر بالمدح فجعل أحدهما اسما والآخر لقبا تحكم * قلت * يؤخذ جواب ذلك مما بحثه بعض المتأخرين ونصه والذى يظهر أن الاسم ما وضعه الأبوان ونحوهما ابتداء كائنا ما كان وان ما استعمل فى ذلك المسمى بعد وضع الاسم فان كان مشعرا بمدح كشمس الدين فيمن اسمه محمد أو ذم كأنف الناقة فيمن اسمه ذلك فلقب أو كان مصدرا بأب كأبى عبد الله فيمن اسمه ذلك أو أم كأم عبدالله فيمن اسمها ذلك فكنية وعلى هذا يصح ما حكاه ابن عرفة فيمن اعترض عليه أمير افريقية فى تكنيته بأبى القاسم مع النهى عنه فأجاب بأنه اسمه لا كنيته نقله شيخنا عن الشنوانى وحاصل الجواب أن اعتبار الاشعار والتصدير انما يكون بعد وضع الدال على الذات ابتداء والظاهر أن الموضوع للذات ابتداء محمد فهو الاسم والموضوع ثانيا مشعرا جمال الدين فهو اللقب (قوله ابن عبدالله ابن مالك) قد يتوهم من صنيع الشارح انه جر ابن مالك صفة لعبدالله وليس كذلك لانه يلزم عليه تغيير اعراب المتن وحذف ألف ابن مع انها واجبة الثبوت فى المتن بل هو باق على رفعه فيكون بالنظر الى كلام الشارح خبرا آخر لهو فاعرفه * فان قلت * فى قول المصنف هو ابن مالك الباس لايهامه أن مالكا أبوه * قلت * هذا الالباس لا يضر هنا لانه ليس المقصود هنا بيان نسبه بل تمييزه عمن شاركه فى اسمه وهو انما يتم بهذه الكنية لغلبتها عليه دون غيرها من الاسم وأيضا فيها تفاؤل بملكه رقاب العلوم والاكثر حذف ألف مالك العلم وان كان رسمها أيضا جيدا ومنه رسمها فى وبادوا بامالك فى المصحف العثمانى ويجب رسم ألف مالك الصفة كالذى آخر البيت وأما رسم مالك يوم الدين بدونها فيه فلان الخط العثمانى لا يقاس عليه مع انه لا يرد على قراءته بدون ألف (قوله الطائى نسبا) سيأتى

مام العلامة أبو عبدالله جمال الدين بن عبدالله (ابن مالك) الطائى نسبا الشافعى مذهبا

الجيانى منشأ الاندلسى اقليما الدمشقى دارا ووفاة لاثنتى عشرة ليلة خلت من شعبان عام اثنين وسبعين وستمائة وهو ابن خمس وسبعين سنة

(أحمد ربى الله

فى المتن أن قولهم الطائى من شواذ النسب (قوله الجيانى منشأ) نسبة الى جيان بلد من بلاد الاندلس فكان الاولى تأخيره عن قوله الاندلسى اقليما ليكون للتأخر فائدة وجواب شيخنا السيد بأنه قدم الجيانى اهتماما بالأخص غير نافع وقد يجاب بأن الفائدة حاصلة على تأخير قوله الاندلسى اقليما لمن لا يعلم كون جيان من بلاد الاندلس والاندلس بفتح الهمزة وسكون النون وفتح الدال وضم اللام كذا فى شرح ميارة على متن العاصمية فى فصل المزارعة ثم قال وهى جزيرة متصلة بالبرّ الطويل والبرّ الطويل متصل بالقسطنطينية وانما قيل للاندلس جزيرة لان البحر محيط بها من جهاتها الا الجهة الشمالية وحكى أن أول من عمرها بعد الطوفان اندلس بن يافث ابن نوح عليه السلام فسميت باسمه اه من مختصر ابن خلكان ونقل صاحب المعيار عن القاضى عياض أن الاندلس كانت للنصارى دمرهم الله تعالى ثم أخذها المسلمون فمنها ما أخذ عنوة ومنها ما أخذ صلحا ثم أسلم بعض اولئك النصارى وسكنوها مع المسلمين اه ماقاله ميارة ببعض حذف أى ثم بعد مدة طويلة أخذها النصارى ثانيا هذا ونقل بعض الطلبة انه رأى نصا بضمّ الهمزة والدال أيضا (قوله ووفاة) كذا فى بعض النسخ وفى بعضها ووفاته والاولى أحسن لافادتها محلّ الوفاة دون الثانية وقبره بسفح قاسيون ظاهر يزار والتمييزات المذكورة من تمييز النسبة غير المحوّل بناء على ماذهب اليه كثير كابن هشام أن تحويل تمييز النسبة أغلبى لا المحوّل عن الفاعل كما زعم لعدم صحته فى الجميع ولا من تمييز المفرد وان قاله شيخنا لان تمييز المفرد عين مميزه فى المعنى والامر هنا ليس كذلك (قوله عام اثنين الخ) أى عام تمام اثنين الخ (قوله أحمد) بفتح الميم مضارع حمد بكسرها قال المعرب وتبعه شيخنا والبعض كان مقتضى الظاهر أن يقول يحمد بياء الغيبة لكنه التفت من الغيبة الى التكلم اه وهو غير صحيح لان مقتضى الظاهر أن يعبر المتكلم عن فعله أو قوله بما للتكلم فلفظ أحمد هو المقول للمصنف فهو الذى يحكى بقال وشرط الالتفات أن يكون التعبير الثانى خلاف مقتضى الظاهر كما فى المطوّل والمختصر وغيرهما فلا التفات فى نحو قال انى عبد الله ونحو أنا زيد فاعرفه ولا تكن أسير التقليد (قوله ربى الله

خير مالك) ذكر في عبارة حمده الفعل والذات والصفة اشارة الى انه تعالى يستحق الحمد لفعله وذاته وصفته وانما قدم الاول لانه انعام فالحمد عليه كما هو مقتضى تعليق الحكم بالمشتق يقع واجبا لكن هذا لا يناسب تفسير الشارح الرب بالمالك وانما يناسب تفسيره بالمربي وهو أولى هنا لذلك ولان المالكية مذكورة في قوله خير مالك الا أن يقال له تفسيره بالمالك باعتبار الاشهر وقطع النظر عن خصوص كلام المصنف وخير أفعل تفضيل حذفت همزته تخفيفا لكثرة الاستعمال كشر ويظهر لي انه من الخير مصدر خار يخير أي تلبس بالخير أو من الخير بكسر الخاء وهو الكرم والشرف وبين مالك الاول ومالك الثاني الجناس التام اللفظي لا الخطي ان رسم الاول بغير ألف كما هو الاكثر في مالك الملك فان رسم بها كما هو أيضا جيد كان لفظيا خطيا فاطلاق البعض كونه لفظيا خطيا محمول على الحالة الثانية (قوله الجميل) صفة كاشفة أو مخصصة على الخلاف بين الجمهور القائلين باختصاص الثناء بالخير والعز بن عبد السلام القائل بعمومه للخير والشر (قوله بجلال عظمته) لا يبعد أنه اشارة الى قوله خير مالك وأن قوله وجزيل نعمته اشارة الى قوله ربي لكن يعكر على هذا تفسيره فيما بعد الرب بالمالك الا أن يقال ما تقدم والجلال العظمة ولا يتعين كون اضافته الى ما بعده من اضافة الصفة الى الموصوف كما وهمه كلام البعض بل ولا يترجح لانه وان اقتضته مشاكلة قوله وجزيل نعمته يحوج الى تأويل الجلال بالجليل (قوله وجزيل نعمته) من اضافة الصفة للموصوف قال البعض وأشار اليه شيخنا المراد بالنعمة الانعام بقرينة قوله التي هذا النظم أثر من آثارها لانه ليس أثر النعمة بمعنى المنعم به بل هو فرد من أفراده اه ولا يتعين ذلك بل يصح أن تكون النعمة بمعنى المنعم به ويترتب عليها ذلك الاثر كنعمة العلم والفهم والقدرة على التأليف فانه يترتب عليها هذا الاثر (قوله واختار صيغة المضارع) أي على الجملة الاسمية والماضوية (قوله المثبت) لا حاجة اليه بل هو لبيان الواقع اذ المنفي لا يتأتى هنا (قوله لما فيها من الاشعار) أي بواسطة غلبة الاستعمال وقوله بالاستمرار التجددي أي الذي هو المناسب هنا كما بينه بعد بقوله وقصد الخ وقوله التجددي أي الحاصل من تجدد

خير مالك) أي أثني عليه الثناء الجميل اللائق بجلال عظمته وجزيل نعمته التي هذا النظم من آثارها واختار صيغة المضارع المثبت لما فيها من الاشعار بالاستمرار التجددي وقصد بذلك الموافقة بين الحمد

الحمد مرة بعد أخرى وهكذا أو الموصوف به تجدده كذلك أى وكل من الاسمية والمضارعية لا يفيد الاستمرار التجددى أصلا فان الاولى لا تفيد التجدد وان كانت تفيد الاستمرار بواسطة العدول كما سيذكره الشارح تبعا لبعضهم أو بواسطة غلبة الاستعمال كما هو الارجح والثانية لا تفيد الاستمرار أصلا بل ولا التجدد بمعنى الحصول مرة بعد أخرى وهكذا وان أفادت التجدد بمعنى الوجود بعد العدم وقد اختلف هل الاسمية أبلغ أو المضارعية والتحقيق أن كلا أبلغ من الاخرى من بعض الوجوه فالاسمية أبلغ من حيث تعيين الصفة المحمود بها فيها وهى ثبوت الحمد لله تعالى اذ معنى الحمد لله الحمد ثابت لله والمعين أوقع فى النفس والمضارعية أبلغ من حيث صدق المحمود به فيها بجميع الصفات وببعضها الاعم من تلك الصفة لان معنى أحمدك أثنى عليك بالجميل وصفاته تعالى جميلة كلها وبعضها فالمضارعية أكثر فائدة (قوله والمحمود عليه) يعنى التربية المفهومة من قوله ربى على ما تقدم فاندفع ما اعترض به البعض هنا بناء على ظاهر تفسير الشارح الرب بالمالك من أن كلام الشارح ربما يقتضى أن المصنف أوقع حمده فى مقابلة نعمة مع انه لم يذكر ذلك ولا حاجة الى اعتذاره بأنه يمكن أن يقال مراده المحمود عليه الذى يغلب وقوع الحمد فى مقابلته (قوله دائما) توكيد لقوله لا تزال تتجدد وقوله كذلك تأكيد لقوله كما (قوله نحمده بمحامد لا تزال تتجدد) اعترضه البعض كشيخنا بأنه سيصرح بأن الجملة انشائية معنى وعليه لا يظهر ما ذكره لان الحمد الانشائى ينقطع بانقطاع التلفظ به فأين التجدد وانما يظهر ذلك على جعلها خبرية لفظا ومعنى ويمكن دفعه بأن اشعارها بالتجدد باعتبار حالها الاصلى الثابت لها قبل نقلها الى الانشاء وكأنه لم يقطع النظر بعد النقل عما كان قبله بقرينة مناسبة المقام ولعل هذا مراد شيخنا من الاعتذار بأن ذلك الاشعار على سبيل التوهم والتخييل فافهم (قوله وأيضا) هو مصدر آض اذا رجع وهو اما مفعول مطلق حذف عامله أو بمعنى اسم الفاعل حال حذف عاملها وصاحبها فالتقدير هنا على الاول أرجع الى التعليل رجوعا وعلى الثانى أقول راجعا الى التعليل وانما تستعمل مع شيئين بينهما توافق و يغنى كل منهما عن

والمحمود عليه أى كما أن آلاءه تعالى لا تزال تتجدد فى حقنا دائما كذلك نحمده بمحامد لا تزال تتجدد وأيضا

الآخر فلا يعوز مجيء زيد أيضا ولا مجيء زيد ومضى عمرو أيضا ولا اجتمع
زيد وعمرو أيضا قاله شيخ الاسلام زكريا (قوله فهو) الفاء للتعليل كما
علم مما مر آنفا والضمير للاختيار المفهوم من قوله واختار لكن هذا
التعليل انما هو من لاختيار المضارعية على الاسمية دون اختيارها على
الماضوية بخلاف الأول ولهذا قدمه على هذا (قوله الى الأصل) أي
أصل الجملة الاسمية (قوله لحذف الفعل) أي وجوبا ان ذكر بعده وشكرا
وشرط بعضهم في الوجوب ذكر لا كمرادهما وجوازا ان ذكر وحده كما
سيأتي في باب المفعول المطلق واطلاق شيخنا الوجوب في غير محله (قوله ثم
عدل الى الرفع الخ) هذا يقتضي انه لو لم يعدل الى الرفع لانتفت الدلالة على
الدوام وهو كذلك كما صرح به الرضي في باب المبتدأ لان بقاء النصب صريح
في ملاحظة الفعل وتقديره وهو يدل على التجدد فلا يستفاد الدوام الا
بالعدول الى الرفع ولا يكفي في افادته وجوب حذف العامل مع النصب وان
صرح به الرضي في باب المصدر وحمل شيخنا السيد ما صرح به في باب المبتدا
على حالة جواز حذف العامل ليوافق كلامه في باب المصدر لكن الأوجه
ابقاؤه على اطلاقه كما يقتضيه التعليل السابق لا يقال الاسمية هنا خبرها
ظرف متعلق اما بفعل واما باسم فاعل بمعنى الحدوث بقرينة عمله في الظرف
فيكون في حكم الفعل والاسمية التي خبرها فعل تفيد التجدد والحدوث
لا الدوام لانا نقول لا نسلم كون اسم الفاعل هنا بمعنى الحدوث حتى يكون في حكم
الفعل ويكفي لعمله في الظرف رائحة الفعل فيجعل فيه بمعنى الثبوت أيضا ولئن
سلمناه فنجعل افادة الاسمية التي خبرها فعل لتجدد الوجود داعيا الى الدوام
والعدول المذكور داعيا اليه ذكره الغزي (قوله لقصد الدلالة) أي
المقصود هو الدلالة ولو حذف قصد لكان أخصر هذا اذا أريد بدخول
اللام العلة الغائية فان اريد السبب المقدم على المسبب فقصد على حقيقته
ومحتاج اليه (قوله والثبوت) ان أراد به ثبوت المسند للمسند اليه وهو
المتبادر فهو حاصل قبل العدول فكان الواجب حذفه وان أراد به
الاستمرار فهو مستغنى عنه بقوله الدوام فكان الأخصر حذفه (قوله لقصد
الاستغراق) أي مثلا والا فقد يكون لقصد العهد أو الجنس (قوله والله

علم

فهو رجوع الى الأصل اذ
أصل الحمد لله أحمد أو حمدت
حمدا لله فحذف الفعل
اكتفاء بدلالة مصدره عليه
ثم عدل الى الرفع لقصد
الدلالة على الدوام والثبوت
ثم أدخلت عليه أل لقصد
الاستغراق والرب المالك
والله علم على الذات

قوله الغزي في نسخ الطبع
للغزي المحرر

علم) أي بالوضع لا بالغلبة التقديرية على التحقيق كما بيناه في رسالتنا الكبرى في البسملة وسيأتي في المعرف بأداة التعريف الفرق بين الغلبة التحقيقية والتقديرية (قوله الواجب الوجود) وصف الذات بالواجب الوجود والمستحق لجميع المحامد لايضاح الذات المسمى لا لاعتباره مما فيه والا كان المسمى مجموع الذات والصفة مع انه الذات المعينة فقط على الصحيح وتخصيص هذين الوصفين بالذكر لان وجوب الوجود للذات مبنى كل كمال واستحقاق جميع المحامد هو وجه حصر الحمد في كونه لله (قوله أي لذاته) يحتمل وجهين الاول انه تفسير لواجب الوجود والمعنى حينئذ أي الموجود لذاته والثاني انه تقييد للوجوب أي الواجب الوجود لذاته أي ليس وجوب وجوده لغيره كما في الحوادث المتعلق علم الله بوجودها (قوله وهو عربي عند الأكثر) وقيل معرّب وأصله بالسريانية وقيل بالعبرانية لاها فعرب بحذف ألفه الاخيرة وادخال أل (قوله وقد ذكر الخ) مسوق لتعليل كونه الاسم الاعظم ووجه الدلالة ان من أحب شيئا أكثر من ذكره (قوله قال ولهذا لم يذكر في القرآن الا في ثلاثة مواضع) اعترض الناس عليه بان القلة لو كانت علة الأعظمية لكان اسمه المهيمن أولى بها لانه لم يذكر الا مرة واحدة وفيه بحث لانه لم يجعل القلة علة الأعظمية بل جعل الاعظمية علة الذكر في المواضع الثلاثة فقط لانه لم يقل لانه لم يذكر الخ بل قال ولهذا لم يذكر الخ وان سلم انه قال لانه لم يذكر في القرآن الا في ثلاثة مواضع قلنا ليس قصده التعليل بالذكر في المواضع الثلاثة فقط من حيث القلة بل من حيث ورود خبر بأنه في الثلاثة وهو ما روى عنه صلى الله عليه وسلم انه قال هو في ثلاث سور في البقرة وآل عمران وطه لكنه لا يرد على الجمهور القائلين بأعظمية اسم الجلالة لانه متكلم فيه فاعرفه (قوله والله أعلم) أي بالاسم الاعظم أو بكل شئ (قوله تنبيه) الذي حققه العصام في شرح الرسالة الوضعية أن أسماء الكتب من علم الشخص وأنها من الوضع الشخصي الخاص لموضوع له خاص قال اذ الكتاب الذي هو عبارة عن الالفاظ والعبارات المخصوصة لا يتعدد الا بتعدد التلفظ وذلك التعدد تدقيق فلسفي لا يعتبره أرباب العربية ألا ترى انهم يجعلون وضع الضرب والقتل وضعا شخصيا لا نوعيا

الواجب الوجود أي لذاته المستحق لجميع المحامد ولم يسم به سواه قال تعالى هل تعلم له سميا أي هل تعلم أحدا تسمى الله غير الله وهو عربي عند الاكثر وعند المحققين انه اسم الله الاعظم وقد ذكر في القرآن العظيم في ألفين وثلثمائة وستين موضعا واختار الامام النووي تبعا لجماعة انه الحي القيوم قال ولهذا لم يذكر في القرآن الا في ثلاثة مواضع في البقرة وآل عمران وطه والله أعلم

(تنبيه)

لجعل الموضوع أمرا متعينا لا متعددا اه ومثل أسماء الكتب أسماء التراجم بكسر الجيم كالخواتم والعوالم وكثير من الناس يجعلها بل وأسماء العلوم لأن مسماها وهي الأحكام المعقولة المخصوصة أيضا متعدد تعدد التعقل وهذا التعدد تدقيق فلسفي لا يعتبره أيضا أرباب العربية حيث اعتبروا المعنى متحدا وإن اشتهر الفرق فتأمل والتنبيه لغة الإيقاظ واصطلاحا جملة دالة على بحث يفهم إجمالا من البحث السابق قيل أو على بحث يفهم مما تقدم فهي بالترجمة ملائم ومما سبق ولم يكن بديهيا غير جارية على الاصطلاح كما هو غالب تنبيهات الشارح من هذا القبيل فالمراد بها مطلق الإيقاظ الذي هو المعنى اللغوي (قوله أوقع الماضي موقع المستقبل) أي على سبيل المجاز وقرينة هذا المجاز تقدم الخطبة على المقصود دليل واستعين الله الخ وكون المراد واستعين الله على إظهار ألفية أو الاجتماع بها فلا ينافي تأخر الخطبة عن المقصود خلاف المتبادر وقوله تنزيلا لقوله أي الذي سيحصل في الخارج منزلة ما حصل أي في الخارج وعلل هذا التنزيل بعلتين ذكر الأولى بقوله إما اكتفاء أي في التنزيل بالحصول الذهني يعني أنه لما حصل في الذهن نزله منزلة ما حصل في الخارج والجامع على هذه العلة مطلق الحصول وذكر الثانية بقوله أو نظرا أي في التنزيل إلى ما نوى عنده الخ يعني أنه لما نوى ما عنده من تحقق حصول قوله خارجا في المستقبل وقربه نزله منزلة الحاصل في الخارج فالجامع على هذه العلة تحقق الحصول لكن لو قال الشارح في العلتين إما الحصول متوهما أو لتحقق حصوله جزما عنده لكان أخصر وأظهر والذي أراه أن التنزيل في كلام النحاة بمعنى التشبيه في كلام البيانيين وأنه لا خلاف بينهما إلا في العبارة بل كثيرا ما يعبر البيانيون بالتنزيل والنحاة بالتشبيه وإن التنزيل عند النحاة في مثل ما نحن بصدده لا ينافي عن التجوز في اللفظ بل يقتضيه والإلزام أنهم يقولون بحقيقة كل لفظ استعمل في غير ما وضع له لتنزيله منزلة ما وضع له كالأسد في الرجل الشجاع المنزل منزلة الحيوان المفترس وهو في غاية البعد أو باطل ومن هذا يعلم ما قررناه أولا كلام الشارح يبطل اعتراض البعض على الشارح بما حاصله أن قوله أوقع الخ لا يصح إلا على طريقة النحاة لأن التجوز في مثل ذلك على طريقتهم

أوقع الماضي موقع المستقبل تنزيلا لقوله منزلة ما حصل إما اكتفاء بالحصول الذهني أو نظرا إلى ما نوى عنده

انما هو فى التنزيل ولا تجوز فى الماضى فهو واقع موقعه لا موقع المستقبل ولا على طريقة البيانيين لانه لا تنزيل فى مثل ذلك على طريقتهم بل فيه تشبيه أحد المصدرين بالآخر واستعارة الفعل الا أن يراد بالتنزيل التشبيه على المسامحة واعتراضه بأن قول الشارح اما اكتفاء الخ لا يصح أيضا لان الاكتفاء المذكور لا يحتاج معه الى التنزيل والعكس (قوله من تحقق الحصول) أى وجوده وثبوته وليس المراد بالتحقق التيقن لانه لا يناسب قوله ماقوى عنده فتأمل (قوله معترضة) بكسر الراء وبفتحها على الحذف والايصال والاصل معترض بها وفائدة الاعتراض بها تمييز المصنف عن غيره ممن شاركه فى اسمه وتجويز جماعة كونها استئنافا بيانيا لا يخرجها عن كونها معترضة وجوز بعضهم كونها نعتا لمحمد بتقدير تنكيره وهو بعيد وبعضهم كونها حالا لازمة من محمد فمحلها على هذا نصب وعلى ماقبله رفع ولا محل لها على كونها معترضة واندفع بكون الجملة معترضة غير مقصود بها قطع النعت أو نعتا أو حالا ما أورد على المصنف من أنها من قطع النعت وهو انما يجوز اذا تعين المنعوت بدونه ولو سلم انها من قطع النعت نقول يكفى فى جوازه تعين المنعوت ادعاء كما هنا ولا يرد عليه وجوب حذف عامل النعت المقطوع لان محله اذا كان النعت لمدح أو ذم أو ترحم (فائدة) يصح اقتران الجملة المعترضة بالواو والفاء لا بثم (قوله ولفظ رب نصب) أى منصوب ويصح قراءته بلفظ الماضى المجهول وكذا يقال فيما بعد (قوله تقديرا الخ) فقد اجتمع فى أحمد ربى الاعراب اللفظى فى أحمد والتقديرى فى ربى والمحلى فى الياء والفرق بين التقديرى والمحلى أن المانع فى الاول من ظهور الاعراب قائم بآخر الكلمة وفى الثانى قائم بالكلمة بتمامها ما قاله الشيخ خالد (قوله بدل من رب) وكون المبدل منه فى نية الطرح أغلبى كما قاله جماعة أو بحسب العمل لا المعنى كما قاله آخرون أو معنا كما قاله الدمامينى انه مستقل بنفسه لا متمم لمتبوعه كالنعت والبيان وقوله أو بيان أى لرب لانه أوضح منه ورجح ابن قاسم كونه بدلا من جهة أن البدل على نية تكرار العامل فيكون حامدا فى عبارته مرتين ورجح المعرب الثانى من جهة أن المبدل منه توطئة للبدل وفى حكم الطرح غالبا (قوله بدل أو حال) كونه بدلا لا يخلو عن ضعف لان بدلية المشتق

من تحقق الحصول وقرينة نحو أتى أمر الله فلا تستعجلوه وجملة هو ابن مالك معترضة بين قال ومقوله لا محل لها من الاعراب ولفظ رب نصب تقديرا على المفعولية والياء فى موضع الجر بالاضافة والله نصب بدل من رب أو بيان وخير نصب أيضا بدل أو حال على حد دعوت الله سميعا

قليلة بل مقتضى كلام ابن هشام الذى نقله عنه المغرب امتناعها مع ما فى جعله بدلا من ربى ان جعل الله بدلا من مخالفة الجمهور والمانعين تعدد البدل وما فى جعله بدلا من الله ان جعل الله بدلا من مخالفتهم فى منعهم الابدال من البدل وكونه حالا أى لازمة فيه كما قاله ابن قاسم ايهام تقييد الحمد ببعض الصفات فالاولى جعله منصوبا بنحو أمدح (قوله وموضع الجملة) أى جملة أحمد ربى الله خبر مالك أى والجمل بعدها معطوفة عليها كما سيصرح به الشارح عند قوله وأستعين الله فى ألفية وعبارة السندوبى وجملة أحمد ربى الى آخر الكتاب فى محل نصب لانها محكية بالقول اه ويظهر لى حمل الاول على حالة ملاحظة العاطف من الحكاية وجعل كل جملة مقولا مستقلا وحمل الثانى على حالة ملاحظة العاطف من المحكى واعتبار كون القول مجموع الجمل وجعل كل جملة جزء القول فاحفظه فانه نفيس وانما لم يقل مفعول به ليجرى على القولين كونه مفعولا به وكونه مفعولا مطلقا وان كان الراجح الاول (قوله ومعناها الانشاء) قد عرفت فى الكلام على قول الشارح أما بعد حمد الله أنه يصح كونها خبرية معنى ويكون حامدا ضمنا (قوله مصليا) هذه الحال وان كانت مفردة الا انها فى قوة جملة انشائية أو خبرية على ما مر عند قول الشارح أما بعد حمد الله الخ أفاده ابن قاسم ويلزم على الوجه الاول وقوع الانشاء حالا وهو ممنوع فتأمل وانما لم يأت بجملة صريحة اشارة الى الفرق بين ما يتعلق به تعالى وما يتعلق به صلى الله عليه وسلم ولم يذكر السلام جريا على عدم كراهة افراد أحدهما عن الآخر بل اذا صلى فى مجلس وسلم فى مجلس ولو بعد مدة طويلة كان آتيا بالمطلوب وهذا هو المختار عندى وفاقا للحافظ ابن حجر وغيره والآية لا تدل على طلب قرنهما لان الواو لا تقتضى ذلك (قوله أى رحمته) أى اللائقة بمقامه فالاضافة للعهد (قوله بتشديد الياء من النبوة الخ) هكذا اشتهر تخصيص المشدد بكونه من النبوة والمهموز بكونه من النبأ بالتحريك وهو الخبر وأنا أقول يصح أن يكون المهموز من النبء بسكون الباء وهو الارتفاع على ما ذكره صاحب القاموس انه يقال نبأ بالهمز كمنع أى ارتفع بل هذا أولى لكون النبأ كن مصدرا بخلاف المحرك وأن يكون المشدد مسهلا من المهموز فيكون من

وموضع الجملة نصب بمفعول لقال ولفظها خبر ومعناها الانشاء أى أنشئ الحمد (مصليا) أى طالبا من الله صلاته أى رحمته (على النبى) بتشديد الياء من النبوة

أى الرفعة لرفعة رتبته على غيره من الخلق أو بالهمز من النبأ وهو الخبر لانه مخبر عن الله تعالى فعلى الاول هو فعيل بمعنى مفعول وعلى الثانى بمعنى فاعل ومصليا حال من فاعل أحمد منوية لاشتغال مورد الصلاة بالحمد أى ناويا الصلاة على النبى

(المصطفى) مفتعل من الصفوة وهو الخلوص من الكدر قلبت تاؤه طاء لمجاورة الصاد ولامه ألفا لانفتاح ماقبلها ومعناه المختار (وآله) أى أقاربه من بنى هاشم والمطلب

النبأ بفتح الباء أو سكونها اذا عرف ذلك وعلى كون النبى من النبوة يكون واوى اللام وأصله نبيو اجتمعت الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء فى الياء (قوله أى الرفعة) فيه مسامحة اذ النبوة المكان المرتفع وكأنه على حذف مضاف وموصوف أى المكان ذى الرفعة (قوله لانه مخبر عن الله) أى ولو بكونه نبأه فلا يرد أن النبى على الاصح لا يشترط فيه أن يؤمر بتبليغ الشرع الموحى اليه (قوله فعلى الاول الخ) يصح على كل من الاول والثانى أن يكون بمعنى اسم الفاعل وأن يكون بمعنى اسم المفعول ففى كلامه احتباك (قوله حال) اعترض بأن الحالية تقتضى تقيد حمده بهذه الحالة ويدفع بأنها انما تقتضى تقيد حمده فى هذا المتن بهذه الحالة لا تقيد مطلق حمده ولا ضرر فى ذلك بل هو الواقع (قوله منوية) هى المقدرة ودفع بهذا الاعتراض بأن الصلاة غير ممكنة فى حال الحمد لاشتغال موردها حينئذ بالحمد وفيه انه حينئذ لا يكون مصليا بالفعل لان نية الصلاة ليست صلاة فالاولى انها مقارنة والمقارنة فى كل شئ بحسبه فمقارنته لفظ للفظ وقوعه عقبه فاندفع الاعتراض ودفعه بعضهم بحمل الحمد بناء على خبريته جملته على العرفى لكن يرد عليه أن المأمور بالابتداء به الحمد اللغوى لا العرفى لحدوثه بعد زمنه صلى الله عليه وسلم وتوجيه كونها مقارنة بأن المعنى أحمده بلسانى وأصلى بقلبى يرد عليه أن الصلاة بالقلب من غير تلفظ لا ثواب فيها (قوله من الصفوة) كذا بالتاء فى نسخ وعليها فتذكير الضمير فى قوله بعد وهو الخلوص من الكدر لما قاله ابن الحاجب من ان كل لفظتين وضعتا الشئ واحد واحداهما مؤنثة والاخرى مذكرة وتوسطهما ضمير جاز تأنيث الضمير وتذكيره وفى نسخ من الصفو بلا تاء وتذكير الضمير بعد ظاهر عليها (قوله وهو الخلوص من الكدر) هذا يفيد أن معنى المصطفى فى الاصل الخالص من الكدر فقوله ومعناه المختار أى معناه المراد هنا (قوله لمجاورة الصاد) أى لانها من حروف الاطباق الاربعة الصاد والضاد والطاء والظاء والتاء اذا وقعت بعد أحدها تقلب طاء (قوله أى أقاربه) الانسب هنا تفسيره بأتباعه فى العمل الصالح وحينئذ يدخل الصحب فلا يلزم على المصنف اهمالهم بل

يكون فيه من أنواع البديع التورية لا خصوص الاقارب ولا عموم الاتباع ولو في أصل الاعيان لعدم ملاءمته لقوله المستكملين الشرفا وما اشتهر من ان الملائق في مقام الدعاء تفسير الآل بعموم الاتباع ليست أقول بالاطلاق بل الحجة عندي التفصيل فان كان في العبارة المدعو بها ما يستدعي تفسير الآل بأهل بيته حمل عليهم نحو اللهم صل على محمد وعلى آل محمد الذين أذهبت عنهم الرجس وطهرتهم تطهيرا أو ما يستدعي تفسير الآل بالاتقياء حمل عليهم نحو اللهم صل على محمد وعلى آل محمد الذين ملأت قلوبهم بأنوارك وكشفت لهم حجب أسرارك فان خلت مما ذكر حمل على الاتباع نحو اللهم صل على محمد وعلى آل محمد ونحو اللهم صل على محمد وعلى آل محمد وأسكن جنتك وأهل دار كرامتك (قوله المستكملين) صفة لازمة لآل والسين والتاء اما للطلب والمطلوب كمال زائد على الكمال الحاصل عندهم فالشرف بفتح الشين مفعول المستكملين أو زائدتان للتأكيد والمعنى الكاملين فهو منصوب على التشبيه بالمفعول به أو على نزع الخافض بناء على القول بأنه قياسي ومما يدل على أنه لم يقل بقياسيته قول الشمس الشوبري في حواشيه على التحرير الفقهي الراجح أن النصب بنزع الخافض سماعي اه أو يقال ان المصنف نزله منزلة القياسي لكثرة ما سمع منه فاعرف ذلك أو للصيرورة كاستحجر الطين أي الذين صاروا كاملين فهو كذلك واستشكل كلامه بأنهم لم يبلغوا شرف الانبياء فكيف تصح دعوى استكمالهم الشرف وقد يقال المراد الشرف اللائق بهم أو الكلام محمول على المبالغة اشارة الى انهم لعلو مراتبهم في الشرف كأنهم استكملوه ومنهم من ضبطه بضم الشين فيكون جمع شريف صفة ثانية ويكون معمول المستكملين محذوفا أي كل شرف أو كل مجد مثلا وجعل البعض هذا أولى لما في الحذف من الايذان بالعموم الانسب بمقام المدح وفيه نظر لان ذكر المعمول هنا مساو لحذفه لان المعمول المذكور الشرف بأل الاستغراقية فهو مساو للمحذوف مع أن ذكر الشرفا بالضم بعد المستكملين ليس فيه كبير فائدة لانفهام الثاني من الاول (قوله قلبت الهاء همزة) أي توصلا لقلبها ألفا فلا يرد أن الهمزة أثقل من الهاء مع انها قلبت همزة باقية في ماء وشاء ولعل وجهه انهم قصدوا

(المستكملين) ماتباعه (الشرفا) أي العلو (تنبيه) أصل آل أهل قلبت الهاء همزة

تقلب هاء ثم الهمزة تجبر ضعفهما الحاصل بقلب عينهما ألفا لان الهمزة أقوى من الهاء فتأمل ولم تقلب الهاء ابتداء ألفا لعدم مجيئه في موضع آخر حتى يقاس عليه (قوله كما قلبت الهمزة هاء) أشار بهذا التنظير الى أن الحرفين تقارضا (قوله كما في آدم وآمن) مثل بمثالين من الاسم والفعل (قوله وقد صغروه على أهيل) ضعف باحتمال انه تصغير أهل لا آل فلا يشهد للاول وأجيب بأن حسن الظن بالنقلة يقتضي انهم لا يقدمون على التعيين الا بدليل (قوله وهو يشهد للاول) ان قيل الاستدلال بالتصغير فيه دور لان المصغر فرع المكبر فهو متوقف عليه وقد توقف العلم بأصل ذلك الحرف في المكبر على وجود الاصل في المصغر أجيب بأن توقف المصغر على المكبر توقف وجود وهو غير توقف العلم بالاصالة فجهة التوقف مختلفة فلا دور (قوله ولا يضاف الا الى ذي شرف) لا ينافي هذا تصغير آل المقتضى الحقارة لان شرف المضاف اليه لا ينافي تصغير المضاف ولو سلم أن شرف المضاف اليه يقتضي شرف المضاف نقول الشرف باعتبار يجامع الحقارة باعتبار آخر وقوله الى ذي شرف أي معرف مذكر ناطق وسمع آل المدينة وآل البيت وآل الصليب وآل فلانة (قوله الاسكاف) بكسر الهمزة اسم جنس لمن يصلح النعال والاسكوف لغة فيه والجمع أساكفة (قوله فمنعه الكسائي والنحاس) لعل شبهتهم أن الآل انما يضاف الى الاشراف والمفصح عنهم هو الظاهر لا الضمير والجواب منع الحصر لان الضمير كمرجعه في الدلالة اه بجاري على المحلي (قوله أنه) أي المذكور من الاضافة (قوله قال عبد المطلب) أي حين قدم أبرهة بالفيل الى مكة لتخريب الكعبة (قوله وانصر على آل الصليب) يدل بظاهره على جواز اضافته الى غير الناطق فينافي ما تقدم ويجاب بأنه بمنزلة الناطق عند أهله أو شاذ ارتكب للمشاكلة (قوله وأستعين الله) أي أطلب منه الاعانة والمراد بالاعانة هنا الاقدار وسماه اعانة لانه صورة الاعانة من حيث كون المقدور بين قدرتين قدرة العبد كسبا بلا تأثير وقدرة الله تعالى ايجادا وتأثيرا اذ لا يصدق على هذه الاعانة الاعانة الحقيقية التي هي المشاركة في الفعل ليسهل أفاده الشيخ يحيي في حواشيه على المرادي وأصل أستعين أستعون

كما قلبت الهمزة هاء في هراق الاصل أراق ثم قلبت الهمزة ألفا لسكونها وانفتاح ماقبلها كما في آدم وآمن هذا مذهب سيبويه وقال الكسائي أصله أول كجمل من آل يؤول تحركت الواو وانفتح ماقبلها قلبت ألفا وقد صغروه على أهيل وهو يشهد للاول وعلى أويل وهو يشهد للثاني ولا يضاف الا الى ذي شرف بخلاف أهل فلا يقال آل الاسكاف ولا ينتقض بآل فرعون فان له شرفا باعتبار الدنيا واختلف في جواز اضافته الى المضمر فمنعه الكسائي والنحاس وزعم أبو بكر الزبيدي أنه من لحن العوام والصحيح جوازه قال عبد المطلب * وانصر على آل الصليب وعابديه اليوم آلك * وفي الحديث اللهم صل على محمد وآله (واستعين الله)

بكسر الواو نقلت كسرتها الى ماقبلها انقلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ماقبلها او اعلال بتقدم اسم الجلالة على أستعين ليفيد الحصر مع صحة الوزن على تقديمه أيضا للاهتمام بالاستعانة فى نحو هذا المقام كما قالوه فى اقرأ باسم ربك على بعض التقادير (قوله فى نظم قصيدة) قدر نظم لان الاستعانة انما تكون على الفعل وقصيدة لتجرى عليه الصفة أعنى ألفية لكن فى تسميته هذه الالفية قصيدة ما ستعرفه (قوله ألف) نقل شيخنا السيد أن بعضهم أخبر بأنها تنقص عن الالف ستة أبيات فلينظر فان جماعة ممن أثق بهم أخبرونى بعد التحرى فى عدها بأنها ألف (قوله أو ألفان) لا يخفى بعده ولا يرد عليه انه كان عليه حينئذ أن يقول ألفينية لان علامة التثنية والجمع يجب حذفها عند النسبة (قوله بناء على انها الخ) فيه لف ونشر مرتب (قوله من كامل الرجز) وزنه مستفعلن ست مرات والشطر حذف النصف بأن يكون البيت على مستفعلن ثلاث مرات فعلى انها من كامله يكون مثلا قال محمد هو ابن مالك * أحمد ربى الله خير مالك بيتا مصرعا أعنى مجعولة عروضه موافقة لضربه ويكون كل بيت شعرا مستقلا وعلى انها من مشطوره يكون مثلا قال محمد هو ابن مالك بيتا وأحمد ربى الله خير مالك بيتا ويكون كل بيتين شعرا مزدوجا مستقلا فعلى كل لا يسمى مثل هذه الارجوزة قصيدة لانهم لا يلتزمون بناء قوافيها على حرف واحد ولا على حركة واحدة فلو جعلنا مجموع الابيات قصيدة للزم وجود الاكفاء والاجازة والاقواء والاصراف فى القصيدة الواحدة وتلك عيوب يجب اجتنابها وهم لا يعدون ذلك فى هذه الاراجيز عيبا ولا نجد نكيرا لذلك من العلماء كذا فى الدمامينى على الخزرجية ومنه يعلم ما فى قول الشارح قصيدة ويمكن أن يقال سماها قصيدة من حيث مشابهتها للقصيدة فى تعلق بعضها ببعض وفى كونها من بحر واحد فتدبر (قوله والظاهر أن فى بمعنى على) فتكون لفظة فى استعارة تبعية لمعنى على كما فى ولأصلبنكم فى جذوع النخل ومقابل الظاهر قوله أو انه ضمن الخ وهو معطوف على قوله والظاهر وانما كان الاول ظاهرا لان الاستعانة قبل الفعل للمتردد والمصنف جازم لشروعه فى الفعل ولان ارتكاب التجوز فى الحرف أخف منه فى الفعل لا على قوله ان فى بمعنى على

فى) نظم قصيدة (ألفية) أى عدة أبياتها ألف أو ألفان بناء على انها من كامل الرجز أو مشطوره ومحل هذه الجملة أيضا نصب عطفا على جملة أحمد والظاهر أن فى بمعنى على

اذ ليس ثم غير هذين الوجهين حتى يكون مقابل الظاهر لا يقال المتبادر من كلامه التضمين النحوي وهو اشراب كلمة معنى أخرى بحيث تؤدي المعنيين فيكون مقابل الظاهر التضمين البياني وهو تقدير حال تناسب الحرف لانا نمنع كون التضمين النحوي ظاهرا عن البياني للخلاف في كون النحوي قياسيا وان كان الاكثرون على انه قياسي كما في ارتشاف أبي حيان دون البياني فاعرفه (قوله لان الاستعانة) أي أصل هذه المادة فلا يرد أن أعانه في الآية من تصاريف الاعانة لا الاستعانة (قوله انما جاءت) لم يثن الضمير مراعاة لمعنى ما وهو المتصرفات بعد مراعاة لفظها في تصرف أو الضمير للاستعانة وخبر ما محذوف لعلمه من هذا وقوله متعدية أي الى المستعان عليه لا المستعان لتعديها اليه بنفسها كما هنا وبالباء كما في قوله تعالى يا قوم استعينوا بالله (قوله قال تعالى الخ) استشهاد على التعدية بعلى لا استدلال على المدعى من الحصر المذكور لان الآية لا تدل عليه (قوله معنى أستخير ونحوه) أحسن منه معنى أرجو ونحوه لما عرفت من أن الاستخارة قبل الفعل للتردد (قوله أي أغراضه) هذا تفسير بحسب اللغة وقوله وجل مهماته عطف تفسير للمراد أشار به الى أن مراده بالمقاصد المهمات التي عبر بها في آخر الكتاب وان في كلامه حذف مضاف ودفع بذلك التنافي بين ما هنا وقوله آخر الكتاب * نظما على جل المهمات اشتمل * وقد أجيب بأجوبة غير هذا منها ان ما هنا في حيز الطلب وما يأتي اخبار بما يسر له وأما الجواب بأن المقاصد اسم كتاب للمصنف فباطل من وجوه ذكرها السيوطي في آخر نكته وصرفوا ما هنا الى ما يأتي دون العكس لان ما يأتي هو المطابق للواقع لانه ترك من المقاصد باب القسم وباب التقاء الساكنين وغيرهما (قوله بها أي فيها) من ظرفية المدلول في الدال لان الالفية اسم للالفاظ المخصوصة الدالة على المعاني المخصوصة والمقاصد تلك المعاني ويصح أن تكون الباء سببية وصلة محوية محذوفة أي محوية لتعاطيها بسببها (قوله محوية) اسم مفعول أصله محوويه اجتمعت الواو الثانية والياء وسبقت احداهما بالسكون قلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء وكسرت الواو الاولى التي قبل الياء المدغمة للمناسبة (قوله النحو في

لان الاستعانة وما تصرف منها انما جاءت متعدية بعلى قال تعالى وأعانه عليه قوم آخرون والله المستعان على ما تصفون أو انه ضمن أستعين معنى استخير ونحوه مما يتعدى بفي أي واستخير الله في ألفية (مقاصد النحو) أي أغراضه وجل مهماته (بها) أي فيها (محوية) أي محوز (تنبيه) النحو في الاصطلاح

الاصطلاح الخ) تعريف الفن أحد الامور التي يتوقف الشروع فيه على بصيرة عليها ومنها موضوعه وغايته وفائدته فموضوع هذا الفن الكلمات العربية من حيث عروض الأحوال لها حال افرادها كالاعلال والادغام والحذف والابدال أو حال تركيبها كحركات الاعراب والبناء وغايته الاستعانة على فهم كلام الله ورسوله والاحتراز عن الخطأ في الكلام وفائدته معرفة صواب الكلام من خطئه كذا في شرح الخطيب على المتن وفي كلام البعض جعل الاحتراز عن الخطأ هو الفائدة وله أيضا وجه وفي الاصطلاح اما مستقر متعلق بمقدر معرف صفة للنحو أو منكر حال منه على تجويز بعض النحاة مجيء الحال من المبتدا واما لغو متعلق بمعنى النسبة التي أشتملت عليها الجملة (قوله العلم) أي القواعد المعلومة أي التي من شأنها أن تعلم لا ما علم بالفعل لان النحو له حقيقة في نفسه سواء علم أولم يعلم فهو مجاز على مجاز بحسب اللغة والعلاقة في الاول التعلق بين المصدر وما اشتق منه وفي الثاني الأول وان كان مجازا فقط بحسب العرف علاقته الأول لان اطلاقه على القواعد المعلومة بالفعل حقيقة عرفية كاطلاقه على الملكة أي الكيفية الراسخة في النفس التي يقتدر بها على استحضار ما كانت علمته واستحصال مالم تعلمه وأما اطلاقه على الادراك حقيقة لغة وعرفا وأما اطلاقه على فروع القواعد أي المسائل الجزئية المستخرجة منها بجعل القاعدة كبرى لصغرى سهلة الحصول كأن تقول زيد من قام زيد فاعل وكل فاعل مرفوع فزيد من قام زيد مرفوع فمجاز عند الحكماء حقيقة عرفية عند علماء الشريعة والأدب كما نقله البعض عن سري الدين والمجاز على المجاز جائز عند البيانين والاصوليين الا الآمدي كما في البحر المحيط في الاصول للزركشي ونقل شيخنا السيد المنع عن الاصوليين فيه نظر والباء في قوله بالمقاييس للتصوير وما ذكرناه من ان العلم هنا بمعنى القواعد والباء للتصوير هو اللائق هنا لا الادراك ولا الملكة سواء جعلنا الباء للسببية متعلقة بالمستخرج اذ لا يستخرجان بالمقاييس المذكورة أو جعلناها للتصوير اذ لا يصوران بها ولا الفروع وان قال به البعض لانه يلزم عليه كما قاله شيخنا أن لا تسمى تلك القواعد نحوا وفيه ما فيه بل الظاهر انها هي النحو فتأمل

هو العلم المستخرج

يخرج

وخرج بالمستخرج العلم المنصوص فى الكتاب أو السنة (قوله بالمقاييس) بغير همز لاصالة الياء الاولى كما فى معايش جمع مقياس وهو ما يقاس عليه الشئ ويوافق به من القواعد الكلية (قوله من استقراء كلام العرب) من اضافة الصفة الى الموصوف أى من كلام العرب المستقرا أى من أحوال أجزائه ففى العبارة حذف مضافين وان أولت الكلام بالكلمات كان فيها حذف مضاف واحد وخرج بهذا القيد المستخرج من الكتاب والسنة والطب ونحوه (قوله الموصلة) صفة للمقاييس وتوصيلها المن بعد الصدر الاول كما أن استنباطها من الصدر الاول فاندفع ما يقال استنباط المقاييس من أحوال أجزاء كلامهم يقتضى سبق معرفة تلك الاحوال على استنباط المقاييس وتوصيلها الى معرفة تلك الاحوال يقتضى تأخرها عنه وفى هذا تناقض وهو ظاهر ودور لتوقف المعرفة على المقاييس المتوقفة على المعرفة مع ان هذا انما يرد اذا جعل الضمير فى قوله أجزائه راجعا الى عين كلام العرب أما اذا جعل راجعا الى جنس كلامهم لأن أحكام ما تكلموا به عرفت بنطقهم فلا تناقض ولا دور أصلا لان السابق معرفته غير المتأخر معرفته حينئذ وحاصل الدفع الاول اختلاف المعرفة باختلاف العارف وحاصل الثانى اختلافهما باختلاف المعروف وخرج بهذا القيد علم المعانى والبيان ونحوهما (قوله أحكام أجزائه) المراد بالاحكام ما يشمل الاحكام التصريفية والاحكام النحوية (قوله التى ائتلف منها) صفة للاجزاء والضمير فى ائتلف يرجع الى الكلام فالصلة جرت على غير ما هى له ولم يبرز الضمير جريا على مذهب الكوفيين من جواز عدم ابرازه عند أمن اللبس وقال البعض نقل الراعى فى باب المبتدا والخبر كما أفاده البهوتى أن البصريين فصلوا فى وجوب ابراز الضمير بين ما اذا كان المتحمل للضمير وصفا أو فعلا فأوجبوه فى الاول دون الثانى اه وهو مخالف لما فى الهمع والتصريح من أن الفعل كالوصف فى الخلاف المذكور (قوله فعلم) أى من تعريف النحو بما يشمل التصريف (قوله ما يرادف قولنا علم العربية) أى المراد به ما يشمل النحو والصرف فقط لتخصيص غلبة الاستعمال علم العربية بهما وان أطلق على ما يشمل اثنى عشر علما اللغة والصرف والاشتقاق والنحو

بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب الموصلة الى معرفة أحكام أجزائه التى ائتلف منها قاله صاحب المقرب فعلم أن المراد هنا بالنحو ما يرادف قولنا علم العربية

لاقسم الصرف وهو مصدر أريد به اسم المفعول أى المحول كالخلق بمعنى المخلوق وخصته غلبة الاستعمال بهذا العلم وان كان كل علم محوًّا أى مقصودا كما خصت الفقه بعلم الاحكام الشرعية الفرعية وان كان كل علم فقها أى مفهوما وجاء فى اللغة لمعان خمسة القصد يقال نحوت نحوك أى قصدت قصدك والمثل نحو مررت برجل نحوك أى مثلك والجهة نحو توجهت نحو البيت أى جهة البيت والمقدار نحو له عندى نحو ألف أى مقدار ألف والقسم نحو هذا على أربعة أنحاء أى أقسام وسبب تسمية هذا العلم بذلك ما روى أن عليا رضى الله تعالى عنه لما أشار على أبى الاسود الدؤلى أن يضعه وعلمه الاسم والفعل والحرف وشيئا من الاعراب قال انح هذا النحو يا أبا الاسود (تقرب) هذه

والمعانى والبيان والعروض والقافية وقرض الشعر والخط وانشاء الخطب والرسائل والمحاضرات ومنه التواريخ وجعلوا البديع ذيلا لا قسما برأسه واضافته علم الى العربية من اضافة العام الى الخاص (قوله لا قسيم الصرف) هذا اصطلاح القدماء واصطلاح المتأخرين تخصيصه بفنى الاعراب والبناء وجعله قسيم الصرف وعليه فيعرف بأنه علم يبحث فيه عن أحوال أواخر الكلم اعرابا وبناء وموضوعه الكلم العربية من حيث ما يعرض لها من الاعراب والبناء (قوله وهو مصدر الخ) قال الهورقى الناظر هل يجوز استعمال اسم المصدر بمعنى اسم المفعول كما استعملوا المصدر كذلك أولا قال البعض لا مانع من الجواز فكان عليه أن يقول هل وقع استعماله كذلك أولا اه وأقول وقع فى قوله تعالى هذا عطاؤنا كما يفيده كلام البيضاوى (قوله وخصته غلبة الاستعمال بهذا العلم) أى صار علما بالغلبة عليه والباء داخلة على المقصور عليه (قوله وجاء فى اللغة لمعان خمسة) زاد شيخ الاسلام سادسا وهو البعض كما كلت نحو السمكة وذكر أن المشهور معانيه وأكثرها ندا ولا القصد ولهذا اصدر به الشارح قيل لما كان اللغوى متعددا أخره عن الاصطلاحى وان كان الانسب تقديم اللغوى (قوله وسبب تسمية هذا العلم بذلك) أى سبب اطلاقه عليه بالغلبة لا بالوضع فلا ينافى ما مر (قوله الدؤلى) ضبطه بعضهم بكسر الدال وسكون التحتية وبعضهم بضم الدال وفتح الهمزة واسمه ظالم بن عمرو وقال فى التصريح وقد تظافرت الروايات على أن أول من وضع النحو أبو الاسود وأنه أخذه أولا عن على بن أبى طالب رضى الله عنه وكان أبو الاسود كوفى الدار بصرى المنشأ ومات وقد أسن واتفقوا على أن أول من وضع التصريف معاذ بن مسلم الهراء بفتح الهاء وتشديد الراء نسبة الى بيع الثياب الهروية (قوله وشيئا من الاعراب) أى حيث قال الاشياء ظاهر ومضمر وغيرهما وهو الذى يتفاوت فى معرفته قال السيرافى يعنى اسم الاشارة (قوله انح هذا النحو يا أبا الاسود) روى انه ما ذكره أبو الاسود حكم ان وان وكان وليت ولعل ولم يذكر لكن فأمره الامام كرم الله وجهه أن يزيدها فزادها (قوله تقرب الخ) اسناد التقريب اليها مجاز عقلى من باب الاسناد الى

الآلة اذ الفاعل فى الحقيقة الله تعالى وفى الظاهر المصنف (قوله أى الأبعد من المعانى) تفسير بحسب ظاهر اللفظ فلا ينافى أن المناسب جعل أفعل التفضيل هنا على غير بابه ليشمل بالمطابقة الأبعد والبعيد لأن البعد مقول بالتشكيك وماقيل من انه على ظاهره وتقريب البعيد يفهم بالاولى ضعيف بأنه لا يلزم ذلك لانهما قد تهتم بالأبعد لشدة خفائه ولا تقرب البعيد (قوله الباء بمعنى مع) لم يجعلها سببية لأن المعهود سببا التقريب البسط لا الايجاز قال سم ويصح كونها السببية ويكون فيه غاية المدح للمصنف حيث اتصف بالقدرة على توضيح المعانى بالالفاظ الوجيزة التى من شأنها تبعيدها ولا اشكال فى كون الايجاز قد يكون سببا للايضاح اذا بولغ فى تهذيب الوجيز وتنقيحه وترتيبه اه وقد يقال السبب حينئذ هذه المبالغة لا الايجاز (قوله مع وجازة اللفظ) دفع بتقدير المضاف اتحاد المصاحب والمصاحب وعليه ففى الكلام وضع الظاهر موضع المضمر والاصل مع وجازته وأنت خبير بأن الاتحاد انما يأتى اذا جعلت المعية حالا من فاعل تقرب ويصح أن تكون من الاقصى فيكون أحد المتصاحبين المعنى والآخر اللفظ فلا اتحاد ومانقله البعض هنا عن ابن قاسم فيه مافيه فانظره (قوله أى اختصاره) ظاهره ترادف الايجاز والاختصار وهو ماعليه جماعة وفى المصباح أن الايجاز تقليل اللفظ مع عذوبته وسهولة معناه فهو أخص من الاختصار على هذا (قوله وتبسط البذل) فسره الشارح بتوسع العطاء أى الاعطاء يعنى تكثر افادة المعانى ففيه استعارة اما تمثيلية بأن يكون شبه حال الالفية فى كثرة افادتها المعانى بسرعة عند سماعها بحال الكريم فى كثرة اعطائه ووفائه بما يعد أو مصرحة حيث شبه افادة المعانى ببذل المال والوعد ترشيح أو مكنية حيث شبه الالفية بكريم والبذل تخييل والوعد ترشيح (قوله وهو أى البذل اشارة الى ماتمنحه) أى الى منح ماتمنحه ليوافق تفسيره أولا البذل بالعطاء أى الاعطاء ويحتمل ان هذا اشارة الى أن المراد بالبذل المبذول وان تفسيره أولا بالعطاء بالنظر الى معناه الاصلى وقوله من كثرة الفوائد أى من الفوائد الكثيرة (قوله بوعد منجز) الباء بمعنى مع أو سببية *فان قلت* الاعطاء بدون وعد أبلغ فى المدح فلم قيد بالوعد *قلت* كأنه لانه

الالفية للافهام (الاقصى) أى الابعد من المعانى (بلفظ موجز) الباء بمعنى مع أى تفعل ذلك مع وجازة اللفظ أى اختصاره (وتبسط) أى توسع (البذل) بالمعجمة أى العطاء وهو اشارة الى ماتمنحه لقارئها من كثرة الفوائد (بوعد منجز) أى موفى سريعا (تنبيه) قال الجوهرى أوعد عند الاطلاق يكون للشر

الواقع لان فهم المعانى منها لا يحصل بمجرد وجودها بل لا بد من الالتفات اليها وتصور ألفاظها ادراكها فيها لتهيؤها للفهم منها وتوقف الفهم منها على ذلك تعقد وعدا ماجراة للسمع ويمكن أن يوجه أيضا التقييد بالوعد بأنه للاشارة الى عزة معانيها لان الموعود به تتشوق اليه النفس فتكون أحرص عليه ويكون حراً جر علما او بين موجز ومنجز المناص للاحق وان قال بعضهم مضارع (قوله ووعد للصبر) أى عند الاطلاق وحده ما كتفاء (قوله لحالف ابعادى الخ) فيه لف ونشر مرتب (قوله وتقتضى أى تطلب) أى من الله أو من قارئها أو منهما معا واسناد الطلب اليها مجاز عقلى من الاسناد الى السبب اذ الطالب فى الحقيقة ناظمها او يحمل أمشبه الالفية بعاقل تشبيها مضمرا فى النفس على طريق الاستعارة المكنية واثبات الطلب تخييل ويحتمل أنه أراد الاقتضاء الاستلزام على التجوز (قوله رضى) كسر رائه معاى كفهم سببه سخط وسكون نائه والقياس الفتح لان فعلهما كفرح يفرح (قوله محضا) كأنه اراده تمهيدا لقوله بغير سخط يشوبه ليقع قوله بغير سخط يشوبه تفسير المحضا وقوله يشوبه أى يخالط من أزمنة الرضى أو المراد يشوبه من وجه آخر غير وجه الرضى وعلى كل علم أن قوله وتقتضى رضى لا يغنى عن قوله بغير سخط والسخط تغير النفس وانقباضها لأخذ الثار والمراد منه فى حقه تعالى لازمه وهو ارادة الانتقام أو الانتقام (قوله فائقة) أى عالية فى الشرف واعمالها انها لاسهامن بحر واحد وألفية ابن معطى من بحرين فان بعضها من السريع وبعضها من الرجز ولانها أكثر أحكاما من ألفية ابن معطى (قوله المغربى) فى حواشى الشيخ يحيى انه كان مالكيا وتفقه بالجزائر على أبى موسى الجزولى ثم تشفع كابن مالك وأبى حيان حين الطروح من العرب اه ويمكن انه تشفع بعد أن تشفع (قوله الملقب زين الدين) يؤخذ منه مع قوله فى الديباجة وقد لقبته بمنهج السالك لقب بمعنى سفه وبالطرف كسمى (قوله بالجامع العتيق) هو جامع عمرو بن العاص (قوله لاقراء الأدب) اسم لما يشمل الاثنى عشر علما المتقدمة وهو مرادف للعربية بالمعنى الشامل لها (قوله فى سلخ) أى آخر (قوله على شفير الخندق) أى حرف الخليج الذى حفره عمرو بن العاص

ووعد للضر وأنشد
وانى وان أوعدته أو وعدته
لمخلف ابعادى ومنجز موعدى

(وتقتضى) أى تطلب لما اشتملت عليه من المحاسن

(رضى) محضا (بغير سخط) يشوبه (فائقة ألفية) الامام العلامة أبى الحسن يحيى

(ابن معطى) بن عبد النور الزواوى الحنفى الملقب زين الدين سكن دمشق طويلا واشتغل عليه خلق كثير ثم سافر الى مصر وتصدر بالجامع العتيق لاقراء الادب الى أن توفى بالقاهرة فى سلخ ذى القعدة سنة ثمان وعشرين وستمائة ودفن من الغد على شفير الخندق بقرب تربة الامام الشافعى رضى الله تعالى عنه

بأمر عمر بن الخطاب ليحمل على السفن فيه الغلال الى الحرمين متصلا بالبحر المالح (قوله ومولده سنة) بنصب سنة على الظرفية متعلقة بمحذوف ان جعل مولده مصدرا ميميا بمعنى الولادة أى كائن فى سنة وبرفعها على الخبرية ان جعل اسم زمان (قوله فى فائقة) أى فى هذا اللفظ بقطع النظر عن حركة آخره (قوله من فاعل تقتضى) لم يجعلها من ألفية لانها وان كانت نكرة تخصصت بالوصف أو من فاعل تقرب أو تبسط لقرب تقتضى (قوله خبرا لمبتدأ محذوف) أى والجملة حالية أو استئنافية (قوله بالجملة) أى جنسها فيصدق بما زاد على واحدة كما فى المتن (قوله وأوجبه بعضهم) قال شيخنا والبعض لعل القائل بالوجوب يجعل مبارك فى الآية خبر مبتدأ محذوف اه وأحسن منه أن يجعله خبرا ثانيا لهذا (قوله بسبق) أى على فى الزمن والافادة وفى تقديم المعمول اشارة الى انه لم يحز الفضل على المصنف الا بالسبق والجار والمجرور مرتبط بكل من حائز ومستوجب (قوله حائز تفضيلا) أى فضلا من اطلاق المسبب على السبب أو هو مصدر المبنى للمفعول فاندفع الاعتراض بأن التفضيل صفة المفضل بالكسر فكيف يحوزه المفضل بالفتح ويمكن أن يدفع أيضا بأن الحيازة فى كل شئ بحسبه فمعنى حيازة التفضيل تعلقه به على وجه التعظيم له ولا يرد على الجواب الثانى والثالث انه لا يلزم من التفضيل له على غيره انه فاضل فى نفسه عليه حتى يكون فيه كبير مديح لان المراد التفضيل ممن يعتد بتفضيله (قوله مستوجب) قال سم أى مستحق اه ويحتمل أن السين والتاء للتصيير أى مصير الثناء واجبا على (قوله لما يستحقه السلف الخ) لا يظهر أنه علة لمستوجب لتقديم المصنف عليه وهى السبق بناء على ارتباط قوله بسبق بقوله مستوجب أيضا بل هو علة للعلية أى ليكون السبق علة للاستيجاب لكن لا يظهر التعليل الا بتقدير مضاف أى لوجوب ما يستحقه الخ ولو قال لاستحقاق السلف ثناء الخلف لكان أظهر وأوضح (قوله مصدر) فيه مسامحة لان الثناء اسم مصدر أثنى ويمكن أن يجعل كلامه على حذف المضاف (قوله اما صفة) أى لازمة أو مخصصة على القولين فى الثناء وعلى الوصفية يحتاج الى تعليق قول الشارح عليه بمحذوف حال من ثنائى أو بدل

ومولده سنة أربع وستين وخمسمائة (تنبيه) يجوز فى فائقة النصب على الحال من فاعل تقتضى والرفع خبرا لمبتدأ محذوف والجر نعتا لألفية على حد وهذا كتاب أنزلناه مبارك فى النعت بالمفرد بعد النعت بالجملة والغالب العكس وأوجبه بعضهم (وهو) أى ابن معطى (بسبق) الباء للسببية أى بسبب سبقه اياى (حائز تفضيلا) على (مستوجب) على (ثنائى الجميلا) عليه لما يستحقه السلف من ثناء الخلف وثنائى مصدر مضاف الى فاعله وهو الياء والجميل اما صفة للمصدر أو معمول له (والله يقضى)

أى بحكم (بهبات) جمع هبة وهى العطية أى عطيات (وافره) أى تامة (لى وله فى درجات الآخرة) الدرجات قال فى الصحاح هى الطبقات من المراتب وقال أبو عبيدة الدرج الى أعلى والدرك الى أسفل والمراد مراتب السعادة فى الدار الآخرة ولفظ الجملة خبر ومعناها الطلب (تنبيه) وصف هبات وهو جمع بوافرة وهو مفرد لتأوله بجماعة وان كان الأفصح وافرات لان هبات جمع قلة والأفصح فى جمع القلة

منه أى كائنا عليه أو ثنائى عليه لا مثنائى المذكور لاستلزامه وصف المصدر قبل تمام عمله وقوله أو معمول له أى على انه صفة لمفعول مطلق اوذا المصدر حذف وأنيب هو منابه أى ثنائى الثناء الجميل أو على انه مفعول به له على التوسع باسقاط الخافض والاول أولى لان الثانى سماعى على الأصح (قوله أى بحكم) فسر القضاء فى كلامه بالحكم كما هو معناه لغة لان معناه عند الاشاعرة كما فى شرح المواقف ارادته الازلية المتعلقة بالاشياء على ماهى عليه فيما لا يزال وهذا لا يناسب الطلب قال وقدره ايجاده اياها فيما لا يزال على ماهى عليه فيه اه والمراد بالحكم هنا التعلق التنجيزى فيرجع الى التقدير (قوله أى عطيات) أى بجمع عليه من تفسير المفرد تحسينا لمقابلة قول المصنف وافرة مع ماقبله من كلام الشارح (قوله أى تامة) أفاده أن وافرة اسم فاعل وفر اللازم لا المتعدى يقال وفر الشئ يفر وفورا أى تم ووفرته أفره وفرا أى أتممه (قوله لى وله فى درجات الآخرة) الظرفان صفتان لهبات وخص درجات الآخرة بالذكر لانها الاهم عند العاقل ولان الدعاء لابن معطى بعد موته اعانتا أى بما دون درجات الدنيا (قوله قال فى الصحاح) بفتح الصاد ومعناه فى الاصل الصحيح ومنهم من يكسر على صيغة الجمع (قوله هى الطبقات من المراتب) أى علية أو دنية فهو أعم من تفسير أبى عبيدة قاله البعض ورد بجعل بعضهم كلام أبى عبيدة بيانا لما فى الصحاح (قوله والمراد) أى من درجات الآخرة وأشار بهذا الى ان الاضافة فى درجات الآخرة على معنى فى (قوله وصف هبات الخ) هذا تصحيح لوصف الجمع بالمفرد وحاصله أن المطابقة فى الافراد حاصلة تأويلا فقوله لتأوله بجماعة أى وهو مفرد لفظا وان كان جمعا معنى (قوله وان كان الافصح وافرات) أى محافظة على المطابقة اللفظية والواو للحال وان زائدة ويظهر لى فى الجواب عن المصنف ان الافراد لاستعماله جمع القلة فى الكثرة كما هو المناسب لمقام الدعاء فهو جمع كثرة بحسب المعنى فاحفظه فانه نفيس (قوله لان هبات جمع قلة) أى بناء على مذهب سيبويه ان جمعى السلامة للقلة والذى ارتضاه السعد التفتازانى والدمامينى أن جمعى القلة والكثرة مبدؤهما ثلاثة ومنتهى جمع القلة عشرة ولا منتهى لجمع

الكثرة

الكثرة فهو مشترك كان فى المبدا مختلفان فى المنتهى والمشهور أن مبدأ جمع الكثرة أحد عشر فيكونان مختلفين فى المبدا والمنتهى وعلى هذا يأتى استشكال القرافى الذى ذكر أن له عشرين سنة يطلب جوابه ولم يجده وهو أنه اذا قال له على دراهم كان اقرارا بثلاثة اجماعا وحقه بأحد عشر لانه أقل جمع الكثرة فلم قدم المجاز مع امكان الحقيقة وان أجيب عنه ببناء الاقارير على العرف وأما على مامر عن السعد والدمامينى فلا مجاز ولا استشكال (قوله والافصح فى جمع القلة الخ) وجه ذلك بأن العاقل منظور اليه فاعتنى بشأنه فى المطابقة بخلاف غيره وطوبق جمع القلة لغير العاقل جبرا للقلة وقال شيخنا السيد المطابقة فى جمعى العاقل وجمع القلة لغيره على الاصل وعدمها فى جمع الكثرة لغيره لانحطاطه عن العاقل فى حكم المفرد بالنسبة اليه ولم يراع ذلك فى جمع القلة جبرا للقلة (قوله مما لا يعقل) أى من جموع ما لا يعقل (قوله وقال تعالى الخ) لما لم يصلح دليلا لكونه شرع من قبلنا وهو ليس شرعا لنا وان ورد فى شرعنا ما يقرره على مارجحوه فى مذهبنا معاشر الشافعية لم يقل وقوله عطفا على مجرور اللام وانما ذكره استئناسا (قوله لما عرفت) أى من ارتكاب خلاف الافصح (قوله ولان التعميم مطلوب) قال سم لعله عمم فى اللفظ دون الكتابة ويبقى الكلام فى انه هل يطلب التعميم فى الكتابة أيضا وهو محل نظر اهـ أقول الاقرب الطلب قياسا على طلب كتابة البسملة والحمدلة والصلاة والسلام فتأمل

(الكلام وما يتألف منه)

أى والكلم بمعنى الكلمات العربية الثلاث التى يتألف الكلام منها وذكر الضمير مراعاة للفظ ما (قوله أى هذا باب شرح الكلام الخ) لاشك انه شرح الكلام وما يتألف منه على هذا الترتيب فشرح الكلام أولا بتعريفه والكلم الثلاث التى يتألف منها ثانيا بذكر أسمائها وعلاماتها فالشرح مختلف وللاشارة الى اختلافه صرح بلفظ شرح فى المعطوف على انه كما قال الرودانى تقدير معنى لا تقدير اعراب وان أوهمه صنيع الشارح لان شرح المضاف الى المعطوف عليه منسلط على المعطوف أيضا عند عدم اعادته معه لان الصحيح أن العامل فى المعطوف نفس العامل فى المعطوف عليه لا مقدر

مما لا يعقل وفى جمع العاقل مطلقا المطابقة نحو الاجذاع انكسرت ومنكسرات والهندات والهنود انطلقن ومنطلقات والافصح فى جمع الكثرة مما لا يعقل الافراد نحو الجذوع انكسرت ومنكسرة (خاتمة) بدأ بنفسه لحديث كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا دعا بدأ بنفسه رواه أبو داود وقال تعالى حكاية عن نوح عليه السلام رب اغفر لى ولوالدى وعن موسى عليه السلام رب اغفر لى ولأخى وكان الاحسن أن يقول رحمه الله تعالى والله يقضى بالرضى والرحمة لى وله ولجميع الامة لما عرفت ولان التعميم مطلوب

(الكلام وما يتألف منه) الاصل هذا باب شرح الكلام وشرح ما يتألف الكلام منه

مثله وما أشار اليه من أن الكلام خبر مبتدأ محذوف تبعا للموضح غير متعين
اذ يجوز كما قاله الشنواني رفعه على انه مبتدأ حذف خبره أي باب الكلام
هذا الآتي ونصبه على المفعولية بنحو خذ مقدرا لا هاك كما وقع لبعضهم لأن
اسم الفعل لا يعمل محذوفا وفي قوله ما يتألف الكلام اشارة الى رجوع ضمير
يتألف في كلام المصنف الى الكلام والصلة جارية على غير ما هي له ولم يبرز
الضمير لأمن اللبس المجوز لعدم ابرازه عند الكوفيين (قوله اختصر
للوضوح) قيل على التدريج لانه أنسب بالقواعد وأوقع في النفس بأن
حذف المبتدأ ثم خبره وأجيب عنه ثم شرح ثم شرح وأجيب عنه الكلام وقيل
دفعة واحدة لانه أقل عملا وعليه يحتمل أن الكلام نائب عن الخبر فقط
أو عن الخبر والمضاف اليه ورفع لشرف الرفع على الجر لكونه حكم العمدة ولم
ينب الكلام عن المبتدأ على هذا القول أصلا كما لم ينب عنه على القول الأول
بل هو على القولين حال في مكانه مقدر ملحوظ فيه لم يقم مقامه شيء فتجويز
البعض نيابته عن المبتدأ على الثاني غير صحيح تدبر (قوله كلامنا) أتى
بالاضافة وان كان مستغنى عنها بكون التأليف في النحو كما صرح به
في الخطبة للاشارة الى اختلاف الاصطلاحات في الكلام وللاشارة الى أن
المصنف من مجتهدي النحاة (قوله أيها النحاة) أي مبنية على الضم في محل
نصب بأخص محذوفا وها للتنبيه والنحاة نعت له على اللفظ ويظهر لي أن
معنى قولهم على اللفظ أنه ضم اتباعا للضم لفظا أي فتكون ضمته ضمة اتباع
ويكون منصوبا بالفتحة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الاتباع
ضرورة أن النعت موافق للمنعوت في اعرابه ثم رأيته عن بعض المحققين
كما سيأتي في محله فاحفظه (قوله صوت) يستعمل مصدر صات يصوت
فيكون بمعنى فعل الشخص الصائت ويستعمل بمعنى الكيفية المسموعة
الحاصلة من المصدر وهو المراد هنا أفاده يس وهو قائم بالهواء وقيل
الصوت الهواء المتكيف بالكيفية المسموعة (قوله مشتمل على بعض
الحروف) من استعمال الكل على جزئه المادي كما قاله البعض لكن هذا
ظاهر اذا كان اللفظ حرفين أو أكثر فان كان حرفا واحدا كواو العطف
كان من استعمال المطلق على المقيد أو العام على الخاص (قوله تحقيقا الخ)

اختصر للوضوح (كلامنا)
أيها النحاة (لفظ) أي
صوت مشتمل على بعض
الحروف تحقيقا كزيد
أو تقديرا كالضمير

تقديم

المستتر (مفيد) فائدة يحسن السكوت عليها (كاستقم) فانه لفظ مفيد بالوضع

تعميم في الصوت فالمنصوب مفعول مطلق لمحذوف أي محقق تحقيقا أومقدر تقديرا أو بمعنى محققا أو مقدرا حال ويعلم من هذا التعميم ان لماهية اللفظ أفرادا محققة وافرادا مقدرة قال الروداني واستعماله في كل منهما حقيقة لا أنه في المقدرة مجاز اه ومن التحقيق المحذوف على ماقاله البعض لتيسر النطق به صراحة وكذا كلامه تعالى اللفظي قبل التلفظ به لا كلامه القديم على قول جمهور أهل السنة انه ليس بحرف ولا صوت فالتحقيق امامنطوق به بالفعل أو بالقوة والتقديري مالا يمكن النطق به فان الضمير المستتر كما قاله الرضي لم يوضع له لفظ حتى ينطق به قال وانما عبروا عنه باستعارة لفظ المنفصل للتدريب اه فقول المعربين في استقم مثلا ضمير مستتر وجوبا تقديره أنت أي تصويره معناه تقريبا وتدريبا أنت قال البعض وحينئذ فليس في اضرب مثلا الا الفاعل المعقول واكتفى بفهمه من غير لفظ عن اعتبار لفظ له فأقيم مقام اللفظ في جعله جزء الكلام الملفوظ كجعله جزء الكلام المعقول فهو ليس من مقولة معينة بل تارة يكون واجبا وتارة يكون ممكنا جسما أو عرضا وتارة يكون من مقولة الصوت اذا رجع الضمير الى الصوت فقول بعضهم كالجامي ليس من مقولة الحرف أو الصوت أصلا ليس على ماينبغي أفاده السهام (قوله المستتر) أي وجوبا وجوازا فيما يظهر (قوله مفيد) أي بالوضع فاندفع ماأورد على التعريف من انه يشمل اللفظ المفيد عقلا أو طبعا مع ان المراد بالفائدة في تفسير المفيد بالدال على فائدة يحسن السكوت عليها النسبة بين الشيئين (قوله فائدة يحسن السكوت عليها) مراد الشارح بهذا بيان مايطلق عليه المفيد عندهم لا ذكر قيد زائد على مافي المتن لئلا يلزم كون تعريف المتن غير مانع واندفع بهذا البيان مايقال المفيد يصدق بما يفهم معنى تأوله مفردا والمراد بالسكوت سكوت المتكلم على الاصح وبحسنه عد السامع اياه حسنا بأن لا يحتاج في استفادة المعنى من اللفظ الى شيء آخر لكون اللفظ الصادر من المتكلم مشتملا على المحكوم عليه وبه (قوله بالوضع) الظاهر ان مراده الوضع العربي الذي هو قيد لابد منه في تعريف الكلام كما قال الشاطبي وغيره ليخرج كلام الاعاجم لا القصد لانه أدرجه في الافادة كما سيأتي لكن لاوجه لزيادته في بيان انطباق

التعريف على الدال مع تركه في نفس التعريف فكتب الاولى زيادته في التعريف أيضا ثم حمل الوضع على الوضع العربي مبني على أن المركبات موضوعة وهو الصحيح لكن وضعها نوعي وهو المراد في التعريف (قوله خرج باللفظ) لما كان بينه وبين الدال العموم الوجهي أخرج به (قوله من الدوال مما يطلق الخ) من الاولى بيانية والثانية تبعيضية اذ يطلق الكلام لغة على غير الدوال من كل قول وتقييد بقوله من الدوال مع أن اللفظ يخرج غيره دل أولا لان الدال هو المتوهم دخوله لتسميته كلاما في اللغة وغيره يفهم خروجه بالاولى (قوله والرمز) بابه قتل وضرب وهو الاشارة بالحاجب أو الهدب أو الشفة كما في المصباح وعطف الاشارة عليه عطف عام على خاص (قوله وبالمفيد الخ) أخرج به أمورا خمسة وكذا الآتي ذكر المركب التقييدي والمزجي مع الاضافي (قوله والمركب الاسنادي المعلوم الخ) جرى في اخراج الضروري وغير المقصود من الكلام على ما ذهب اليه المصنف وتبعه في شرح التسهيل عن سيبويه والراجح خلافه كما ذهب اليه أبو حيان وغيره فالمراد بافادة اللفظ فائدة يحسن السكوت عليها دلالته على النسبة الايجابية او السلبية سواء كانت حاصلة عند السامع قبل أولا قصدها المتكلم الكلام أولا طابق كلامه الواقع أولا (قوله مصدر اريد به اسم المفعول) أي لا اسم جنس جمعي للفظة حتى يرد اعتراض أبي حيان على التعريف بان المراد بالكلام المركب من كلمتين لا يسمى كلاما لان مدلول اسم الجنس الجمعي ثلاثة فأكثر فيكون التعريف غير جامع ولا باق على مصدريته حتى يرد أن اللفظ فعل اللافظ والكلام النحوي ليس فعلا وإن تلت اطلاق المصدر بمعنى اسم المفعول مجاز فلا يحسن دخوله في التعريف قلت صار حقيقة عرفية في الملفوظ به لهجر النحاة معناه الاصلي وهو الرمي مطلقا أو من الفم فلا اشكال فنظيره الخلق بمعنى المخلوق الباقي على مجازيته لعدم هجر معناه الاصلي وهو الايجاد اعتمادا على مجرد اطلاق المصدر وارادة المفعول (قوله أن يكون تمثيلا) أي فقط وعليه فهو خبر لمبتدا محذوف أي وذلك كما ستقم (قوله وهو الظاهر) أي من العبارة ولا ينافي أن كونه تمثيلا وتتميما كما أشار اليه ابن الناظم أولى وانما كان

خرج باللفظ غيره من الدوال مما يطلق عليه في اللغة كلام كالخط والرمز والاشارة وبالمفيد المفرد نحو زيد والمركب الاضافي نحو غلام زيد والمركب الاسنادي المعلوم مدلوله ضرورة كالنار حارة وغير المستقل كجملة الشرط نحو ان قام زيد وغير المقصود كالصادر من الساهي والنائم (تنبيهات) الاول اللفظ مصدر أريد به اسم المفعول أي الملفوظ به كالخلق بمعنى المخلوق * الثاني يجوز في قوله كاستقم أن يكون تمثيلا وهو الظاهر

فانه اقتصر فى شرح الكافية على ذلك فى حد الكلام ولم يذكر التركيب والقصد نظرا الى ان الافادة تستلزمهما لكنه فى التسهيل صرح بهما وزاد فقال الكلام ما تضمن من الكلم اسنادا مفيدا مقصودا لذاته فزاد لذاته قال لاخراج نحو قام أبوه من قولك جاءنى الذى قام أبوه

ظاهرها التمثيل فقط لما ذكره الشارح بقوله فانه اقتصر الخ ولان عادتهم بعد ايراد تعريف الشئ ايراد الكاف ومجرورها المجرد تمثيله (قوله فانه اقتصر فى شرح الكافية) أى والالفية خلاصة الكافية (قوله نظرا الى ان الافادة تستلزمهما) أى لان المفيد الفائدة المذكورة لا يكون الا مركبا ولا ترد الاعداد المسرودة لما تقدم من أن المراد بالافادة الدلالة على النسبة الايجابية أو السلبية وحسن سكوت المتكلم يستدعى أن يكون قاصدا لما تكلم به (قوله لكنه الخ) استدراك على قوله فانه اقتصر الخ لدفع توهم اقتصاره على ذلك فى بقية كتبه أيضا (قوله صرح بهما) أما تصريحه بالقصد فظاهر واما بالتركيب فلذكره بدله الاسناد المفسر كما فى شروح التلخيص بضم كلمة أو ما يجرى مجراها الى أخرى أو ما يجرى مجراها بحيث يفيد أن مفهوم احداهما ثابت لمدلول الاخرى وفسره شيخنا السيد تبعا لغيره بالنسبة بين الركنين وارجع بعضهم الاول الى الثانى بتأويل الضم بالانضمام وتقدير مضاف أى لازم انضمام كلمة الخ ثم قال شيخنا السيد فهو شرط فى تحقق الكلام لا جزء منه وان اقتضاه كلام ابن الحاجب وصرح به الرضى فقد استشكله السيد الصفوى قاله الشيخ يس والشيخ يحيى ووقع الخلاف أيضا فى الفضلات هل هى خارجة عن الكلام أو داخلة فيه قولان والثالث التفصيل فان كان حذفها مضرا كنساؤه طوالق الا هندا وعبيده أحرار الا زيدا دخلت والا فلا اه وسيأتى لهذا مزيد بحث (قوله من الكلم) أى الكلمات ومن تبعيضية وهى ومجرورها فى موضع الحال من ضمير تضمن (قوله فزاد لذاته) زاد بعضهم أيضا من ناطق واحد احترازا من أن يصطلح اثنان على أن يذكر أحدهما فعلا والآخر فاعلا واجيب بان هذه الزيادة غير محتاج اليها لان كل واحد من المصطلحين متكلم بكلام وانما اقتصر على التصريح باحدى الكلمتين اتكالا على تصريح الآخر بالاخرى فهو مقدر ما صرح به الآخر فلا يتصور تركيب كلام واحد من متكلمين ولو سلم قلنا اتحاد الناطق غير شرط فى الكلام كما ان اتحاد الكاتب غير شرط فى الخط أفاده فى الهمع (قوله لاخراج نحو قام أبوه الخ) أى لان الاسناد فيه ليس مقصودا لذاته بل لتعيين الموصول وتوضيحه ومثلها الجملة الخبرية والحالية والنعتية (قوله

وهذا الصنيع) أي التصريح بأجزاء الماهية في الحد (قوله لان الحدود لا تتم بدلالة الالتزام) اعترضه شيخنا السيد بأن الظاهر أن التركيب والقصد داخلان في مفهوم المفيد فدلالته عليهما تضمنية لا التزامية والتضمنية غير محصورة في الحدود ولو سلم انها التزامية فحصرها انما هو في الحدود الحقيقية التي بالذاتيات ومثل هذا التعريف ليس منها بل من الرسوم وقد نازع فيما استظهره في قوله ومثل هذا التعريف ليس منها بل من الرسوم فان الامور الاصطلاحية حصلت مفهوماتها ووضعت أسماؤها بازائها فليس لها معان غير تلك المفهومات فتكون هي حدودا أفاده شيخ الاسلام في آخر مبحث الكليات من شرحه على ايساغوجي نقلا عن الامام الرازي (قوله ومن ثم) أي من هنا أي من أجل أن الحدود لا تتم بدلالة الالتزام (قوله جعل الشارح) يعني ابن الناظم (قوله تتميما للحد) أي من جهة الدلالة على أمرين يتضمنهما معتبرين في الكلام أي وتمثيلا أيضا من جهة الايضاح به للحدود لا تمثيلا فقط ولا ينافي ذلك قول ابن الناظم في آخر كلامه فاكتفى عن تتميم الحد بالتمثيل لان معناه انه اكتفى عن تتميم الحد ذكرا التركيب والقصد صريحا بتتميمه بالمثال المتضمن لهما على انه لو منع مانع كونه تتميما وتمثيلا وسلمنا له ذلك والتزمنا أن المراد تتميما للحد فقط فالمنافاة مدفوعة بحمل ما قاله في آخر كلامه على المعنى الذي ذكرناه وان تسمية قول المصنف كاستقم تمثيلا باعتبار الصورة وعلى كل الا سقط ما نقله البعض عن الهوفي وأقره من الاعتراض على الشارح بأن في آخر كلام ابن الناظم ما ينافي ما أسنده اليه الشارح وان كان في أول كلامه ما يشير اليه فتأمل والظاهر على كونه تتميما للحد أن كاستقم ظرف مستقر نعت ثان للفظ وقول البعض هو في موضع النعت لمفيد يلزم عليه النعت مع وجود المنعوت من غير مقتض مع انه يضاربه قوله بعد ذلك ويجوز الكاف محذوف والتقدير كفائدة استقم اه لان مقتضى هذا أن كاستقم نعتا لمفعول مفيد محذوفا والاصل مفيد فائدة [illegible] بالانصاف (قوله انما بدأ بتعريف الكلام الخ) جواب عما يقال لم بدأ بالكلام مع أن الكلمات أجزاؤه والجزء مقدم على الكل ولهذا بدأ كثير بالكلمة

وهذا الصنيع أولى لان الحدود لا تتم بدلالة الالتزام ومن ثم جعل الشارح قوله كاستقم تتميما للحد * الثالث انما بدأ بتعريف الكلام لانه المقصود بالذات اذ به يقع التفاهم * الرابع انما قال وما يتألف منه ولم يقل وما يتركب

وحاصل الجواب انه راعى كون المقصود بالذات الكلام وأما قصد الكلمات فلتأليف الكلام منها والنكات لا تتزاحم (قوله لان التأليف الخ) وقال السيد هما بمعنى واحد وقال البعض وهو معنى التأليف (قوله وقوع الالفة) المراد بها الارتباط بين الكلمتين باسناد احداهما الى الاخرى أو اضافتها اليها أو وصفها بها أو نحو ذلك بخلاف ضمها اليها بدون شئ من ذلك كما جاء قاله الشنوانى أى وليس المراد بها تناسبهما فى المعنى لئلا يخرج نحو الحجر مأكول (قوله الكلم مبتدا الخ) أى كما يقتضيه قولهم اذا اجتمعت معرفة ونكرة فالمعرفة مبتدا والنكرة خبر واعلم أن الشارح حمل الكلم فى عبارة المصنف على الكلم الاصطلاحى كما يدل عليه كلامه الآتى فى غير موضع وان كان قوله أى الكلم الذى يتألف منه الكلام يفيد حمل الكلم على الكلمات لان تألف الكلام منها لا من الكلم الاصطلاحى فيؤول بتقدير مضاف ليوافق أكثر كلامه أى من أجزائه التى يتركب من مجموعها وقوله باعتبار واحده يحتمل أن المراد بواحده مفرده الاصطلاحى الذى هو لفظ كلمة ويحتمل أن المراد بجزؤه أى جزء ما صدق عليه وعلى كل ففى عبارته حذف مضاف تقديره على الاول مفهوم واحده لان الانقسام الى الثلاثة باعتبار مفهوم كلمة لا لفظها وتقديره على الثانى جنس واحده لان جزءه فرد من أفراد الكلمة والانقسام الى الثلاثة باعتبار جنس الكلمة لا فرد من أفرادها ثم انقسام الشئ باعتبار شئ آخر انقسام للآخر فى الحقيقة فاتضح قول الشارح لان المقسم وهو الكلمة الخ وبتقريرنا كلام الشارح على هذا الوجه تلتئم عبارته ويسقط ما اعترض به البعض وغيره عليه هنا وفيما يأتى فتنبه ولك أن تستغنى عن اعتبار واحد الكلم فى تقسيم المصنف الكلم الى اسم وفعل وحرف بأن تجعل الكلم فى كلامه بمعنى الكلمات وترجع الضمير فى واحده الى الكلم بمعنى الكلم الاصطلاحى على الاستخدام لا بمعنى الكلمات والا لأنث الضمير فيصير المعنى واسم وفعل ثم حرف الكلمات أى الانواع الثلاثة للكلمة وواحد الكلم الاصطلاحى كلمة وهذا أولى لعدم احتياجه الى تقدير (قوله لان المقسم) أى محل القسمة يعنى المقسوم (قوله صادق الخ) قال يس الصدق فى المفردات بمعنى الحمل

لان التأليف كما قيل أخص اذ هو تركيب وزيادة وهى وقوع الالفة بين الجزءين

(واسم وفعل ثم حرف الكلم) الكلم مبتدا خبره ما قبله أى الكلم الذى يتألف منه الكلام ينقسم باعتبار واحده الى ثلاثة أنواع نوع الاسم ونوع الفعل ونوع الحرف فهو من تقسيم الكلى الى جزئياته لان المقسم وهو الكلمة صادق على كل واحد من الاقسام الثلاثة أعنى الاسم والفعل والحرف وليس الكلم منقسما اليها باعتبار ذاته لانه لا جائز حينئذ

او يستعمل بعلى فيقال صدق الحيوان على الانسان وفى القضايا بمعنى التحقق ويستعمل بفى فيقال هذه القضية صادقة فى نفس الامر أى متحققة (قوله من تقسيم الكل الخ) تقسيم الكل الى أجزائه تحليل المركب الى أجزائه التى تركب منها وتقسيم الكلى الى جزئياته ضم قيود الى أمر مشترك لتحصل أمور متعددة بعدد القيود والتقسيم حقيقى ان تباينت أقسامه والا فاعتبارى (قوله ليس مجموع ما هذه الثلاثة) أى باجتماعها أى لتحققه دون اجتماعها نحو زيد أبوه قائم والباء داخلة على المقصور عليه وقوله بل هو مقول على كل ثلاث كلمات فصاعدا أى وان كانت من نوع الاسم فقط أو من نوع الاسم والفعل أو الحرف فقط والظاهر من كلامهم ان المراد بالكلمات فى الكلم الكلمات الاصطلاحية فلا يطلق الكلم على ما تركب من ثلاثة ألفاظ مهملة كلها أو بعضها ويمكن اختيار كونه من تقسيم الكل الى أجزائه ويكون حمل الثلاثة أجزاءه باعتبار تركيبه من مجموعها وان لم يتركب من جميعها (قوله وهو ظاهر) للزوم تحقق الكلم فى الاسم الواحد والفعل الواحد والحرف الواحد مع انه باطل (قوله ودليل الانحصار الخ) اخذ الانحصار من تقديم الخبر فى قوله واسم الخ واعلم ان هذا الدليل بمعونة الاستقراء والا فيمكن أن يقال لا نسلم أن ما لا يصلح ركنا للاسناد هو الحرف فقط وما يقبله بطرفيه هو الاسم فقط وما يقبله بطرف هو الفعل فقط (قوله أن الكلمة) أظهر مع تقدم المرجع لئلا يتوهم عود الضمير الى الثلاثة (قوله اما ان تصلح الخ) اما حرف تفصيل وان تصلح فى تأويل مصدر خبر أن على تقدير مضاف أى ذات صلوح أو تأويل المصدر باسم الفاعل أى صالحة لان الكلمة ليست الصلوح وهذا أحسن من تقدير مضاف قبل اسم أن أى حال الكلمة لانه المناسب للمقام اذ الكلام فى تقسيم نفس الكلمة لا فى تقسيم حالها ولانه فى وقت الحاجة لا قبلها ولان التقدير قبل اسم أن يحتاج معه فى صحة قوله الثانى الحرف الى تقدير أى ذات الثانى الحرف أو الثانى حال الحرف ولان الحصر لا يصح عليه لان حال الكلمة لا ينحصر فى الصلوح وعدمه وفرق السيد بين صريح المصدر وان والفعل حيث قال من رجع الى المعنى يعرف أن الاول لا يرتبط بالذات من غير تقدير أو تأويل

أن يكون من تقسيم الكل الى أجزائه لان الكلم ليس مجموع ما هذه الثلاثة بل هو مقول على كل ثلاث كلمات فصاعدا ولا من تقسيم الكلى الى جزئياته وهو ظاهر ودليل انحصار الكلمة فى الثلاثة أن الكلمة اما أن تصلح ركنا للاسناد أو لا الثانى الحرف والاول اما أن تقبل الاسناد بطرفيه

أو بطرف الأول الاسم والثاني الفعل والنحويون مجمعون على هذا الا من لا يعتد بخلافه وقد أرشد بتعريفه الى كيفية تأالف الكلام من الكلم بانه ضم كلمة الى كلمة فأكثر على وجه تحصل معه الفائدة المذكورة لا مطلق الضم وأقل ما يكون منه ذلك اسمان

بخلاف الثاني قال شيخنا السيد ويؤيده صحة عسى زيد أن يقوم دون عسى زيد قياما وسيأتي لهذا مزيد بيان في آخر الموصول (قوله أو بطرف) ليس المراد الطرف الدائر الصادق بان تكون الكلمة مسندة وبأن تكون مسندا اليها بل الطرف المعين وهو أن تكون الكلمة مسندة بقرينة قوله والثاني الفعل (قوله الاول الاسم) أورد عليه أن من الاسماء ما لا يقبله أصلا كالظروف التي لا تتصرف وما لا يقع الا مسندا كأسماء الافعال وما لا يقع الا مسندا اليه كالضمائر المتصلة وأجيب بأن الكلام باعتبار الغالب أفاده في الاشباه (قوله على هذا) أي انحصار الكلمة في الثلاثة (قوله الا من لا يعتد بخلافه) هو أبو جعفر بن صابر فانه زاد اسم الفعل مطلقا وسماه خالفة والحق انه من افراد الاسم (قوله الى كيفية تأالف) الاضافة للبيان أي كيفية وحالة هي تأالف وقوله بأنه في موضع الحال من التأالف والباء للتصوير والمراد بالضم الانضمام من اطلاق اسم الملزوم على اللازم ووجه الارشاد أنه ذكر في التعريف الافادة المستلزمة للتركيب فعلم أن التأليف يكون بالضم والافادة وقوله على وجه حال من الضم والمراد بهذا الوجه الحكم باحدى الكلمتين على الاخرى وقوله الفائدة المذكورة أي التي يحسن السكوت عليها (قوله وأقل ما يكون منه ذلك) أي التأالف وظاهره أن الكلام يتركب من أكثر من اسمين أو اسم وفعل وهو ما اعتمده ابن هشام وفصله في شرح القطر مع الاشارة الى رد ما دل عليه قول ابن الحاجب لانه لا يتأتى الا من اسمين أو اسم وفعل ويوافقه قول الرضي وكان على المصنف يعني ابن الحاجب أن يقول كلمتين أو أكثر اه لكن قال السيد قيل الاسناد نسبة فلا يقوم الا بشيئين مسند ومسند اليه لا بأكثر وهما اما كلمتان أو ما في حكمهما في قبول اسناده أو الاسناد اليه فلذلك اقتصر على كلمتين اه وقال في محل آخر ان الكلام انما يتحقق بالاسناد الذي يتحقق بالمسند اليه والمسند فقط وهما اما كلمتان أو ما يجري مجراهما وما عداهما من الكلمات التي ذكرت في الكلام خارجة عن حقيقة الكلام عارضة لها اه نقله سم (قوله اسمان) أي حقيقة كما مثل به أو حكما كزيد قائم فان الضمير المستتر في الوصف كالعدم لانه لا يبرز في تثنية ولا في جمع فلا يقال زيد قائم ثلاثة أسماء

لا اسمان فقط (قوله نحو ذا زيد) اعترض بان الاولى نحو ذا أحمد لان
التنوين حرف معنى ورد بمنع انه حرف معنى لا سيما على مذهب من زاد
في تعريف الكلمة قيد الاستقلال لاخراج مثل ألف المفاعلة وياء التصغير
وياء النسب وحروف المضارعة وتاء التأنيث كالمصنف في تسهيله والمراد
بالمستقل ما يصح النطق به وحده بنفسه أو بمرادفه فلا ترد الضمائر المتصلة
(قوله أو فعل واسم) قدم الفعل على الاسم لان المؤلف من فعل واسم يلزم
فيه تقديم الفعل فقدمه في الذكر ايضا (قوله وقام زيد) انما مثل بالماضي
وفاعله الظاهر لان الماضي على تقدير أن فيه ضمير الاسمي كلاما على الاصح
اذ شرط حصول الفائدة مع الفعل والضمير المنوي أن يكون الضمير
واجب الاستتار أفاده في التصريح وناقشه يس بانه لا شك في ان قام
في جواب هل قام زيد ونحوه كلام فكيف يشترط وجوب الاستتار
ويمكن حمله على غير الواقع جواب سؤال (قوله ولا نقض بالنداء) أي الجملة
الندائية فانه أي عند الجمهور من الثاني أي المركب من فعل واسم لان
يا نائبة عن أدعو وهو فعل واسم وأما المنادى فهو فضلة زائدة على حقيقة
الكلام لا منها حتى يقال ان يا زيد مركب من فعل واسمين لا من الثاني
فان قلت قد أسلفت ان ظاهر قوله وأقل ما يكون الخ أن الكلام يتركب من
أكثر من اسمين أو اسم وفعل ومقتضاه عد المنادى من أجزاء حقيقة
الكلام فيكون منافيا لقوله هنا فانه من الثاني قلت لعله يشترط في الاكثر
الذي يتألف منه الكلام أن تتوقف عليه الافادة نحو زيد أبوه قائم وان قام
زيد قمت فلا يلزم عد المنادى من الاجزاء حتى ينافي ما سلف لعدم توقف
افادة أدعو على ذكر المدعو ثم لا يلزم من نيابة لفظ عن لفظ أن يعطى جميع
أحكامه حتى يرد أن النداء انشاء وأدعو اخبار على انه لا مانع من أن يقال
انما نابت يا عن ادعو بعد نقله الى الانشاء فتأمل وأورد أيضا ألا ماء
كلام مركب من حرف واسم لان ألا التي للتمني لا خبر لها لا ظاهرا
ولا مقدرا ويمكن دفعه بما قيل في يا زيد (قوله ثم في قوله ثم حرف بمعنى
الواو) قال الدماميني في قول المغني الباب الثاني من الكتاب في تفسير
الجملة وذكر أقسامها وأحكامها انما نعته الباب مبتدأ والثاني صفته وفي

نحو ذا زيد وهيهات نجد
أو فعل واسم نحو استقم وقام
زيد بشهادة الاستقراء
ولا نقض بالنداء فانه من الثاني
بتقديره * ثم في قوله ثم حرف
بمعنى الواو

تفسير الجملة الخبر ومن الكتاب اما حال من الضمير المستكن في الخبر ولا يضر هنا تقديم الحال على عاملها المعنوى لانها ظرف وقد صرح ابن برهان بجوازه لتوسعهم في الظروف واما حال من المبتدا على حد ما أجازه سيبويه في قول الشاعر لمية موحشا طلل اذ صاحب الحال عنده هو النكرة وهو عنده مرفوع بالابتداء وليس فاعلا للظرف كما يقول الاخفش والكوفيون والناصب للحال الاستقرار الذى تعلق به الظرف فكذا ما نحن فيه وغاية ما يلزم كون العامل في الحال غير العامل في صاحبها وهذا ليس بمحذور عنده واما صفة للمبتدا بأن يقدر متعلقه معرفة أى الباب الثانى الكائن من الكتاب على القول بجواز حذف الموصول مع بعض صلته وقد اعتمد هذه الطريقة كثير من الاعاجم المتأخرين اه ومذكره في قول المغنى من الكتاب يأتى مثله في قول الشارح في قوله ثم حرف (قوله اذلا معنى للتراخى بين الاقسام) فيه أن هذا من حيث الانقسام لا من حيث ذواتها فان بين الاقسام التراخى الرتبى من حيث ذواتها فتكون ثم لتراخى الرتبى بينها من حيث ذواتها وقوله ويكفى في الاشعار الخ فيه أن ثم أدل على ذلك لان المتأخر ذكرا قد يكون أشرف كما في آية لا يستوى أصحاب النار وأصحاب الجنة فالاولى ابقاء ثم على حالها وجعلها للتراخى الرتبى بين الاقسام من حيث ذواتها لا من حيث الانقسام (قوله ان الكلم اسم جنس على المختار) أى لدلالته وضعا على الماهية من حيث هى ولا يرد فى اعتراض بنيناه في كلام الشارح نقله البعض وأقره وقد عرفت سقوطه بما قررناه سابقا عند قوله الكلام مبتدا فلا تغفل (قوله وقيل جمع) رد بأن الغالب تذكيره والغالب على الجمع تأنيثه وقوله وقيل اسم جمع رد بأن له واحدا من لفظه والغالب على اسم الجمع خلافه وقوله فالمختار أنه اسم جنس جمعى الجمعى صفة لاسم لا لجنس على الصواب قاله يس واعلم أن الجمع ما دل على آحاده دلالة تكرار الواحد بالعطف واسم الجمع ما دل على آحاده دلالة الكل على أجزائه والغالب أن لا واحد له من لفظه كقوم ورهط وطائفة وجماعة وقد يكون كركب وصحب واسم الجنس الافرادى ما دل على الماهية لا بقيد قلة أو كثرة كماء وتراب والجمعى ما دل على أكثر من اثنين وفرق بينه

اذلا معنى للتراخى بين الاقسام ويكفى فى الاشعار بانحطاط درجة الحرف عن قسميه ترتيب الناظم لها في الذكر على حسب ترتيبها في الشرف ووقوعه طرفا واعلم أن الكلم اسم جنس على المختار وقيل جمع وقيل اسم جمع وعلى الاول فالمختار أنه اسم جنس جمعى لانه لا يقال الا على ثلاث كلمات فأكثر سواء اتحد نوعها أو لم يتحد أفادت أم لم تفد

وبين واحده بالتاء غالبا كتمر وكلم قال اللقاني اسم الجنس موضوع
للماهية من حيث هي ولا يخفى أن ذلك مناف لكونه جمعيا وجوابه
ما قال الرضي في باب الجمع من انه وضع للماهية واستعمل في الجمع فهو اسم
جنس وضعا جمعي استعمالا قال الروداني لكن يلزم كونه مجازا دائما
والظاهر أنه غير مجاز وقد يقال انه مستعمل في الجنس في ضمن افراد كذا
قيل وفيه انه لا يدفع التجوز لما قال المحققون من أن استعمال رجل في زيد
ان كان من حيث الرجولية مع قطع النظر عن خصوص الشخص فحقيقة
وان كان بملاحظة خصوصه فمجاز فالاولى التزام لزوم المجاز ولا اثم فيه اه
وأقول الاولى أن يقال انه غلب استعماله في ثلاثة افراد فاكثر حتى صار
حقيقة عرفية في ذلك فاندفع التجوز من أصله ولا يبعد حمل كلام الرضي على
ما قلنا بأن يكون معنى قوله واستعمل في الجمع وغلب استعماله في الجمع
بحيث صار حقيقة عرفية فيه فاحفظه ثم أقول بقي أن تقسيم اسم الجنس
الى افرادي وجمعي غير حاصر اذ بقي ما ليس جمعيا ولا افراديا كالسد ثم رأيت
بعض المحققين زاده وسماه أحاديا (قوله وقيل لا يقال) أي الكلم لانه
المحدث عنه لا مطلق اسم الجنس الجمعي (قوله أي يقال على الكثير
والقليل) هذا بناء على انه ما دل على الماهية من حيث هي وأما على
ما دل عليها بقيد الوحدة الشائعة فلا يستقيم اطلاقه على الكثير الا من أل
مثلا ولذا تدخل عليه مجردا عن الوحدة على هذا فافهم (قوله ويجوز
في ضميره) أي الكلم لا مطلق اسم الجنس الجمعي لان المحدث عنه الكلم
ولان من اسم الجنس الجمعي ما يجب تذكير ضميره كغنم [illegible]
ضميره كبط وما يجوز في ضميره الامران كبقر وكلم وكذا اسم الجمع فمنه
واجب التذكير كقوم ورهط وواجب التأنيث كابل وخيل وجائز
الامرين كركب كذا قال أرباب الحواشي وفي غالبه خلاف تذكره ان شاء
الله تعالى في باب العدد (قوله واحده كلمة) قال سم أي واحد معنى الكلم بمعنى
كلمات ه ومراده بواحد معناه جزء ما صدق عليه ويصح أن يكون مراد
المصنف بواحده مفرده الاصطلاحي كأمر (قوله ومن المخلوقات) أي ما ليس
للعبد دخل فيه والا فافعال العبد وصنعته مخلوقات لله تعالى (قوله فاسم الجنس

وقيل لا يقال الا على ما فوق
العشرة وقيل افرادي أي
يقال على الكثير والقليل
كماء وتراب وعلى الثاني فقيل
جمع كثرة وقيل جمع قلة
ويجري هذا الخلاف في كل
ما يفرق بينه وبين واحده
بالتاء وعلى المختار يجوز
في ضميره التأنيث ملاحظة
للجمعية والتذكير على الاصل
وهو الأكثر نظرا اليه بصدد
الكلم الطيب يحرفون الكلم
عن مواضعه وقد أنشد ابن
معطي في ألفيته فقال و
كان وذكره الناظم فقال
(واحده كلمة) ونظير كلم وكلمة
من المصنوعات لبن ولبنة ومن
المخلوقات نبق ونبقة فاسم
الجنس الجمعي

الجمعي

هو الذي يفرق بينه وبين واحده بالتاء غالبا بأن يكون واحده بالتاء غالبا والاحتراز بغالبا عما جاء منه على العكس من ذلك أي يكون بالتاء دالا على الجمعية واذا تجرد منها يكون للواحد نحو كمء وكمأة وقد يفرق بينه وبين واحده بالياء نحو روم ورومي وزنج وزنجي وحد الكلمة قول مفرد وتطلق في الاصطلاح مجازا على أحد جزأي العلم المركب نحو امرئ القيس فمجموعهما كلمة حقيقة وكل منهما كلمة مجازا

الجمعي) قال البعض تفريع على قول المصنف واحده كلمة اه وفيه انه لا تعرض في كلام المصنف لكون الكلم اسم جنس جمعيا حتى يتفرع عليه أن اسم الجنس الجمعي يفرق الخ فالوجه انه تفريع على قول الشارح سابقا فالمختار أنه اسم جنس جمعي مع قول المصنف واحده كلمة لكن ما سيذكره من الغلبة غير داخل في التفريع ولك أن تجعل الفاء فصيحة أي اذا أردت معرفة اسم الجنس الجمعي فاسم الخ والجمعي صفة لاسم كلامر (قوله هو الذي يفرق الخ) أي ولم يغلب تأنيثه ليخرج نحو تخم مما فرق بينه وبين واحده بالتاء وهو جمع واعلم أن فرق بالتضعيف والتخفيف في الاجرام والمعاني وما نقل عن القرافي من تخصيص المضعف بالاجرام والمخفف بالمعاني لعله أريد به الاولوية لان الفرق لما كان أظهر في الاجرام ناسبه التضعيف عكس المعاني والا فأهل اللغة متواطئون على أن مثل كسرته وكسرته في المعاني والاجرام مطلقا أفاده الروداني * فان قلت يرد على التخصيص وان حمل على الاولوية قوله تعالى ان الذين فرقوا دينهم واذ فرقنا بكم البحر قلت أريد في الآية الاولى افادة التكثير وانما أتى بالمخفف اذا لم ترد تلك الافادة وفي الثانية لما كان الماء جسما لطيفا شفافا فهو كالمعاني أتى فيه بالمخفف (قوله والاحتراز بغالبا) أي الثانية وأما محترز غالبا الاولى فقد ذكره بقوله وقد يفرق الخ (قوله وزنج) بكسر الزاي وفتحها طائفة من السودان (قوله قول) خبر عن حد وتطابقهما ظاهر وقول البعض لم يؤنث الخبر مع أن شروط التطابق موجودة لكونه في الاصل مصدرا لا يثنى ولا يجمع وان أريد به هنا المقول لان اعتبار الاصل جائز في مثله انما يستقيم لو قال الشارح والكلمة قول مفرد لكنه لم يقل ذلك فليس بمستقيم والتاء في الكلمة للوحدة الراجعة لوحدة الافراد بحيث لا تطلق الكلمة على قولين مفردين معا فلا تنافي كلمة الجنس المدلول عليه بأل الداخلة على الحد وقد زاد في التسهيل في حد الكلمة قيد الاستقلال لتخرج ألف المفاعلة وأحرف المضارعة وياء التصغير وياء النسب وتاء التأنيث ونحو ذلك فانها ليست بكلمات على مذهب المصنف وذهب الرضي الى انها كلمات (قوله وتطلق في الاصطلاح مجازا) وكذا في اللغة وخص

الاصطلاح بالذكر لانه أهم لان وضع الكتب لبيانه فسقط قول البعض الصواب اسقاط قوله فى الاصطلاح لتوافق اللغة والاصطلاح فى ذلك والمجاز المذكور مرسل علاقته الكلية وما ذكره الشارح من أن هذا الاطلاق مجاز أحد قولين والثانى انه حقيقة عند النحاة وأن المفرد عندهم الكلمة الواحدة بدليل اعرابهم كل منهما اعرابا مستقلا والاعراب انما يكون فى آخر الكلمة وأن تفسيره بما لا يدل جزؤه على جزء معناه اصطلاح المناطقة فذكره فى العربية من خلط اصطلاح باصطلاح (قوله وتجمع) أى جمعا لغويا لا اصطلاحيا فلا ينافى ما سبق من اختياره انه اسم جنس جمعى لا جمع (قوله كسدر) أى بسكون الدال وأما بفتحها ككتب فجمع لسدرة كقربة وقرب وتجمع أيضا على سدور وسدرات بسكون الدال وكسرها للاتباع وفتحها للتخفيف كما فى القاموس وغيره (قوله فى كل ما كان على وزن فعل) أى من الاسماء فقط كما يشعر به التمثيل وقوله فان كان وسطه أى وسط ما كان على وزن فعل لا بقيد كونه من الاسماء فقط بدليل بقية كلامه وقوله جاز فيه لغة رابعة أى زيادة على جواز الثلاثة فتجوز الاربعة فيما على وزن فعل ووسطه حرف حلق اسما كان أو فعلا فتسمية اللغة الاخيرة رابعة ليست بالنسبة الى الاسماء فقط وان توهمه البعض بل بالنسبة الى الافعال التى وسطها حرف حلق أيضا قال السعد فى شرح تصريف العزى فى نحو نعم وشهد أربع لغات كسر الفاء مع سكون العين وكسرها وفتح الفاء مع سكون العين وكسرها وهذه اللغات جارية فى كل اسم أو فعل على فعل مكسور العين وعينه حرف حلق اهـ ومثله للشارح فى باب نعم وبئس فان لم يكن وسط الفعل الذى على فعل حلقيا كعلم فليس الا فتح فائه وكسر عينه أو سكونها تخفيفا (قوله والقول) أى القول على الصحيح) مقابله أربعة أقوال ذكر الشارح منها قبيلا قولين والثالث انه مرادف للكلمة والرابع انه مرادف للفظ حكاه السيوطى فى جمع الجوامع (قوله لفظ دال) المراد باللفظ ما يشمل الحقيقى كالكلمات المركبة لا من الملفوظة بالفعل بالنسبة لغيره تعالى والحكمى كالضمير المستتر والمراد بالدال ما يدل بالوضع الشخصى كزيد ورجل أو النوعى كالمركبات والمجاز

وفيها ثلاث لغات كلمة على وزن نبقة وتجمع على كلم كنبق وكلمة على وزن سدرة وتجمع على كلم كسدر وكلمة على وزن تمرة وتجمع على كلم كتمر وهذه اللغات فى كل ما كان على وزن فعل ككبد وكتف فان كان وسطه حرف حلق جاز فيه لغة رابعة وهى اتباع فائه لعينه فى الكسر اسما كان نحو فخذ أو فعلا نحو شهد

(والقول) وهو على الصحيح لفظ دال

ومن هذا يعلم سقوط تشكيك صاحب التصريح المذكور في تصريحه فانظره (قوله على معنى) أي واحد أو أكثر فدخل المشترك والمعنى مصدر ميمي بمعنى المفعول أي المقصود من اللفظ (قوله عم الكلام والكلم والكلمة عموما مطلقا) أي عم كلا من الثلاثة عموما مطلقا يجتمع مع كل وينفرد عنه لوضعه للقدر المشترك الشامل لها ولنحو غلام زيد وليس مراده عم مجموع الثلاثة فبدليل قوله عاطفا بأو فكل كلام أو كلم أو كلمة الخ وبدليل قوله أما كونه الخ وحمل الشارح عم على انه فعل ماض لتبادره وعدم احواجه الى تكلف وقرره على وجه يستفاد منه ما يستفاد على جعل عم أفعل تفضيل حذفت همزته ضرورة من كونه عم كلا منها وزاد بشموله نحو غلام زيد لحمله العموم على العموم المطلق فلم يكن جعله أفعل تفضيل أكثر فائدة من جعله فعلا هكذا ينبغي تقرير عبارة الشارح وبه يعلم ما في كلام البعض فانظره ومثل جعله أفعل تفضيل في البعد بل أبعد جعله اسم فاعل حذفت ألفه ضرورة واعلم أن عم كغيره من الالفاظ المشددة الموقوف عليها في الشعر يجب تخفيفه لئلا يفسد الوزن (قوله ولا عكس) أي بالمعنى اللغوي (قوله وقد بان لك) أي من تعريف المصنف الكلام وتعريف الشارح الكلم بقوله سابقا بل هو مقول على كل ثلاث كلمات فصاعدا وليس مراده بان لك من تكلم المصنف على الكلام والكلم اذ لا قرينة على هذه الارادة فسقط ما نقله البعض عن البهوتي وأقره من اعتراضه بقوله هذا أي قول الشارح وقد بان لك الخ ظاهر ان اعرب الكلم مبتدأ خبره ما بعده لانه حينئذ مستعمل في معناه الاصطلاحي وهو المركب من ثلاث كلمات فصاعدا فان أعرب مبتدأ خبره ما قبله كما مشى عليه الشارح أشكل لانه حينئذ بمعنى الكلمات النحوية وهي الاسم والفعل والحرف اه مع ان دعواه ظهور ذلك البيان على جعل الكلم في عبارة المصنف بمعناه الاصطلاحي غير مسلمة لان كون الكلام والكلم بينهما العموم من وجه انما يتبين بتعريفهما لا بتعريف الكلام ومجرد أن واحد الكلم كلمة ومع أن دعواه كون الكلم بمعنى الكلمات النحوية على اعرابه مبتدأ خبره ما قبله كما مشى عليه الشارح غير مسلمة أيضا لجواز كونه على هذا

على معنى (عم) الكلام والكلم والكلمة عموما مطلقا فكل كلام أو كلم أو كلمة قول ولا عكس أما كونه أعم من الكلام فلانطلاقه على المفيد وغيره والكلام مختص بالمفيد وأما كونه أعم من الكلم فلانطلاقه على المفرد وعلى المركب من كلمتين وعلى المركب من أكثر والكلم مختص بهذا الثالث وأما كونه أعم من الكلمة فلانطلاقه على المركب والمفرد وهي مختصة بالمفرد وقيل القول عبارة عن اللفظ المركب المفيد فيكون مرادفا للكلام وقيل هو عبارة عن المركب خاصة مفيدا كان أو غير مفيد فيكون أعم مطلقا من الكلام والكلم ومباينا للكلمة وقد بان لك أن الكلام والكلم

الاعراب بمعناه الاصطلاحي كما بيناه سابقا فتنبه ولا تكن أسير التقليد (قوله بينهما عموم وخصوص من وجه) الجار والمجرور راجع لكل من عموم وخصوص * فائدة * قال ابن جماعة لابد في اللذين بينهما عموم وجهى من معرفة أمور معروضين وعارضين وثلاث ماصدقات ومادة ومتعلق وبيان ذلك هنا ليقاس عليه غيره أن المعروضين الكلام والكلم والعارضين العموم والخصوص والماصدقات الثلاث ماصدقات اجتماعهما وانفراد كل والمادة الاسم والفعل والحرف والمتعلق الصورة الحاصلة من اجتماع كلمتين أو أكثر وفى عدم الاستغناء عن معرفة هذا المتعلق نظر اذ الظاهر انه يستغنى عن معرفته (قوله قد عرفت) أى من تعريف القول (قوله على الصحيح) احترز بقوله على الصحيح من بعض الاقوال المقابلة له وهو القول بمرادفته للفظ وان لم يحكه الشارح سابقا فلا ينافى انه أخص من اللفظ على بعض الاقوال غير الصحيحة أيضا كالقولين اللذين حكاهما الشارح سابقا فى مقابلة الصحيح والحاصل أن فى مفهوم قوله على الصحيح تفصيلا فلا يعترض به فاعتراض البعض تبعا لشيخنا على قوله على الصحيح غير وجيه فافهم (قوله فكان من حقه) أى القول أى مما يستحقه أو المصنف أى من الحق المطلوب منه أى على وجه الاولوية والا فأخذ البعيد فى التعريف جائز (قوله أقرب من اللفظ) أى الى الكلام لانه أقل عموما من اللفظ (قوله حتى صار كأنه حقيقة عرفية) يفيد أنه لم يصر بالفعل وهو كذلك لعدم هجر المعنى الاصلى وقال الفاكهى يطلق على غير اللفظ من الرأى والاعتقاد بطريق الاشتراك لكن لا يعترض بهذا على من أخذ القول فى التعريف لوضوح القرينة على المراد (قوله وكلمة بها كلام قد يؤم) مجموع هذا الكلام جملة كبرى لان الخبر فيه جملة وجملة قد يؤم صغرى لوقوعها خبرا وجملة كلام قد يؤم كبرى وصغرى بالاعتبارين (قوله خبره الجملة بعده) أى جملة كلام قد يؤم التى هى اسمية مركبة من مبتدا ثان وخبر وقد فصل بين المبتدا الاول وخبره بمعمول خبر المبتدا الثانى وهو بهما للضرورة (قوله للتنويع) قال سم حمل الكلمة على التنويع يقتضى انه أراد بها هنا معناها دون لفظها وهو غير صحيح لان المراد بها هنا نفس اللفظ أى ولفظ

بينهما عموم وخصوص من وجه فالكلام أعم من جهة التركيب وأخص من جهة الافادة والكلم بالعكس فيجتمعان فى الصدق فى نحو زيد أبوه قائم وينفرد الكلام فى نحو قام زيد وينفرد الكلم فى نحو ان قام زيد * تنبيه * قد عرفت أن القول على الصحيح أخص من اللفظ مطلقا فكان من حقه أن يأخذه جنسا فى تعريف الكلام كما فعل فى الكافية لانه أقرب من اللفظ ولعله انما عدل عنه لما شاع من استعماله فى الرأى والاعتقاد حتى صار كأنه حقيقة عرفية واللفظ ليس كذلك (وكلمة بها كلام قد يؤم) أى يقصد كلمة مبتدأ خبره الجملة بعده قال المكودى وجاز الابتداء بكلمة للتنويع لانه نوعها الى كونها

كلمة الى آخره وحينئذ فما قاله المكودي لا يصح لأنه غير محتاج اليه فقط
و يمكن أن يجاب بأن لفظ كلمة فرد من أفراد مسمى كلمة اذ يصدق مسمى كلمة
على لفظ كلمة كما يصدق على لفظ زيد وعمرو مثلا فكأنه قال وفرد من مسمى
كلمة به كلام قد يؤم فصح ماقاله المكودي اه ببعض تصرف (قوله احدى
الكلام) لوقال واحد الكلام لكان أوفق (قوله وهو معرفة) اى بالعلمية لان
كل كلمة أريد بها لفظها فهي علم عليه بناء على مذهب السعد ومن تبعه أن
الالفاظ موضوعة لأنفسها تبعا لوضعها للمعاني الا قصدا حتى يصير به اللفظ
مشتركا فتنوينها مع وجود العلمية والتأنيث للضرورة وقال السيد دلالة
الالفاظ على أنفسها ان سلمت فليست بالوضع اه والظاهر ان العلمية
المذكورة شخصية كما يعلم مما قررناه في اسماء الكتب عند قول الشارح
تنبيه أوقع الماضي موقع المستقبل الخ وان قال شيخنا السيد علمية جنسية كما
هو ظني (قوله يطلق لغة) أي اطلاقا مجازيا كما في التصريح وغيره ويشير اليه
الشارح بذكر العلاقة بقوله وهو من باب الخ فما نقله البعض عن بعضهم من
أن هذا الاطلاق حقيقة عند اللغويين فيه نظر (قوله على الجمل) أي
جنسها الصادق بالجملة الواحدة والاكثر (قوله المفيدة) قال يس ليس
بقيد فان العلاقة الآتية تفيد أن اطلاقها على الجمل لا يختص بالمفيدة وان
اشتهر في كلامهم التقييد بها اه وقد يقال كلامهم في الاطلاق بالفعل
والذي تفيده العلاقة جواز اطلاقها على الجمل غير المفيدة لا اطلاقها
بالفعل (قوله انها) أي جملة رب ارجعون الخ (قوله قالها الشاعر)
ال للجنس (قوله كلمة لبيد) هو ابن ربيعة العامري الصحابي توفي في خلافة
عثمان عن مائة وأربعين سنة وقيل في أول خلافة معاوية عن مائة وسبع
وخمسين سنة قيل انه لم يقل شعرا منذ أسلم وهو الصحيح عند الاخبار بين
وقد عمر في الاسلام دهرا وكان يقول أبدلني الله بالشعر القرآن حتى قال له
عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه في مدة خلافته يا لبيد أنشدني شيئا من
شعرك فقال ما كنت لاقول الشعر بعد أن علمني الله البقرة وآل عمران
فزاده عمر في عطائه خمسمائة درهم وقيل بل قال في الاسلام هذا البيت
ما عاتب المرء الكريم كنفسه * والمرء يصلحه القرين الصالح

احدى الكلام والى كونها
يقصد بها الكلام انتهى
ولا حاجة الى ذلك فان المقصود
اللفظ وهو معرفة أى هذا
اللفظ وهو لفظ كلمة يطلق لغة
على الجمل المفيدة قال تعالى
كلا انها كلمة هو قائلها اشارة
الى رب ارجعون لعلي أعمل
صالحا فيما تركت وقال عليه
الصلاة والسلام أصدق
كلمة قالها الشاعر كلمة لبيد

وقيل بل هذا البيت

الحمد لله اذ لم يأتني أجلي * حتى اكتسيت من الاسلام سربالا

(قوله ألا كل شئ ما خلا الله باطل) أى ذاهب فان أى جائز عليه ذلك فلا يرد نحو الجنة والنار والارواح والظاهر من ايراد العلماء هذا الشطر فقط انه الواقع فى الحديث والمروى أصدق دون تمام البيت وهو * وكل نعيم لا محالة زائل * واعترض بأن نعيم الجنة لا يزول وأجيب بأنه قاله قبل اسلامه وكان يعتقد أن لا جنة أولا دوام لها وبأن المراد جائز عليه الزوال وبأن المراد هنا نعيم الدنيا لان سياق القصيدة لذم الدنيا وقوله لا محالة بفتح الميم أى لابد وقيل لا حيلة (قوله وهو) أى الاطلاق المذكور من باب الخ أى فيكون مجازا مرسلا من اطلاق اسم الجزء على الكل واعترضه شيخنا السيد بأن السعد نص على انه يجب أن يكون الجزء الذى يطلق اسمه على الكل له من بين الاجزاء مزيد اختصاص بالمعنى الذى قصد بالكل فلا يجوز اطلاق اليد أو الاصبع على الربيئة والامر هنا ليس كذلك قال الا أن يحمل كلام السعد على الجزء الخاص وما هنا جزء عام لان الكلمة تعم سائر أجزاء الكلام هذا ويصح أن يكون من باب الاستعارة لان الكلام لما ارتبط بعضه ببعض وحصلت له بذلك وحدة أشبه الكلمة (قوله ربيئة القوم) كذا فى بعض النسخ بالوحدة فتحتية ساكنة فهمز وفى بعضها بالهمز فالتحتية المشددة وهو من يجلس على مكان عال لنظر القوم (قوله والبيت من الشعر قافية) لانها أشرف أجزائه (قوله وقد يسمون القصيدة الخ) من ذلك قول معن بن أوس فى ابن أخته

أعلمه الرماية كل يوم * فلما استد ساعده رمانى

وكم علمته نظم القوافى * فلما قال قافية هجانى

واستد بالسين المهملة أى قوى كما فى شيخ الاسلام (قوله وهو مجاز مهمل فى عرف النحاة) أى انهم لا يستعملون الكلمة بمعنى الكلام أصلا ومن هنا اعترض على المصنف فى ذكره حتى قيل انه من أمراض الالفية التى لا دواء لها وقد أطال سم فى دفعه بما حاصله ان اهمال المعنى المجازى فى عرفهم بتقدير تسليم حصوله من جميعهم لا يمنع من ذكره بل يؤكده لان

ألا كل شئ ما خلا الله باطل
وهو من باب تسمية الشئ باسم بعضه كتسميتهم ربيئة القوم عينا والبيت من الشعر قافية وقد يسمون القصيدة قافية لاشتمالها عليها وهو مجاز مهمل فى عرف النحاة * تنبيه قد فى قوله قد يؤم للتقليل ومراده التقليل النسبى أى استعمال الكلمة فى الجمل قليل بالنسبة الى استعمالها فى المفرد لا قليل فى نفسه فانه كثير

وهذا شروع في العلامات التي يمتاز بها كل من الاسم والفعل والحرف عن أخويه وبدأ بالاسم لشرفه فقال (بالجر) ويرادفه الخفض قال في شرح الكافية وهو أولى من التعبير بحرف الجر لتناوله الجر بالحرف والاضافة

(والتنوين) وهو في الاصل مصدر نونت أي أدخلت نونا ثم غلب حتى صار اسما

اهماله يوهم انتفاءه فنبأ كد التنبيه عليه ويكون قد في عبارته للتوقع فان استعمال اللفظ في المعنى المجازي بصدد أن تدعو حاجة اليه فيرتكب أو أنه أراد بيان المعنى اللغوي المجازي لكثرته في نفسه وان كان قليلا بالنسبة الى المعنى الحقيقي (قوله وهذا) أي الشروع في الكلام الآتي ليصح الحمل ويصح رجوع الاشارة لنفس الكلام ويقدر مضاف في الخبر أي ذو شروع (قوله في العلامات) العلامة يجب اطرادها أي وجودها لعلم عند وجودها ولا يجب انعكاسها أي انتفاؤه عند انتفائها بخلاف التعريف فانه يجب اطراده وانعكاسه حتى كان أورسما الا عند من جوز التعريف بالاعم أو الاخص (قوله لشرفه) أي لوقوعه محكوما عليه وبه ولانه لاغنى للكلام عنه (قوله بالجر) هو على أن الاعراب لفظي الكسرة وما ناب عنها وتعريفه بالكسرة التي يحدثها عامل الجر فيه قصور لعدم تناوله نائب الكسرة كالياء والفتحة ودور لاخذ المعرف فيه وان أجيب عن الثاني بأنه تعريف لفظي لمن عرف الطرفين وجهل النسبة بينهما وبأن الجر ليس من أجزاء التعريف وانما ذكر لتعيين العامل وعلى انه معنوي تغيير مخصوص علامته الكسرة وما ناب عنها وتقديم الجار والمجرور للاهتمام لا للحصر فان العلامات تزيد على ما ذكره المصنف (قوله وهو أولى) قد يقال لا أولوية لان التعبيرين لم يتواردا على أمر واحد بل على علامتين مختلفتين ويجاب بأن الاولوية بالنظر لمن أراد أن يقتصر على أحد التعبيرين (قوله من التعبير بحرف الجر) رجح التعبير به ابن هشام من جهة أن عن وعلى والكاف الاسميات ونحوها يستدل على اسميتها بحرف الجر لا بالجر لعدم ظهوره فيها ولا يرد عليه نحو عجبت من أن تقوم ويوم ينفع لان المدخول اسم تأويلا لانه أول أن تقوم بالقيام وينفع بالنفع (قوله والاضافة) أي المضاف ليجري على الصحيح أن عامل الجر هو المضاف ولم يقل والتبعية لان الصحيح أن التبعية ليست عاملة بل العامل في التابع هو العامل في المتبوع ولم يقل والمجاورة والتوهم لندرتهما (قوله وهو في الاصل) أي اللغة (قوله أي ادخلت نونا) أي أو صوت فالتنوين يطلق لغة على ادخال النون وعلى التصويت (قوله ثم غلب الخ) في العبارة اختصار والتقدير ثم نقل الى

النون المدخلة مطلقا ثم غلب الخلاف العلم بالعلمية او وضع لمعنى كلي وغلب
استعماله في بعض جزئياته والنون التي غلب استعمال التنوين فيها افرد
من مطلق النون المدخلة لا من ادخال النون اذ هي مناسبة له وباعتبار
البدل والعلة اندفع اعتراض السهيلي بأن التنوين فعل المنون فلا يصح حمل
النون عليه (قوله تلحق الآخر) لم يأخذ الشارح محترزه وسيأتيك عن
الروداني (وقوله لفظا) ليس بيان للواقع لا للاحتراز (وقوله لا خطا) أي لأن
الكتابة مبنية على الابتداء والوقف وهو يسقط وقفا رفعا وجرا ولما ثبت
عوضه وهو الالف في الوقف نصبا كتبت الالف والمراد بالحروق خطا
المنفي لحوقها بنفسها لا أو عوضها حتى يرد أن المنون المنصوب في المدرج
لا يصدق عليه لفظا لا خطا لأن عوضها وهو الالف لاحق خطا وحتى
يكون قوله لغير توكيد مستدركا لخروج نون التوكيد معا حينئذ بقوله لا خطا
لكن يرد على طرده نون اذا على الصحيح من أنها تكتب ألفا في الدرج
تلحق لفظا لا خطا وليست تنوينا ولو زاد قيد الزيادة في التعريف لكفى في
لخروجه ويجاب بأنها آخر الكلمة لا أنها لحقت الآخر فخرج بقيد لحوق
الآخر كذا في الروداني (قوله مخرج للنون) أي الاولى المتحركة المزيدة
في آخر ضيف وأخرجها الروداني بقيد تلحق الآخر نظرا الى أنها آخر
ضيفن لا أنها لحقت آخره والشارح ومن وافقه نظروا الى أنها لحقت آخر
ضيف كأنهم نظروا لأنه ولحقت آخره للإلحاق بجعفر وأما الثانية فتنوين
(قوله في نحو ضيفن) كعلس للمرتعش اليد (قوله مع الضيف) الضيف
يطلق على الواحد والواحدة والاثنين والجماعة ويجمع على ضيوف وضيفة
وضيفان وأضياف والاول أفصح قال تعالى هؤلاء ضيفي فلا تفضحون قاله
الموشري (قوله للقوافي) جمع قافية وقد اختلف فيها العروضيون على
اثني عشر قولا أشهرها قولان قول الخليل بأنها من المتحرك قبل الساكنين
الى انتهاء البيت وقول الأخفش بأنها الكلمة الأخيرة واعترض قوله
للقوافي المطلقة بأنه يلحق الأعاريض المصرعة أيضا وبأن المراد آخر
القوافي وآخرها مدة والتنوين بدل منها لا انه لحقها وأجيب عن الاول بأن
المراد بالقوافي ما يشمل الأعاريض المصرعة على الجمع بين الحقيقة

والمجاز

نون تلحق الآخر لفظا
لا خطا لغير توكيد فقيد لا خطا
أصل مخرج لنون في نحو
ضيفن اسم لطفيلي وهو
الذي يجيء مع الضيف متطفلا
ولنون اللاحقة للقوافي
المطلقة

والمجاز وعموم المجاز وعن الثاني بمنع أن المراد آخرها بل ما يصح حمل الكلام عليه وذلك روي القافية كذا في الروداني ولا يرد عليه ما اذا وصل الروي بالهاء نحو مقامه لان المراد لحوق التنوين روي القافية ولو مع فصل بينهما نعم يرد ما اذا كان الروي مدة أصلية فان الظاهر حينئذ حذفها والاتيان بالتنوين بدلها فليس التنوين لاحقا لروي القافية في هذه الصورة فتدبر (قوله عوضا) مفعول لاجله عامله اللاحقة وعليه فالعوض بمعنى التعويض أو حال من ضمير اللاحقة (قوله في لغة) متعلق باللاحقة وقوله تميم وقيس عبارة التصريح في لغة تميم أكثرهم أو جميعهم وكثير من قيس وأما في لغة الحجاز بينه فلا تلحق (قوله كقوله) أي الشاعر المفهوم من السياق وان لم يفهم بخصوص اسمه كجرير هنا والنابغة فيما بعده (قوله عاذل) منادى مرخم وأصبت بضم التاء كما في التصريح وهو الاقرب وبكسرها كما في الشمني أي ان أردت النطق بالصواب بدل اللوم وجملة لقد أصابن مقول القول وجواب الشرط محذوف يفسره قولي (قوله أفد) في رواية أزف وكلاهما بوزن فهم وبمعنى قرب والركاب الابل التي يسار عليها الواحدة راحلة ولا واحد لها من لفظها كما في الصحاح ولما نافية وتزل مضارع زال التامة والرحال جمع رحل وهو المسكن وكأن قدن أي كأن قد زالت وذهبت والاستثناء منقطع أي لكن رحالنا لم تزل بالفعل مع عزمنا على الترحل (قوله على حذف مضاف الخ) وقيل لا حذف لان الترنم يحصل بالنون نفسها لانها حرف أغن نقله في التصريح عن ابن يعيش وغيره وعليه لا يكون الترنم خصوص مد الصوت بمدة تجانس الروي (قوله تجانس الروي) أي حركة الروي والروي الحرف الذي تنسب اليه القصيدة (قوله أحار الخ) حار منادى مرخم حارث وخمر بفتح فكسر أي مخمور أي مستور العقل مغلوبه ويعدو يسطو والواو استئنافية أو تعليلية على مذهب مجوز ذلك ولا حاجة الى زيادة البعض كونها زائدة على مذهب الاخفش والكوفيين ما يأتمرن ما مصدرية أي ائتماره لامر غير رشيد قال في التصريح والمشهور تحريك ما قبله أي ما قبل التنوين الغالي بالكسرة كما في صه ويومئذ واختار ابن الحاجب الفتح حملا على فتح ما قبل نون

أي التي آخرها حرف مد عوضا عن مدة الاطلاق في لغة تميم وقيس كقوله
أقلي اللوم عاذل والعتابن
وقولي ان أصبت لقد أصابن
الاصل العتابا وأصابا وقوله
أفد الترحل غير أن ركابنا
لما تزل برحالنا وكأن قدن
الاصل قدي ويسمى تنوين الترنم على حذف مضاف أي قطع الترنم لان الترنم مد الصوت بمدة تجانس الروي ويخرج أيضا للتنوين اللاحقة للقوافي المقيدة وهي التي رويها ساكن غير مد كقوله
أحار بن عمرو كأني خمرن
ويعدو على المرء ما يأتمرن
الاصل خمر ويأتمر وقوله

التوكيد الخفيفة قال الرضي وسمعت بعض المصريين يحكي ما قدّره ويقول لما كان يجتمعان في الوقف وهذا خلاف ما أجمعوا عليه اه وبقي ما لو جوّز تحريكه بضمته الثابتة له قبل لحوق التنوين فيكون رجوعا الى الأصل (قوله وقاتم) أي ورب مكان قاتم والقاتم المظلم والاعماق جمع عمق بفتح العين وضمها ما بعد من أطراف المفازة مستعار من عمق البئر والخاوي الخالي والمخترق المهرّ الواسع لان المار يخترقه أي يقطعه وخبر مجرور رب محذوف أي قطعته (قوله قالت بنات العم الخ) ضمير كان يرجع الى البعل أي الزوج وجواب الشرط الأول محذوف تقديره ترضين به والثاني حذف فعله وجوابه وتقديرهما وان كان فقيرا رضيت به (قوله فان هاتين النونين) أي اللاحقة للقوافي المطلقة واللاحقة للقوافي المقيدة وقوله فان هاتين النونين الخ ان جعل تعليلا لاخراج قيد لا خطا هاتين النونين وجعل قوله كما زيدت الخ تنظيرا في الثبوت وقفا في قوة التعليل لاخراجه نون ضيفن اتجه عليه أنه كان الصواب حينئذ أن يقول فان هاتين النونين لحقتا خطا كما لحقت نون ضيفن خطا لان القيد المذكور في التعريف المخرج به ما ذكر قولنا لا خطا لا قولنا لا وقفا فالمناسب أن يكون تفريعا على الشواهد المتقدمة لما فيها من زيادة النونين وقفا قصد به الشارح بيان علة زيادتهما في القوافي فيكون قوله كما زيدت الخ تنظيرا في مطلق المخالفة للتنوين الحقيقي هذا وكان الاولى أن يؤخر هذه الجملة والتي بعدها أعني قوله وليستا الخ عن قوله ويسمى التنوين الغالي الخ كما فعل الرضي لتعلق ما ذكره ثانيا بالنون الثانية المتكلم فيها قبل قوله فان هاتين الخ وتعلق ما ذكره أولا بالنونين معا بقي أن الدماميني نقل عن الزمخشري أن تنوين الترنم لا يؤتى به وقفا (قوله وليستا من أنواع التنوين حقيقة) ذكره مع علمه من تعريف التنوين توطئة لذكر ما لم يعلم من التعريف وهو تعليل خروجهما بعدم ثبوتهما في الخط لان تعليل خروجهما بثبوتهما في الخط يعلم أيضا من التعريف (قوله وهو زيادة على الوزن) فهو في آخر البيت كالخزم بمعجمتين في أوله وهو زيادة أربعة أحرف فأقل أول البيت (قوله وزعم ابن الحاجب) لعل وجه تعبيره بالزعم

وقاتم الاعماق خاوي المخترقن الاصل المخترق وقوله قالت بنات العم يا سلمى وان كان فقيرا معدما قالت وانن فان هاتين النونين زيدتا في الوقف كما زيدت نون ضيفن في الوصل والوقف وليستا من أنواع التنوين حقيقة لثبوتهما مع أل وفي الفعل والحرف وفي الخط والوقف وحذفهما في الوصل ويسمى التنوين الغالي زاده الاخفش وسماه بذلك لأن الغلو الزيادة وهو زيادة على الوزن وزعم ابن الحاجب انه انما سمي غاليا لقلته

أن ورود الغالي خاص ببعض القافية المقيدة وصف كما أشعر بذلك عدم ذكر صاحب
القاموس له أو أن التنوين الغالي ليس قليلا وإن أمكن دفع هذا بأن قلته
بالنسبة لتركه واختلف في فائدته فقيل الترنم فلا يصح أن يكون قسيما لتنوين
الترنم وهذا إنما يتجه على القول الثاني الذي لم يجر عليه الشارح في قوله هو
تنوين الترنم وقيل الإيذان بالوقف إذ لا يعلم في الشعر الساكن آخره الوزن
أواصل أنت أم واقف (قوله وقد عرفت) أي من تعريفه وبيانه أن تسميتها بهذا
التنوين (قوله مجاز) أي بالاستعارة لمشابهتها له التي هي المشابهة
في الشكل والصورة كما يعلم في شرحه ومن هذا يعلم ما في كلام شيخنا والبعض
وشيخنا السيد من الخبط (قوله مخرج لنون التوكيد الثابتة في اللفظ دون
الخط) وهي نون التوكيد الخفيفة التي قبلها فتحة على مذهب الكوفيين
من رسمها ألفا لا نونا أما على مذهب البصريين من كتابتها نونا فهي خارجة
بقيد لا خطا كما خرج به التي قبلها ضمة أو كسرة فيستغنى عن قيد لغير توكيد
أفاده شيخ الإسلام (قوله وهي أربعة) أي المشهور منها الكثير الوقوع
أربعة فلا يرد أنه بقي من أنواع التنوين اللاحق المختصة بالاسم تنوين
الحكاية كتنوين عاقلة علم امرأة حكاية لما قبل العلمية وتنوين الضرورة
كتنوين ما لا ينصرف في قوله * ويوم دخلت الخدر خدر عنيزة * وكتنوين
المنادى المضموم في قوله * سلام الله يا مطر عليها * وتنوين الشذوذ كحكي
هؤلاء قومك بتنوين هؤلاء لتكثير اللفظ وتنوين المناسبة كما
في قراءة بعضهم سلاسلا مع أن بعضهم أدخل الأولين في تنوين التمكين
زاعما في القسم الأول أن تنوينه لما كان قبل العلمية تنوين صرف وحكي
بعدها بقي على كونه تنوين صرف ورده الدماميني بأنه ليس في لفظ
الحكاية تنوين صرف قطعا وكيف يجامع تنوين الصرف ما فيه علتان
مانعتان من الصرف ولا ينافي ذلك كونه في المحكي تنوين صرف
ألا ترى أن الحركة في مثل من زيدا بالنصب حكاية لزيدا في قول القائل
رأيت زيدا حركة حكاية مع أنها في المحكي حركة إعراب وزاعما في النوع
الأول من القسم الثاني أن الضرورة أباحت الصرف ورده الدماميني
بأن تنوين الصرف هو التنوين الذي يدل على أمكنية الاسم

وقد عرفت أن إطلاق اسم التنوين على هذين مجاز فلا يردان على الناظم وقيد لغير توكيد فصل آخر مخرج لنون التوكيد الثابتة في اللفظ دون الخط نحو لنسفعا وهذا التعريف منطبق على أنواع التنوين وهي أربعة

وسلامته من شبه الحرف والفعل والاسم الموجود فيه مقتضى منع الصرف قد ثبت شبهه بالفعل قطعا كما ستعرفه ودخول التنوين فيه عند الضرورة لا يرفع ما ثبت له من شبه الفعل غايته أن أثر العلتين قد تخلف للضرورة والتحقيق أنه ليس تنوين صرف ولا يرد قولهم يجوز صرف غير المنصرف للضرورة لانه منتقد على أنهم قد يطلقون الصرف ويريدون به ما هو أعم من تنوين الامكنية توزعا في النوع الثاني من القسم الثاني أن الضرورة لما أباحت التنوين أباحت الاعراب ويرد بأن نسب الشاعر ولا ضرورة الى الاعراب بل الى مجرد التنوين فاعرف ذلك (قوله تنوين الامكنية) من اضافة الدال الى المدلول وكذا يقال فيما بعد وتنوين الامكنية هو اللاحق للاسم المعرب المنصرف (قوله ويقال تنوين الخ) ويقال له تنوين الصرف أيضا (قوله وتنوين التمكين) أي التنوين الدال على تمكين الواضع الاسم في باب الاسمية أو المراد بالتمكين التمكن (قوله كرجل وقاض) أي وزيد لانه يدخل المعرفة والنكرة وانما مثل برجل ردا على من زعم أن تنوين المنكر للتنكير فقد ورد بانه لو كان كذلك لزال بزوال التنكير حيث سمي به واللازم باطل وقد يمنع بطلانه بأن تنوين التنكير زال وخلفه تنوين التمكين ولا يخفى تعسفه وجوز بعضهم كون تنوين المنكر للتمكين لكون الاسم منصرفا وللتنكير لكونه موضوعا للشئ لا بعينه ومثل بقاض دفعا لتوهم أن التنوين عوض عن الياء المحذوفة لفساده بثبوت التنوين مع الياء في النصب (قوله لانه لحق الخ) هذا التعليل أنسب بالاسم الاول (قوله أي أنه) بيان للشدة (قوله فيبنى) منصوب بأن مضمرة وجوبا بعد فاء السببية في جواب النفي (قوله لبعض المبنيات) بعني العلم المختوم بويه قياسا واسم الفعل واسم الصوت سماعا كما في التصريح ولم يعين البعض بصريح العبارة اتكالا على ظهور المراد فلم تدخل هؤلاء في البعض حتى يرد أن تنوينها ليس للتنكير (قوله تقول سيبويه بغير تنوين اذا أردت معينا) أي فهو حينئذ معرفة بالعلمية (قوله وايه بغير تنوين اذا استزدت مخاطبك من حديث معين) قال في التصريح فهو معرفة من قبيل المعرف بأل العهدية أي الحديث المعهود وكذا الوارد ومبني على أن مدلول اسم الفعل

• الاول تنوين الامكنية ويقال تنوين التمكن وتنوين التمكين كرجل وقاض سمي بذلك لانه لحق الاسم ليدل على شدة تمكنه في باب الاسمية أي انه لم يشبه الحرف فيبنى ولا الفعل فيمنع من الصرف والثاني تنوين التنكير وهو اللاحق لبعض المبنيات في حالة تنكيره ليدل على التنكير تقول سيبويه بغير تنوين اذا أردت معينا وايه بغير تنوين

المصدر وأما على القول بأن مدلوله الفعل فلا لان جميع الافعال نكرات
اه وقوله أى الحديث المعهود المناسب أى الزيادة المعهودة أى التى هى
من حديث معين وقوله المصدر أى مدلوله وهو الحدث كما عبر به غيره وقال
محشيه الرودانى قوله لان جميع الافعال نكرات فيه أنه اسم للفظ الفعل
لا لمعناه الذى هو نكرة حتى يكون نكرة بل معناه لفظ مخصوص فلا
يشك فى أنه علم له اه أى علم شخصى لما أسلفناه عن العصام أن اللفظ
لا يتعدد بتعدد التلفظ والتعدد بتعدده تدقيق فلسفى لا يعتبره أرباب
العربية وعبارة الشارح صالحة لحملها على هذا القول أيضا ولا يخفى
أن ماذكر من علية اسم الفعل جار فى المنون وغيره لانه على كلا الحالين اسم
للفظ المخصوص كما مر فكيف جعل المنون نكرة على القول بأنه اسم للفظ
الفعل فالاولى فى التخلص من ذلك أن المنون اسم للفظ الفعل المراد به أى
فرد من افراد حدثه وغير المنون اسم للفظ الفعل المراد به فرد مخصوص
من أفراد حدثه فايه مثلا غير منون اسم للفظ زد المراد به طلب الزيادة
من حديث معين وايه منونا اسم للفظ زد المراد به طلب الزيادة من أى
حديث وأن معنى كون الثانى نكرة أنه فى حكم النكرة ومشبه لها وانما
لم يعتبروا التعريف والتنكير فى الفعل بالطريق الذى اعتبروا به
التعريف والتنكير فى اسم الفعل لانه لا ثمرة تدعو الى مثل ذلك
فى الفعل بخلاف اسم الفعل فانه من جملة الاسماء فأجروه مجراها ويعتبر
مثل ذلك فى اسم الصوت فغاق بلا تنوين لحكاية صوت مخصوص للغراب
مخصوص وبالتنوين لحكاية صوت الغراب من غير ملاحظة خصوص وفى
كلام البعض هنا نظر يعلم وجهه مما ذكرناه فتأمل (قوله استزدت) السين
والتاء للطلب (قوله باضافة بيانية) لان بين المتضايفين عموما وجهيا
(قوله وهو أولى) لعله لان البيانية أشهر من اضافة المسبب الى السبب وقيل
الاول أولى لان الاضافة عليه حقيقية على معنى اللام (قوله نحو جوار
وغواش) أى من كل اسم ممنوع الصرف منقوص كعواد وأعيم تصغير أعمى
(قوله عوضا عن الياء) المحذوفة أى لالتقاء الساكنين بناء على الراجح
من حال مذهب سيبويه والجمهور على تقديم الاعلال على منع الصرف

اذا استزدت مخاطبك من
حديث معين فاذا أردت
غير معين قلت ايه وايه
بالتنوين والثالث تنوين
التعويض ويقال له تنوين
العوض باضافة بيانية وبه
عبر فى المغنى وهو أولى وهو
اما عوض عن حرف وذلك
تنوين نحو جوار وغواش
عوضا عن الياء المحذوفة
فى الرفع والجر هذا مذهب
سيبويه والجمهور وسيأتى
الكلام على ذلك فى باب
مالا ينصرف مبسوطا
ان شاء الله تعالى واما
عوض عن جملة وهو التنوين
اللاحق

تعلق الاعلال بجوهر الكلمة بخلاف منع الصرف فإنه حال للكلمة فأصل
جوار جواري بالضم والتنوين استثقلت الضمة على الياء فحذفت ثم
حذفت الياء لالتقاء الساكنين ثم حذف التنوين لوجود صيغة منتهى
الجموع تقديرا لان المحذوف لعلة كالثابت فخيف رجوع الياء لزوال
الساكنين في غير المنصرف المستثقل لفظا بكونه منقوصا ومعنى بكونه
فرعا فعوضوا التنوين من الياء لينقطع طمع رجوعها أو للتخفيف بناء
على حل مذهبهم على تقديم منع الصرف على الاعلال فأصله بعد منع صرفه
جواري باسقاط التنوين استثقلت الضمة على الياء فحذفت ثم حذفت
الياء تخفيفا وعوض عنها التنوين لئلا يكون في اللفظ اخلال بالصيغة
ومقابل مذهب سيبويه والجمهور ما قاله المبرد والزجاج أنه عوض عن
حركة الياء ومنع الصرف مقدم على الاعلال فأصله بعد منع صرفه جواري
باسقاط التنوين استثقلت الضمة على الياء فحذفت وأتى بالتنوين عوضا
عنها ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين وكذا يقال في حالة الجر على
الاقوال الثلاثة وانما كانت الفتحة حال الجر على تقديم منع الصرف
ثقيلة لنيابتها عن ثقيل وهو الكسرة ومن العوض عن حرف تنوين جندل
فانه عوض عن ألف والاصل جنادل على ما قاله ابن مالك واختار في المغنى
أنه للصرف أفاده في التصريح ببعض زيادة (قوله لاذ في نحو يومئذ
وحينئذ) قال المصنف اضافة يوم الى اذ من اضافة أحد المترادفين الى الآخر
وقال الدماميني للبيان كشجر أراك وكأن الاول لم يعتبر تقييد اذ بما تضاف
اليه والثاني اعتبره وما ذكراه ظاهر ان كان المراد من اليوم مطلق الوقت
كما هو أحد معانيه مع اطلاق اذ عن تقييدها بالزمن الماضي أو كان المراد منه
ما بين طلوع الفجر وغروب الشمس مع كون الوقت المستعمل فيه اذ كذلك
فان كان المراد من اليوم مطلق الوقت وكانت اذ باقية على تقييدها بالزمن
الماضي فالاضافة للبيان مطلقا لعموم المضاف وخصوص المضاف اليه
مطلقا وان كان المراد منه ما بين طلوع الفجر وغروب الشمس وكان الوقت
المستعمل فيه اذ أقصر من هذا القدر فمن اضافة الكل الى الجزء أو زائدا
عليه فمن اضافة الجزء الى الكل وأما حينئذ فاضافته كاضافة يومئذ اذا

لاذ في نحو يومئذ وحينئذ
فانه عوض عن الجملة التي
تضاف اذ اليها فان الاصل
يوم اذ كان كذا

فحذفت الجملة وعوض عنها التنوين وكسرت اذ لالتقاء الساكنين كما كسرت صه ومه عند تنوينهما وزعم الاخفش أن اذ مجرورة بالاضافة وأن كسرتها كسرة اعراب ورد بملازمتها للبناء لشبهها بالحرف فى الوضع وفى الافتقار دائما الى الجملة وبأنها كسرت حيث لا شئ يقتضى الجر فى قوله

نهيتك عن طلابك أم عمرو بعافية وأنت اذ صحيح

قيل ومن تنوين العوض ماهو عوض عن كلمة وهو تنوين كل وبعض عوضا عما يضافان اليه ذكره الناظم والرابع تنوين المقابلة وهو اللاحق لنحو مسلمات مما جمع بألف وتاء سمى بذلك لانه فى مقابلة النون فى جمع المذكر السالم فى نحو مسلمين وليس بتنوين الامكنية خلافا

أريد باليوم مطلق الوقت فافهم ومثل اذ اذا على ماجنح جماعة من المتأخرين من انه تحذف الجملة بعدها ويعوض عنها التنوين نحو واذا لآتيناهم اذا لأمسكتم وانكم اذا لمن المقربين وتقول لمن قال غدا آتيك اذا أكرمك بالرفع أى اذا أتيتنى أكرمك فحذفت الجملة وعوض عنها التنوين وحذفت الالف لالتقاء الساكنين قالوا وليست اذا فى هذه الامثلة الناصبة للمضارع لان تلك تختص به ولذا عملت فيه وهذه لا تختص به بل تدخل عليه وعلى الماضى وعلى الاسم (قوله فحذفت الجملة) أى جوازا للاختصار (قوله وزعم الاخفش) قال بعضهم حمله على ذلك أنه جعل بناءها ناشئا عن اضافتها الى الجملة فلما زالت من اللفظ صارت معربة (قوله ورد بملازمتها للبناء) أى على السكون وفيه أن ملازمتها للبناء هى دعوى مخالف الاخفش فكيف يرد عليه بها فكان الاولى أن يحذفها ويقول ورد بأنها تشبه الحرف الا أن يقدر مضاف أى باستحقاق ملازمتها للبناء (قوله فى قوله نهيتك الخ) أجاب عن هذا الاخفش بأن الاصل حينئذ فحذف المضاف وبقى الجر كما فى قراءة بعضهم والله يريد الآخرة أى ثواب الآخرة أفاده فى المغنى ويضعفه أنه تقدير أمر مستغنى عنه وأن ابقاء المضاف اليه على جره بعد حذف المضاف شاذ والطلاب بكسر الطاء بمعنى الطلب وبعافية حال من الكاف الاولى أو الثانية أى حال كونك متلبسا بعافية . وكذا او أنت اذ صحيح وهو بمعنى بعافية قاله الدمامينى قال الشمنى وهو بناء على أنه بالفاء وقد رأيناه بالقاف فى صحاح الجوهرى فى باب الذال المعجمة وعليه فبعاقبة متعلق بنهيتك أى بذكر عاقبة هذا الطلب لك (قوله قيل ومن تنوين العوض الخ) حكاه بقيل لما قاله المصرح من أن التحقيق أن تنوينهما تنوين تمكين قال بعضهم ولا مخالفة بين القولين فتنوينهما عوض عن المضاف اليه بلا شك وللتمكين لان مدخوله معرب منصرف ومثلهما أى (قوله تنوين المقابلة) من اضافة المسبب الى السبب (قوله لانه فى مقابلة النون فى جمع المذكر السالم) قال فى التصريح قال الرضى معناه أنه قائم مقام التنوين الذى فى الواحد فى المعنى الجامع لاقسام التنوين فقط وهو كونه علامة لتمام الاسم كما أن النون قائمة مقام

التنوين الذي في الواحد في ذلك اه وقوله أولا الذي في الواحد يرد عليه أن الجمع بالألف والتاء قد لا يكون في واحده تنوين كما في فاطمات الا أن يحمل التنوين في كلامه شاملا للفظي والتقديري ثم انه يؤخذ مما ذكر أن المراد بالمقابلة المناظرة ولا يلزم من القيام المذكور كونه في رتبتها بل هو أحط منها لسقوطه مع اللام وفي الوقف دون النون لان النون أقوى وأجلد بسبب حركتها وما قصله الاستاملي عن البيضاوي في قوله تعالى فاذا أفضتم من عرفات من أن ال تدخل فيما فيه تنوين المقابلة ريفه حواشيه (قوله لمربعي) بفتح الباء الموحدة نسبة الى ربيعة كما في يحيى على المرادي (قوله وهو ما سمي به مؤنث) لاجتماع مانعي الصرف فيه وهما العلمية والتأنيث وتنوين التمكين لا يجامع العلتين ولي فيه بحث لان من نون نحو عرفات ينظر الى ما قبل العلمية فلا يعتبر الاجتماع المذكور كما أن من منعه التنوين ويجره بالفتحة ينظر الى ما بعدها ومن منعه ويجره بالكسرة ينظر الى الحالتين فافهم (قوله مردود بأن الكسرة الخ) وبأنه لو كان عوضا عن الفتحة لوجد حالة الرفع والجر (فائدة) قال في المغني يحذف التنوين لزوما لدخول أل وللاضافة ولشبهها نحو لا مال لزيد اذا قدر الجار والمجرور صفة والخبر محذوفا وان قدر خبرا لحذف التنوين للبناء وان قدرت اللام مقحمة والخبر محذوفا فهو للاضافة ولمانع الصرف وللوقف في غير النصب وأما فيه فيبدل ألفا على اللغة المشهورة ولاتصال بالضمير نحو ضاربك فيمن قال انه غير مضاف ولكون الاسم علما موصوفا بما اتصل به وأضيف الى علم من ابن أو ابنة اتفاقا أو بنت عند قوم من العرب فأما قوله (جارية من قيس بن ثعلبة) فضرورة ويحذف لالتقاء الساكنين قليلا كقوله فألفيته غير مستعتب * ولا ذاكر الله الا قليلا * وانما آثر ذلك على حذفه للاضافة ليتماثل المتعاطفان في تعيين التنكير لاحتمال ذاكر المضي فتفيده اضافته التعريف وقرئ قل هو الله أحد الله الصمد بترك تنوين أحد لتماثل الكلمات في ترك التنوين ولا الليل سابق النهار بترك تنوين سابق ونصب النهار ليماثل ما قبل العاطف في ترك التنوين وفي الحركة اه بايضاح والاصل في تحريكه لساكن يليه الكسر ومن العرب

لمربعي لثبوته فيما لا ينصرف منه وهو ما سمي به مؤنث كأذرعات لقرية ولا تنوين تنكير لثبوته مع المعرفات ولا تنوين عوض وهو ظاهر وما قيل انه عوض عن الفتحة نصبا مردود بأن الكسرة قد عوضت عنها

من يضمه اذا ولى الساكن ضم لازم نحو هـذا زيد اخرج اليه وان لم يكن لازما فليس الا الكسر نحو زيد ابنك همع (قوله والندا) قال فى المصباح النداء الدعاء وكسر النون أكثر من ضمها والمد فيهما أكثر من القصر اه فعلم أن لغاته أربع وأن القصر فى عبارة المصنف ليس للضرورة بل على لغة لكن المكسور الممدود مصدر قياسي وغيره سماعي لان قياس مصدر فاعل كادى الفعال والمفاعلة ووجه الورود فى لغة الضم والمد بانه لما انتفت المشاركة فى نادى كما لا يخفى كان فى معنى فعل بلا الف فمن ضم ومد لم يراع جهة اللفظ المقتضية للكسر والمد بل راعى جهة المعنى لان المصدر المقيس لفعل الدال على الصوت فعال كصراخ ونباح وصرح كثير كالجوهري والمرادى بأن المضموم اسم لا مصدر (قوله وهو الدعاء الخ) أى طلب الاقبال مدخول الاداة بها (قوله فلا يرد) تفريع على تفسيره النداء بما ذكر لا بدخول حرف النداء الوارد عليه ماذكر (قوله يارب سار) أى عازم على السرى لتحصيل غرضه بات ماتوسدا أى لم يضع رأسه على وسادة بل على نحو كفه لئلا يغلب عليه النوم فيفوت مقصوده (قوله فانها لمجرد التنبيه) أى وحرف التنبيه لا يختص بالاسم ولا ينافيه كونه يستدعى منبها والمنبه لا يكون الا معنى اسم اذ يكفى فى ذلك ملاحظة المنبه عقلا من غير تقديره له فى نظم الكلام لانه لا يذكر بعد أداة التنبيه لفظا أصلا بخلاف النداء فاندفع ما اعترض به هنا (قوله تقديره ياهؤلاء) أى فى الآيتين وأما فى البيت فيقدر ما يناسب (قوله وهو مقيس) أى حذف المنادى مع كون حرف النداء باخاصة (قوله ألا يا اسلمى) تقدير المنادى ياهذه ومى قبل ترخيم مية للضرورة وقيل مى اسم آخر لا ترخيم مية وعلى بمعنى من (قوله وأل) المراد لفظ أل فهو حينئذ اسم همزتها همزة قطع كهمزات الاسماء غير المستثناة كما فى شرح الجامع وهـذا التعبير هو اللائق على القول بأن حرف التعريف ثنائى الوضع وهمزته قطع وصلت لكثرة الاستعمال والاقيس على القول بأنه ثنائى وهمزته وصل زائدة معتدبها فى الوضع كالاعتداد بهمزة نحو استمع حيث لا يعد رباعيا نظرا الى الاعتداد بالهمزة ويجوز على الثانى التعبير بالالف واللام نظرا الى زيادة الهمزة

(والندا) وهو الدعاء بيا أو احدى اخواتها فلا يرد نحو ياليت قومى يعلمون * يارب سارى بات ماتوسدا * ألا يا اسجدوا فى قراءة الكسائى لتخلف الدعاء عن يا فانها لمجرد التنبيه وقيل انها للنداء والمنادى محذوف تقديره ياهؤلاء وهو مقيس فى الامر كالآية وفى الدعاء كقوله * ألا يا اسلمى يادارمى على البلا (وأل) معرفة كانت كالفرس والغلام أو زائدة كالحارث وطبت النفس

أما على القول بأن المعرف اللام وحدها فللائق التعبير بالألف واللام أفاده المرادى (قوله ويقال فيها أم فى لغة طى٠) يمكن جعل فى الاولى بدلية كالباء فى أولئك الذين اشتروا الحياة الدنيا بالآخرة وفى الثانية ظرفية أى ويقال بدل أل أم فى لغة طى٠ فلم يلزم تعلق حرفى جر بلفظ واحد بمعنى واحد بعامل واحد (قوله ومنه ليس الخ) تحول كما قاله السيوطى على سوم النقل فلا يخالف قوله تعالى وأن تصوموا خير لكم والحديث ورد بلفظ أل وبلفظ أم كلاهما بسند رجاله رجال الصحيح كما قاله المناوى (قوله وسيأتى الكلام على الموصولة) حاصله أن الجمهور على اختصاصها بالاسم وأن دخولها على الفعل ضرورة والناظم جوز دخولها على المضارع اختيارا فلا تختص بالاسم عنده (قوله تدخل على الفعل) أى الماضى كما فى التصريح (قوله لندورتها) أى والنادر كالعدم (قوله ومسند أى محكوم به) فلا يسند الا الى الاسم لكن تارة يراد من الاسم المسند اليه معناه وهو الاكثر نحو زيد قائم وتارة يراد منه لفظه الواقع فى تركيب آخر غير هذا التركيب الذى وقع فيه الاسناد الى اللفظ نحو زيد ثلاثى وضرب فعل ماض ومن حرف جر لان الكلمة اذا أريد لفظها كانت اسما مسماها لفظها الواقع فى التركيب المستعمل فى معناه وهو أعنى مسماها المذكور هو المحكوم عليه فى الامثلة الثلاثة وليس المحكوم عليه فيها اللفظ الواقع فيها حتى يعترض بأن جعل ضرب ومن فى ضرب فعل ماض ومن حرف جر اسمين ينافى الاخبار عن الاول بفعل ماض وعن الثانى بحرف جر ويصح تسمية الاسناد فى نحو الامثلة الثلاثة بالاسناد المعنوى لان المحكوم عليه فيها معنى اللفظ الواقع فيها الماضى عن السعد التفتازانى أن الالفاظ موضوعة لانفسها بالوضع المعانيها كما يصح تسميته بالاسناد اللفظى لان المحكوم عليه فيها اللفظ كما عرفت هذا هو التحقيق وان كان المشهور تسميته بالثانى (فائدة) اذا أسندت الى الاسم مرادا منه لفظه وكان لفظه مبنيا جاز لك أن تعربه اعرابا ظاهرا بحسب العوامل كأن تقول ضرب بالرفع والتنوين ومن بالرفع والتنوين مالم يمنع من الظهور مانع ككون آخر الاسم ألفا كما فى على حرف جر واذا كان ثانى الكلمة الثنائية المراد لفظها حرف

ويقال فيها أم فى لغة طى٠ ومنه ليس من امبر امصيام فى امسفر وسيأتى الكلام على الموصولة وتستثنى الاستفهامية فانها تدخل على الفعل نحو أل فعلت بمعنى هل فعلت حكاه قطرب واعمالم يستثنها الندرتها

(ومسند) أى محكوم به من اسم أو فعل أو جملة نحو أنت قائم وقمت وانا نحن نزلنا الذكر وتعبير الشارح لفظ مسند فى النظم

لين شاعفته فتقول فى لو لوّ وفى فى فىّ وفى ماماء بقلب الالف الثانية الحادثة بالتضعيف همزة لامتناع اجتماع ألفين وجاز لك أن تحكيه بحالة لفظه وهو الاكثر فيكون اعرابه مقدرا منع من ظهوره حركة الحكاية أو سكونها ولا يبعد اذا كان لفظه حرفا أن يبنى لشبه اللفظى بالحرف وجعل الرضى وتبعه الدمامينى التفصيل بين حرف اللين والحرف الصحيح فيما جعل من ذلك علما لغير اللفظ أما ما جعل علما للفظ وقصد اعرابه فيضعف ثانيه مطلقا صحيحا كان أو حرف لين وسيأتى مزيد كلام فى هذا المقام فى بابى الحكاية والنسب (قوله على اسناد) هو كما مر ضم كلمة الى أخرى على وجه الانشاء أو الاخبار فهو أعم من كل منهما (قوله فأقام اسم المفعول مقام المصدر) فيه أن صيغة مفعل كمسند تأتى مصدرا ميميا لأفعل كأسند كما تأتى اسم مفعول واسم زمان واسم مكان فهلا جعل مسندا من أول الامر مصدرا واستغنى عن تكلف هذه الاقامة (قوله وحذف صلته) أى الجار والمجرور المتعلقين به وهما اليه واحتاج الى تقديرهما لان الاسناد بقطع النظر عنها لا يختص بالاسم بل يشاركه فيه الفعل اذ كل منهما يكون مسندا (قوله اعتمادا على التوقيف) أى التعليم اعترضه المرادى بأن الاعتماد على التوقيف لا يحسن فى مقام التعريف ورده زكريا بأن الاعتماد عليه فى مثل ذلك لا يؤثر (قوله ولا حاجة الى هذا التكلف) مثله جعل اللام فى للاسم بمعنى الى متعلقة بمسند للاحتياج مع ذلك الى تقدير صلة التمييز وقول البعض لا حذف فى الكلام على هذا غير صحيح الا أن يريد نفى حذف متعلق مسند فقط (قوله ولا يسند الا الى الاسم) أى على الصحيح وقيل يجوز الاسناد الى الجملة مطلقا وقيل يجوز بشرط كون المسند قلبيا واقترانه بمعلق نحو ظهر لى أقام زيد وجعلوا منه قوله تعالى ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات ليسجننه وهو على الاول مؤول بأن فى بدا ضميرا يعود على البداء المفهوم من الفعل وليسجننه معمول لقول محذوف أى قالوا ليسجننه وقيل بشرط ذلك وكون المعلق استفهاما وسيأتى بسطه فى باب الفاعل (قوله تسمع بالمعيدى) تصغير معدى منسوب الى معد بن عدنان وانما خففت الدال استثقالا للجمع بين التشديدين مع ياء التصغير وهو مثل للرجل الذى

على اسناد فقال ومسند أى اسناد اليه فأقام اسم المفعول مقام المصدر وحذف صلته اعتمادا على التوقيف ولا حاجة الى هذا التكلف فان تركه على ظاهره كاف أى من علامات اسمية الكلمة أن يوجد معها مسند فتكون هى مسندا اليها ولا يسند الا الى الاسم وأما تسمع بالمعيدى خير من أن تراه فتسمع منسبك مع أن المحذوفة بمصدر والاصل أن تسمع أى سماعك

بست فى الناس لكنه محتقر للنظر (قوله فحذفت أن) أى ورفع الفعل قال الشمنى وحذف أن مع رفع الفعل ليس قياسيا على المختار اه وجزم الرودانى بأنه قياسى وأما رواية نصبه فعلى اضمارها لان المضمر فى قوة المذكور بخلاف المحذوف لكن نصبه على اضمارها فى مثل ذلك شاذ كما ستعرفه فى باب اعراب الفعل (قوله وأما قولهم الخ) هذا وارد على قوله ولا يسند الا الى الاسم (قوله زعموا مطية الكذب) أى مطية الحاكى قول غيره الى نسبة الكذب الى القول الذى يحكيه على مقاله شيخنا ويحتمل أن المراد مطية الكاذب الى حكاية القول الكذب الذى يحكيه أى كالمطية فى التوصيل الى المقصود ويروى مظنة بالظاء المشالة والنون (قوله اسم للفظ) أى علم شخصى للفظ الواقع فى غير هذا التركيب من التراكيب المستعمل فيها اللفظ فى معناه كما فى سرت من البصرة وضرب زيد كما مر مفصلا (قوله تمييز) أى تميز لانه الثابت للاسم لا التمييز الذى هو فعل الفاعل فهو من اطلاق المصدر على الحاصل به (قوله تمييز مبتدا والجملة بعده صفة الخ) هذا أحد الاوجه فى اعراب البيت والمعنى عليه التمييز الحاصل بالجر وما عطف عليه كائن للاسم ومنها أن يكون الخبر الجملة وللاسم متعلق بتمييز وبالجر متعلق بحصل ومنها أن يكون الخبر بالجر والجملة صفة لتمييز وللاسم متعلق بحصل وأوصلها أرباب الحواشى الى سبعين وجها أو أكثر وفى كثير منها تكلف يعلم بالتأمل فيما كتبوه (قوله المنوع) صفة لمعمول الصفة نائب فاعله ضمير عائد عليه لا على قوله الموصوف وان أوهمه كلام البعض على حذف مضاف أى الممنوع تقديمه لان الصفة متأخرة فى الرتبة عن الموصوف فكيف يتقدم ما هو فرعها عليه ويحتمل أن الممنوع صفة للموصوف نائب فاعله ضمير عائد عليه على حذف ثلاث مضافات وجار ومجرور أى الممنوع تقديم معمول صفته عليه وفى هذا تكلف كثير وفى الذى قبله الفصل بين المنعوت والنعت بأجنبى وأحسن منهما جعل الممنوع صفة لمفعول مطلق محذوف أى التقديم الممنوع (قوله مخبر عنه فى المعنى) كزيد فى مررت بزيد أو جاء غلام زيد مخبر عنه فى المعنى على الاول بأنه ممرور به وعلى الثانى بأن له غلاما

بالفعل أن وحسن حذفها وجودها فى أن تراه وتدر وى أن تسمع على الاصل وأما قولهم زعموا مطية الكذب فعلى ارادة اللفظ مثل من حرف جر وضرب فعل ماض فكل من زعموا ومن وضرب اسم للفظ مبتدأ وما بعده خبر

(للاسم تمييز) من تسميه

(حصل) تمييز مبتدأ والجملة بعده صفة له وللاسم خبر وبالجر متعلق بحصل وقدم معمول الصفة على الموصوف الممنوع اختيارا للضرورة وسهلها كونه جارا ومجرورا وانما ميزت هذه الخمسة الاسم لانها خواص له أما الجر فلان المجرور مخبر عنه فى المعنى ولا يخبر الا عن الاسم

وأما التنوين فلأن معانيه الاربعة لا تتأتى في غير الاسم وأما النداء فلأن المنادى مفعول به والمفعول به لا يكون الا اسما وأما أل فلأن أصل معناها التعريف وهو لا يكون الا للاسم وأما المسند فلأن المسند اليه لا يكون الا اسما *تنبيه* لا يشترط لتمييز هذه العلامات وجودها بالفعل بل يكفي أن يكون في الكلمة صلاحية لقبولها

وانما لم يكتفوا عن التمييز بالجر بالتمييز بالاخبار عنه لوضوح الجر في المجرور بخلاف كونه مخبرا عنه (قوله معانيه الاربعة) أي الحكم الاربعة لانواعه الاربعة وهي دلالته على أمكنية الاسم ودلالته على تنكيره وكونه في جمع المؤنث السالم مقابلا للنون في جمع المذكر السالم وكونه عوضا فالاضافة على تقدير مضاف أو هي لادنى ملابسة واطلاق معنى الشئ على حكمته لانها غرض مقصود منه كثير في كلامهم (قوله لا تتأتى في غير الاسم) أما الدلالة على أمكنية الاسم والدلالة على تنكيره فظاهرتان وأما كونه في جمع المؤنث السالم مقابلا للنون جمع المذكر السالم فلأن الفعل والحرف لا يجمعان جمع مذكر ولا جمع مؤنث حتى يتصور فيهما ذلك وأما كونه عوضا فلأن العوضية ان كانت عن جملة فالفعل والحرف لا يفهمان جملة أو عن مضاف اليه فالمضاف لا يكون الا اسما أو عن حرف فالحرف المعوض عنه انما هو آخر الاسم الممنوع من الصرف (قوله فلأن المنادى مفعول به) قال شيخنا السيد ظاهره لفظا ومعنى وهو مذهب سيبويه والجمهور وقالوا المنادى مفعول به لفعل واجب الحذف تقديره أنادي وقال ابن كيسان وابن الطراوة بل هو مفعول به معنى ولا تقدير اه وفي حاشية السيوطي على المغني أن بعضهم ذهب الى أن أحرف النداء أسماء أفعال متحملة لضمير المتكلم (قوله والمفعول به لا يكون الا اسما) أورد عليه أمران الأول انه كان ينبغي حينئذ التعريف بمطلق المفعولية لا بخصوص النداء وأجاب ابن هشام بأن تلك علامة خفية لا يدركها المبتدي بخلاف كون الكلمة مناداة وبحث فيه سم بأنه ان أراد بكون الكلمة مناداة مجرد دخول حرف النداء عليها لم يصح علامة لدخوله على غير الاسم أو كون مدلولها مطلوبا اقباله ففي ادراك المبتدي اياه دون المفعولية نظر ظاهر * الثاني أن المفعول به قد يكون جملة نحو أظن زيدا أبوه قائم ونحو قال زيد حسبي الله وأجيب بأنها مفرد في المعنى لان المعنى أظن زيدا قائم الاب وقال زيد هذا اللفظ أو هذا القول ويدل لهذا ما سننقله أن التحقيق أن الخبر في نحو نطقي الله حسبي من قبيل الخبر المفرد فاستبعاد البعض كون مفعول القول مفردا في المعنى غير متجه (قوله وهو لا يكون الا للاسم) لان وضع الفعل على التنكير والابهام والحرف غير

مستقل (قوله بتا الفاعل) أشار الشارح بهذا الى أنه ليس المقصود بقول
المصنف بتا فعلت خصوص التاء المضمومة أو خصوص التاء المفتوحة
مثلا بل تاء الفاعل مطلقا من ذكر الملزوم وارادة اللازم على طريق الكناية
أو المجاز المرسل ومثل ذلك يقال في قوله ويا افعلي ونون أقبلن وقوله نحو الخ
يقتضي ضم التاء في عبارة المصنف مع أن الرواية الفتح ولعله آثر الاعرف
وهو ضمير المتكلم والاشرف وهو الضم أو أشار الى صحة غير المروي ثم المراد
بتاء الفاعل التاء الدالة بالمطابقة على من وجد منه الفعل أو قام به أو نفي عنه
ذلك كضربت ومت وماضربت وما مت وبهذا علم أنه ليس المراد الفاعل
الاصطلاحي للزوم القصور وعليه بخروج التاء اللاحقة لكان وأخواتها
ولزوم الدور حيث عرف الفعل هنا بقبول تاء الفاعل وعرف الفاعل في بابه
بأنه الاسم المسند اليه فعل ولا الفاعل اللغوي وهو من حصل منه الفعل
لخروج التاء في نحو ماضربت ومت وعلم أيضا سقوط اعتراض جماعة
كالبعض بدخول التاء في نحو ماقام الا أنت لانها ليست دالة بالمطابقة على
نفس الفاعل بل الدال عليه أن والتاء حرف خطاب فقط لكن بقي انه
لم تدخل التاء اللاحقة لليس حتى بعض ماسيأتي من رد زعم حرفيتها بالحاق
تاء الفاعل اذ لا يصدق عليها أنها تاء من وجد منه الفعل أو قام به أو نفي عنه
لعدم دلالة ليس على الحدث وان دلت بقية اخواتها عليه نص على ذلك
المصنف في تسهيله بل هي تاء من نفي عنه الخبر اللهم الا أن يراد بالفعل ما يشمل
مدلول الخبر وأما دخول اللاحقة لعسى فظاهر اذ هي تاء من قام به الرجاء أو
انتفى عنه ويتعين القصر في قول الناظم بتا للوزن وان كان في نحو الباء
والتاء والثاء المد والقصر كما في الهمع (قوله وأتت) عطف على تاء فعلت
بتقدير مضاف أي وتاء أتت أو على فعلت مع جعل التاء في قوله بتا من
استعمال المشترك في معنييه كما أفاده سم فلا اعتراض بأن كلام المصنف
يقتضي اتحاد تاء فعلت وتاء أتت مع أنهما نوعان متباينان (قوله التأنيث)
أي تأنيث الفاعل فلا يرد تاء ربت وثمت على لغة سكونها نعم يرد أنه لم تدخل
التاء اللاحقة لليس حتى بعض ماسيأتي من رد زعم حرفيتها بالحاق تاء
التأنيث اذ ليست التاء في نحو ليست هند قائمة تاء تأنيث الفاعل بالمعنى

(وبتا) الفاعل متكلما كان نحو (فعلت) بضم التاء أو مخاطبا نحو تباركت يا الله بفتحها أو مخاطبة نحو قمت يا هند بكسرها (و) تاء التأنيث

الساكنة اصالة نحو (أنت) هند والاحتراز بالاصالة عن الحركة العارضة نحو وقالت امة بنقل ضمة الهمزة الى التاء وقالت امرأة العزيز بكسر التاء لالتقاء الساكنين وقالتا بفتحها لذلك أما تاء التأنيث المتحركة اصالة فلا تختص بالفعل بل ان كانت حركتها اعرابا اختصت بالاسم نحو فاطمة وقائمة وان كانت غير اعراب فلا تختص بالفعل بل تكون فى الاسم نحو لا حول ولا قوة الا بالله وفى الفعل نحو هند تقوم وفى الحرف نحو ربت وثمت وبهاتين العلامتين وهما تاء الفاعل وتاء التأنيث الساكنة رد على من زعم من البصريين كالفارسى حرفية ليس وعلى من زعم من الكوفيين

المتقدم لما مر الا أن يجاب بما مر لكن الاعتراض بليس هنا وفيما مر آنفا مبنى على ما اشتهر أنها للنفى لا على ما يأتى عن السيد فتنبه ويرد أيضا أنه لم تدخل اللاحقة لعسى حتى ينهض ذلك اذ ليست التاء فى نحو عست هند أن تقوم تاء المتصفة بالرجاء اذ المتصف به المتكلم الا أن يجاب بما مر أو بأن معنى عسى فى الاصل قارب كما يأتى وهند مثلا هى المتصفة بالمقاربة وكذا تاء نعمت وبئست فان معناهما ان كان أمدح وأذم فقاعلهما المتكلم والتاء ليست له أو حسن وقبح فالفاعل الجنس وهو لا يتصف بذكورة ولا أنوثة ويمكن اختيار الثانى ويقال لما كان مدح الجنس لاجل تلك المؤنثة كان كأن الجنس مؤنث فتأمل (قوله الساكنة) هذا القيد للاخراج وقوله أصالة قيد لهذا القيد فيكون للادخال فقوله بعد والاحتراز بالاصالة عن الحركة العارضة أى عن خروج ذى الحركة العارضة وانما سكنت تاء الفعل للفرق بين تائه وتاء الاسم ولم يعكس لئلا ينضم ثقل الحركة الى ثقل الفعل (قوله قالت امة بنقل الخ) هو رواية ورش عن نافع فهى سبعية (قوله لالتقاء الساكنين) أى للتخلص من التقائهما (قوله بفتحها لذلك) أى للتخلص من التقاء الساكنين واعلم أن لفتح التاء جهتين جهة عموم وهى جهة كونه حركة وجهة خصوص وهى جهة كونه فتحا فعلة جهة العموم التخلص وعلة جهة الخصوص مناسبة الالف والكلام هنا فى فتح التاء من جهة العموم بدليل قوله والاحتراز بالاصالة عن الحركة العارضة وقوله أما تاء التأنيث المتحركة أصالة فلهذا قال الشارح لذلك ولم يقل لمناسبة الالف فسقط ما اعترض به البعض وغيره على قوله لذلك فلا تكن من الغافلين (قوله وان كانت غير اعراب) بأن كانت حركة بناء كما فى قوة أو حركة بنية كما فى تقوم فلا اعتراض على تمثيله (قوله نحو ربت وثمت) أى على لغة تحريك تائهما وهما ولات ولعلت على لغة من ألحق لعل تاء ساكنة ليس من الحروف ما أنث بالتاء الا هى كما نقله شيخنا السيد عن الشيخ ابراهيم اللقانى (قوله رد على من زعم من البصريين الخ) أجاب الفارسى بان لحاق التاء لليس لشبهها بالفعل فى كونه على ثلاثة أحرف وبمعنى ما كان ورافعا وناصبا كذا فى الدمامينى ومثله يجرى فى عسى (قوله حرفية ليس)

حرفية عسى والثانية رد على من زعم من الكوفيين كالفراء اسمية نعم وبئس بدليل دخول حرف الجر عليهما (قوله ويشترك التاء في لحاق ليس وعسى وانفردت الساكنة بنعم وبئس وانفردت تاء الفاعل بتبارك هكذا مشى عليه الناظم فانه قال في شرح الكافية وقد انفردت يعني تاء التأنيث بلحاقها نعم وبئس كما انفردت تاء الفاعل بلحاقها تبارك وفي شرح الآجرومية لشهاب الحجازي أن تبارك تقبل التاء تقول تباركت بالله وتباركت أسماء الله

(وياافعلي) يعني ياء المخاطبة ويشترك في لحاقها الأمر والمضارع نحو قومي يا هند وأنت يا هند تقومين (ونون) التوكيد ثقيلة كانت أو خفيفة نحو (أقبلن) ونحو لنسفعا وقد اجتمعا حكاية في قوله ليسجنن وليكونا وأما لحاقها اسم الفاعل في قوله أشاهرن بعدنا السيوف وقوله أقائلن احضروا الشهودا

أي قياسا على ما النافية نقل الروداني أن السيد ذكر في العباب أن ليس عند من جعلها فعلا معناها نفت انتفاؤه أي انتفاء وصف ما أسندت اليه وعليه الجمهور وأن القول بأنها للنفي قول بحرفيتها لان النفي معنى في الاسناد اه (قوله حرفية عسى) أي قياسا على لعل نقل الروداني أن السيد ذكر في العباب أن عسى زيد أن يخرج معناه الاصلي قارب زيد الخروج ثم صار انشاء للرجاء اه وما قاله انما يظهر على أنها فعل كما هو الصحيح أما على كونها حرفا فهي للترجي (قوله في لحاق) بفتح اللام مصدر لحق بكسر الحاء (قوله وتباركت أسماء الله) قال في التصريح هذا ان كان مسموعا فذاك والا فاللغة لا تثبت بالقياس اه ورد بأن هذا ليس من اثبات اللغة بالقياس لانه وضع اسم معنى على معنى آخر لجامع بينهما وما هنا ليس كذلك لان غاية ما فيه ادخال علامة في فعل يصلح لدخولها (قوله ويا افعلي) بقصر يا للوزن ولم يقل وياء الضمير أو وياء المتكلم لعروضهما الاسم والفعل والحرف نحو مر بي أخي فأكرمني وبهذه العلامة رد على من قال كالزمخشري بأن هات بكسر التاء وتعال بفتح اللام اسما فعل أمر فهات بمعنى ناول وتعال بمعنى أقبل والصحيح أنهما فعلا أمر مبنيان على حذف حرف العلة ان خوطب بهما مذكر وعلى حذف النون ان خوطب بهما مؤنث (قوله يعني ياء المخاطبة) أي لا خصوص اللاحقة للامر وان أوهمته العبارة والنظر لم يقل كسابقه ولاحقه وياء المخاطبة في الامر نحو افعلي والمضارع نحو أنت يا هند تقومين وأما للتفنن (قوله ليسجنن وليكونا) قيل أكدت في الاول بالثقيلة لقوة قصدها سجنه وشدة رغبتها فيه وفي الثاني بالخفيفة لعدم قوة قصدها تحقيره واهانته وعدم شدة رغبتها في ذلك لما عندها من المحبة له (قوله وأما لحاقها اسم الفاعل) وكذا الماضي في قوله

دامن سعدك ان رحمت متيما * لولاك لم يك للصبابة جانحا

(قوله أشاهرن) هو جمع كما يفيده صدر البيت * ياليت شعري منكم حنيفا * أي ياليتني أعلم حال كوني حنيفا منكم جواب هذا الاستفهام وأما جعل البعض تبعا للعيني حنيفا مفعول شعري فيلزم عليه عدم ارتباط قوله

أشاهرن

أشاهرن الخ بما قبله على أن الرضى قال التزم حذف الخبر في ليت شعري مردفا باستفهام نحو ليت شعري أتأتيني أم لا فهذا الاستفهام مفعول شعري والخبر محذوف وجوبا بالاسناد مسده لكثرة الاستعمال اه فأصله أشاهرون فإذ دخلت نون التوكيد حذفت نون الجمع لتوالي الامثال ثم الواو لالتقاء الساكنين وكذا أقائلن كما يفيده كلام العيني وروى أقائلون وقوله اشهدوا أي على أن الولد الذي حبلت به تلك المرأة من حليلها كما قاله السيوطي فالاسم معرب بالواو ولو كان مفرد الاعرب مع النون بالحركة ولم يبن معها كالمضارع لان الاصل في الاسم الاعراب بخلاف الفعل وبحث الدماميني في الاستشهاد بالاخير بانه يجوز أن يكون الاصل أقائل أنا فحذفت همزة أنا اعتباطا وأدغم التنوين في النون وفي هذا الاحتمال من البعد والمخالفة لرواية أقائلون ما يصحح الاستشهاد المبني على الظاهر فتدبر (قوله فشاذ) وسهل شذوذه مشابهته للمضارع لفظا ومعنى (قوله قصد الجنس) أي في ضمن افراد بعض أنواعه من غير تعيين لهذا البعض قبل اعتبار خصوص علامة من العلامات الاربع ومع تعيينه بعد اعتبار خصوص العلامة التي يقبلها فان اعتبر خصوص تاء الفاعل أو تاء التأنيث الساكنة تعين هذا البعض بكونه الماضي أو خصوص نون التوكيد تعين بكونه المضارع أو الامر أو خصوص ياء المخاطبة فكذلك فسقط بقولنا في ضمن افراد ما قيل من ان الجنس الماهية الذهنية وهي لا تلحقها العلامات لعدم حصولها في الخارج وبقولنا بعض أنواعه الخ ما قيل ان الجنس يوجد في ضمن جميع افراده وجنس الفعل في ضمن جميع أفراده لا ينجلي بواحدة من العلامات الاربع اذ لا شئ منها يلحق الانواع الثلاثة جميعا وجعل المعرب المسوغ كون فعل قسيم المعرفة أي الاسم والحرف (قوله وبتاء متعلق بينجلي) ان قلت يلزم عليه تقديم معمول الخبر الفعلي على المبتدا وهو ممنوع قلت هذا التقديم مغتفر هنا للضرورة أو لكون المعمول جارا ومجرورا والظروف يتوسع فيها مع أن منع هذا التقديم أحد مذهبين وثانيهما جوازه وهو الاصح (قوله فلا توجد مع غيره) فيه اشارة الى أن الباء في قوله لاختصاصها به داخلة على المقصور عليه (قوله من باب الحكم بالجميع)

فشاذ (فعل ينجلي) مبتدا وخبر وسوغ الابتداء بفعل قصد الجنس مثل قولهم تمرة خير من جرادة وبتاء متعلق بينجلي أي يتضح الفعل ويمتاز عن قسيميه بهذه العلامات لاختصاصها به فلا توجد مع غيره الا في شذوذ كما تقدم * تنبيه * قولهم في علامات الاسم والفعل يعرف بكذا وكذا هو من باب الحكم بالجميع لا بالمجموع أي كل واحد علامة بمفرده لا جزء علامة

أى بكل فرد قال شيخنا السيد ولا حاجة لكون الباء بمعنى على لان العلامات
متعلقة بالمحكوم به لان المعنى الفعل ينجلى بكل ما ذكر وقوله لا بالمجموع أى
الافراد معتبرا فيها الهيئة الاجتماعية أى الحاصلة من اجتماع هذه العلامات
وقوله أى كل واحد الخ بيان لحاصل المعنى ولو قال أى الفعل ينجلى بكل
واحد مما ذكر لكان أوفق كما يعلم مما قدمناه عن شيخنا السيد (قوله سواهما)
خبر مقدم والحرف مبتدا مؤخر لانه المحدث عنه فهو المبتدا وان قلنا بتصرف
سوى كما هو الراجح (قوله أى سوى قابلى العلامات) أشار بذلك الى ما قاله
ابن هشام من أن فى كلام المصنف حذف مضافين والتقدير والحرف سوى
قابلى علاماتهما ولو لم يحمل على ذلك اختل فانه قد علم من قوله واسم وفعل ثم
حرف الكلم أن كلا من الثلاثة غير الآخرين قطعا وأورد عليه م فى نكته
انه علم من قوله واسم الخ أيضا قطعا أن الحرف سوى قابلى علامات الاسم
والفعل للقطع بأن مقابل الشئ لا يقبل علاماته فما ذكره من التقدير محتمل
أيضا الا أن يقال ان فى هذا التقدير اشارة الى أن علامة الحرف مجرد عدم
قبول علاماتهما ولهذا قال الشارح بعد أى علامة الحرفية الخ فهو بيان
للمقصود من التقدير ومنهم من جعل فائدة قوله سواهما الحرف التمهيد
لتقسيمه الى أقسامه الثلاثة لا يقال هذا شامل للجملة لانها لا تقبل شيئا من
علامات الاسم والفعل لانا نقول جنس تعريفه الحرف بقوله سواهما
الحرف كلمة مقدرة بقرينة أن الحرف من اقسام الكلمة والتقدير الحرف
كلمة سواهما (قوله التسع المذكورة) هى وان كان بعضها حروفا فى الواقع
الا انها لم تجعل علامات بعنوان كونها حروفا حتى يعترض بلزوم الدور فى جعل
عدم قبوله لها علامة الحرف بل بعنوان كونها ألفاظا معينة بقطع النظر عن
كونها حروفا أولا وانما قال الشارح التسع المذكورة لانه لو عمم فى العلامات
وجعلها شاملة للعلامات التى لم تذكر هنا لكان فى الكلام احالة على مجهول
وأورد على كلامه أن من الاسماء ما لا يقبل شيئا من هذه التسع كقط وعوض
وحيث وبعض اسم الفعل * وأجيب بأن هذا تعريف بالاعم وهو جائز
عند المتقدمين لافادته التمييز فى الجملة وما قيل من أنه يؤدى الى خطأ المبتدى
اذ يعتقد حرفية بعض الاسماء دفع بأن التوقيف الذى لا يستغنى عنه المبتدى

(سواهما) أى سوى قابلى العلامات التسع المذكورة (الحرف) لما علم من انحصار أنواع الكلمة فى الثلاثة

كاف في بيان اسمية ما انتفت عنه العلامات المذكورة وقد يجاب من أصل الايراد بأنا لا نسلم أن ماذكر لا يقبل الاسناد اليه لان المراد بقبول الاسم ذلك ما هو أعم من أن يقبل بنفسه أو بمرادفه أو بمعنى معناه وقط وعوض وحيث تقبله بمرادفها وهو الوقت الماضي والوقت المستقبل والمكان واسم الفعل يقبله اما بمرادفه وهو المصدر بناء على أن مدلوله الحدث أو بمعنى معناه بناء على أن مدلوله لفظ الفعل ونعني بمعنى معناه المعنى التضمني لمعناه فتنبه (قوله أي علامة الحرفية أن لا تقبل الخ) أورد عليه أن عدم قبول ماذكر لا يصلح علامة للحرف لتصريحهم بأن العدم لا يصلح علامة للوجودي * وأجيب بأن ذلك في العدم المطلق وما هنا عدم مقيد (قوله ثم الحرف على ثلاثة أنواع) اشارة الى نكتة تعداد المصنف الامثلة ولك أن تجعل نكتته الاشارة الى أن الحرف مهمل وعامل العمل الخاص بالاسماء وعامل العمل الخاص بالافعال لكن يرد على هذا ترك العامل العمل المشترك ومراد الشارح بالانواع الانواع اللغوية وهي الاصناف من الشئ لا المنطقية لان الحرف نوع من جنس الكلمة والكليات المندرجة تحت النوع ليست أنواعا بل هي أصناف ثم الانواع الثلاثة التي ذكرها الشارح بالبسط ثمانية لان المشترك اما مهمل لا عمل له وهو الاصل فيه كهل وبل أو عامل على خلاف الاصل كما ولا وان المشبهات بليس والمختص بالاسماء اما عامل العمل الخاص بها وهو الاصل كفي أو غير الخاص كان وأخواتها أو مهمل كلام التعريف والمختص بالافعال كذلك كلم وان وقد وما جاء على الاصل لا يسأل عنه وما جاء على خلافه يسأل عن حكمة مخالفته الاصل وسيذكر الشارح ذلك (قوله لا نظرا الى أصلها من الاختصاص بالفعل) انما كان أصلها ماذكر لانها في الاصل بمعنى قد كما في هل أتى على الانسان وقد مختصة بالفعل لكنها لما تطفلت على همزة الاستفهام انحطت رتبتها عن الاختصاص (قوله ألا ترى) استدلال على اختصاصها بحسب الاصل بالفعل والاستفهام للتقرير بالرؤية كهو في ألم نشرح لان الاستفهام التقريري حمل المخاطب على الاقرار بالحكم الذي يعرفه من اثبات كما في ألم نشرح لك صدرك أليس الله بكاف عبده أو نفي كما في أأنت قلت للناس اتخذوني وأمي الهين من دون الله

أي علامة الحرفية أن لا تقبل الكلمة شيئا من علامات الاسماء ولا شيئا من علامات الافعال ثم الحرف على ثلاثة أنواع مشترك (كهل) فانك تقول هل زيد قائم وهل يقعد (و) مختص بالاسماء نحو (في و) مختص بالافعال نحو (لم) * تنبيهان * الاول انما عدت هل من المشترك نظرا الى ما عرض لها في الاستعمال من دخولها على الجملتين نحو فهل أنتم شاكرون وهل يستطيع ربك لا نظرا الى أصلها من الاختصاص بالفعل ألا ترى

كيف وجب النصب وامتنع الرفع بالابتداء في نحو هل زيداً أكرمته كما سيجيء في بابه ووجب كون زيد فاعلا لا مبتدأ في هل زيد قام التقدير هل قام زيد قام وذلك لانها اذا لم تر الفعل في حيزها تسلت عنه ذاهلة وان رأته في حيزها حنت اليه لسابق الالفة فلم ترض حينئذ الا بمعانقته * الثاني حق الحرف المشترك الاهمال وحق المختص بقبيل أن يعمل العمل الخاص بذلك القبيل وانما عملت ما ولا وان النافيات مع عدم الاختصاص لعارض الحمل على ليس على أن من العرب من يهملهن على الاصل كما سيأتي وانما لم تعمل ها التنبيه وأل المعرفة مع اختصاصهما بالاسماء ولا قد والسين وسوف وأحرف المضارعة مع اختصاصهن بالافعال

لاحمل المخاطب على الاقرار بها الى الهمزة دائما والا ورد مثل هذه الآيات وانما أولى الهمزة ضد المقرر به في مثل هذه الآيات لنكتة كيكون ايراد الكلام على صورة ما زعمه الخصم أبعث له على اصغائه اليه واذعانه للحق الذي هو المقرر به فاعرفه وقال شيخنا السيد الاستفهام للانكار أي لا ينكر نفي الرؤية (قوله كيف وجب) الجملة في محل نصب لسدها مسد مفعولي ترى المعلق بالاستفهام وكيف في محل نصب على الحال يتمم فاعل وجب (قوله في نحو هل زيداً أكرمته) هذا والمثال بعده يدلان على أن هل يجوز أن يليها لفظا اسم بعده فعل اختيارا مرفوعا كان أو منصوبا وانه يكفي في هذه الصورة أن يليها تقديرا فعل وهو مذهب الكسائي ومذهب سيبويه أن الفعل متى وجد في حيزها لا يجوز أن يليها لفظا اسم في الاختيار وانه لا يكفي حينئذ أن يليها تقديرا فعل (قوله وذلك) أي المذكور من وجوب النصب على المفعولية لمحذوف في هل زيداً أكرمته ووجوب الرفع على الفاعلية لمحذوف في هل زيد قام ثابت لانها الخ هكذا ينبغي فهم العبارة وما قاله البعض في حلها غير ظاهر (قوله في حيزها) أي قرب حيزها الاشتغال حيزها بها أو المراد بحيزها تركيبها أي التركيب التي هي فيه (قوله ذاهلة) أي غافلة عنه تركاله في مقابلة تركها لها (قوله حنت) بالتشديد والتخفيف (قوله لسابق الالفة) أي للالفة السابقة (قوله الا بمعانقته) أي ولو تقديرا على ما مشى عليه الشارح قبل من مذهب الكسائي اما على مذهب سيبويه فلا ترضى الا بمعانقته لفظا (قوله حق الحرف المشترك الاهمال) استظهر بعضهم أن حقه عدم العمل الخاص لا عدم العمل مطلقا (قوله أن يعمل العمل الخاص) لتظهر مزية الاختصاص الدال على قوة تأثير الحرف في القبيل المختص به (قوله لعارض الحمل) أي لعارض هو الحمل فالاضافة للبيان أو للعمل على ليس العارض فالاضافة من اضافة الصفة الى الموصوف والحمل القياس والجامع بينه افادة كل النفي (قوله ها التنبيه) بالقصر ولا يجوز المد لانه علم على الكلمة المركبة من هاء وألف تنكر وأضيف الى التنبيه اضافة الدال الى المدلول ليتضح المراد به ولو مد اقتضى أن لنا هاء مفردة تكون للتنبيه وليس كذلك أفاده يس (قوله وأل المعرفة) قيد بالمعرفة مراعاة لمذهب

المصنف من عدم اختصاص الموصولة بالاسماء ولا ترد الزائدة لانها في الاصل المعرفة فهي داخلة في عبارته فاندفع ما اعترض به البعض (قوله لتنزيلهما) أي السنة ووجه التنزيل في هذا التنبيه وأل وأحرف المضارعة أن العامل يتخطاها ويعمل فيما بعدها ووجهه في قد والسين وسوف أن قد تفيد قرب الفعل من الحال أو تحقيقه أو تقليله وما بعدها يفيدان تأخره فمجموع الفعل وأحد الثلاثة بمنزلة كلمة دالة وضعا على الحدث وقربه أو تحقيقه أو تقليله أو تأخره لكن في كون أحرف المضارعة بمنزلة الجزء نظر فانها أجزاء من المضارع حقيقة لا تنزيلا وقوله لتنزيلهما الخ أورد عليه بعضهم أن وكي المصدريتين لعملهما في المضارع مع كونهما بمنزلة الجزء لانهما موصولتان وعلل عدم عمل تلك الحروف بأنها مختصة لمدخولها والمخصص للشيء كالوصف له والوصف لا يعمل في الموصوف فتأمله (قوله لما ذكر في موضعه) أي من شبهها وأخواتها بالافعال في المعنى فان وان يشبهان أؤكد وليت أتمنى ولعل أترجى وكأن أشبه ولكن أستدرك ومن نيابة أحرف النداء عن أدعو (قوله وانما عملت لن النصب الخ) هذا السؤال يجري في أن وكي واذن الناصبات للمضارع أيضا دون الجواب فتدبر (قوله لانها بمعناها) أي ملابسة لمعناها أي بالجنس معناها وهو مطلق النفي فلا يرد أن لا لنفي الجنس ولن لمطلق النفي (قوله لشرفه) واسبق الاستقبال على المضي فان الغد المستقبل يصير ماضيا بعد اذا كان الزمن المتصف بالاستقبال والمضي واحدا فان كان متعددا كأمس وغد فالماضي سابق كذا قال الشمني وبه يجمع بين القولين (قوله بمضارعته الاسم) أي المصوغ للفاعل لفظا لموافقته له في السكنات والحركات وعدد الحروف بقطع النظر عن خصوص الحركة والحرف ومعنى لدلالة كل منهما على الحال والاستقبال (قوله لم النافية) الصفة لازمة (قوله وماضي الافعال) الاضافة على معنى من التبعيضية (قوله بالتا المذكورة) أي فأل للعهد الذكري والمعهود التاء المتقدمة بنوعيها على انها من باب استعمال المشترك في معنييه كما مر ولا يجوز أن تكون للجنس لدخول التاء الخاصة بالاسماء فيه كما قاله الراعي (قوله فهم من اللفظ) أي باعتبار وضعه فلا يرد الامر المستعمل في غير الطلب مجازا لان عدم فهم الطلب

وأحرف النداء أيضا في موضعه وانما عملت لن النصب دون الجزم حملا على لا النافية للجنس لانها بمعناها على أن بعضهم جزم بها كما سيأتي ولما كانت أنواع الفعل ثلاثة مضارع وماض وأمر أخذ في تمييز كل منها عن أخويه مبتدئا بالمضارع لشرفه بمضارعته الاسم أي بمشابهته كما سيأتي بيانه فقال

(فعل مضارع يلي) أي يتبع (لم) النافية أي ينفى بها (كيشم) بفتح الشين مضارع شممت الطيب ونحوه بالكسر من باب علم يعلم هذه اللغة الفصحى وجاء أيضا من باب نصر ينصر حكى هذه اللغة الفراء وابن الاعرابي ويعقوب وغيرهم ولا عبرة بتخطئة ابن درستويه العامة في النطق بها

(وماضي الافعال بالتا) المذكورة أي تاء فعلت وأتت (مز) لاختصاص كل منهما به ومز أمر من مازه يميزه يقال مزته فامتاز وميزته فتميز (وسم) أي علم (بالنون)

المذكورة أي نون التوكيد (فعل الامر ان أمر) أي طلب (فهم) من اللفظ أي

منه باعتبار القرينة لا الوضع على أن القرينة انما تمنع ارادة المعنى الحقيقى لا فهمه أى تصوره عند سماع اللفظ والمراد بقوله من اللفظ من صيغته فلا يرد المضارع المقرون بلام الامر لان انفهام الطلب ليس من صيغة المضارع بل من اللام (قوله وقبولها نون التوكيد) صريح فى قبول هات وتعال على الصحيح من فعليتهما نون التوكيد وان لم يسمعا بها قاله الروداني فيجوز هاتين وتعالين باعادة اللام مفتوحة كما تقول ارمين واخشين (قوله فالدور) أى الحاصل من أخذ الامر فى تعريف فعل الامر منتف وهذا تفريع على تفسير الأمر فى قوله ان أفهم بالأمر اللغوى الذى هو الطلب فالمعلم الأمر الاصطلاحى والمعلم به اللغوى (قوله فان قبلت الكلمة الخ) لما تكلم المصنف على مفهوم هذا القيد كما تكلم على مفهوم قبول النون تكلم الشارح على مفهومه بقوله فان قبلت الكلمة الخ لكن كان الانسب ذكره بعد قول المصنف الآتى والامر الخ (قوله أو فعل تعجب) فيه أن دخول النون على فعل التعجب شاذ والكلام فى قبول الكلمة النون قياسا والا كان عليه ذكر اسم الفاعل والماضى لورود تأكيدهما بها شذوذا فالمناسب ترك فعل التعجب (كما ستعرفه) أى فى بابه (قوله والامر) مبتدأ خبره هو اسم وجواب الشرط محذوف دل عليه الخبر وكأن قول الشارح فليس بفعل أمر اشارة الى تقديره ومن جعل هو اسم جزاء الشرط حذفت منه الفاء لضرورة سهامن قولهم متى اجتمع مبتدأ وشرط وكان المبتدأ مقدما فان لم يقترن ما وقع بعد بالفاء ولم يصلح لمباشرة الاداة كان خبرا والجزاء محذوف وان اقترن بالفاء أو صلح لمباشرة الاداة كان جواب الشرط والخبر محذوف كذا قال البعض ونقل شيخنا السيد عن شيخه ابن التقيه أن الخبر فى الحالة الثانية مجموع الشرط والجواب وهو المتجه عندى ثم رأيت صاحب المغنى فى خاتمة الباب الخامس منه جزم بهذا وجوز ما جوزه البعض ومنعه فى قول ابن معطى * اللفظ ان يفد هو الكلام * فتحصل مانقله البعض فى الحالة الاولى على السعة وبقى حالة ثالثة وهى أن يكون المبتدا اسم الشرط وفى خبره حينئذ ثلاثة أقوال قيل فعل الشرط وقيل جوابه وقيل مجموعهما والأصح الاول فيكون من الخبر المفيد بتابعه فافهم

علامة فعل الامر مجموع شيئين افهام الكلمة الامر اللغوى وهو الطلب وقبولها نون التوكيد فالدور منتف فان قبلت الكلمة النون ولم تفهم الامر فهى مضارع نحو هل تفعلن أو فعل تعجب نحو أحسنن بزيد فان أحسن لفظه لفظ الامر وليس بأمر على الصحيح كما ستعرفه (والامر)

أي اللفظ الدال على الطلب (ان لم يك للتنوين محل فيه) فليس بفعل أمر بل (هو اسم) اما مصدر نحو فندلا زريق المال أي اندل واما اسم فعل أمر (نحو صه) فان معناه اسكت (وحيهل)

(قوله أي اللفظ الدال) أي بنفسه فخرج لام الامر لان دلالة الحرف بغيره وفي كلامه اشارة الى أن في كلام المصنف حذف مضاف أي دال الامر وأن المراد بالامر الامر اللغوي لا الاصطلاحي فلا منافاة بين المبتدا والخبر وفي عبارته ميل الى أن مدلول اسم الفعل معنى الفعل لا لفظه ويوافقه قوله بعد الدالة على معنى المضارع وقوله الدالة على معنى الماضي وفي قوله الآتي فان معناه اسكت وقوله معناه أقبل الخ ميل الى أن مدلوله لفظ الفعل وهو الراجح قال سعد الدين في حاشيته على الكشاف كل لفظ وضع بازاء معنى اسما كان أو فعلا أو حرفا فله اسم علم هو نفس ذلك اللفظ من حيث دلالته على ذلك الاسم أو الفعل أو الحرف كما تقول في قولنا خرج زيد من البصرة خرج فعل وزيد اسم ومن حرف جر فتجعل كلا من الثلاثة محكوما عليه لكن هذا وضع غير قصدي لا يصير به اللفظ مشتركا ولا يفهم منه معنى مسماه وقد اتفق لبعض الافعال أن وضع لها أسماء أخر غير ألفاظها تطلق ويراد بها الافعال من حيث دلالتها على معانيها وسموها أسماء الافعال فصه مثلا اسم موضوع بازاء لفظ اسكت لكن لا يطلق ويقصد به نفس اللفظ كما في الاعلام المذكورة بل ليقصد به اسكت الدال على طلب السكوت حتى يكون صه مع انه اسم لاسكت كلاما تاما بخلاف اسكت الذي هو اسم لاسكت الذي هو فعل أمر في قولك اسكت فعل أمر اهـ وبقي قولان آخران كون مدلوله الحدث وكون اسم الفعل فعلا فالاقوال أربعة كما في الروداني (قوله محل) مصدر ميمي بمعنى حلول (قوله اما مصدر) فيه أن المصدر لم يدل على الامر بل ناب مناب الدال عليه وهو فعل الامر قاله الروداني ويمكن دفعه بأن يراد بالدلالة الدلالة ولو باعتبار النيابة عن الدال (قوله نحو صه وحيهل) لو مثل بنزال ودراك كما فعل صاحب التوضيح لكان أحسن لان اسمية صه وحيهل علمت مما تقدم من قبولهما التنوين وفي حيهل ثلاث لغات سكون اللام وفتحها منونة وبلا تنوين وكلام المصنف يحتمل الأولى والأخيرة وكذا الثانية بناء على اللغة القليلة من الوقف على المنصوب المنون بالسكون كالمرفوع والمجرور ونقل شيخنا السيد لغة رابعة هي ابدال الحاء عينا وانظر ضبط اللام على هذه اللغة

معناه أقبل أو تقدم أو عجل ولا محل للنون فيهما * تنبيهات * الأول كما ينتفي كون الكلمة الدالة على الطلب فعل أمر عند انتفاء قبول النون كذلك ينتفي كون الكلمة الدالة على معنى المضارع فعلا مضارعا عند انتفاء قبول لم كأوه بمعنى أتوجع وأف بمعنى أتضجر وينتفي كون الكلمة الدالة على معنى الماضي فعلا ماضيا عند انتفاء قبول التاء كهيهات بمعنى بعد وشتان بمعنى افترق فهذه أيضا أسماء أفعال فكان الأولى أن يقول

وما يرى كالفعل معنى واعتزل
عن شرطه اسم نحو صه وحيهل

ليشمل أسماء الأفعال الثلاثة ولعله إنما اقتصر في ذلك على فعل الأمر لكثرة مجيء اسم الفعل بمعنى الأمر وقلة مجيئه بمعنى الماضي والمضارع كما ستعرفه * الثاني * إنما يكون انتفاء قبول التاء دالا على انتفاء الفعلية إذا كان للذات فإن كان لعارض فلا وذلك كما في أفعل في التعجب وما عدا وما خلا وحاشا في الاستثناء وحبذا في المدح فإنها لا تقبل إحدى التاءين مع أنها أفعال ماضية لأن عدم قبولها التاء عارض نشأ من استعمالها في التعجب والاستثناء والمدح بخلاف أسماء الأفعال فإنها غير قابلة للتاء لذاتها * الثالث * إنما دل انتفاء قبول لم والتاء والنون على انتفاء الفعلية مع كون هذه الأحرف علامات والعلامة ملزومة لا لازمة فهي مطردة ولا يلزم انعكاسها أي يلزم من وجودها الوجود ولا يلزم من عدمها العدم لكونها مساوية للازم فهي كالإنسان وقابل الكتابة يستلزم نفي كل منهما نفي والملزوم،

(قوله معناه أقبل أو تقدم أو عجل) يتعدى على الأول بعلى وعلى الثاني بنفسه وعلى الثالث بالباء (قوله ولا محل) أي حلول كامن (قوله كذلك) تأكيد لقوله كما (قوله فكان الأولى أن يقول) قال ابن غازي ولو شاء التصريح بالثلاثة لقال * وما يكن منها لدى غير محل * فاسم كهيهات ووي وحيهل * أي وما يكن من الكلمات الدالة على معاني الأفعال الثلاثة غير محل لهذه العلامات المذكورة للفعل فهو اسم الخ (قوله عن شرطه) أي علامته (قوله أسماء الأفعال الثلاثة) بصحة جر الثلاثة ونصبها (قوله كما ستعرفه) أي من قول الناظم في باب اسم الفعل * وما بمعنى افعل كآمين كثر * وغيره كوي وهيهات نزر (قوله إذا كان) أي هذا الانتفاء للذات أي ذات الكلمة (قوله وما عدا الخ) أي وعدا وخلا من ما عدا وما خلا وحب من حبذا (قوله لأن عدم قبولها التاء عارض الخ) أي كما عرض لسبحان وليك ونحوهما عدم قبول خواص الأسماء من التزام طريقة واحدة (قوله نشأ من استعمالها في التعجب الخ) أي من استعمالها فيما ذكر كاستعمال الأمثال التي تلزم طريقة واحدة (قوله والعلامة ملزومة لا لازمة) أي الغالب فيها ذلك كما يعلم مما بعده أي وانتفاء الملزوم وهو العلامة لا يوجب انتفاء اللازم وهو المعلم لجواز كون اللازم أعم كالضوء للشمس والأعم ينفرد عن الأخص (قوله فهي مطردة الخ) المراد بطرد الشيء استلزام وجوده وجود شيء آخر وانعكاسه استلزام عدمه عدم شيء آخر فقول الشارح أي يلزم من وجودها الوجود تفسير لقوله مطردة وقوله ولا يلزم من عدمها العدم تفسير لقوله ولا يلزم انعكاسها على اللف والنشر المرتب لكن في قوله ولا يلزم انعكاسها حزازة ولو قال ولا تنعكس لكان مستقيما لما علمت من أن الانعكاس استلزام العدم للعدم (قوله لكونها) علة لقوله دل (قوله مساوية للازم) أي لازمها وهو المعلم أي

والملزوم المساوى للازمه مطرد منعكس فقولهم العلامة غير منعكسة محله اذا لم تكن مساوية للعلم وأجاب ابن قاسم فى نكته بأن قبول ذلك مع كونه علامة هو شرط لازم فلزم من عدم القبول العدم من جهة كونه شرطا لا زما لا من جهة كونه علامة اذ الشرط يلزم من عدمه العدم (قوله وهى أخص) لم يرد بالاخص ماهو المتبادر منه وهو ما يصح حمل الاعم عليه بل ما يلزم من وجوده وجود الاعم من غير عكس (قوله وهذا هو الاصل) أى الغالب

(المعرب والمبنى)

أى من الاسم والفعل لذكره هنا المعرب والمبنى من الفعل أيضا بقوله وفعل أمر ومضى بنيا * وأعربوا مضارعا الخ والقصر على الاسم وجعل ذكر الفعل هنا استطرادا تعسف لا حاجة اليه وان سلكه شيخنا وتبعه البعض (قوله المعرب والمبنى اسما مفعول الخ) لم يضمر لان الترجمة للمعرب والمبنى المصطلح عليهما والاشتقاق لما يعم الاصطلاحى واللغوى ولانهما فى الترجمة بمعنى المعنى وفى قوله المعرب والمبنى اسما مفعول بمعنى اللفظ (قوله فوجب أن يتقدم الخ) أى عكس ما فعل المصنف حيث أخر بيان الاعراب بقوله والرفع والنصب الخ ففى كلامه تلميح الى اعتراض ابن هشام على المصنف وأجاب عنه سم بأنه ليس المراد هنا بيان المعرب والمبنى من حيث اتصافهما بالاعراب والبناء بالفعل حتى يقال معرفة المشتق منه سابقة على معرفة المشتق بل من حيث قبولهما الاعراب والبناء وبيان سبب القبول وضابطه وذلك لا يتوقف على بيان المشتق منه وعلى هذا ففى تقديم بيان المعرب والمبنى على بيان الاعراب والبناء توطئة لاجرائهما على الكلمة لان من عرف أولا قابل الاعراب وغير قابله تأتى له اجراء الاعراب على قابله ونفيه عن غير قابله لان اجراء الاعراب على الكلمة وعدم اجرائه عليها فرعا قبولها وعدم قبولها فلذا بين أولا القابل وغير القابل ثم بين الاعراب وغيره قال سم فتأمله فانه فى غاية الدقة والنفاسة غفل عنه المعترض بما ذكر وقيل انما قدم المعرب على الاعراب نظرا الى تقدم المحل على الحال وفى حواشى البعض أن كلام الشارح يوهم أن المصنف أغفل الكلام على الاعراب مع أنه سيأتى فى قوله والرفع والنصب الخ اه ودعواه الايهام ممنوعة كما علم من

الآخر بخلاف الاسم وقبول النداء فان قبول النداء علامة للاسم ملزومة له وهى أخص منه اذ يقال كل قابل للنداء اسم ولا عكس وهذا هو الاصل فى العلامة

(المعرب والمبنى)

المعرب والمبنى اسما مفعول مشتقان من الاعراب والبناء فوجب أن يتقدم بيان الاعراب والبناء فالاعراب فى اللغة مصدر أعرب

أى أبان أى أظهر أو أجال أو حسن أو غير أو أزال عرب الشئ وهو فساده أو تكلم بالعربية أو أعطى العربون أو ولد له ولد عربى اللون أو تكلم بالفحش أو لم يلحن فى الكلام أو صار له خيل عراب أو تحبب الى غيره ومنه العروبة المتحببة الى زوجها وأما فى الاصطلاح ففيه مذهبان أحدهما أنه لفظى واختاره الناظم ونسبه الى المحققين وعرفه فى التسهيل بقوله ما جىء به لبيان مقتضى العامل من حركة أو حرف أو سكون أو حذف والثانى انه معنوى والحركات دلائل عليه واختاره الاعلم وكثيرون وهو ظاهر مذهب سيبويه

صدر الترجمة (قوله أى أبان) هذا أنسب بالمعنى الاصطلاحى على أن الاعراب لفظى كما هو الصحيح والمراد انه بمعنى الابانة والانسب به على انه معنوى التغيير (قوله أى أظهر) أتى به لان أبان يأتى بمعنى فصل ولازما بمعنى ظهر (قوله أو أجال) يقال أعرب زيد دابته أى أجالها ونقلها من مكان فى مرعاها الى آخر (قوله أو أزال عرب الشئ) بفتحتين يقال عرب يعرب عربا من باب فرح أى فسد كذا فى القاموس (قوله أو أعطى العربون) بفتحتين وبضم فسكون ويقال عربان بضم فسكون وبابدال العين همزة فى الثلاثة ففيه ست لغات (أو لم يلحن فى الكلام) هذا لازم لتكلم بالعربية الا أن يراد بالتكلم بها التكلم بألفاظها بقطع النظر عن أحوال أواخرها (قوله ما جىء به) أى شئ نطق به وان لم يكن طارئا ليصدق على الواو من ياء أبوك لوجودها قبل دخول عامل الرفع أفاده المؤثرى (قوله لبيان مقتضى العامل) أى مطلوبه فالعامل كجاء ورأى والباء والمقتضى الفاعلية والمفعولية والاضافة العارضة لما فى الحرف والاعراب الذى يبين هذا المقتضى الرفع والنصب والجر لكن هذا التعريف يقتضى اطراد وجود الثلاثة أعنى المقتضى والاعراب والعامل مع كل معرب وليس كذلك بل هو أغلبى فقط لعدم تحقق المقتضى فى نحو لم يضرب زيد وخرج بهذا القيد حركة البناء والنقل والاتباع والمناسبة والتخلص من التقاء الساكنين وسكون البناء وحرفه وحذفه وسكون الوقف والادغام والتخفيف ثم ان فسر العامل بما فسره به ابن الحاجب رحمه الله تعالى وهو ما به يتقوم المعنى المقتضى للاعراب لزم الدور كما قاله سم لاخذ الاعراب فى تعريف العامل وأخذ العامل فى تعريف الاعراب قال الا أن يجعل التعريف لفظيا ولزم القصور أيضا لعدم دخول نحو لم اذ لم يتقوم بها معنى يقتضى الجزم كما مر وان فسر بالطالب لاثر مخصوص لم يلزم الدور ولا القصور (قوله من حركة) بيان لما (قوله أو سكون أو حذف) قال الروداني كونهما لفظيين اعتبارا من حيث اشعار اللفظ بهما الا من مع بعض حركة أو حرف علم بهما أو من حيث ان اللفظ متعلقهما ومحل لهما (قوله والحركات) أى وجودا وعدما ليدخل السكون وكان الاحسن أن

يزيد والحروف أي وجودا وعدما ليدخل الحذف وتوجيه جماعة كشيخنا والبعض الاقتصار على الحركات بأنها الاصل أي في الجملة والا فقد تكون فرعا كفتحة ما لا ينصرف وكسرة جمع المؤنث السالم لا يدفع أحسنية زيادة الحرف (قوله تغيير أواخر الكلم) أورد عليه أن التغيير فعل الفاعل فهو وصف له فلا يصح حمله على الاعراب الذي هو وصف الكلمة وأجيب بأن المراد به المعنى الحاصل بالمصدر وهو التغير أو هو مصدر المبنى للمفعول واستشكل البعض قول المورد ان الاعراب وصف الكلمة وتأويل المجيب التغيير بما يصح وصف الكلمة به بأن الاعراب مصدر أعرب أي غير لغة واصطلاحا فهو وصف للفاعل لا للكلمة يدل على هذا قول النحاة هذا اللفظ معرب بصيغة المفعول وقد صرحوا بأن الاصل في المعاني الاصطلاحية كونها أخص من اللغوية لا مباينة لها فالذي ينبغي ابقاء المصدر على ظاهره وعدم ارتكاب التأويل فيه وأنا أقول يرد على هذا البعض قول النحاة هذا اللفظ مبني بصيغة المفعول فانهم اشتقوه من البناء وهو وهو مفسر اصطلاحا على القول بأنه معنوي بلزوم آخر الكلمة حالة واحدة الذي هو وصف للكلمة قطعا لا بالزام آخر الكلمة حالة واحدة فحيث لم يدل قولهم مبني على أن البناء وصف للفاعل لم يدل قولهم معرب على أن الاعراب وصف للفاعل وحيث كان البناء اصطلاحا وصفا للكلمة بدليل تعريفهم له كان مقابله وهو الاعراب كذلك وحينئذ يكون التغيير بمعنى التغير ويكون الاعراب اصطلاحا منقولا من وصف الفاعل الى وصف الكلمة بقرينة أن مقابله وهو البناء كذلك والجري على الاصل من أخصية المعاني الاصطلاحية اذا لم تقم قرينة على خلافه كما هنا ويكون قولهم معرب ومبني باعتبار حال ماقبل النقل كالقول بالنقل وباعتبارهم في قولهم معرب ومبني حال ماقبل النقل على القول بأن الاعراب والبناء لفظيان ولذلك نظائر كقولهم هذه الكلمة منونة مع أن التنوين اصطلاحا النون المخصوصة نعم ان أول اللزوم في تعريف البناء بالالزام اندفع عن هذا البعض الايراد وكان كل من الاعراب والبناء وصفا للفاعل وكان قولهم معرب ومبني باعتبار ما بعد النقل أيضا لكن يرجح ما قدمناه تناسب القولين عليه وتواردهما على محل

وعرفوه بأنه تغيير أواخر الكلم

واحد أعني القول بأن الاعراب والبناء لفظيان والقول بأنهما معنويان لتوافقهما عليه على أن كلا من الاعراب والبناء وصف للكلمة ثم قد يطلق الاعراب على فعل الفاعل كما في قولك أعربت الكلمة لكن ليس هذا هو المقصود له الباب بقرينة اختلافهم في انه معنوي أو لفظي اذ فعل الفاعل معنوي قطعا هذا هو تحقيق المقام والسلام ثم المراد بالتغيير الانتقال ولو من الوقف الى الرفع أو غيره فلا يرد أن التعريف لا يشمل نحو سبحان اللازم النصب على المصدرية والاضافة في أواخر الكلم للجنس فاندفع الاعتراض بأن العبارة تقتضي توقف تحقق الاعراب على تغيير ثلاث أواخر مع انه ليس كذلك وفي العبارة مقابلة الجمع بالجمع المقتضية للقسمة آحادا فاندفع الاعتراض بأن العبارة تفيد أن لكل كلمة أواخر مع أن الكلمة الواحدة ليس لها الا آخر واحد والمراد بالآخر الآخر حقيقة أو تنزيلا لتدخل الافعال الخمسة فان اعرابها بالنون وحذفها وهي ليست الآخر حقيقة لانها بعد الفاعل وهو انما يأتي بعد الفعل لكن لما كان الفاعل الضمير بمنزلة الجزء من الكلمة كانت النون بمنزلة الآخر والمراد بتغيير الآخر ما يعم تغييره ذاتا بأن يبدل حرف بحرف حقيقة كما في الاسماء الستة والمثنى المرفوع والمنصوب أو حكما كما في المثنى المنصوب والمجرور أو صفة بأن تبدل حركة بحركة حقيقة كما في جمع المؤنث السالم المرفوع والمنصوب أو حكما كما في جمعه المنصوب والمجرور وانما جعل الاعراب والبناء في الآخر لانهما وصفان للكلمة والوصف متأخر عن الموصوف (قوله لاختلاف العوامل الداخلة عليها) المراد بالاختلاف لازمه وهو الوجود ليدخل المعرب في أول أحواله أفاده الشنواني ومنه يؤخذ جواب اعتراض الشارح الآتي وأل في العوامل للجنس والمراد بدخول العامل على الكلمة طلبه اياها ليشمل العامل المعنوي كالابتداء والعامل المتأخر وخرج بقوله لاختلاف الخ التغيير لاتباع أو نقل أو نحوهما (قوله لفظا أو تقديرا) الاولى أنهما راجعان الى تغيير واختلاف العوامل ليدخل التغيير لفظا كما في زيد وتقديرا كما في الفتى ووجود العامل لفظا كما في جاء زيد وتقديرا كما في زيدا ضربته وجعل التغيير لفظيا وتقديريا باعتبار داله من الحركة ونحوها والاظهر من

لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظا أو تقديرا والمذهب الاول

جهة المعنى أنهما منصوبان بنزع الخافض وان ضعف من جهة اللفظ بسبب أن النصب به سماعى أى على الراجح ويصح أن يكون مفعولا مطلقا على تقدير أى تغيير واختلاف لفظ أو تقدير (قوله أقرب الى الصواب) يقتضى أنه ليس بصواب لان الاقرب الى الشئ غير ذلك الشئ ويمكن دفعه بأن المغايرة هنا اعتبارية والمعنى أن الاول الذى هو الصواب باعتبار ظننا أقرب الى الصواب باعتبار نفس الامر ويقتضى أن الثانى قريب الى الصواب وهو كذلك على تأويل الاختلاف بالوجود لاندفاع اعتراض الشارح عليه بهذا التأويل فاعتراض الشارح عليه المقتضى فساد الثانى لاقربه الى الصواب انما هو باعتبار الظاهر وقطع النظر عن التأويل والاشارة الى امكان الجواب عبر بأقرب فاندفع ما أشار اليه البعض من تنافى كلام الشارح ولا حاجة الى دفعه بأن أفعل التفضيل ليس على بابه فان قلت بعد التأويل السابق كانا متساويين لا أقربية لاحدهما على الآخر قلت أقربية الاول حينئذ باعتبار عدم احتياجه الى تأويل بخلاف الثانى (قوله لان المذهب الثانى) أى لان تعريف أهل المذهب الثانى أو المراد لان المذهب الثانى يقتضى باعتبار التعريف عليه فافهم (قوله التغيير الاول) أى الانتقال من الوقف الى الرفع (قوله لم تختلف بعد) أى الآن أى بين التغيير الاول أى لان حقيقة اختلاف الاشياء أن يخالف كل منها الآخر (قوله على صفة) أى حال والجار والمجرور حال من وضع واحترز بقوله على صفة الخ عن الوضع لا على تلك الصفة فلا يسمى بناء لغة كوضع ثوب على ثوب وقوله الثبوت أى مدة طويلة قال الشهد ولم يعبر بالثبات المشهور استعماله فى الدوام لايهامه الدوام الحقيقى فان قلت التعبير بالثبوت يوهم أن المراد به ما يقابل الانتفاء قلت القرينة الظاهرة مانعة من ذلك وهى لزوم عدم الفائدة فى قوله على صفة الخ على فرض أن يراد من الثبوت ما قابل الانتفاء لانفهام الثبوت بمعنى مقابل الانتفاء من قوله وضع شئ على شئ فاندفع ما اعترض به البعض (قوله لا لبيان الخ) خرج به الاعراب (قوله من شبه الاعراب) بكسر فسكون أو بفتحتين أى مشابهه فى كون كل حركة أو سكونا أو حرفا أو حذفا ومن بيان لما (قوله وليس) أى ما جىء به وقوله

أقرب الى الصواب لان المذهب الثانى يقتضى أن التغيير الاول ليس اعرابا لان العوامل لم تختلف بعد وليس كذلك والبناء فى اللغة وضع شئ على شئ على صفة يراد بها الثبوت وأما فى الاصطلاح فقال فى التسهيل ما جىء به لا لبيان مقتضى العامل من شبه الاعراب وليس حكاية أو اتباعا أو نقلا أو تخلصا من سكونين فعلى هذا هو لفظى وقيل هو

حكاية الخ أى لاجل الحكاية كما فى من زيدا حكاية لمن قال رأيت زيدا أو الاتباع كما فى الحمد لله بكسر الدال اتباعا لكسر اللام أو النقل كما فى قد افلح بنقل ضمة الهمزة الى النون أو التخلص من التقاء الساكنين كما فى اضرب الرجل فهذه الحركات ليست اعرابا ولا بناء بل الاعراب والبناء مقدران منع من ظهورهما هذه الحركات ولا ينافى هذا ما سيأتى من عدهم الاتباع والتخلص من أسباب البناء على حركة لان ما هنا فيما اذا كان التابع والمتبوع والساكنان فى كلمتين وما سيأتى فيما اذا كان ذلك فى كلمة وكان عليه أن يقول ولا مناسبة ولا وقفا ولا تخفيفا ولا ادغاما ولكن درج على التعريف بالاعم (قوله لزوم آخر الكلمة) كان الاولى اسقاط آخر لان المبنى قد يكون حرفا واحدا كتاء الفاعل والمراد باللزوم عدم التغير لعامل فلا يرد أن فى آخر حيث لغات الضم والفتح والكسر (قوله حركة أو سكونا) كان عليه أن يزيد أو حرفا أو حذفا وأمثلة الاربعة هؤلاء كم لا رجلان ارم وقد يحمل فى تعريف البناء باسم لا والمنادى للزومهما حالة واحدة ما دام المنادى واسم لا ويحتمل تخصيص التعريف بالبناء الاصلى فلا يرد ان العروض فيهما (قوله لغير عامل) متعلق بلزوم وخرج به نحو سبحان والظرف غير المتصرف كلدى بناء على اعرابها كما سيأتى فى الاضافة والاسم الواقع بعد لولا الامتناعية فان لزومها حالة واحدة لعامل وهو السماع فى الاول ومتعلق الظرف فى الثانى والابتداء فى الثالث (قوله أو اعتلال) خرج به نحو الفتى وأورد عليه أن المراد اللزوم لفظا وتقديرا والفتى غير لازم تقديرا بل هو متغير تقديرا فهو خارج من قولنا لزوم فلا حاجة الى قوله أو اعتلال فى اخراج ما ذكر ويمكن الاعتذار عنه بأنه لما كان لازما بحسب الظاهر وداخلا بحسبه فى اللزوم أتى بما يخرجه صريحا هذا وفى كلام الشارح لف ونشر مرتب فقوله لغير عامل راجع لقوله حركة وقوله أو اعتلال راجع لقوله سكونا كما قاله شيخنا السيد عن الشيخ يحيى والاولى رجوع قوله لغير عامل الى الامرين (قوله والمناسبة فى التسمية) أى تسمية الاعراب والبناء باللفظى على المذهب الاول وتسميتهما بالمعنوى على المذهب الثانى (قوله ظاهرة) لان ما جىء به للبيان أولا للبيان من الحركات أو غيرها أمر ملفوظ به

لزوم آخر الكلمة حركة أو سكونا لغير عامل أو اعتلال وعلى هذا هو معنوى والمناسبة فى التسمية على المذهبين فيهما ظاهرة

(والاسم منه)

أى بعضه (معرب) على الأصل فيه ويسمى متمكنا (و) منه أى وبعضه الآخر (مبنى) على خلاف الأصل فيه ويسمى غير متمكن ولا واسطة بينهما على الأصح الذى ذهب اليه الناظم ويعلم ذلك من قوله ومعرب الاسماء ماقد سلما من شبه الحرف وبناؤه

والتغير واللزوم معنيان من المعانى المعقولة (قوله أى بعضه) تفسير من بعض أقرب الى مذهب الزمخشرى الجاعل من التبعيضية اسما بمعنى بعض وعليه فمن مبتدا ومعرب خبر وهذا أحسن فى المعنى وأما على مذهب الجمهور من حرفيتها فمعرب مبتدأ ثان مؤخر ومنه خبره مقدم ويكون تفسيره المذكور بيانا لحاصل المعنى (قوله على الأصل) أى الراجح والغالب (قوله ويسمى متمكنا) فان كان منصرفا يسمى متمكنا أمكن (قوله ومنه أى وبعضه) دفع بتقدير ذلك ماأوهمه ظاهر العبارة من انصباب المعرب والمبنى على شئ واحد ومن أن المعرب والمبنى معا بعض وقوله الآخر أفاد به أن هذا التقسيم للحصر وان لم تفده العبارة والدليل على ذلك ماسيذكره من أن علة البناء شبه الحرف شبها قويا وأن المعرب ماسلم من هذا الشبه قال السندوبى وكما لاتقتضى عبارته الحصر لاتقتضى ثبوت الواسطة خلافا لبعض الشراح فان قلت مانصنع فى من التبعيضية فانها تقتضى ذلك قلت هى هنا على حد قوله تعالى فمنهم من آمن ومنهم من كفر وقولهم منا ظعن ومنا أقام اذ ليس فى الآية والشاهد الاقسمان فكذلك قول الناظم والاسم الخ اه وحاصل الجواب أن من التبعيضية انما تقتضى بعضية مدخولها وكل من المعرب والمبنى على حدته مدخولها الا مجموعهما لما عرفت من أن التقدير منه معرب ومنه مبنى فالذى تقتضيه العبارة أن كلا بعض من الاسم وهو صحيح (قوله ولا واسطة) كان المناسب التفريع الا أنه راعى قوله على الأصح فقط فترك التفريع (قوله على الأصح) وقيل المضاف الى ياء المتكلم لامعرب ولا مبنى والصحيح أنه معرب وذهب بعضهم الى أن الأسماء قبل التركيب لامعربة ولا مبنية وسينقل الشارح هذا قبيل قوله ومعرب الأسماء (قوله ويعلم ذلك) أى عدم الواسطة (قوله من قوله ومعرب الأسماء الخ) أى مع قوله هنا ومبنى لشبه الخ (قوله وبناؤه) أى الواجب فلا يرد على الناظم ماسيأتى فى باب الاضافة أن من أسباب البناء الاضافة الى مبنى لانها مجوزة وانما قدر الشارح ذلك مع أنه يصح تعلق قوله لشبه بقوله مبنى ليتوافق قسما التقسيم فى الاطلاق فيتناسبا وليفيد انحصار البناء فى كونه لشبه الحرف على حد الكرم فى العرب لان الاضافة تأتى لما تأتى له اللام

(الشبه من الحروف مدنى) أى مقرب لقربه يعنى أن علة بناء الاسم منحصرة فى مشابهته الحرف شبها قويا يقربه منه والاحتراز بذلك من الشبه الضعيف وهو الذى عارضه شئ من خواص الاسم (كالشبه الوضعى) وهو أن يكون الاسم موضوعا

وله هذا دال الشارح يعنى أن علة بناء الاسم منحصرة الخ (قوله لشبه من الحروف مدنى) اعترض على التعليل بأنه يقتضى تقدم وضع الحرف على وضع الاسم والا لزم حمل الاسم الموجود على الحرف المعدوم ولا معنى له للشبه أن اللائق تقدم وضع الاسم لشرفه وأجيب بأنا لا نسلم ذلك الاقتضاء لانه يمكن مع تقدم وضع الاسم الحاقه بالحرف مع تأخر وضعه بأن يوضع الاسم أولا من غير نظر الى حكمه من اعراب أو بناء ثم الحرف ثانيا ثم يحكم للاسم بحكم الحرف لوجود المشابهة وأيضا يجوز أن يكون بناء الاسم لشبه الحرف باعتبار تعقل الواضع ومارثه فى عقله بأن يكون تعقل أولا الانواع الثلاثة عند ارادة وضعها ولاحظ معانيها ومقتضاها وحكم باستحقاق بعضها الحمل على بعض فيما يقتضيه من الحكم وانما اكتفى فى بناء الاسم بشبهه للحرف من وجه واحد ولم يكتف فى منع الصرف بشبه الفعل الا من جهتين جهة اللفظ وجهة المعنى لان الشبه الواحد بالحرف يبعده عن الاسمية ويقربه من الحرف الذى ليس بينه وبينه مناسبة الا فى الجنس الاعم وهو الكلمة والفعل ليس كالحرف فى البعد عن الاسم لان كلا منهما له معنى فى نفسه بخلاف الحرف وانما لم يعرب الحرف اذا أشبه الاسم كما بنى الاسم اذا أشبه الحرف لعدم فائدة الاعراب فى الحرف وهى تمييز المعانى المتواردة على اللفظ المفتقرة الى الاعراب لان الحرف لا تتوارد عليه تلك المعانى (قوله منحصرة فى مشابهة الحرف الخ) أى خلافا لمن يجعل البناء بغير شبه الحرف أيضا كشبه الفعل كما فى نزال المشابه لانزل وشبه شبه الفعل كما فى حذام المشابه لنزال المشابه لانزل والوقوع موقع الضمير كما فى المنادى والتركيب كما فى اسم لا وكل هذه فى التحقيق ترجع لشبه الحرف (قوله وهو الذى عارضه الخ) كما فى أى فانها سواء كانت موصولة أو شرطية أو استفهامية مشابهة للحرف ولكن عارض شبهها للحرف لزومها الاضافة التى هى من خواص الاسماء (قوله كالشبه الوضعى) نسبة الشبه الى الوضع نسبة له الى وجهه فان قلت قال سيبويه اذا سميت بباء اضرب قلت اب باجتلاب همزة الوصل وبالاعراب وقال غيره قلت رب بالاتيان بما قبل الحرف و بالاعراب وهذا ينافى اقتضاء الشبه الوضعى للبناء قلت لا منافاة لان شرط تأثير هذا الشبه كونه بأصل

وضع

علي صورة وضع الحرف بأن يكون قد وضع على حرف أو حرفي هجاء كما

(في اسمى) قولك (جئتنا) وهما التاء ونا فالاول على حرف والثاني على حرفين فشابه الاول الحرف الاحادى كباء الجر وشابه الثاني الحرف الثنائي كعن والاصل في وضع الحروف أن تكون على حرف أو حرفي هجاء وما وضع على أكثر فعلى خلاف الاصل وأصل الاسم أن يوضع على ثلاثة فصاعدا فما وضع على أقل منها فقد شابه الحرف في وضعه واستحق البناء وأعرب نحو يد ودم لانهما ثلاثيان وضعا

وضع اللغة بخلاف وضع التسمية فانه عارض فضعف عن تأثير البناء ولما كان التعبير بالوضعي مبنيا على شرط تأثير هذا الشبه اختاره على التعبير باللفظي الانسب في مقابلة المعنوي ولعل الاتيان بهمزة الوصل أو بما قبل الحرف لتكون الكلمة ثنائية فيكون لها نظير بحسب الظاهر في الاعراب بالحركات كيد ودم فاندفع مانقله البعض عن الطبلاوي وسكت عليه من استشكال الاتيان بالهمزة مع تحرك الآخر بحركات الاعراب وانما قدم الوضعي مع انكار كثيرين له تقديما للحسي أو اهتماما به لكونه في مظنة المنع (قوله على صورة وضع الحرف) المصدر بمعنى المفعول والاضافة بيانية أي موضوع هو الحرف قاله شيخنا السيد (قوله قد وضع على حرف الخ) بالتنوين والاضافة على حد قطع الله يد ورجل من قالها (قوله في اسمى جئتنا) الاضافة على معنى من واشتراط صحة الاخبار بالمضاف اليه عن المضاف في الاضافة التي على معنى من فيما اذا كان المضاف اليه جنسا للمضاف أفاده الروداني (قوله قولك) ذكره لزيادة الايضاح لا لما قيل من أنه لو لم يذكره لم يصح التمثيل لان المراد حينئذ لفظ جئتنا والذي يراد لفظه علم كما سلف فتكون التاء ونا فيه كالزاى من زيد لا اسمين لان المراد اسمي مسمى جئتنا التي نطق بها المصنف وهو جئتنا المستعمل في معناه كما في قولك جئتنا يا زيد والتاء ونا فيه اسمان لا نفس جئتنا التي نطق بها المصنف حتى يلزم ما ذكر على أن ارادة لفظ جئتنا ثابتة مع تقدير القول أيضا فلو تم ما قيل لم يخلص منه تقدير القول فتأمل (قوله كعن) هذا على مذهب غير الشاطبي ولو جرى عليه لقال كما ولا (قوله والاصل في وضع الحروف الخ) أراد بالاصل الغالب فلا يرد قول الصرفيين الاصل في كل كلمة أن توضع على ثلاثة أحرف حرف يبتدأ به وحرف يوقف عليه وحرف يتوسط بينهما لان مرادهم بالاصل الملائم للطبع (قوله أو حرفي هجاء) ظاهره ولو كان ثانيهما غير حرف لين وهو مذهب غير الشاطبي وقيده الشاطبي بكون الثاني حرف لين كما سيذكره الشارح (قوله وأعرب نحو يد ودم الخ) جواب سؤال مقدر وارد على قوله فما وضع على أقل منها الخ وحاصله انهم أعربوا ذلك مراعاة لاصله كما راعوه في التصغير والنسب فأعادوا الياء مع قلبها واوا في النسب على ما سيأتي فقالوا في التصغير يدية

ودمى وفى النسب يدوى ودموى وكذا راعوه فى التثنية على شذوذ فقد جاء شذوذا يديان ودميان ودموان قاله السيوطى فى جمع الجوامع قال البعض قد يقال حكمة عدم مراعاتهم الاصل فى التثنية أى على اللغة غير الشاذة أنه لما طالت الكلمة بحرفى التثنية لم تعد اللام لئلا يزداد الثقل ولغة العرب مبنية على التخفيف ما أمكن اه وهذا غير صحيح لوجود الطول بحرفين فى النسب الى يد ودم لان ياء النسب بحرفين وفى تصغيرهما لان المؤنث بلا تاء اذا صغر لحقته التاء كما سيأتى مع أنهم أعادوا اللام فيهما فلعل ترك اعادتها فى التثنية على اللغة الكثيرة للتخفيف لان استعمال تثنية يد ودم أكثر من استعمال تصغيرهما ونسبهما فتنبه (قوله قال الشاطبى) هو أبو اسحاق شارح المتن وأما القارئ صاحب حرز الامانى فهو أبو القاسم وما قاله الشاطبى قال يس هو الحق لكن رجح الشيخ يحيى فى حواشيه على المرادى ما لغير الشاطبى (قوله وضعا أوليا) احتراز عن نحو شربت ما بالتصر والوقف لان وضعه على حرفين ثانوى عرض بالتغيير لا أولى فلا يعتد به (قوله فان شيئا) علة لمحذوف تقديره وهذا الوضع خاص بالحرف لان شيئا الخ (قوله من الاسماء) أى المعربة لوجود أسماء مبنية على هذا الوضع كالموصولة والشرطية والاستفهامية وقال الدمامينى المراد الاسماء الجنسية أى التى لا تؤدى مع المعنى الاسمى معنى الحرف فلا يرد نحو ما المذكورة (قوله فليس ذلك من وضع الحرف المختص به) لوجوده فى الاسم معربا نحو مع بناء على القول بأنها ثنائية وضعا وقيل ثلاثية وضعا وأصلها معى ونحو قد الاسمية التى بمعنى حسب بناء على لغة اعرابها وان كان الغالب بناءها (قوله وبهذا بعينه) أى كون الوضع على حرفين المختص بالحرف أن يكون الثانى حرف لين (قوله على من اعتل الخ) أى فاحتج على ما ذكره الشاطبى أن علة بناء كم الشبه المعنوى لتضمنها معنى همزة الاستفهام ان كانت استفهامية ومعنى رب التكثير بها ان كانت خبرية وعلة بناء من الشبه المعنوى ان كانت استفهامية أو شرطية والافتقارى ان كانت موصولة وحملت النكرة الموصوفة على الموصولة فلا اشكال (قوله فعلى الجملة) أى أقول قولا مشتملا على الجملة أى الاجمال أو جملة الاحوال وجميعها أى الفرق وكذ

وتنبيه قال الشاطبى فى قوله جئتنا موضوعة على حرفين ثانيهما حرف لين وضعا أوليا كلولا فان شيئا من الاسماء على هذا الوضع غير موجود نص عليه سيبويه والنحويون بخلاف ما هو على حرفين وليس ثانيهما حرف لين فليس ذلك من وضع الحرف المختص به ثم قال وبهذا بعينه اعترض ابن جنى على من اعتل لبناء كم ومن بأنهما موضوعان على حرفين فأشبها هل وبل ثم قال فعلى الجملة وضع الحرف المختص به انما هو اذا كان ثانى الحرفين حرف لين على حد ما مثل به الناظم فما أشار اليه هو التحقيق ومن أطلق الوضع على حرفين وأثبت به شبه الحرف فليس اطلاقه بسديد انتهى (و) كالشبه (المعنوى) وهو أن يكون الاسم

حكمة الاختصاص كون الحرف آلة لغيره فحذف في وضعه (قوله قد تضمن معنى) أي زيادة على معناه الاصلي الموضوع له أولا وبالذات ولكون وضعه له أولا وبالذات ووضعه لمعنى الحرف ثانيا وبالعرض جعل اسما ولم يجعل حرفا ولذا قال تضمن ولم يقل وضع لئلا يتوهم منه الوضع الاولي وانما راعينا تضمنه معنى الحرف فبنيناه وفاء بحق المعنى الثانوي أيضا والحاصل أنا راعينا ما وضع له أولا فجعلناه اسما وما وضع له ثانيا فبنيناه وفاء بحق المعنيين (قوله من معاني الحروف) أي من المعاني التي حقها أن تؤدى بالحروف وهي النسب الجزئية الغير المستقلة بالمفهومية على ما اختاره العضد والسيد الجرجاني ونقله شيخنا السيد في باب النكرة والمعرفة عن الشاطبي عن جميع النحاة الا أبا حيان من أن معاني الحروف جزئيات وضعا واستعمالا فعلى هذا يكون المتبادر من عبارة الشارح أن المعنى الذي تضمنه الاسم المبني النسبة الجزئية وقال الروداني المراد بالمعنى هنا متعلق المعنى لا النسبة الجزئية التي حقق السيد أنها معنى الحرف اه والظاهر أن مراده بمتعلق المعنى كليه كما في فن البيان ولعل وجه ما ذكره أنه المتبادر من مثل قولهم تضمنت من الاستفهامية الاستفهام والشرطية الشرط وغير ذلك (قوله لا بمعنى أنه حل محلا هو للحرف) أي بحيث يكون الحرف منظورا اليه جائز الذكر لكون الاصل في الموضع ظهوره وانما نفى التضمن بهذا المعنى لانه بهذا المعنى لا يقتضي البناء (قوله خلف حرفا في معناه) أي في افهام معناه أي بحيث صار الحرف مطروحا غير منظور اليه وغير جائز الذكر مع الاسم (قوله سواء تضمن الخ) تعميم في قوله وهو أن يكون الاسم قد تضمن معنى الخ (قوله أو غير موجود) معطوف على قوله موجود من قوله سواء تضمن معنى حرف موجود (قوله فاذ فعلوا) قال يس نوزع فيه بأنهم قد صرحوا بأن اللام العهدية يشار بها الى معهود ذهنا أو خارجا وهي حرف فقد وضعوا للاشارة حرفا اه وأجيب بأن المراد بالاشارة التي لم يضعوا لها حرفا الاشارة الحسية وهي ما كانت بشئ من المحسوسات كاليد والرأس والاشارة بأل ليست كذلك هذا وقد نقل ابن فلاح عن أبي علي كما في نكت السيوطي أن هنا بنيت لتضمنها معنى أل كأمس وعلى هذا فقد

قد تضمن معنى من معاني الحروف لا بمعنى أنه حل محلا هو للحرف كتضمن الظرف معنى في والتمييز معنى من بل بمعنى أنه خلف حرفا في معناه أي أدى به معنى

تضمنت معنى حرف موجود (قوله حقه أن يؤدى الخ) لكونه نسبة
مخصوصة بين المشير والمشار اليه كما أن الخطاب مثلا نسبة مخصوصة بين
المخاطب والمخاطب والتنبيه نسبة مخصوصة بين المنبه والمنبه (قوله
وكنيابة) أى وكشبه نيابة أى شبه فى نيابة كما يفيده عطفه على قوله كالشبه
الوضعى ومثله يقال فى قوله وكافتقار أصلا (قوله فى العمل) زاد فى التصريح
والمعنى (قوله بلا تأثر) التأثر قبول الاثر الذى هو الاعراب فالمعنى بنى
الاسم لشبهه الحرف فى مجموع شيئين النيابة وعدم قبول الاعراب بحسب
وضعه ومعناه بأن يأبى وضعه ومعناه الاعراب وبقولنا بحسب وضعه
ومعناه اندفع عن المصنف ما أوردوه عليه من أن التأثر قبول الاثر الذى هو
الاعراب فكأنه قال بنى الاسم لعدم قبوله الاعراب وهو غير مستقيم لما فيه
من التهافت ولان عدم التأثر مسبب عن البناء فهو متأخر عنه وجعله سببا
له يقتضى تقدمه وهذا تناف وأجيب أيضا بان المراد بعدم التأثر سببه وهو
عدم تسلط العامل عليه ونظر فيه بأن عدم تسلط العامل فرع البناء فهو
متأخر عنه فلا يصلح سببا له لتقدم السبب ولك أن تمنع الفرعية فتأمل فان
قلت وجه الشبه ينبغى أن يكون فى المشبه به أصلا وهل وجه الشبه هنا وهو
مجموع النيابة عن الفعل وعدم التأثر بالعامل أصل فى الحرف قلت لاشك أن
عدم التأثر بالعامل أصل فى الحرف دون الاسم لان الاصل فى الاسم
الاعراب فبتسليم أن النيابة عن الفعل أصل فى كل من الاسم والحرف لا فى
الحرف فقط تكون اصالة وجه الشبه فى المشبه به باعتبار أحد جزأى وجه
الشبه وهو عدم التأثر هكذا ينبغى تقرير السؤال والجواب ومنه يعرف ما فى
صنيع البعض (فائدة) قال الشيخ خالد بلا تأثر متعلق بمحذوف نعت لنيابة
ولا هنا اسم بمعنى غير نقل اعرابها الى ما بعدها لكونها على صورة الحرف
وتأثر مصدر حذف متعلقه والتقدير وكنيابة كائنة بغير تأثر بعامل اه أقول
لم قيل بنقل اعراب لا الى تأثر وتقديرا اعراب تأثر مع أن ذلك خلاف الظاهر
ولم لم يقل بان لا معربة محلا أو تقديرا وأنها مضافة الى تأثر وأن جر تأثر
اعراب له لا للا الا أن يتأنس لما مر بالقياس على نقل اعراب الا بمعنى غير
الى ما بعدها كما فى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا فتأمل (قوله وأشبه

حقه أن يؤدى بالحرف
لا بالاسم سواء تضمن معنى
حرف موجود كما (فى متى)
فانها تستعمل للاستفهام نحو
متى تقوم وللشرط نحو متى تقم
أقم وهى مبنية لتضمنها معنى
الهمزة فى الاول ومعنى ان
فى الثانى وكلاهما موجود
أو غير موجود (و) ذلك كما
(فى هنا) أى أسماء الاشارة
فانها مبنية لانها تضمنت معنى
حرف كان من حقهم أن
يضعوه فما فعلوا لان الاشارة
معنى حقه أن يؤدى بالحرف
كالخطاب والتنبيه (وكنيابة
عن الفعل) فى العمل (بلا تأثر
بالعوامل ويسمى الشبه
الاستعمالى

وذلك موجود في أسماء الافعال فانها تعمل نيابة عن الافعال ولا يعمل غيرها فيها بناء على الصحيح من أن أسماء الافعال لا محل لها من الاعراب كما سيأتي فأشبهت ليت ولعل مثلا ألا ترى انهما نائبتان عن أتمنى وأترجى ولا يدخل عليهما عامل والاحتراز بانتفاء التأثر عما ناب عن الفعل في العمل ولكنه يتأثر بالعوامل كالمصدر النائب عن فعله فانه معرب لعدم كمال مشابهته للحرف (وكافتقار أصلا) ويسمى الشبه الافتقاري وهو أن يفتقر الاسم الى الجملة افتقارا مؤصلا

الشبه الاستعمالي) الضمير يعود الى معلوم من السياق أي يسمى الشبه في النيابة بلا تأثر الشبه الاستعمالي ومثله يقال في قوله ويسمى الشبه الافتقاري (قوله وذلك موجود في اسماء الافعال) فكانت مبنية للشبه الاستعمالي وفتحة نحو وراءك فتحة حكاية لما قبل نقله من الظرفية الى اسمية الفعل خلافا لابن خروف في جعله معربا بالفتحة منصوبا بما ناب عنه كنصب المصدر (قوله ولا يعمل غيرها فيها) أي لعدم دخول عامل عليها ولو قال ولا يدخل عليها عامل لكان أوضح لايهام ما عبر به أن العامل قد يدخل عليها ولا يعمل مع أن العامل لا يدخل عليها اتفاقا ولا يرد قول زهير

ولنعم حشو الدرع أنت اذا ❊ دعيت نزال ولج في الذعر

لانه من الاسناد الى اللفظ (قوله بناء على الصحيح) مقابله أنها مبتدأ أغنى فاعلها عن الخبر كالجماعة أو مفعول مطلق لمحذوف وجوبا موافق لها في المعنى بناء على أنها موضوعة للحدث كالجماعة منهم المازني وانظر ماعلة البناء على هذين القولين (قوله نائبتان عن أتمنى وأترجى) لعل معنى نيابتهما عن الفعلين افادتهما معناهما الا أن الاصل ذكر الفعلين فترك وأقيم مقامهما الحرفان كما في نيابة حرف النداء عن أدعو (قوله كالمصدر النائب الخ) مبني على أحد مذهبين ثانيهما أن المنصوب بعده معمول للفعل المحذوف لا له وعليه فهو نائب عن الفعل معنى لا عملا وانما قيد بالنائب لانه العامل لزوما وغيره وان كان أيضا يتأثر بالعوامل تارة يعمل وتارة لا (قوله أصلا) ألفه للاطلاق ولو جعلها ضمير تثنية عائدا على نيابة وافتقار لصح واستغنى عن قوله بلا تأثر المسوق لاخراج المصدر النائب عن فعله لان نيابته عنه عارضة في بعض التراكيب بخلاف اسم الفعل فان نيابته عنه متأصلة حقيقة في المرتجل كآمين وتنزيلا في المنقول كوراءك (قوله وهو) أي الشبه الافتقاري أن يفتقر الاسم أي ذو أن يفتقر الاسم أو الضمير راجع الى افتقار (قوله الى الجملة) أي أو ماقام مقامها كالوصف في ال الموصولة أو عوض عنها كالتنوين في اذ اه دنوشري ولعله أخذ التقييد بالجملة من جعل تنوين افتقار للتعظيم وهو أولى من جعل شيخنا اياه للتنويع لان النوع كما يتحقق بالافتقار الى الجملة يتحقق بغيره ولا يرد على كلامه القول

أي لازما كالحرف كما في اذ واذا
وحيث والموصولات الاسمية
أما ما افتقر الى مفرد كسبحان
أو الى جملة لكن افتقارا
غير موصل أي غير لازم
كافتقار المضاف في نحو هذا
يوم ينفع الصادقين صدقهم
الى الجملة بعده فلا يبنى لان
افتقار يوم الى الجملة بعده
ليس لذاته وانما هو لعارض
كونه مضافا اليها والمضاف
من حيث هو مضاف مفتقر
الى المضاف اليه ألا ترى أن
يوما في غير هذا التركيب
لا يفتقر اليها نحو هذا يوم
مبارك ومثله النكرة
الموصوفة بالجملة فانها مفتقرة
اليها لكن افتقارا غير موصل
لانه ليس لذات النكرة وانما
هو لعارض كونها موصوفة
بها والموصوف من حيث هو
موصوف مفتقر الى صفته
وعندئذ والعارض الوصفية
يزول الافتقار * تنبيهات *
الاول انما أعربت أي
الشرطية والاستفهامية
والموصولة وذان وتان واللذان
واللتان لضعف الشبه بما
عارضه في أي من لزوم
الاضافة وفي البواقي

المقصود منه الحكاية لعدم افتقاره دائما الى الجملة أو المفرد القائم مقامها كالقصيدة والشعر لانه قد ينصب المفرد المراد به لفظه كقلت زيدا أي قلت هذا اللفظ والمفرد الواقع على مفرد كقلت كلمة اذا كنت تلفظت بزيد مثلا وقد ينزل منزلة الفعل اللازم فلا ينصب شيئا هكذا ينبغي تقرير المقام ومنه يعلم ما في كلام البعض (قوله أي لازما) تفسير مراد اذ الموصل غير العارض لكن لما كان من شأنه اللزوم أطلق وأريد به اللازم أو من اطلاق الملزوم وارادة اللازم بحسب الشأن (قوله كالحرف) انما افتقر الحرف في افادة معناه الى الجملة لانه وضع لتأدية معاني الافعال أو شبه الافعال الى الاسماء (قوله كسبحان) أي على المشهور من مذهبين ثانيهما أنه يستعمل مضافا وغير مضاف كقوله سبحان من علقمة الفاخر أي براءة منه قال عبد الحكيم في حواشيه على شرح المواقف سبحان نصب على المصدر بمعنى التنزيه والتبعيد من السوء الاصل سبحت بتشديد الباء سبحانا حذف الفعل وجوبا لقصد الدوام وأقيم المصدر مقامه وأضيف الى المفعول وهو مصدر من الثلاثي استعمل بمعنى مصدر الرباعي كما في أنبت الله الشيء نباتا ويجوز أن يكون مصدر سبح في الارض والماء كمنع اذا ذهب وأبعد أي أبعد من السوء ابعادا أو من ادراك العقول وافهامها فيكون مضافا الى الفاعل ولا يجوز أن يكون من سبح سبحانا كمنع أو سبح تسبيحا اذا قال سبحان الله فيما لزوم الدور اه مع بعض ايضاح وزيادة من القاموس وفي كونه علم جنس على التنزيه أو غير علم خلاف (قوله فلا يبنى) جواب أما أي فلا يبنى وجوبا أعم من أن لا يبنى أصلا كما في سبحان أو يبنى جوازا كما في يوم وبناؤه على الفتح قرأ نافع (قوله وعندئذ والعارض الوصفية) كذا في نسخ وهو المناسب لقوله قبل لعارض كونها موصوفة وفي نسخ الوصفية وهو لا يناسب ما قبله الا أن يجعل المصدر من المبني للمفعول فيكون بمعنى ما في النسخ الاولى (قوله انما أعربت الخ) جواب سؤال وارد بالنظر الى أي الشرطية والاستفهامية وذان وتان على الشبه المعنوي وبالنظر الى أي الموصولة واللذان واللتان على الشبه الافتقاري (قوله من لزوم الاضافة) أي الى المفرد فخرج باللزوم كم فانها قد تضاف

فلأنّ أفراده معلول علة البناء محصورة بخلاف علة الاعراب فقدّم علة البناء ليبين أفراد معلولها

(وفعل أمر و) فعل (مضى بنيا) على الاصل فى الافعال الاول على ما يجزم به مضارعه

الصريح كما فى المبنىّ والضمنىّ كما فى المعرب لانّ قوله ومعرب الاسماء ما قد سلما من شبه الحرف يتضمن تعليل الاعراب بسلامة الاسم من شبه الحرف لانّ تعليق الحكم بالمشتق يؤذن بالعلية فلا يرد أن المصنف لم يعلل اعراب الاسم والمراد أيضا ما يشمل التعليل بعلة تامة كما فى المبنىّ والتعليل بعلة ناقصة كما فى المعرب فلا يرد أنّ علة اعراب الاسم ليست السلامة فقط بل توارد المعانى التركيبية المختلفة عليه مع السلامة (قوله فلأنّ) الفاء زائدة وهذا تعليل ثان لتقديم المبنىّ فى التعليل (قوله افراده معلول علة البناء) أى افراد موصوف معلول علة البناء لانّ علة البناء شبه الحرف ومعلولها البناء وموصوفه المبنىّ وافراده النوعية محصورة لانها المضمرات وأسماء الشرط وأسماء الاستفهام وأسماء الاشارة والاسماء الموصولة وأسماء الافعال وأسماء الاصوات وكذا المنادى واسم لا لان جعل الكلام فيما يشمل البناء الاصلىّ والعارض ويصح أن يراد أفراده الشخصية فيتعين جعل الكلام فى البناء الاصلىّ والا ورد أنّ أفراد المنادى واسم لا الشخصية غير محصورة (قوله بخلاف علة الاعراب) أى أفراده معلول علة الاعراب أى أفراد موصوف معلولها (قوله فقدّم علة البناء ليبين أفراد معلولها) أى فيما يأتى وكان الأولى حذفه لان تبيين أفراد معلول علة البناء لا يصلح علة لتقديم علة البناء مع أنه أسلف تعليل تقديم علة البناء فتأمل (قوله وفعل مضىّ) فيه اشارة الى جرّ مضىّ وتقدير مضاف حذفه المصنف لمماثلته المعطوف عليه وأبقى المضاف اليه بحاله وأنّ قوله بنيا الرافع لضمير التثنية خبر عن المذكور والمحذوف فلا يلزم الاخبار عن مفرد بمتحمل ضمير التثنية ويحتمل كلام المصنف رفع مضىّ عطفا على فعل على أنه أقيم مقام المضاف عند حذفه أو على انه بمعنى ماض ويحتمل أنّ ألف بنيا للاطلاق وأنّ ضميره يرجع الى فعل مرادا به الجنس فى ضمن نوعيه فعل الامر وفعل المضىّ وأصل مضىّ مضوى قلبت الواو ياء لاجتماعها مع الياء وسبق احداهما بالسكون وقلبت ضمة الضاد كسرة للمناسبة (قوله الاوّل على ما يجزم به مضارعه) تبع فيه التوضيح وأورد عليه أنّ أمر الاناث مبنىّ على السكون صحيحا كاضربن أو معتلا كاخشين مع أنّ مضارعه ليس بمجزوم بالبنائه

باتصال نون الاناث والأمر المؤكد بالنون مبني على سكون مقدر مع أن مضارعه ليس بمجزوم والبناء باتصال نون التوكيد والامر الذي لا مضارع له كهات وتعال لم بني مع انه لا مضارع له حتى يكون مجزوما وأجاب بعضهم عن الاولين بأن المضارع الذي اتصلت به نون الاناث أو نون التوكيد في محل جزم واستبعد لكن يأتي قريبا ما يؤيده وبعضهم بأن المراد ما يجزم به مضارعه بقطع النظر عن اللواحق ويرد عليه أمر الاناث المعتل فانه مبني على السكون ومضارعه المجرد من نون الاناث مجزوم بحذف آخره وبعضهم عن الاخير بأن المراد لو كان له مضارع ولك أن تستغني عن هذه التكلفات بجعل كلامه أغلبيا وقال شيخنا السيد المحقق أن هات له مضارع يقال هات يهاتي مهاتاة كناجي يناجي مناجاة اه (قوله من سكون) أي ظاهر أو مقدر كمر يزيد وقوله أو حذف أي حذف حرف علة أو نون وقد لا يبقى منه الا حركة كما في قل أصله قول أي عند نقلت حركة الهمزة الى اللام وحذفت (قوله لمشابهة المضارع) أي والمضارع معرب والاصل في الاعراب الحركة (قوله في وقوعه صفة الخ) لا يخفى أن الواقع صفة وصلة وخبرا وحالا هو الجملة لا الفعل وحده لكن لما كان المقصود بالذات من الجملة الفعل اعتبروه أو المراد وقوعه كذلك صورة قاله يس (وأما نحو ضربت الخ) أشار بالامثلة الثلاثة الى الصور الثلاث التي يعرض فيها سكون آخر الماضي وهي اتصاله بتاء الضمير أو نا التي للفاعل أو نون النسوة (قوله كراهتهم توالي أربع متحركات) أي في الثلاثي وبعض الخماسي كانطلقت وحمل الرباعي والسداسي وبعض الخماسي كتعظمت عليه اجراء للباب على وتيرة واحدة واغتاحمل الاكثر على الاقل لان في حمله على الاقل دفع المحذور بخلاف العكس ولا يرد على كراهتهم ذلك علبط وجندل لانهما فرعان عن أصليهما وهو علابط وجنادل ولا نحو شجرة لان تاء التأنيث على تقدير الانفصال ويرد عليه أن نحو قلنسوة يدل على اعتبارها وعدم تقدير انفصالها والا وجب قلب الواو ياء والضمة كسرة لرفضهم الواو المتطرفة المضموم ما قبلها وأيضا جعل الفعل مع تاء الفاعل كالكلمة الواحدة وعدم جعل الكلمة مع تاء تأنيثها كالكلمة الواحدة تحكم ومن ثم اختار بعضهم

من سكون أو حذف والثاني على الفتح لفظا كضرب أو تقديرا كرمى وبني على الحركة لمشابهة المضارع في وقوعه صفة وصلة وخبرا وحالا وشرطا وبني على الفتح لخفته وأما نحو ضربت وانطلقنا واستبقن فالسكون فيه عارض أوجبه كراهتهم توالي أربع متحركات

فيما هو كالكلمة الواحدة لان الفاعل كجزء من فعله وكذلك ضمة ضربوا عارضة أوجبها مناسبة الواو * تنبيه بناء الماضي مجمع عليه وأما الامر فذهب الكوفيون الى أنه معرب مجزوم بلام الامر مقدرة وهو عندهم مقتطع من المضارع فأصل قم لتقم فحذفت اللام للتخفيف وتبعها حرف المضارعة قال في المغني وبقولهم أقول لان الامر معنى حقه أن يؤدى بالحرف ولانه أخو النهي وقد دل عليه بالحرف انتهى

(وأعربوا مضارعا) بطريق الحمل

أن الموجب لسكون آخر الفعل فيما مر تمييز الفاعل من المفعول في نحو أكرمنا بالسكون وأكرمنا بالفتح وحملت التاء ونون النسوة على نا للمساواة في الرفع والاتصال (قوله فيما هو الخ) ظرف للتوالي لا لأربع متحركات لئلا يلزم ظرفية الشئ في نفسه في نحو ضربت لا في نحو انطلقت بل ظرفية الاربع فيه من ظرفية الجزء في الكل (قوله لان الفاعل الخ) علة للتشبيه (وكذلك ضمة ضربوا الخ) ليس من هذا القبيل على الاوجه فتحة ضربا بل هي أصلية لا لمناسبة الالف والاصلية ذهبت كما قيل بمثل ذلك في مررت بغلامي والفرق أن كسرة الاعراب غير سابقة على ياء المتكلم حتى تستصحب بعد الاضافة الى وجود ياء المتكلم قبل دخول عامل الجر فتكون الكسرة كسرة مناسبة فتستصحب بعد دخول عامل الجر بخلاف فتحة بناء الفعل فانها سابقة على الالف فتستصحب بعدها هكذا ينبغي تقرير الفرق (قوله أوجبها مناسبة الواو) لا يرد عليه نحو غزوا وقضوا حيث لم يضم ما قبل الواو لوجود الضم قبلها تقديرا اذ الاصل غزووا وقضيوا قلبت الواو في الاول والياء في الثاني ألفا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما ثم حذفت الالف لالتقاء الساكنين (قوله فذهب الكوفيون) قال شيخنا السيد أي والاخفش ومما ضعف به مذهبهم أن حذف الجازم وابقاء عمله ضعيف كحذف الجار واهم منع ذلك في لام الامر (قوله وتبعها حرف المضارعة) أي دفعا للبس بالمضارع الخبري الصحيح العين واللام في الوقف وحمل المعتل العين أو اللام كقم وارم والصحيح في الوصل عليه (قوله لان الامر معنى) اى نسبي بين الآمر والمأمور فلا يستقل بالمفهومية وانما حذف النعت لأخذه من قوله حقه الخ فاتضح قوله حقه الخ واندفع الاعتراض بأنه ليس كل معنى يؤدى بالحرف بان المضي معنى والاستقبال معنى وقد أديا بغير الحرف (قوله ولانه أخو النهي) أي نظيره في مطلق الطلب وان كان الامر طلب فعل والنهي طلب ترك على كلام بين في محله وبحث شيخنا السيد في هذا التعليل فقال قد يقال الامر الذي هو أخو النهي ما كان معنى غير مستقل كما هو معنى الحرف وأما الامر الذي هو مدلول فعل الامر فمعنى مستقل لكونه مع الحدث (قوله وأعربوا) أي العرب بمعنى نطقوا به

معربا أو التحاة بمعنى حكموا باعرابه (قوله على الاسم) أى مطلق الاسم لا خصوص اسم الفاعل كما يؤخذ من قوله والجريان على لفظ اسم الفاعل حيث لم يقل والجريان عليه (قوله فى الابهام الخ) ذكر لشبه المضارع بالاسم أربعة وجوه أما الاول والثانى فلاحتمال المضارع الحال والاستقبال وتخصيصه بأحدهما بالقرينة كالآن وغدا مثل رجل فانه مبهم ويتخصص بقرينة كالوصف وأل وأما الثالث والرابع فظاهران فان قلت ذكروا فى باب الاضافة أن المضاف لا يكون الا اسما لانه يستفيد من المضاف اليه تعريفا أو تخصيصا وهما لا يكونان الا فى الاسم فيشكل على قولهم هنا الفعل المضارع يشبه الاسم فى التخصيص قلت المراد بالتخصيص المذكور فى باب الاضافة التخصيص الحاصل بالحرف المقدر كاللام أو من وتقديره لا يكون فى الفعل أو يقال ما هنالك بالنظر للامرين معا أى التعريف والتخصيص لا يكونان معا الا فى الاسم أو المراد أن ذلك لا يكون بالاصالة الا فيه ثم ظاهر ما مر من احتمال المضارع الحال والاستقبال أنه مشترك بينهما وهو أحد الاقوال * ثانيها أنه حقيقة فى الحال مجاز فى الاستقبال واعتمده جماعة كالدمامينى والسيوطى لترجح كونه للحال عند التجرد عن القرائن كما هو شأن الحقيقة وللاول أن يقول قد يكثر استعمال المشترك فى أحد معنييه بحيث يتبادر منه عند الاطلاق فيترجح الحمل عليه ولان المناسب أن يكون للحال صيغة تخصه كما أن للماضى صيغة الفعل الماضى وللمستقبل صيغة فعل الامر * ثالثها عكسه وليس المراد بالحال عند أهل العربية الآن وهو الزمان الفاصل بين الزمان الماضى والمستقبل بل أجزاء من أواخر الماضى وأوائل المستقبل مع ما بينهما من الآن ولهذا تسمعهم يقولون يصلى من قول القائل زيد يصلى حال مع أن بعض أفعال صلاته ماض وبعضها باق فجعلوا الصلاة الواقعة فى الآنات المتتالية واقعة فى الحال قاله الدمامينى وما ذكرنا من أن زمن فعل الامر مستقبل هو باعتبار الحدث المأمور به أما باعتبار الامر والطلب فحال (قوله والجريان) أى ولو باعتبار الاصل ليدخل يقوم فانه جار على لفظ قائم باعتبار الاصل لان أصله يقوم نقلت حركة الواو الى ما قبلها للثقل (قوله فى الحركات) أى

على الاسم لمشابهته اياه فى الابهام والتخصيص وقبول لام الابتداء والجريان على لفظ اسم الفاعل فى الحركات والسكنات وعدد الحروف

مطلقها من غير نظر الى خصوص الحركة (قوله وتعيين الحروف الاصول والزوائد) أى تعيين مقدار كل منهما وان اختلف محل الزائد أو شخصه كما فى يضرب وضارب و ينطلق ومنطلق (قوله وقال الناظم فى التسهيل) أى لعدم ارتضائه التعليل السابق فقد رده فى شرحه بأن الوجه الاول والثانى يأتيان فى الماضى فان زمانه يحتمل القرب والبعد فاذا دخلت عليه قد تخصص بالقرب والثالث أيضا يأتى فى الماضى فانه يقبل اللام اذا كان جوابا للو والرابع ليس بمطرد فقد لا يجرى المضارع على اسم الفاعل فى جميع ماذكر ولو سلم فالماضى قد يجرى على الاسم كفرح فهو فرح وأشرف وأشر وغلب غلبا و جلب جلبا فالاوجه الاربعة ليست تامة فى نفسها او بتقدير تمامها لا تفيد لانها ليست علة حكم الاصل وهو الاسم حتى يترتب على ثبوتها فى الفرع وهو المضارع حكم الاصل مع أن شرط القياس ذلك وأجيب عن قوله و بتقدير تمامها لا تفيد الخ بأن وجود علة حكم الاصل فى الفرع انما يشترط فى قياس العلة و يصح أن يكون ما هنا من قياس الشبه وقد صرح جوابا بأنه يصح الالحاق فيه بسبب المشابهة ولو فى غير علة الحكم لكن يرد عليه أن قياس الشبه لا يصار اليه مع امكان قياس العلة وهو ممكن هنا بأن يقاس المضارع على الاسم فى الاعراب بجامع توارد المعانى التركيبية التى يميزها الاعراب على كل وان أمكن تمييزها فى الفرع بغير الاعراب كما سيأتى ودعوى أن قياس العلة متعذر هنا لان علة اعراب الاسم توارد المعانى التى لا يميزها الا الاعراب لا مطلقا وهذا غير موجود فى المضارع لا يسلمها المصنف (قوله بجواز شبه) أى مشابه والباء سببية متعلقة بشابه فى كلام التسهيل حيث قال شابه الاسم بجواز الخ أى بسبب جواز قبول المضارع المعانى المختلفة المشابه لما وجب للاسم من قبوله المعانى المختلفة ومعنى كون قبوله واجبا أن معانيه الواردة عليه التى يقبلها كالفاعلية والمفعولية والاضافة فى نحو ما أحسن زيدا مقصورة عليه لا تتعدى الى غيره ومعنى كون قبول المضارع جائزا ان معانيه الواردة عليه التى يقبلها كالنهى عن كل من الفعلين فى المثالين اللذين ذكرهما الشارح والنهى عن المصاحبة والنهى عن الاول واباحة الثانى غير مقصورة عليه

وتعيين الحروف الاصول والزوائد وقال الناظم فى التسهيل بجواز شبه ما وجب له يعنى من قبوله بصيغة واحدة معانى مختلفة لولا الاعراب

لا تتبث وأشار بقوله وجاز
الى أن سبب الاعراب واجب
للاسم وجائز للمضارع لان الاسم
ليس له ما يغنيه عن الاعراب
لان معانيه مقصورة عليه
والمضارع يغنيه عن الاعراب
وضع اسم مكانه كما فى نحو لا تعن
بالجفاء وتمدح عمرا فانه يحتمل
المعانى الثلاثة فى لا تأكل
السمك وتشرب اللبن ويغنى
عن الاعراب فى ذلك وضع
الاسم مكان كل من المجزوم
والمنصوب والمرفوع فيقال
لا تعن بالجفاء ومدح عمرو
ولا تعن بالجفاء مادحا عمرا ولا
تعن بالجفاء ولك مدح عمرو
ومن ثم كان الاسم أصلا
والمضارع فرعا خلافا للكوفيين
فانهم ذهبوا الى أن الاعراب
أصل فى الافعال كما هو أصل
فى الاسماء قالوا لان اللبس
الذى أوجب الاعراب فى
الاسماء موجود فى الافعال
فى بعض المواضع كما فى نحو
لا تأكل السمك وتشرب اللبن
كما تقدم وأجيب بأن اللبس
فى المضارع كان يمكن ازالته
بغير الاعراب كما تقدم وانما
يعرب المضارع (ان عرى من
نون توكيد مباشر) له نحو ليسجنن وليكونا

لتتبث مادة بوضع اسم مكانه واعماله لشبه لاختلاف القولين كما عرفت باعتبار الصفة لان أحدهما واجب والآخر جائز وباعتبار المعانى القبولة أيضا فسقط اعتراض الدمامينى على ذكر شبه بأنه فاسد وسقط ما قد يقال المتصف بالوجوب والجواز الاعراب لا قبول المعانى نعم يرد على المصنف أن المانعى أيضا قابل للمعانى المركبة المختلفة نحو ما صام واعتكف فانه يحتمل كون المعنى ما صام وما اعتكف وما صام معتكفا وما صام ولكن اعتكف وأجيب بأنه نادر لا يعتبر وفيه بحث تأمل (قوله لا تتبث) أى فى بعض الاحيان واعمالا يدتا بعض الاحيان لان الاعراب قد يدخل فيما لا التباس فيه نحو شرب زيد الماء حملا على ما فيه الالتباس لتجرى المادة على سنن واحد اهـ دمامينى وفيه بحث وهو أن اللازم على فرض عدم الاعراب هو الاحتمال لا الالتباس لاحتمال المعانى حينئذ على السواء من غير تبادر خلاف المراد وقد قالوا الاحتمال من مقاصد البلغاء وجوابه انه ليس من مقاصدهم فى مقام البيان كمقام بيان الفاعلية والمفعولية والاضافة بل يتحاشون عنه فيه فاعرفه (قوله لان معانيه) أى المعانى المواردة عليه كالفاعلية والمفعولية والاضافة (قوله مقصورة عليه) أى لا تحصل الا بلفظه فتعين اعرابه طريقا لبيانها (قوله لا تعن) بصيغة المجهول على المشهور ولا يخفى ثم ثم بخلاف الذى بمعنى تقصد فبنى للفاعل (قوله فيقال لا تعن بالجفاء ومدح عمرو الخ) ومثل ذلك يقال فى لا تأكل السمك وتشرب اللبن (قوله ومن ثم) أى من أجل أن الاسم ليس له ما يغنيه عن الاعراب بخلاف الفعل (قوله كان الاسم) أى اعرابه أصلا والمضارع أى اعرابه فرعا (قوله خلافا للكوفيين) أى ولمن ذهب الى أن الاعراب أصل فى الفعل فرع فى الاسم لوجوده فى الفعل من غير سبب فهو لذاته بخلاف الاسم وهو باطل لما علمت من أن سبب الاعراب فيهما توارد المعانى (قوله ان عرى) بكسر الراء ماضى يعرى كرضى يرضى أى خلا وأما عرا يعرو كعلا يعلو فبمعنى عرض (قوله مباشر) أى ولو تقديرا كقوله

لا تهين الفقير علك أن * تركع يوما والدهر قد رفعه

أصله تهينن بنون التوكيد الخفيفة حذفت لالتقاء الساكنين أفاده يس

وغيره

وغيره (قوله ومن نون اناث) أى نون موضوعة للاناث وان استعملت مجازا في الذكور كما في قوله

يمرّون بالدهنا خفافا عيابهم * ويرجعن من دارين بجر الحقائب

(قوله لم يعرب) أى لفظا وهو معرب محلا ان دخل عليه ناصب أو جازم كما في يس وسكت عن محلية الرفع بالتجرد والقياس أنها كذلك الا أن يقال التجرد ضعيف لانه عامل معنوى كذا قال شيخنا السيد ثم رأيت شيخنا في باب اعراب الفعل نقل عن بعضهم أن له محل رفع في حال التجرد من الناصب والجازم ونظر فيه وجزم بأنه ليس له في حال التجرد محل رفع ناقلا ذلك عن القليوبى وغيره (قوله لمعارضة الخ) فيه أن عدم اعرابه هو الاصل فلا يحتاج الى التعليل ويجاب بأن المضارع لما أشبه الاسم في الأمور المتقدمة كان كأن الاعراب متأصل فيه فاذا خرج عنه فكأنه خرج عن الاصل فلهذا ذكر وجه البناء (قوله بما هو من خصائص الافعال) أى القوى بتنزيله منزلة الجزء الخاتم للكلمة فاندفع الاعتراض بلزوم بناء المضارع المقرون بلم أو قد أو حرف التنفيس أو ياء الفاعلة لمعارضة الشبه فيه بما هو من خصائص الافعال لكن هذا الاندفاع لا يظهر بالنسبة لياء الفاعلة لاتصالها بالآخر وتنزلها منزلة الجزء من الفعل الا أن يقال تنزل نون التوكيد أقوى وأتم (قوله لتركيبه معها الخ) تعليل لكون البناء على الفتح كما قاله غير واحد لا لاصل البناء لانه ذكره لا لان التركيب لا يصلح علة للبناء بدليل بعلبك كما قيل لان المراد هنا خصوص التركيب العددى كما يصرح به قول الشارح تركيب خمسة عشر لا مطلق التركيب المزجى والتركيب العددى يصلح علة للبناء كما ستعرفه في بابه وانما اقتضى التركيب الفتح لانه يحصل به ثقل فيحتاج معه الى التخفيف بالفتح وقال شيخنا السيد ما ذكره الشارح علة لكون البناء على الفتح مع نون التوكيد وعلى السكون مع نون الاناث عازيا لشرح الكافية انما ذكره المصنف في شرح الكافية علة لاصل البناء لا لكونه على الفتح أو السكون ففي عزوه الى شرح الكافية نظر (قوله حملا على الماضى المتصل بها) أى في كون كل ساكن الآخر لفظا لا في البناء على السكون لئلا ينافي ما سبق من كون الماضى المتصل

(ومن نون اناث كيرعن) من قولك النسوة يرعن أى يخفن (من فتن) فان لم يعر منهما لم يعرب لمعارضة شبه الاسم بما هو من خصائص الافعال فرجع الى أصله من البناء فيبنى مع الأولى على الفتح لتركيبه معها تركيب خمسة عشر ومع الثانية على السكون حملا على الماضى المتصل بها

ـون الاناث مبنيا على الفتح مقدرا وانه درج شيخنا على المناقشة أخذا بظاهر
العبارة واعماعلى سكونه مع أن الاصل في المبني السكون لانه لما استحق
الاعراب المبني أصله الحركة و بني مع نون التوكيد على حركة دلا على أن
المنظور اليه فيه هو الحركة فاحتيج في خروجه عنها مع نون الاناث الى وجه
(قوله لانهما) أى الماضي والمضارع وهذا التعليل للحمل على الماضي
في سكون الآخر مطلقا الا في البناء على السكون لما عرفت (قوله مستويان
في أصالة السكون وعروض الحركة) لما مر من أن الاصل الاصيل
في الافعال البناء وفي المبني السكون فان قلت اذا كان الماضي والمضارع
مستويين في أصالة السكون فلا معنى لحمل المضارع على الماضي قلت المراد
بالاستواء الاشتراك ولو مع التفاوت في القوة ولما خرج المضارع عن أصله
وأعرب ضعفت أصالة السكون فيه فحمل على الماضي الذي لم يخرج فلم
تضعف أصالة السكون فيه (قوله لتوالي الامثال) أى الممنوع وذلك
اذا كانت كما هنا وانه فلا يرد نحو السوق حين لان الزائد المثل الاخير فقط
(قوله لفوات المقصود منها بحذفها) أى لعدم ما يدل عليها بخلاف نون الرفع
فانها وان أتى بها لمعنى مقصود لكن لا يفوت بحذفها لوجود الدليل عليها وهو
أن الفعل معرب لم يدخل عليه ناصب ولا جازم فاعلم حينئذ بأن نون الرفع
مقدرة (قوله لالتقاء الساكنين) أى لدفعه وفيه أن التقاء الساكنين
هنا على حده فهو جائز لا حاجة الى حذف الواو والياء للتخلص منه ويمكن
دفعه بأنه وان كان جائزا لا يخلو عن ثقل ما فالحذف للتخلص من الثقل
الحاصل به (قوله لئلا يلتبس بفعل الواحد) لا يقال كسر النون يدفع
اللبس لانا نقول لو حذفت لم تكسر النون لان سبب الكسر وقوعها بعد ألف
تشبه ألف المثنى على أن اللبس حاصل حال الوقف (قوله بني لتركيبه معها)
علل الشارح هنا أصل البناء بالتركيب مخالفا لما أسلفه وقد أسلفنا أن
هذا ما درج عليه الناظم في شرح الكافية فيكون الشارح هنا وافقه
ما هو (قوله لم تركب ثلاثة أشياء) اعترض بأنهم ركبوها في قولهم
لا ماء باردا بناء الوصف معها على الفتح كما سيأتي في باب لا وأجيب هنا بأن
لا اعمالها بعد تركيب الموصوف والوصف وجعلهما كالشيء الواحد

لانهما مستويان في أصالة
السكون وعروض الحركة
كما قاله في شرح الكافية
والاحتراز بالمباشر عن غير
المباشر وهو الذي فصل بين
الفعل وبينه فاصل ملفوظ به
كألف الاثنين أو مقدر كواو
الجماعة وياء الواحدة
المخاطبة نحو هل تنصران
يا زيدان وهل تنصرن
يا زيدون وهل تنصرن
يا هند الاصل تنصرانن
وتنصرونن وتنصرينن
حذفت نون الرفع لتوالي
الامثال ولم تحذف نون
التوكيد لفوات المقصود منها
بحذفها ثم حذفت الواو
والياء لالتقاء الساكنين
وبقيت الضمة والكسرة
دليلا على المحذوف ولم تحذف
الالف لئلا يلتبس بفعل
الواحد وسيأتي الكلام على
ذلك في موضعه مستوفى هذا
ونحوه معرب والساقط أن
ما كان رفعه بالضمة اذا أكد
بالنون بني لتركيبه معها
وما كان رفعه بالنون اذا
أكد بالنون لم يبن لعدم
تركيبه معها لان العرب
لم تركب ثلاثة أشياء *تنبيه* ما ذكرناه من التفرقة

من وجود صورة التثنية وهما من خواص الاسماء وانما بنيت أى الموصولة وهى مضافة لفظا اذا كان صدر صلتها ضميرا محذوفا نحو ثم لننزعن من كل شيعة أيهم أشد قرئ بضم اى بناء وبنصبها الا انها لما حذف صدر صلتها نزل ما هى مضافة اليه منزلته فصارت كأنها منقطعة عن الاضافة لفظا ونية مع قيام موجب البناء فمن لاحظ ذلك بنى ومن لاحظ الحقيقة أعرب فلو حذف ما تضاف اليه أعربت أيضا لقيام التنوين مقامه كما فى كل وزعم ابن الطراوة أن أيهم مقطوعة عن الاضافة فلذلك بنيت وأن هم أشد مبتدأ وخبر ورد برسم المصحف الضمير متصلا والاجماع على انها اذا لم تضف كانت معربة وانما بنى الذين

الى المفرد وقد لا تضاف أصلا وبالمفرد اذ واذا وحيث فانها انما تضاف الى الجملة ولدن فانها قد تضاف الى المفرد وقد تضاف الى الجملة فلم يوجد المعارض ولو سلم وجوده فى لدن فاعراب لدن لغة والمعارض قد لا يمنع الا تحتم البناء وبهذا الاخير يجاب من ايراد قد الاسمية لان فيها أيضا لغتى الاعراب والبناء (قوله من وجود صورة التثنية) اعترض بأن من قال بالاعراب حكم بأن التثنية حقيقية ومن قال بالبناء لاشتراطه فى اعراب التثنية اعراب المفرد وقبوله التنكير وهو الاصح حكم بأنها صورية لان مفردها ذ كمبنى لا يقبل التنكير والشارح لفق بين القولين فحكم أولا بالاعراب وثانيا بأن التثنية صورية والجواب منع التلفيق بل هو جار على القول بالاعراب ولا ينافيه التعبير بالصورة لانه لما لم تجئ هذه التثنية على قياس التثنية لان قياس تثنية ما كان كذا وتا والذى والتى ذيان وتيان واللذيان واللتيان كان كأنها غير حقيقية فلذلك قال صورة (قوله وهما) أى الاضافة والتثنية (قوله وانما بنيت أى الموصولة) دفع لما يرد على قوله اضعف الشبه بما عارضه الخ وكذا قوله فيما يأتى وانما بنى الذين الخ (قوله وبنصبها) ذكره زيادة فائدة ولا دخل له فى الايراد وهذه القراءة شاذة (قوله كأنها منقطعة عن الاضافة لفظا ونية) أما الاول فللتنزيل المذكور وأما الثانى فلأنه لا معنى لتقدير المضاف اليه مع وجوده لفظا ومصب كان مجموع قوله لفظا ونية لا كل واحد على حدته حتى يرد أنها على هذا التنزيل منقطعة عن الاضافة نية تحقيقا فتأمل (قوله مع قيام موجب البناء) وهو شبه الحرف فى الافتقار اللازم الى جملة (قوله فمن لاحظ ذلك) أى التنزيل المذكور مع قيام موجب البناء (قوله ومن لاحظ الحقيقة) أى وجود المعارض للشبه من الاضافة (قوله فلو حذف ما تضاف اليه) أى سواء ذكر صدر الصلة أو حذف أعربت أيضا أى كما أعربت حال الاضافة وحذف صدر الصلة على لغة (قوله لقيام التنوين مقامه) أى مقام ما تضاف اليه ولما لم يحسن تنزيل هذا التنوين منزلة صدر الصلة لتكون كأنها منقطعة عن الاضافة فتبنى اتفق على اعرابها (قوله وزعم ابن الطراوة) هذا مقابل لقوله سابقا وهى مضافة لفظا اذا كان صدر صلتها ضميرا محذوفا الخ وحاصل

ما زعمه ابن الطراوة شيآن ردهما الشارح على طريق اللف والنشر المشوش (قوله وان كان الجمع) أى اللغوى فلا ينافى انه اسم جمع والواو للحال (قوله لانه لم يجر على سنن الجموع) يرد عليه أن التثنية فى ذان وتان واللذان واللتان لم تجر أيضا على سنن التثنية لما مر ويمكن دفعه بأن جهة عدم جريان التثنية فيما ذكر على سنن التثنية لفظية وجهة عدم جريان الجمع فى الذين على سنن الجموع معنوية والجهة المعنوية أقوى فلهذا اعتبرت دون الجهة اللفظية فاحفظه فانه نفيس (قوله لانه أخص من الذى) لان الذى يستعمل فى العاقل وغيره حقيقة والذين لا يستعمل حقيقة الا فى العاقل (قوله ومن اعربه) أى بالواو رفعا وبالياء نصبا وجرا نظر الى مجرد الصورة أى الى صورة الجمع المجردة عن النظر الى المعنى من كونه أخص من مفرده (قوله على هذه اللغة) اسم الاشارة يرجع الى لغة الاعراب لا بقيد كونه حقيقيا فلا ينافى قوله بعد مبنى الخ أو الى لغة من ينطق بالواو فى حال الرفع المعلومة من المقام (قوله ومن أعرب ذو وذات) جواب سؤال وارد على الشبه الافتقارى (قوله الشبه الاهمالى) أى شبه الاسم الحرف المهمل فى اهماله عن العمل أى كونه لا عاملا ولا معمولا قال فى التصريح وأدخله ابن مالك فى الشبه المعنوى وأدخله غيره فى الاستعمالى اه وانما يظهر القولان اللذان ذكرهما اذا لم يرد بالمعنوى والاستعمالى خصوص معناهما السابق بل أريد الاعم الشامل للشبه الاهمالى وعد بعضهم من أنواع الشبه الشبه الجمودى والأقرب ارجاعه الى الشبه الاستعمالى بمعنى يشمله لا بخصوص معناه السابق و بعضهم الشبه اللفظى فقد ذكر الناظم أن حاشى الاسمية بنيت لشبهها الحرفية فى اللفظ وكذا يقال فى على الاسمية وكلا بمعنى حقا وقد الاسمية ونقل شيخنا السيد أن الشبه اللفظى مجوز للبناء لا محتم له فعليه يجوز أن يكون حاشى وعلى وكلا الاسميات معربة تقديرا كالفتى وقد الاسمية معربة لفظا وقد مر هذا (قوله ومثل له) أى للمشتمل عليه بفواتح السور أى نحو ص و ق والم وهذا مبنى على أنها لا محل لها لكونها متشابهة لا يعرف معناها ولم يعمل فيها عامل أما على أنها أسماء للسور مثلا وأن محلها رفع بالابتداء أو الخبرية

وان كان الجمع من خواص الاسماء الا انه لم يجر على سنن الجموع لانه أخص من الذى وشأن الجمع أن يكون أعم من مفرده ومن أعربه نظر الى مجرد الصورة وقيل هو على هذه اللغة مبنى جىء به على صورة المعرب ومن أعرب ذو وذات الطائيتين حملهما على ذى وذات بمعنى صاحب وصاحبة * الثانى * عد فى شرح الكافية من أنواع الشبه الشبه الاهمالى ومثل له بفواتح السور

أو نصب على المفعولية لمحذوف أي اقرأ أو جر بحرف القسم المقدر فليست من هذا النوع بل ما كان منها مفردا كص أو موازن مفرد كحم موازن قابيل جاز اعرابه لفظا أو تقديرا بأن يسكن حكاية لحاله قبل العلمية وما عدا ذلك كالم وكهيعص يتعين فيه الثاني كذا في تفسير البيضاوي وحواشيه وفي الهمع أن المفرد اذا أعرب يصرف ويمنع من الصرف باعتبار تذكير المسمى وتأنيثه وأن موازنه اذا أعرب يمنع لموازنته الاسم الاعجمي وأن ما لم يكن مفردا ولا موازنه وأمكن جعله مركبا مزجيا كطسم يجوز فيه الحكاية وبناء الجزءين على الفتح كخمسة عشر والاعراب على الميم مع فتح النون أو على النون مع اضافة أول الجزءين لثانيهما وعلى هذا في ميم الصرف وعدمه بناء على تذكير الحرف وتأنيثه اه بتصرف وبقولنا ولم يجيها عامل سقط ما للبعض من الاعتراض على التعليل بكونها متشابهة بأن كونها متشابهة لا يقتضي عدم الحل وعدم الاعراب لثبوت ذلك في غيرها من المتشابه (قوله والمراد) أي بما بني للشبه الاهمالي وقوله الاسماء أي التي لم تكن مبنية قبل التركيب وبعده لا كمن وأين وقوله مطلقا أي فواتح السور أولا والمراد بالتركيب كما قاله الغنيمي ما يشمل الاسنادي والاضافي (قوله وبعضهم الى أنها معربة حكما) أي قابلة للاعراب فالخلاف بينه وبين ما قبله لفظي لان الاول لا ينفي قبولها للاعراب والثاني لا ينفي كونها غير معربة ولا مبنية بالفعل فالخلاف بينهما انما هو في التسمية وعدمها كذا قال البعض وهو يدل على أن القولين متفقان على أنها معربة بالمعنى المصطلح عليه في المعرب وهو ما سلم من شبه الحرف فرجع الخلاف الى قولين فقط كونها مبنية لشبهها بالحرف وكونها معربة لسلامتها من شبهه وقال في شرح الجامع وعلى أنها معربة حكما فالمعرب معنيان أحدهما المتصف بالاختلاف بالفعل والثاني مقابل المبني فبين المبني والمعرب بالمعنى الثاني تقابل العدم والملكة وبين المبني والمعرب بالمعنى الاول تقابل التضاد ولذا جاز ارتفاعهما اه بعض تلخيص وقال الجامي في شرح قول ابن الحاجب في كافيته فالمعرب أي من الاسماء المركب الذي لم يشبه مبني الاصل أي المبني الذي هو أصل في البناء ما نصه اعلم أن صاحب الكشاف

والمراد الاسماء مطلقا قبل التركيب فانها مبنية لشبهها بالحروف المهملة في كونها لا عاملة ولا معمولة وذهب بعضهم الى أنها موقوفة أي لا معربة ولا مبنية وبعضهم الى أنها معربة حكما

ولاجل سكوته عن هذا النوع أشار الى عدم الحصر فيما ذكره بكاف التشبيه (ومعرب الاسماء ما قد سلما من شبه الحرف) بالشبه المذكور وهذا على قسمين صحيح بظهر اعرابه (كارض و) معتل يقدر اعرابه نحو (سما) بالقصر لغة في الاسم وفيه عشر لغات منقولة عن العرب اسم وسم وسما مثلثة والعاشرة سماة وقد جمعتها في قولي

لغات الاسم قد حواها الحصر في بيت شعر وهو هذا الشعر
اسم وحذف همزه والقصر مثلثات مع سماة عشر * تنبيه بدأ في الذكر بالمعرب لشرفه وفي التعليل بالمبني لكون علته وجودية وعلة المعرب عدمية والاهتمام بالوجودي أولى من الاهتمام بالعدمي وأيضا

جعل الاسماء المعدودة العارية عن المشابهة المذكورة معربة وليس النزاع في المعرب الذي هو اسم مفعول من قولك أعربت فان ذلك لا يحصل الا باجراء الاعراب على آخر الكلمة بعد التركيب بل في المعرب اصطلاحا فاعتبر العلامة مجرد الصلاحية لاستحقاق الاعراب بعد التركيب وهو الظاهر من كلام الامام عبد القاهر واعتبر المصنف مع الصلاحية حصول الاستحقاق بالفعل ولهذا أخذ التركيب في تعريفه وأما وجود الاعراب بالفعل في كون الاسم معربا فلم يعتبره أحد ولذلك يقال لم يعرب الكلمة وهي معربة اه وهو حسن ينبغي أن يحمل عليه موهم خلافه (قوله ولاجل سكوته عن هذا النوع) أي وعن غيره كالشبه الجودي وان أوهم تقديمه الطرف خلافه (قوله بكاف التشبيه) الاولى بكاف التمثيل (قوله ومعرب الاسماء) قال يس الاضافة على معنى من وضابطها موجود وهو أن يكون بين المضاف والمضاف اليه عموم وخصوص من وجه اه واعتراض البعض عليه بأن شرط هذه الاضافة صحة حمل الثاني على الاول كخاتم حديد مدفوع بما مر عن الروداني من أن صحة الحمل أغلبي لا شرط لازم وانما صرح المصنف بتعريف معرب الاسماء مع انفهامه من قوله ومبني لشبه من الحروف مدني توطئة لتقسيمه الى ظاهر الاعراب ومقدره (قوله ما قد سلما من شبه الحرف) ما واقعة على اسم فاندفع الاعتراض بأن التعريف صادق على الحرف اذ الشئ لا يشبه نفسه (قوله الشبه المذكور) أشار به الى ان الاضافة في شبه الحرف للعهد الذكري والمعهود شبه الحرف المتقدم أعني المدني أي الذي لم يعارضه معارض وبجعل الاضافة عهدية دخلت أي ونحوها من المعربات التي أشبهت الحرف شبها ضعيفا فلا يقال التعريف غير جامع لخروج أي ونحوها لانها أشبهها بالحرف (قوله بظهر اعرابه) أي انه لم يمنع من ظهوره مانع كوقف وادغام وحكاية وتخفيف واتباع (قوله وفيه عشر لغات) بل ثمانية عشر جمعت في هذا البيت

سم سمة اسم سماة كذا اسما * سماء بتثليث لأول كلها

(قوله في الذكر) أي ذكر قسمي الاسم ولو قال في التقسيم لكان أوضح اذ الذكر لا يخص التقسيم (قوله وفي التعليل) المراد بالتعليل ما يشمل

الصريح

ولا يقاس على باب لا غيره فلا يدعى هنا تركيب الفعل مع الفاعل ثم ادخال نون التوكيد (قوله بين المباشرة) أي بين نون التوكيد المباشرة لان نون الاناث لا تكون الا مباشرة ولذا لم يقيدها الناظم بالمباشرة (قوله الى البناء) أي على الفتح حتى في المسند الى واو الجماعة أو ياء المخاطبة لكنه فيه مقدر منع من ظهوره حركة المناسبة هذا هو الاقرب وان توقف فيه البعض (قوله الى الاعراب مطلقا) لكنه في المباشرة مقدر منع من ظهوره حركة التمييز بين المسند للواحد والمسند للجماعة والمسند للواحدة (قوله ما) أي سكون ومن في قوله من الشبه بالماضي تعليلية وجعل السكون هنا عارضا للمضارع باعتبار ما صار كالمتأصل فيه من الاعراب فلا ينافي ما أسلفه الشارح من استواء المضارع والماضي في أصالة السكون لانه باعتبار الاصل الاصيل فتنبه (قوله الذي به) أشار به الى الجواب عن الاعتراض بأن كلام المصنف لا يفيد بناء الحروف بالفعل اذ لا يلزم من الاستحقاق الحصول وحاصل ما أشار اليه من الجواب ان أل في البناء للعهد الحضوري أي البناء الحاضر في الحرف فيكون كلام المصنف مفيدا لبناء كل حرف واستحقاقه بناءه الحاصل له ويجاب أيضا بأن حصول البناء للحرف علم من قوله لشبه من الحروف مدني والقصد الآن بيان استحقاق الحرف بناءه الحاصل له (قوله لا يعتوره) أي لا يتوارد عليه (قوله ما يحتاج) أي معان تركيبية يحتاج التمييز بينها الى الاعراب وأما المعاني الافرادية كالابتداء والتبعيض والبيان بالنسبة الى من فتعتور الحرف لكن لا يميز بينها بالاعراب (قوله والاصل في المبني) أي الراجح فيه أو المستصحب لا الغالب اذ ليس غالب المبنيات ساكنا (قوله أي السكون) فسر أن يسكن بالسكون لانه عبارة النحاة لا لتأوله بالتسكين والتسكين فعل الفاعل فهو وصف له لا للكلمة وان توهمه شيخنا والبعض لان المصدر المؤول به أن يسكن مبني للمفعول قطعا أي كونه مسكنا وهو وصف للكلمة قطعا فلا تغفل بقي شيء آخر أورده السيوطي في نكته وهو أن المصنف لم يذكر أن غير السكون والفتح والكسر والضم ينوب عنها كما ذكر نظير ذلك في الاعراب فربما توهم عدم ذلك هنا وليس كذلك فينوب عن السكون الحذف في الامر المعتل والامر لاثنين

بين المباشرة وغيرها هو المشهور والمنصور وذهب الاخفش وطائفة الى البناء مطلقا وطائفة الى الاعراب مطلقا وأما نون الاناث فقال في شرح التسهيل ان المتصل بها مبني بلا خلاف وليس كما قال فقد ذهب قوم منهم ابن درستويه وابن طلحة والسهيلي الى أنه معرب باعراب مقدر منع من ظهوره ما عرض فيه من الشبه بالماضي

(وكل حرف مستحق للبنا) الذي به بالاجماع اذ ليس فيه مقتضى الاعراب لأنه لا يعتوره من المعاني ما يحتاج الى الاعراب

(والاصل في المبني) اسما كان أو فعلا أو حرفا (أن يسكنا) أي السكون لخفته

وثقل الحركة والمبنى نسل ملوحرك اجمع تدلاب (ومنه) أي من المبنى ما حرك لعارض اقتضى تحريكه والحرك (ذو فتح وذو كسر و) ذو (ضم) فذو الفتح (كأين) وضرب ورب وذو الكسر نحو (أمس) وجير وذو الضم نحو (حيث) و منذ (والساكن) نحو (كم) واضرب وهل فالبناء على السكون يكون في الاسم والفعل والحرف لكونه الاصل وكذلك الفتح لكونه أخف الحركات وأقربها الى السكون وأما الضم والكسر فكونان في الاسم والحرف لا الفعل لثقلهما وثقل الفعل وهي أي اشبه بالحرف في المعنى وهو الهمزة ان كان استفهاما وان كان شرطا وهي أمس عند الحجازيين

أو جماعة أو محاطبة وعن الفتح الكسر في نحو لاسلمات لك والياء في نحو لامسلمين ولامسلمين لك والالف في نحو لاوتراب في ليلة وعن الكسر الفتح في نحو حضر على رأي من يقول سناته وعن الضم الواو والالف في نحو يا زيدون ويا زيدان اه ويعاد كرمن نيابة الفتح عن الكسر في نحو محضر نظر فتأمل (قوله والمبنى ثقيل) للزومه حالة واحدة ولافتقار الحرف الى غيره وتركب معنى الفعل ومشابهة الاسم المبنى الحرف الثقيل واستعليل ثقله بكونه مدلوله مركبا لتضمنه معنى الحرف زيادة على معناه الاصلي كما اعترض عليه البعض فتأمل كذا له شيخنا على المبنى من الاسماء للشبه المعنوي كمتى (قوله ومنه) أشار به الى عدم الانحصار فيما ذكره لان من المبنى ما بني على حرف كا زيدات ويا زيدون ولا رجلين وما بني على حذف كاغز واخش وارم وامر بالواو وامر بواوا اضربي (قوله ذو فتح) قدمه لان الفتح أخف الحركات ويليه الكسر (قوله وذو الضم نحو حيث) فان قلت من أين يعلم أن الناظم أتى بحيث مثالا للضم مع أن فيها الفتح والكسر أيضا قلت لان أين تعينت مثالا للفتح وأمس تعينت مثالا للكسر فيكون حيث مثالا للضم وأيضا الضم أشهر والحمل على الاشهر أرجح (قوله لا الفعل) وأما نحو ضربوا فمبنى على فتح مقدر والضمة للمناسبة كامر وأما ردّ بضم الدال فمبنى على سكون مقدر وضمته للاتباع وأما نحو ع و ق فمبنى على الحذف والكسرة كسرة بنية وأما رد بكسر الدال فمبنى على سكون مقدر والكسرة للتخلص من التقاء الساكنين (قوله لثقلهما وثقل الفعل) أما الاول فلان الضم انما يحصل باعمال العضلتين معا والكسر باعمال العضلة السفلى بخلاف الفتح فانه يحصل بمجرد فتح الفم وأما الثاني فلتركب معناه من حدث وزمان قيل وبسببه على ما بين في محله (قوله وهو الهمزة) الضمير يرجع الى الحرف (قوله وهي أمس عند الحجازيين) أي بشروط خمسة ذكرها الشارح في باب ما لا ينصرف أن يراد به معين وأن لا يضاف ولا يصغر ولا يكسر ولا يعرف بأل وأما التميميون فبعضهم يعربه اعراب ما لا ينصرف في الأحوال الثلاثة للعلمية والعدل عن الامس وأكثرهم يخص ذلك بحالة الرفع ويبنيه على الكسر في غيرها فان فقد شرط من الشروط المتقدمة

لتضمنه معنى حرف التعريف لانه معرفة بغير أداة ظاهرة وبنى حيث للافتقار اللازم الى جملة وبنى كم للشبه الوضعى أولتضمن الاستفهامية معنى الهمزة والخبرية معنى رب التى للتكثير * تنبيه * مابنى من الاسماء على السكون فيه سؤال واحد لم بنى ومابنى منها على الحركة فيه ثلاثة أسئلة لم بنى ولم حرك ولم كانت الحركة كذا ومابنى من الافعال أو الحروف على السكون لا يسأل عنه ومابنى منهما على حركة فيه سؤالان لم حرك ولم كانت الحركة كذا

فلا خلاف فى اعرابه وصرفه (قوله لتضمنه معنى حرف التعريف) معناه التعيين وبيان ذلك أنه اسم لمعين وهو اليوم الذى يليه يومك وأما المقرون بأل العهدية فهو لليوم الماضى المعهود بين المتخاطبين وليه يومك أم لا واذا نون كان صادقا على كل أمس وفيها ألغز ابن عبد السلام بقوله ما كلمة اذا عرفت نكرت واذا نكرت عرفت ومراده بالاول حالة اقترانه بأل وبالثانى حالة بنائه فاعرفه * فان قلت * العلة التى ذكرها الشارح موجودة فى جميع المعارف لتضمنها التعيين فيلزم بناؤها * قلت * التعيين الذى هو معنى أل نسبة جزئية غير مستقلة بالمفهومية كما هو شأن معنى الحرف بخلاف التعيين الاسمى الموجود فى العلم مثلا فافهم قال الشنوانى والفرق بين العدل والتضمين أن العدل يجوز معه اظهار أل بخلاف التضمين اه فعلى بنائه لتضمنه معنى أل تكون أمس مؤدية معنى أل مع طرحها وعدم النظر اليها وامتناع ذكرها وعلى اعرابه اعراب مالا ينصرف للعلمية والعدل يكون أمس حالا محل الامس مع النظر الى أل وجواز ذكرها (قوله لانه معرفة بغير أداة ظاهرة) بدليل وصفه بالمعرفة فى نحو قولهم أمس الدابر لا يعود وكان ينبغى حذف قوله ظاهرة لايهامه أن الاداة مقدرة مع أن من يعلل البناء بالتضمين المذكور يقول بتأدية أمس معنى حرف التعريف مع طرح الحرف وقطع النظر عنه وبعد ذلك فالعلة ناقصة ولو قال لانه معرفة وليس من أنواع المعرفة الآتية لتم التعليل فافهم (قوله وبنى كم للشبه الوضعى) أى على مذهب غير الشاطبى وقوله أو لتضمن الخ أى على مذهب الشاطبى أيضا (قوله ومابنى من الافعال) أى غير المضارع لان المضارع لما استحق الاعراب بسبب المشابهة السابقة حتى كأنه أصل فيه استحق أن يسأل عنه اذا بنى على السكون سؤالان لم بنى ولم سكن كما يدل على ذلك قول الشارح سابقا لمعارضة شبه الاسم الخ وقوله ومع الثانية على السكون حملا على الماضى المتصل بها قاله البعض أقول يؤخذ منه أن قول الشارح ومابنى منهما على حركة الخ محله أيضا فى غير المضارع وان سؤالى المضارع المبنى على حركة لم بنى ولم كانت الحركة كذا وأنه لا يسأل عن تحريكه لموافقته مايستحقه المضارع من الاعراب الذى الاصل فيه الحركة ويرد

أو جماعة أو شاطئة وعن الفتح الكسر في نحو لا مسلمات لك والياء في نحو
لا مسلمين ولا مسلمين لك والألف في نحو لا رجلان في لغة وعن الكسر الفتح
في نحو غير على رأي من يقول ببنائه وعن الضم الواو والألف في نحو
يا زيدون ويا زيدان اهـ ويستفاد كونه نائبة الفتح عن الكسر في نحو غير
نظر فتأمل (قوله والمبني ثقيل) لتركبه من حالة واحدة ولافتقار الحرف إلى
ضميمة وتركب معنى الفعل ومشابهة الاسم المبني الحرف الثقيل وأما تعليل
ثقله بكون مدلوله مركبا لتضمنه معنى الحرف زيادة على معناه الأصلي
كما اقتصر عليه البعض فقاصر كما قاله شيخنا على أن المبني من الأسماء المشبه
المعنوي كذلك (قوله ومنه) أشار به إلى عدم الانحصار ويستفاد كونه لأن
من المبني ما بني على حرف كيا زيدان ويا زيدون ولا رجلين وما بني على حذف
كاغز واخش وارم واضربا واضربوا واضربي (قوله ذو فتح) قدمه لأن
الفتح أخف الحركات ويليه الكسر (قوله وذو الضم نحو حيث) فإن قلت
من أين علم أن الناظم أتى بها مثالا للضم مع أن فيها الفتح والكسر أيضا قلت
لأنه لما جعل أين مثالا للفتح وأمس مثالا للكسر تعين حيث مثالا
للضم وأيضا الضم أشهر والحمل على الأشهر أرجح (قوله لا الفعل) وأما نحو
ضربوا فمبني على فتح مقدر وضمه للمناسبة كما مر وأما مذ بضم الذال فمبني
على سكون مقدر وضمه للإتباع وأما نحو ع وق فمبني على الحذف
والكسرة كسرة بنية وأما مذ بكسر الذال فمبني على سكون مقدر والكسرة
للتخلص من التقاء الساكنين (قوله لثقلهما وثقل الفعل) أما الأول
فلأن الضم إنما يحصل بإعمال العضلتين معا والكسر بإعمال العضلة
السفلى بخلاف الفتح فإنه يحصل بمجرد فتح الفم وأما الثاني فلتركيب معناه
من حدث وزمان قيل ونسبة على ما بين في محله (قوله وهو الهمزة) الضمير
يرجع إلى الحرف (قوله وهي أمس عند الحجازيين) أي بشروط خمسة
ذكرها الشارح في باب ما لا ينصرف أن يراد به معين وأن لا يضاف ولا يصغر
ولا يكسر ولا يعرف بأل وأما التميميون فبعضهم يعربه إعراب ما لا ينصرف
في الأحوال الثلاثة للعلمية والعدل عن الأمس وأكثرهم يخص ذلك بحالة
الرفع ويبنيه على الكسر في غيرها فإن فقد شرط من الشروط المتقدمة

وثقل الحركة والبناء ثقيل
فلو حرك لاجتمع ثقلان
(ومنه) أي من المبني محرك
لعارض اقتضى تحريكه
والحركة (ذو فتح وذو كسر و)
ذو (ضم) فذو الفتح (كأين)
وضرب ورب وذو الكسر
نحو (أمس) وجير وذو الضم
نحو (حيث) ومنذ
(والساكن) نحو (كم)
واضرب وهل فالبناء على
السكون يكون في الاسم
والفعل والحرف لكونه
الأصل وكذلك الفتح لكونه
أخف الحركات وأقربها إلى
السكون وأما الضم والكسر
فيكونان في الاسم والحرف
لا الفعل لثقلهما وثقل
الفعل وهي أمس لشبهه بالحرف
في المعنى وهو الهمزة إن كان
استفهاما أو إن كان شرطا
وهي أمس عند الحجازيين

فلا

فلا خلاف فى اعرابه وصرفه (قوله لتضمنه معنى حرف التعريف) معناه التعيين وبيان ذلك أنه اسم لمعين وهو اليوم الذى يليه يومك وأما المقرون بأل العهدية فهو لليوم الماضى المعهود بين المتخاطبين وليه يومك أم لا واذا نون كان صادقا على كل أمس وفيها ألغز ابن عبد السلام بقوله ما كلمة اذا عرفت نكرت واذا نكرت عرفت ومراده بالاول حالة اقترانه بأل وبالثانى حالة بنائه فاعرفه * فان قلت * العلة التى ذكرها الشارح موجودة فى جميع المعارف لتضمنها التعيين فيلزم بناؤها * قلت التعيين الذى هو معنى أل نسبة جزئية غير مستقلة بالمفهومية كما هو شأن معنى الحرف بخلاف التعيين الاسمى الموجود فى العلم مثلا فافهم قال الشنوانى والفرق بين العدل والتضمين أن العدل يجوز معه اظهار أل بخلاف التضمين اه فعلى بنائه لتضمنه معنى أل تكون أمس مؤدية معنى أل مع طرحها وعدم النظر اليها وامتناع ذكرها وعلى اعرابه اعراب ما لا ينصرف للعلمية والعدل يكون أمس حالا محل الامس مع النظر الى أل وجواز ذكرها (قوله لانه معرفة بغير أداة ظاهرة) بدليل وصفه بالمعرفة فى نحو قولهم أمس الدابر لا يعود وكان ينبغى حذف قوله ظاهرة لايهامه أن الاداة مقدرة مع أن من يعلل البناء بالتضمين المذكور يقول بتأدية أمس معنى حرف التعريف مع طرح الحرف وقطع النظر عنه وبعد ذلك فالعلة ناقصة ولو قال لانه معرفة وليس من أنواع المعرفة الآتية لتم التعليل فافهم (قوله وبنى كم للشبه الوضعى) أى على مذهب غير الشاطبى وقوله أو لتضمن الخ أى على مذهب الشاطبى أيضا (قوله وما بنى من الافعال) أى غير المضارع لان المضارع لما استحق الاعراب بسبب المشابهة السابقة حتى كأنه أصل فيه استحق أن يسأل عنه اذا بنى على السكون سؤالان لم بنى ولم سكن كما يدل على ذلك قول الشارح سابقا المعارضة شبه الاسم الخ وقوله ومع الثانية على السكون حملا على الماضى المتصل بها قاله البعض أقول يؤخذ منه أن قول الشارح وما بنى منهما على حركة الخ محله أيضا فى غير المضارع وان سؤالى المضارع المبنى على حركة لم بنى ولم كانت الحركة كذا وأنه لا يسأل عن تحريكه لموافقته ما يستحقه المضارع من الاعراب الذى الاصل فيه الحركة ويرد

لتضمنه معنى حرف التعريف لانه معرفة بغير أداة ظاهرة وبنى حيث للافتقار اللازم الى جملة وبنى كم للشبه الوضعى أو لتضمن الاستفهامية معنى الهمزة والخبرية معنى رب التى للتكثير * تنبيه * ما بنى من الاسماء على السكون فيه سؤال واحد لم بنى وما بنى منها على الحركة فيه ثلاثة أسئلة لم بنى ولم حرك ولم كانت الحركة كذا وما بنى من الافعال أو الحروف على السكون لا يسأل عنه وما بنى منهما على حركة فيه سؤالان لم حرك ولم كانت الحركة كذا

وأسباب البناء على الحركة نحو التقاء الساكنين كأين وكون الكلمة على حرف واحد كبعض الضمائر أو عرضة لان يبتدأ بها ككاف الجر أو لها أصل في التمكن كأول أو شابهت المعرب كالماضي فانه أشبه المضارع في وقوعه صفة وصلة وحالا وخبرا كما تقدم وأسباب البناء على الفتح طلب الخفة كأين ومجاورة الالف كأيان وكونها حركة الاصل نحو يا مضار ترخيم مضار راسم مفعول

على ما ذكره لا يسأل عن سكون المبني من الاسماء ويسأل عن تحريكه مع أنها أشد أصالة من المضارع في الاعراب الذي الاصل فيه الحركة اللهم الا أن يقال لما ضعفت اصالة المضارع في الاعراب لكون الاصل الاصيل فيه البناء ربما توهم عدم تأصله في الاعراب بالكلية احتيج الى دفع هذا التوهم بالسؤال عند سكونه عن سبب سكونه وعدم السؤال عند تحريكه عن سبب تحريكه لاشعار ذلك بأن له اصالة ما في الاعراب الذي الاصل فيه الحركة بخلاف اصالة الاسم في الاعراب فانها قوية غير محتاجة الى ذلك فتأمل (قوله وأسباب البناء على الحركة) المقصود بالذات قوله على الحركة لا قوله البناء ولو قال وأسباب تحرك المبني لكان أوضح ونظير ذلك يقال في قوله وأسباب البناء على الفتح وما بعده (قوله التقاء الساكنين) أي دفعه وأورد هنا ايرادا أسلفناه مع جوابه عند الكلام على تعريف البناء على أنه لفظي (قوله وكون الكلمة على حرف واحد) يرد عليه أن السبب ما يلزم من وجوده الوجود والمذكور ليس كذلك فقد يوجد ولا توجد الحركة كما في تاء التأنيث الساكنة وبعض الضمائر كواو الجماعة وألف الاثنين وياء المخاطبة ويجاب بأن المراد بالسبب هنا أعم من ذلك (قوله أو عرضة لان يبتدأ بها) اعترض بأنه يغني عنه ما قبله لانه من أفراد ما قبله ويجاب بأنه بصدد التنصيص على ما يصلح سببا للبناء على حركة وكون الكلمة عرضة لان يبتدأ بها يصلح سببا باعتباره ولو مع العدول عن كون الكلمة على حرف واحد كما أن كون الكلمة على حرف واحد يصلح سببا لبنائها على حركة وان لم تكن عرضة لان يبتدأ بها كألف الفاعل هكذا ينبغي تقرير الاعتراض والجواب (قوله أو لها أصل في التمكن) أي حالة في التمكن أي أنها تعرب في بعض الاحوال وليس المراد أنها متمكنة اصالة حتى يعترض بمنافاته حكمهم بأن المبني غير متمكن (قوله كأول) أي اذا حذف ما تضاف اليه ونوى معناه كابدأ بذا من أول بالضم (قوله أو شابهت المعرب كالماضي) لان بناءها على الحركة أقرب الى الاعراب من بنائها على السكون (قوله يا مضار) أي على لغة من ينتظر ونظر فيه الشنواني بأن هذه الفتحة ليست فتحة البناء التي الكلام فيها بل هي فتحة بنية وحركة

البناء على هذه اللغة انما هي الضمة على الحرف المحذوف للترخيم وكذا
يقال في الموضعين الآتيين (قوله والفرق بين معنييه) أي كالمستغاث به
والمستغاث له في المثال المذكور وقوله بأداة واحدة متعلق بمحذوف صفة
لمعنييه أي منبه عليهما بأداة واحدة لا ظرف لغو متعلق بالفرق لان الفرق
باختلاف الحركة لا بالأداة الواحدة (قوله نحو يالزيد لعمرو) بفتح لام
المستغاث به للفرق بينها وبين لام المستغاث له وأورد عليه ان الفرق
يحصل بالعكس وأجيب بأن المراد الفرق المصحوب بالمناسبة وهي هنا أن
المستغاث منادى والمنادى كضمير المخاطب واللام الداخلة عليه مفتوحة
(قوله نحو كيف) ان قلت لم مثل للفتح اتباعا بكيف وللفتح تخفيفا بأين
مع أنه يصح العكس وكون الفتح في كل للامرين معا لان الاسباب قد تتعدد
أجيب بأن وجه ما صنعه أن الهمزة لما كانت ثقيلة ناسب أن يمثل بأين
لطلب الخفة بخلاف الكاف فانها خفيفة فناسب أن يمثل بكيف للاتباع
(قوله التقاء الساكنين) فيه أن التقاء الساكنين انما هو سبب البناء
على حركة والمعدود من أسباب الكسر كونه الاصل في التخلص من التقاء
الساكنين لان الكسرة لا تلتبس بحركة الاعراب اذ لا تكون حركة
اعراب الا مع التنوين أو أل أو الاضافة قاله يس وعبارة الدماميني على
المغني قالوا انما كان الاصل في ذلك الكسر لان الجزم في الافعال عوض
عن الجر في الاسماء وأصل الجزم السكون فلما ثبت بينهما التعاوض وامتنع
السكون في بعض المواضع جعلوا الكسر عوضا عنه اه (فائدة) الساكنان
يلتقيان في الوقف مطلقا سواء كان الاول حرف لين أم لا ولا يلتقيان في
الوصل الا وأولهما حرف لين وثانيهما مدغم متصل كدابة ودويبة فلو لم يكن
الاول حرف لين حرك كما في اضرب الرجل بكسر الباء أو حذف كما في اضرب
الرجل بفتحها تريد اضربن بنون التوكيد الخفيفة ولو لم يكن الثاني مدغما
حرك كغلاماي ومن سكنه من القراء في ومحياي فللوصل بنية الوقف ولو لم
يكن الثاني متصلا حذف الاول نحو دعوا الله يقولوا الذي أفي الله شك
وربما ثبت كقراءة عنه تلهى باشباع الهاء وتشديد التاء ما لكم
لا تناصرون باثبات ألف لا وتشديد التاء وربما فر من التقائهما في المتصل

والفرق بين معنييه بأداة
واحدة نحو يا لزيد لعمرو
والاتباع نحو كيف بنيت على
الفتح اتباعا لحركة الكاف
لان الياء بينهما ساكنة
والساكن حاجز غير حصين
وأسباب البناء على الكسر
التقاء الساكنين كأمس

بابدال الالف همزة مفتوحة نحو ولا جأن ولا الضألين بالهمز قال أبو حيان ولا يقاس شئ من ذلك الا فى الضرورة على كثرة ما جاء منه همع بتخفيض وزيادة (قوله ومجانسة العمل) نقض بكاف التشبيه وواو القسم وتائه الا أن يقال المراد أخذا من كلام الشاطبى ومجانسة الحرف اللازم للعرفية عمله اللازم له فخرج بلزوم الحرفية كاف التشبيه وبلزوم العمل واو القسم وتاؤه لان الواو والتاء لا يلزمهما الجر لانفكاكهما عنه اذا كانتا لعطف والخطاب (قوله حملا على لام الجر) أى الداخلة على ظاهر غير مستغاث به (قوله منها) أى لام الامر حالة كونها فى الفعل نظيرتها أى لام الجر حالة كونها فى الاسم أى فى أن كلا عامل العمل الخاص بمدخوله (قوله والاشعار بالتأنيث) أى لان الكسر المعنوى يناسب المؤنث فيكون فى الكسر اللفظى اشعار به (قوله والفرق بين أداتين) قال هنا بين أداتين وفى يا لزيد لعمرو وجعل الأداة واحدة لاختلاف النوع هنا واتحاده هناك فان لام الابتداء نوع غير لام الجر بخلاف اللامين هناك فانهما من نوع حرف الجر (قوله كسرت فرقا بينها الخ) ولم يعكس لتناسب حركة لام الجر عملها واعترض كلامه بأن الفرق لا يظهر مع الضمير نحو الزيدون لهم عبيد الا أن يقال الكلام باعتبار الاغلب (قوله نحو لموسى عبد) الانسب كسر اللام ليكون مثالا للام الجر الحادث عنها (قوله ومشابهة الغايات) هى الظروف المنقطعة عن الاضافة كقبل وبعد حيث بنيت لصيرورتها بعد حذف المضاف اليه غاية فى النطق اه ما كهى وانما لم يسم كل وبعض بذلك لوجود ما هو عوض عن المضاف اليه وهو التنوين (قوله نحو يا زيد) أى فضمه مشابهة للغايات وأما أصل بنائه فلتضمنه معنى الخطاب الذى هو من معانى الحروف وأما كونه على حركة فلان له أصلا فى التمكن أى حالة فى الاعراب (قوله وقيل من جهة الخ) لا يخفى مغايرته لما قبله فتجمع قول السيرافى معنى قول شيخنا انه بمعنى قول السيرافى غير صحيح (قوله لا تكون له الضمة حالة الاعراب) أى وهو منادى وأما الضم والكسر فيوجدان فيه وهو منادى معرب أما الاول فظاهر وأما الثانى ففى حالة الاستغاثة به باللام (قوله وقال السيرافى) هذا من القول الاول (قوله

ومجانسة العمل كباء الجر والحمل على المقابل كلام الامر كسرت حملا على لام الجر لانها فى الفعل نظيرتها فى الاسم والاشعار بالتأنيث نحو أنت وكونها حركة الاصل نحو يا مضار ترخيم مضار واسم فاعل والفرق بين أداتين كلام الجر كسرت فرقا بينها وبين لام الابتداء فى نحو لموسى عبد والاتباع نحو ذه وته بالكسر فى الاشارة للمؤنثة وأسباب البناء على الضم أن لا يكون للكلمة حال الاعراب نحو لله الامر من قبل ومن بعد بالضم ومشابهة الغايات نحو يا زيد فانه أشبه قبل وبعد قيل من جهة أنه يكون متمكنا فى حالة أخرى وقيل من جهة أنه لا تكون له الضمة حالة الاعراب وقال السيرافى من جهة انه اذا نكر أو أضيف أعرب

ومن هذا حيث) أى مما ضم لمشابهته الغايات حيث على لغة ضمها ولما كان شبهها بالغايات ليس من الجهات السابقة بين الشارح وجه الشبه بقوله فانها انما ضمت الخ (قوله كالواو) أى فى كون كل يكون علامة رفع ومن واد واحد (قوله كنحن الخ) حاصله أن نحن ضمير لجماعة الحاضرين وهمو ضمير لجماعة الغائبين فهما نظيرتان فلما بنوا نحن على حركة لالتقاء الساكنين اختاروا الضمة لتناسب الواو فى نظيرتها ولما كانت نحن لعدد أقله اثنان وهمو لعدد أقله ثلاثة كانت همو أقوى فاستحقت واوها أن تكون أصلا يحمل عليه الضم عند فقد سبب آخره وكون علة الضم ما ذكر أحد أقوال (قوله نحو اخشوا القوم الخ) حاصله أنهم ضموا آخر قل عند وصله بنحو ادعوا اتباعا الثالث ما اتصل به لا نقلا لان الهمزة همزة وصل فلما أرادوا تحريك واو اخشوا التى هى لكونها فاعلا بمنزلة الجزء الاخير من الفعل عند اتصال نحو القوم به اختاروا الضمة حملا للشئ على نظيره فوجه الشبه بين الضمتين كون كل فى آخر الفعل أعم من أن يكون آخرا حقيقة أو تنزيلا وأورد على الشارح أن ضمة الواو لمناسبتها لها كما قالوا فى لتبلون فهى ضمة مناسبة لا ضمة بناء وضمة قل لاتباع ثالث ما بعده فهى ضمة اتباع لا ضمة بناء وأصل تحريكهما التخلص من التقاء الساكنين وكلامنا فى أسباب ضم البناء فكان الأولى اسقاط هذا الاخير (فائدة) ضم واو الجمع المفتوح ما قبلها الساكن ما بعدها هو المشهور وسمع كسرها وفتحها كما سمع الضم فى غير واو الجمع نحو لو انطلقنا كذا فى الهمع (قوله وقد بان لك) أى من قوله والاصل فى المبنى أن يسكنا ومنه الخ (قوله أن ألقاب البناء) أى ألقاب أنواع البناء الاصلية فاندفع بأنواع الاعتراض بأن هذه الالقاب ليست للبنا الذى هو جنس كلى لان حق ألقاب الشئ اتحادها معنى والامر هنا ليس كذلك بل لانواعه المخصوصة بمعنى أن كل نوع منها له لقب من هذه الالفاظ ويجرى الاعتراض والجواب فى قولهم ألقاب الاعراب أيضا وبالاصلية الاعتراض بأن أنواع البناء لا تنحصر فى الاربعة فان منه البناء على حرف كما فى يا زيدان ويا زيدون ولا رجلين والبناء على حذف كما فى اغزو اخش وارم واضربا واضربوا واضربى واعلم أن أنواع البناء وأنواع الاعراب وان اتحدتا

ومن هذا حيث فانها انما ضمت لشبهها بقبل وبعد من جهة أنها كانت مستحقة للاضافة الى المفرد كسائر أخواتها فمنعت ذلك كما منعت قبل وبعد الاضافة وكونها حركة الاصل نحو يا تحاج ترخيم تحاجج مصدر تحاج اذا سمى به وكونه فى الكلمة كالواو فى نظيرتها كنحن ونظيرتها همو وكونه فى الكلمة مثله فى نظيرتها نحو اخشوا القوم ونظيرتها قل ادعوا والاتباع كمنذ وقد بان لك أن ألقاب البناء ضم وفتح وكسر وسكون ويسمى أيضا وقفا وهذا شروع فى ذكر ألقاب الاعراب وهي أيضا أربعة

في الصورة مختلفان في الحقيقة كما اختلفا في الاسماء فان الاول لازمة غير مجتلبة بعامل والثانية متغيرة مجتلبة لعامل واصطلحوا على تسمية الضمة والفتحة والكسرة والسكون في الاعراب رفعا ونصبا وجرا أو خفضا وجزما وفي البناء ضما وفتحا وكسرا وسكونا فلا يطلق اسم نوع من أنواع أحدهما على نوع من أنواع الآخر وهل حركات البناء أصل لعدم تغيرها أو حركات الاعراب لدلالتها على المعاني كالفاعلية والمفعولية والاضافة ونحوها اعاهو لها ان أوكل أصل أقوال (قوله رفع الخ) بدأ بالرفع لانه أشرف ادهو اعراب العمد ولا يخلو منه كلام وثنى بالنصب لانه أوسع مجالا فان أنواعه أكثر قال أبو حيان ولو بدأ بالجر لانه مختص بالاسم الذي الاعراب فيه أصل لاتجه أيضا اه دماميني (قوله وعن المازني أن الجزم ليس باعراب) وجهه أن الجزم ليس في الاسم حتى يحمل عليه المضارع قاله الشيخ يحيى (قوله والرفع والنصب اجعلن اعرابا) اعترضه السيوطي بأن الفعل المؤكد بالنون لا يتقدم معموله عليه والناظم مشى على ذلك في عدة مواضع كقوله والفاعل المعنى انصبن بأفعلا وقوله وبه الكاف صلا وعالجه بعض شراح الحروبية بأن تأكيد الفعل يقتضي اهتماما به فيقدم أفاده الشيخ يحيى ويعني حمل امتناع التقدم ان سلم على حالة الاختيار دون الضرورة كما هنا وحينئذ يندفع الاعتراض (قوله والاسم قد خصص بالجر) الباء داخلة على المقصور كما هو الاكثر لا يقال هذا تكرار مع قوله سابقا بالجر والتنوين الخ لانا نقول ذكر الجر هناك لبيان علامة الاسم وهنا لبيان أنه نوع من أنواع الاعراب خاص بالاسم (قوله لان عامله) أي عامل الجر أصالة وهو الحرف لا يستقل لافتقاره الى ما يتعلق به وقوله فيحمل بالنصب لوقوعه بعد فاء جواب النفي بالفاء ارباب وقوله غيره عليه أي غير الجر في الاسم وهو الجر في الفعل لو كان على الجر في الاسم وقوله بخلاف الرفع والنصب أي في الاسم فانهما لقوة عاملهما أصالة بالاستقلال يقبلان أن يحمل عليهما رفع المضارع ونصبه (قوله كما قد خصص الخ) الكاف قد تأتي للجر دالتنظير من غير اعتبار كون المشبه به أقوى كما هنا (قوله أي بالجزم) فسر أن يجزم بالجزم لانه الواقع في عبارة النحاة لمناسبته الرفع

رفع ونصب وجر وجزم وعن المازني أن الجزم ليس باعراب فهي هذه الاربعة ما هو مشترك بين الاسماء والافعال وما هو مختص بقبيل منهما وقد أشار الى الاول بقوله (والرفع والنصب اجعلن اعرابا لاسم وفعل) فالاسم نحو ان زيدا قائم والفعل (نحو) أقوم و(لن أهابا) والى الثاني أشار بقوله (والاسم قد خصص بالجر) أي فلا يوجد في الفعل قال في التسهيل لان عامله لا يستقل فيحمل غيره عليه بخلاف الرفع والنصب (كما قد خصص الفعل بأن ينجزما) أي بالجزم

والنصب والخفض فيكون المصنف أطلق اللازم وأراد الملزوم باعتبار المعنى الاصلي للجزم (قوله لكونه فيه حينئذ) أي حين اذ خص الاسم بالجر والفعل بالجزم كالعوض من الجر ليحصل لكل من الاسم والفعل ثلاثة أوجه من الاعراب اثنان مشترك كان وواحد مختص ولا يخفى أن عامل الجزم أصالة الحرف فهو كالجر في عدم استقلال العامل أصالة لان الحرف غير مستقل جارا كان أو جازما أو غيرهما فالاشرف للجزم على الجر باستقلال عامله أصالة حتى يرد ما ذكره البعض من لزوم اختصاص الاشرف وهو الاسم بالمرجوح وهو الجر لعدم استقلال عامله فيجاب بأن له جهة رجحان وهو كونه ثبوتيا فتعادلا فالسؤال من أصله باطل وان اغتر به المذكور فان قلت كان القياس خفض المضارع اذا أضيف اليه أسماء الزمان نحو هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم لاقتضاء الاضافة جر المضاف اليه وجزم الاسم الذي لا ينصرف لشبه الفعل فلم يخفض المضارع المذكور ولم يجزم الاسم المذكور قلت أما الاول فلان الاضافة في المعنى للمصدر المفهوم من الفعل لا الفعل وأما الثاني فلما يلزم من الاجحاف لو حذفت الحركة أيضا بعد حذف التنوين اذ ليس في كلامهم حذف شيئين من جهة واحدة (قوله واعلم أن الاصل الخ) توطئة للمتن (قوله فارفع بضم) الباء للتصوير من تصوير النوع بصنفه ليوافق مذهب الناظم من أن الاعراب لفظي وسيأتي للشارح كلام آخر (قوله وانصبن فتحا وجر كسرا) الاقرب أن فتحا وكسرا منصوبان بنزع الخافض ليتوافقا مع قوله بضم وقوله بتسكين وان كان النصب به سماعيا على الراجح لانه لا يبعد عندي أن محل كونه سماعيا على هذا القول اذا لم يصرح بالخافض في نظير المنصوب بحذفه (قوله تنبيه لا منافاة الخ) قصده الجواب عن منافاة ظاهر قول المصنف فارفع بضم الخ من كون الاعراب معنويا بما هو مذهبه من كونه لفظيا (قوله لا منافاة بين جعل هذه الاشياء) يعني الضم وأخواته اعرابا كما هو مذهب المصنف لا كما هو مقتضى قوله اجعلن اعرابا الا أن جعل الرفع والنصب اعرابا جار على المذهبين والخلاف انما يظهر في الضمة وأخواتها فعلى أنه لفظي هي نفس الاعراب وعلى أنه معنوي علامات اعراب وقوله وبين جعلها علامات اعراب أي كما هو ظاهر

لكونه فيه حينئذ كالعوض من الجر قاله في التسهيل واعلم أن الاصل في كل معرب أن يكون اعرابه بالحركات أو السكون والاصل في كل معرب بالحركات أن يكون رفعه بالضمة ونصبه بالفتحة وجره بالكسرة والى ذلك الاشارة بقوله (فارفع بضم وانصبن فتحا وجر كسرا كذكر الله عبده يسر) فذكر مبتدأ وهو مرفوع بالضم والاسم الكريم مضاف اليه وهو مجرور بالكسر وعبده مفعول به وهو منصوب بالفتح ثم أشار الى ما بقي وهو الجزم بقوله (واجزم بتسكين) نحو لم يقم * تنبيه * لا منافاة بين جعل هذه الاشياء اعرابا وجعلها علامات اعراب اذ هي اعراب من حيث عموم كونها أثرا جلبه العامل وعلامات اعراب من حيث الخصوص (وغير ما ذكر)

من الاعراب بالحركات والسكون مما سيأتي فرع عما ذكر (ينوب) عنه فينوب من الضمة الواو والالف والنون وعن الفتحة الالف والياء والكسرة وحذف النون وعن الكسرة الفتحة والياء وعن السكون حذف الحرف فللرفع أربع علامات وللنصب خمس علامات وللجر ثلاث علامات وللجزم علامتان فهذه أربع عشرة علامة منها أربعة أصول وعشرة فروع لها تنوب عنها فالاعراب بالفرع النائب (نحو جاء أخو بني نمر) فأخو فاعل والواو فيه نائبة عن الضمة وبني مضاف اليه والياء فيه نائبة عن الكسرة وعلى هذا الحذو واعلم أن النائب في الاسم اما حرف واما حركة وفي الفعل اما حرف واما حذف فنيابة الحرف عن الحركة في الاسم تكون في ثلاثة مواضع الأسماء الستة والمثنى والمجموع على حده

قوله فارفع بضم الخ لان المتبادر منه أن الضم وأخواته علامات اعراب والمعنى فارفع علامة بضم الخ وان احتمل أن تكون الباء للتصوير فتندفع المنافاة من أصلها كما مر وكلامه يقتضي أن القائل بأن الاعراب لفظي يجوز جعل هذه الاشياء علامات من حيث خصوصها بمعنى أن وجودها علامة على وجود الاعراب من تعليم وجود الكلي بوجود جزئيه ولا مانع من ذلك وان كان المشهور أن القائل بأن الاعراب لفظي يقول مرفوع ورفعه كذا والقائل بأنه معنوي يقول مرفوع وعلامة رفعه كذا بقي شيء آخر وهو أنه تقدم أن الضم وأخواته أنواع البناء فكيف جعلت اعرابا أو علامات اعراب ويمكن أن يقال في عبارة المصنف ومن عبر مثل تعبيره مسامحة والاصل فارفع بضمة وانصب بفتحة واجرر بكسرة فتكون الضمة والفتحة والكسرة مشتركة بين الاعراب والبناء وكذا السكون وقال شيخنا السيد البصريون يطلقون ألقاب البناء على علامات الاعراب فاحفظه (قوله من الاعراب بالحركات والسكون) بيان لما وقوله مما سيأتي بيان لغير (قوله فرع عما ذكر الخ) أي على طريق التوزيع فالواو والالف والنون فروع الضمة والالف والياء والكسرة وحذف النون فروع الفتحة وهكذا وليس المعنى أن كل واحد من غير ما ذكر فرع عن كل واحد مما ذكر وليس هذا حل اعراب بل هو دخول على قول المصنف ينوب مناسب له أتى به الشارح لانه المقابل صريحا لقوله سابقا والاصل في كل معرب أن يكون اعرابه الى قوله رفعه بالضمة الخ وبتقريرنا قول الشارح فرع عما ذكر على هذا الوجه يسقط ما نقله البعض عن الهوتي وسكت عليه من الاعتراض (قوله نحو جا أخو بني نمر) بقصر جاء لا للضرورة بل لكثرة حذف احدى الهمزتين من كلمتين اذا اجتمعتا وغير مفتح فكسر أبو قبيلة من العرب (قوله والباء فيه نائبة عن الكسرة) لانه ملحق بجمع المذكر السالم (قوله وعلى هذا الحذو) يعني القياس من حذا يحذو اذا تبعه وهو مرفوع بالابتداء خبره الظرف قبله أو مجرور بدلا من اسم الاشارة ومتعلق الظرف محذوف أي واجر على هذا الحذو أو منصوب مفعولا لمحذوف أي احذ هذا الحذو (قوله والمجموع على حده) أي حد المثنى وطريقه من الاعراب بالحروف واحترز به عن جمع التكسير

فان اعرابه بالحركات (قوله فبدأ) أى اذا علمت ذلك فبدأ والأولى الواو وقاله
شيخنا أى لعدم احتياجها الى تقدير بخلاف الفاء الفصيحة (قوله ولان
اعرابها على الاصل الخ) أى لان الاصل فى المعرب بالفرع وهو الحرف
أن يكون رفعه بالواو ونصبه بالالف وجره بالياء ليجانس الفرع الاصل
ويؤخذ من هذه العلة الثانية وجه تقديم ما ناب فيه حرف عن حركة على
ما ناب فيه حركة عن حركة لانه لم يجر على الاصل ولا من بعض الوجوه بخلاف
ما ناب فيه حرف عن حركة فان بعضه جاء على الاصل فى الاعراب بالفرع من
كل وجه كالاسماء الستة وبعضه جاء على الاصل من بعض الوجوه كالمثنى
والجمع على حدّه فان الاول جاء على الاصل فى الجزء والثانى جاء عليه فى الرفع
والجر (قوله وارفع بواو) المناسب الفاء لان هذا تفصيل لقوله وغيرها ذكر
ينوب الخ والواو توهم أنه أجنبى منه (قوله نيابة عن الحركات الثلاث)
مفعول مطلق لمحذوف أى تنوب هذه الاحرف نيابة ولا يصح أن يكون
مفعولا لاجله تنازعه العوامل الثلاثة لعدم صحة انفراد أحدها بالعمل فيه
نظرا الى متعلقه أعنى قوله عن الحركات الثلاث الا أن تجعل أل للجنس
(قوله ما من الاسما أصف) تنازعه العوامل الثلاثة فأعملنا الاخير
وأضمرنا فيما قبله ضميره وحذفناه لكونه فضلة ولا يجوز كون العامل غير
الاخير لوجوب ابراز الضمير حينئذ فيما بعده وان كان فضلة (قوله ذو)
مبتدأ مؤخر مرفوع بضمة مقدرة لان اعرابها بالحروف اذا كانت مستعملة
فى معناها وهى هنا المراد بها اللفظ (قوله ان صحبة أبانا) صحبة مفعول
لمحذوف يفسره المذكور من باب الاشتغال لا مفعول مقدم لأبانا لان أداة
الشرط لا يليها الا فعل ظاهر أو مقدر واشتراط كون الشاغل ضميرا
أكثرى لا كلى أو الضمير مقدر قاله يس وقد يقال اذا جعل صحبة
مفعولا مقدما لأبانا فقد ولى ان الفعل الظاهر تقديرا (قوله لا ذو الموصولة)
احترز عنها مع أن الكلام فى المعرب وهى مبنية دفعا لتوهم المبتدى الذى
لا يعرف أنها مبنية دخولها فى قوله ذو (قوله والفم حيث الميم منه بانا)
استعمل حيث فى الزمان على رأى الاخفش أو فى المكان الاعتبارى أعنى
التركيب واعترض كلامه بأنه يوهم أن الاصل فم بالميم فالذى ينبغى وفوه

فبدأ بالاسماء الستة لانها
أسماء مفردة والمفرد سابق
المثنى والمجموع ولان
اعرابها على الاصل فى
الاعراب بالفرع من كل
وجه فقال (وارفع بواو
وانصبن بالالف واجرر بياء)
اى نيابة عن الحركات
الثلاث (ما) أى الذى (من
الاسما أصف) لك بعد (من
ذاك) أى من الذى أصفه لك
(ذو ان صحبة أبانا) أى أظهر
لا ذو الموصولة الطائية فان
الاشهر فيها البناء عند طيء
(والفم حيث الميم منه بانا)
أى انفصل فان لم ينفصل
منه أعرب بالحركات

الظاهرة عليها وفيه حينئذ عشر لغات نقصه وقصره وتضعيفه مثلث الفاء فهن والعاشرة اتباع فائه لميمه وفصحاهن فتح فائه منقوصا و (أب) و (أخ) و (حم كذلك) مما أصف (وهن) وهي كلمة يكنى بها عن أسماء الاجناس وقيل

ان لم يبدل من واو ميم وقد يقال لا نسلم أن الاصل الواو قال الناظم الصحيح أن للفم أربع مواد ف م ى ف م و ف م م ف و ه كذا في الروداني وبأن الفم اذا فارقته الميم هو الفاء وحدها ولا تعرب أصلا والمعرب هو فوك وهو غير الفم بنقص الميم ففي عبارته حكم على ما لم يثبت له الحكم مع ترك الحكم على ما ثبت له الحكم وأجيب بأن المراد بالفم العضو المخصوص لا اللفظ على تقدير مضاف أي ودال الفم حيث الميم من داله بان والدال يعم ما معه ميم وما معه غيرها (قوله الظاهرة عليها) كان الاولى اسقاطه لتدخل الحركات المقدرة في لغة القصر (قوله وفيه حينئذ) أي حين اذ لم ينفصل منه الميم وقوله عشر لغات قال شيخ الاسلام في شرحه على الشذور ما نصه الفم بالميم يعرب بالحركات مع تضعيف ميمه وبدونه ومنقوصا كقاض ومقصورا كعصا بتثليث فائه فيها فهذه مع لغة حذف الميم ثلاث عشرة لغة واقتصر في التسهيل على عشرة وأفصحها الفتح فانه منقوصا اه فأنت تراه ذكر في الفم بالميم اثنتي عشرة لغة بزيادة ثلاث لغات على ما ذكره الشارح وهي اعرابه على الياء كقاض مثلث الفاء واسقاطه لغة اتباع فائه لميمه فاذا ضمت الى الاثنتي عشرة كانت لغات الفم بالميم ثلاث عشرة مما نقله البعض وسكت عليه من أنها عشرون وأن شيخ الاسلام ذكرها في شرحه على الشذور لا أصل له وبقي لغات ثلاث نقلها الدماميني وغيره وهي فاه وفوه وفيه قال وجميع الثلاثة أفواه ثم وجه ذلك فراجعه (قوله نقصه) مراده بالنقص حذف اللام وجعل الاعراب على الميم (قوله وقصره) أي اعرابه بالحركات مقدرة على الالف كالفتى (قوله اتباع فائه لميمه) أي في حالة نقصه قيل وهذه اللغة أضعف اللغات ذكره شيخنا (قوله وأب) مبتدأ لانه معرفة لان المراد لفظه وأخ وحم معطوفان عليه وكذلك خبر أي كما ذكر من ذو والفم في كون كل مما أصف تقول الشارح مما أصف بيان الحاصل معنى قوله كذلك والحم أقارب الزوج وقد يطلق على أقارب الزوجة (قوله وهن) مبتدأ محذوف الخبر أي كذلك (قوله عن أسماء الاجناس) كان ينبغي حذف أسماء لان ما ذكر كناية عن الاجناس نفسها قال الجوهري الهن كناية ومعناه شيء تقول هذا هنك أي شيئك ويمكن جعل عن متعلقة

ذا اعتلا) فكل واحد من هذه الاسماء مفرد مكبر مضاف واضافته لغير الياء وقد احتوت هذه الامثلة على أنواع غير الياء فان غير الياء اما ظاهر أو مضمر والظاهر اما معرفة أو نكرة والاحتراز بالاضافة عما اذا لم تضف فانها تكون منقوصة معربة بالحركات الظاهرة نحو جاء أب ورأيت أخا ومررت بحم وكلها تفرد الا ذو فانها ملازمة للاضافة واذا أفرد فوك عوض من عينه وهي الواو ميم وقد تثبت الميم مع الاضافة كقوله * يصبح ظمآن وفي البحر فمه * ولا يختص بالضرورة خلافا لابي علي لقوله صلى الله عليه وسلم لخلوف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك والاحتراز بقوله لا للياء عما اذا أضيفت للياء فانها تعرب بحركات مقدرة كسائر الاسماء المضافة للياء وكلها تضاف للياء الا ذو فانها لا تضاف لمضمر وانما تضاف لاسم جنس ظاهر غير صفة

ذكرها كذلك (قوله ذا اعتلا) حال من المضاف لا من المضاف اليه لعدم شرطه والاعتلاء العلو (قوله أنواع غير الياء) أي أنواع المضاف اليه المغاير للياء (قوله عما اذا لم تضف) أي تلك الاسماء أي القابل منها لعدم الاضافة فلا يرد أن ذو والفم بلا ميم ملازمان للاضافة (قوله فانها تكون منقوصة معربة بالحركات الظاهرة) يظهر لي أنه ليس بقيد بالنسبة الى أب وأخ وحم لاطلاقهم جواز قصرها مثلا فتفطن ولا يرد عليه قوله خالط من سلمى خياشيم وفا لان لفظ المضاف اليه منوي الثبوت فهو كالمذكور صراحة أي خياشيمها وفاها ولا يرد عليه أيضا أن من لغات الفم الفمى كالفتى وهو مقصور معرب بالحركات المقدرة مع الاضافة وعدمها لان الكلام ليس في الفم بالميم بل ليس في ذي والفم مطلقا لما ذكرناه عند قول المصنف أن يصفن وما ذكرناه عند قول الشارح عما اذا لم تضف فافهم (قوله عوض من عينه وهي الواو ميم) وجه التعويض أن الاضافة اذا زالت يأتي التنوين فيدخل على واو وهي ساكنة فتحذف للساكنين فعوضوا الميم عنها لتبقى وعند الاضافة لا يحتاج الى الميم للامن من ذلك لفقد التنوين أفاده الدماميني وتقدم وجه ايثار الميم دون غيرها (قوله وقد تثبت) أي على قلة اجراء لحال الاضافة مجرى حال عدمها (قوله يصبح) أي الحوت المذكور قبل وجملة وفي البحر فمه حالية (قوله لخلوف فم الصائم) بضم الخاء وقد تفتح لكن الفتح لغة شاذة كما في تحفة ابن حجر بل قيل خطأ أي تغير رائحته بعد الزوال ومعنى أطيبيته عند الله أحقيته بثناء الله على صاحبه ورضاه به ولا تختص أطيبيته بيوم القيامة على المعتمد وذكره في رواية مسلم لكونه وقت الجزاء (قوله فانها تعرب بحركات مقدرة) أي على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها كسرة المناسبة في أبي وأخي وحمي وهني بلا رد للاماتها المحذوفة كما هو الشائع أو منع من ظهورها سكون ما قبل الياء للادغام في الاربعة برد لاماتها وقلبها ياء وادغامها في ياء المتكلم وفي في فيّ قلب عين في ياء وادغامها في ياء المتكلم معرب بحركات مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها سكونه للادغام كما صرح به الرضي (قوله لاسم جنس ظاهر) أراد باسم الجنس ما وضع لمعنى كلي معرفا أو منكرا

وما خالف ذلك فهو نادر وبكونها مفردة عما اذا كانت مثناة أو مجموعة جمع سلامة فانها تعرب اعرابهما وان جمعت جمع تكسير أعربت بالحركات الظاهرة وبكونها مكبرة عما اذا صغرت فانها تعرب أيضا بالحركات الظاهرة واعلم أن ماذكره الناظم من أن اعراب هذه الاسماء بالاحرف هو مذهب طائفة من النحويين منهم الزجاجي وقطرب والزيادي من البصريين وهشام من الكوفيين في أحد قوليه قال في شرح التسهيل وهذا أسهل المذاهب وأبعدها عن التكلف ومذهب سيبويه والفارسي وجمهور البصريين انها معربة بحركات مقدرة على الحروف وأتبع فيها ماقبل الآخر للآخر فاذا قلت قام أبو زيد فاصله أبو زيد ثم اتبعت حركة الباء لحركة الواو فصار أبو زيد فاستثقلت الضمة على الواو فحذفت واذا قلت رأيت أبا زيد فاصله أبو زيد فقيل تحركت الواو وانفتح ماقبلها قلبت ألفا وقيل ذهبت حركة الباء ثم حركت اتباعا لحركة الواو ثم انقلبت الواو ألفا قيل وهذا أولى

وأراد بالصفة المشتق للدلالة على معنى وذات لا المعنى القائم بالموصوف وخرج بقوله اسم جنس العلم والجملة فلا يقال أنت ذو محمد أو ذو تقوم وبقوله ظاهر الضمير الراجع الى بعض الاجناس فلا يقال الفضل ذوه أنت وبقوله غير صفة الصفة فلا يقال أنت ذو فاضل هكذا ينبغي تقرير عبارة الشارح ووجه ماذكره الشارح من الحصر أن ذو وصلة للوصف والضمير والعلم لا يوصف بهما والمشتق غني عنها الصلاحيته بنفسه للوصف وكذا الجملة (قوله وما خالف ذلك فهو نادر) كاضافته الى العلم في نحو أما القمذو بكة والى الجملة في نحو اذهب بذي تسلم أي اذهب في وقت صاحب سلامة وفي نكت السيوطي أن اضافته الى العلم قليلة والى الجملة شاذة وفي يس أنه أضيف الى الضمير شذوذا (قوله أو مجموعة جمع سلامة) أي بالواو والنون أو الياء والنون ان أريد بها من يعقل أو بالالف والتاء ان أريد بها مالا يعقل كأن يقال أبوات وأخوات وقد سمع جمع أب وأخ وذي جمع مذكر سالم قيل وهن وحم وفم بلا ميم أيضا (قوله وأبعدها عن التكلف) بخلاف مذهب سيبويه فان فيه تكلف حركات مقدرة مع الاستغناء عنها بنفس الحروف لحصول فائدة الاعراب بها وهي بيان مقتضى العامل ولا محذور في جعل الاعراب حرفا من نفس الكلمة اذا صلح له كما جعلوه في المثنى والمجموع على حده من نفسها (قوله وأتبع فيها ماقبل الآخر للآخر) ان قلت لم أتبعوا في هذه الاسماء دون نظائرها من الاسماء المعتلة نحو عصا ورحا قلت الفرق أن للاتباع في هذه الاسماء فائدة وهي الاشعار بأن ماقبل الآخر كان في غير حالة الاضافة حرف اعراب نحو ان له أبا شيخا كبيرا فقد سرق أخ له بخلاف النظائر ومن المقرر أن الشئ اذا لزم شيئا من باب أجرى جميع الباب على وتيرة فلا يرد فول وذومال (قوله ثم انقلبت الواو ألفا) أي لتحركها وانفتاح ماقبلها (قوله وهذا أولى) أورد عليه أن حركة الباء على هذا عارضة للاتباع فلا تصلح موجبا لقلب الواو المتحركة ألفا لما سيأتي في محله من أنه يشترط اصالة الفتح وأجيب بأن حركتها في الحقيقة غير عارضة والحكم بذهاب حركتها الاصلية والاتيان بحركة أخرى للاتباع أمر تقديري ارتكبناه اجراء للباب على وتيرة واحدة وعلى تسليم عروضها

في الحقيقة يقال لما حلت محل الاصلية ونابت عنها واتحدت معها نوعا أعطيت حكمها أفاده الدماميني (قوله وذكر في التسهيل أن هذا المذهب أصح) أي لان الاصل في الاعراب أن يكون بالحركات ظاهرة أو مقدرة فمتى أمكن تقديرها لم يعدل عنه ولا يمكن تمشية كلام المصنف هنا عليه لانه في الاعراب بالنيابة كما قال سابقا وغير ماذكر ينوب الخ (قوله من جملة عشرة مذاهب) بل من جملة اثنى عشر مذهبا ساقها السيوطي في همع الهوامع فراجعه (قوله انما أعربت هذه الاسماء بالاحرف) الاولى والمناسب لقوله في السؤال الثاني وانما اختيرت هذه الاسماء أن يقول هنا انما أعرب بعض المفردات بالاحرف الخ ثم يقول وكان ذلك البعض الاسماء الستة لانها تشبه المثنى الخ وتصحيح كلام الشارح أن يقال المنظور اليه في السؤال الاول جهة عموم الاسماء الستة وهي كونها بعضا من الاسماء المفردة لا جهة خصوصها وهي كونها هذه الاسماء بأشخاصها (قوله للفرق بينهما الخ) ولم يعكس ليكون الاصل للاصل والفرع للفرع (قوله وكذا البواقي) فالحم لكونه أقارب الزوج أو الزوجة يستلزم واحدا منهما وذو لكونه بمعنى الصاحب يستلزم مصحوبا والفم يستلزم صاحبه وكذا الهن (قوله ارفع المثنى) سيأتي شروط المثنى (قوله والمثنى) أي اصطلاحا أما لغة فهو المعطوف كثيرا (قوله اسم) أي معرب بدليل أن الكلام في المعرب فلا يرد على التعريف أنتما (قوله ناب عن اثنين) أي اسمين اثنين أعم من أن يكونا مذكرين أو مؤنثين مفردين كالزيدين أو جمعي تكسير كالجمالين أو اسمي جمع كالركبين أو اسمي جنس كالغنمين والمراد ناب عنهما في الحالة الراهنة لان معنى الفعل غير معتبر في التعاريف فلا يرد أن التعريف غير مانع لدخول المثنى المسمى به والمراد النيابة عنهما بطريق الوضع فلا يرد أن التعريف غير جامع لخروج شفع ثم ارجع البصر كرتين مما استعمل في الكثرة لان نيابته عن أكثر من اثنين ليست بطريق الوضع على أن منهم من جعله ملحقا بالمثنى لا مثنى حقيقة (قوله في الوزن والحروف) لم يقل والمعنى مراعاة لمذهب الناظم الذي يجوز تثنية المشترك مرادا بها معنياه المختلفان وجمعه كذلك عند أمن اللبس فتثنيته مرادا بها فردان لأحد معنييه نحو عندي عينان منقودة وموردة

حركة الباء لحركة الواو فصار بابو زيد فاستثقلت الكسرة على الواو فحذفت كما حذفت الضمة ثم قلبت الواو ياء لسكونها بعد كسرة كما في نحو ميزان وذكر في التسهيل أن هذا المذهب أصح وهذان المذهبان من جملة عشرة مذاهب في اعراب هذه الاسماء وهما أقواها *تنبيه* انما أعربت هذه الاسماء بالاحرف توطئة لاعراب المثنى والمجموع على حده بها وذلك أنهم أرادوا أن يعربوا المثنى والمجموع بالاحرف للفرق بينهما وبين المفرد فأعربوا بعض المفردات بها ليأنس بها الطبع فاذا انتقل الاعراب بها الى المثنى والمجموع لم ينفر منه لسابق الالفة وانما اختيرت هذه الاسماء لانها تشبه المثنى لفظا ومعنى أما لفظا فلانها لا تستعمل كذلك الا مضافة والمضاف مع المضاف اليه اثنان وأما معنى فلاستلزام كل واحد منها آخر فالأب يستلزم ابنا والأخ يستلزم أخا وكذا البواقي وانما اختيرت هذه ل الاحرف لما بينها وبين الحركات الثلاث من المناسبة الظاهرة (بالالف ارفع المثنى) نيابة عن الضمة والمثنى اسم ناب عن اثنين اتفقا في الوزن والحروف

بزيادة أغنت عن العاطف والمعطوف فاسم ناب عن اثنين يشمل المثنى الحقيقي كالزيدين وغيره كالقمرين واثنين واثنتين وكلا وكلتا والألفاظ الموضوعة للاثنين

ويجمعه كذلك ويجوز تثنية اللفظ مراداً بها حقيقته ومجازه وجمعه كذلك عند ذلك معللا ذلك بأن الأصل في التثنية والجمع العطف وهو في المتفقين والمختلفين جائز بالاتفاق والعدول عنه اختصار فإذا جاز في أحدهما فليجز في الآخر قياساً قال في شرح الجامع وبعضهم بنى المسألة على جواز استعمال المشترك في معنييه أي واللفظ في حقيقته ومجازه فإن قلنا به جاز وإلا فلا اهـ وهو ظاهر (قوله بزيادة) الباء سببية متعلقة بناب (قوله أغنت عن العاطف والمعطوف) فلا يقال جاء زيد وزيد مثلاً في غير ضرورة أو شذوذ إلا لنكتة كقصد تكثير نحو أعطيتك مائة ومائة وكفصل ظاهر نحو جاء رجل طويل ورجل قصير أو مقدر نحو قول الحجاج إنا لله محمد ومحمد في يوم أي محمد ابني ومحمد أخي وأل في العاطف للعهد والمعهود الواو خاصة وفي كتاب العسكري لا يجوز في قام زيد فزيد قام الزيدان بخلاف قام زيد وزيد قال ولهذا لا يجوز قام زيد فزيد الظريفان لأن النعت كالمنعوت فكما لا يجتمع المنعوتان في لفظ واحد كذلك نعتاهما كذا في الدماميني وعلى هذا لا يجوز بالطريق الأولى جاء زيد فعمرو الظريفان وعندي أنه يجوز جاء زيد فزيد الظريفان وجاء زيد فعمرو الظريفان لانتفاء اللبس المانع من جواز جاء الزيدان في جاء زيد فزيد أو فعمرو ولأنه يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع فعليك بالإنصاف وأل في المعطوف أيضاً للعهد والمعهود المعطوف من لفظ المثنى فلا يرد أن التعريف يدخل فيه اثنان لنيابته عن رجل ورجل واثنتان لنيابته عن امرأة وامرأة لأن المعطوف ليس من لفظ المثنى (قوله فاسم ناب عن اثنين يشمل الخ) يتبادر من هذا مع سكوته عن إخراج قوله ناب عن اثنين لما دل على أقل من اثنين كرجل أي ماش ولما دل على أكثر كصنوان جمع صنو ولما أعرب كالمثنى والمراد به مفرد اسم جنس ككلبتي الحداد أو علم كالبحرين لمكان وجعله اتفاقاً في الوزن قيداً أول إنه جعل مجموع قوله اسم ناب عن اثنين جنساً وهو خلاف المألوف والموافق للمألوف جعل اسم جنساً وناب عن اثنين فصلاً أول مخرجاً لما مر (قوله كالقمرين) للشمس والقمر تغليباً للمذكر ولم يغلبوا المؤنث إلا في مسألتين قولهم ضبعان بفتح فضم في تثنية ضبع للمؤنث وضبعان بكسر فسكون

للمذكر

قوله تعالى كلتا الجنتين آتت أكلها بل يحتمل رجوعه الى الجنتين وان كان
رجوع الضمير الى المضاف أكثر من رجوعه الى المضاف اليه ولهذا مشى
في شرح الجامع على رجوع الضمير الى كلتا قال الدماميني ويتعين الافراد
مراعاة للفظ في نحو كلانا غني عن أخيه وضابطه أن ينسب الى كل منهما
حكم الآخر بالنسبة اليه لا بالنسبة الى ثالث اذ المراد كل واحد منا غني عن
أخيه قال في المغني وقد سئلت قديما عن قول القائل زيد وعمرو كلاهما قائم
وكلاهما قائمان أيهما الصواب فكتبت ان قدر كلاهما توكيدا قيل
قائمان لانه خبر عن زيد وعمرو وان قدر مبتدأ فالوجهان والمختار الافراد
وعلى هذا فاذا قيل ان زيدا وعمرا فان قيل كليهما قيل قائمان أو كلاهما
فالوجهان اه (قوله اثنان واثنتان) تجوز اضافتهما الى ما يدل على اثنين
لكن لا بد أن يكون الاثنان الواقع عليهما المضاف غير الاثنين الواقع عليهما
المضاف اليه لئلا يلزم اضافة الشئ الى نفسه ولا فرق في ذلك بين الظاهر
والضمير على المرضي عندي ويؤيده تصريح بعضهم كما في الروداني بجواز
اثناهما اذا أريد بالاثنين امران غير المخاطبين مضافان اليهما كعبدين
لهما وأمتين لهما نقله في التصريح عن الموضح في شرح اللمحة وتبعه البعض من
امتناع اضافة اثنين واثنتين الى ضمير تثنية لانه اضافة الشئ الى نفسه فغير
ظاهر على اطلاقه (قوله من اسماء التثنية) أي من الاسماء الدالة وضعا على
اثنين (قوله كابنين وابنتين الخ) قال بعضهم لما لم يتزن له أن يقول مثل المثنى
أتى بمثالين منه وأقام ذلك مقام قوله كالمثنى وقال آخر كان يمكنه أن يقول
مثل المثنى فيه يجريان أي في الرفع بالالف أفاده في النكت (قوله مطلقا)
أي سواء أفردا كقوله تعالى حين الوصية اثنان أي شهادة اثنين ليصح
الاخبار به عن شهادة بينكم أو ركبا نحو فانفجرت منه اثنتا عشرة عينا
أو أضيفا نحو اثناكم واثنتاكم (قوله وتخلف الياء) أي تقوم مقامها
في بيان مقتضى العامل لا في النوع الخاص بالالف وهو الرفع والمراد الخلف
ولو تقديرا ليدخل نحو لبيك مما لا يستعمل مرفوعا (قوله في هذه الالفاظ
جميعها) جعل الشارح جميعها تأكيدا للمحذوف وهو ممنوع عند غير الخليل
الا أن يقال هو حل معنى لا حل اعراب (قوله بعد فتح قد ألف) ذكره وان كان

أجريا في اعرابهما مجرى
المفرد تارة ومجرى المثنى
تارة وخص اجراؤهما مجرى
المثنى بحالة الاضافة الى
المضمر لان الاعراب
بالحروف فرع الاعراب
بالحركات والاضافة الى
المضمر فرع الاضافة الى
الظاهر لان الظاهر أصل
المضمر فجعل الفرع مع
الفرع والاصل مع الاصل
مراعاة للمناسبة (اثنان
واثنتان) بالمثلثة اسمان من
أسماء التثنية وليسا بمثنيين
حقيقة كما سبق (كابنين
وابنتين) بالموحدة اللذين
هما مثنيان حقيقة (يجريان)
مطلقا فيرفعان بالالف ومثل
اثنتين ثنتان في لغة تميم
(وتخلف الياء في) هذه
الالفاظ (جميعها) أي المثنى
وما الحق به (الالف جرا
ونصبا بعد فتح قد ألف) الياء
فاعل تخلف وقصره

يؤخذ الفتح من السكوت على ماقبل الالف الذى هو مفتوح لان التصريح أقوى فى البيان ولافادة علة فتح ماقبل ياء المثنى وهى ألفة الفتح مع الالف كما فى نكت السيوطى فقوله قد ألف فى معنى التعليل (قوله للضرورة) فيه ان قصر ذى الالف من أسماء حروف التهجى لغة لا ضرورة الا أن يقال المراد أن القصر هنا متعين لضرورة الوزن (قوله نصب على الحال) فيه أن مجىء المصدر حالا وان كان كثيرا مقصور على السماع فالاولى كونه منصوبا على الظرفية بتقدير مضاف حذف وأقيم المضاف اليه مقامه والاصل وقت جر ونصب كما فى آتيك طلوع الشمس (قوله أى مجرورة ومنصوبة) لم يقل أى مجرورا ومنصوبا مع أن المجرور مثنى وهو لفظ جميع مذكر لان الغالب مراعاة ما أضيف اليه كل وجميع لا مجردا كتساب التأنيث من المضاف اليه وان اقتضاه كلام شيخنا والبعض (قوله وسبب فتح) أى ابقاء فتح والسبب الذى ذكره غير السبب المستفاد من كلام المصنف كما مر (قوله خلف عن الالف) انما كانت الالف أصلا لان الرفع أول أحوال الاعراب ومثلها الواو فى الجمع (قوله والالف لا يكون ماقبلها الا مفتوحا) فى معنى التعليل للاشعار (قوله لزوم الالف) أى والاعراب بحركات مقدرة عليها كالمقصور وبعض من يلزمه الالف يعربه بحركات ظاهرة على النون كالمفرد الصحيح فيقول جاء الزيدان بضم النون ورأيت الزيدان بفتحها ومررت بالزيدان بكسرها وهى لغة قليلة جدا كذا فى الدمامينى وغيره والظاهر على هذه اللغة منع صرف المثنى اذا انضم الى زيادة الالف والنون علة أخرى كالوصفية فى نحو صالحان فتأمل (قوله لصما) أى عض ونيب (قوله وجعل منه ان هذان لساحران) وقيل اسم ان ضمير الشان وهذان مبتدا وساحران خبر مبتدا محذوف دخلت عليه لام الابتداء أى لهما ساحران والجملة خبر هذان والجملة خبر ان واعترض بأن حذف ضمير الشان شاذ الا مع أن المفتوحة المخففة وكأن المخففة لم استسهلوه معهما المكرره فى كلام بنى على التخفيف فحذفه تبع لحذف النون ورب شئ يحذف تبعا ولا يحذف استقلالا كالفاعل يحذف مع الفعل ولا يحذف وحده وانما كان مع غيرهما شاذا لان فائدة ضمير الشان تمكين ما يعقبه فى ذهن السامع لانه مرقوع لهم

للضرورة والالف مفعول به وجرا ونصبا نصب على الحال من المجرور بى أى مجرورة ومنصوبة وسبب فتح ماقبل الياء الاشعار بأنها خلف عن الالف والالف لا يكون ماقبلها الا مفتوحا وحاصل ماقاله أن المثنى وما ألحق به يرفع بالالف ويجر وينصب بالياء المفتوح ماقبلها

* تنبيهان * الاول فى المثنى وما ألحق به لغة أخرى وهى لزوم الالف رفعا ونصبا وجرا وهى لغة بنى الحارث بن كعب وقبائل أخر وأنكرها المبرد وهو محجوج بنقل الائمة قال الشاعر

فأطرق اطراق الشجاع ولو رأى * مساغا لناباه الشجاع لصمما * وجعل منه ان هذان لساحران

يفسره مابعده فاذا لم يتعين للسامع منه معنى انتظر مابعده ولهذا اشترط أن يكون مضمون الجملة مهما وهذه الفائدة مفقودة عند حذفه وبأن حذف المبتدأ ينافي التأكيد لان تأكيد الشئ يقتضي الاعتناء به وحذفه يقتضي خلافه * وأجيب عن هذا بمنع تنافيهما لعدم تواردهما على محل واحد لان التأكيد للنسبة والحذف للمبتدأ ولان المحذوف لدليل كالثابت وقد صرح الخليل وسيبويه بجواز حذف المؤكد وبقاء التأكيد في نحو مررت بزيد وجاء في أخوه أنفسهما بالرفع على تقديرهما صاحباي انفسهما وبالنصب على تقدير أعنيهما أنفسهما قاله الدماميني وقيل هذان مبني لتضمنه معنى الاشارة كمفرده وجمعه وكذا هذين لما ذكر لكن هذان أقيس لان الاصل في المبني أن لا تختلف صيغه لاختلاف العامل مع أن فيه مناسبة لالف اسحران وانما قال الاكثر هذين جرا ونصبا نظرا لصورة التثنية (قوله ويمنع الصرف) للعلمية وزيادة الالف والنون (قوله كاشهيابين) تثنية اشهياب وهي السنة المجدبة التي لا مطر فيها (قوله وارفع بواو) أي ظاهرة كما في الزيدون أو مقدرة كما في صالحو القوم أو منقلبة الى الياء كما في مسلمي على التحقيق (قوله وبيا اجرر وانصب) ليس المجرور متنازعا فيه لاجرر وانصب على الاصح لتأخر العاملين فلا يصح عمل المتأخر المعطوف فيما قبل المعطوف عليه للفصل به بل يقدر له معمول آخر وعلى القول الثاني يصح كونه من باب التنازع الطلب المعمول في الجملة قاله الشيخ يحيي وبه يعرف ما في كلام البعض وعلى هذا القول فالذي أعملناه هو الثاني اذ لو كان الاول لوجب الاضمار في الثاني بلا حذف للضمير وقصر ياء مع حذف تنوينه للضرورة كما قاله الشنواني (قوله نيابة عن الكسرة والفتحة) يحتمل أن يكون مفعولا مطلقا لمحذوف وجوبا أي نابت الياء فيما ذكر نيابة ويحتمل أن يكون قوله نيابة عن الكسرة مفعولا لاجله لقوله اجرر وقوله والفتحة أي ونيابة عن الفتحة مفعولا لاجله لقوله وانصب فيكون كلامه على التوزيع والحذف من الثاني لدلالة الاول (قوله سالم) تنازعه العوامل الثلاثة قبله وأعمل الاخير وأضمر في الاولين ضميره وحذفه واضافته الى جمع من اضافة الصفة الى الموصوف والصفة لبيان الواقع بالنسبة لعامر ومذنب اذ لا جمع

ولا وتران في ليلة الثاني لو سمي بالمثنى ففي اعرابه وجهان أحدهما اعرابه قبل التسمية والثاني يجعل كعمران فيلزم الالف ويمنع الصرف وقيده في التسهيل بأن لا يجاوز سبعة أحرف فان جاوزها كاشهيابين لم يجز اعرابه بالحركات (وارفع بواو) نيابة عن الضمة (وبيا اجرر وانصب) نيابة عن الكسرة والفتحة (سالم جمع عامر)

لهما فيما لو خصمنا بالنسبة لشيء ذين ويشترط في هذا الجمع زيادة
على ما يأتي شروط التثنية كما قاله الروداني وغيره وسيأتي الكلام على جمع
التكسير في بابه (قوله وجمع مذنب) دفع بتقدير جمع هنا ايهام كلام المصنف
اشتراك عامر ومذنب في جمع واحد وانما لم يبال المصنف بهذا الايهام
لضعفه جدا ولوضوح انتفاء الاشتراك فلا لبس والمضاف الى متعدد انما
تجب فيه المطابقة اذا خيف اللبس (قوله جمع المذكر السالم) أي المذكر
باعتبار معناه لا لفظه فتدخل نحو زينب وحيلي لمذكرين وما يقال فيهما
زينبون وحيلون وتخرج زيد وعمر وعلمين لمؤنثين فلا يجمعان هذا الجمع
ويصح نصب السالم نعتا لجمع وجره نعتا للمذكر والارجح الثاني لان السلامة
في الحقيقة للمذكر عند جمعه كما يفهم من قوله لسلامة بناء واحده نقله شيخنا
السيد عن الشنواني (قوله لسلامة بناء واحده) أي بنيته أي لغير اعلال
فدخل في جمع السلامة نحو قاضون ومصطفون (قوله اسم وصفة) جمع
الوصف بالواو لتكون الواو فيه كواو الجماعة في الفعل بجامع الدلالة على
الجمعية وكانت واو الفعل أصلا لانها اسم وواو الوصف حرف والعلم لتأويله
بالمسمى كان وصفا نقله الشيخ يحيى عن السهيلي (قوله علما) أي شخصيا فلا
يجمع العلم الجنسي بالواو والنون أو الياء والنون الا ما كان علما على
الشمول التوكيدي نحو أجمع فانه يقال فيه أجمعون وأجمعين لانه صفة
في أصله لانه أفعل تفضيل أصالة قاله الروداني ثم اشتراط العلمية للاقدام على
الجمعية واشتراط عدمها المصرح به في قولهم لا يثنى العلم ولا يجمع الا بعد
قصد تنكيره لتحقق الجمعية بالفعل فلا منافاة بين الاشتراطين أو يقال
العلمية من الشروط المعدة بكسر العين أي المهيئة لقبول الجمعية وهي
لا توجد مع الشروط وبهذين الجوابين ينحل لغز الدماميني المشهور الذي
ذكره شيخنا والبعض (قوله لمذكر عاقل) أي مذكر باعتبار المعنى
لا اللفظ فتدخل زينب وسعدى علمين لمذكرين وتخرج زيد وعمر وعلمين
لمؤنثين وانما لم يعتبروا المعنى في طلحة واعتبروا اللفظ حيث لم يجمعوه
بالواو والنون أو الياء والنون بل جمعوه بالالف والتاء لوجود المانع من
مراعاة المعنى وهو تاء التأنيث كذا نقل عن الغزي والمراد مذكر عاقل

(و) جمع (مذنب) وهما عامرون ومذنبون ويسمى هذا الجمع جمع المذكر السالم لسلامة بناء واحده ويقال له جمع السلامة لمذكر والجمع على حد المثنى لان كلا منهما يعرب بحرف علة بعده نون تسقط للاضافة وأشار بقوله (وشبه ذين) الى أن الذي يجمع هذا الجمع اسم وصفة فالاسم ما كان كعامر علما لمذكر عاقل

ولو

خاليا من تاء التأنيث ومن
التركيب ومن الاعراب
بحرفين فلا يجمع هذا الجمع
ما كان من الاسماء غير علم
كرجل أو علما لمؤنث كزينب
أو لغير عاقل كلاحق علم فرس
أو فيه تاء التأنيث كطلحة
أو التركيب المزجي
كمعديكرب وأجازه بعضهم
أو الاسنادي كبرق نحره
بالاتفاق أو الاعراب بحرفين

ولو تنزيلا ومنه في الصفة قوله تعالى قالتا أتينا طائعين. رأيتهم لي ساجدين
والمراد ما شأن جنسه العقل فدخل الصبي غير المميز والمجنون هذا وقد ذكر
في التسهيل أنه يكفي ذكورة بعض أفراد المثنى والمجموع وعقله مع اتحاد
المادة أي لا مع اختلافها فلا يقال رجلان في رجل وامرأة ولا عالمون
في عالم وقائمتين قال سم وقضية عبارته اشتراط العقل والتذكير في التثنية
أيضا فليحرر اه أقول في الدماميني على التسهيل أن ادخال المثنى في هذا
الحكم سهو وأنه لا حاجة الى اشتراط اتحاد المادة هنا لان الاتفاق
في اللفظ مأخوذ في تعريف كل من التثنية والجمع وتقدم الكلام على
التغليب (قوله خاليا من تاء التأنيث) مالم تكن عوض فاء أو لام كما سيذكره
الشارح أما ألف التأنيث فلا يشترط الخلو منها مقصورة أو ممدودة فلو سمي
مذكر بسلمى أو صحراء جمع هذا الجمع بحذف المقصورة وقلب همزة
الممدودة واوا وانما اشترط الخلو من تاء التأنيث لانها ان حذفت في الجمع
التبس بجمع مالا تاء فيه وان أبقيت لزم الجمع بين علامتين متضادتين
بحسب الظاهر ووقوع تاء التأنيث حشوا وانما اغتفروا وقوعها حشوا
في التثنية لانه ليس لتثنية ذي التاء صيغة تخصها اذ لو حذفوا التاء من تثنيته
لالتبست بتثنية مالا تاء فيه بخلاف جمعه (قوله ومن التركيب ومن الاعراب
بحرفين) قال البعض الاولى حذفهما لانهما شرطان لمطلق الجمع مصححا
أو مكسرا وكلامنا في شروط جمع السلامة بخصوصه اه ولك أن تقول
لا دليل على أن كلامنا في شروط جمع السلامة بخصوصه بل الظاهر أن
كلامنا في شروطه أعم من أن تخصه أولا لكن يعكر عليه أنه لم يستوف
مطلق شروطه (قوله بحرفين) فيه مسامحة اذ الاعراب بحرف فقط
ولا دخل للنون فيه لكن لما كانت النون قرينة حرف الاعراب قال ذلك
تسمحا أو يقال أراد بالحرفين الواو والياء على سبيل التوزيع أي الواو
في حال الرفع والياء في حالي النصب والجر (قوله وأجازه بعضهم) أي
مطلقا وقيل ان ختم بويه جاز والا فلا وعلى الجواز في المختوم بويه قيل تلحق
العلامة بآخره فيقال سيبويهون وقيل تلحق بالجزء الاول ويحذف الثاني
فيقال سيبون (قوله أو الاسنادي) فاذا أريد الدلالة على اثنين

أو أكثر عما سمي بأحد هذين المركبين قيل ذوا كذا وذوو كذا من إضافة المسمى إلى الاسم كذات مرة وذات يوم وسكت عن الإضافي لأنه يثنى ويجمع جزؤه الأول وجوز الكوفيون تثنية الجزأين وجمعهما قال الروداني لا أظن أن أحدا يجتري على مثل ذلك فيما فيه الإضافة إلى الله تعالى إنما الله واحد اهـ (قوله كالزيدين أو الزيدين علما) أي إن أعربا إعرابهما قبل التسمية لاستلزامه اجتماع إعرابين في كلمة واحدة فإن أعربا بالحركات جاز جمعهما (قوله صفة لمذكر عاقل) لا يرد عليه الجمع المطلق عليه تعالى كما في وإنا الموسعون فنعم الماهدون ونحن الوارثون لأنه سماعي لأن أسماءه تعالى توقيفية والكلام في الجمع المقيس قال الدماميني معنى الجمعية في أسماء الله تعالى ممتنع وما ورد منها بلفظ الجمع فللتعظيم فيقتصر فيه على محل وروده ولا يتعدى فلا يقال الله رحيمون قياسا على ما ورد كالوارثون اهـ (قوله خالية من تاء التأنيث) أي من التاء الموضوعة له وإن استعملت في غيره ليصح إخراج علامة فإن تاءه لتأكيد المبالغة لا للتأنيث (قوله أفعل فعلاء) بإضافة التي لأدنى ملابسة أي ليس من باب أفعل الذي له مؤنث على فعلاء وكذا يقال في نظيره وعبارته صادقة بأن لا يكون من باب أفعل أصلا كقائم وبأن يكون من باب أفعل الذي ليس له مؤنث أصلا كأكمر لكبير الكمرة الذكر وبأن يكون له مؤنث على غير فعلاء كأفعل بالضم نحو الأفضل فهذان القسمان يجمعان هذا الجمع كالقسم الأول وكذا قوله ولا من باب فعلان فعلى صادق بأن لا يكون من باب فعلان أصلا كقائم وبأن يكون من باب فعلان الذي ليس له مؤنث أصلا كلحيان لطويل اللحية وبأن يكون له مؤنث على غير فعلى كندمان فإنه نحو ندمان وندمانة من المنادمة لا من الندم وقوله ليست من باب أفعل فعلاء ولا من باب فعلان فعلى ولا مما الخ هو بمعنى قول المرجح قابلة للتاء أو تدل على التفضيل وإنما اعتبر في الصفة قبول التاء لأن قبولها يدل على شبه الفعل لأنه يقبلها وجمع الصفة هذا الجمع إنما هو لتكون الواو فيها كالواو في الفعل الذي هو أخوها في الاشتقاق في الدلالة على الجمعية كقاموا وأما جمع الأفضل فلالتزام التعريف فيه عند جمعه فأشبه الفعل الملازم للتنكير (قوله كصبور وجريح) محل استواء

كالزيدين أو الزيدين علما والصفة ما كان كذلك صفة لمذكر عاقل خالية من تاء التأنيث ليست من باب أفعل فعلاء ولا من باب فعلان فعلى ولا مما يستوي في الوصف به المذكر والمؤنث فلا يجمع هذا الجمع ما كان من الصفات لمؤنث كحائض أو لمذكر غير عاقل كسابق صفة فرس أو فيه تاء التأنيث كعلامة ونسابة أو كان من باب أفعل فعلاء كأحمر وشذ قوله فما وجدت نساء بني تميم حلائل أسودين وأحمرينا أو من باب فعلان فعلى كسكران فإن مؤنثه سكرى أو يستوي في الوصف به المذكر والمؤنث كصبور وجريح فإنه يقال فيه رجل صبور وجريح وامرأة صبور وجريح * تنبيهات * الأول أجاز الكوفيون أن يجمع نحو طلحة هذا الجمع * الثاني

المذكر

من فانه تاء التأنيث نحو عدة أو من لامه نحو ثبة فانه يجوز جمعه هذا الجمع * الثالث يقوم مقام الصفة التصغير فنحو رجيل يقال فيه رجيلون * الرابع لم يشترط الكوفيون الشرط الاخير مستدلين بقوله منا الذى هو ما ان طر شاربه * والعانسون ومنا المرد والشيب * فالعانس من الصفات المشتركة التي لا تقبل التاء عند قصد التأنيث لأنها تقع للمذكر والمؤنث بلفظ واحد ولا حجة لهم في البيت لشذوذه (وبه) أي وبالجمع السالم المذكر (عشرونا وبابه) الى التسعين (ألحق) في الاعراب بالحرفين وليس بجمع والالزم صحة انطلاق ثلاثين مثلا على تسعة وعشرين على ثلاثين وهو باطل (و) ألحق به أيضا (الاهلونا) لانه وان كان جمعا لاهل

المذكر والمؤنث بالمراد في فعول اذا كان بمعنى فاعل وأجرى على موصوف مذكور وفي فعيل اذا كان بمعنى مفعول وأجرى على موصوف مذكور فان جعل نحو صبور وجريح علما جمع هذا الجمع (قوله يستثنى مما فيه التا ما جعل علما الخ) لا يخفى أن هذا الاستثناء ماسيأتى من عد جمع الثلاثى المذكور من الملحقات بجمع السلامة لا أنه جمع سلامة حقيقة لان ما هنا فيما اذا جعل علما وماسيأتى فيما اذا لم يجعل علما (قوله فانه يجوز جمعه هذا الجمع) أي عند الجمهور ومنعه المبرد وأوجب جمعه على نحو عدات (قوله التصغير) لدلالته على التحقير ونحوه مما يناسب المقام (قوله الشرط الاخير) يعني أن لا يستوى في الوصف به المذكر والمؤنث هذا هو الذى يقتضيه صنيع الشارح بعد وان خالف الكوفيون في اشتراط أن لا يكون من باب أفعل فعلاء أو فعلان فعلى أيضا كما في الهمع (قوله ما ان طر) ما نافية وان زائدة وطر بفتح الطاء من باب مر أى نبت وتضم بهذا المعنى أيضا وبمعنى قطع والعانس من بلغ أوان التزوج ولم يتزوج ذكرا كان أو أنثى والامرد من لم يبلغ أوان الانبات وليس مكررا مع قوله ما ان طر شاربه لان المراد لم ينبت شاربه مع بلوغه أوان الانبات وتخلص ابن السكيت من التكرار بجعله ما بمعنى حين زيدت بعدها ان لشبهها في اللفظ بما النافية انتهى عيني بتلخيص وزيادة ويرد على البيت بعد ذلك أن العانس صادق على الشائب (٢) فلا يكون قسيما له ودفعه الدماميني بتقدير صفة للشيب اى والشيب غير العانسين (قوله وبه عشرون الخ) شروع في ذكر ما ألحق بالجمع وهو أربعة أنواع أسماء جموع كعشرين وأولى وجموع لم تستوف شروط الجمع كأهلين وعالمين وجموع سمى بها كعليين وجموع تكسير كارضين وسنين (قوله وبابه) أى نظيره وقوله الى التسعين الغاية داخلة (قوله ألحق) أفرد ولم يثن على ارادة المذكور (قوله بالحرفين) أي الواو والياء على التوزيع أو المراد الواو والنون أو الياء والنون على المسامحة السابقة (قوله وليس بجمع) بل هو اسم جمع لا واحد له من لفظه ولا من معناه كما قاله الدنوشري والروداني (قوله وعشرين) أى وانطلاق عشرين (قوله وهو) أي اللازم باطل أي فكذا الملزوم (قوله وان كان جمعا) أى

(٢) قوله صادق على الشائب صوابه على الاشيب اهـ مصححه الاول

غير مستوف لشروط الجمع (قوله فأهل ليس بعلم ولا صفة) بل هو اسم
جنس جامد للقريب بمعنى ذى القرابة وأورد عليه الوصف به فى قولهم الحمد
لله أهل الحمد وأجيب بأن الكلام فى الاهل بمعنى القريب لا المستحق فان
هذا وصف وجمعه على أهلين حقيقى لا ملحق كذا قالوا ولى فيه بحث لانه ان
كان المعتبر اللفظ فهو جامد مطلقا أو المعنى فهو فى معنى المشتق مطلقا فما
الفارق الداعى الى كون الذى بمعنى القريب غير صفة والذى بمعنى
المستحق صفة الا أن يختار الثانى ويقال القريب بمعنى ذى القرابة ملحق
بالجامد لغلبة الاسمية عليه فتأمل ثم رأيت الرودانى ذكر أن أهلا الوصف
لم يستوف جمعه الشروط لانه لا يقبل التاء ولا يدل على التفضيل (قوله لانه
اسم جمع) أى لذى ويكتب بالواو بعد الهمزة للفرق بينه وبين الى الجارة
فى الرسم نصبا وجرا وحمل عليهما الرفع (قوله اما أن لا يكون جمعا العالم)
أى بل يكون اسم جمع له (قوله على كل ما سوى الله) أى على مجموع ما سوى
الله تعالى وهذا أحد الاطلاقين والاطلاق الثانى اطلاقه على كل صنف
من أصناف المخلوقات على حدته (قوله ويجب كون الجمع الخ) من تمام
العلة والمتجه عندى أن هذا كلى لا أغلبى وأنه لا يجوز أن يكون مساويا
لمفرده وان ذكره شيخنا والبعض اذ لو جاز كونه مساويا له لم يكن فى الجمع
فائدة ولم يتم قولهم أقل مراتب الجمع أن يشمل ثلاثة من مفرده أو اثنين
على الخلاف لانهما اذا تساويا فأين الشمول وما استندا اليه من حصول
المساواة على الاحتمال الثانى فى كلام الشارح سيظهر لك رده فتنبه
وأنصف (قوله أو يكون جمعا له) أى غير مستوف للشروط كما يفيده قوله
فهو جمع لغير علم ولا صفة (قوله باعتبار تغليب من يعقل) اندفع باعتبار
التغليب الاعتراض بأن الجمع بالواو والنون أو الياء والنون من خواص
العقلاء وكان عليه أن يزيد وباعتبار اطلاق العالم على كل صنف من أصناف
الخلق على حدته اندفع بهذا الاعتبار لزوم عدم كون الجمع أعم من مفرده
لانا اذا جعلنا على هذا الاحتمال الثانى مفرد العالمين عالما بمعنى صنف
من الاصناف على حدته لم يلزم كون المفرد أعم ولا مساويا لان مدلول المفرد
حينئذ صنف من أصناف العوالم ومدلول الجمع جميع تلك الاصناف فلم يكن

فأهل ليس بعلم ولا صفة
وألحق به (أولو) لانه اسم
جمع لا جمع (و) ألحق به
أيضا (عالمون) لانه اما أن
لا يكون جمعا للعالم لانه
أخص منه اذ لا يقال الا
على العقلاء والعالم يقال على
كل ما سوى الله ويجب كون
الجمع أعم من مفرده
أو يكون جمعا له باعتبار
تغليب من يعقل فهو جمع

المفرد

لغير علم ولا صفة وألحق به (عليون) لانه ليس بجمع وانما هو اسم لأعلى الجنة (وأرضون) بفتح الراء جمع أرض بسكونها (شذ) قياسا لانه جمع تكسير ومفرده مؤنث

المفرد أعم ولا مساويا بل الاعم الجمع فما ذكره شيخنا والبعض من لزوم كون المفرد مساويا لجمعه على الاحتمال الثاني وأنه لا محذور في ذلك لان كون الجمع أعم أغلبي غير مسلم كما نكشف لك لا يقال المساواة من حيث صدق عالم المفرد على أى عالم كان وصدق الجمع على أى عالم كان لانا نقول فرق بين الصدقين لان صدق عالم المفرد عموم بدلي وصدق الجمع عموم شمولي والمعتبر هذا العموم الشمولي والا لزم أن غالب الجموع وهو كل جمع لغير علم كالرجال والصالحين مساو لمفردها فبطل قولهما ان كون الجمع أعم أغلبي هذا تحقيق المقام فاحفظ عليه والسلام (قوله لغير علم ولا صفة) بل اسم جنس لكل صنف من أصناف المخلوقات أى فهو جمع لم يستوف شروط جمع السلامة لما ذكر وقال الرضي العالم الذى يعلم منه ذات موجده تعالى ويكون دليلا عليه فهو بمعنى الدال اهـ وبالنظر الى هذا يكون صفة فيكون جمعه مستوفيا للشرط كما قاله شيخنا (قوله لانه ليس بجمع) أى في هذه الحالة فلا ينافي ماقيل انه في الاصل جمع على ككيت من العلو ثم سمى به أعلى الجنة أو الكتاب الموضوع فيه (قوله اسم لأعلى الجنة) وعلى هذا التفسير يحتاج الى تقدير مضاف في قوله تعالى كتاب مرقوم أى محل كتاب وفي الكشاف انه اسم لديوان الخير الذى دون فيه كل ماعملته الملائكة وصلحاء الثقلين وعلى هذا يكون كتاب في قوله ان كتاب الابرار مصدرا بمعنى كتابة مع تقدير مضاف أى كتابة أعمال الابرار (قوله وأرضون) مبتدأ وشذ خبره وقوله والسنون مبتدأ خبره محذوف أى كذلك هذا ما درج عليه الشارح (قوله بفتح الراء) وحكى اسكانها قاله الدماميني وقال شيخنا تسكينها ضرورة (قوله شذ قياسا) أى لا استعمالا أما كونه شذ قياسا فلعدم استيفائه شروط جمع المذكر السالم وأما كونه لم يشذ استعمالا فلكثرة استعماله والشاذ استعمالا ما ندر وقوعه وانما خص أرضين وباب سنين بالتنصيص على شذوذهما قياسا مع أن جميع الملحقات شاذة قياسا وان كانت ملحقة بجمع المذكر السالم لا منه حقيقة لشدة شذوذهما لكونه من ثلاثة أوجه ذكرها الشارح لان كلا منهما جمع تكسير ومفرده مؤنث وغير عاقل بل أربعة لان مفرد كل غير علم وغير صفة ويدل على ماذكرناه قول

بدليل أريضة وغير عاقل

(و) كذلك (السنونا) بكسر السين جمع سنة بفتحها

(وبابه) كذلك شذ قياسا والمراد بابه كل كلمة ثلاثية حذفت لامها وعوضت منها هاء التأنيث ولم تكسر فهذا الباب المطرد فيه الجمع بالواو والنون رفعا وبالياء والنون جرا ونصبا نحو عضة وعضين وعزة وعزين وارة وارين وثبة وثبين وقلة وقلين قال الله تعالى كم لبثتم فى الارض عدد سنين الذين جعلوا القرآن عضين عن اليمين وعن الشمال عزين وأصل سنة سنو أو سنه لقولهم فى الجمع سنوات وسنهات

المصنف فى شرحه على العمدة ما ملخصه ان عالين وأهلين مستويان فى الشذوذ وان أرضين وسنين أشذ منهما اهـ وقولنا مع أن جميع المحكيات شاذة شامل لعليين وعلى شذوذه درج التسهيل ونازع فيه الدماميني بأنه اذا جعل اسما لأعلى الجنة كان علما منقولا عن جمع والعلم المنقول عن جمع ولو كان المسمى به غير عاقل ولو كان مفرده فى الاصل غير علم ولا صفة يستحق هذا الاعراب الا ترى الى قنسرين ونصيبين بل صرح المصنف بأنه اذا سمى بالجمع على سبيل النقل يعنى عن الجمع أو على سبيل الارتجال يعنى لصيغة تشبه صيغة الجمع ففيه تلك اللغات يعنى التى سيذكرها الشارح فى الجمع المسمى به ثم قال الدمامينى نعم لو قيل ان عليين غير علم بل هو جمع على وصفت به الاماكن المرتفعة كان شاذا لعدم العقل (قوله بدليل أريضة) وبدليل باعبادى ان أرضى واسعة (قوله كذلك) أى مثل أرضين فى الشذوذ قياسا فقوله بعد شذ قياسا بيان لوجه الشبه (قوله كل كلمة ثلاثية) ذكر ستة قيود كون الكلمة ثلاثية والحذف منها وكون المحذوف اللام والتعويض عنها وكون العوض هاء التأنيث وعدم التكسير ولكن من تأمل كلام الشارح الآتى فى أخذ المحترزات عرف أن الشارح ألغى القيد الاول فلم يخرج به وجعل ما يخرج به نحو أوزون خارجا بقيد الحذف وهذا يقتضى أنه جعل قوله ثلاثية لبيان الواقع لا للاحتراز وكل جائز (قوله ولم تكسر) أى تكسيرا تعرب معه بالحركات والافنون جمع تكسير وانما اشترط انتفاء التكسير لانه اذا كسر ردت لامه المحذوفة والحامل على جمعه بالواو والياء والنون جبر حذف لامه وشرط بعضهم شرطا آخر وهو أن لا يكون له مذكر جمع بالواو أو الياء والنون ليخرج نحو هنة فان مذكره وهو هن جمع به فلو جمع هو أيضا به التبس المؤنث بالمذكر (قوله المطرد فيه الجمع) أى كثر وشاع استعماله لا قياسا فى قوله آنفا شذ قياسا (قوله سنو أو سنه) أو للتخيير لا للشك كما زعمه شيخنا لثبوت أصالة كل منهما بدليل (قوله لقولهم فى الجمع الخ) اعترض بأن فيه دورا لتوقف الجمع على المفرد لانه فرع المفرد وتوقف الحكم باصالة ذلك الحرف فى المفرد على ثبوته فى الجمع ودفع بأن توقف الجمع على المفرد توقف وجود وتوقف الحكم باصالة الحرف

فى

في المفرد على الجمع توقف علم فلم تجد جهة التوقف (قوله وفي الفعل سائيت) أي والفعل المسند الى التاء برد الاشياء الى أصولها (قوله وأصل سائيت) جواب عما يقال ماذكرت من الفعل يدل على أن الاصل الياء لا الواو (قوله عضو) بدليل ما يأتي وبدليل جمعه على عضوات (قوله أعضاء) أي كالاعضاء في التفرقة فقوله أي مفرقا بيان لحاصل المعنى (قوله أي مفرقا) أي مفرقا فيه أي مفرقة أقوالهم في شأنه (قوله يقال عضيته وعضوته) الاول بالتشديد والثاني بالتخفيف اذلو كان مشددا اقلبت واوه ياء لمجاوزتها متطرفة ثلاثة أحرف فقوله تعضية مصدر الاول ومصدر الثاني عضو بفتح فسكون وقوله أي فرقته تفرقة تفسير لهما وان كان بالاول أنسب (قوله لانهم فرقوا أقاويلهم فيه) علة لقوله جعلوا القرآن أعضاء أي فنهم من قال سحر ومنهم من قال شعر ومنهم من قال أساطير الاولين (قوله أو عضه) ويدل له تصغيره على عضيهة (قوله من النافثات) جمع نافثة من النفث وهو البصق اليسير والعاضه الساحر والعضه مبالغة العاضه والبيت يعطي أن النافثات غير السحرة الا أن يكون من الاظهار في مقام الاضمار (قوله عزو) في التصريح عزي فلامه ياء (قوله وهي الجماعة) أي لا وسط الحوض لان ثبة بمعنى وسط الحوض ليست مما نحن فيه على الصحيح لانها محذوفة العين لا اللام من ثاب يثوب اذا رجع وقيل بل هي أيضا محذوفة اللام من ثبيت فعلى الاول لا تجمع بالواو والنون وعلى الثاني تجمع بهما (قوله ولا يجوز ذلك الخ) شروع في محترزات ضابط باب سنة ولو عبر بالفاء لكان أحسن (قوله وشذ اضون) بكسر الهمزة أي شذ قياسا واستعمالا وكذا يقال فيما يأتي فلا اعتراض بأن الباب كله شاذ (قوله واحرون) بكسر الهمزة وتحكى فتحها وبفتح الحاء وتشديد الراء وقوله جمع احرة بكسر الهمزة وفي التصريح أن احرين أيضا جمع حرة وأن أصل حرة احرة حذفت همزته وأن هذا الاصل ترك وصار نسيا منسيا أي فالمستعمل حرة بلا همزة وعلى هذا يكون قول الشارح جمع احرة بالنظر الى الاصل لا المستعمل الآن (قوله ولا في نحو عدة الخ) أصل عدة وزنة ورقة ولدة وحشة وعد ووزن وورق وولد ووحش بكسر الواو

ثلاثة أحرف وأصل عضة عضو من العضو واحد الاعضاء أي أن الكفار جعلوا القرآن أعضاء أي مفرقا يقال عضيته وعضوته تعضية أي فرقته تفرقة قال ذو الرمة

وليس دين الله بالمعضى

أي بالمفرق لانهم فرقوا أقاويلهم فيه أو عضه من العضه وهو البهتان والعضه أيضا السحر في لغة قريش قال الشاعر

أعوذ بربي من النافثات
في عقد العاضه العضه

وأصل عزة وهي الفرقة من الناس عزو وأصل ارة وهي موضع النار ارى وأصل ثبة وهي الجماعة ثبو وقيل ثبي من ثبيت أي جمعت والاول أقوى وعليه الاكثر لان ما حذف من اللامات أكثره واو وأصل قلة وهي عودان يلعب بهما الصبيان قلو ولا يجوز ذلك في نحو تمرة لعدم الحذف وشذ اضون جمع أضاة كقناة وهي الغدير وحرون جمع حرة واحرون جمع احرة والاحرة

 والحرة الأرض ذات الحجارة السود وأوزون جمع أوزة وهي البطة ولا في نحو عدة

فى الكل فاستثقلت الكسرة على الواو فنقلت الى ما بعدها وحذفت الواو وعوض عنها هاء التأنيث (قوله وهى الفضة) ظاهره مطلقا وقيدها صاحب القاموس وغيره بالمضروبة (قوله وهى الترب) أى المساوى فى السن (قوله لعدم التعويض) أى من لاميهما المحذوفة واصلهما يدى ودمى بسكون الدال والميم اهـ تصريح وحكى فى المصباح قولا بفتح الدال وقولا بفتح الميم وقولا بأن لام دم واو (قوله وشذ أبون وأخون) أى وهنون وحمون ودون وذوون على القول بسماع الكل كما مر قال الدمامينى نحو أبون يحتمل وجهين الاول أن يكون الاصل أبوون أى برد اللام ثم أتبعوا كما أتبعوا فى المفرد المضاف ثم استثقلوا ضمة اللام فحذفوها ثم حذفوا اللام للساكنين والثانى أنهم لم يردوا اللام بل استعملوه ناقصا كما كان فى حالة افراده وعدم اضافته (قوله اسم وأخت) أصل الاول سمو بكسر السين أو ضمها وسكون الميم حذفت لامه تخفيفا وعوض عنها الهمزة وسكنت السين وأصل أخت أخو بضم الهمزة وسكون الخاء كما استظهره الرودانى حذفت اللام وعوض عنها تاء التأنيث لا هاؤه وكذا أصل بنت بنو بكسر فسكون كما استظهره الرودانى فعل به ما مر وقيل اصل الكلمتين بفتحتين كذكريهما وهو مفاد كلام الشارح فى النسب قال فى التصريح والفرق بين تاء التأنيث وهائه أن تاء التأنيث لا تبدل فى الوقف هاء وتكتب مجرورة وهاء التأنيث يوقف عليها بالهاء وتكتب مربوطة اهـ (قوله وشذ بنون فى جمع ابن) قال فى التصريح وقياس جمعه جمع السلامة ابنون كما قال فى تثنيته ابنان ولكن ساغ تصحيح تثنيته لعلة تصريفية أدت الى حذف الهمزة اهـ قال الرودانى هى أن أصل ابن بنو حذفت لامه تخفيفا وعوض عنها الهمزة وتثنيته وجمعه بنوان وبنوون لانهما يردان الاشياء الى أصولها فأرادوا مناسبتهما للمفرد كناسبة هراوى لهراوة فتفعل بهما ما فعل بالمفرد من حذف اللام وتعويض الهمزة لكن استثقال الانتقال من كسرة الهمزة فى الجمع الى ضمة النون أوجب حذف الهمزة والفاصل بينهما لكونه حاجزا غير حصين كلا فاصل ثم ان جمع ابن هذا الجمع خاص بما اذا أريد به من يعقل قال فى التسهيل يقال فى المراد به من يعقل من ابن وأب وأخ وهن وذى بنون وأبون وأخون

وزنة لان المحذوف الفاء وشذ رقون فى جمع رقة وهى الفضة ولدون فى جمع لدة وهى الترب وحشون فى جمع حشة وهى الارض الموحشة ولا فى نحو يد ودم لعدم التعويض وشذ أبون وأخون ولا فى نحو اسم وأخت لان العوض غير الهاء اذ هو فى الاول الهمزة وفى الثانى التاء وشذ بنون فى جمع ابن وهو مثل اسم

وهنون وذوون اه أى وأما المراد به مالا يعقل فيجمع بالالف والتاء (قوله شاة وشفة) أما شاة فأصلها شوهة قال فى التصريح بسكون الواو فحذفت لامها وهى الهاء وقصد تعويض هاء التأنيث منها فابقيت الواو وهاء التأنيث فلزم انفتاحها فقلبت ألفا فصار شاة ويرد عليه أن حركة الواو عارضة فلا توجب قلبها ألفا وقال الروداني لو قيل أصله شوهة كرقبة لكان أقرب مسافة لان اعلالا واحدا أولى من اعلالين ولكان كشفة اذ أصله شفهة اه وأما شفة فأصله شفهة بالتحريك كما يفيده كلام الروداني فحذفت لامها وهى الهاء وقصد تعويض هاء التأنيث منها (قوله على شياه) أصله شواه قلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها (قوله فى جمع ظبة) بكسر الظاء كما فى التصريح و بضمها كما فى القاموس ولامها واو كما فى التصريح قال لقولهم ظبوته اذا أصبته بالظبة (قوله وأظب) أصله اظبو كأرجل (قوله كسرت فاؤه فى الجمع) أى مالم يكن مضعف العين فيبقى فتحه كحرون فى حرة أو يقال الكلام فى المطرد وحرون ونحوه مما شذ على أن الكلام فى باب سنة وحرة ليست من باب سنة كما علم من الضابط المتقدم (قوله على الأفصح) راجع لكل من قوله كسرت وقوله لم يغير بدليل قوله وحكى الخ فيستفاد من كلام الشارح أن فى جمع مفتوح الفاء ومكسورها ومضمومها لغتين لكن الافصح فى الاولين الكسر وهل هما فى الثالثة على حد سواء أولا والذى يؤخذ من عبارة جمع الجوامع للسيوطى أنهما سواء حيث قال وكسر فاء كسرت أو فتحت فى مفرد أشهر من ضمها وساغا ان ضمت اه وكذا يؤخذ من الشارح وأما عبارة التصريح فلفظها وما كان مضموم الفاء ففى جمعه وجهان الضم والكسر نحو ثبين بضم الثاء وكسرها وهو الاكثر اه وهى ليست نصا فى أكثرية كسر جمع المضموم مطلقا لاحتمال أن حكمه بالاكثرية على الكسر فى ثبين فقط فنقل الهوتى عن شرح التوضيح أكثرية الكسر فيما مفرده مضموم تساهل وان نقله عنه البعض وسكت عليه اللهم الا أن يريد بشرح التوضيح شرحا آخر غير التصريح وهو فى غاية البعد والذى يتجه عندى رجحان الضم فى حال الرفع لمناسبة الواو والفرار من الانتقال من كسر الى ضم ورجحان الكسر فى حالى النصب والجر

ولا فى نحو شاة وشفة لانهما كسرا على شياه وشفاه وشذ ظبون فى جمع ظبة وهى حد السهم والسيف فانهم كسروه على ظبى بالضم وأظب ومع ذلك جمعوه على ظبين * تنبيه * ما كان من باب سنة مفتوح الفاء كسرت فاؤه فى الجمع نحو سنين وما كان مكسور الفاء لم يغير فى الجمع على الأفصح

نحو مئين وحكى مئون ومئين وعزون بالضم وما كان مضموم الفاء فيه وجهان الكسر والضم نحو ثبين وقلين

(ومثل حين قد يرد ذا الباب) فيكون معربا بالحركات الظاهرة على النون مع لزوم الياء كقوله

دعاني من نجد فإن سنينه
لعبن بنا شيبا وشيبننا مردا

وفي الحديث اللهم اجعلها عليهم سنينا كسنين يوسف في إحدى الروايتين (وهو) أي مجيء الجمع مثل حين (عند قوم) من النحاة منهم الفراء (يطرد) في جمع المذكر السالم وما حمل عليه وخرجوا عليه قوله

رب حي عرندس ذي طلال
لا يزالون ضاربين القباب

وقوله * وقد جاوزت حد الأربعين * والصحيح أنه لا يطرد بل يقتصر فيه على السماع * تنبيهان * الأول قد عرفت أن إعراب المثنى والمجموع على حده

لمناسبة الياء ولفرارهم من الانتقال من ضم إلى كسر (قوله نحو مئين) نصيبه أنه من باب سنين وبه صرح في النكت ولامها المحذوفة المعوض عنها هاء التأنيث ياء كما صرح به في المصباح فزال توقف البعض فيها (قوله ومثل حين) حال من ذا أو صفة لمحذوف أي ورودا مثل ورود حين أي في الإعراب بالحركات الظاهرة على النون ولزوم الياء ولزوم النون فلا تسقط للإضافة لكن في باب سنين حينئذ إثبات التنوين وعدمه كما في التصريح وكأن تركه مراعاة لصورة الجمع ثم رأيت المرادي قال في شرحه على التسهيل علل المصنف ترك التنوين بأن وجوده مع هذه النون كوجود تنوينين في كلمة واحدة وظاهر كلامه أن من لم ينون يجر بالكسرة الظاهرة وظاهر كلام الفراء أنه يمنع الصرف فيجر بالفتحة اهـ وانظر ما علة منع الصرف وبقي في باب سنين لغتان أخريان ذكرهما السيوطي في جمع الجوامع أحدهما أن يلزم الواو وفتح النون والظاهر أن إعرابه على هذه اللغة بحركات مقدرة على الواو كما سيتضح قبيل الكلام على قوله وجر بالفتحة الخ ثانيهما أن يلزم الواو ويعرب على النون بالحركات (قوله دعاني) أي اتركاني وعادتهم يخاطبون الواحد بلفظ الاثنين تعظيما والشاهد في قوله فإن سنينه لأنه لو كان معربا بالحروف لحذفت النون للإضافة (قوله في إحدى الروايتين) والرواية الأخرى سنين كسني يوسف بإسكان الياء وحذف النون (قوله أي مجيء) لو قال أي ورود لكان أحسن لأنه المتقدم صفة في قوله يرد إلا أن يقال أشار بذلك إلى أن الورود بمعنى المجيء وقوله الجمع يعني جمع سنة وبابه وإضافة مجيء إلى الجمع بمعنى اللام والمعنى المجيء مثل حين الثابت لسنين وبابه يطرد في جمع المذكر السالم فلا ركاكة في حل الشارح لأنها إنما تكون إذا أريد بالجمع في قوله أي مجيء الجمع جمع المذكر السالم القياسي (قوله عرندس) أي قوي شديد والطلال بالفتح الحالة الحسنة وفي قوله لا يزالون مراعاة معنى الحي بعد مراعاة لفظه والقباب جمع قبة وهي التي تتخذ من الأدم والخشب والمدر ونحوها وقد تطلق على ما يتخذ من البناء والشاهد في ضاربين حيث أثبت النون ولم يحذفها للإضافة فعلم أنه معرب بالحركات وقيل الأصل ضاربين ضاربي القباب على الإبدال أو ضاربين للقباب فحذف المضاف

مخالف للقياس من وجهين الاول من حيث الاعراب بالحروف والثانى من حيث ان رفع المثنى ليس بالواو ونصبه ليس بالالف وكذا نصب المجموع أما العلة فى مخالفتهما القياس فى الوجه الاول فلأن المثنى والمجموع فرعان عن الآحاد والاعراب بالحروف فرع عن الاعراب بالحركات فجعل الفرع للفرع طلبا للمناسبة وأيضا فقد أعرب بعض الآحاد وهى الأسماء الستة بالحروف فلو لم يجعل اعرابهما بالحروف لزم أن يكون للفرع مزية على الاصل ولأنهما لما كان فى آخرهما حروف وهى علامة التثنية والجمع تصلح أن تكون اعرابا بقلب بعضها الى بعض فجعل اعرابهما بالحروف لان الاعراب بها بغير حركة أخف منها مع الحركة وأما العلة فى مخالفتهما للقياس فى الوجه الثانى فلأن حروف الاعراب ثلاثة والاعراب ستة ثلاثة للمثنى وثلاثة للمجموع فلو جعل اعرابهما على حد اعراب الأسماء الستة لالتبس المثنى بالمجموع فى نحو رأيت زيدا ولو جعل اعراب أحدهما كذلك دون الآخر بقى الآخر بلا اعراب فوزعت عليهما وأعطى المثنى الالف لكونها مدلولا بها على التثنية مع الفعل

او اللام وأبقى القياب على جره (قوله مخالف للقياس) أى الاصل (قوله من حيث ان رفع المثنى) بكسر الهمزة أو بفتحها على انها مع معمولها فى تأويل مبتدأ او الخبر محذوف أى من حيث ذلك موجود هذا ان جرينا على مذهب الجمهور من اختصاص حيث بالجمل فان جرينا على مذهب الكسائى من عدم الاختصاص جاز الفتح من غير تقدير خبر (قوله وأيضا فقد أعرب بعض الآحاد الخ) هذا التوجيه يقتضى أن سبب اعراب المثنى والمجموع على حدته بالحروف اعراب بعض الآحاد بها لانهما لو أعربا بالحركات لزم مزية الفرع على الاصل وقد سبق عنه أن سبب اعراب بعض الآحاد بها ارادة اعراب المثنى والمجموع بها ليكون توطئة لاعرابهما بها وفى هذا دور فافهم (قوله لزم أن يكون للفرع مزية على الاصل) اعترض بأن التثنية والجمع ليسا فرعين لكل مفرد بل لمفردهما وبأن هذا يقتضى اعراب كل جمع بالحروف لوجود الفرعية وليس كذلك ويجاب عن الاول بأنهما فرعان عن المفرد فى الجملة وبأن من جملة المثنى أبوان وأخوان ونحوهما ومن جملة الجمع أبون وأخون وحمون فلو أعربت بالحركات لزم مزيتها على مفرداتها المعربة بالحروف وعن الثانى بأن ماذكر حكمة فلا يلزم اطرادها (قوله لما كان) أى وجد وجواب لما قوله فجعل والفاء زائدة وفى بعض النسخ باسقاط لما وهى ظاهرة (قوله بقلب بعضها الى بعض) أى خلف بعضها عن بعض (قوله بغير حركة) أى بغير اعتبار حركة للاعراب ظاهرة أو مقدرة وقوله أخف منها أى أخف من وجودها ملغاة وهى صالحة للاعراب بها وقوله مع الحركة أى مع اعتبار الحركة هكذا ينبغى تقرير هذا المحل (قوله فلأن حروف الاعراب) أى فى الاسم فلا يرد النون فى الافعال الخمسة (قوله والاعراب ستة) أى رفع ونصب وجر فى المثنى ومثلها فى الجمع (قوله فى نحو رأيت زيدا) أى من كل مثنى أو مجموع أضيف سواء كان مع الالف فى حال النصب أو مع الواو فى حال الرفع لا الياء لتميزهما معها بفتح ماقبلها فى المثنى وكسره فى الجمع فقول البعض أو الياء سهو (قوله بقى الآخر بلا اعراب) ان كان المراد بقى الآخر بلا اعراب أصلا ورد عليه أن المقدم لا يستلزم التالى حينئذ لجواز اعراب الآخر بحرفين فقط

وان كان المراد بالاعراب على حدته اعراب الاسماء الستة ورد عليه أن لزوم هذا لا يضر فلا يتم التوجيه اذ للقائل أن يقول هلا أعرب الآخر بغير اعراب الاسماء الستة بأن يعرب بحرفين وان كان المراد بالاعراب رافع للالتباس ولو أعرب الآخر بحرف فيه لزم التباس المثنى بالمجموع في الرفع والنصب ورد عليه أن لنا احتمالين لا التباس فيهما بأن يعرب المجموع بالاحرف الثلاثة والمثنى بالالف والياء والعكس اللهم الا أن يقال المثنى سابق على المجموع فهو الأحق بأن يعطى الاحرف الثلاثة ويعطى المجموع حرفين والمناسب أن يكون أحدهما الواو رعاية لدلالتها على الجمعية وحينئذ يحصل الالتباس ولا بد فيكون المراد بالاعراب دافع للالتباس لا تأتي لكن هذا يؤدى الى أن المراد بأحدهما في كلام الشارح المثنى وبالآخر المجموع لا الاحد الدائر والآخر الدائر فتأمل (قوله اسما) حال من الضمير في بها العائد على الالف (قوله لأن كلا منهما فضلة) أى اعراب فضلة أو التقدير لأن محل كل منهما فضلة (قوله ومن حيث المخرج) عطف على قوله لأن كلا منهما فضلة فهو علة ثانية للمناسبة أى ولتقارب المخرج (قوله لأن الفتح الخ) اعترضه البعض كشيخنا بأنه غير ظاهر لأن الحركة تابعة للحرف في المخرج فان كان الحرف حلقيا كالهمزة فحركته مطلقا كذلك وقس على ذلك وهو مدفوع بأن الحركة في حد ذاتها ان كانت فتحة فلها ميل الى أقصى الحلق وان كانت كسرة فلها ميل الى وسط الفم وان كانت ضمة فلها ميل الى الشفتين والحس شاهد صدق على ذلك فانك اذا نطقت بالهمزة مفتوحة ورجعت الى حسك وجدت لها ميلا الى أقصى الحلق أو مكسورة وجدت لها ميلا الى وسط الفم أو مضمومة وجدت لها ميلا الى الشفتين (قوله بحركات مقدرة) رده الناظم بلزوم ظهور النصب في الياء لخفته وبلزوم تثنية المنصوب بالالف لتحرك الياء وانفتاح ما قبلها وأجاب أبو حيان عن الاول بأنهم لما حملوا النصب على الجر جعلوا الحكم واحدا فقدروا الفتحة كما قدروا الكسرة تحقيقا للحمل وعن الثاني بأن المانع من قلبها قصد الفرق بين المثنى وغيره (قوله ونون مجموع) الاقرب نصبه على المفعولية لافتح والفاء زائدة لتزيين اللفظ ورفعه مبتدأ يحوج الى

اسما في نحو اضربا وحرفا في نحو ضربا أخواك وأعطى المجموع الواو لكونها مدلولا بها على الجمعية في الفعل اسما نحو اضربوا وحرفا في نحو أكلوني البراغيث وجر الياء على الأصل وحمل النصب على الجر فيهما ولم يحمل على الرفع لمناسبة النصب للجر دون الرفع لأن كلا منهما فضلة ومن حيث المخرج لأن الفتح من أقصى الحلق والكسر من وسط الفم والضم من الشفتين

* الثاني ما أفهمه النظم وصرح به في شرح التسهيل من أن اعراب المثنى والمجموع على حده بالحروف هو مذهب قطرب وطائفة من المتأخرين ونسب الى الزجاج والزجاجي قيل وهو مذهب الكوفيين وذهب سيبويه ومن وافقه الى أن اعرابهما بحركات مقدرة على الاحرف (ونون مجموع وما به التحق) في اعرابه

تقدير الرابط فى الخبر (فائدة) تحذف نون الجمع ونون المثنى للاضافة وللضرورة ولتقصير الصلة نحو

خليلى ما ان أنتما الصادقا هوى * اذا خفتما فيه عذولا وواشيا

ونحو قراءة الحسن والمقيمى الصلاة بنصب الصلاة وقد تحذف نون الجمع اختيارا قبل لام ساكنة كقراءة بعضهم غير معجزى الله بنصب الله وقراءة بعضهم انكم لذائقوا العذاب بنصب العذاب وهو أكثر من حذفها الا قبل لام ساكنة كقراءة الحسن وماهم بضارى به من أحد كذا فى التسهيل وشرحه للدمامينى وفى المغنى يحذف النونان لشبه الاضافة نحو لا غلامى لزيد ولا مكرمى لعمرو اذا قدر الجار والمجرور صفة والخبر محذوفا وسيأتى بسط اعرابهما فى باب لا (قوله فافتح) أى ضاما ماقبل الواو ولو تقديرا فى نحو وأنتم الأعلون اذ أصله الاعلوون وكاسرا ماقبل الياء ولو تقديرا فى نحو وانهم عندنا لمن المصطفين اذ أصله المصطفوين (قوله من ثقل الجمع) من تعليلية متعلقة بطلبا (قوله وفرقا) أى وزيادة فرق اذ أصل الفرق حاصل فى نحو المصطفين بحذف ألف الجمع وقلب ألف المثنى ياء وفى غيره بحركة ماقبل الياء (قوله وقل من بكسره نطق) أى مع الياء قال فى التصريح ولم تكسر النون بعد الواو فى نثر ولا شعر لعدم التجانس (قوله لغة) أى لا ضرورة كما قيل به (وجزم به) أى بكونه لغة وهذا هو الراجح (قوله زعانف) جمع زعنفة بكسر الزاى والنون وهو القصير وأراد بهم الادعياء الذين ليس أصلهم واحدا (قوله حد الاربعين) استشهد به هنا على أن كسر نون الجمع والملحق به لغة لبعض من يعربهما بالحروف وسابقا على أن اعرابه بالحركة على النون لغة نظرا الى أن كلا محتمل ويرد عليه أن الشاهد لا يكفى فيه الاحتمال كما صرحوا به وان زعم البعض خلافه ويمكن أن يجعل مثالا (قوله وهو اثنان واثنتان وثنتان) الحصر بالنسبة لما ذكره المصنف من الملحقات المعربة بالنون وان كان الملحق المعرب بالنون لا ينحصر فى الالفاظ الثلاثة لان منه المذروين والثنايين وماسمى به من المثنى كالبحرين وباب التغليب كالقمرين على قول الجمهور فاندفع مااعترض به شيخنا والبعض (قوله بعكس ذاك) أى بخلافه لان الكثير

(فافتح) طلبا للخفة من ثقل الجمع وفرقا بينه وبين نون المثنى

(وقل من بكسره نطق) من العرب قال فى شرح التسهيل يجوز أن يكون كسر نون الجمع وما ألحق به لغة وجزم به فى شرح الكافية ومما ورد منه قوله

عرفنا جعفرا وبنى أبيه
وأنكرنا زعانف آخرين

وقوله

* وقد جاوزت حد الاربعين *

(ونون ماثنى والملحق به) وهو اثنان واثنتان وثنتان (بعكس ذاك) النون (استعملوه) فكسروه كثيرا

على الاصل فى التقاء الساكنين وفتحوه قبل لا بعد الياء (فانتبه) لذلك وهذه اللغة حكاها الكسائى والفراء كقوله على أحوذيين استقلت عشية فما هي الالمحة وتغيب وقيل لا تختص هذه اللغة بالياء بل تكون مع الالف أيضا وهو ظاهر كلام الناظم وبه صرح العراقى كقوله أعرف منها الجيد والعينانا ومنخرين أشبها ظبيانا وحكى الشيبانى ضمها مع الالف كقول بعض العرب هما خليلان وقوله يا أبتا أرقنى القذان فالنوم لا تألفه العينان * تنبيه * قيل لحقت النون المثنى والمجموع عوضا عما فاتهما من الاعراب بالحركات

هنا قليل هنا كثير هنا فالعكس لقوى قطعا فنا حكاه البعض من انه لا لقوى ولا منطقى غير صحيح (قوله على الاصل فى التقاء الساكنين) قد يقال هذا خلاف الاصل لان قياس التقاء الساكنين اذا كان الاول حرف لين أن يحذف كما قال

انسا كان التقيا اكسر ملين * وان يكن لينا فحذفه استحق

ويجاب بان محل الحذف مالم يمنع مانع من حذفه ولو حذف هنا للزم فوات الاعراب والتثنية ووجه كون النون ساكنة انها عوض عما هو ساكن وهو التنوين أو أنها زائدة والزائد ينبغى فيه التخفيف والساكن أخف (قوله على أحوذيين) تثنية أحوذى وهو خفيف المشى لحذقه وأراد بهما هنا جناحى قطاة يصفها بالخفة والضمير فى استقلت أى ارتفعت يرجع اليها وقوله فما هي الالمحة أى فما مدة مرورها الامقدار لمحة وقوله وتغيب أى بعد تلك اللمحة لفعلية معطوفة على الجملة الاسمية قبلها (قوله أعرف منها) الضمير يرجع الى سلمى فى البيت قبله كما قاله العينى والجيد العنق وقوله ومنخرين ان كان بفتح النون الاخيرة فالامر ظاهر أو بكسرها ففى البيت تلفيق من لغتين وفى البيت تلفيق آخر من لغتين لانه جرى فى قوله والعينانا على لغة من يلزم المثنى الالف وفى قوله ومنخرين على لغة من نصبه وجره بالياء وقال الدمامينى فى قوله ومنخرين بالياء دلالة على أن أصحاب تلك اللغة لا يوجبون الالف بل تارة يستعملون المثنى بالالف مطلقا وتارة يستعملونه كالجماعة اه وعلى هذا ينتفى التلفيق الثانى والمنخر بفتح الميم وكسر الخاء وبفتحهما وبضمهما وظبيان اسم رجل على ماقرره العينى وأذا على من جعله تثنية ظبى كما مشى وعلى ماقاله العينى فانظر هل المراد أشبها منخرى ظبيان فى الكبر او أشبها أنفس الرجل فى العظم أو القبح (قوله أرقنى) أى أسهرنى والقذان بكسر القاف وتشديد الذال المعجمة جمع قذة بضم فتشديد أوقذذ كبطل والقذة والقذذ البرغوث مثلث الباء والضم أفصح (قوله عما فاتهما من الاعراب بالحركات الخ) هذا مذهب سيبويه والصحيح الذى اختاره المحقق الرضى وغيره أن النون عوض عن التنوين فى المفرد فقط لقيام الحروف مقام حركات الاعراب على الراجح ولا نسب لسيبويه بقول

ومن دخول التنوين وحذفت مع الاضافة نظرا الى التعويض بها عن التنوين ولم تحذف مع الالف واللام وان كان التنوين يحذف معهما نظرا الى التعويض بها عن الحركة أيضا وقيل لحقت لدفع توهم الاضافة في نحو جاءني خليلان موسى وعيسى ومررت ببنين كرام ودفع توهم الافراد في نحو جاءني هذان ومررت بالمهتدين وكسرت مع المثنى على الاصل في التقاء الساكنين لانه قبل الجمع ثم خولف بالحركة في الجمع طلبا للفرق وجعلت فتحة طلبا للخفة

ان اعراب المثنى والمجموع بحركات مقدرة والمقدر كالثابت فلا يصح التعويض عنها الا أن يقال المراد أنها عوض عن ظهور الحركات * فان قلت اذا كانت النون عوضا عن التنوين فقط فلم ثبتت مع أل مع أن المعوض عنه لا يثبت مع أل * قلت قال الرضي انما سقط التنوين مع لام التعريف لانه يلزم عليه اجتماع حرف التعريف وحرف يكون في بعض المواضع علامة التنكير وفي ذلك قبح لا يخفى والنون لا تكون للتنكير أصلا فلذلك ثبتت معها اه (قوله ومن دخول التنوين) أي الظاهر أو المقدر كما في الممنوع من الصرف (قوله وحذفت مع الاضافة الخ) حاصله انه تارة رجح جانب التعويض بها عن التنوين فحذفت مع الاضافة كما يحذف التنوين معها وتارة جانب التعويض بها عن الحركة فثبتت مع أل كما ثبتت الحركة معها ولم يعكس للزوم الفصل بين المضاف والمضاف اليه بالنون والفصل بينهما ممتنع بغير الأمور الآتية في قول الناظم فصل مضاف الخ (قوله نظرا الى التعويض بها عن الحركة أيضا) لا وجه لقوله أيضا لان المنظور اليه في عدم الحذف مع أل هو كونها عوضا عن الحركة فقط الا أن يكون المراد كما نظر الى التعويض بها عن التنوين في الحذف مع الاضافة (قوله وقيل لدفع الخ) هذا هو الذي اختاره الناظم (قوله لدفع توهم الاضافة) أي وحمل مالا توهم فيه على ما فيه توهم وكذا يقال فيما بعده (قوله ودفع توهم الافراد) أورد عليه انه لو اعتبر دفع هذا التوهم لامتنعت اضافة جمع المنقوص جرا نحو مررت بقاضيك لالتباسه بالمفرد حينئذ * وأجيب بالفرق بأنه في الجمع المذكور يمكن دفع الالتباس بالوقف على المضاف لعود النون حينئذ ولا كذلك ما نحن فيه على تقدير عدم النون واقتصرنا في الايراد على الجر لانه لا التباس حال النصب لان ياء المفرد تفتح نصبا وياء الجمع تسكن فما نقله شيخنا عن سم وأقره هو والبعض من زيادة النصب سهو (قوله في نحو جاءني هذان) مبني على انه مثنى حقيقة والراجح خلافه أو براد بالمثنى في أول التنبيه هو وما ألحق به (قوله طلبا للفرق) أي بين نوني المثنى والجمع وكلامه هذا يقتضي أن طلب الفرق علة اختلاف الحركة وهو مخالف لما تقدمه من جعل الفرق علة للفتح الا أن يحمل ما مر على تعليل الفتح من جهة

عمومه وكونه حركة غير كسرة لأمن جهة خصوصه وحاصل ما استفيد من كلامه هنا ان تحريك النون لدفع ما للتخلص من التقاء الساكنين وأن الكسر فى المثنى لكونه الأصل فى التخلص وان مخالفة حركة نون الجمع لحركة نون المثنى للفرق وان خصوص فتحها لطلب الخفة فافهم (قوله وقد مر ذلك) أى مر أن علة الفتح طلب الخفة (قوله لتخلفه فى نحو المصطفين) فيه كما قال سم ان هذا التخلف لا يضر لحصول الفرق بحذف الالف فى الجمع وقلبها ياء فى التثنية كما مر على انه لو كان الفرق بحركة النون للتخلف المذكور لورد عليه ان النون الحاصل بحركتها الفرق تسقط فى حال اضافة نحو المصطفين ولو قال وانما لم يكتف بحركة ما قبل الياء فارقا مبالغة فى الفرق لكان أتم (قوله من الاسماء) بيان لما شرب بتبعيض (قوله ما نابت فيه حركة عن حركة) لم يقل من الاسماء لعدم الاحتياج الى التقييد به هنا لان ما ناب فيه حركة عن حركة لا يكون الا من الاسماء بخلاف ما ناب فيه حرف عن حركة (قوله والاول أكثر) لانه افراد ثلاثة أنواع هى المثنى والمجموع على حده والجمع بالالف والتاء وأما الثانى فافراد نوع واحد هو ما لا ينصرف (قوله وما) أى جمع وقوله قد جمعا أى تحققت وحصلت جمعيته فاندفع ما قيل يلزم تحصيل الحاصل ان أوقعت ما على جمع واعراب المفرد فى حالتى النصب والجر بالكسر مع ان المعرب به الجمع ان أوقعت ما على مفرد * واعلم أن الجمع بالالف والتاء يطرد فى خمسة أنواع ما فيه تاء التأنيث مطلقا وما فيه ألف التأنيث مطلقا ومصغر مذكر ما لا يعقل كدريهم وعلم مؤنث لا علامة فيه كزينب ووصف مذكر غير عاقل كأيام معدودات ونظمها الشاطبى فقال

وقس فى ذى التا ونحو ذكرى * ودرهم مصغر وصحرا
وزينب ووصف غير العاقل * وغير ذا مسلم للناقل

فيقتصر فيما عدا الخمسة على السماع كسموات وارضات وسجلات وحمامات وثيبات وشمالات وامهات ويستثنى من الاول خمسة ألفاظ لا تجمع بالالف والتاء امرأة وأمة وشاة وشفة وقلة زاد الروداني وأمة بالضم والتشديد وملة وقيل تجمع شفة على شفهات أو شفوات وأمة على

وقد مر ذلك وانما لم يكتف بحركة ما قبل الياء فارقا لتخلفه فى نحو المصطفين ولما فرغ من بيان ما ناب فيه حرف عن حركة من الاسماء أخذ فى بيان ما نابت فيه حركة عن حركة وهو شيآن ما جمع بألف وتاء وما لا ينصرف وبدأ بالاول لان فيه حمل النصب على غيره والثانى فيه حمل الجر على غيره والاول أكثر فقال (وما

بتا وألف قد جمعا) الباء متعلقة بجمع أى ما كان جمعا بسبب ملابسته للالف والتاء أى كان لهما مدخل فى الدلالة على جمعيته (يكسر فى الجر وفى النصب معا) كسر اعراب خلافا للاخفش فى زعمه انه مبنى فى حالة النصب وهو فاسد اذلا موجب لبنائه وانما نصب بالكسرة مع تأتى الفتحة ليجرى على سنن أصله وهو جمع المذكر السالم فى حمل نصبه على جره وجوز الكوفيون نصبه بالفتحة مطلقا وهشام فيما حذفت لامه ومنه قول بعض العرب

أموات أو أميات ومن الثانى فعلاء أفعل وفعلى فعلان غير منقولين الى العلمية لما لم يجمع مذكرهما بالواو والنون لم يجمع مؤنثهما بالالف والتاء واختلف فى فعلاء الذى لا أفعل له كعجزاء ورتقاء فقال ابن مالك يجمع بألف وتاء لأن المنع فى حمراء تابع لمنع جمع التصحيح وهو مفقود هنا ومنعه غيره ويستثنى من الرابع باب حزام فى لغة من بناه قاله الروداني وغيره (قوله بتا) بالتنوين لانه مقصور للضرورة على ما مر والمقصور اذا لم تدخل عليه أل ولم يضف ولم يوقف عليه ينون فاعرابه مقدر على الالف المحذوفة لا على الهمزة المحذوفة لأن حذف الالف لعلة تصريفية والمحذوف لعلة تصريفية كالثابت بخلاف الهمزة فهى أحق من الهمزة بجعلها حرف الاعراب ويجوز ترك تنوينه للوصل بنية الوقف (قوله بسبب ملابسته) أشار بقوله بسبب الى أن الباء سببية وبقوله ملابسته الى أن فى عبارة المصنف تقدير مضاف لأن السبب ليس وجود الالف والتاء ولو من غير ملابستهما للكلمة بل السبب ملابستهما لها وبهذا يستغنى عما أطال به البهوتى هنا من التعسف ويجعل الباء سببية يستغنى عن تقييد الالف والتاء بالزيادة لانهما انما يكونان سببا فى الجمعية اذا كانتا مزيدتين (قوله فى الجر) انما ذكره مع انه جاء على الأصل والكلام فى النيابة ولهذا لم يذكر الرفع للاشارة الى ان النصب حمل على الجر (قوله معا) منصوب على الحال وهى بمعنى جميعا عند الناظم فلا تقتضى اتحاد الوقت فلا اشكال على مذهبه أما عند ثعلب وابن خالويه فتقتضى اتحاد الوقت بخلاف جميعا وعلى هذا تكون معا هنا مجازا فى مطلق الاجتماع بقرينة استحالة اجتماع النصب والجر فى وقت واحد (قوله ليجرى على سنن أصله) ولانه لو لم يحمل نصبه على جره لزم مزية الفرع على الاصل * فان قلت قد تحملت مزية كون جمع المؤنث معربا بالحركات فهلا تحملت تلك المزية أيضا * قلت تحملها ثم لغرض فقد هنا وهو دفع الثقل الناشئ من اجتماع الحرف والحركة ولا يلزم من تحمل المحذور لغرض تحمله لا لغرض قاله شيخ الاسلام وقوله من اجتماع الحرف والحركة أى فى جمع المذكر السالم لو أعرب بحركة على الواو والياء (قوله مطلقا) أى حذفت لامه أولا (قوله وهشام فيما حذفت لامه) لمشابهته المفرد

الواو فاجتمع ساكنان فحذفت الواو لالتقاء الساكنين (قوله والذى اسما) أى علما المذكر أو مؤنث كما فى شرح التسهيل لابن عقيل لكن محل جواز منعه التنوين كما فى المغنى الاخريين اذا سمى به مؤنث فان سمى به مذكر لم يمنع التنوين لفقد التأنيث كما فى التصريح وغيره قال شيخنا وانما لم يجعل من التأنيث اللفظى لأن مافيه تاء التأنيث والمانع من الصرف هو هاء التأنيث كما سيأتى (قوله كاذرعات) بكسر الراء وقد تفتح قاموس (قوله أيضا) أى كما قيل فى أولات كذا قيل ويبعده عدم وقوعه عقب قوله فيه معان حمله على هذا المعنى يؤدى الى عدم فائدته والمفيد الذى يقتضيه وقوعه عقب قوله ذا حمله على أن المعنى كما قيل فيه غير هذا الاعراب من الوجهين اللذين سيذكرهما الشارح (قوله قبل) اراد القبول القياسى لانه انما يتكلم فى الأصول القياسية اه يس (قوله على اللغة الفصحى) المراعى فيها الحالة الاصلية فقط وقال المرادى انما بقى تنوينه مع ان حقه منع الصرف للتأنيث والعلمية أى اذا كان علما على مؤنث لان تنوينه ليس للصرف بل للمقابلة اه أى وتنوين المقابلة يجامع علل منع الصرف (قوله من يمنعه التنوين) أى مراعاة للحالة الراهنة المقتضية منع تنوينه لاجتماع العلمية والتأنيث المعنوى وان لم يكن تنوينه تنوين صرف بل مقابلة كما مر لانه مشبه لتنوين الصرف فى الصورة كما قاله شيخنا وغيره وبه يوجه ترك التنوين فى الوجه الثالث وقوله ويجره وينصبه بالكسرة أى مراعاة للحالة الاصلية ففى هذه اللغة مراعاة الحالتين ومن كون المراعى فى جره ونصبه بالكسرة الحالة الاصلية يعلم ان الكسرة فى حال النصب نائبة عن الفتحة لا فى حال الجر وان ذكره شيخنا والبعض تبعا للتصريح (قوله ومنهم من يجعله كارطاة) والمراعى فى هذه اللغة الحالة الراهنة فقط (قوله واذا وقف عليه قلب التاء هاء) يعنى فلا يرد أن المنع انما هو مع هاء التأنيث لا مع تائه على أن التأنيث المعنوى موجود أيضا (قوله تنورتها) أى نظرت بقلبى لا بعينى الى نارها لشدة شوقى اليها وجملة وأهلها بيثرب حالية وكذا جملة أدنى دارها الخ ويثرب اسم لمدينة النبى صلى الله عليه وسلم سميت باسم من نزلها من العماليق وقد ورد النهى عن تسميتها يثرب لانه من التثريب وهو الحرج

(والذى اسما قد جعل) من هذا الجمع (كاذرعات) اسم قرية بالشام وذاله معجمة أصله جمع أذرعة التى هى جمع ذراع (فيه ذا) الاعراب (أيضا قبل) على اللغة الفصحى ومن العرب من يمنعه التنوين ويجره وينصبه بالكسرة ومنهم من يجعله كأرطاة علما فلا ينونه ويجره وينصبه بالفتحة واذا وقف عليه قلب التاء هاء وقد روى بالاوجه الثلاثة قوله

تنورتها من أذرعات وأهلها
بيثرب أدنى دارها نظر عالى

والوجه الثالث ممنوع عند البصريين

جائز عند الكوفيين * تنبيه * قد تقدم بيان حكم اعراب المثنى اذا سمى به وأما المجموع على حده فنيه خمسة أوجه * الاول كاعرابه قبل التسمية * والثاني أن يكون كغسلين في لزوم الياء والاعراب بالحركات الثلاث على النون منونة * والثالث أن يجري مجرى عربون في لزوم الواو والاعراب بالحركات على النون منونة * والرابع ان يجري مجرى هارون في لزوم الواو والاعراب على النون غير مصروف للعلمية وشبه العجمة * والخامس ان تلزمه الواو وفتح النون ذكره السيرافي وهذه الاوجه مترتبة كل واحد منها دون ما قبله وشرط جعله كغسلين وما بعده أن لا يتجاوز سبعة أحرف فان تجاوزها كاشهيبابين تعين الوجه الاول قاله في التسهيل

وأما قوله تعالى يا أهل يثرب فحكاية عن قائله من المنافقين وأدنى دارها مبتدأ وتنظر الى خبر والكلام على حذف مضاف اما من المبتدا أي تنظر أدنى دارها أو الخبر أي ذو تنظر الى والمعنى ان تنظر الاقرب من دارها الى نظر عظيم فكيف بنظرى نفس دارها (قوله جائز عند الكوفيين) هو الحق لوجود العلتين فيه وورود السماع به فلا وجه لمنعه (قوله قد تقدم) أي في الشرح أي وتقدم حكم اعراب المسمى بما جمع بألف وتاء في المتن وأورد عليه انه تقدم في المتن حكم اعراب المسمى بجمع المذكر السالم حيث قال عليون ومقتضى كلام الشارح انه لم يتقدم والجواب ان مراده انه لم يتقدم بسائر أوجهه بل بوجه واحد وهو اعرابه كاعرابه قبل التسمية به (قوله كغسلين) هو ما يسيل من جلود أهل النار وشبه بغسلين دون حين لشبه الجمع بغسلين في كونه ذا زيادتين الياء والنون (قوله منونة) أي ان لم يكن أعجميا فان كان أعجميا امتنع التنوين وأعرب اعراب ما لا ينصرف نحو قنسرين اه تصريح قال شيخنا ومثله يقال فيما بعده والعجمة ليست بقيد بل مدار عدم التنوين على أن ينضم الى العلمية مانع آخر كالعجمة والتأنيث المعنوي أفاده البعض وقد كتب الروداني على قول المصرح فان كان أعجميا الخ ما نصه هذا كلام ظاهري فان ضمير كان عائد الى ما سمى به من الجمع وما ألحق به وقنسرون وسائر الاعجميات ليس واحدا منها بل هي أسماء مرتجلات لمسمياتها فلا بد من زيادة نوع في أنواع الملحقات بالجمع تركه الموضح وزاده الدماميني في شرح التسهيل وهو كل اسم وافق لفظه لفظ الجمع نكرة كان كاسمين أو علما كصفين ونصيبين وقنسرين وفلسطين فانه يعرب اعراب الجمع للمشابهة اللفظية كما منعوا سراويل من الصرف لتلك المشابهة والأولى جعل عليين من هذا النوع اه ببعض تغيير وهو حسن جدا طالما كنت ألوح به الى (قوله وشبه العجمة) لان وجود الواو والنون في الاسماء المفردة من خواص الاسماء الاعجمية وقد نص بعضهم على أن نحو حمدون وسحنون يجوز فيه الصرف والمنع للعلمية وشبه العجمة كما في الشيخ يحيى (قوله ان تلزمه الواو وفتح النون) والاعراب بحركات مقدرة على الواو لا النون كما يفيده كلام التصريح حيث قاسه على المثنى عندمن

(وجر بالفتحة) نيابة عن الكسرة (مالا ينصرف) وهو مافيه علتان من علل تسع كأحسن أو واحدة منها تقوم مقامهما كمساجد وصحراء كما سيأتي في بابه لانه شابه الفعل فثقل فلم يدخله التنوين لانه علامة الاخف عليهم والامكن عندهم فامتنع الجر بالكسرة لمنع التنوين لتآخيهما في اختصاصهما بالاسماء ولتعاقبهما على معنى واحد في باب راقود خلا وراقود خل فلما منعوه الكسرة عوضوه منها الفتحة

يلزمه الالف ويكسر نونه ويقدر الاعراب على الالف لا النون ويؤيده انه لا معنى لتقدير الحركات على النون مع سهولة ظهورها عليها وما اعترض به من انه يلزم تقدير الاعراب في وسط الكلمة يمكن دفعه بأن النون لما كانت في الاصل أعني في حالة الجمعية قبل التسمية عوضا عن التنوين وهو انما يلحق الآخر استصحب ذلك بعد التسمية فتكون الواو آخر الكلمة (قوله وجر) يحتمل كونه فعل أمر ناصبا مالا ينصرف على المفعولية فيكون مثلث الآخر وكونه ماضيا مجهولا رافعا له بالنيابة عن الفاعل فيكون مفتوح الآخر يؤيد الاول لاحقه والثاني سابقه والمراد بالفتحة ما يشمل الظاهرة كأحمد والمقدرة كموسى وأورد اللقاني على قوله وجر بالفتحة الخ انه منقوض بما سمي به مؤنث من الجمع بألف وتاء والملحق به بناء على انه معرب باعراب أصله ويمكن دفعه بانه علم استثناؤه من قوله سابقا والذي اسما قد جعل الخ فافهم (قوله وهو مافيه علتان) العلة اصطلاحا ما يترتب عليه الحكم والحكم هنا وهو منع الصرف انما يترتب على اثنتين من التسع أو واحدة منها تقوم مقام اثنتين فالعلة في الحقيقة على الاول مجموع الاثنتين فتسمية كل منهما علة من تسمية الجزء باسم الكل أو أراد بالعلة ما يشمل العلة الناقصة (قوله لانه شابه الفعل) أي في اجتماع علتين فرعيتين احداهما لفظية والأخرى معنوية كما سيأتي بسط ذلك وهذا التعليل لقول المصنف وجر الخ ومحط التعليل قوله فامتنع الجر بالكسرة لمنع التنوين (قوله فامتنع الجر بالكسرة لمنع التنوين) فاذا نون للضرورة عاد الجر بالكسرة لانه انما امتنع تبعا له وقد عاد فيعود وهذا ظاهر على القول بأن تنوين الضرورة تنوين صرف أما على القول بانه تنوين آخر أتي به لمجرد الضرورة وهو الراجح فقيل لا يجر بالكسرة بل بالفتحة مع التنوين الضروري وقيل يجر بالكسرة نظرا الى انه بصورة تنوين الصرف (قوله ولتعاقبهما) أي تناوبهما على معنى واحد هو مطلق التمييز أعم من أن يكون نصا أو احتمالا وذلك انك اذا قلت عندي راقود خلا كان القصد المظروف نصا لان التمييز المنصوب على معنى من نصا واذا قلت عندي راقود خل احتمل أن يكون خل تمييزا على معنى من فيكون القصد المظروف وان تكون اضافة راقود اليه على معنى اللام فيكون

نحو خيروا بأحسن منها وهذا

(مالم يضف أو يك بعد أل ردف) أى تبع فان أضيف أو تبع أل ضعف شبه الفعل فرجع الى أصله من الجر بالكسرة نحو في أحسن تقويم وأنتم عاكفون في المساجد ولا فرق في أل بين المعرفة كما مثل والموصولة نحو كالاعمى والاصم وقوله

وما أنت باليقظان ناظره اذا
نسيت بمن تهواه ذكر العواقب

بناء على أن أل توصل بالصفة المشبهة وفيه ما سيأتى والزائدة كقوله

رأيت الوليد بن اليزيد مباركا

ومثل أل أم في لغة طيء كقوله

أإن شمت من نجد بريقا تألقا
تبيت بليل أم أرمد اعتادا أولقا

* تنبيهان * الأول ما الاولى موصولة والثانية حرفية وهى ظرفية مصدرية أى مدة كونه غير مضاف ولا تابع لأل * الثانى ظاهر كلامه ان ما لا ينصرف اذا أضيف أو تبع أل يكون باقيا على منعه من الصرف

القصد الظرف ووجه تعارضهما ان راقودا ان نون لم يجر خلا بل بنصب تمييزا والاجر بالاضافة راقودا اليه اضافة المميز الى التمييز والراقود دن طويل يطلى داخله بالقار وهو معرب كما في زكريا (قوله نحو فحيوا بأحسن منها) تمثيل للجر بالفتحة وقوله سابقا كأحسن وكساجد وصحارى تمثيل لذى العلتين وذى العلة (قوله مالم يضف الخ) أى مدة عدم الاضافة والردف لا لأل لان النفى مع العطف بأو يفيد نفى كل نحو لم تقم هند أو تقعد والاهن فريضة قاله سم نعم ومن عموم السلب (قوله ردف) ليس حشوا لان البعدية لا تقتضى الاتصال اه يس (قوله أو أضيف) أى الى ظاهر نحو مررت بأفضلكم أو مقدر نحو ابدأ بذا من أول في رواية الكسر بلا تنوين على نية لفظ المضاف اليه شنوانى (قوله ضعف شبه الفعل) أى لمصاحبته خاصة الاسم المؤثرة في معناه وهى أل أو الاضافة لاختصاصهما بالاسم وتأثيرهما في معناه التعريف أى في الجملة فلا ترد أل الزائدة والاضافة اللفظية وبقولنا المؤثرة في معناه يندفع الاعتراض بأن مقتضى التعليل جر ما لا ينصرف بالكسرة اذا صحب حرف الجر لأنه من خصائص الاسم (قوله وما أنت) في بعض النسخ ما أنت فيكون في البيت الخرم بخاء معجمة فراء وهو حذف أول البيت والناظر يطلق كثيرا على انسان العين والمراد به هنا القلب بدليل الشرط (قوله بناء) بالنصب مفعول لاجله لمحذوف أى ومثلنا بالاعمى والاصم واليقظان لانا بنينا على الخ أو مفعول مطلق لمحذوف أى والتمثيل به بنى بناء أو بالرفع خبر لمحذوف أى والتمثيل به بناء على الخ أى مبنى (قوله أإن شمت الخ) يحتمل أن تكون ان مصدرية حذفت قبلها لام التعليل وان تكون شرطية أى بجوابها سابق فوعا لان فعل الشرط ماض والاستفهام للتقرير وشمت بكسر الشين المعجمة أى نظرت وبريقا تصغير برق وتألق لمع والاولق الجنون وجملة اعتادا أولقا حال من المضاف اليه أو نعت له لانه نكرة في المعنى كما في كمثل الحمار يحمل أسفارا كذا قال العينى وتبعه غيره وفى الحالية نظر لعدم شرط مجىء الحال من المضاف اليه (قوله ظاهر كلامه) انما كان ظاهر كلامه البقاء على المنع لان الضمير في يضف وما بعده يرجع الى ما لا ينصرف ومفهومه انه اذا أضيف ما لا ينصرف أو تبع أل جر

بالكسرة

وهو اختيار جماعة وذهب جماعة منهم المبرد والسيرافي وابن السراج الى انه يكون منصرفا مطلقا وهو الاقوى واختاره الناظم في نكته على مقدمة ابن الحاجب انه اذا زالت منه علة فنصرف نحو بأحمد كم وان بقيت العلتان فلا نحو بأحسنكم ولما فرغ من مواضع النيابة في الاسم شرع في مواضعها في الفعل

فقال (واجعل لنحو يفعلان) أي من كل فعل مضارع اتصل به

بالكسرة ولا شك ان المحكوم عليه في هذا المفهوم ما لا ينصرف (قوله وهو اختيار جماعة) هو مبني على ان الصرف هو التنوين فقط وهو مفقود مع أل والاضافة وانما جر بالكسرة لامن دخول التنوين فيه قاله في الهمع وظاهر صنيع الشارح أن هؤلاء يقولون بالمنع وان زالت منه علة ولا وجه له الا الاستصحاب (قوله وذهب جماعة الخ) يحتمل ان القائل بهذا المذهب يقول الصرف هو التنوين ولم يظهر لوجود أل أو الاضافة ويحتمل أن يقول هو الجر بالكسرة فقول شيخنا والبعض انه مبني على ان الصرف هو الجر بالكسرة ان كان مستنده ان الواقع ان هؤلاء يقولون ان الصرف هو الجر بالكسرة فسلم وان كان استنباطا فلا (قوله مطلقا) أي زالت منه علة أولا (قوله وهو الاقوى) التحقيق تفصيل الناظم (قوله اذا زالت منه علة) أي بان كانت احدى علتيه العلمية لأن العلم لا يضاف ولا تدخل عليه أل حتى ينكر (قوله فنصرف) أي ولم يظهر التنوين لوجود أل أو الاضافة (قوله واجعل لنحو يفعلان الخ) انما اعربت هذه الامثلة بالحرف لمشابهة فعل الاثنين مثنى الاسم وفعل الجماعة مجموعه فأجريا مجراها في الاعراب بالحرف وحمل على الفعلين فعل المخاطبة لمشابهته اياهما ولانهما لو أعربت بالحركات لكانت اما مقدرة على الضمائر أو على ماقبلها لا سبيل الى الاول لان الضمائر كلمات في ذاتها ولا يقدر اعراب كلمة على كلمة أخرى ولا الى الثاني لان ضمائر الرفع المتصلة شديدة الاتصال بالافعال فكان ماقبلها حشوا والاعراب لا يقع حشوا ولم يعرب بالحركات مقدرة على ماقبل الضمائر أن يقول ان سلم ان ماقبلها كالحشو ولا يسلم ان الاعراب لا يكون على ماهو كالحشو بدليل ان البناء الذي هو نظير الاعراب يكون على ماهو كالحشو نحو ضربت وضربوا فافهم ولم يكن حرف اعرابها الالف والواو والياء الموجودات لانها أسماء والاسماء لا تكون حروف اعراب وأيضا لو كانت اعرابا لاذهبها الجازم كما في سائر حروف العلة ولا حرف علة آخر لوجوب حذفه لالتقائه ساكنا مع الضمائر الساكنة وكان حرف اعرابها النون لمشابهتها حروف العلة لانها تدغم في الواو نحو من وال وفي الياء نحو ومن يقنت وتبدل الفا في الوقف على المنصوب المنون في اللغة المشهورة

وفي الوقف على المؤكد بنون التوكيد الخفيفة التالية فتحة او في الوقف على اذن وجاز وقوع علامة الاعراب بعد الفاعل لانه هنا ضمير رفع متصل وهو كالجزء وقد تحذف هذه النون في حالة الرفع وجوبا للتخفيف كما في نحو هل تضربان هل تضربن يا زيدون هل تضربن يا هند وجوازا بكثرة في الفعل المتصل بنون الوقاية نحو تأمروني بناء على الصحيح من ان المحذوف نون الرفع لا نون الوقاية واذا لم تحذف جاز الفك والادغام وبالاوجه الثلاثة قرئ تأمروني وبقلة في غير ذلك نحو * أبيت أسري وتبيتي تدلكي * وجهك بالعنبر والمسك الذكي * وفي الحديث والذي نفس محمد بيده لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحابوا الاصل لا تدخلون ولا تؤمنون وقرئ قالوا ساحران تظاهرا أي تتظاهران فادغم التاء في الظاء وحذف النون كذا في التصريح وغيره لكن قال الدماميني وشارح الجامع انه شاذ وقال في الهمع لا يقاس عليه في الاختيار (قوله ألف اثنين) أي شخصين سواء كانا مخاطبين أو مخاطبتين أو غائبين أو غائبتين (قوله اسما) بان كانت ضميرا فاعلا نحو الزيدان يفعلان وقوله أو حرفا أي دالا على التثنية نحو يفعلان الزيدان على لغة أكلوني البراغيث (قوله الاصل علامة رفع) دفع بتقدير المضاف عدم تناسب كلام المصنف لانه جعل أولا النون اعرابا وثانيا الحذف علامة اعراب والتناسب جعلهما معا اعرابا أو علامة اعراب وأرجع ما هنا الى ما سيأتي من قوله وحذفها الخ ولم يعكس مع ان في العكس التأويل وقت الحاجة لاقترانها بعد التأويل في الثاني بحمل الجزم والنصب على المعنى المصدري الذي هو فعل الفاعل لانهما لا يطلقان اصطلاحا على هذا المعنى دون التأويل في الاول ولان في التأويل في الاول مذهب المصنف من كون الاعراب لفظيا كما قيل لما قدمه الشارح من انه لا منافاة بين جعل الشئ اعرابا وجعله علامة اعراب لان جعله اعرابا من حيث عموم كونه أثرا جلبه عامل وجعله علامة اعراب من حيث خصوصه ولدفع ما أطال به البعض (قوله اتصل به ياء المخاطبة) ترك التعميم هنا لانها لا تكون الا اسما (قوله واو الجمع) المراد الجمع بالمعنى اللغوي وهو الجماعة ليدخل نحو زيد وعمرو وبكر يفعلون وفي نسخ واو الجماعة وهي

ألف اثنين اسما أو حرفا (فالنون رفعا) الاصل علامة رفع فحذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه يدل على ذلك ما بعده والتقدير اجعل النون علامة الرفع لنحو يفعلان (و) لنحو (تدعين) من كل مضارع اتصل به ياء المخاطبة (وتسألونا) من كل مضارع اتصلت به واو الجمع اسما أو حرفا

فالامثلة خمسة على اللغتين وهي يفعلان وتفعلان ويفعلون وتفعلون وتفعلين فهذه الامثلة رفعها بثبات النون نيابة عن الضمة (وحذفها) أي النون (للجزم والنصب سمه) أي علامة نيابة عن السكون في الاول وعن الفتحة في الثاني (كلم تكوني لترومي مظلمه) الاصل تكونين وترومين فحذفت النون للجازم في الاول وهو لم وللناصب في الثاني وهو أن المضمرة بعد لام الجحود * تنبيهان * الاول قدم الحذف للجزم لانه الاصل

ظاهرة (قوله فالامثلة خمسة) تفريع على ما يفيده تعميم الشارح في الفعل حيث قال من كل فعل الخ ويشعر به بدء المصنف الفعل تارة بالياء وتارة بالتاء من ثبوت الامرين لا على تعميمه في ألف الاثنين وواو الجماعة بقوله اسما أو حرفا لأن المعروف أن عدها خمسة باعتبار بدء يفعلان ويفعلون تارة بالياء وتارة بالتاء لا باعتبار اسمية الالف والواو وحرفيتهما ويدل على ما ذكرناه قوله وهي يفعلان وتفعلان الخ فقوله خمسة على اللغتين أي جارية على كل من اللغتين وان كان الاختلاف بين اللغتين في غير تفعلون بالفوقية وتفعلين ومراده باللغتين لغة من يجرد الفعل المسند الى اثنين أو جماعة من العلامة ولغة من يلحقها به وهذه الخمسة بالتفصيل عشرة باعتبار أن تضربان بالفوقية يصلح للخاطبين والمخاطبتين والغائبتين والالف في الاولين اسم فقط وفي الثالث تكون اسما وحرفا ويضربان بالتحتية للغائبين فقط اسما أو حرفا فهذه ستة ويضربون بالتحتية للغائبين اسما أو حرفا وتضربون بالفوقية للخاطبين اسما فقط والعاشرة تضربين وان نظر الى تغليب المذكر على المؤنث أو الحاضر على الغائب والعكس والى كون المؤنث حقيقي التأنيث أو مجازي يزاد العدد وسمي يفعلان وتفعلان ويفعلون وتفعلون وتفعلين أمثلة لانه ليس المقصود هي بخصوصها بل هي وما ماثلها في اتصال الالف أو الواو أو الياء * فائدة * اذا قلت هما تفعلان تعني امرأتين فهل يفتتح الفعل بتاء فوقية حملا للضمير على المظهر ورعيا للمعنى أو بياء تحتية رعيا للفظ فان هذا اللفظ يكون للمذكرين الاول قول ابن أبي العافية تلميذ الاعلم وهو الراجح الذي ورد به السماع والثاني قول ابن الباذش قاله الدماميني (قوله بثبات النون) أي بثبوتها أي بالنون الثابتة لكن عبر بذلك لتكون المقابلة بقوله وحذفها الخ أتم وهذه النون تكسر مع الالف وتفتح مع الواو والياء تشبيها بنون المثنى والجمع وقد تفتح مع الالف أيضا وقرئ أتعدانني أن أخرج بفتحها وذكر ابن فلاح في المغني انها تضم أيضا وقرئ شاذا لا يأتيكما طعام ترزقانه بضمها قاله الروداني (قوله وحذفها للجزم الخ) وقد تحذف حيث لا ناصب ولا جازم كما مر (قوله مظلمه) بفتح اللام على القياس وكسرها على الكثير (قوله لانه الاصل) أي الحذف للجزم أصل للحذف للنصب وانما

والحذف للنصب محمول عليه وهذا مذهب الجمهور وذهب بعضهم الى ان اعراب هذه الامثلة بحركات مقدرة على لام الفعل * الثانى انما ثبتت النون مع الناصب فى قوله تعالى الا ان يعفون لانه ليس من هذه الأمثلة اذ الواو فيه لام الفعل والنون ضمير النسوة والفعل معها مبنى مثل يتربصن ووزنه يفعلن بخلاف الرجال يعفون فانه من هذه الامثلة اذ واوه ضمير الفاعل ونونه علامة الرفع تحذف للجازم والناصب نحو وأن تعفوا أقرب للتقوى ووزنه تعفوا وأصله تعفووا ولما فرغ من بيان اعراب الصحيح من الفعلين شرع فى بيان اعراب المعتل منهما وبدأ بالاسم فقال

(وسم معتلا من الاسماء ما) أى الاسم المعرب الذى حرف اعرابه ألف

كان أصلا لمناسبة الحذف للسكون الذى هو الاصل الأصيل فى الجزم ووجه المناسبة كون كل عدم شئ فالسكون عدم الحركة والحذف عدم الحرف تأمل (قوله والحذف للنصب محمول عليه) كما حمل النصب على الجر فى المثنى والجمع على حده لان الجزم نظير الجر فى الاختصاص (قوله وهذا) أى اعراب تلك الامثلة بثبوت النون رفعا وحذفها جزما ونصبا مذهب الجمهور الخ ولو قدمه الشارح على النبيه لكان أليق (قوله بحركات مقدرة على لام الفعل) منع من ظهورها حركة المناسبة أى وثبوت النون أو حذفها دليل على ذلك المقدر اه دماميني فالحذف عند الجازم فرقا بين صورتى المجزوم والمرفوع لا به والجازم انما حذف الحركة المقدرة وكالجازم الناصب والمراد الحركات وجودا أو عدما ليدخل السكون (قوله بخلاف الرجال يعفون) أى فى الأمور الاربعة المذكورة لكن لم يصرح بكون الفعل فى هذا معربا اكتفاء بدلالة قوله علامة الرفع على الاعراب (قوله تعفووا) أى بواوين الاولى لام الفعل والثانية ضمير الفاعل استثقلت الضمة على الأولى فحذفت ثم الاولى لالتقاء الساكنين وخصت بالحذف لكونها جزء كلمة بخلاف الثانية فكلمة عمدة (قوله وبدأ بالاسم) لكن فى ابتدائه بالاسم فصل بين النظائر وهى أبواب النيابة ولهذا قدم الموضح الفعل المعتل (قوله معتلا) مفعول ثان وما مفعول أول والمعتل عند النحاة ما آخره حرف علة وعند الصرفيين ما فيه حرف علة أولا أو وسطا أو آخرا كالوعد ووعد وكالبيع وباع وكالفتى والرمى ويغزو ويسمى الاول مثالا لمماثلته الصحيح فى عدم اعلال الماضى واسمى الفاعل والمفعول والثانى أجوف وذا الثلاثة لانه فى الحكاية عن النفس بالماضى على ثلاثة أحرف كقلت وبعت والثالث ناقصا ومنقوصا لنقص حرفه الاخير وقفا وجزما من بعض افراده كاغز ولم يغز ونقص الاعراب كلا أو بعضا من بعض آخر كالفتى ويغزو وذا الاربعة لانه فى الحكاية على أربعة كدعوت والمعتل بالفاء والعين ولا يكون فى الفعل أو بالعين واللام لفيف مقرون أو بالفاء واللام لفيف مفروق ومعتل الثلاثة نادر كالواو والصحيح ان سلم من التضعيف والهمز والمعتل والا فلا فكل سالم صحيح ولا عكس (قوله الذى حرف اعرابه ألف الخ) دخل فيه المثنى على

لينة لازمة (كالمصطفى) وموسى والعصا أوياء لازمة قبلها كسرة كالداعى (والمرتقى مكارما) *تنبيه* انما سمى كل من هذين الاسمين معتلا لان آخره حرف علة أولأن الاول يعل آخره بالقلب اما عن ياء نحو الفتى أوعن واو نحو المصطفى والثانى يعل آخره بالحذف فخرج بالمعرب نحو متى والذى وبذكر الالف فى الاول المنقوص نحو المرتقى وبذكر اللينة المهموز نحو الخطا وبذكر الياء فى الثانى المقصور نحو الفتى وبذكر اللزوم فيهما نحو رأيت أخاك وجاء الزيدان فى الاول ومررت بأخيك وغلاميك وبنيك فى الثانى وباشتراط الكسرة قبل الياء

اللغة من يلزمه الالف (قوله لينة) لم يكتف بسكون الالف عند الاطلاق تنصرف الى اللينة لان توهم الشمول قائم والمطلوب فى التعاريف الايضاح (قوله لازمة) أى فى الاحوال الثلاثة لفظا أوتقديرا كما فى المقصور المنون واعترض بأنه لا يشمل الالف المنقلبة عن الهمزة كالمقرأ اسم مفعول من اقرأه الكتاب لعدم لزومها اذ يجوز النطق بدلها بالهمزة أى التى هى الاصل * وأجيب بأن ابدال الهمزة المتحركة من جنس حركة ماقبلها شاذ والشاذ لا يعترض به ومثل هذا الاعتراض والجواب يجرى فى قوله ياء لازمة (قوله كالمصطفى وموسى والعصا) أشار بتعداد الامثلة الى انه لافرق بين العربى والعجمى ولا بين العاقل وغيره (قوله كالداعى والمرتقى) أشار بزيادة الداعى الى انه لافرق بين الثلاثى والمزيد أوالى انه لافرق بين ما ياؤه أصلية كالمرتقى أومنقلبة عن واو كالداعى ولم يذكر المصنف فى معتل الاسماء ما آخره واو كما ذكره فى معتل الافعال لانه لا يوجد اسم معرب عربى آخره اصالة واو لازمة فلا يرد الاسم المبنى كذو الطائية والاعجمى قال فى الهمع كهندو ورأيت بخط ابن هشام الهندو اه وما واوه عارضة التطرف نحو ياثمو من ثمود أوغير لازمة كالاسماء الستة حالة الرفع (قوله مكارما) منصوب على المفعولية أو التمييز المحوّل عن الفاعل أو الظرفية المجازية (قوله يعل) أى يغير آخره بالقلب أى دائما فلا يرد أن الثانى قد يعل آخره بالقلب كما فى الداعى فان ياءه منقلبة عن واو كما مر (قوله والثانى يعل آخره بالحذف) أى حذف بانه للتنوين وفيه ان الاول يعل آخره بحذف الالف للتنوين أيضا (قوله فخرج بالمعرب) لم يخرج من معتل الاسماء بالاسم الفعل والحرف كيخشى وعلى ويرمى وفى نظرا الى ان شأن الجنس أن لايخرج به وبعضهم أخرجهما به نظرا الى ان الجنس اذا كان بينه وبين فصله عموم وجهى كما هنا قد يخرج بكل ما دخل فى الآخر وفيه ان الحرف لم يدخل فى المعرب كما لم يدخل فى الاسم (قوله وغلاميك) لا يقرأ بصيغة الجمع للاستغناء به حينئذ عما بعده ولأن الغلام ليس علما ولا صفة بل بصيغة التثنية واعتراض شيخنا والبعض عليه بأن المثنى خارج باشتراط الكسرة يرده ان اشتراط الكسرة متأخر عن اشتراط اللزوم وانما

نحو لظى وكرى (فالأول) وهو ما كان كالمصطفى (الإعراب فيه مقدر جميعه) على الألف لتعذر تحريكها (وهو المسمى مقصورا) أي سمي مقصورا والقصر الحبس ومنه حور مقصورات في الخيام

أي محبوسات على بعولتهن وسمي بذلك لأنه محبوس عن المد أو عن ظهور الإعراب (والثاني) وهو ما كان كالمرتقي (منقوص) سمي بذلك لحذف لامه لتنوين أو لأنه نقص منه ظهور بعض الحركات (ونصبه ظهر) على الياء لخفته نحو رأيت المرتقي ومرتقيا وأجيبوا داعي الله وداعيا إلى الله بإذنه (ورفعه ينوي) على الياء ولا يظهر نحو يوم يدع الداعي لكل قوم هاد فعلامة الرفع ضمة مقدرة على الياء الموجودة أو المحذوفة (كذا أيضا يجر) بكسر منوي نحو أجيب دعوة الداعي وإنهم في كل واد وإنما لم يظهر الرفع والجر استثقالا لا تعذرا لإمكانهما قال جرير * فيوما يوافين الهوى غير ماضي * وقال الآخر * لعمرك ما تدري متى أنت جائي * ولكن أقصى مدة العمر عاجل * (تنبيه) * من العرب من يسكن الياء في النصب أيضا قال الشاعر * ولو أن واش باليمامة داره * وداري بأعلى حضرموت اهتدى ليا * قال أبو العباس المبرد

اجزاء

الإخراج بالسابق (قوله نحو لظى وكرى) مما آخره ياء قبلها ساكن صحيح أو معتل (قوله جميعه) إما تأكيد للضمير في مقدر العائد إلى الإعراب أو نائب فاعل مقدرا وتأكيد للإعراب ولا يضر الفصل بما توسط بينهما لكونه معمولا للمؤكد فهو على حد ولا يحزن ويرضين بما آتيتهن كلهن لكن العامل في الآية معمول لعامل المؤكد ويستثنى من تقدير الكسرة حال الجر ما لا ينصرف حال الجر فإنه إنما يقدر فيه الفتحة خلافا لابن فلاح معللا بأنه لا تثقل مع التقدير كما قاله سم (قوله على الألف) موجودة كالفتى ومقدرة كفتى (قوله والقصر) أي في اللغة (قوله لأنه محبوس عن المد) أي الفرعي وهو الزائد على المد الطبيعي ووجه التسمية لا يوجبها فلا يعترض على هذا التعليل بوجوده في نحو يخشى ولا على الثاني بوجوده في نحو غلامي على أنه قد يقال المراد الحبس الذاتي عن ظهور الحركات والحبس عنه في نحو غلامي ليس ذاتيا (قوله لحذف لامه) لا يرد عليه حذف لام المقصور للتنوين ولا على الثاني نحو يدعو ويرمي كما مر (قوله ونصبه ظهر على الياء) ما لم تكن الياء آخر الجزء الأول من مركب مزجي أعرب إعراب المتضايفين نحو معدي كرب وقالي قلا فتسكن ولا تظهر عليها الفتحة قال في همع الهوامع بلا خلاف استصحابا للحكم بحالة البناء وحالة منع الصرف ووجه ذلك الرضي بأن هذه الإضافة ليست حقيقية بل شبهت الكلمتان بالمتضايفين من حيث أن إحداهما عقب الأخرى لكن في حواشي شيخنا عن سم أن الدماميني نقل عن البسيط وشرح العقار جواز فتح الياء وإسكانها (قوله لخفته) لكونه فتحا غير لازم للياء بخلاف الفتح في نحو يبيع ويرمي فإنه لازم فلو لزومه الياء لو أبقي استثقل فقلبت الياء ألفا واندفع استشكال الفرق فتأمل (قوله ورفعه ينوي) عبر هنا بالنية وسابقا بالتقدير للتفنن (قوله ولا يظهر) فائدته بعد قوله ينوي دفع توهم أن المراد ينوي جوازا (قوله بكسر منوي) أي إذا كان منصرفا وإلا قدرت الفتحة حال الجر (قوله غير ماضي) أي وقاطع غير نافذ بل مقطوع (قوله ولو أن واش الخ) واش اسم أن منصوب بفتحة مقدرة على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين منع من ظهورها السكون العارض من

وهومن احسن ضرورات الشعر لانه حمل حالة النصب على حالتى الرفع والجر (وأى فعل) كان (آخر منه ألف) نحو يخشى (أو واو) نحو يدعو (اوياء) نحو يرمى (فمعتلا عرف) أى شرط وهومبتدأ مضاف وفعل مضاف اليه وكان بعده مقدرة وهى اماشأنية وآخرمنه ألف جملة من مبتدا وخبر خبرها مفسرة للضمير المستتر فيها أوناقصة وآخر اسمها وألف خبرها ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة وعرف جواب الشرط وفيه ضمير مستكن نائب عن الفاعل عائد على فعل وخبر المبتدا جملة الشرط وقيل هى وجملة الجواب معا وقيل جملة الجواب فقط ومعتلا حال منه مقدم على عامله والمعنى أى فعل كان آخره حرفا من الاحرف المذكورة فانه يسمى معتلا (فالالف انو فيه غير الجزم) وهو الرفع والنصب نحو زيد يسعى ولن يخشى لتعذر الحركة على الالف والالف نصب بفعل مضمر يفسره الفعل الذى بعده (وأبد) أى أظهر (نصب ما) آخره واو (كيدعو) أوياء نحو (يرمى) لخفة النصب وأما قوله

* أبى الله ان اسمو بأم ولا أب * وقوله * ما أقدر الله أن يدنى على شحط * من داره الحزن ممن داره صول *

اجراء المنصوب مجرى المرفوع والمجرور (قوله وهومن أحسن ضرورات الشعر) الاصح جوازه فى السعة بدليل قراءة جعفر الصادق من أوسط ماتطعمون أهاليكم بسكون الياء (قوله وأى فعل) أى مضارع ولم يقيده به لان الكلام فى المعرب (قوله وكان بعده مقدرة) جواب عما يقال اداة الشرط لاتدخل على الجملة الاسمية لكن اعترض بأن الفعل لايحذف بعد اداة الشرط غير ان ولو الا ان كان مفسرا بفعل بعده كما نص عليه ابن هشام فى شرح بانت سعاد اللهم الا أن يكون ذلك فى غير الضرورة (قوله اماشأنية) أى اماناقصة شأنية أى اسمها ضمير الشأن وقوله أوناقصة أى غير شأنية ففى عبارته شبه احتباك فاندفع الاعتراض بأن الشأنية من الناقصة على الأصح فلاتحسن مقابلتها بها وفى بعض النسخ أوغير شأنية والامر عليها ظاهر (قوله جملة من مبتدا وخبر خبرها) فهى فى محل نصب وقولهم الجملة المفسرة لامحل لها فى مفسرة العامل لاضمير الشأن (قوله وألف خبرها) وعلى هذا فقوله أو واو أو ياء خبر مبتدا محذوف أى هو واو أو ياء فلا اشكال فى رفعه (قوله وخبر المبتدا جملة الشرط) وهذا هو الراجح وتوقف الفائدة على الجواب من حيث التعليق لامن حيث الخبرية قاله فى المغنى (قوله حال منه) أى من الضمير المستكن فى عرف وهذا على المتبادر من عدم جعل عرف بمعنى علم فان جعل بمعنى علم فهو مفعوله الثانى وهذا أولى لأن القصد علم كونه معتلا لا معرفة ذات مقيدة به (قوله والمعنى الخ) لايخفى انه حل معنى لا حل اعراب فلايقال مقتضى حله ان كان غير شأنية وأن معتلا مفعول عرف بمعنى سمى (قوله والألف نصب الخ) ويجوز رفعه لكنه خلاف المختار كما سيعلم من باب الاشتغال (قوله يفسره) أى معنى لا لفظا او التقدير اقصد الالف أراعتبر أولابس (قوله أبى الله الخ) يعنى ان علوه وسيادته من نفسه لاتصافه بالاوصاف الحميدة لا انهما وراثة من آبائه (قوله ما أقدر الله أن يدنى على شحط * من داره الحزن ممن داره صول) ما تعجبية وعلى بمعنى مع والشحط بشين معجمة فحاء مهملة مفتوحتين البعد والحزن بفتح المهملة فسكون الزاى موضع ببلاد العرب وصول بضم

لضرورة (والرفع فيهما) أي الواوي والبائي (انو) اشقله عليهما (واحذف جازما ثلاثهن) وابق الحركة التي قبل المحذوف دالة عليه (تقض حكما لازما) نحو لم يخش ولم يغز ولم يرم فالرفع نصب بالمفعولية لانو وفيهما متعلق به واحذف عطف على انو وفي كل منهما ضمير مستتر هو فاعله وجازما حال من فاعل احذف وثلاثهن مفعول به لاحذف والضمير في ثلاثهن لأحرف العلة الثلاثة ومعمول الحال محذوف وهي الافعال الثلاثة المعتلة والتقدير احذف احرف العلة ثلاثهن حال كونك جازما الافعال الثلاثة المذكورة أو يكون معمولا للحال والضمير للافعال ومعمول الفعل محذوف وهو الاحرف الثلاثة والتقدير احذف أحرف العلة حال كونك جازما الافعال ثلاثهن وتقض مجزوم جواب احذف وحكما مفعول به ان كان تقض بمعنى تؤدي ومفعول مطلق ان كان بمعنى تحكم

الصاد المهملة ضيعة من ضياع جرجان كذا في شرح الشواهد للعيني والذي في القاموس انه قرية بصعيد مصر وهذا الشاهد ساقط في كثير من النسخ (قوله ثلاثهن) من اضافة الصفة الى الموصوف وانما جاز حذف الآخر في الجزم وليس علامة الرفع قال الرضي لان شأن الجازم عندهم حذف الرفع الذي في الآخر والرفع الذي فيه محذوف للاستثقال أو التعذر قبل دخول الجازم فلما دخل لم يجد في الآخر الا حرف العلة مشابها للحركة فحذفه ومذهب سيبويه ان الجازم حذف الحركة المقدرة وحرف العلة حذف عند الجازم لا به فرقا بين صورة المجزوم والمرفوع وكلام المصنف يحتمل لهذا المذهب أيضا وانما لم يلحق النصب بالجزم في الفعل المعتل كما ألحق به في الافعال الخمسة لانه انما ألحق به ثم لتعذر الاعراب بالحركة بخلافه هنا اما عرب نصبا بالحركة على الاصل وقولنا بخلافه هنا هو باعتبار الغالب فلا ينافي ان ما آخره ألف من المعتل متعذر الحركة فتأمل وقال بعضهم انما ثبتت ألف نحو يخشى نصبا لا جزما لان الجزم ذهاب الحركات واذا ذهبت فلا فائدة لثبوت حرفها الذي هو الالف بخلاف النصب فان الحركة فيه موجودة الا انها تغيرت من ضمة الى فتحة فلو حذفت الالف بقيت الحركة التي هي الفتحة بلا حرف واعلم انه لا يحذف حرف العلة الا اذا كان متأصلا فان كان بدلا من همزة كيقرا ويقرى ويوضو فان كان الابدال بعد دخول الجازم فهو قياسي لسكون الهمزة ويمتنع الحذف لأن العامل أخذ مقتضاه وان كان قبله فهو شاذ والاكثر حينئذ عدم الحذف بناء على عدم الاعتداد بالعارض (قوله أو يكون معمولا للحال) لو قال أو للحال لكان أخصر وأنسب بالعطف على قوله اما لاحذف (قوله ان كان تقض الخ) والحكم على هذا بمعنى المحكوم به واعلم انه لا ينحصر تقدير الاعراب في الاسم المعتل والفعل اذ منه في الاسم ما سكن آخره للادغام نحو وقتل داود جالوت بادغام الدال في الجيم أو للوقف أو للتخفيف والحكي نحو من زيدا لمن قال ضربت زيدا ومنه ما جعل علما من المركب الاسنادي على مختار السيد وسيأتي في العلم والمشتغل آخره بحركة الاتباع والمضاف لياء المتكلم لفظا أو تقديرا وكاليا بدلها نحو يا غلاما ويا غلام يا أبتا ويا أمتا ومنه في الفعل ما سكن

للادغام نحو زيد يضرب بكرا أولا وقف أو للخفة بنحو يأمركم بسكون الراء ولا يختص ذلك بالشعر بل يجوز في النثر على الصحيح وما حرك لالتقاء الساكنين كلم يكن الذين كفروا وما أدغم في آخره كلم يشد وما حرك من القوافي نحو * وانك بهما تأمرى القلب يفعل * وكما تقدر الحركات تقدر الحروف كما في الاسماء الستة أو المثنى أو الجمع اذا أضيف الى كلمة أولها ساكن (قوله قد ثبت حرف العلة) أى وجد وليس المراد خصوص حرف العلة الموجود قبل دخول الجازم الذى هو لام الكلمة بل الاعم منه ومن المزيد للاشباع فظهر قول الشارح بعد فقيل ضرورة وقيل بل حذف الخ أى فقيل حرف العلة الموجود هو الاصلى وثبت مع الجازم للضرورة وقيل ليس هو الاصلى بل الاصلى حذف ثم أشبعت الفتحة الخ فلا حاجة الى ما تكلفه البعض هذا وفي الهمع ان ثبوت حرف العلة مع الجازم لغة فيكون أهل هذه اللغة قد اكتفوا عند دخول الجازم بحذف الحركة المقدرة (قوله في قوله وتضحك الخ) وأما قراءة فقيل انه من يتقى و يصبر باثبات الياء وتسكين الراء فقيل من موصولة وتسكين يصبر للتخفيف أو الوصل بنية الوقف وقيل شرطية والياء اشباع أو لاجراء المعتل مجرى الصحيح فجزم بحذف الحركة المقدرة (قوله شيخة عبشمية) أى عجوز منسوبة الى عبد شمس ويمانيا أصله يمنيا حذفت احدى ياءى النسب وعوض عنها الالف (قوله والانباء تنمى) بفتح الفوقية أى الاخبار تزداد وتنتشر يقال نما الشئ ينمو وينمى ازداد ونمى الحديث ينمى ارتفع ونماه بالتخفيف ينميه رفعه كذا في القاموس قال العينى والجملة معترضة بين الفعل والفاعل وهو ما لاقت والباء زائدة ويحتمل انه تنازع يأتى وتنمى في ما لاقت واعمل الثانى واضمر الفاعل في الاول وحينئذ فلا اعتراض ولا زيادة والباء على هذا للتعدية قال في المغنى والمعنى على الاول يعنى زيادة الباء واعتراض الجملة أوجه اذ الانباء من شأنها أن تنمى بهذا وبغيره وقوله لبون هى الناقة ذات اللبن وير وى قلوص بفتح القاف وضم اللام وهى الناقة الشابة (قوله هجوت زبان) اسم رجل والقصد الانكار عليه في الهجو ثم الاعتذار حيث لم يثبت على حالة واحدة (قوله فقيل ضرورة) وعليه فجزم الفعل باسقاط الضمة المقدرة

* خاتمة * قد ثبت حرف العلة مع الجازم في قوله
وتضحك مني شيخة عبشمية
كأن لم ترا قبلى أسيرا يمانيا
وقوله
ألم يأتيك والانباء تنمى
بما لاقت لبون بنى زياد
وقوله
هجوت زبان ثم جئت معتذرا
من هجو زبان لم تهجو ولم تدع
فقيل ضرورة وقيل بل حذف حرف العلة ثم أشبعت الفتحة في ترا فنشأت الف والكسرة في يأتك فنشأت ياء والضمة في تهج فنشأت واو وأما سنقرئك فلا تنسى فلا نافية لا ناهية أى فلست تنسى

﴿النكرة والمعرفة﴾

هما في الأصل اسما مصدرين لنكر وعرف ثم جعلا اسمي جنس للاسم المنكر والاسم المعرف لا علمين وان وقع في كلام شيخنا تقسيم الاسم الى النكرة والمعرفة على سبيل منع الخلو لا منع الجمع لان المعرف بلام الجنس نكرة معنى والتحقيق انه معرفة معنى أيضا لانه الماهية المشخصة بقيد ظهورها في فردما لشيوع اما حاصل انتشار الفرد وهذا لا يقدح في كون الاسم معرفة معنى لتعيين الموضوع له وهو الماهية غاية الامر ان انتشار الفرد جعله كالنكرة أفاده الروداني *(فائدة)* الجملة وشبهها من الظرف والجار والمجرور بعد النكرة المحضة صفتان نحو رأيت طائرا يصيح أو فوق غصن أو على غصن وبعد المعرفة المحضة حالان نحو رأيت الهلال يضيء أو بين السحاب أو في الأفق وبعد النكرة التي كالمعرفة أو المعرفة التي كالنكرة محتملان للوصفية والحالية نحو هذا ثمر يانع يعجب الناظر أو فوق أغصانه أو على أغصانه لأن النكرة الموصوفة كالمعرفة ونحو يعجبني الزهر يفوح ثمره أو فوق أغصانه أو على أغصانه لأن المعرف الجنسي كالنكرة وقول المعربين الجمل وشبهها بعد النكرات صفات وبعد المعارف أحوال ليس على اطلاقه كذا في المغني وأسلفنا عن الدماميني جواز كون الظرف بعد المعرفة المحضة صفة بتقدير متعلقه معرفة *(فائدة ثانية)* قال في المغني قالوا ان النكرة اذا أعيدت نكرة كانت غير الأولى وان أعيدت معرفة أو أعيدت المعرفة معرفة أو نكرة كانت نفس الأولى وحملوا على ذلك ما روى لن يغلب عسر يسرين ثم نقض الأحكام الاربعة بمثلها ثم دفع النقض بحمل كلامهم على الاطلاق وعدم القرينة أما مع القرينة فالتعويل عليها ووجه حمل لن يغلب عسر يسرين على ذلك ان قوله ان مع العسر يسرا ان احتمل التأكيد فيكون أخذ اليسرين من جعل تنوين يسرا للتكثير لكن جعله تأسيسا خير فيكون في الكلام عسر واحد ويسران والمراد بالعسر عسر الدنيا التي كانوا فيه وباليسرين ما تيسر لهم من الفتوح في زمنه عليه الصلاة والسلام وما تيسر في أيام الخلفاء أو يسر الدنيا ويسر الآخرة وقال التفتازاني في تلويحه المذكور أولا اما نكرة

﴿النكرة والمعرفة﴾

أومعرفة وعلى كل اما أن يعاد نكرة أومعرفة فالاقسام أربعة وحكمها ان الثانى ان كان نكرة فهو مغاير للاول والا كان المناسب التعريف لكونه معهودا سابقا فى الذكر وان كان معرفة فهو الاول حملا له على المعهود الذى هو الاصل فى اللام والاضافة اهـ وكلامه مخالف لكلام المغنى فى صورة اعادة المعرفة نكرة وقد حكى البهاء ابن السبكى فيها قولين كما فى الشمنى فكل منهما مشى على قول ثم قال التفتازانى واعلم ان المراد ان هذا هو الاصل عند الاطلاق وخلو المقام من القرائن والا فقد تعاد النكرة نكرة مع عدم المغايرة نحو وهو الذى فى السماء اله وفى الارض اله وقد تعاد النكرة معرفة مع المغايرة نحو وهذا كتاب أنزلناه مبارك الى قوله تعالى أن تقولوا انما أنزل الكتاب على طائفتين وقد تعاد المعرفة معرفة مع المغايرة نحو وأنزلنا اليك الكتاب بالحق مصدقا لما بين يديه من الكتاب وقد تعاد المعرفة نكرة مع عدم المغايرة نحو انما الهكم اله واحد اهـ ومثال تخلف الحكم الرابع على مامشى عليه المغنى يسألك أهل الكتاب أن تنزل عليهم كتابا (قوله نكرة قابل أل الخ) أورد عليه انه غير جامع لخروج الاسماء المتوغلة فى الابهام كأحد الملازم للنفى وهو ماهمزته أصلية وبمعنى انسان لا مايقع فى الاثبات والنفى وهو ماهمزته بدل من واو وشذوذ او بمعنى واحد فالفرق بينهما من جهة الاستعمال وجهة اللفظ وجهة المعنى وكعريب وديار وغيروشبه لانها لا تقبل أل وخروج أسماء الفاعلين والمفعولين لان أل الداخلة عليها موصولة وخروج الحال والتمييز واسم لا التبرئة ومجرور رب وانعل من لانها لا تقبل أل وغير مانع لدخول ضمير الغائب العائد الى نكرة كجاءنى رجل فأكرمته لوقوعه موقع مايقبل أل وهو رجل ودخول يهود ومجوس فانهما يقبلان أل مع انهما معرفتان اذ منعا الصرف للعلمية والتأنيث والجواب عن الاول بمنع الخروج لان كلا من المتوغلة وأسماء الفاعلين والمفعولين واقع موقع مايقبل أل كانسان وكذا ثبت انها الضرب أووقع عليها الضرب مثلا والحال ومابعدها قابلة لأل فى حالة الافراد ولا يضر عدم قبولها أل فى تلك التراكيب وعن الثانى بمنع وقوع الضمير المذكور موقع مايقبل أل لان معناه الرجل المتقدم ذكره فليس واقعا موقع رجل بل

(نكرة قابل أل مؤثرا) فيه التعريف

كرجل وفرس وشمس وقمر

(أو واقع موقع ما قد ذكرا) أي ما تقبل أل وذلك كذي بمعنى صاحب ومن وما في الشرط والاستفهام خلافا لابن كيسان في الاستفهاميتين فإنهما عنده معرفتان فهذه لا تقبل أل لكنها تقع موقع ما يقبلها إذ الأولى تقع موقع صاحب ومن وما يقعان موقع إنسان وشيء ولا يؤثر خلوهما من تضمن معنى الشرط والاستفهام فإن ذلك طارئ على من وما فلم يوضعا في الأصل له ومن ذلك أيضا من وما نكرتين موصوفتين كما في مررت بمن معجب لك وبما معجب لك فإنهما لا يقبلان أل لكنهما واقعان موقع إنسان وشيء وكلاهما يقبل أل وكذلك صه ونحوه بالتنوين لا يقبلان أل لكنهما تقعان موقع ما يقبلها وهو سكوتا وإسكاتا

موقع الرجل والرجل لا يقبل أل أفاده سم وشيخنا ونحو يهود ومجوس يقبلان أل حال كونهما معرفتين بالعلمية على القبيلتين وإنما يقبلان أل حال كونهما جمعين ليهودي ومجوسي كروم ورومي وهما حينئذ نكرتان (قوله كرجل وفرس الخ) لا يخفى على النبيه حكمة تعداد الأمثلة (قوله أو واقع الخ) أو للتنويع أي لتنويع مفهوم النكرة إلى نوعين وهي موضوعة لقدر مشترك بين النوعين وهو ما دل على شائع في جنسه كما قاله ابن هشام (قوله كذي بمعنى صاحب) أورد عليه أن صاحبا الذي يقع موقعه ذو صفة من باب اسم الفاعل وإن كان صاحب يستعمل كثيرا استعمال الأسماء الجامدة وأل الداخلة على الصفة التي من باب اسم الفاعل موصولة لا معرفة وأجيب بأن المراد واقع موقع ما يقبل أل ولو في الجملة وصاحب يقبل أل المعرفة باعتبار معناه الاسمي وإن لم يكن معناه عند وقوع ذي موقعه فالاسم أو يقال صاحب الذي هو بمعنى ذو واقع موقع ذات ثبت لها الصحبة فذو واقع موقع ما يقبل أل بواسطة وقال الروداني تحرير هذا المحل أن ذو اسم فيه معنى الوصف وضع لأن يوصف به كما يوصف بالصفات المشبهة وهو متحمل للضمير كالصفة وإن صاحبا لا يشك في أنه يجوز أن يستعمل مرادا به الحدوث من صحبه فهو صاحب أي مصاحب وعليه يقال مررت برجل صاحب أخوه عمرا الآن فإنكار ذلك مكابرة للواضح ويجوز أن يستعمل صفة مشبهة بأن يراد به الثبوت والدوام وهو بهذا المعنى مرادف له ويكون أل الداخلة عليه معرفة لا موصولة فلا يتجه إلزام كون أل في الصاحب الواقع موقعه ذو موصولة والجواب غامض اه ملخصا وهو حسن (قوله فإنهما عنده معرفتان) لأن جوابهما معرفة نحو زيد ولقائل أن يقول في جواب من عندك وما دعاك إلى كذا وشرط الجواب مطابقة السؤال ورد بجواز أن يقال في الجواب رجل من بني فلان وأمر مهم كذا في شرح الجامع (قوله ولا يؤثر خلوهما) جواب عن إيراد على قوله ومن وما يقعان الخ (قوله موصوفتين) أي بمفرد كما مثل أو بجملة كمررت بمن قام ومررت بما رأيت أي بإنسان قام وبشيء رأيت وإنما مثل بما وصف بالمفرد لعدم احتماله كون من وما موصولتين لأن الصلة لا تكون مفردا (قوله وهو سكوتا وإسكاتا) أي

وما أشبه ذلك ونكرة مبتدا والمسوغ قصد الجنس وقابل أل خبر ومؤثرا حال من المضاف اليه وهو أل وشرط جواز ذلك موجود وهو اقتضاء المضاف العمل فى الحال وصاحبها واحترز بمؤثرا عما يدخله أل من الاعلام لضرورة أولمح وصف على ما سيأتى بيانه فانها لا تؤثر فيه تعريفا فليس بنكرة *(تنبيه)* قدم النكرة لانها الاصل اذ لا توجد معرفة الا وله اسم نكرة

النائبين عن اسكت وانكفف أى اسكت سكوتا ما وانكفف انكفافا ما ويجعل المراد المصدرين النائبين عن الفعلين المراد بهما طلب سكوت ما وانكفاف ما كانا دالين على الطلب والتنكير كمصدوميه فاندفع اعتراض اللقانى بأنه ان أريد المصدر النائب عن فعله فات التنكير لان اسكت انما يدل على طلب السكوت من حيث هو أو غير النائب فات الطلب على ان قولهم اسم الفعل من قبيل المنكرات يقتضى دلالة اسكت على طلب سكوت ما لكن قيل ماذكره الشارح مبنى على ان مدلول اسم الفعل هو المصدر والذى عليه الجمهور ان مدلوله الفعل قال الروداني والذى نفهمه انه يصح كلامه على المذهبين فيكون صه واقعا موقع سكوتا بواسطة وقوعه موقع اسكت عند الجمهور وبلا واسطة عند غيرهم (قوله ونكرة مبتدا) منع البعض فيما يأتى كون نكرة مبتدا حتى يحتاج الى مسوغ وعلل ذلك بأن التعريف غير محمول على المعرف لا حمل مواطأة ولا حمل اشتقاق بل هو تصور ساذج أى لا حكم معه كما صرح به الميزانيون وفيه نظر لا يخفى اذ التصور الساذج مجرد التعريف لا مجموع القضية المركبة من المعرف والتعريف اذ لا تخلو قضية عن الحكم ودعوى ان التعريف غير محمول على المعرف أصلا ينبغى حملها على معنى ان المقصود من التعريف تصور ماهية المعرف لا حمله عليه وان كان حمله عليه حمل مواطأة لازما فتأمل (قوله قصد الجنس) أى فى ضمن الافراد اذ الحقيقة المحضة لا تتصف بقبول أل ولا الوقوع موقع ما يقبلها وقيل المسوغ الوقوع فى معرض التقسيم وقيل غير ذلك (قوله وقابل أل خبر) ولا يعترض بتذكير الخبر وتأنيث المبتدا لان قابل صفة لمحذوف أى اسم قابل والاسم يقع على المذكر والمؤنث ويحتمل أن يكون قابل مبتدأ مؤخرا ونكرة خبرا مقدما وهو أنسب بقول المصنف وغيره معرفة لكن يضعفه ان المحدث عنه النكرة فهى الأولى بالابتداء (قوله أولمح وصف) لو قال أولمح أصل لكان أولى ليدخل نحو النعمان فانه فى الاصل اسم عين للدم (قوله لانها الاصل) أى الغالب والسابق يدل على الغلبة العلة الأولى وعلى السبق العلة الثانية ولا يرد ان المعرفة أشرف لان النكات لا تتزاحم ولأن الانسب اعتبار كون الاسبق فى الوجود هو الاسبق فى الذكر (قوله الا وله) أى لمدلوله (قوله

ويوجد كثيرمن النكرات لامعرفة له والمستقل أولى بالاصالة وأيضا فالشئ أول وجوده تلزمه الاسماء العامة ثم يعرض له بعد ذلك الاسماء الخاصة كالآدمي اذا ولد فانه يسمى انسانا أومولودا أوموجودا ثم بعد ذلك وضع له الاسم العلم واللقب والكنية وأنكر النكرات مذكور ثم موجود ثم محدث ثم جوهر ثم جسم ثم انسان ثم نام ثم حيوان ثم رجل ثم عالم فكل واحد من هذه أعم مما تحته وأخص مما فوقه فتقول كل عالم رجل ولا عكس وهكذا كل رجل انسان الى آخره

(وغيره) أي غير ما يقبل أل المذكورة أو يقع موقع ما يقبلها (معرفة) اذ لا واسطة واستغنى بحد النكرة عن حد المعرفة قال في شرح التسهيل من تعرض لحد المعرفة عجز عن الوصول اليه

ويوجد كثير من النكرات) كأحد وعريب وديار وقول البعض وحائط وحصير وحصاة يرده ان الثلاثة لها معرفة بأل (قوله والمستقل الخ) من تمام علة الاصالة ومراده بالمستقل ما انفرد في بعض الصور و يلزمه الاكثرية ولو عبر بدله بالاكثر لكان أوضح (قوله الاسم العلم واللقب والكنية) العلم عطف بيان على الاسم لدفع توهم ان المراد بالاسم ما قابل الفعل والحرف وقوله واللقب والكنية معطوفان على الاسم لكن قد يقال دفع التوهم حاصل بعطف الكنية واللقب فكان الأولى تقديم العلم على الاسم ليكون لذكر المتأخر كبير فائدة وليكون ما بعد العلم تفصيلا بعد اجمال (قوله مذكور ثم موجود الخ) ليس القصد من هذا الحصر بل التقريب اذ ما شأنه هذه الاشياء كثيرة فمذكور أي ما شأنه أن يذكر معلوم أي ما شأنه أن يعلم وكوجود معدوم وكحيوان شجر وكانسان فرس وكرجل امرأة وكعالم جاهل بقي النظر في الشيئين اللذين بينهما العموم والخصوص الوجهي والظاهر انهما في مرتبة واحدة لسقوط عموم كل بخصوصه (قوله ثم نام ثم حيوان) كذا في بعض النسخ وفي بعضها اسقاط ثم نام والأولى أولى (قوله ثم عالم) أورد عليه ان عالما يطلق على الله تعالى وعلى الملك والجني فهو أعم من رجل من هذا الوجه * وأجيب بأن المراد ثم عالم من بني آدم وفيه ما فيه (قوله وأخص مما فوقه) هذا باعتبار غالب ما ذكره اذ الطرف الأعلى ليس فوقه شئ فتأمل (قوله وغيره معرفة) في الاخبار قلب كما يقتضيه صنيع نظيره السابق وجعلوا المحدث عنه هو المبتدا وانما أفرد الضمير مع ان المرجع اثنان لتأوله بالمذكور وقول البعض لكون العطف بأو سهو عن المنصوص عليه من ان افراد الضمير انما هو بعد أو التي للشك ونحوها مما يكون الحكم معها لاحد الامرين أو الامور لا التي للتنويع لانها بمنزلة الواو (قوله اذ لا واسطة) وأثبتها بعضهم في المجرد من أل والتنوين كمن وما ومتى وأين وكيف (قوله بحد النكرة) أي تعريفها الصادق بالرسم فاندفع ما يقال ان ما ذكره رسم لا حد على ان قدمنا رده في بحث الكلام وقوله عن حد المعرفة اعترض بأن قوله وغيره معرفة في قوة قولك المعرفة ما لا يقبل أل ولا يقع موقع ما يقبلها فقد ذكر لها حدا *

وأجيب

وأجيب بأن المراد عن حدتهما مصرحا به فلا ينافى انه يفهم من كلامه ضمنا
(قوله دون استدراك) أى اعتراض عليه الضمير الى من أو حدت ومن
جملة ما عالى به المسبب ان من الاسماء ما هو معرفة معنى نكرة لفظا كما
فى قولك كان ذلك عاما أول وعكسه كأسامة قال الدماميني وهو كلام ظاهرى
خال عن التحقيق أى لان الاول فى الاصل مبهم وتعينه عارض من الوصف
فهو نكرة لفظا ومعنى بحسب الاصل والثانى مدلوله عند غير الناظم معين
وهو الماهية فهو معرفة معنى ولفظا وقد عرف غير واحد المعرفة بما وضع
لشئ بعينه ولا استدراك (قوله والمضاف الى معرفة) أى اضافة محضة كما
يشير اليه المثال (قوله المنادى المقصود) أى المنكر المقصود نداؤه بعينه
وانما سكت عنه هنا لذكره له فى باب النداء كما سكت عن اسم الفعل غير
المنون واجمع ونحوه من ألفاظ التوكيد وسحر المراد به سحر يوم بعينه
وأمس المراد به يوم بعينه لذكره الاول فى بابه والثانى فى باب التوكيد
والثالث والرابع فيما لا ينصرف على ان منهم من يزيد الاربعة الى
الستة أما المنكر غير المقصود نداؤه بعينه فهو باق على تنكيره وأما المعرف
قبل النداء فالصحيح بقاؤه على تعريفه وانما زاده النداء وضوحا وقيل تعرف
بالنداء بعد زوال تعريف العلمية (قوله واختار الخ) بيان لوجه زيادته
وانه ليس من المعارف الستة (قوله والمواجهة) يظهر ان العطف تفسيرى
(قوله بأل) أى الحضورية وناب حرف النداء منابها (قوله فات على الناظم)
كان عليه حذف على لان فات يتعدى بنفسه ويمكن انه ضمنه معنى عسر
(قوله فأعرفها) فيه صوغ أفعل التفضيل من الرباعى المجهول وهو شاذ من
وجهين والسالم التعبير بأعلاها أو أرفعها من رفع ككرم رفعة بكسر
الراء شرف وعلا قدره كما فى القاموس واعلم انه قد يعرض للفوق ما يجعله
مساويا للفائقة كالموصول والعلم فى سلام على من أنزل عليه الكتاب أو فائقا
كالعلم والضمير فى جواب طارق الباب للقائل من بالباب نبه عليه
فى شرحه على التوضيح (قوله على الاصح) وقيل أعرفها العلم
الاشارة وقيل المحلى والخلاف فى غير اسم الله تعالى فهو أعرف
مطلقا قال الشنوانى ويليه ضميره (قوله ثم العلم) واعرفه علم

دون استدراك عليه
وأنواع المعرفة على ما ذكره
هنا ستة المضمر (كهو و)
اسم الاشارة نحو (ذى و)
العلم نحو (هند و) المضاف
الى معرفة نحو (ابى و) المحلى
بأل نحو (الغلام و)
الموصول نحو (الذى) وزاد
فى شرح الكافية المنادى
المقصود كيا رجل واختار فى
التسهيل ان تعريفه بالاشارة
اليه والمواجهة ونقله فى
شرحه عن نص سيبويه
وذهب قوم الى انه معرفة بأل
مقدرة وزاد ابن كيسان من
وما الاستفهاميتين كما تقدم
ولما فات على الناظم ترتيب
المعارف فى الذكر على حسب
ترتيبها فى المعرفة لضيق
النظم رتبها فى التبويب على
ما ستراه فأعرفها المضمر على
الاصح ثم العلم

المكان ثم علم الآدمى ثم علم غيره من الحيوانات وقيد المصنف فى بعض نسخ التسهيل العلم بالخاص قال شارح الجامع ولا بد منه كما قاله أبو حيان ليخرج بذلك نحو اسامة اه يعنى فليس بعد العلم وقيل اسم الاشارة وانظر ما رتبته فتأمل (قوله ثم اسم الاشارة) واعرفه ما للقريب ثم ما للمتوسط ثم ما للبعيد (قوله ثم الموصول) قيل اعرفه ما كان مختصا ثم ما كان مشتركا وينظر ان اعرف كل منهما ما كان معهودا معينا ثم ما للاستغراق ثم ما للجنس لمجىء الموصول لثلاثة كأل والاضافة (قوله ثم المحلى) واعرفه ما للعهد ثم ما للاستغراق ثم ما للجنس * فان قلت مدار التعريف والتنكير على المعنى وقد شاع ان المعرف بلام الجنس نكرة معنى وان كان معرفة لفظا * قلت التحقيق انه معرفة معنى أيضا كما مر عن الروداني فى أول الباب (قوله وقيل هما فى مرتبة واحدة) اختاره الناظم وعلله بأن تعريف كل منهما بالعهد وهو يقتضى ان الذى فى مرتبة الموصول عنده هو المحلى بأل العهدية كما أشار اليه الدماميني (قوله وقيل المحلى أعرف من الموصول) قاله ابن كيسان واستدل بقوله تعالى قل من أنزل الكتاب الذى جاء به موسى اذ الصفة لا تكون أعرف من الموصوف وأجاب المصنف بأن الذى بدل أو مقطوع أو الكتاب علم بالغلبة على التوراة عند المقصودين بالخطاب وهم بنو اسرائيل ولك أن تجيب أيضا بأن الآية على تقدير وصفية الذى انما تمنع أعرفية الموصول من المحلى لا تساويهما الذى ذهب اليه المصنف وحينئذ فلا تدل الآية على أعرفية المحلى فافهم (قوله فى رتبة العلم) أى لا الضمير لانه يقع صفة للعلم فى نحو مررت بزيد صاحبك على ان اسم الفاعل للمضى والصفة لا تكون أعرف بل مساوية أو دون كذا قالوا والاظهر عندى ان المضاف دون المضاف اليه مطلقا كما ذهب اليه المبرد لاكتسابه التعريف منه وان قولهم فى علة استثناء الضمير ان الصفة لا تكون أعرف ممنوع لانه اذا كان المقصود من الصفة ايضاح الموصوف فأى مانع من كونها أعرف لا يقال المانع ان التابع لا يفضل على المتبوع لانا نقول هذا منقوض بجواز ابدال المعرفة من النكرة ويقوى ذلك المنع انه يقال جاء الرجل الذى قام أبوه والظاهر ان الموصول فيه نعت ثم رأيت الرضى فى باب النعت نقل عن ابن

ثم اسم الاشارة ثم الموصول ثم المحلى وقيل هما فى مرتبة واحدة وقيل المحلى أعرف من الموصول وأما المضاف فانه فى رتبة ما أضيف اليه مطلقا عند الناظم وعند الأكثر ان المضاف الى المضمر فى رتبة العلم وأعرف الضمائر ضمير المتكلم ثم المخاطب

شـ شام جواز كون النعت أعرف من المنعوت وذكر ان اشتراط كونه دونه أومساويه مذهب الاكثر ورأيت الشارح أيضا فى باب النعت نقل جواز ذلك عن الفراء والشلوبين وأن الناظم رحمه وبما ذكر يعلم عدم اتجاه رد القول بأن المضاف دون المضاف اليه مطلقا بنحو وواعدنا كم جانب الطور الايمن لان النعت لا يكون أعرف فتأمل منصفا (قوله ثم الغائب السالم عن الابهام) فسر فى التصريح السلامة من الابهام بأن يتقدم اسم واحد معرفة أونكرة فقال غير السالم جاءنى زيد وعمرو فأكرمته فهذا الضمير ناقص الاختصاص باحتمال عوده للاول والثانى لعدم ما يعين رجوعه الى أحدهما بخصوصه وان كان عوده للثانى راجحا فاندفع ما نقله شيخنا والبعض عن الدمامينى من النظر ويحتمل تفسيرها بأن يرجع الى معرفة أونكرة معينة بالصفة فتأمل أما الذى لم يسلم منه فقيل مؤخر عن رتبة العلم وقيل فى رتبته هذا وقد اختلف فى ضمير الغائب العائد الى النكرة فالجمهور على أنه معرفة مطلقا وقيل ان خصصت قبل بحكم نحو جاءنى رجل فأكرمته بخلاف ربه رجلا وياله قصة ورب رجل وأخيه واختاره الدمامينى وعلله بأن فى الضمير فى الاول من التعيين والاشارة الى المرجع ما ليس فى المظهر النكرة ألاترى أنك اذا أردت تفسير الضمير فى جاءنى رجل فأكرمته قلت هذا الرجل لا رجلا وقيل ان لم يجب تنكيرها بخلاف واجبه كالحال والتمييز وقيل ليس معرفة بالكلية (قوله وجعل الناظم هذا) أى السالم عن الابهام فغير السالم بالاولى وهذا من جملة مقابل الاصح المتقدم (قوله لما وضع) قدر متعلق الجار والمجرور خاصا لدلالة المقام عليه وما واقعة على جامد وقوله لذى غيبة أوحضور أى مع اعتبار دلالته على الغيبة أوالحضور نخرج بما التى أوقعناها هنا على جامد لفظ غائب وحاضر ومتكلم ومخاطب و بقوله لذى غيبة أوحضور ضمير الفصل وياء الغيبة لانهما حرفان وضع أولهما للغيبة أوالحضور لا لذى الغيبة أوذى الحضور وثانيهما للغيبة لا لذى الغيبة وكاف الخطاب وتاؤه الحرفيان لانهما وضعا للخطاب لا لذى الخطاب ونون تكلم المتكلم مصاحبا لغيره او معظما نفسه لانها وضعت للتكلم لا لذى التكلم وكذا همزة التكلم و بقولنا مع اعتبار دلالته على

ثم الغائب السالم عن الابهام وجعل الناظم هذا فى التسهيل دون العلم (فما) وضع (لذى غيبة)

الغيبة أو الحضور والاسماء الظاهرة المستعملة في غائب أو حاضر هكذا ينبغي تقرير هذا المحل وبه تندفع الايرادات هذا وكلام المصنف يحتمل جريانه على مذهب السعد والجمهور من أن الضمائر ونحوها كليات وضعا جزئيات استعمالا والمعنى فما وضع لمفهوم ذي غيبة أو حضور وعلى مذهب العضد والسيد من أنها جزئيات وضعا واستعمالا والمعنى فما وضع لكل فرد ذي غيبة أو حضور على حدته بواسطة استحضار أمر عام لتلك الافراد ثم المراد الغيبة والحضور حقيقة أو تنزيلا (قوله تقدم ذكره الخ) بيان لما يجب لضمير الغائب وتقدم الذكر لفظا أن يتقدم المرجع صريحا نحو جاءني رجل فأكرمته وضرب زيدا غلامه وتقدمه معنى أن يكون المرجع في قوة المتقدم صريحا لتقدمه رتبة نحو ضرب غلامه زيدا أو تضمن الكلام السابق اياه نحو اعدلوا هو أقرب للتقوى فان الفعل متضمن لمرجع الضمير أو لاستلزام الكلام اياه استلزاما قريبا نحو ولابويه لكل واحد منهما السدس أي الميت بقرينة ذكر الارث أو بعيدا نحو حتى توارت بالحجاب أي الشمس على قول بقرينة ذكر العشي وتقدمه حكما أن يلحق بالمتقدم لحكم الواضع بتقدم المرجع وان خولف لنكتة الاجمال ثم التفصيل وهذا في المسائل الست التي يعود فيها الضمير على متأخر لفظا ورتبة نحو نعم رجلا زيد كذا في الاطول وحميد السعد وخرج بذلك نحو ضرب غلامه زيدا لان المرجع لم يتقدم فيه لا لفظا ولا معنى ولا حكما أما الاولان فظاهران وأما الثالث فلأنه لم يلحق بما تقدم فيه المرجع اذ ليس من المسائل الست وبتقرير المقام على هذا الوجه يسقط ما ذكره البعض هنا فتدبر وتلك المسائل الست رفع الضمير بنعم وبابه ورفعه بأول المتنازعين وجره برب وابدال المفسر منه نحو اللهم صل عليه الرؤف الرحيم وضمير الشأن والاخبار عن الضمير بالمفسر نحو هي النفس تحمل ما حملت وهي العرب تقول ما شاءت وقيل الضمير فيه للقصة وقيل انه بدل مفسر له ونحو ان هي الا حياتنا الدنيا وجوز الزمخشري تفسير الضمير بالتمييز بعده في غير بابي نعم ورب نحو فسواهن سبع سموات فقضاهن سبع سموات وجوز كون سبع تمييزا مفسرا للضمير وقولنا وان خولف لنكتة الاجمال ثم التفصيل ايضاحه أنهم انما خالفوا في المسائل الست وضع الضمير

تقدم ذكره لفظا أو معنى أو حكما على ما سيأتي في آخر باب الفاعل (او) لذي (حضور) متكلم أو مخاطب

بتأخير مفسره لانهم قصدوا التفخيم بذكر الشئ أولا مبهما ثم تفسيره لتضمن ذلك تشوق النفس الى التفسير فيكون أوقع فيها والذكر مرتين بالاجمال والتفصيل فيكون آكد وفي الهمع أن الضمير قد يرجع الى نظير السابق نحو وما يعمر من معمر ولا ينقص من عمره أى عمر معمر آخر

قالت ألا ليتما هذا الحمام لنا * الى حمامتنا أو نصفه فقد

أى نصف حمام آخر بقدره عندى درهم ونصفه أى نصف درهم آخر اه قال الدماميني كذا قال ابن مالك وجماعة قال ابن الصائغ وهو خطأ اذ المراد ومثل نصفه فالضمير عائد على نفس ما قبله *(فائدة)* قال في التسهيل ولا يكون أى مفسر ضمير الغائب غير الاقرب الا بدليل اه قال الدماميني وينبغي أن يكون المراد بالاقرب غير المضاف اليه أما اذا كان الاقرب مضافا اليه فلا يكون الضمير له الا بدليل ثم قال فان قلت هذا أى ما ذكره المصنف اذا لم يمكن عود الضمير الا الى أحدهما أى الشيئين المتقدمين كما في قولك جاءني زيد وعمرو وأكرمته وأما اذا أمكن عوده الى أحدهما وعوده اليهما معا كما في قولك جاء الزيدون والعمرون وأكرمتهم فهل الحكم كذلك قلت لم أر فيه بخصوصه نصا وينبغي أن يجرى على مسألة ما اذا تعقب الاستثناء أو الصفة مثلا أشياء معدودة فمن قال هنالك بالعود الى الاخير يقول هنا كذلك ومن قال هنالك بالعود الى الجميع وهو الصحيح يقول هنا الضمير عائد لكل ما تقدم لا الى الاقرب فقط فتأمله (قوله كأنت وهو) ليس من جر الكاف للضمير المنفصل على حد ما أنا كأنت لان المراد هنا اللفظ لا معنى الضمير بس (قوله بالضمير) فعيل من الضمور وهو الهزال وقوله والمضمر مفعل من الاضمار وهو الاخفاء فاطلاق الاول على كثير الحروف كنحن والثاني على البارز بتغليب غيرهما عليهما (قوله رفع ايهام الخ) أى رفع قوته وأضعفه والا فالتمثيل ليس نصا في الرفع (قوله ما لا يبتدأ به ولا يلي الا) أى ما لا يؤتى به في افتتاح النطق ولا يقع بعد الا بحسب قانون اللغة العربية وان أمكن ذلك عقلا كما قاله حفيد الموضح وانما لم يبتدأ به ولم يل الا لان وضعه على أن يلي عامله نعم كان القياس أن يلي الا على القول بانها عاملة لكنه رفض والمراد لا يبتدأ به ولا يلي الا باقيا على حالته التي كان عليها قبل الابتداء وتلو الا

(كأنت) وأنا (وهو) وفروعها (سم) في اصطلاح البصريين (بالضمير) والمضمر ويسماه الكوفيون كناية ومكنيا *(تنبيه)* رفع ايهام دخول اسم الاشارة في ذى الحضور بالتمثيل (وذو اتصال منه ما لا يبتدا) به (ولا يلي الا)

فاندفع ما أورده القانى من أن الضمير فى ضربتهما وضربتم وضربتن متصل ويبتدأ به ويقع بعد الا نحو هما ضربا وهم ضربوا وهن ضربن وما ضرب الا هما أو هم أو هن لصيرورته مبتدأ أو فاعلا لا بعد أن كان مفعولا وانما يرد لو صح أن يقال هما ضربت مثلا على أن هما مفعول به لضربت وأما ما أجاب به هو نقلا عن الرضى وغيره من أن الضمير حال الاتصال الهاء فقط وحال الانفصال المجموع فلا يأتى على مذهب من يجعله الهاء فقط حال الانفصال أيضا مع أن فيه اعترافا بالانفصال حال الابتداء أو تلو الا (قوله الاستثنائية) قيل هو بيان للواقع وقيل احتراز عن الا الوصفية التى بمعنى غير فى نحو مررت برجل الاك أى غيرك لكن فى شرح الجامع ما نصه وربما اقتضى كلامه أى ابن هشام فى متن الجامع أن الا اذا كانت لغير الاستثناء كالموصوف بها يجوز معها الاتصال وليس مرادا اه (قوله الاك) الكاف فى محل نصب على الاستثناء لتقدمه على المستثنى منه وهو ديار (قوله كالياء والكاف الخ) أشار بتعداد الامثلة الى أنواع الضمير الثلاثة المتكلم والمخاطب والغائب ومحاله الثلاثة الرفع والنصب والجر والمقصود بذكر تاء وهاء سليه التمثيل للمرفوع وللغائب لا المخاطب والمنصوب لحصولهما بالكاف من أكرمك ومن المتصل المرفوع تاء تضم للمتكلم وتفتح للمخاطب وتكسر للمخاطبة للفرق وخصوا المتكلم بالضمة لتقدم مرتبته فأعطى أشرف الحركات والمخاطب المذكر بالفتح لان خطابه أكثر من خطاب المؤنث فالتخفيف به أولى وأيضا هو مقدم على المؤنث فأعطى التخفيف فلم يبق للمؤنث الا الكسر وحكى بعضهم أن وصل فتحة تاء الضمير وكافه بألف وكسرتهما بياء لغة رديئة لربيعة فيجوز عليها قمتا ورأيتكا وقمتى ورأيتكى وتوصل التاء المذكورة مضمومة بميم وألف للمخاطبين والمخاطبتين وانما ضمت التاء اجراء للميم مجرى الواو لتقاربهما فى المخرج وبميم ساكنة للمخاطبين ويجوز ضم الميم موصولة بواو بل هو أكثر من التسكين اذا ولى الميم ضمير متصل كضربتموه وشذ ضمها بلا وصل وهو المسمى اختلاسا وبنون مشددة للمخاطبات دمامينى ملخصا قال الرضى زيد للاناث نون مشددة لتكون بازاء الميم والواو فى المذكور واختاروا النون لتناسبهما بسبب الغنة الميم

الاستثنائية (اختيارا أبدا) وتدليها اضطرارا كقوله

وما نبالى اذا ما كنت جارتنا
أن لا يجاورنا الاك ديار

وذلك (كالياء والكاف من) قولك (ابى أكرمك والياء

انه ولم تحذف النون الثانية كما تحذف الواو لانها غير مدة (قوله والهاء) تضم هذه الهاء الا ان وليت كسرة أو ياء ساكنة فيكسرها غير الحجازيين أما هم فيضمونها وبلغتهم قرأ حفص وما أنسانيه وبما عاهد عليه الله وحمزة لاهله امكثوا وتشبع حركتها بعد متحرك ويختار الاختلاس بعد ساكن مطلقا عند المبرد والناظم وبقيد كونه حرف علة نحو عليه ورموه عند غيرهما والراجح الاول وقد تسكن أو تختلس حركتها بعد متحرك عند بني عقيل وبني كلاب اختيارا فيه ولونه له بالاسكان والاختلاس وعند غيرهم اضطرارا وان فصل في الاصل الهاء المتحركة ساكن حذف جزما نحو ولا يؤده اليك ونصله جهنم أو بناء نحو فألقه جازت الاوجه الثلاثة وكسر ميم الجمع بعد الهاء المكسورة باختلاس قبل ساكن نحو بهم الاسباب وباشباع دونه نحو وفيهم احسان امهل من ضمها وان كان الضم أقيس لانه حركة واو الجماعة وضمها قبل ساكن واسكانها قبل متحرك أشهر فقد قرأ الاكثر بهم الاسباب بضم الميم وأنعمت عليهم بسكونها دماميني ملخصا (قوله مجرور) أي في محل جر وكذا يقال في نظائره (قوله وكل مضمر الخ) كان الأولى تقديمه على تقسيم الضمير الى المتصل وغيره بالكلية أو تأخيره عنه بالكلية ولا يخفى أنه لا يستفاد بناء الضمائر جميعها من قوله سابقا كالشبه الوضعي في اسمي جئتنا وان زعمه البعض حتى تلتمس فائدة لذكره هنا بعد قوله كالشبه الخ اذ المستفاد من قوله كالشبه الخ بناء الناء ونا فقط (قوله يجب) أي يلزم فاندفع مانقله البعض عن الهوتي وأقره من انه لا يلزم من الوجوب الحصول بالفعل وحينئذ لا يستفاد من كلامه أنها مبنية بالفعل نظير ماقيل في قوله وكل حرف مستحق البنا (قوله وهي من معاني الحروف) أي من المعاني النسبية التي حقها أن تؤدى بالحروف قال ابن غازي وقد أديت بالفعل بأحرف المضارعة وباللواحق في نحو اياي ايانا اياك اياه بناء على أنها حروف لاضمائر ومقتضى هذا أن مثل أحرف المضارعة كلمات اصطلاحية وهو قول الرضي كما قدمنا (قوله بمشابهته في الافتقار) اعترض بأن الافتقار لا يوجب البناء الا اذا كان الى جملة (قوله في الجمود) أي عدم التصرف كما يدل عليه قوله فلا يتصرف الخ (قوله فلا يتصرف في لفظه) فلا يثنى ولا

والهاء من) قولك (سليه ما ملك) فالاول وهو الياء ضمير متكلم مجرور * والثاني وهو الكاف ضمير مخاطب منصوب * والثالث وهو الياء ضمير المخاطبة مرفوع * والرابع وهو الهاء ضمير الغائب منصوب وهي ضمائر متصلة لا تتأتى البداءة بها ولا تقع بعد الا (وكل مضمر) متصلا كان أو منفصلا (له البنا يجب) باتفاق النحاة واختلف في سبب بنائه فقيل لمشابهته الحرف في المعنى لان كل مضمر مضمن معنى التكلم او الخطاب أو الغيبة وهي من معاني الحروف وذكر في التسهيل لبنائها أربعة أسباب * الاول مشابهته الحرف في الوضع لان أكثرها على حرف أو حرفين وحمل الباقي على الاكثر * والثاني مشابهته في الافتقار لان المضمر لا تتم دلالته على مسماه الا بضميمة من مشاهدة أو غيرها * والثالث مشابهته له في الجمود فلا يتصرف في لفظه بوجه من الوجوه حتى بالتصغير ولا بان يوصف أو يوصف به

جمع وأما ضمائرهم ونحن فأسماء للاثنين والجماعة دماميني (قوله الاستغناء عن الاعراب) أي مشابهة الحرف في الاستغناء الخ قال سم فيه بحث اذ مقتضى كون البناء للاستغناء أن لا يكون لها محل من الاعراب لأنه اذا كان مستغنى عنه فلا معنى لاثباته في المحل ولا فائدة لذلك اه وقد يجاب بأن اثباته في المحل لطرد أبواب الفاعل والمفعول والمضاف اليه ونحوها على وتيرة واحدة فتأمل (قوله باختلاف صيغه) الباء سببية متعلقة بالاستغناء واللام في قوله لاختلاف المعاني لتعليل اختلاف الصيغ قال البعض المراد باختلاف صيغه اختلاف ألفاظه أعم من أن يكون اختلاف مادة كما بين هو ونحن و بين أنت واياه أو هيئة كما بين تاء المتكلم وتاء المخاطب وتاء المخاطبة والمراد باختلاف المعاني اختلافها حقيقة كالمتكلم وأنت للمخاطب وهو للغائب أو باختلاف محالها من الاعراب كالمتكلم له في الرفع تاء مضمومة وفي النصب والجر ياء والمخاطب له في الرفع مع التذكير تاء مفتوحة ومع التأنيث تاء مكسورة وفي النصب والجر مع التذكير كاف مفتوحة ومع تاء التأنيث كاف مكسورة فأغنى ذلك عن اعراب الضمير لأن المقصود من الاعراب الامتياز وهو حاصل اه بايضاح ولا يخفى أنه لا دخل لاختلاف بعض المواد كهو ونحن واختلاف الهيئة واختلاف المعاني حقيقة في سبب الاستغناء عن الاعراب فالأنسب حمل اختلاف الالفاظ على اختلاف بعض موادها كانت واياه ونحن واياك وحمل المعاني على المعاني التي تقتضيها العوامل كالفاعلية والمفعولية لان ماذكره والذي له دخل في استغناء الضمير عن الاعراب فتأمل هذا ولا يضر في كون اختلاف الصيغ لاختلاف المعاني سببا في استغناء الضمير عن الاعراب اشتباه صيغ المنصوب بصيغ المجرور ولا صلاحية نا للاحوال الثلاثة كما لم يضر اشتباه النصب بالجر في جمع المؤنث السالم ومالا ينصرف وغاية ذلك أن يكون اختلاف الصيغ لاختلاف المعاني أغلبيا (قوله ولعل هذا الخ) قال الشنواني يعارضه قوله السابق كالشبه الوضعي في اسمي جئتنا (قوله عقبه بتقسيمها) أي الى صيغ مختلفة وقوله بحسب الاعراب أي المحل فلا اعتراض بأن الضمير مبني وبأن تقسيمها بحسب الاعراب يقتضي أنها

الرابع الاستغناء عن الاعراب باختلاف صيغه لاختلاف المعاني قال الشارح ولعل هذا هو المعتبر عند الشيخ في بناء المضمرات ولذلك عقبه بتقسيمها بحسب الاعراب

كأنه قصد بذلك الظهار علة البناء فقال (ولفظ ما جر كلفظ ما نصب) نحو انه وله ورأيتك ومررت بك (للرفع والنصب وجرنا) الدال على المتكلم المشارك أو المعظم نفسه (صلح) مع اتحاد المعنى والاتصال (كاعرف بنا فاننا نلنا المنح) فنا في بنا في موضع جر بالباء وفي فاننا في موضع نصب بان وفي نلنا في موضع رفع بالفاعلية وأما الياء وهم فانهما يستعملان للرفع والنصب والجر

معبر به فكيف يتضمن علة البناء نعم يرد على ابن الناظم أنه انما عقبها بصلاحية ضمير الجر المتصل للنصب وصلاحية نا للاحوال الثلاثة وصلاحية الالف والواو والنون للغائب والمخاطب وليس هذا سببا للبناء بل ينبغي أن يكون سببا للاعراب الا أن يقال محط التعقب قوله وذو ارتفاع الخ (قوله كأنه قصد بذلك اظهار علة البناء) لانه اذا ذكر أن صيغة الضمير الذي يقع في محل رفع غير صيغة الضمير الذي يقع في محل نصب وهكذا علم انها تتميز باختلاف الصيغ فتستغنى عن الاعراب فتبنى (قوله ولفظ ما جر) الاضافة للبيان والمراد الجر محلا والنصب محلا والرفع محلا فلا يرد أن المضمرات واجبة البناء والجر والنصب والرفع أنواع للاعراب وانما قال ولفظ ما جر كلفظ ما نصب ولم يقل ولفظ ما نصب كلفظ ما جر لينبه من أول وهلة على أن كلامه في المتصل اذ الجر و رمن خواصه فالمعنى ولفظ ما جر من الضمائر المتصلة كلفظ ما نصب منها فاندفع اعتراض ابن هشام بأن مشابهة ضمير الجر لضمير النصب خاصة بالمتصل فكيف يطلق (قوله كلفظ ما نصب) ولو مع اختلاف الحركة نحو به وضربته (قوله نحو انه وله) ونحو بي واني (قوله للرفع) متعلق بصلح وقدم معمول الخبر الفعلي على المبتدا الجواز تقدمه عند البصريين اذا كان الخبر الفعلي متصرفا كما هنا وان لم يجز تقدم عامله الذي هو الخبر الفعلي وقولهم جواز تقدم المعمول يؤذن بجواز تقدم العامل أغلبي (قوله وجر) عطف النكرة على المعرفة كما عطف المعرفة على النكرة في قوله بعد وألف والواو الخ اشارة الى جواز ذلك ولقد أحسن المصنف حيث اكتفى بهذه الاشارة هنا عن التصريح بالمسألة في باب العطف (قوله أو المعظم نفسه) ظاهر عبارة الشارح وغيره أن استعمال نا ونون المضارعة في المعظم نفسه حقيقة وفي الدماميني أن بعضهم قال انما يستعمل المعظم لنفسه نون المضارعة في نفسه وحدها حيث ينزل نفسه منزلة الجماعة مجازا اه ومثلها نا (قوله صلح) بفتح اللام وضمها والفتح أوفق بالقافية لعدم اختلاف ما قبل الروي عليه (قوله كاعرف بنا) أي اعترف بقدرنا (قوله بالفاعلية) أي بسبب الفاعلية أو الباء بمعنى على ولو قال بالفعل لكان أوضح (قوله وأما الياء وهم الخ) جواب عن سؤال تقديره لم خص المصنف نا بذكر الصلاحية

لكن لا يشبهان نا من كل وجه
فان الياء وان استعملت
للثلاثة وكانت ضميرا متصلا فيها
الا انها ليست فيها بمعنى واحد
لانها فى حالة الرفع للمخاطبة
نحو اضربى وفى حالة الجر
والنصب للمتكلم نحو لى وانى
وهم يستعمل للثلاثة ويكون
فيها بمعنى واحدا الا انها
فى حالة الرفع ضمير منفصل وفى
الجر والنصب ضمير متصل
(وألف والواو والنون)
ضمائر رفع بارزة متصلة
(للغائب وغيره) أى المخاطب
فالغائب (كقاما) وقاموا
وقمن (و) المخاطب نحو (اعلما)
واعلموا واعلمن * (تنبيه) *
رفع توهم شمول قوله وغيره
المتكلم بالتمثيل ولما كان
الضمير المتصل على نوعين بارز
وهو ماله وجود فى اللفظ
ومستتر وهو ما ليس كذلك
وقدم الكلام على الاول
شرع فى بيان الثانى بقوله
(ومن ضمير الرفع) أى
لا النصب ولا الجر
(ما يستتر) وجوبا أو جوازا فالاول هو الذى

للاحوال الثلاثة مع أن الياء وهم أيضا صالحان لها (قوله لكن لا يشبهان نا من كل وجه الخ) اعترض بأن هذا ظاهر بالنسبة لما مثل به ونحوه لا مطلقا لان الياء تكون بمعنى واحد فى الاحوال الثلاثة فى نحو أعجبنى كونى مسافرا الى أبى فانها فى الجميع للمتكلم ومحلها نصب فى الاول ورفع فى الثانى وجر فى الثالث وهم يكون ضميرا متصلا فى الاحوال الثلاثة نحو أعجبهم كونهم مسافرين الى آبائهم فانها ضمير متصل فى الجميع ومحلها نصب فى الاول ورفع فى الثانى وجر فى الثالث والجواب أن وقوعا لياء وهم فيما ذكر فى محل رفع عارض نشأ من كون المضاف كالفعل يطلب مرفوعا والكلام فيما هو مشترك بين الثلاثة بطريق الاصالة (قوله والواو) قد يحذفونها والاستغناء عنها بالضمة قبلها كقوله

فلو أن الاطبا كان حولى * وكان مع الاطباء الاساء

وكقراءة طلحة قد أفلح المؤمنون بضم الحاء والجرى على لغة أكلونى البراغيث كما فى الكشاف وبهذه القراءة يرد على قول أبى حيان ان ذلك ضرورة وسمع ذلك مع الامر أيضا أفاده الدمامينى (قوله ضمائر رفع بارزة) أى اذا اتصلت بالافعال كما فى مثاله فالالف والواو فى نحو الضاربان والضاربون حرفان والفاعل مستتر (قوله ماله وجود فى اللفظ) أى ولو بالقوة فيدخل الضمير المحذوف فان له وجودا فى اللفظ بالقوة لامكان النطق به بخلاف المستتر فانه لا وجود له فى اللفظ لا بالفعل ولا بالقوة لعدم امكان النطق به بل هو أمر عقلى فحصل الفرق بين المستتر والمحذوف قال اللقانى فان قلت فالمحذوف أحسن حالا من المستتر والامر بالعكس ولذا اختص المستتر بالعمدة قلت المستتر متصف بدلالة العقل واللفظ والمحذوف زالت عنه دلالتهما ولذا احتاج الى قرينة ودلالتها أضعف من دلالتهما اه ومن ثم كان المستتر فى حكم الموجود بخلاف المحذوف ولهذا اذا سمى بيضرب من زيد يضرب حكى كما تحكى الجمل واذا سمى بقائم من أيهم قائم بحذف صدر الصلة أعرب ولا يحكى اذ ليس جملة كما قاله الروداني (قوله ومستتر) تصريح بأن المستتر قسم من المتصل وهو أصح أقوال ثلاثة ثانيها منفصل ثالثها واسطة (قوله أى لا النصب ولا الجر) أخذه من تقديم الخبر وقوله وجوبا أو جوازا

اى

اى استتارا ذا وجوب أو ذا جواز (قوله لا يخلفه ظاهر) أى لا يحل محله بأن لا يرتفع بعامله (قوله بأمر الواحد) خرج أمر الواحدة والاثنين والجمع فالضمير فيها بارز وقوله المخاطب بيان للواقع وأما نهى الواحد المخاطب فهو داخل فى الفعل المبدوء بتاء الخطاب وبهذا يعرف ما فى كلام البعض (قوله أو بمضارع) أى مذكور لانه اذا حذف المضارع برز الضمير منفصلا كما سيأتى (قوله أو بتاء المخاطب نحو اذ تشكر) لا يخفى أنه يحتمل أن تكون التاء فى مثال المتن للتأنيث كهند تشكر بل هو أولى ليكون الناظم ممثلا للمستتر جوازا أيضا وخرج باضافة تاء الى المخاطب الضمائر المرفوعة بمضارع مبدوء بتاء المخاطبة والمخاطبين والمخاطبتين والمخاطبين والمخاطبات فانها بارزة (قوله أو بفعل استثناء) لانه لكثرة استعماله أجروه مجرى الامثال التى تلزم طريقة واحدة (قوله أو بأفعل التفضيل) أى فى غير مسألة الكحل وبدون ندور فلا يرد أن أفعل التفضيل يرفع الظاهر باطراد فى مسألة الكحل وبندور فى غيرها نحو مررت برجل أفضل منه أبوه (قوله أو باسم فعل) زاد بعضهم الصفة الجارية على من هى له فعلا أو غيره لان بروزه يوهم جريانها على غير من هى له وزاد فى التصريح المرفوع بالمصدر النائب عن فعله نحو فضرب الرقاب وأما زيادة فاعل نعم وبئس اذا كان ضميرا فغير صحيحة كما يعلم من ضابطى واجب الاستتار وجائزه (قوله ليس بمعنى المضى) أما الذى بمعناه فرفوعه جائز الاستتار لانه يخلفه الظاهر ويجمع رفعه الظاهر والضمير قولك هيهات العقيق هيهات على انه من تأكيد الجمل (قوله كنزال ومه) فالضمير فيهما مستتر وجوبا سواء كان المفرد مذكرا أو غيره نحو نزال يا زيد ويا زيدان ويا زيدون ويا هند ويا هندان ويا هندات وكذا كل اسم فعل أمر (قوله يخلفه الظاهر) أى يحل محله بأن يرتفع بعامله (قوله بفعل الغائب أو الغائبة) أى غير ما تقدم من فعلى الاستثناء والتعجب (قوله المحضة) أى التى لم يغلب عليها الاسمية ومثلها الظرف والجار والمجرور أما غير المحضة كالابطح والاجرع فغير متحملة للضمير أصلا وكان عليه أن يقول أو باسم فعل ماض نحو هيهات العقيق هيهات بناء على انه من تأكيد الجمل كما مر وأما تمثيل المصرح بزيد هيهات فانما يصح على القول بأن اسم الفعل

لا يخلفه ظاهر ولا ضمير منفصل وهو المرفوع بأمر الواحد المخاطب (كافعل) يا زيد أو بمضارع مبدوء بهمزة المتكلم مثل (أوافق) أو بنون المتكلم المشارك أو المعظم نفسه مثل (نغتبط) أو بتاء المخاطب نحو (اذ تشكر) أو بفعل استثناء كخلا وعدا ولا يكون فى نحو قاموا ما خلا زيدا وما عدا عمرا ولا يكون بكرا أو بأفعل التعجب نحو ما أحسن الزيدين أو بأفعل التفضيل نحو هم أحسن أثاثا أو باسم فعل ليس بمعنى المضى كنزال ومه وأف وأوه والثانى هو الذى يخلفه الظاهر او المضمر المنفصل وهو المرفوع بفعل الغائب أو الغائبة أو الصفات المحضة قال فى التوضيح هذا تقسيم ابن مالك وابن يعيش وغيرهما

وفيه نظر اذ الاستتار فى نحو زيد قام واجب لانه لا يقال قام هو على الفاعلية وأما زيد قام أبوه أو ما قام الا هو فتركيب آخر والتحقيق أن يقال ينقسم العامل الى ما لا يرفع الا الضمير كأقوم والى ما يرفعهما كقام انتهى *(تنبيه)* انما نص ضمير الرفع بالاستتار لانه عمدة يجب ذكره فان وجد فى اللفظ فذاك والا فهو موجود فى النية

يتأثر بالعامل وهو خلاف المشهور على ما قاله الروداني وفيه نظر لان الاختلاف انما هو فى تأثر اسم الفعل نفسه أما تأثر الجملة المركبة منه ومن فاعله فلا خلاف أظن أحدا يمنعه فتأمل واهمل الشارح لم يرده لنقصانه عن فعل الغيبة والصفات المحضة بعدم رفعه الضمير البارز والظاهر المجرور كما نقله شارح الجامع عن ارتشاف أبي حيان (قوله وفيه نظر) قال سم حيث فسر المستتر جوازا بما يخلفه الظاهر أو الضمير المنفصل فى الرفع بعامله لم يرد هذا الاعتراض وانما يرد لو فسر بما يجوز ابرازه على الفاعلية ولا مشاحة فى الاصطلاح فمعنى وجوب الاستتار وجوازه عندهم وجوب كون المرفوع بالعامل ضميرا مستترا وعدم وجوب ذلك لا وجوب استتار الضمير المستتر بأن لا يجوز بروزه وعدم وجوبه بأن يجوز بروزه اذ ليس لنا ضمير مستتر يجوز بروزه فقول الموضح اذ الاستتار الخ ان أراد وجوب الاستتار بمعناه عندهم منع وان أراد بمعناه عنده كان مشاحة فى الاصطلاح على أن تقسيم الاستتار بالمعنى الذى مناه هو عين التقسيم الذى جعله التحقيق لا فرق بينهما الا باعتبار أن المقسم فى تقسيمهم هو الضمير المستتر باعتبار العامل وفى تقسيمه عكسه اهـ مع بعض تلخيص. (قوله فانه لا يقال قام هو على الفاعلية) أى حتى يلزم بروز الضمير المستتر فيكون استتاره جائزا وبحث فى هذا النفى بأن سيبويه أجاز فى قوله تعالى أن يمل هو وقولك مررت برجل مكرمك هو كون الضمير فاعلا وكونه تأكيدا وان استشكل بأن القاعدة أن لا فصل مع امكان الوصل الا فيما استثنى وليس هذا منه فعلى قياس ما ذكره سيبويه يجوز أن يقال قام هو على الفاعلية (قوله فتركيب آخر) فيه أن هذا لا يضرهم أصلا اذ لم يشترطوا فى الخلفية اتحاد التركيب وكلامهم فى الضابط لا يدل على اشتراطه أصلا وبتحقيق المقام على هذا الوجه يعلم ما فى تأييد البعض النظر من النظر (قوله الى ما لا يرفع الا الضمير) أى المستتر كما يؤخذ من المقام أى بطريق الاصالة فلا يرد أن أقوم مثلا يرفع البارز المؤكد للمستتر بناء على أن العامل فى التابع هو العامل فى المتبوع لانه بطريق التبعية المستتر (قوله والى ما يرفعهما) أى الضمير والظاهر وعبارة التوضيح والى ما يرفعه وغيره ولو أتى بها لكان أحسن (قوله يجب ذكره)

أى لفظا أو تقديرا أو المراد بذكره اعتباره (قوله والتقدير) قال شيخنا عطف تفسير (قوله ولا داعى الى تقدير وجودهما) أى غالبا فلا يعترض بأنه قد يكون هناك داع الى تقديرهما كربط الصفة او الصلة أو الخبر أو الحال بهما (قوله وذو ارتفاع) أى محلا وكذا يقال فيما بعد قال الروداني ينبغى تقييد ما ذكره المصنف بكونه على وجه الكثرة والاصالة والاطراد حتى لا ينتقض بنحو أنا كأنت فانه قليل ولا بما أكدته المنصوب أو المجرور كما يأتى فى باب التوكيد فانه بطريق النيابة ولا بنحو يا أنت لانه فى محل نصب فان ذلك شاذ لا مطرد اه (قوله أنا الخ) وقد تنوب الثلاثة عن ضمير الجر فتجر بالكاف نحو أنا كأنت وأنت كأنا وأنت كهو (قوله هو) قال فى التسهيل وتسكين هاء هو وهى بعد الواو والفاء واللام وثم جائز وقد تسكن بعد همزة الاستفهام وكاف الجر اضطرارا وقد تحذف الواو والياء اضطرارا وتسكنهما قيس وأسد وتشددهما همدان اه بزيادة كلمة من الدمامينى (قوله والفروع عليها) أى المتفرعة عليها (قوله فى انفصال) أى مع انفصال والظاهر أن قوله هنا فى انفصال وقوله قبل وانفصال للتفنن (قوله اياى) قال الغزى فى شرحه اقتصر الناظم هنا على المتكلم فقط ولم يذكر المخاطب وهو اياك والغائب وهو اياه كما فعل فى المرفوع أى مع أن الثلاثة أصول فى الموضعين لان جميع المراتب الثلاث هنا اللفظ فيها واحد وانما اختلف بتكلم أو خطاب أو غيبة فى آخره فلذلك قال والتفريع أى على اياى ليس مشكلا اه ولا بعد فى جعل الاصلين فرعين لاياى قال فى الهمع وفى اياسبع لغات قرئ بها تشديد الياء وتخفيفها مع الهمزة وابدالها هاء مكسورتين ومفتوحتين فهذه ثمانية يسقط منها فتح الهاء مع التشديد وأشهرها كسر الهمزة مع التشديد وبها قرأ الجمهور (قوله والتفريع) لما ذكر هنا أصلا واحدا وذكر فيما قبله أصولا ثلاثة عبر هنا بالتفريع وعبر فيما قبله بالفروع ليكون الواحد مع الواحد والجماعة مع الجماعة (قوله فتلخص) أى من مجموع كلامه حيث أشار الى المرفوع المتصل بقوله وألف الخ وقوله ومن ضمير الخ والى المرفوع المنفصل بقوله وذو ارتفاع الخ والى المنصوب والمجرور المتصلين بقوله كالياء والكاف الخ وقوله ولفظ ما جر كلفظ الخ والى

والتقدير بخلاف ضميرى النصب والجر فانهما فضلة ولا داعى الى تقدير وجودهما اذا عدما من اللفظ

(وذو ارتفاع وانفصال أنا) للمتكلم و (هو) للغائب (وأنت) للمخاطب (والفروع) عليها واضحة (لا تشتبه) عليك (وذو انتصاب فى انفصال جعلا اياى) وفروعه (والتفريع ليس مشكلا) فتلخص أن الضمير

على خمسة أنواع مرفوع متصل ومرفوع منفصل ومنصوب متصل ومنصوب منفصل ومجرور ولا يكون الا متصلا * (تنبيه) * مذهب البصريين أن ألف أنا زائدة والاسم هو الهمزة والنون ومذهب الكوفيين واختاره الناظم أن الاسم مجموع الاحرف الثلاثة وفيه خمس لغات ذكرها في التسهيل فصحاهن اثبات ألفه وقفا وحذفها وصلا * والثانية اثباتها وصلا ووقفا وهي لغة تميم * والثالثة هنا بابدال همزته هاء * والرابعة آن بمدة بعد الهمزة قال الناظم من قال آن فانه قلب أنا كما قال بعض العرب راء في رأى * والخامسة أن كعن حكاها قطرب وأما هو فمذهب البصريين أنه بجملته ضمير وكذلك هي وأنتما وهم وهن فكذلك عند أبي على وهو ظاهر كلام الناظم هنا وفي التسهيل وقيل غير ذلك وأما أنت فالضمير عند البصريين أن والتاء حرف خطاب

المنصوب المنفصل بقوله وذو انتصاب الخ والى المتصل المرفوع والمنصوب والمجرور بقوله للرفع والنصب الخ (قوله على خمسة أنواع) تحت النوع الاول الذى هو المرفوع المتصل ستة عشر ضربت ضربنا ضربت ضربت ضربتما ضربتم ضربتن ضربت ضربا ضربوا ضربن أضرب نضرب تضرب اضربي وأما اضربا وضربتا وهما وضربا فقسم واحد لاتحاد لفظ الضمير فيها وكذا اضربوا واضربن مع ضربوا وضربن وكذا تضربين مع اضربي وكذا أضرب مع تضرب والاثنا عشر الاول تجرى نظائرها فى الانواع الاربعة الباقية فجملة الضمائر أربعة وستون وبهذا تعرف ما فى كلام البعض وغيره من القصور (قوله مذهب البصريين الخ) تظهر فائدة الخلاف فيما اذا سمينا به فعلى أن الضمير مجموع الحروف يعرب لان سبب البناء قد زال وعلى أنه أن يحكى لكونه مركبا من اسم وحرف نقله يس (قوله هو الهمزة والنون) أى وزيدت الالف وقفا لبيان الحركة فهى كهاء السكت (قوله والثالثة هنا) انظر هل يوافق أهل هذه اللغة أهل اللغة الأولى فى الالف الاخيرة أو أهل اللغة الثانية لم أر من صرح بذلك والاقرب الاول (قوله فانه قلب أنا) أى قلبا مكانيا وهو تقديم الحرف عن مكانه أو تأخيره عنه واستشكل الدماميني كونه قلبا بأن الحرف وشبهه برىء من التصرف والقلب نوع منه (قوله حكاها) أى اللغة الخامسة (قوله وأما هو أما وهم وهن) أى المنفصلات (قوله وقيل غير ذلك) هو ما ذهب اليه الكوفيون من أن الهاء من هو وهي الضمير والواو والياء اشباع وهو ضعيف وما ذهب اليه جمهور البصريين من أن الميم والالف فى هما والميم فى هم والنون فى هن حروف زائدة والضمير الهاء فقط (قوله فالضمير عند البصريين أن الخ) وذهب الفراء الى أن الضمير مجموع أن والتاء وذهب ابن كيسان الى أن الضمير التاء فقط وكثرت بأن جمع (قوله والتاء حرف خطاب) أى حرف جعل له الواضع مدخلا فى الدلالة على الخطاب بمعنى أنه شرط فى دلالة الضمير على الخطاب لحاق التاء له قاله الشنواني وبه يندفع ما أورد من أن الضمير هو ما دل على متكلم أو مخاطب أو غائب والدال على الخطاب التاء الا أن كما يفيده ظاهر كلام الشارح ومثل الايراد والجواب المذكورين يجرى

في اياي * وأجيب أيضا عن الايراد فيها بأن ايا مشتركة بين المتكلم
والمخاطب والغائب فيحتاج في فهم المراد منها الى قرينة تعينه وهي اللواحق
فالتكلم والخطاب والغيبة مدلولات لايا لكن المعين للمراد منها حال استعمالها
تلك اللواحق وفي قول الشارح تدل على المراد به الخ اشارة الى هذا الجواب
(قوله كالاسم) أي كالتاء الواقعة اسما في نحو ضربت وقوله وتصرفا أي
في الجملة اذ تاء أنت لا تضم ويحتمل أن مراده كتاء الخطاب الواقعة اسما
وحينئذ لا يحتاج الى قولنا في الجملة (قوله وذهب الخليل الخ) وقيل الضمير
هو اللواحق وايا عماد أي حرف زائد يعتمد عليه اللواحق ليتميز الضمير
المنفصل من الضمير المتصل وقيل الضمير اللواحق وايا اسم ظاهر أضيف
اليها (قوله الى أنها ضمائر) أي وايا مضافة اليها بدليل ظهور الاضافة
في قوله فاياه وايا الشواب اضافة العام للخاص لأن ايا مشتركة كما مر ورد
بأنه لو صح ذلك لوجب اعرابها لان المبني اذا لزم الاضافة أعرب وما استدل
به شاذ والشاذ لا تقوم به حجة (قوله واختاره الناظم) وجعل اضافته مع أنه
معرفة لزيادة الوضوح كما في علا زيدنا يوم النقا رأس زيدكم (قوله وفي
اختيار) مفهومه أنه في حال الضرورة يجيء المنفصل مع امكان المتصل وهو
صحيح على قول الجمهور ان الضرورة ما وقع في الشعر وان كان للشاعر عنه
مندوحة أما على قول الناظم انها ما ليس للشاعر عنه مندوحة فيشكل الا
أن يراد بامكان الاتصال عدم المانع الصناعي غير الوزن أو أنه لا مفهوم
لقوله وفي اختيار ويدل على هذا صنيع الشارح فانه لم يأخذ له مفهوما
وجعل الضرورة من أسباب عدم تأتي الاتصال حيث قال لم يتأت الاتصال
لضرورة نظم الخ (قوله لضرورة نظم الخ) ذكر من أسباب عدم تأتي الاتصال
خمسة وبقي عليه أسباب أخر ذكرها في التصريح منها أن يرفع الضمير بمصدر
مضاف الى منصوب نحو بنصركم نحن كنتم ظافرين أو يرفع بصفة جارية على
غير من هي له مطلقا عند البصريين وبشرط خوف اللبس عند الكوفيين
نحو زيد عمرو ضاربه هو وأن يكون عامله حرف نفي نحو ما هن أمهاتهم
وأن يفصله متبوع نحو يخرجون الرسول واياكم وأن يلي واو المصاحبة كقوله

فآليت لا أنفك أحذو قصيدة * تكون واياها بها مثلا بعدي

كالاسم لفظا وتصرفا وأما
اياي فذهب سيبويه الى
أن ايا هو الضمير ولواحقه
وهي الياء من اياي والكاف
من اياك والهاء من اياه
حروف تدل على المراد به من
تكلم أو خطاب أو غيبة
وذهب الخليل الى أنها ضمائر
واختاره الناظم (وفي اختيار
لا يجيء) الضمير (المنفصل
اذا تأتى أن يجيء) الضمير
(المتصل) لان الغرض من
وضع المضمرات انما هو
الاختصار والمتصل أخصر
من المنفصل فلا عدول عنه
الا حيث لم يتأت الاتصال
لضرورة نظم كقوله

وأن يلى إما المكسورة نحو إما أنا وإما أنت ومن الأسباب التي عدّها في التصريح أن ينصب بمصدر مضاف الى المرفوع نحو عجبت من ضرب الأمير إياك ورده الدماميني بجواز اتصاله فصلا بين المتضايفين كأن يقال عجبت من ضربك الأمير بجر الأمير (قوله فأذكرهم) بالنصب جوابا للنفي وبالرفع عطفا على أصاحب والضمير يرجع الى قومه لا الى القوم الذين صاحبهم وكذا ضمير يدهم بخلاف الضمير المنفصل آخر البيت والمعنى وما أصاحب قوما فأذكرهم قومى الا يزيدون قومى حبا الى لكثرة ثنائهم على قومى والشاهد في هم الأخير الذى هو فاعل يزيد كذا في المغنى واستقرب الدماميني أن الذكر قلبى بمعنى التذكر وأذر بإياهم قومه حبا اليه لكونه يراهم منحطين رتبة عن قومه وجوّز الشمنى أن يكون فاعل يزيد ضميرا يرجع الى الذكر القلبى المفهوم من فأذكرهم والضمير المنفصل تأكيد المتصل لانه يؤكد بضمير الرفع المنفصل كل ضمير متصل ولا شاهد على هذا (قوله بالباعث) الباء متعلقة بحلفت في بيت قبله والباعث هو الذى يبعث الأموات ويحييهم والوارث هو الذى ترجع اليه الأملاك بعد فناء الملاك والأموات إما مجرور بإضافة الباعث أو الوارث اليه على حد قوله بين ذراعى وجبهة الأسد أو منصوب بالوارث على أن الوصفين تنازعاه وأعمل الثانى وضمنت بمعنى تضمنت أى اشتملت عليهم أو بمعنى تكفلت بأبدانهم والدهارير قال في التصريح بمعنى الشدائد اه وتبعه شيخنا والبعض والذى في القاموس الدهارير أول الدهر في الزمن الماضى بلا واحد والسالف ودهور دهارير مختلفة اه وقال العينى وقولهم دهر دهارير أى شديد كليلة ليلاء ويوم أيوم وساعة سوعاء والاضافة فيه مثل جرد قطيفة اه والموافق لصدر عبارته أن يقول والاضافة فيه مثل مسجد الجامع فافهم (قوله أو كونه محصورا) أى فيه فقد يقال ما قبله محصور فيه أيضا وأجاب شيخ الاسلام بأن هذا مصطلح علماء المعانى أما النحاة فانما يكون الحصر عندهم بإنما أو ما وإلا (قوله أنا الذائد) بالذال المعجمة أى المانع والحامى من الحماية وهى الوقاية والذمار ما لزم الشخص حفظه مما يتعلق به والحسب الفعل الحسن للشخص ولآبائه مأخوذ من الحساب لانهم يحسبونه ويعدونه

وما أصاحب من قوم فأذكرهم
الا يزيدهم حبا الى هم
وقوله
بالباعث الوارث الأموات
قد ضمنت
اياهم الأرض في دهر الدهارير
الأصل الا يزيدونهم وقد ضمنتهم أو تقدم الضمير على عامله نحو إياك نعبد أو كونه محصورا بإلا أو إنما نحو أمر أن لا تعبدوا الا إياه ونحو قوله
أنا الذائد الحامى الذمار وانما
يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلى
لان المعنى لا يدافع الا أنا أو كون العامل محذوفا أو معنويا نحو

اياك والشر وأنا زيد اتعذر الاتصال بالمحذوف والمعنوى (وصل أوافصل هاء سلنيه وماأشبهه) أى وما أشبه هاء سلنيه من كل ثانى ضميرين أولهما أخص وغير مرفوع والعامل فيهما غير ناسخ للابتداء سواء كان فعلا نحو سلنيه وسلنى اياه والدرهم أعطيتكه وأعطيتك اياه والاتصال حينئذ أرجح قال تعالى فسيكفيكهم الله أنلزمكموها ان يسألكموها اذ يريكهم الله فى منامك قليلا ولو أراكهم كثيرا ومن الفصل ان الله ملككم اياهم ولو شاء لملككم اياكم أو اسما نحو الدرهم أنا معطيكه ومعطيك اياه

عند المفاخرة قال السعد التفتازانى لما كان غرضه أن يخص المدافع لا المدافع عنه فصل الضمير وأخره اذ لو قال وانما أدافع عن أحسابهم لصار المعنى انما أدافع عن أحسابهم لا عن أحساب غيرهم وهو ليس بمقصود (قوله اياك والشر) أصله احذر تلاقى نفسك والشر (قوله وصل أوافصل الخ) استثنى هذه الابواب الثلاثة من القاعدة المتقدمة فى قوله وفى اختيار الخ وقوله أوافصل أى ائت بالضمير المنفصل بدلها الأن هاء سلنيه لا يمكن فصلها لانه لا وجود لها مع الانفصال والهاء الموجودة معه حرف غيبة وقدم الوصل اشارة الى رجحانه مع الفعل الذى صرح به فى عبارته (قوله أولهما أخص) أى أعرف فلو لم يكن أعرف وجب الوصل فى نحو ضربونا والفصل فى نحو أعطاه اياك أو اياه وأعطاك اياى أو اياك كما ستعرفه (قوله وغير مرفوع) أى فقط فلا يرد نحو حبيك فى البيت الآتى لانه وان كان فى محل رفع هو فى محل جر أيضا بالاضافة فلو كان مرفوعا وجب الوصل ان كان العامل فعلا نحو ضربته أما اذا كان اسما ولا يكون حينئذ الضمير الاول المرفوع الا مستترا فيجوز اتصال الثانى وانفصاله نحو أنا الضاربك والضارب اياك عند من يعرب الضمير مفعولا لا مضافا اليه أما عند من يعربه مضافا اليه فيتعين الوصل اذ الضمير المنفصل لا يكون مجرورا (قوله أنلزمكموها ان يسألكموها) الواو فيهما تولدت من اشباع الضمة اه شنوانى (قوله اذ يريكهم الله الخ) هذا التمثيل لا يناسب هنا لان الكلام فيما اذا كان العامل فى الضميرين غير ناسخ للابتداء ويرى فى الآية حلمية وهى من نواسخ الابتداء فكان ينبغى ذكرها فى أمثلة باب خلتنيه * وأجيب بأن النسخ فى الآية انما هو للمفعول الثانى والثالث لا للاول والثانى اذ الاول فاعل فى الاصل فالنسخ ليس للضميرين معا بل لثانيهما فقط فالآية داخلة فيما نحن فيه لأن المراد بالنسخ المنفى فى قولنا غير ناسخ للابتداء نسخ المفعولين معا فتأمل وفى الهمع اذا وردت مفاعيل أعلم الثلاثة ضمائر فحكم الاول والثانى حكم باب أعطيت وان كان بعضها ظاهرا فان كان المضمر واحدا وجب اتصاله أو اثنين أول وثان أو ثالث فكأعطيت أو ثان وثالث فكظننت (قوله ان الله ملككم اياهم الخ) ساقه فى التصريح حديثا والشاهد فى هذه الجملة فقط وضمير

الغيبة للارتقاء (قوله والانفصال حينئذ أرجح) لان عمل الاسم لمشابهته الفعل لا لذاته فهو نازل الدرجة عنه في اتصال الضمير به (قوله لئن كان الخ) لام لئن موطئة للقسم كما قاله العيني والشيخ خالد زاد العيني وتسمى المؤذنة أيضا لانها تؤذن بأن الجواب بعد أداة الشرط التي دخلت عليها مبني على قسم قبلها لا على الشرط اه وبذلك يعلم بطلان ما ذكره البعض في البيت الآتي أعني قول الشاعر لئن كان اياه الخ من أن الموطئة هي لام لقد فتنبه ولام لقد جواب القسم كما قاله الشيخ خالد وقول العيني انه جواب الشرط واللام للتأكيد مردود كما يعلم من صدر عبارته وجواب الشرط محذوف لدلالة جواب القسم عليه والشاهد في الشطر الثاني فقط وقول العيني الشاهد فيه وفي الاول لا يلتفت اليه كما نبه الشيخ خالد عليه (قوله ومنعكها) مصدر مضاف لفاعله كما قاله العيني وغيره لا لمفعوله الاول بعد حذف الفاعل وها مفعول ثان أي ومنعكها لانه لا يناسب سياق القصيدة وضمير الغيبة راجع الى فرس تسمى سكاب مذكورة في الابيات قبله كان طلبها بعض الملوك من الشاعر فاستعطفه ليرجع عن طلبه اياها والباء للصلة المنع ويستطاع خبر منع أي منعك اياها مني بأي شيء أردت مستطاع لك هين عليك فلا ينبغي أن توجد همتك العلية اليها وما زائدة في خبر منع ويستطاع صفته وصدر البيت * فلا تطمع أبيت اللعن فيها * وأبيت اللعن كانت تحية الملوك في الجاهلية أي أبيت أسباب لعن الناس لك والواو في ومنعكها للحال من فاعل تطمع أو مجرور في لا للعطف لما يلزم عليه من عطف الخبر على الانشاء من شرح شواهد المغني للسيوطي وشرح الشواهد للعيني وغيرهما (قوله وبابه) أي أخوات كان سواء كان الاسم ضميرا كالمثال أم لا نحو الصديق كانه زيد ومحل جواز الوجهين في كان وأخواتها في غير الاستثناء أما فيه فيجب الفصل نحو زيد قام القوم ليس اياه ولا يكون اياه فلا يجوز ليسه ولا يكونه كما لا يجوز الاه فكما لا يقع المتصل بعد الا لا يقع بعد ما هو بمعناها والظاهر أن كاد وأخواتها لا تدخل في باب كان لان خبرها يجب كونه فعلا مضارعا الا في ندور وجزم في شرح التسهيل بأن ذلك خاص بكان وأن الفصل متعين في أخواتها وأن قولهم ليسي وليسك شاذ

والانفصال حينئذ أرجح
ومن الاتصال قوله
لئن كان حبك لي كاذبا
لقد كان حبك حقا يقينا
وقوله ومنعكها بشيء يستطاع
و(في) هاء (كنته) وبابه

(الخلف) الآتي ذكره (انتمى) أي انتسب (كذلك) في هاء (خلتنيه) وما أشبهه من كل ثاني ضميرين

أولهما أخص وغير مرفوع والعامل فيهما ناسخ للابتداء (واتصالا أختار) في البابين لانه الاصل ومن الاتصال في باب كان قوله صلى الله عليه وسلم في ابن صياد ان يكنه فلن تسلط عليه والا يكنه فلا خير لك في قتله وقول الشاعر

فان لا يكنها أو تكنه فانه
أخوها غذته أمه بلبانها

وأما الاتصال في باب خال فلمشابهة خلتنيه وظننتكه سألتنيه وأعطيتكه وهو ظاهر ومنه قوله

بلغت صنع امرئ بر اخالكه
اذ لم تزل لاكتساب الحمد مبتدرا

* وأما (غيري) سيبويه والأكثر فانه (اختار الانفصالا) فيهما لان الضمير في البابين خبر في الاصل وحق الخبر الانفصال وكلاهما مسموع فمن الاول قوله

لئن كان اياه لقد حال بعدنا
عن العهد والانسان قد يتغير

 ومن الثاني قوله * أخي حسبتك اياه وقد ملئت * أرجاء صدرك بالاضغان والاحن * (تنبيه) * وافق الناظم في التسهيل سيبويه على اختيار الانفصال في باب خلتنيه قال لانه خبر مبتدأ في الاصل وقد حجزه عن الفعل منصوب آخر بخلاف هاء كنته فانه خبر مبتدأ في الاصل ولكنه شبيه بهاء ضربته في أنه لم يحجزه الا ضمير مرفوع

(قوله الخلف) أي في الراجح من الوجهين كما يشير اليه قول الشارح الآتي ذكره فلا خلاف في جوازهما (قوله قوله صلى الله عليه وسلم) أي لعمر بن الخطاب حين أراد قتل ابن صياد ظنا منه انه الدجال ولعل هذا الترديد منه عليه الصلاة والسلام قبل ان يعرف تفصيل حال الدجال (قوله فان لا يكنها الخ) قبله

دع الخمر يشربها الغواة فانني * رأيت أخاها مغنيا لمكانها

يخاطب غلاما له ينهاه عن الخمر دون نبيذ الزبيب وهو المراد بأخيها واللبان بالكسر اللبن والضمير المستتر في يكنها يرجع الى أخيها والبارز للها وقوله أو تكنه بالعكس والمراد بأمه شجرة الكرم (قوله وأما الاتصال الخ) لا موقع لاما هنا ولو قال عطفا على قوله لانه الاصل ولمشابهة خلتنيه الخ لكان حسنا (قوله وهو ظاهر) أي ما ذكر من المشابهة لان كلا من الضميرين في البابين منصوب وأولها أخص (قوله بلغت) الظاهر انه بتاء المتكلم أي أخبرت بصنع امرئ بر بفتح الباء أي محسن اخالكه بكسر الهمزة على الافصح وفتحها على القياس (قوله لان الضمير الخ) رده الناظم في شرح الكافية بانه يقتضي جواز انفصال الضمير الاول بل رجحانه لانه مبتدأ في الاصل وهو ممتنع بالاجماع وأجاب الرضي بأن قرب الاول من الفعل منع من رعاية الاصل (قوله وكلاهما) أي البابين أي فصلهما مسموع (قوله لئن كان اياه) انظر مرجع الضمير وقوله حال أي تحول (قوله أخي حسبتك اياه) الظاهر أن أخي مبتدأ وحسبتك اياه خبر وأن الكلام من باب الاشتغال لا أن أخي منادى حذف منه حرف النداء كما زعمه العيني ثم رأيت الدنوشري قال ما قلته وقوله وقد ملئت الخ جملة حالية والارجاء جمع رجا بالقصر وهو الناحية والاضغان والاحن جمعا ضغن واحنة بكسر أولهما وهما الحقد

والمرفوع كجزء من الفعل وما اختاره الناظم هنا هو مختار الرماني وابن الطراوة (وقدم الاخص) من الضميرين في الابواب الثلاثة على غير الاخص منهما وجوبا (في) حال (اتصال) فقدم ضمير المتكلم على ضمير المخاطب وضمير المخاطب على ضمير الغائب كما في سلنيه وأعطيتكه وكنته وخلتنيه وظننتكه وحسبتنيك ولا يجوز تقديم الهاء على الكاف ولا الهاء ولا الكاف على الياء في الاتصال (وقدمن ما شئت) من الاخص وغير الاخص (في انفصال) نحو سلني اياه وسله اياي والدرهم أعطيتك اياه وأعطيته اياك والصديق كنت اياه وكان اياي وهكذا الى آخره ومنه ان الله ملككم اياهم ولو شاء لملكهم اياكم * تنبيه * حاصل ما ذكره ان الضمير الذي يجوز اتصاله وانفصاله هو ما كان خبر الكان أو احدى اخواتها أو ثاني ضميرين أولهما أخص وغير مرفوع فخرج مثل الكاف من نحو أكرمتك ودخل مثل الهاء من نحو قوله * ومنعكها بشيء يستطاع * فان الهاء ثاني ضميرين أولهما وهو الكاف أخص وغير مرفوع لانه مجرور باضافة المصدر اليه (وفي اتحاد الرتبة) وهو أن لا يكون ضميرا فيهما أخص بأن يكونا معا ضميري تكلم او خطاب أو غيبة (الزم فصلا) نحو سلني اياي وأعطيتك اياك

(قوله والمرفوع كجزء من الفعل) اى فالفصل به كلا فصل (قوله وقدم الاخص الخ) من فوائده التنصيص على تقييد جواز الامرين في باب سلنيه بتقديم الاخص وانه اذا تقدم غير الاخص تعين الانفصال وأما جواز [illegible] فلا يفيده صريحا الجواز أن لا يعتبر في الشبه تقديم الاعرف أفاده سم وانما وجب تقديم الاخص في حال الاتصال كراهة تقديم الناقص على القوى فيما هو كالكلمة الواحدة وانما قدموه على القوى في نحو ضربني لتقويه بشغله في الجزئية بكونه فاعلا بخلاف ما نحن فيه من الضميرين الذين ليس أولهما مرفوعا (قوله في الابواب الثلاثة) فلا يجب تقديم الاخص في غيرها كضربونا (قوله وحسبتنيك) كذا في بعض النسخ بياء المتكلم قبل الكاف وفي بعضها وحسبتكه بلا ياء متكلم بل بكاف بعدها هاء والاول المناسب لقول الشارح بعد ولا الكاف على الياء وأما على الثاني فيكون قوله ولا الكاف على الياء أى في مثال آخر غير ما تقدم فتأمل (قوله ولا يجوز تقديم الهاء على الكاف الخ) أى الا ما ندر من قول عثمان أراهمني الباطل [illegible] وقاسه المبرد وكثير من القدماء ولكن الانفصال عندهم أرجح كذا في زكريا (قوله وقدمن ما شئت في انفصال) أى في حال انفصال ثاني الضميرين [illegible] ذلك امن اللبس فان خيف وجب تقديم الفاعل منهما في المعنى نحو زيد أعطيتك اياه ومن هذا تعلم ان الحديث الذي ذكره الشارح ليس من باب الضمير بل تقديم الاخص في الجملة الاولى منه واجب وتقديم غيره في الجملة الاخيرة منه واجب فافهم (قوله أو ثاني ضميرين الخ) أى سواء كان العامل فيهما ناسخا أولا فدخل باب سأل وخال (قوله وفي اتحاد الرتبة) متعلق بباب سلنيه وخلتنيه لان من قيودهما كون أحد الضميرين أعرف فذكر في هذا البيت مفهوم هذا القيد أفاده سم (قوله الزم فصلا) أى على الصحيح كما يصرح به قول المرادي أجاز بعضهم الاتصال مع اتحاد الضميرين في التكلم أو الخطاب أو الغيبة مطلقا وهو ضعيف اه وقوله مطلقا أى سواء اختلف

وخلته اياه ولا يجوز سلنيه ولا أعطيتكك ولا خلتهه (وقد يبيح الغيب) أي كونهما غيبة (فيه) أي

في الاتحاد (وصلا) من ذلك ما رواه الكسائي من قول بعض العرب هم أحسن الناس وجوها وأنضرهموها وقوله

لو جهلت في الاحسان بسطا وبهجة ⁕ أناليهما هقفوا أكرم والد

وقوله

وقد جعلت نفسي تطيب لضغمة لضغمهماها يقرع العظم نابها

وشرط الناظم لجواز ذلك ان يختلف لفظاهما كما في هذه الشواهد قال فان اتفقا في الغيبة وفي التذكير أو التأنيث وفي الافراد أو التثنية أو الجمع ولم يكن الاول مرفوعا وجب كون الثاني بلفظ الانفصال نحو فأعطاه اياه ولو قال فأعطاهوه بالاتصال لم يجز لما في ذلك من استثقال توالي المثلين مع ايهام كون الثاني تأكيدا للاول وكذا لو اتفقا في الافراد والتأنيث نحو اعطاهاها اياها وفي التثنية أو الجمع نحو اعطاهما اياهما أو اعطاهم اياهم أو اعطاهن اياهن فالاتصال في هذا وأمثاله ممتنع هذه عبارته في بعض كتبه ثم قال فان اختلفا وتقاربت الهما آن نحو اعطاهوها واعطاهاه

ضميرا الغيبة فيما يأتي أو اتفقا (قوله وخلته اياه) وانعقاد المبتدا والخبر من مفعولي خال هنا على حد شعري شعري كما قاله زكريا (قوله أي كونهما الغيبة) كان الظاهر أن يقول أي وجود ضميري غيبة ليكون لقول المصنف فيه فائدة اذ على تفسير الشارح يصير المعنى اتحاد الرتبة من كونهما ضميري غيبة (قوله وأنضرهموها) الضمير الثاني للوجوه وهي تمييز فيلزم وقوع الضمير تمييزا فاما ان يجري على القول بان الضمير العائد على النكرة نكرة أو على المذهب الكوفي أنه لا يشترط في التمييز أن يكون نكرة (قوله لو جهلت في الاحسان) أي في وقت الاحسان والبسط البشاشة والبهجة الحسن والقفو الاتباع والمراد أن ذلك وراثة من آبائه وليس عارضا فيه (قوله وقد جعلت نفسي الخ) هذا البيت من قصيدة يرثي بها الشاعر أخاه ويشتكي من قريبين له يؤذيانه والضغمة العضة يكنى بها عن الشدة لعض الانسان عند دهاء يديه والللام في لضغمة بمعنى الباء وفي لضغمهماها للتعليل والضميران مفعولان لضغم الاول مفعول به والثاني مفعول مطلق فهو مصدر حذف فاعله أي لاجل ضغم الدهر القريبين اياها أي مثل الضغمة التي ضغمت بها ويقرع العظم نابها صفة لضغمة أفاده زكريا والاضافة في نابها لادنى ملابسة (قوله ان يختلف لفظاهما) بأن يكون أحدهما مذكرا والآخر مؤنثا أو مفردا والآخر مثنى أو جمعا أو مثنى والآخر جمعا كما يفيده ما بعد (قوله ولم يكن الاول مرفوعا) احترز به عن نحو الدرهم زيد أعطاه والزيدون العمرون أعطوهم فلا يجب الفصل هنا لان استتار الضمير الاول في الاول ومخالفته للثاني لفظا في الثاني مانع من توالي المثلين المستثقل واختلاف المحل مانع من ايهام التأكيد ومن مثل كالبعض بنحو وزيد ضربه عمرو فقد أخطأ من وجهين لانه خروج عما الكلام فيه وهو باب سلنيه وخلتنيه ولانه ليس في هذا المثال الا ضمير واحد (قوله لم يجز) في كلام سيبويه ما يدل على الجواز حيث قال والكثير في كلامهم أعطاه اياه وينبغي أن يجوز ذلك عند الفصل بين الهاءين بواو الاشباع كما في عبارة الشارح وانه اذا لم يؤت بها تعين الانفصال (قوله وكذا) أي كاتفاقهما في الافراد والتذكير في نحو اعطاه اياه (قوله وتقاربت الهما آن) وبالأولى

اذا اتفقا نحو أعطاهها (قوله ازداد الاتصال الخ) يقتضي ان الانفصال
عند اختلافهما مع حال الاتحاد حسن وجيد وهو كذلك كما يستفاد من
كلام الشارح. (قوله على معنى نوع الخ) أي وفي كل بيان ذلك أسرع الى الموقف
(قوله مطلقا) أي ماضيا أو مضارعا أو أمرا متصرفا أو جامدا كما مثل (قوله
نون وقاية) نقل يس عن بعضهم أنه عدها في حروف المعاني وأن المعنى
الموضوعة له الوقاية واستشكله الروداني بأن الوقاية ليست مدلول النون
بل حاصلة به كما تحصل بأي حرف لو فرض الحرف به وقال الدنوشري الظاهر
أنها حرف مبنى وذكر المعنى انما هو لوجه النون المفردة فيفيد أنها حرف معنى
(قوله مكسورة) أي مناسبة لياء المتكلم (قوله ان قدرتهن أفعالا) فان
قدرتهن حروفا أسقطت نون الوقاية وفيه أن تقدير الحرف لا يظهر في ما خلا
وما عدا لوجود ما المصدرية التي لا توصل الا بالفعل ولا يظهر جعل ما زائدة
فقوله ان قدرتهن أفعالا لا يظهر الا في حاشا كذا في يس عن اللقاني وأيضا
في المعنى وحاشا ان قدرت فعلا ويمكن دفعه بجعل المفهوم بالنسبة لغير حاشا
باعتبار غير هذا التركيب مما ليس فيه ما فتأمل (قوله وعليه رجلا ليسي)
في المغني انه قاله بعضهم وقد يعلم أن اسما بعده أي ليلزم رجلا غيري اهـ
مدلول اسم الفعل هنا ليس فعلا موضوعا للأمر بل فعل مضارع مقرون بلام
الامر وهذا شاذ لان الفعل والحرف يحملها الجنس فينبغي أن لا ينوب
عنهما الاسم (قوله وبدر ليسي يعيرون) وانما جاز حذف النون منها لانها
لا تتصرف فأشبهت الحروف الآتي بيانها ذكرنا (قوله اذ ذهب الخ) صدره
عددت قومي كعديد الطيس * بفتح الطاء أي الرمل الكثير وفي قوله ليسي
شذوذ آخر من جهة الوصل لما تقدم من وجوب الفصل مع فعل الاستثناء
(قوله نحو تأمروني) بنون واحدة مخففة (قوله فالصحيح أن المحذوف الخ)
لانها نائبة عن الضمة وقد حذفت تخفيفا في قراءة السوسي وما يشعركم
بسكون الراء فحذف النائبة عنها للتخفيف أولى ولاحتياج الى تغيير حركة
النون بالكسر لو كانت الباقية نون الرفع بخلاف ما اذا كانت نون الوقاية
وقيل نون الوقاية لانها محل الثقل فهي أولى بالحذف ولام الامر استغنائي
ولا دلالة لها على شيء بخلاف نون الرفع وعليه يبتني هذا الموضع من وجوب

ازداد الاتصال حسنا وجودة
لان فيه تخلصا من قرب الهاء
من الهاء اذ ليس بينهما فصل
الا بالواو في نحو أعطاهوها
وبالالف في نحو أعطاهاه
بخلاف أعطاهموها
وأعطاهماه وشبهه * تنبيه * قد
اعتذر الشارح عن الناظم في
عدم ذكره الشرط المذكور
بأن قوله وصلا بلفظ التنكير
على معنى نوع من الوصل
تعريض بأنه لا يستباح
الاتصال مع الاتحاد في الغيبة
مطلقا بل بقيد وهو الاختلاف
في اللفظ (وصل بالفعل)
دون غيرها من المضمرات
(مع الفعل) مطلقا (النون
وقاية) مكسورة نحو دعاني
ويكرمني وأعطني وقام القوم
ما خلاني وما عداني وحاشاني ان
قدرتهن أفعالا وما أحسنني
ان اتقيت الله وعليه رجلا
ليتني وبدر ليسي يعيرون كما
أشار اليه بقوله (وليسي قد
نظم) أي في قوله * اذ ذهب
القوم الكرام ليسي * وبدر
الكوفيون ما أحسني بناء على
ما عندهم من انه اسم لا فعل
وأما نحو تأمروني فالصحيح أن المحذوف نون الرفع * تنبيه * مذهب الجمهور أنها انما سميت نون الوقاية لانها

لحاق نون الوقاية الفعل بقي ما اذا اجتمع نون الوقاية ونون الاناث فالمحذوف
نون الوقاية قال في البسيط اجماعا وقال المصنف في شرح التسهيل على الصحيح
لان نون الاناث فاعل والفاعل لا يجوز حذفه أفاده الدماميني (قوله لانها
تقي الفعل الكسر) أي الذي يدخل مثله في الاسم وهو الكسر بسبب ياء
المتكلم أي والكسر أخو الجر فصين عنه الفعل كما صين عن الجر أما
الكسر الذي ليس من هذه المثابة فلا حاجة الى صونه عنه كالكسر قبل ياء
المخاطبة والكسر للتخلص من التقاء الساكنين كذا في شرح الجامع قال
زكريا والتعليل المذكور ظاهر في غير المعتل أما فيه نحو دعا ورمى فلا فكان
ينبغي أن يزاد وألحق المعتل بغيره طردا للباب اه وكان ينبغي أن يزاد أيضا
وتقي ما اتصل به غير الفعل من تغير آخره ليشمل التعليل نون الوقاية في غير
الفعل (قوله ثم حمل الماضي الخ) قال البعض ظاهره أنه لا لبس مع الماضي
وليس كذلك لوجوده في نحو ضربني اذ لولا النون لالتبس الماضي بالاسم فان
الضرب نوع من العسل اه وفيه أنه انما يتجه اذا كان مراده مطلق اللبس
أما اذا أريد خصوص اللبس في فعل أمر الواحد بفعل أمر الواحدة كما يؤخذ
من قوله في نحو أكرمني الخ فلا فتدبر (قوله لمشابهتها له) أي في المعنى والعمل
وقوله مع عدم المعارض هو الجر وتوالي الامثال فأل للجنس (قوله وهو
ضرورة) يفيد ظاهره أن قول الناظم ندر معناه وقع ضرورة والمناسب حمله
على المتبادر انه قليل فيصدق بوقوعه نثرا كما هو أحد قولي الناظم وان كان
قوله الثاني انه ضرورة وانما قلنا ظاهره لاحتمال أن يكون الشارح أشار
بقوله وهو ضرورة الى قول آخر مقابل لما في المتن ثم أشار الى ما في المتن
مؤيدا له بموافقة الفراء فقال وقال الفراء الخ بل هذا الاحتمال هو المناسب
لتفسير الشارح العكس مع لعل بقوله فالاكثر لعلي بلا نون والاقل لعلني ولو
جرى على ما يوافق ذلك الظاهر لقال فالكثير لعلي بلا نون والضرورة لعلني
ويمكن تطبيق قوله فالاكثر الخ على ذلك الظاهر بان يراد بالاقل الضرورة
لكن قد يتوقف في كون لعلني ضرورة ثم رأيت ابن الناظم صرح بأنه ضرورة
لكن رده الموضح وغيره فتأمل (قوله فالاكثر لعلي بلا نون والاقل لعلني)
أفعل التفضيل في الموضعين على غير بابه (قوله فقلت أعيراني الخ) القدوم

لانها تقي الفعل الكسر
وقال الناظم بل لانها تقي
الفعل اللبس في أكرمني في
الامر فلولا النون لالتبست
ياء المتكلم بياء المخاطبة وأمر
المذكر بأمر المؤنثة ففعل
الامر أحق بها من غيره ثم
حمل الماضي والمضارع على
الامر (وليتني) بثبوت نون
الوقاية (فشا) حملا على الفعل
لمشابهتها له مع عدم المعارض
(وليتي) بحذفها (ندرا) ومنه
قوله

كمنية جابر اذ قال ليتي * وهو
ضرورة وقال الفراء يجوز ليتي
وليتني وظاهره الجواز في
الاختيار (ومع لعل اعكس)
هذا الحكم فالاكثر لعلي بلا
نون والاقل لعلني ومنه قوله

فقلت أعيراني القدوم لعلني
أخط بها قبرا لابيض ماجد

ومع قلته هو أكثر من ليتي
نبه على ذلك في الكافية وانما
ضعفت لعل عن أخواتها

لانها تستعمل جارة نحو لعل أبي المغوار منك قريب وفي بعض لغاتها لعن بالنون فيجتمع ثلاث نونات (وكن أخواتي) أخوات ليت ولعل (البانيات) على السواء فتقول انى واني وكأني وكأنى ولكنى ولكننى فثبوتها الوجود المشابهة المذكورة وحذفها لكراهة توالى الامثال (واضطرارا حذفها من ليتي على عكس من قبلنا) من العرب فقال

أيها السائل عنهم وعنى
لست من قيس ولا قيس منى

وهو في غاية الندرة والكثير منى وعنى بثبوت نون الوقاية وانما لحقت نون الوقاية من وعن لحفظ البناء على السكون (وفي لدني) بالتشديد (لدني) (بالتخفيف قل) أي لدني بغير نون الوقاية قل في لدني بثبوتها ومنه قراءة نافع قد بلغت من لدني عذرا بتخفيف النون وضم الدال وقرأ الجمهور بالتشديد (وفي قدنى وقطني) بمعنى حسبي (الحذف) للنون (أيضا قد يفي) قليلا ومنه قوله

آية النحت وأحط أحدث والمبرالفلاة والابيض السيف والماجد العظيم (قوله لانها تستعمل الخ) وتعدد المعارض فيها اقوى على الشاعر تخلاف أخواتها لاتيقال المعارض فيها توالى الامثال فقط (قوله وحذفها لكراهة توالى الامثال) مبنى على أن المحذوفة فى انى نون الوقاية لانها منشأ الثقل وقيل الأولى المدغمة لانها ساكنة والساكن يسرع اليه الاعلال وقيل الوسطى المدغم فيها لانها في محل الاعلال التى يلحقها التغيير وبعض هذا الخلاف يجرى فى انا فقيل المحذوفة الاولى وقيل الثانية ولم يقل أحد بحذف نها الثالثة لانها اسم كذا فى الرودانى (قوله لست من قيس الخ) يجوز فى قيس الصرف على ارادة أبى القبيلة والمنع على ارادتها نفسها ومنع الثانى أوفق بالقافية (قوله لحفظ البناء على السكون) انما حافظوا عليه دون غيره كالبناء على الفتح والضم لانه الاصل ولهذا قال سيبويه يقال فى لد بالضم لدى بغير نون وفى لد بالسكون لدنى بالنون (قوله ومنه قراءة نافع) قيل يجوز أن تكون المذكورة نون الوقاية لان حذف نون لدن لغة وأجيب بأن المحذوفة النون المتحركة الآخر لا تلحقها نون الوقاية كما مر فى كلام سيبويه لانه انما يؤتى بها فى مثل ذلك لتقى الآخر من الحركة والمحذوفة النون الساكنة الآخر التى تلحقها النون لمحافظة على سكون البناء الاصلى لاتحتملها ما فى الآية لضم دال ما فيها وأما ما ذكره البعض تبعا للدماميني من الجواب بأن نون لدن انما تحذف اذا كان المضاف اليه ظاهرا لاضميرا فيرده ما مر فى كلام سيبويه من أنه يقال فى لد بالضم لدى بغير نون لصراحته فى أنه يضاف الى ياء المتكلم فتأمل (قوله بمعنى حسبي) راجع للامرين قبله احترز به عن قد الحرفية وقط الظرفية لان ياء المتكلم لا تتصل بهما وعن قد وقط اسمى فعل بمعنى يكفي على ما يأتي فان نون الوقاية تلزمهما عند اتصال الياء بهما اذ ذكر ما قال الرودانى والغالب عليهما اذا كانا بمعنى حسب البناء على السكون وقد يعربان على الكسر وقد يعربان (قوله قد يفي) أى يأتي وأشار به الى قلة الحذف لكنه ليس من الضرورات على الصحيح (قوله قدنى من نصر الخبيبين قدى) قيل أرادبهما عبد الله بن الزبير وأخاه مصعبا على التغليب لان عبد الله كان يكنى أبا خبيب وقيل خبيب بن عبد الله

قدنى من نصر الخبيبين قدى
ليس الامام بالشحيح الملحد

... ابن

قد لى بين القتين فى قدنى وقدنى من نصر الخبيبين قدى

*وفي الحديث قط قط بعزتك يروى بسكون الطاء وبكسرها مع الياء ودونها ويروى قطني قطني بنون الوقاية وقط قط بالتنوين والنون أشهر ومنه قوله امتلأ الحوض وقال قطني مهلا رويدا قد ملأت بطني وكون قد وقط بمعنى حسب في اللغتين هو مذهب الخليل وسيبويه وذهب الكوفيون الى ان من جعلهما بمعنى حسب قال قدي وقطي بغير نون كما تقول حسبي ومن جعلهما اسم فعل بمعنى أكتفي قال قدني وقطني بالنون كغيرهما من أسماء الافعال

خاتمة وقعت نون الوقاية قبل ياء النفس مع الاسم المعرب في قوله صلى الله عليه وسلم لليهود فهل أنتم صادقوني وقول الشاعر

وليس بمعييني وفي الناس ممتع صديق اذا أعيا على صديق

ان الزبير وأباه عبد الله قيل على التغليب أيضا وفيه نظر ويروى الخبيبين بصيغة الجمع على ارادة خبيب بن عبد الله وأبيه وعمه مصعب بن الزبير وقيل على ارادة أبي خبيب عبد الله ومن كان على رأيه واعترض الاستشهاد على حذف النون بجواز أن الاصل قد بالسكون وحركت بالكسر لاجل الروي فتكون الياء للاشباع لا للمتكلم قال الرود ني أو ان الشاعر جرى فيه على لغة من يبنيه على الكسر والياء للاشباع اه وقد يقال مشاكلة اللاحق للسابق ترجح احتمال الاضافة لياء المتكلم (قوله وفي الحديث قط قط) في صحيح البخاري مرفوعا لا تزال جهنم تقول هل من مزيد حتى يضع رب العزة قدمه فيها فتقول قط قط وعزتك ويزوى بعضها الى بعض (قوله والنون أشهر) راجع الى قول المصنف وفي قدني وقطني الخ (قوله مهلا) اسم مصدر أمهل ورويدا مصغر ارواد ابمعنى امهالا تصغير الترخيم كما سيذكره الشارح في باب أسماء الافعال والاصوات فهو تأكيد لمهلا لا صفته كما زعمه العيني وتبعه غيره كشيخنا والبعض وملأت بفتح التاء كما قاله شيخنا السيد وشيخنا والضم الذي جوزه البعض يحوج الى تجوز (قوله بمعنى اكتفي) كان الصواب بمعنى يكفي كما في المغني أو كفى كما في الجنى الداني لان أم قاسم واستقربه الدماميني لان مجيء اسم الفعل بمعنى المضارع فيه خلاف وفي كلام التفتازاني مجيء قط بمعنى انته فيكون اسم فعل أمر وانما قلنا الصواب ذلك ليكون متعديا (قوله كغيرهما من أسماء الافعال) أي التي تتصل بها ياء المتكلم وهي المتعدية لكون مدلولاتها أفعالا متعدية كدراكي وعليكني وسمع الفراء مكانكي أي انتظرني وانما اتصلت بها نون الوقاية حملا لها على مدلولاتها وهي الافعال المتعدية وماذكره الشارح من وجوب لحاق نون الوقاية أسماء الافعال هو ما صرح به في التوضيح واقتضاه صنيع التسهيل لكن عبارة سبك المنظوم تشعر بقلة لحاقها فانه قال وربما لحقت اسم الفعل اختيارا واسم الفاعل اضطرارا اه قال شيخنا وصريح كلام الرضي أن لحاقها اسم الفعل جائز لا واجب وفي المغني وشرحه للدماميني أن بجل يأتي حرفا بمعنى نعم واسم فعل بمعنى يكفي فتلزمه نون الوقاية وهو نادر واسما مرادفا لحسب فلا تلحقه نون الوقاية الا قليلا (قوله وقعت نون الوقاية)

وقوله

وليس الموافقين ليرفقنا غائبا فان له أضعاف ما كان أملا

لتنبيه على أصل متروك وذلك لان الاصل أن تصحب نون الوقاية الاسماء المعربة المضافة الى ياء المتكلم لتقيها خفاء الاعراب فلما منعوها ذلك نبهوا عليه في بعض الاسماء المعربة المشابهة للفعل ومما لحقته هذه النون من الاسماء المعربة المشابهة لأفعل أفعل التفضيل في قوله صلى الله عليه وسلم غير الدجال أخوفني عليكم لمشابهة أفعل التفضيل لفعل التعجب نحو ما أحسنني أن اتقيت الله والله أعلم

(العلم)

(اسم يعين المسمى) به (مطلقا علمه) أى علم ذلك المسمى فاسم مبتدأ ويعين المسمى جملة في موضع رفع صفة له

أى شذوذا (قوله ليرفقنا) بالبناء للمجهول أى يعطى (قوله لتنبيه على أصل متروك) اعترض بأنه لو كان للتنبيه لأدخلوها على ما لم يشابه الفعل من نحو غلامى والأولى أنه لمشابهة الفعل كدخول نون التوكيد في اسم الفاعل ولك أن تقول الدخول للتنبيه وتخصيص اسم الفاعل ونحوه لمشابهة الفعل فتأمل (قوله فلما منعوها) أى للزوم الفصل بالنون بين المضاف والمضاف اليه (قوله غير الدجال أخوفني عليكم) روى بحذف النون أيضا أى أخوف مخوفاتي عليكم واندفع ما يقال الحديث يقتضي أن الدجال وغيره مخوفان لا مخوف منهما الان حق أفعل التفضيل أن يصاغ من الثلاثي وهو هنا خاف لا أخاف وأيضا الدجال الواقع عليه أخوف بعض النبي صلى الله عليه وسلم لان أفعل التفضيل بعض ما يضاف اليه ثم بقى صوغ أفعل من المبني للمجهول وهو شاذ عند الجمهور *فائدة* حيث قيل بالجواز والامتناع في أحكام العربية فالمعنى بالنسبة الى اللغة ولا يلزم من التكلم بما لا يجوز لغة الاثم الشرعي فمن لحن في غير القرآن بل والحديث كأن نصب الفاعل ورفع المفعول لا تقول انه يأثم الا أن يقصد ايقاع السامع في غلط يؤدي الى نوع ضرر فعليه حينئذ اثم هذا القصد المحرم قاله الشيخ بهاء الدين السبكي في شرح المختصر

(العلم)

يطلق على الجبل والراية والعلامة والظاهر أن النقل الى المعنى الاصطلاحي من الثالث بدليل قولهم لانه علامة على مسماه (قوله يعين المسمى) أى خارجا كعلم الشخص الخارجي أو ذهنا كعلم الجنس بناء على التحقيق الآتي أما على مذهب المصنف فعلم الجنس غير داخل في هذا التعريف لخروجه بقوله يعين فيكون خاصا بعلم الشخص وكعلم الشخص الذهني أعنى الموضوع لمعين ذهنا متوهم وجوده خارجا كالعلم الذي يضعه الوالد لابنه المتوهم وجوده خارجا في المستقبل وكعلم القبيلة فانه موضوع لمجموع أبناء الأب الموجودين حين الوضع وغير الموجودين حينئذ فان المجموع لا وجود له الا في ذهن الواضع فقولهم تشخص العلم الشخصي خارجي أغلبي أفاده يس والمراد

بقوله يعين المسمى أنه يدل على مسمى معين لا أنه يحصل له التعيين لأنه معين في نفسه فيلزم تحصيل الحاصل (قوله حال) أو صفة مفعول مطلق محذوف أي يعين تعيينا مطلقا (قوله ويجوز أن يكون الخ) هذا أولى بل متعين لأن المعرف هو الذي يجعل مبتدأ والتعريف هو الذي يجعل خبرا ولأن علمه معرفة ولا يخبر بالمعرفة عن النكرة على ما سيأتي (قوله بضميره) أي ضمير ملابسة كما يدل عليه قوله والتقدير علم المسمى الخ (قوله مجردا عن القرائن الخارجية) أي الخارجة عن ذات الاسم كما سيصرح به والمراد غير الوضع إذ لا بد منه وهو من القرائن كما في الروداني (قوله النكرات) كرجل وفرس فإنهما لا تعيين فيهما أصلا وكشمس وقمر فإنهما وإن عينا فردين لكن ذلك التعيين لأمر عرض بعد الوضع وهو عدم وجود غيرهما من أفراد المسمى وأما بحسب الوضع فلا تعيين فيهما ودخل نحو زيد مسمى به جماعة فإنه باعتبار كل وضع يعين مسماه والشيوع إنما جاء من تعدد الأوضاع وهو أمر عارض ولا يخرج بقوله مطلقا لأنه وإن احتاج في تعيين مسماه إلى قرينة من وصف أو إضافة أو نحوهما لكن ذلك الاحتياج عارض لا بالنسبة إلى أصل الوضع كبقية المعارف (قوله كأل) ولو للعهد الذهني لأن المراد بمدخولها الحقيقة وهي معينة وكونها مرادة في ضمن فرد مبهم لا يخرجها عن التعيين (قوله كالحضور) أي في ضميري المتكلم والمخاطب وقوله والغيبة أي ومرجع الغيبة يعني أن تعين معنى ضمير الغيبة بواسطة مرجعه أما إذا كان المرجع معرفة فالتعيين ظاهر وأما إذا كان نكرة فلأن معناه الشيء المتقدم فتعين معناه من حيث أن المراد به الشيء المتقدم بعينه وإن كانت عين ذلك الشيء مبهمة فسقط ما للبعض هنا وكان عليه أن يقول أو حسية كالإشارة الحسية في اسم الإشارة لأنها القرينة التي بها تعين مدلول اسم الإشارة لا مجرد الحضور كما زعمه البعض مدخلا لقرينة اسم الإشارة في قوله أو الحضور ويمكن أن يقال أراد الشارح بالمعنوية ما قابل اللفظية فتشمل الحسية فافهم (قوله لرجل) أي مخصوص وكذا يقال فيما بعد وهو منقول عن اسم النهر الصغير (قوله وخرنقا) هو منقول عن اسم ولد الأرنب (قوله أخت طرفة) بفتح الراء كما في القاموس (قوله وعدن

ومطلقا حال من فاعل يعين وهو الضمير المستتر وعلمه خبر ويجوز أن يكون علمه مبتدأ مؤخرا واسم يعين المسمى خبرا مقدما وهو حينئذ مما تقدم فيه الخبر وجوبا لكون المبتدأ ملتبسا بضميره والتقدير علم المسمى اسم يعين المسمى مطلقا أي مجردا عن القرائن الخارجية فخرج بقوله يعين المسمى النكرات وبقوله مطلقا بقية المعارف فإنها إنما تعين مسماها بواسطة قرينة خارجة عن ذات الاسم إما لفظية كأل والصلة أو معنوية كالحضور والغيبة ثم العلم على نوعين جنسي وسيأتي وشخصي ومسماه العاقل وغيره مما يؤلف من الحيوان وغيره

(كجعفر) لرجل (وخرنقا) لامرأة وهي أخت طرفة بن العبد لأمه (وقرن) لقبيلة ينسب إليها أويس القرني (وعدن)

لبلد) أى بساحل اليمن تصريح (قوله ولاحق لفرس) أى لمعاوية بن أبى
سفيان رضى الله تعالى عنهما تصريح (قوله وشذقم) ضبطه بعضهم بالذال
المعجمة وبعضهم بالمهملة وهو الذى يقتضيه صنيع القاموس وذكر شيخنا
فيه الوجهين وقوله لجمل أى للنعمان بن المنذر (قوله وواشق لكلب) قال
فى التصريح ذكر فى النظم سبعة أعلام وثامنها علم الكلب ومن ذلك مولاه
لقوله تعالى ويقولون سبعة وثامنهم كلبهم (قوله والمراد به هنا) أى بخلافه
فى تعريف العلم فان المراد به ما قابل الفعل والحرف ويطلق أيضا الاسم
ويراد به ما قابل الصفة وقوله ماليس أى علم ليس الخ (قوله وكنية) من كنيت
أى سترت واعلم أنه قد يقصد بالكنية التعظيم والفرق بينها حينئذ والقلب
المقصود به التعظيم أن التعظيم فى اللقب بمعناه وفى الكنية لا بمعناها بل
بعدم التصريح بالاسم لان بعض النفوس تأنف أن تخاطب باسمها وقد
يقصد بها التفاؤل ككنية الصغير تفاؤلا بأن يعيش حتى يصير له ولد أفاده
الروداني (قوله وهى ماصدر) أى علم مركب تركيبا اضافيا صدر فلا
انتقاض بنحو أبو زيد قائم وأب لزيد قائم مسمى بهما لان المركب الاضافى فى
الاول جزء العلم لا هو والثانى لا اضافة فيه أفاده الشنوانى (قوله بأب أو أم)
أو ابن أو بنت أو أخ أو أخت أو عم أو عمة أو خال أو خالة كما ذكره سم (قوله
وهو ما أشعر) أى بحسب وضعه الاصلى لا العلمى اذ بحسب وضعه العلمى
لا اشعار له الا بالذات كذا قال جمع من أرباب الحواشى والمتجه عندى انه
يشعر بحسبه أيضا وان كان المقصود بالذات الدلالة على الذات اذ الاشعار
الدلالة الخفية وهى لا تنافى كون المقصود بالذات ما ذكر ولا مانع من قصد
الواضع ذلك تبعا ثم رأيت فى التصريح عن بعضهم وفى كلام السيد ما يؤيده
واورد على تعريف اللقب أنه يشمل بعض الاسماء نحو محمد ومرة وبعض
الكنى نحو أبى الخير وأبى جهل * وأجيب بان ما وضع للذات أولا فهو الاسم
أشعر أو لم يشعر بمدح أو لم يمدح ثم ما وضع ثانيا وصدر فهو الكنية أشعر أو لم
يشعر ثم ما وضع ثالثا وأشعر فهو اللقب فالاشعار وعدمه والتصدير وعدمه
غير منظور اليه فى الموضوع أولا والاشعار وعدمه غير منظور اليه
فى الموضوع ثانيا كذا نقل عن سم والاقرب عندى من هذا رجحان الاول

لبلد (ولاحق) لفرس
(وشذقم) لجمل (وهيلة)
لشاة (وواشق) لكلب
(واسما أى) العلم والمراد به
هنا ماليس بكنية ولا بلقب
(و) أتى (كنية) وهى ماصدر
بأب أو أم كأبى بكر وأم هانئ
(و) أتى (لقبا) وهو ما أشعر
برفعة مسماه

ان

أوضعته كزين العابدين وبطة (وأخرن ذا) أى أخر اللقب (ان سواه) يعنى الاسم (صحبا) تقول جاء زيد زين العابدين ولا يجوز جاء زين العابدين زيد لأن اللقب فى الاغلب منقول من غير الانسان كبطة فلو قدم لأوهم ارادة مسماه الاول وذلك مأمون بتأخيره وقد ندر تقديمه فى قوله

أنا ابن مزيقيا عمرو وجدى
أبوه منذر ماء السماء

أن الاسم هو الموضوع أولا للذات واللقب الموضوع لا أولا اذا مشعرا بالرفعة أو الضعة فبينهما التباين وأن الكنية ما صدرت بأب أو أم سواء وضعت أولا أو لا أشعرت أو لا فتجامع كلا منهما وتنفرد فيما وضع لا أولا ولم يشعر وانما كان هذا أقرب من ذلك لشمول اللقب عليه ما وضع ثانيا وأشعر وشمول الكنية عليه ما وضع ثانيا وصدر وعدم شمولهما على ذلك ما ذكر فيلزم عليه كون ما ذكر واسطة وهو خلاف المقرر ولان اشتراط كون وضع الكنية ثانيا واللقب ثالثا كونه لا وجه له مخالف لكلام المحدثين وغيرهم حيث جعلوا بعض الكنى من الاسماء كما فى أم كلثوم فقد قالوا اسمها كنيتها الثانى ما قيل انه يصح اجتماع الثلاثة والفرق بينهما بالحيثية وانما كان هذا أيضا أقرب من ذلك لما مر وفى الروداني أن المفهوم من كلام الاقدمين أن الاسم ما وضع أول مرة كائنا ما كان والكنية ما وضع بعد ذلك وصدر بأب أو أم دل على المدح أو الذم أولا واللقب ما وضع بعد ذلك أيضا أى بعد الاسم وأشعر بمدح أو ذم ولم يصدر بأب أو أم فهى متباينة اهـ ويرد عليه أيضا أنه مخالف لما نقلناه عن المحدثين وغيرهم فتأمل (قوله أوضعته) بفتح الضاد أو كسرها أى خسته وهاؤه عوض عن الواو (قوله يعنى الاسم) تفسير السوى وأبقاه كثير على عمومه مرجحين وجوب تأخيره عن الكنية أيضا ويؤيده تعليله الآتى بقوله لان اللقب فى الاغلب الخ لاقتضائه وجوب تأخيره عن الكنية أيضا لجريانه فيها ولا يدل على التخصيص قول المصنف وان يكونا مفردين كما سيأتى للشارح لما يأتى عن سم ومحل وجوب تأخير اللقب عن الاسم اذا لم يكن اجتماعهما على سبيل اسناد أحدهما الى الآخر والا أخر منهما ما قصد المتكلم الحكم به (قوله لان اللقب الخ) وقيل لانه لو قدم ضاعت فائدة الاسم لانه يفيد فائدة الاسم وزيادة ولانه يشبه الصفة وهى متأخرة عن الموصوف وقوله فى الاغلب احتراز عن نحو زين العابدين (قوله فلو قدم لأوهم) يؤخذ منه أنه اذا انتفى ذلك الايهام لاشتهار المسمى باللقب جاز تقديمه وهو كذلك كما فى قوله تعالى انما المسيح عيسى بن مريم أفاده يس (قوله أنا ابن الخ) الشاهد فى مزيقيا حيث قدم اللقب على الاسم وقصر مزيقيا للضرورة كما قاله الروداني وانما لقب به لانه كان يلبس

لانها على التأويل الآتى تكون من اضافة المسمى الى الاسم فمعنى الاسم الاول الذات دون الثانى لان المقصود منه لفظه فمعناه اللفظ الواقع فى التركيب المستعمل فى الذات فلا تنافى بين قوله هنا فأضف حتما وقوله فيما سيأتى ولا يضاف اسم لما به اتحد معنى وان ذكره شيخنا والبعض (قوله كرز) هو فى الاصل خرج الراعى ويطلق على اللئيم والحاذق (قوله يتأولون الاول بالمسمى الخ) أى غالبا والافقد يعكسون كما فى كتبت سعيد كرز وشدوه من كل تركيب لا يناسب الحكم فيه الا ذلك (قوله وذهب الكوفيون) أى و بعض البصريين كما يدل عليه ماقبله وهذا المذهب هو الحق وجرى عليه فى التسهيل (قوله على أنه بدل منه) أى بدل كل من كل وجوز الدنوشرى وجها ثالثا وهو ان يكون تأكيدا بالمرادف (قوله والقطع) يفيد أن البدل والبيان يقطعان وهو كذلك كما يفيده كلام الشنوانى ونقله يس عن بعضهم وصرح به الرودانى وقال بعضهم لا يقطعان الا شذوذا (قوله بضمار فعل) أى جوازا وكذا قوله باضمار مبتدا فيجوز اظهارهما صرح به فى التصريح (قوله والا الخ) ظاهره وصريح كلام الشارح امتناع الاضافة اذا كان الاول مفردا والثانى مركبا والوجه خلافه كما صرح به الرضى لجواز كون المضاف اليه مركبا كغلام عبدالله بخلاف المضاف (قوله أتبع الذى ردف) أى تبع الاتباع الاول اصطلاحى والثانى لغوى فليس فى كلامه طلب تحصيل الحاصل الذى هو عبث وهذا الامر كناية عن منع الاضافة فلا ينافى ماصرح به الشارح من جواز القطع واتبع جواب ان الشرطية المدغمة فى لا وحذف الفاء للضرورة (قوله بيانا) وهذا أنسب بكون اللقب أوضح (قوله كأل) وككون اللقب وصفا فى الاصل مقرونا بأل كهارون الرشيد ومحمد المهدى قاله فى التصريح (قوله عن شئ) أى معنى وضمير سبق استعماله راجع الى بعض العلم وضمير فيه راجع الى شئ فالمنقول عنه معنى لا لفظ هذا مفاد هذه العبارة وقوله وذلك المنقول عنه مصدر كفضل واسم عين مثل أسد الخ يفيد أن المنقول عنه لفظ ويمكن ارجاع عبارته الثانية الى الاولى بتقدير مضاف فى الثانية أى معنى مصدر الخ والعكس بتقدير مضاف فى الاولى أى عن لفظ شئ الخ ولا

كرز يتأولون الاول بالمسمى والثانى بالاسم وذهب الكوفيون الى جواز اتباع الثانى للاول على انه بدل منه أو عطف بيان نحو هذا سعيد كرز ورأيت سعيدا كرزا ومررت بسعيد كرز والقطع الى النصب باضمار فعل والى الرفع باضمار مبتدا نحو مررت بسعيد كرزا وكرز اى أعنى كرزا وهو كرز (والا) أى وان لم يكونا مفردين بأن كانا مركبين نحو عبدالله أنف الناقة او الاسم نحو عبد الله بطة أو اللقب نحو زيد أنف الناقة امتنعت الاضافة للطول وحينئذ (أتبع الذى ردف) وهو اللقب للاسم فى الاعراب بيانا أو بدلا ولك القطع على ماتقدم وكذا ان كانا مفردين ومنع من الاضافة مانع كأل نحو الحارث كرز (ومنه) أى بعض العلم (منقول) عن شئ

يرد على هذا اتحاد المنقول والمنقول عنه لاختلافهما صفة فان لفظ فضل منه لا اتصف قبل العلمية بالمصدرية وبعدها بالعلمية وهذا الاختلاف كاف بقى أنه يرد على الشارح أنه خالف ظاهر المتن بلا حاجة حيث جعل قوله كفضل الخ تمثيلا للمنقول عنه وظاهر المتن أنه تمثيل للمنقول فتدبر اه (قوله سبق استعماله فيه) الاولى سبق وضعه له ليدخل فى المنقول ما وضع لشئ ولم يستعمل فيه ثم نقل لغيره فانه من المنقول كما يفيده كلام الجامع وصرح به شارحه (قوله قبل العلمية) أل للعهد الحضورى أى قبل النوع الحاضر من العلمية فيتناول الحد ما استعمل قبل نوع العلمية الحاضرة فى نوع آخر من العلمية كأسامة علما للشخص فهو من المنقول كما قاله الشنوانى وغيره وباعتبارنا النوع دون الشخص يندفع ما قاله الروداني من أن جعل أل للعهد الحضورى يقتضى أن سعاد مسمى به امرأة غير الأولى منقول وهو باطل فافهم (قوله أبوك حباب) أى جبان على ما قيل ولم أجده فى القاموس ولا غيره وفى القاموس أنهم يدعون الحباب اسما وشيطانا ويطلقونه على الحية وسموا بعضهم بها وذكروها اسما وذكر للثلاثة معانى أخر لا تناسب هنا وسارق الضيف من اضافة الوصف لفاعله وبرده مفعول له وقد يقال لا شاهد فى البيت لاحتمال أن يكون منقولا من جملة فعلية فاعلها ضمير مستتر الا أن يقال النقل من الجملة خلاف الغالب والشئ يحمل على الغالب ما لم يصرفه عنه صارف وكذا يقال فى الشاهد بعده (قوله وذو ارتجال) من ارتجل الخطبة والشعر أى ابتدأهما من غير تهيؤ لهما قبل فمعنى كون العلم مرتجلا أنه ابتدئ بالتسمية به من غير سبق استعماله فى غير علم قاله الدمامينى (قوله اذ لا واسطة الخ) علة لقدر أى وزدت لفظ الآخر المفيد للحصر مع أن عبارة الناظم لا تؤديه لانه لا واسطة (قوله لا منقول ولا مرتجلا) أما الاول فلأن النقل يستدعى الوضع للمعنى الثانى ولا وضع فيه له وأما الثانى فلانه سبق له استعمال فى غير العلمية والتحقيق أنه منقول بوضع تنزيلى لان غلبة استعمال المستعملين بمنزلة الوضع منهم كما ذكره سم فى الآيات البينات (قوله كلها منقولة) أى لأن الاصل فى الاسماء التنكير ولا يضر جهل المعنى الاصلى للاسم الذى يتوهم أنه مرتجل (قوله كلها مرتجلة)

سبق استعماله فيه قبل العلمية وذلك المنقول عنه مصدر (كفضل و) اسم عين مثل (اسد) واسم فاعل كحارث واسم مفعول كمحمود وصفة مشبهة كسعيد وفعل ماض كشمر علم فرس قال الشاعر

أبوك حباب سارق الضيف برده * وجدى يا حجاج فارس شمرا *

وفعل مضارع كيشكر قال الشاعر

ويشكر الله لا يشكره وجملة وستأتى (و) بعضه الآخر (ذو ارتجال) اذ لا واسطة على الصحيح وذهب بعضهم الى أن الذى علميته بالغلبة لا منقول ولا مرتجل وعن سيبويه أن الاعلام كلها منقولة وعن الزجاج كلها مرتجلة والمرتجل

مبني على قوله ان المرتجل مالم يتحقق عند وضعه قصد نقله من معنى
أول وهذا القصد غير متحقق وموافقة بعض الاعلام نكرة أو وصفا
أو غيرهما أمر اتفاقي لا بالقصد (قوله ما استعمل من أول الامر علما)
أورد عليه أنه غير جامع لعدم صدقه على ما وضع للذات ابتداء ولم يستعمل
فيه مع أنه علم مرتجل اذ لا يشترط في العلمية الاستعمال كما هو ظاهر قول
التفتازاني العلم ما وضع لمسمى بشخصاته وغير مانع لصدقه على علم الشخص
المنقول من علم الجنس كاسامة علما لشخص ويمكن دفع هذا بأن المراد
العلمية الحاضرة كما مر قال البعض فكان الأولى أن يقول ما وضع لشئ لم
يسبق وضعه لغيره اه وفيه أنه يخرج عن هذا العلم المرتجل المسمى به
شخص بعد تسمية آخر به فيكون هذا أيضا غير جامع فتأمل (قوله وأدد)
زعم بأنه جمع أدة بمعنى المرة من الود فالهمزة بدل من واو كما في أقتت فهو
منقول من جمع لا مرتجل (قوله ومن المنقول الخ) أشار بذلك لدفع ما يوهمه
ظاهر المتن من عطفه على ما قبله المقتضى كونه قسيما للمنقول والمرتجل وانما
تكلم على المنقول من جملة والمنقول من مركب مزجي والمنقول من
متضايفين دون المنقول من بقية المركبات كالمركب التقييدي لكونها
مسموعة عن العرب دون غيرها قاله يس (قوله قرناها) أي ذؤابتاها (قوله
أطرقا باليات الخيام) يحتمل أنه خبر مقدم ومبتدأ مؤخر ويحتمل أن الجار
والمجرور متعلق بقوله عرفت الديار في البيت السابق وباليات الخيام
منصوب على الحال من الديار وسميت تلك المفازة بأطرقا لان السالك فيها
يقول لصاحبه أطرقا أي اسكت مخافة ومهابة قاله العيني (قوله نبئت) أي
أخبرت يتعدى الى ثلاثة مفاعيل الاول التاء التي نابت عن الفاعل الثاني
أخوالي وبني يزيد بدل أو بيان لأخوالي الثالث جملة اهم فديد أي صياح
ظلما مفعول لاجله ناصبه محذوف تقديره يصيحون وعلينا متعلق بهذا
المحذوف لا بفديد لأن صلة المصدر لا تتقدم عليه ولم يقل عليهم لأن المتكلم
يغلب على غيره في اعادة الضمير تقول أنا وزيد فعلنا ولا تقول فعلا كذا
في التصريح وأنت خبير بأنه حيث كان العامل في ظلما وعلينا محذوفا
تقديره يصيحون كان هو الجدير بجعله المفعول الثالث فيكون جملة اهم فديد

هو ما استعمل من أول الامر
علما (كسعاد) علم امرأة
(وأدد) علم رجل (و) من
المنقول ما أصله الذي نقل عنه
(جملة) فعلية والفاعل ظاهر
كبرق نحره وشاب قرناها أو
ضمير بارز كأطرقا علم مفازة
قال الشاعر
على أطرقا باليات الخيام
أو مستتر كيزيد في قوله
نبئت أخوالي بني يزيد
ظلما علينا اهم فديد

يرد على هذا اتحاد المنقول والمنقول عنه لاختلافهما صفة فان لفظ فضل مثلا متصف قبل العلمية بالمصدرية وبعدها بالعلمية وهذا الاختلاف كاف في أنه يرد على الشارح أنه خالف ظاهر المتن بلا حاجة حيث جعل قوله كفضل الخ تمثيلا للمنقول عنه وظاهر المتن أنه تمثيل للمنقول فتدبر اه (قوله سبق استعماله فيه) الاولى سبق وضعه ليدخل في المنقول ما وضع لشئ ولم يستعمل فيه ثم نقل لغيره فانه من المنقول كما يفيده كلام الجامع وصرح به شارحه (قوله قبل العلمية) أل للعهد الحضوري أي قبل النوع الحاضر من العلمية فيتناول الحد ما استعمل قبل نوع العلمية الحاضرة في نوع آخر من العلمية كأسامة علم الشخص فهو من المنقول كما قاله الشنواني وغيره وباعتبارنا النوع دون الشخص يندفع ما قاله الروداني من أن جعل أل للعهد الحضوري يقتضي أن سعاد مسمى به امرأة غير الأولى منقول وهو باطل فافهم (قوله أبوك حباب) أي جبان على ما قيل ولم أجده في القاموس ولا غيره وفي القاموس أنهم سموا بعضهم الحباب اسما وشيطانا ويطلقونه على الحية وسموا بعتر حبها وبمكر وربما ما ساوذكر الثلاثة معاني أخر لا تناسب هنا وسارق الضيف من اضافة الوصف لفاعله ويرده مفعول له وقد يقال لا شاهد في البيت لاحتمال أن يكون منقولا من جملة فعلية فاعلها ضمير مستتر الا أن يقال النقل من الجملة خلاف الغالب والشئ يحمل على الغالب ما لم يصرفه عنه صارف وكذا يقال في الشاهد بعده (قوله وذوارتجال) من ارتجل الخطبة والشعر أي ابتدأهما من غير تهيؤ لهما قبل فمعنى كون العلم مرتجلا أنه ابتدئ بالتسمية به من غير سبق استعماله غير علم قاله الدماميني (قوله اذ لا واسطة الخ) علة لمقدر اي وردت لفظ الآخر المفيد للحصر مع أن عبارة الناظم لا تؤديه لانه لا واسطة (قوله لا منقولا ولا مرتجلا) أما الاول فلأن النقل يستدعي الوضع للمعنى الثاني ولا وضع فيه له وأما الثاني فلانه سبق له استعمال في غير العلمية والتحقيق أنه منقول بوضع تنزيلي لان غلبة استعمال المستعملين بمنزلة الوضع منهم كما ذكره سم في الآيات البينات (قوله كلها منقولة) أي لأن الاصل في الاسماء التنكير ولا يضر جهل المعنى الاصلي للاسم الذي توهم أنه مرتجل (قوله كلها مرتجلة)

سبق استعماله فيه قبل العلمية وذلك المنقول عنه مصدر (كفضل و) اسم عين مثل (اسد) واسم فاعل كحارث واسم مفعول كسعود وصفة مشبهة كسعيد وفعل ماض كشمر علم فرس قال الشاعر

أبوك حباب سارق الضيف برده * وجدي يا حجاج فارس شمرا *

وفعل مضارع كيشكر قال الشاعر

ويشكر الله لا يشكره

وجملة وسيأتي (و) بعضه الآخر (ذوارتجال) اذ لا واسطة على الشهور وذهب بعضهم الى أن الذي علميته بالغلبة لا منقول ولا مرتجل وعن سيبويه أن الاعلام كلها منقولة وعن الزجاج كلها مرتجلة والمرتجل

هو ما استعمل من أول الامر علما (كسعاد) علم امرأة (وأدد) علم رجل (و) من المنقول ما أصله الذى نقل عنه (جملة) فعلية والفاعل ظاهر كبرق نحره وشاب قرناها أو ضمير بارز كأطرقا علم مفازة قال الشاعر

على أطرقا باليات الخيام

أو مستتر كيزيد فى قوله

نبئت أخوالى بنى يزيد
ظلما علينا لهم فديد

مبنى على قوله ان المرتجل مالم يتحقق عند وضعه قصد نقله من معنى أول وهذا القصد غير متحقق وموافقة بعض الاعلام نكرة أو وصفا أو غيرهما أمر اتفاقى لا بالقصد (قوله ما استعمل من أول الامر علما) أورد عليه أنه غير جامع لعدم صدقه على ما وضع للذات ابتداء ولم يستعمل فيه مع أنه علم مرتجل اذ لا يشترط فى العلمية الاستعمال كما هو ظاهر قول التفتازانى العلم ما وضع لمسمى بمشخصاته وغير مانع لصدقه على علم الشخص المنقول من علم الجنس كاسامة علما لشخص ويمكن دفع هذا بأن المراد العلمية الحاضرة كما قال البعض فكان الأولى أن يقول ما وضع لشئ لم يسبق وضعه لغيره اه وفيه أنه يخرج عن هذا العلم المرتجل المسمى به شخص بعد تسمية آخر به فيكون هذا أيضا غير جامع فتأمل (قوله وأدد) نوزع بأنه جمع أدة بمعنى المرة من الود فالهمزة بدل من واو كما فى أقتت فهو منقول من جمع لا مرتجل (قوله ومن المنقول الخ) أشار بذلك لدفع ما يوهمه ظاهر المتن من عطفه على ما قبله المقتضى كونه قسيما للمنقول والمرتجل وانما تكلم على المنقول من جملة والمنقول من مركب مزجى والمنقول من متضايفين دون المنقول من بقية المركبات كالمركب التقييدى لكونها المسموعة عن العرب دون غيرها قاله يس (قوله قرناها) أى ذؤابتاها (قوله على أطرقا باليات الخيام) يحتمل أنه خبر مقدم ومبتدأ مؤخر ويحتمل أن الجار والمجرور متعلق بقوله عرفت الديار فى البيت السابق وباليات الخيام منصوب على الحال من الديار وسميت تلك المفازة بأطرقا لان السالك فيها يقول لصاحبيه أطرقا أى اسكتا مخافة ومهابة قاله العينى (قوله نبئت) أى أخبرت يتعدى الى ثلاثة مفاعيل الاول التاء التى نابت عن الفاعل الثانى أخوالى وبنى يزيد بدل أو بيان لاخوالى الثالث جملة لهم فديد أى صياح وظلما مفعول لاجله ناصبه محذوف تقديره يصيحون وعلينا متعلق بهذا المحذوف لا بفديد لأن صلة المصدر لا تتقدم عليه ولم يقل عليهم لأن المتكلم يغلب على غيره فى اعادة الضمير تقول أنا وزيد فعلنا ولا تقول فعلا كذا فى التصريح وأنت خبير بانه حيث كان العامل فى ظلما وعلينا محذوفا تقديره يصيحون كان هو الجدير بجعله المفعول الثالث فيكون جملة لهم فديد

حالا مؤكدة والشاهد فى يزيد فانه علم منقول عن الجملة بدليل ضمة الدال والمشهور فى يزيد فى البيت أنه بالياء التحتية وتصويب ابن يعيش أنه بالتاء الفوقية أو قبيلة من العرب تنسب اليها البرود التزيدية رده ابن الحاجب كما فى دكريا بأن الرواية انما صحت بالتحتية وبأن تزيد بالفوقية لم يسمع الا مفردا لا جملة ونظير يزيد فى هذا البيت جلا فى قوله أنا ابن جلا وطلاع الثنايا على القول بأنه علم محكى منقول من نحو زيد جلا فيكون جملة لا من نحو جلا زيد والا كان مفردا منصرفا لان هذا الوزن لا يؤثر منع الصرف عند الجمهور وقيل الموصوف محذوف أى أنا ابن رجل جلا الأمور وكشفها كذا فى المغنى والدمامينى (قوله ومنه اصمت) بهمزة قطع وميم مكسورة بين وان كان الامر من الصمت بهمزة وصل وميم مضمومة بناء على أنه من صمت بفتح الميم وبهمزة وصل مكسورة وميم مفتوحة على أنه من صمت بكسرها لان الاعلام كثيرا ما يغير لفظها عند النقل كما فى التصريح (قوله أشلى) أى أغرى الصائد سلوقية أى كلابا سلوقية نسبة الى سلوق قرية باليمن والباء فى بها بمعنى مع وقوله بوحش صلة أشلى وقوله فى أصلابها أود أى عوج جملة فى محل نصب صفة لسلوقية وعندى وقفة فى الاستشهاد بهذا البيت على النقل من جملة فعل الامر وفاعله المستتر لان أصمت فى البيت مجرور بالفتحة كما هو شأن المنقول من الفعل وحده ولو كان منقولا من الجملة لوجب بقاء سكون الفعل كما وجب بقاء ضمة يزيد فى البيت السابق وكون التحريك للضرورة بعيد ثم رأيت بعضهم نقل عن بعض شراح التسهيل الاستشهاد به على النقل من الفعل وحده ورأيت صاحب التصريح عد أصمت مما نقل من الفعل وحده كشمر ويشكر وهو يؤيد ما قلناه فاحفظه (قوله حكم العلم المركب تركيب اسناد) مثله المركب العددى فانه يحكى وكذا المركب من حرفين كانما أو حرف وفعل كقد قام أو حرف واسم كزيد فكل ذلك يحكى ولم ينص الشارح على ما ذكر لانه شبيه بالمركب الاسنادى فكأنه داخل فيه ويستثنى من المركب من حرف واسم المركب من جار وحرف ومجرور فان الاجود فيه اعراب الجار مضافا للمجرور معطى ماله لو سمى به وحده بأن يضعف آخره ان كان لينا ككى ولا يضعف بل يجعل كيد ودم ان

ومنه أصمت علم مفازة قال الشاعر
أشلى سلوقية باتت وبات بها
بوحش أصمت فى أصلابها أود
(تنبيه) حكم العلم المركب تركيب اسناد وهو المنقول من جملة

كان صحيحا كمن ويجوز حكايته وقيل يجب الاعراب والاضافة في ثلاثي
أو ثنائي صحيح كرب ومن والحكاية في ثنائي معتل ككي فان كان الجار حرفا
أحاديا وجبت الحكاية عند الجمهور وأجاز المبرد والزجاج اعرابه مكملا
أولها بتضعيف حرف لين يجانس حركته كالو سمي به وحده فيقال في بزيد
بائي زيد كذا في الهمع وأما المركب من تابع ومتبوع فكالمفرد كما صرح به
شيخ الاسلام فيعرب بحسب العوامل وأما نحو قائم أبوه فيعرب قائم بحسب
العوامل ويبقى مرفوعه بحاله ومثله ضارب زيدا (قوله أن يحكى أصله) أي
يكون معربا تقديرا كما نقله يس عن السيد واللباب وقيل مبني لا محكي وذكر
في التسهيل أنه ربما أضيف صدر ذي الاسناد الى عجزه ان كان ظاهرا نحو
جاء برق نحره واحترز من المضمر نحو برقت وخرجت مسمى بهما فلا يجوز
فيهما الا الحكاية وأجاز بعضهم اعرابه تقول هذا قت ورأيت قتا ومررت
بقت أفاده الدماميني (قوله ولم يرد عن العرب الخ) بيان لمفهوم قوله سابقا
وجملة فعلية (قوله ومن العلم) الأولى ومن المنقول (قوله بمزج) أي مع
مزج (قوله منزلا ثانيهما) حال من ضمير جعلا الراجع الى الاسمين وقوله
منزلة تاء التأنيث مما قبلها أي في فتح ما قبلها وجريان حركات الاعراب عليها
واعترض القاني هذا الحد بأنه لا يشمل نحو معدي كرب ولا نحو سيبويه
ومنشؤه جعل وجه التنزيل فتح ما قبلها وجريان حركات الاعراب غير المحلي
عليها ولو جعل وجهه لزوم ما قبلها حالة واحدة في أحوال الاعراب الثلاثة
وجريان حركات الاعراب ولو محلا لم يتجه هذا الاعتراض وقد يؤيد ما قلنا
التعبير بتاء التأنيث التي قد يكون ما قبلها ساكنا كما في بنت وأخت دون هاء
التأنيث فتأمل (قوله ومعدي كرب) بكسر الدال شذوذا والقياس فتحها
كمرمى ومسعى قاله المصرح هنا لكن قال في باب النداء معنى معدي كرب
عداه الكرب أي تجاوزه اه وقضيته أنه اسم مفعول أعل اعلال مرمي
فلا شذوذ في كسر داله لا مفعل فانه خلاف المعنى المذكور قاله الروداني
ويبعد كونه اسم مفعول تخفيف يائه اذ القياس تشديدها كما في مرمي
(قوله يبنى على الفتح الخ) كان الأولى والأخصر يبقى على ما كان عليه من
فتح أو سكون لأنهما ليسا البناء (قوله تشبيها بخمسة عشر) أي تشبيها له بصنف

ان يحكى اصله ولم يرد
عن العرب علم منقول من
مبتدا وخبر لكنه بمقتضى
القياس جائز اه (و) من
العلم (ما بمزج ركبا) وهو كل
اسمين جعلا اسما واحدا منزلا
ثانيهما من الاول منزلة تاء
التأنيث مما قبلها نحو بعلبك
وحضرموت ومعدي كرب
وسيبويه و(ذا) المركب
تركيب مزج (ان بغير ويه تم)
أي ختم (أعربا) اعراب
ما لا ينصرف على الجزء الثاني
والجزء الاول يبنى على الفتح
ما لم يكن آخره ياء كمعدي
كرب فيبنى على السكون وقد
يبنى ما تم بغير ويه على الفتح
تشبيها بخمسة عشر

آخر من المزجي وهو المركب العددي فلا يقتضي كلامه أن العددي ليس من المزجي كما زعمه البعض تبعا لغيره ولا ينافيه تعريفه السابق لان المراد بالاعراب فيه ما يشمل الاعراب المحلي كما مر لكن قال يس اذا كان العددي من المزجي ورد أنه اذا سمي به يحكى كما صرح به اللقاني والناظم لم يذكر الحكاية في المزجي اه وهو مدفوع بانه لا مانع من اختصاص صنف من نوع بحكم وأن المصنف لم يذكر الحكاية في المزجي لان كلامه في المزجي غير العددي (قوله وقد يضاف صدره الى عجزه) فيخفض العجز ويعطى ما يستحقه لو انفرد من صرف وغيره نحو هذا رام هرمز ويجري الاول بوجوه الاعراب الا أن الفتحة لا تظهر في المعتل نحو معدي كرب وقد يمنع العجز من الصرف مطلقا مع جريان الاول بوجوه الاعراب اه دماميني بايضاح وزيادة من الهمع (قوله لما سلف) علة لكون البناء على الكسر لا لتمر اده بما سلف كون الكسر الاصل في التخلص من التقاء الساكنين وأما أصل البناء فلأن ويه اسم صوت وهو مبني لما سيأتي في بابه فبني سيبويه تغليبا لجانب الصوت لانه الآخر (قوله وقد يعرب غير منصرف الخ) وقد بني على الفتح لخمسة عشر قاله في الهمع (قوله وهو على ضربين الخ) نبه على حكمة تعداد الامثلة ويحتمل أن تكون حكمته الاشارة الى أنه لا فرق في الجزء الاول بين أن يكون معربا بالحركات أو الحروف وفي الثاني بين أن يكون منصرفا أو غير منصرف (قوله واعرابه اعراب غيره من المتضايفين) أي لانهم أجروه على كثيره أحكامه ما قبل العلمية فاعربوا الجزءين وأعطوا جزءه الاخير حكم العلم فلذا صرف أويس وهريرة في بنات أوبر وأبي هريرة وأبا أبو بكر بن زيد بترك تنوين بكر مع أن الموصوف ابن مجموع المركب قاله ابن هشام وغيره (قوله ووضعوا) أي العرب واسناد الوضع اليهم مجاز لكونه ظهر على ألسنتهم والا فالواضع على الاصح هو الله تعالى وفي كلامه اشارة الى أن علم الجنس سماعي فلا يقاس على ما ورد منه (قوله غالبا) وقد يوضع العلم الجنسي لجنس يؤلف كما سيذكره الشارح في الخاتمة (قوله والوحوش) عطف عام لشموله ما لا يعدوا بنابه وقوله والاحناش بحا مهملة ثم شين معجمة آخره عطف مغاير لان الحنش كما في القاموس

وقد يضاف صدره الى عجزه والاول هو الاشهر أما المركب المزجي المختوم بويه كسيبويه وعمرويه فانه مبني على الكسر لما سلف وقد يعرب غير منصرف كالمختوم بغير ويه (وشاع في الاعلام ذو الاضافة) وهو كل اسمين جعلا اسما واحدا منزلا ثانيهما من الاول منزلة التنوين وهو على ضربين غير كنية (كعبد شمس و) كنية مثل (أبي قحافة) واعرابه اعراب غيره من المتضايفين (ووضعوا لبعض الاجناس) التي لا تؤلف غالبا كالسباع والوحوش والاحناش (علم) عوضا عما فاتها من وضع الاعلام لاشخاصها

لعدم الداعي اليه وهذا هو النوع الثاني من نوعي العلم وهو (كعلم الاشخاص لفظا) فلا يضاف ولا يدخل عليه حرف التعريف ولا ينعت بالنكرة ويبتدأ به وتنصب النكرة بعده على الحال ويمنع من الصرف مع سبب آخر غير العلمية كالتأنيث في أسامة وثعالة ووزن الفعل في بنات أوبر وابن آوى والزيادة في سبحان علم التسبيح وكيسان علم على الغدر وعلم مفعول بوضعوا ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة ولفظا تمييز أي العلم الجنسي كالعلم الشخصي من حيث اللفظ (وهو) من جهة المعنى (عم) وشاع

الذباب والحية وكل مايصطاد من الطير والهوام وحشرات الارض وهى صغار دوابها (قوله لعدم الداعى) علة للفوات والداعى هو الألفة (قوله وهو كعلم الاشخاص) ظاهره أن كعلم خبر مبتدا محذوف والأولى انه نعت لعلم (قوله فلا يضاف) أى مادامت علميته فان نكر جازت اضافته وكذا يقال فيما بعده (فائدة) قد ثنوا وجمعوا اعلام الجنس أيضا فقالوا الأسامتان والأسامات وينبغى أن يكون ذلك كما فى الارتشاف بالنظر الى التشخص الخارجى لا الكلى الذهنى لاستحالة ذلك فيه اه شرح الجامع وتقدم فى مبحث جمع المذكر السالم أن لا يجمع منه بالواو أو الياء والنون الاعلم الشمول التوكيدى كاجمع فيقال أجمعون (قوله ويبتدأ به) أى بلا مسوغ وكذا يقال فيما بعده (قوله بعده) انما قيد به لان تقدم الحال مسوغ لمجيئها من النكرة (قوله فى بنات أوبر) علم على ضرب ردىء من الكمأة (قوله وابن آوى) علم على حيوان كريه الرائحة فوق الثعلب ودون الكلب فيه شبه من الذئب وشبه من الثعلب طويل الاظفار يشبه صياحه صياح الصبيان قاله الكمال الدميرى اه تصريح (قوله علم التسبيح) أى عند قطعه عن الاضافة كما عليه البيضاوى أو مطلقا كما عليه غيره واضافته للايضاح كحاتم طى وفرعون موسى فلا تبطل العلمية لان المبطلة لها ما للتعريف أو التخصيص ومنع كثير علميته قال الرضى لا دليل على علميته لان أكثر مايستعمل مضافا فلا يكون علما واذا قطع فقد جاء منونا فى الشعر كقوله سبحانه ثم سبحانا نعوذ به وقد جاء باللام كقوله سبحانك اللهم ذا السبحان قالوا دليل علميته قوله سبحان من علقمة الفاخر ولا مانع من أن يقال حذف المضاف اليه ونوى وبقى المضاف على حاله مراعاة لاغلب أحواله أعنى التجرد عن التنوين كقوله خالط من سلمى خياشيم وفا هذا وقول الشارح علم التسبيح كذا فى بعض النسخ وفى بعضها علم على التسبيح وهو المناسب لقوله وكيسان علم على الغدر ويتعين عليه رفع علم بالخبرية لمحذوف أى وهو علم الخ ولا يصح جر علم على النعتية لسبحان لان المقصود لفظه فيكون معرفة فلا يصح وصفه بالنكرة وهذا قوله علم على الغدر (قوله عم) فعل ماض كما أشار اليه الشارح بالعطف لا أفعل تفضيل حذفت همزته ضرورة لاقتضائه

العموم فى المفضل عليه وهو علم الشخص فليس كذلك (قوله فى أمته) أى جماعته وأفراده (قوله وانه فى الشياع كأحد) أى الذى هو اسم جنس نكرة وهو من ذكر اللازم بعد الملزوم (قوله بين اسم الجنس) أى الذى هو النكرة كما للآمدى وابن الحاجب وجماعة وكما هو الظاهر من عبارات كثير من النحاة وسيصرح به الشارح نقلا عن بعضهم وأما ما فى حواشى شيخنا السيد أن النحاة على أن اسم الجنس وضع للماهية بلا قيد الاستحضار ففيه ما فيه (قوله تؤذن بالفرق الخ) اذ لو لم يكن بينهما فرق من جهة المعنى لزم التحكم (قوله الاشارة الى الفرق) أى بين علم الجنس واسم الجنس الذى هو النكرة على ما مر ولما لم يبين سيبويه معنى اسم الجنس اتكالا على ظهوره عندهم عبر بالاشارة واشتهر عن كثير من العلماء الفرق بين الثلاثة بما حاصله أن علم الجنس موضوع للحقيقة المعينة ذهنا باعتبار حضورها فيه بمعنى أن الحضور جزء مفهومه أو شرط على القولين والصحيح عندى منهما الثانى وان اقتصر البعض على الاول لان التعين سواء كان شخصيا كما فى علم الشخص أو ذهنيا كما فى علم الجنس أمر اعتبارى كما صرحوا به فلو كان جزءا داخلا فى مفهوم العلم لزم أن يكون مدلول العلم شخصيا او جنسيا أمرا اعتباريا لان المجموع المركب من الوجودى والاعتبارى اعتبارى وأن دلالة لفظ زيد مثلا على مجرد الذات تضمن لا مطابقة وكل من اللازمين فى غاية البعد اذ لم يكن بالملا واسم الجنس موضوع للحقيقة المعينة ذهنا لا بهذا الاعتبار والنكرة موضوعة للفرد المنتشر قال البعض ولى فيه وقفة لان اسم الجنس على تقدير كونه موضوعا للحقيقة يلزم أن يكون معرفة لان الحقيقة من حيث هى متحدة معينة ذهنا وعدم اعتبار قيد الحضور معها لا يخرجها عن التعين وحينئذ فالفرق المذكور من جهة المعنى لا يجدى نفعا فى اجراء أحكام المعارف على علم الجنس دون اسمه ويؤيد ذلك حكمهم على مدخول أل الجنسية فى قولك الرجل خير من المرأة بأنه معرفة مع أن المراد بمدخولها الحقيقة من حيث هى مع أن جعل اسم الجنس قسيما للنكرة ينافى حصر الجمهور الاسم فى المعرفة والنكرة ومنهم القائلون بهذا الفرق فالذى يختاره العقل ويميل اليه أن اسم الجنس كالنكرة موضوع للفرد المنتشر كما سيذكره الشارح

فى امته فلا يختص به واحد دون آخر ولا كذلك علم الشخص لما عرفت وهذا معنى ما ذكره الناظم فى باب النكرة والمعرفة من شرح التسهيل من ان أسامة ونحوه نكرة معنى معرفة لفظا وانه فى الشياع كأسد وهو مذهب قوم من النحاة لكن تفرقة الواضع بين اسم الجنس وعلم الجنس فى الاحكام اللفظية تؤذن بالفرق بينهما فى المعنى أيضا وفى كلام سيبويه الاشارة الى الفرق فان كلامه فى هذا ما حاصله

هذا كلامه وأنا أقول قال العلامة سم في الآيات البينات عند قول ابن السبكي العلم ما وضع لمعين الخ مانصه فيه أي في تعريف العلم بما ذكر أن النكرة وضعت لمعين أيضا اذ الواضع انما يضع لمعين فقوله أي المحلي يخرج النكرة ممنوع ويجاب بأن المراد انه وضع لمعين باعتبار تعينه فخرج النكرة فانه وان وضع لمعين لم يعتبر تعينه اهـ وقد عرف غير واحد من المحققين المعرفة بما وضع لمعين باعتبار تعينه فتبين أن تعين الموضوع له حاصل في النكرة أيضا وأن الفرق بين النكرة والمعرفة اعتبار التعين في المعرفة وعدم اعتباره في النكرة فوجود التعين المراد من الحضور في عبارة من عبر به في اسم الجنس من غير اعتباره لا يقتضي كونه معرفة واستناده الى حكمهم على مدخول أل الجنسية بأنه معرفة مع أن المراد بمدخولها الحقيقة من حيث هي من باب الاشتباه لأن المراد بقولهم من حيث هي في كلامهم على مدخول أل الجنسية عدم اعتبار الفرد معها بالكلية لا عدم اعتبار التعين لانه معتبر في مدخولها كما صرح به السعد في مطوله ومختصره في الكلام على تعريف المسند اليه بأل وكذا سائر المعارف كما علمت ومن ثم فرقوا بين علم الجنس ومدخول أل الجنسية بأن دلالة الاول على اعتبار التعين بجوهره والثاني بقرينة أل والمراد بقولهم من حيث هي في تعريف اسم الجنس عدم اعتبار التعين فيه وتشنيعه بأن جعل اسم الجنس قسيما للنكرة ينافي حصر الجمهور الاسم في المعرفة والنكرة ومنهم القائلون بهذا الفرق لا ينهض لان النكرة تطلق اطلاقين متساويا وعاما كما قاله يس وغيره فتطلق تارة ويراد بها ما قابل المعرفة فتعم اسم الجنس وتطلق تارة ويراد بها ما قابل اسم الجنس فتخص اذا أشرقت في سماء بصيرتك شمس أنوار هذا التحقيق عرفت اختلال وقفته بهذا فرها والله ولي التوفيق وكثيرا ما يخطر ببالي فرق آخر بين علم الجنس واسمه قريب من الفرق السابق وهو أن الحقيقة الذهنية لها جهتان جهة تعينها ذهنا وجهة صدقها على كثيرين فعلم الجنس هو ما وضع للحقيقة من حيث تعينها ذهنا بمعنى أن تعينها ذهنا هو المعتبر الملحوظ في وضعه دون الصدق فيكون الصدق حاصلا لا غير مقصود في وضعه ولهذا كان معرفة واسم الجنس ما وضع لها من حيث صدقها على كثيرين بمعنى أن الصدق هو

أن هذه الاسماء موضوعة للحقائق المتحدة في الذهن ومثله المعهود بينه وبين مخاطبه فكما صح أن يعرف ذلك المعهود باللام فلا يبعد أن يوضع له علم قال بعضهم والفرق بين أسد وأسامة أن أسدا موضوع للواحد من آحاد الجنس لا بعينه في أصل وضعه وأسامة موضوع للحقيقة المتحدة في الذهن فاذا أطلقت أسدا على واحد أطلقته على أصل وضعه

المعتبر الملحوظ في وضعه دون التعيين فيكون التعيين حاصلا غير مقصود في وضعه ولهذا كان نكرة عند تجرده من أل والاضافة وهو فرق نفيس وقع لي أني رأيت ما يؤيده في كلام بعضهم والذي استوجهه الشيخ الغنيمي وتلميذه الشهاب الملوي ان الفرق بين اسم الجنس والنكرة بأن اسم الجنس للحقيقة بلا قيد والنكرة للفرد اعتباري وأن كلا من رجل وأسد يصح أن يكون نكرة واسم جنس بالاعتبارين المذكورين ويمكن مثله في فرقنا أيضا هذا وفي حواشي شيخنا السيد أن المراد بالذهن في هذا المقام ذهن المخاطب لان المعتبر في جميع المعارف تعينها وعهدها في ذهن المخاطب وكان رحمه الله تعالى يقرر ذلك في دروسه وينكر عليه أن بعض أصحاب الفرق الاول وهو المحقق الحمصي وشاهي شيخ القراني صرح بأنه ذهن الواضع فاعرف ذلك (قوله أن هذه الاسماء) أي أعلام الاجناس (قوله للحقائق المتحدة في الذهن) أي المتوحدة فيه وانظر هل يقول سيبويه بأن اسم الجنس للحقيقة المتحدة ذهنا فيكون الفرق بين علم الجنس واسمه عنده اعتبار التعين في علم الجنس دون اسمه كما هو المشهور أو بأنه للفرد المنتشر فيكون الفرق عنده ظاهرا ولعل هذا أقرب الى كلامه (قوله ومثله) أي نظيره وشبهه في اعتبار التعين فقط فلا يرد أن الممثل ماهية والمثل به فرد والضمير يرجع الى الحقائق المتحدة في الذهن وذكره لتأوله بالمذكور أو مدلول هذه الاسماء أي وتماثلهما يقتضي أن ما ثبت لاحدهما يثبت هو أو نظيره للآخر فلذلك قال فكما صح أن يعرف ذلك المعهود باللام أي التي هي أحد طرق التعريف فلا يبعد أن يوضع له أي للمذكور من تلك الحقائق علم لان العلمية أحد طرق التعريف أيضا نظير أل (قوله قال بعضهم) هذا تأييد وايضاح لما قاله سيبويه في علم الجنس وتصريح بما سكت عنه من بيان اسم الجنس (قوله لا بعينه) أي حالة كون الواحد غير متلبس بتعينه في أصل وضعه (قوله أطلقته على أصل وضعه) أي اطلاقا جاريا على أصل وضعه أو المراد بالوضع الموضوع له والظرف حينئذ لغو متعلق بأطلقته والاضافة على كل للبيان وهذا على ما تقدم من أنه موضوع للواحد لا بعينه وأما على أنه موضوع للحقيقة فاذا أطلق على الفرد المبهم أو المعين من حيث وجودها فيه

وإذا أطلقت أسامة على واحد فإنما أردت الحقيقة ولزم من إطلاقه على الحقيقة باعتبار الوجود التعدد فجاء التعدد ضمنا لا باعتبار أصل الوضع قال الأندلسي شارح الجزولية وهي مسألة مشكلة (ومن ذلك) الموضوع علما للجنس (أم عريط) وشبوة (للعقرب وهكذا ثعالة) وأبو الحصين (للثعلب) وأسامة وأبو الحارث للأسد وذؤالة وأبو جعدة للذئب (ومثله برة) علم (للبره) بمعنى البر و (كذا فجار) بالكسر كحذام (علم للفجره) بمعنى الفجور وهو الميل عن الحق وقد جمعهما الشاعر في قوله

إنا اقتسمنا خطتينا بيننا فحملت برة واحتملت فجار

ومثله كيسان علم الغدر ومنه قوله

إذا ما دعوا كيسان كانت كهولهم * إلى الغدر أدنى من شبابهم المرد * وكذا أم قشعم للموت وأم صبور للأمر الشديد فقد عرفت أن العلم الجنسي يكون للذوات والمعاني ويكون اسما وكنية * (خاتمة) * قد جاء علم الجنس لما يؤلف كقولهم للمجهول العين والنسب هيان بن بيان وللفرس أبو المضا وللأحمق أبو الدغفاء وهو قليل

وصدقها عليه كان إطلاقا حقيقيا وإلا كان مجازا وكذا يقال في علم الجنس إذا أطلق على الفرد المبهم أو المعين كما قاله الفاكهي وما ذكر من التفصيل هو الذي قاله السعد في مطوله والذي قاله الكمال بن الهمام ونقله عن المتقدمين أن إطلاق اسم الحقيقة على أفرادها حقيقة مطلقا (قوله وإذا أطلقت أسامة على واحد) أي معين كما في هذا أسامة مقبلا أو مبهم كما في إن رأيت أسامة ففر منه (قوله فإنما أردت الحقيقة) أي لاحظت حال إطلاقه على الفرد ما تضمنه من الحقيقة فالذي استعمل فيه اللفظ وأطلق عليه حقيقة هو الحقيقة الموجودة في الفرد ويرد عليه أنه يجوز أن يريد بأسامة الفرد من غير ملاحظة الحقيقة فما ذكره من الحصر ممنوع ويمكن دفعه بأن كلامه في الإطلاق الحقيقي أي وإذا أطلقت أسامة على واحد إطلاقا حقيقيا فيتم الحصر (قوله باعتبار الوجود) أي وجودها في ضمن الأفراد المستعمل فيها اللفظ وقوله فجاء التعدد أي تعدد معنى أسامة تعددا بدليا ضمنا أي لزوما من الإطلاق والاستعمال إذ يلزم من إطلاقه على الحقيقة التي توجد في ضمن أفراد متعددة التعدد وقوله لا باعتبار أصل الوضع عطف على محذوف أي باعتبار الإطلاق والاستعمال لا باعتبار أصل الوضع فاندفع قول البعض كان المناسب لقوله لا باعتبار أصل الوضع أن يقول فجاء التعدد باعتبار الاستعمال (قوله وهي) أي مسألة الفرق (قوله للفجره) لم يقل للفجور لأن فعال من أعلام المؤنث (قوله بمعنى الفجور) أي لا بمعنى المرة من الفجور فالتاء لتأنيث الحقيقة لا للوحدة (قوله إنا اقتسمنا) بفتح همزة أنا لوقوعها مفعولا لعلمت في البيت قبله والخطة بالضم الخصلة وأما بالكسر فالأرض التي يخط عليها بالتحاز وتبنى (قوله دعوا) بالبناء للمفعول كيسان أي إلى كيسان (قوله يكون للذوات والمعاني) هذا التقسيم على مذهب غير المصنف باعتبار الماصدق لا المفهوم الذي هو دائما الماهية الذهنية وكونه للذوات أكثر من كونه للمعاني (قوله قد جاء علم الجنس لما يؤلف) هو ما احترز عنه بقوله فيما مر غالبا (قوله كقولهم للمجهول الخ) وكقولهم للبغل أبو الأثقال وللجمل أبو أيوب وللحمار أبو صابر وللدجاجة أم جعفر وللشاة أم الأشعث وللنعجة أم الأموال (قوله هيان بن بيان) هو من أسماء الأضداد

لان المجهولات مستصعبة خفية لاهتة بينة (قوله وهو قابل) لان الاشياء المألوفة توضع الاعلام لآحادها الا اجناسها

(اسم الاشارة)

أى اسم تصحبه الاشارة الحسية وهى التى بأحد الاعضاء (قوله لمشار اليه) أى اشارة حسية ولم يصرح بذلك لان الاشارة حقيقة فى الحسية دون الذهنية والمطلق يحمل على حقيقته فلا يرد ضمير الغائب وأل ونحوهما لان الاشارة بذلك ذهنية ولا دور فى التعريف لأن أخذ جزأى المعرف فى التعريف لا يوجبه لجواز أن يكون معرفة ذلك الجزء ضرورية أو مكتسبة بشئ آخر صرح بجميع ذلك الدمامينى وأما الجواب بأن الاشارة فى التعريف لغوية وفى المعرف اصطلاحية ففيه أن المراد بالمعرف اسم تصحبه الاشارة الحسية فالاشارة فيه لغوية كالتعريف وكون الاشارة حسية يستلزم كون المشار اليه محسوسا بالبصر حاضرا فاستعماله فى غيره مجاز بالاستعارة التصريحية الاصلية أو التبعية على خلاف ذلك بيناه فى رسالتنا فى الاستعارات وما يقتضيه كلام ابن الناظم من أن استعماله فى المنزل منزلة المحسوس الحاضر حقيقة خلاف المعروف (قوله بحصر أفراده) أى افراد اسم الاشارة وهى سبعة عشر ثلاثة للمفرد المذكر وعشرة للمفردة المؤنثة وذان وتان وألى بالمد والقصر فقوله وهى ستة غير ظاهر الا أن يقال جعله افراد اسم الاشارة ستة باعتبار المشار اليه وان كانت فى نفسها أكثر من ستة وباعتبار المشار اليه يندفع ما يقال كيف عد اسم اشارة الجمع المذكر والمؤنث فردين مع اتحاد اللفظ (قوله بذا) تقديم الجار والمجرور للحصر الاضافى أى بالنسبة الى الصيغ المذكورة فى المتن فالمعنى بذا لا بغيره من الصيغ الآتية فلا ينافى انه يشار الى المفرد المذكر بغير ذا مما ذكره الشارح وزاد فى التسهيل للبعيد آلك بهمزة ممدودة فلام قال الدمامينى وينبغى ان يكون كل من الذال والهمزة أصلا ليس احدهما بدلا من الآخر لتباعد مخرجيهما ويسأل عن هذا فى باب النداء عند ذكر آفى حروف نداء البعيد فيقال فى أى موضع يكون آ اسما اه باختصار واعلم ان مذهب البصريين أنه ثلاثى الاصل لا ثنائى والهمزة زائدة لبيان حركة الذال كما يقوله الكوفيون

(اسم الاشارة)

اسم الاشارة ما وضع لمشار اليه وترك الناظم تعريفه بالحد اكتفاء بحصر افراده بالعد وهى ستة لانه اما مذكر أو مؤنث وكل منهما اما مفرد أو مثنى أو جمع و(بذا) مقصورا

(المفرد مذكر أشر) وقد يقال ذائه بهمزة مكسورة بعد الالف وذائه بهاء مكسورة بعد الهمزة و(بذى وذه) ته بسكون الهاء وبكسرها ايضا باشباع وباختلاس فيهما و(تى) و(تا) وذات (على الأنثى) المفردة (اقتصر) فلا يشار بهذه العشرة لغيرها كما حكاه في التسهيل (وذان) و (تان للمثنى المرتفع)

ولا ثنائى وأنه أصلية مثل ما كما قوله السيرافى لغلبة أحكام الثلاثى عليه من الوصفية والموصوفية والتثنية والتصغير ولا شئ من الثنائى كذلك وأصله ذيى بالتحريك بدليل الانقلاب ألفا حذفت لامه اعتباطا وقلبت عينه ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها وقيل ذوى لان باب طويت أكثر من باب حييت وقيل ذيى باسكان العين والمحذوف العين والمقلوب ألفا اللام لان حذف الساكن أهون من حذف المتحرك ورد الاول بحكاية سيبويه امالة ألفه ولا سبب لها هنا الا انقلابها عن الياء مع كون الحذف أليق بالآخر فلا يقال يحتمل أن المحذوف الواو والمقلوب الياء والثانى بأن الحذف أليق بالآخر (قوله لمفرد) قيل اللام بمعنى الى ومقتضاه أن الاشارة لا تتعدى باللام وهو مايفيده صنيع القاموس والمراد المفرد حقيقة أو حكما كالجمع والفريق قال فى متن الجامع وقد يستعار لغير المفرد ماله نحو عوان بين ذلك أى الفارض والبكر ولك أن تقول المرجع مذكر فهو مفرد حكما (قوله مذكر) أى حقيقة أو حكما نحو فلما رأى الشمس بازغة قال هذا ربى وقيل التذكير لأن الله تعالى حكى قول ابراهيم ولا فرق فى لغته بين المذكر والمؤنث لان الفرق بينهما خاص بالعرب (قوله بعد الهمزة) أى المكسورة أيضا وروى ضمهما معا أيضا كما فى التصريح (قوله بذى) بقلب ألف ذا ياء وذه بقلب ياء ذى هاء وتى بقلب الذال تاء والالف ياء وعلى هذا قياس البقية نقله الروداني (قوله وذات) بالبناء على الضم وهى أغربها واسم الاشارة ذا والتاء للتأنيث شنوانى (قوله على الأنثى) أى حقيقة أو حكما كالمذكر المنزل منزلة الأنثى وقوله المفردة أى حقيقة أو حكما كالفرقة والجماعة (قوله فلا يشار بهذه العشرة الخ) أشار الى أن الباء داخلة على المقصور لا على المقصور عليه وهذا اذا لوحظ كل واحد من العشرة على حدته فان لوحظ المجموع جاز الامران (قوله للمثنى المرتفع) اعترض بأنه ان أريد بالمثنى اللفظ الذى هو صيغة التثنية ورد عليه أنه نفس ذان وتان وحينئذ يختل الكلام وان أريد به المعنى الذى هو الاثنان ورد عليه أن الارتفاع وصف اللفظ لا المعنى ويجاب باختيار الشق الثانى وتقدير مضاف عقب المرتفع أى المرتفع داله أو الاول وتقدير المضاف قبل المثنى أى لمدلول المثنى المرتفع وهو

الاول لمذكره والثاني لمؤنثه
ا(وفي سواه) أي سوى المرتفع
وهو المجرور والمنصب (ذين)
و(تين) بالياء (اذكر تطع)
وأما ان هذان لساحران فمؤول
(وبأولى أشر لجمع مطلقا)
أي مذكرا كان أو مؤنثا
(والمد أولى) فيه من القصر
لانه لغة الحجاز وبه جاء
التنزيل قال الله تعالى ها أنتم
أولاء تحبونهم والقصر لغة تميم
تنبيه استعمال أولاء
في غير العاقل قليل ومنه قوله
ذم المنازل بعد منزلة اللوى
والعيش بعد أولئك الايام
وماتقدم هو فيما اذا كان
المشار اليه قريبا (ولدى
البعد) وهي المرتبة الثانية
من مرتبتي المشار اليه على
رأي الناظم (انطقا) مع اسم
الاشارة (بالكاف حرفا)
ألف انطقا مبدلة من نون
التوكيد الخفيفة وحرفا حال
من الكاف أي انطقن
بالكاف محكوما عليه
بالحرفية وهو اتفاق ونبه
عليه لئلا يتوهم انه ضمير كما
هو في نحو غلامك ولحق
الكاف

الاثنان أولا تقدير والنسبة المستفادة من اللام من نسبة الجزئي لكليه والمراد المثنى صورة المرتفع محلا فلا يقال اسم الاشارة مبني فلا يثنى ولا يرفع هذا هو الاصح والظاهر أن الاسمين مبنيان على الالف والياء كما في يا رجلان ولا رجلين واعلم أنه لا يثنى من أسماء الاشارة الا ذا وتا (قوله الاول لمذكره والثاني لمؤنثه) أورد عليه فذانك برهانان لان المرجع اليد والعصا وهما مؤنثان * وأجيب بأن التذكير لمراعاة الخبر ذكره في المغني (قوله وفي سواه) أي في حال ارادة سواه (قوله فمؤول) من تأويلاته أنه على لغة من يلزم المثنى الالف (قوله مطلقا) حال من جمع وهو نكرة بلا مسوغ من المسوغات الآتية في باب الحال فيكون مجيء الحال منه من القليل (قوله والمد أولى فيه من القصر) فيه أن المد والقصر من خواص المعرب عند النحاة وأولى مبني والجواب أنه جرى على عرف اللغويين والقراء الذين لا يخصونهما بالمعرب ووزن الممدود فعال وقيل فعل كهدى زيد في آخره ألف فانقلبت الثانية همزة ووزن المقصور فعل اتفاقا وألفها أصل لعدم التمكن وقيل منقلبة عن ياء لامالتها وتنوين الممدود لغة قال ابن مالك والجيد أن يقال ان صاحب هذه اللغة زاد نونا كنون ضيفن وبناء آخره على الضم لغة وكذا اشباع الهمزة أوله وابدال أوله هاء مضمومة وابداله هاء مفتوحة تليها واو ساكنة كذا في التسهيل وشرحه وتكتب مقصورة وممدودة بواو قبل اللام لئلا يلتبس باليك جارا ومجرورا وتكتب ألف المقصورة ياء (قوله قليل) ومنه في القرآن ان السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مسئولا (قوله ذم) بفتح آخره تخفيفا وكسره على الأصل وضمه اتباعا وهي على هذا الترتيب في الحسن على ما يظهر لي والمراد بالعيش المعيشة (قوله قريبا) أي حقيقة أو حكما وكذا في البعد (قوله ولدى البعد) أي بعد المشار اليه قليلا أو كثيرا على رأي الناظم ان له مرتبتين كما سيأتي (قوله على رأي الناظم) أي تبعا لبعض النحاة وعزي لسيبويه وهو الراجح لانه سيأتي أن ترك اللام لغة التميميين والاتيان بها لغة الحجازيين فلو كانت المراتب ثلاثة كما عليه الجمهور للزم أن التميميين لا يشيرون الى البعيد والحجازيين لا يشيرون الى المتوسط (قوله محكوما عليه بالحرفية) أشار

الى

الى أن هذه الحال وان كانت جامدة لفظا هي مشتقة تأويلا (قوله للدلالة على الخطاب) أي بالمادة وقوله وعلى حال المخاطب أي بهيئته أو ما يلحقه وأما دلالتها على البعد فعارض نشأ من استعمالهم اياها عند البعد * فائدة * تتصل هذه الكاف الحرفية بأرأيت بمعنى أخبرني لا بمعنى أعلمت مغنيا لحاق علامات الفروع بها عن لحاقها بالتاء والتاء حينئذ اسم مجرد عن الخطاب ملتزم فيه الافراد والتذكير وهو الفاعل وعكس الفراء فجعل التاء حرف خطاب والكاف فاعلا وقال الكسائي التاء فاعل والكاف مفعول والصحيح الاول قال ابن هشام وأرأيت هذه منقولة من أرأيت بمعنى أعلمت لا من أرأيت بمعنى أأبصرت ألا ترى أنها تتعدى الى مفعولين وهذا من الانشاء المنقول الى انشاء آخر يعني أن هذا الكلام كان أولا لانشاء هو الاستفهام ثم صار لانشاء هو الامر اذ هو بمعنى أخبر وقال الرضي أرأيت بمعنى أخبر منقول من أرأيت بمعنى أبصرت أو أعرفت ولا يستعمل الا في الاستخبار عن حالة عجيبة وقد يؤتى بعده بالمنصوب الذي كان مفعولا به نحو أرأيت زيدا ما صنع وقد يحذف نحو أرأيتكم ان أتاكم عذاب الله الآية وكم ليس بمفعول بل حرف خطاب ولا بد سواء أتيت بذلك المنصوب أولا من استفهام ظاهرا ومقدر يبين الحال المستخبر عنها فالظاهر نحو أرأيت زيدا ما صنع وأرأيتكم ان أتاكم عذاب الله الآية والمقدر نحو أرأيتك هذا الذي كرمت علي لئن أخرتني أي أرأيتك هذا المكرم لم كرمته علي وقوله لئن أخرتني كلام مستأنف ولا محل لجملة الاستفهام لانها مستأنفة لبيان الحال المستخبر عنها كأن المخاطب قال لما قلت أرأيت زيدا عن أي شئ من حاله تستخبر فقلت ما صنع فهو بمعنى قولك أخبرني عنه ما صنع وليست الجملة المذكورة مفعولا ثانيا لارأيت كما ظنه بعضهم اه بحذف وفيه مخالفة لكلام ابن هشام من وجهين أحدهما جعله أرأيت منقولا من أرأيت بمعنى أأبصرت أو أعرفت والثاني أنها ليست متعدية الى مفعولين وأن الجملة المذكورة بعدها مستأنفة لا مفعول ثان ولم يبين وجه نصب زيد في مثل أرأيت زيدا ما صنع فانه لا يصح أن يكون منصوبا على اسقاط الخافض أي خبرني عن زيد وان كان في كلامه ما يشير الى هذا الوجه وذلك لان النصب

للدلالة على الخطاب وعلى حال المخاطب من كونه مذكرا أو مؤنثا مفردا أو مثنى أو مجموعا فهذه ستة أحوال تضرب في أحوال المشار اليه وهي ستة كما تقدم

على اسقاط الخافض ليس بقياس فى مثل هذا ولا مفعولا به لارأيت لان معنى الرؤية قد انسلخ عن هذا اللفظ ونقل الى طلب الاخبار والذى يظهر لى أنه على حذف مضاف أى خبر زيد اه دماميني ملخصا وقد يختار ما أشار اليه الرضى ويجعل النصب بنزع الخافض هنا من موارد السماع وهذا ما مر عن ابن هشام أن زيدا مفعول به أول وجملة الاستفهام فى موضع المفعول الثانى و به صرح غيره ويشكل عليه الانسلاخ المذكور الا أن ينظر الى المنقول عنه فتأمل (قوله فذلك ستة وثلاثون) هذا العدد ملحوظ فيه المعنى لا اللفظ والا فمن ستة المشار اليه حالتان مشتركتان فى اللفظ وهما الجمع المذكر والجمع المؤنث ومن ستة المخاطب حالتان كذلك وهما المثنى المذكر والمثنى المؤنث فبالنظر الى اللفظ يكون الضرب وب خمسة والضرب وب فيه خمسة بخمسة وعشرين كما قاله شيخنا ومن هنا يظهر لك ما فى كلام البعض من السهو واعلم أنك اذا ضربت الستة والثلاثين فى مرتبتى القرب والبعد كان الحاصل اثنين وسبعين وعلى اعتبار التوسط يكون المجموع مائة وثمانية المتعذر منها ثلاثون لان اشارات القريب التى هى ستة باعتبار أحوال المشار اليه لا تتعدد بحسب أحوال المخاطب اذ لا يلحقها كاف الخطاب فيسقط ثلاثون والممتنع منها اثنا عشر وهى ما اجتمع فيها الكاف واللام والجائز منها ست وستون فمن جدولها منهم كالشارح لم يستوعب أقسامها الجائزة ومن لم يجدولها كصاحب التصريح بل اكتفى بالتصوير العقلى لم يبين المتعذر منها والجائز والممتنع وهذا الجدول كافل بجميع ذلك والصفر الموضوع فى الاسطر الستة علامة على أنه ليس لذلك الاسم علامة تدل على المخاطب بالاشارة وذلك فى جميع صور القريب

فذلك ستة وثلاثون يجمعها هذان الجدولان

انظر الجدولين اللذين صنعهما الشارح فى صحيفة ٢١

انظره فى الصحيفة التالية لهذه

	مراتب المشار اليه	مفرد مذكر مخاطب	مفرد مؤنث مخاطب	مثنى مذكر مخاطب	مثنى مؤنث مخاطب	جمع مذكر مخاطب	جمع مؤنث مخاطب	
مفرد مذكر مشار اليه	قريب	ذا	ه	ه	ه	ه	ه	متعذر
	متوسط	ذاكَ	ذاكِ	ذاكما	ذاكما	ذاكم	ذاكنّ	جائز
	بعيد	ذلكَ	ذلكِ	ذالكما	ذلكما	ذالكم	ذلكنّ	جائز
مفرد مؤنث مشار اليه	قريب	تا	ه	ه	ه	ه	ه	متعذر
	متوسط	تاكَ	تاكِ	تاكما	تاكما	تاكم	تاكنّ	جائز
	بعيد	تالكَ	تالكِ	تالكما	تالكما	تالكم	تالكنّ	جائز
مثنى مذكر مشار اليه	قريب	ذان	ه	ه	ه	ه	ه	متعذر
	متوسط	ذانكَ	ذانكِ	ذانكما	ذانكما	ذانكم	ذانكنّ	جائز
	بعيد	ذانلكَ	ذانلكِ	ذانلكما	ذانلكما	ذانلكم	ذانلكنّ	ممتنع
مثنى مؤنث مشار اليه	قريب	تان	ه	ه	ه	ه	ه	متعذر
	متوسط	تانكَ	تانكِ	تانكما	تانكما	تانكم	تانكنّ	جائز
	بعيد	تانلكَ	تانلكِ	تانلكما	تانلكما	تانلكم	تانلكنّ	ممتنع
جمع مذكر مشار اليه	قريب	أولى	ه	ه	ه	ه	ه	متعذر
	متوسط	أولاكَ	أولاكِ	أولاكما	أولاكما	أولاكم	أولاكنّ	جائز
	بعيد	أولالكَ	أولا لكِ	أولالكما	أولالكما	اولالكم	أولالكنّ	جائز
جمع مؤنث مشار اليه	قريب	أولى	ه	ه	ه	ه	ه	متعذر
	متوسط	أولاكَ	أولاكِ	أولاكما	أولاكما	أولاكم	أولاكنّ	جائز
	بعيد	أولا لكَ	أولا لكِ	أولا لكما	أولا لكما	أولا لكم	أولالكنّ	جائز

وطريقة هذين الجدولين المشار اليهما أنك تنظر لأحوال المخاطب الستة فتأخذ كل حال منها مع أحوال المشار اليه الستة مبتدئا منها بالمفرد بقسميه ثم بالمثنى كذلك ثم بالمجموع كذلك وابتدئ بالمخاطب المذكر المفرد ثم المثنى ثم المجموع ثم المخاطبة المؤنثة المفردة ثم المثنى ثم المجموع وانما نفي على هذه الكاف بالحرفية على اختلاف مواقعها لانها لو كانت اسما لكان اسم الاشارة مضافا واللازم باطل لان اسم الاشارة لا يقبل التنكير بحال وتلحق هذه الكاف اسم الاشارة (دون لام) كما رأيت وهي لغة تميم (أومعه) وهي لغة الحجاز ولا تدخل اللام على الكاف مع جميع أسماء الاشارة بل مع المفرد مطلقا نحو ذلك وتلك ومع أولى مقصورا نحو أولالك وأولالك وأما المثنى مطلقا وأولاء الممدود فلا تدخل معهما اللام

(قوله مبتدئا منها) أي من أحوال المشار اليه (قوله بالمفرد بقسميه) المذكر والمؤنث وعلى هذا يقرأ السطر الاول من الجدول الايمن ثم السطر المقابل له من الجدول الايسر ثم السطر الثاني من الايمن ثم المقابل له من الايسر وهكذا (قوله وابتدئ) أي من أحوال المخاطب فترتيب أحواله على خلاف ترتيب أحوال المشار اليه (قوله على اختلاف الخ) أي مع اختلاف مواقعها كالاسمية قال في التصريح هذه الكاف وان كانت حرفية تتصرف تصرف الكاف الاسمية في غالب اللغات فتفتح للمخاطب وتكسر للمخاطبة وتلحقها علامة التثنية والجمعين ودون هذا أن تفتح في التذكير وتكسر في التأنيث ولا تلحقها علامة تثنية ولا جمع ودون هذا أن تفتح مطلقا ولا تلحقها علامة تثنية ولا جمع (قوله لان اسم الاشارة الخ) ولقولهم ذانك وذينك ولو كان مضافا لحذفت النون (قوله لا يقبل التنكير بحال) لانه لمصاحبة الاشارة الحسية لا يقبل شياعا أصلا (قوله وتلحق هذه الكاف اسم الاشارة) ظاهره مطلقا وفي الدماميني والهمع وغيرهما أنها لا تلحق من اشارات المؤنث الآتي وتا وكذا ذي على خلاف قالوا تيك وتلك وتيلك بكسر التاء في الثلاثة وتيلك وتلك بفتح التاء فيهما وتالك وذيك وأنكر الاخيرة ثعلب وجعلها الجوهري خطأ ولا يقتضي جواز فتح تيلك جوازه في فتح التاء لقريب اذ لا بعد في اختصاص فتح التاء بالمتوسط والبعيد كاختصاص ذلك بالبعيد (قوله وهي لغة تميم) فلا يأتون باللام مطلقا الا في مفرد ولا في مثنى ولا في جمع كما في التوضيح وشرحه للشيخ خالد فقول الشارح ومع أولى مقصورا أي عند غير بني تميم ممن يوافقهم في القصر كقيس وأسد وربيعة كما في التصريح فلا يقال القصر لغة بني تميم وهم لا يأتون باللام وفي شرح التوضيح للشارح أن بني تميم يأتون باللام مع الجمع مقصورا وهو مخالف لما مر فتدبر (قوله أومعه) أو للتخيير بالنسبة الى المفرد وأولى المقصور وللتنويع اسم الاشارة بالنسبة الى المثنى وأولاء الممدود مع غيرهما وظاهر عبارة الشارح أنها للتنويع بخلاف العرب فافهم (قوله بل مع المفرد مطلقا) أي مذكرا أو مؤنثا على ما علم مما مر وهذه اللام لتأكيد بعد المشار اليه على ما ناسب مذهب المصنف وقيل لبعد المشار اليه وقيل لبعد

المخاطب

المخاطب حكى الثلاثة يس وأصلها السكون وكسرت للتخلص من التقاء
الساكنين أو للفرق بينها وبين لام الجر في نحو ذلك لكن تارة يبقى سكونها
ويحذف الياء أو الالف قبلها للتخلص من التقاء الساكنين كما في تلك
بكسر التاء وتالك بفتحها وتارة تبقى الياء أو الالف قبلها وتحرك هي بالكسر
كما مر في تيلك وتالك وذالك

السائل	أسماء الإشارات	المشار إليه	المخاطب
كيف	ذاك	الرجل	يارجل
كيف	ذانك	الرجلان	يارجل
كيف	أولئك	الرجال	يارجل
كيف	ذاكما	الرجل	يارجلان
كيف	ذانكما	الرجلان	يارجلان
كيف	أولئكما	الرجال	يارجلان
كيف	ذاكم	الرجل	يارجال
كيف	ذانكم	الرجلان	يارجال
كيف	أولئكم	الرجال	يارجال
كيف	ذاك	الرجل	ياامرأة
كيف	ذانك	الرجلان	ياامرأة
كيف	أولئك	الرجال	ياامرأة
كيف	ذاكما	الرجل	ياامرأتان
كيف	ذانكما	الرجلان	ياامرأتان
كيف	أولئكما	الرجال	ياامرأتان
كيف	ذاكن	الرجل	يانساء
كيف	ذانكن	الرجلان	يانساء
كيف	أولئكن	الرجال	يانساء

السائل	أسماء الإشارات	المشار إليه	المخاطب
كيف	تلك	المرأة	يارجل
كيف	تانك	المرأتان	يارجل
كيف	أولئك	النساء	يارجل
كيف	تيكما	المرأة	يارجلان
كيف	تانكما	المرأتان	يارجلان
كيف	أولئكما	النساء	يارجلان
كيف	تيكم	المرأة	يارجال
كيف	تانكم	المرأتان	يارجال
كيف	أولئكم	النساء	يارجال
كيف	تلك	المرأة	ياامرأة
كيف	تانك	المرأتان	ياامرأة
كيف	أولئك	النساء	ياامرأة
كيف	تيكما	المرأة	ياامرأتان
كيف	تانكما	المرأتان	ياامرأتان
كيف	أولئكما	النساء	ياامرأتان
كيف	تيكن	المرأة	يانساء
كيف	تانكن	المرأتان	يانساء
كيف	أولئكن	النساء	يانساء

(والـلام ان قـدّمت ها)

التنبيه فهى (ممتنعة) عند الكل فلا يجوز اتفاقا هذالك ولا هاتالك ولا هؤلالك كراهة كثرة الزوائد *تنبيه* أفهم كلامه أن ها التنبيه تدخل على المجرد من الكاف نحو هذا وهذه وهاذان وهاتان وهؤلاء وعلى المصاحب لها وحدها نحو هذاك وهاتيك وهاذانك وهاتانك وهؤلائك لكن هذا الثاني قليل ومنه قول طرفة

رأيت بنى غبراء لا ينكروننى ولا أهل هذاك الطراف الممدد (وبهنا) المجردة من ها التنبيه (أوههنا) المسبوقة بها (أشر الى دانى المكان) أى قريبه نحو انا ههنا قاعدون (وبه الكاف صلا فى البعد) نحو هنالك وهاهنالك

(قوله واللام) مبتدأ خبره ممتنعة وجواب الشرط محذوف لدلالة خبر المبتدا عليه وما أشار اليه الشارح تبعا للمكودى من أن ممتنعة خبر مبتدا محذوف مع الفاء والجملة جواب الشرط وجملة الشرط وجوابه خبر المبتدا ممنوع كما تقدم بيانه فى قول المصنف والامر ان لم يك للنون محل الخ كذا قال البعض وهو مبنى على ما ذكره هنالك من الضابط وقد أسلفنا هنالك ان صاحب المغنى جوّز الوجهين فى قول ابن معطى * اللفظ ان يفد هو الكلام * وأن ذلك الضابط محمول على السعة فاعرفه (قوله وهاذانك وهاتانك وهؤلائك) أى على الاصح عند أبى حيان وغيره وقيل لا يجمع بين الكاف وها التنبيه فى مثنى أو جمع وعليه المصنف فى شرح التسهيل والقولان ذكرهما فى الهمع فسقط اعتراض البعض كغيره على تمثيل الشارح بالامثلة الثلاثة الاخيرة (قوله لكن هذا الثانى قليل) أى لان المخاطب ربما لا يبصر المتوسط او البعيد فلا يصح أن ينبه عليه اذ لا ينبه أحد لما لا يرى ما ليس بمرئى له ولهذا لا يجامع اللام التى لاقصى البعد قاله فى شرح الجامع (قوله بنى غبراء) قيل أراد بهم اللصوص وقيل الفقراء والصعاليك وقيل الاضياف وقيل أهل الارض لان الغبراء اسم للارض وأهل عطف على الضمير المرفوع فى لا ينكر وننى وقد وقع الفصل بالمفعول والطراف بكسر الطاء المهملة البيت من الادم وأراد بأهل الطراف الاغنياء قاله العينى (قوله وبهنا الخ) تقديم المعمول المفيد لحصر الاشارة الى المكان فى هذه الالفاظ انما هو من حيث كونه ظرفا للفعل فانه من هذه الحيثية لا يشار اليه الا بها فلا ينافى صلاحية أسماء الاشارة المتقدمة لكل مشار اليه ولو مكانا وقع غير ظرف أفاده يس واعلم أن هنا ملازمة للظرفية أو شبهها والمكن شبه الظرفية فيها ليس خصوص الجر بمن كما فى عند ولدن وقبل وبعد بل الجر بمن أو الى كما فى أين قاله الدمامينى ومثل هنا ثم كما فى شرح الجامع قال ولذا غلط من زعم أن ثم فى قوله تعالى واذا رأيت ثم رأيت مفعول لرأيت بل مفعوله محذوف اما اختصارا أى واذا رأيت ثم الموعود به أو اقتصارا أى واذا حصلت رؤيتك فى ذلك المكان (قوله وبه الكاف صلا) ظاهره مساواة هذه الكاف لكاف ذلك فى التصرف وليس كذلك بل هذه تلزم الفتح والافراد

(أو بثم فه) أى انطق فى البعد بثم نحو وأزلفنا ثم الآخرين (أوهنا) بالفتح والتشديد (أو بهنالك) أى بزيادة اللام مع الكاف (انطقن) على لغة الحجاز كما تقول ذلك نحو هنالك ابتلى المؤمنون ولا يجوز هاهنالك كما لا يجوز هذالك على اللغتين (أوهنا) بالكسر والتشديد قال الشاعر

هنا وهنا ومن هنا لهن بها ذات الشمائل والايمان هينوم

تروى الأولى بالفتح والثانية بالكسر والثالثة بالضم وتشديد النون فى الثلاث وكلها بمعنى وهو الاشارة الى المكان لكن الاوليان للبعيد والاخيرة للقريب وربما جاءت للزمان ومنه قوله

حنت نوار ولات هنا حنت وبدا الذى كانت نوار أجنت

* خاتمة * يفصل بين ها التنبيه وبين اسم الاشارة بضمير المشار اليه

كما نقله سم عن أبى حيان وابن هشام وغيرهما (قوله أو بثم) وقد تلحقها وقفا هاء السكت وقد يجرى الوصل مجرى الوقف وقد تلحقها تاء التأنيث كربت كذا رأيته فى غير موضع ومقتضى التشبيه بربت جواز فتح التاء واسكانها (قوله وأزلفنا ثم) أى فى المسلك الذى سلكه موسى وقومه وهو ما بين الماء بين وسط البحر الآخرين أى فرعون وقومه أى قربناهم من بنى اسرائيل وأدنينا بعضهم من بعض حتى لا ينجو منهم أحد (قوله أوهنا) هى والمكسورة تصحبهما ها والكاف كما فى همع الهوامع (قوله هنالك ابتلى المؤمنون) أى على أنها فى الآية للمكان كما عليه أبو حيان وذهب ابن مالك الى أنها فى الآية للزمان المذكور قبل فى قوله اذ جاؤكم الآية (قوله هنا وهنا ومن هنا) روى البيت بفتح الثلاثة وبفتح الاول وكسر الثانى وضم الثالث فاستفيد منه لغة الضم مع التشديد قاله الروداني والضمير فى لهن للجن وفى بها أى فيها للارجاء فى البيت قبله وذات نصب على الظرفية بالعامل فى بها المقدر والشمائل جمع شمال على غير قياس والايمان جمع يمين والهينوم الصوت الخفى (قوله وربما جاءت) ظاهره رجوع الضمير للاخيرة وأرجعه بعضهم الى الثلاثة وعبارة الجامع وقد يستعار غير ثم للزمان (قوله حنت نوار) بكسرة البناء كحذام وفتحة الاعراب قاله شيخنا وقوله ولات هنا حنت لات مهملة وهنا خبر مقدم وحنت مبتدأ مؤخر على تقدير حرف السبك كما عند الفارسى أى وليس فى هذا الوقت حنين وقوله أجنت بالجيم أى سترت والمراد بالذى أجنته محبتها رشوتها (قوله وبين اسم الاشارة) ظاهره مطلقا وقيده فى التسهيل بالمجرد من الكاف قال الدمامينى وانما امتنع ها أناذلك مع أن ها التنبيه تدخل على ذلك لان لحاق هاله قليل فلم يحتمل التوسع اه وأفهم كلام الشارح منع ادخال ها التنبيه على الضمير المنفصل الذى ليس خبره اسم الاشارة وبه صرح الدمامينى نقلا عن ابن هشام فانه قال فى حاشيته على المغنى وقع للمصنف ادخال ها التنبيه على ضمير الرفع المنفصل مع أن خبره ليس اسم اشارة كقوله فى ديباجة الكتاب وها أنا بائح بما أسررته وقد صرح المصنف فى حاشيته على التسهيل بشذوذ ذلك مشيرا الى أن قول صاحب التسهيل وأكثر استعمالها مع ضمير رفع

منفصل

منفصل أو اسم اشارة معترض بأن ظاهره أن الاخبار عن الضمير المذكور
باسم الاشارة غير شرط وليس كذلك فان تخلفه انما يقع شاذا اهـ كلام
الدماميني (قوله نحو ها أناذا) ها للتنبيه وأنا مبتدأ وذا خبر كما هو صريح
الدماميني وحاصل ما ذكره الشارح ثمانية عشر مثالا لان ضمير المشار اليه اما
ضمير متكلم أو مخاطب أو غائب وكل اما مذكر أو مؤنث وكل اما مفرد
أو مثنى أو جمع (قوله وبغيره) أي غير الضمير المذكور قليلا ويستثنى من
الغير كاف التشبيه نحو هكذا واسم الله تعالى في القسم عند حذف الجار
نحو ها الله ذا بقطع الهمزة ووصلها مع اثبات ألف ها وحذفها قاله الدماميني
(قوله ها ان ذي عذرة) بكسر العين أي معذرة وأما بالضم فالبكارة وهو
صدر شطر بيت من كلام النابغة (قوله توكيدا) أي لتوكيد التنبيه

﴿الموصول﴾

أي الاسمي بقرينة عدم ذكره الحرفي لا الاعم لئلا يلزم الترجمة لشئ
والنقص عنه ولأن الكلام في المعارف وأل فيه معرفة لا موصولة لانسلاخ
مدخولها عن الوصفية (قوله موصول الاسماء) مبتدأ والذي مبتدأ ثان
حذف خبره تقديره منه والجملة خبر المبتدأ الاول (قوله الى عائد) هو
الضمير وخلفه هو الاسم الظاهر على ما سيأتي تفصيله ومن اقتصر على العائد
أراد مطلق الرابط (قوله أو مؤولة) من باب الحذف والايصال أي مؤول
بها غيرها والمراد بتأويل الغير بها كونه في معناها كما في صلة أل أو تقديرها
قبله كما في الظرف والجار والمجرور (قوله فخرج بقيد الاسماء) اعترضه
سم وغيره بأنه في حيز المعرف لا التعريف حتى يخرج به فالمناسب اخراج
الحرفي بقوله الى عائد وما الواقعة على اسم لانها وان كانت جنسا بينها وبين
الفصل عموم وجهي فيصح الاخراج بها وأجيب بأن مراده الاسماء التي
هي مصدوق ما لا الواقعة في حيز المعرف وسماها قيدا مع أنها جنس لانها
من حيث الخصوص فصل ولذا صح الاخراج به وهو مع بعده يرد عليه أن
ما واقعة على اسم كما قدمنا لا على أسماء لان المعهود في التعاريف الافراد
لا الجمع ولانها خبر عن موصول الاسماء الذي هو مفرد فتدبر (قوله حيث

نحو ها أناذا وها نحن ذان وها
نحن أولاء وها أناذي وها نحن
تان وها نحن أولاء وها أنت
ذا وها أنتما ذان وها أنتم
أولاء وها أنت ذه وها أنتما
تان وها أنتن أولاء وها هو
ذا وها هما ذان وها هم أولاء
وها هي تا وها هما تان وها
هن أولاء وبغيره قليلا
نحو ها ان ذي عذرة وقد تعاد
بعد الفصل توكيدا نحو
ها أنتم هؤلاء والله أعلم

(الموصول)

(موصول الاسماء) ما افتقر
أبدا الى عائد أو خلفه وجملة
صريحة أو مؤولة كذا حده
في التسهيل فخرج بقيد
الاسماء الموصول الحرفي
وسيأتي ذكره آخر الباب
وبقوله أبدا النكرة
الموصوفة بجملة فانها انما
تفتقر اليها حال وصفها بها فقط
وبقوله الى عائد حيث

وادواذا) أى وضمير الشأن (قوله فى رحمة الله) والقياس فى رحمته وإن كان يجوز فى رحمتك كما سيأتى (قوله عما ورد) أشار إلى أن الربط بالظاهر مما جرى لا مقيس (قوله وأراد بالمؤول الخ) قال المحشى أورد عليه أن كلا من الثلاثة ليس جملة أولت بشئ آخر والجواب أن يقول وجملة ملفوظ بها أو مقدرة أو مفرد مؤول بالجملة اه وقد علمت تقويطه بما كتبناه على قوله أو مؤوله (قوله نص) أى بخص بمعنى وصح له كما يختص بالمفرد المذكر أو المفرد المؤنثة أو المثنى المذكر وهلم جرا (قوله الذى) يكتب الذى والتى بلام واحدة لكثرة كلتيهما وإن كان الأصل كتابتهما بلامين كما هو القياس فى كتابة اللفظ المبدوء بلام المحلى بأل كاللحم ويكتب الذين جمعا بلام واحدة لتلك الكثرة ولم يفرق بين رسمه ورسم الذين مثنى فى الجر والنصب لا الرفع لحصول الفرق فيه بالألف فى المثنى دون الجمع ولم يعكس لسبق المثنى فيكون أحق بالأصل من اجتماع اللامين فافهم هذا وقيد الصبرى فى حواشى المطول كتابة الذين جمعا بلام واحدة بلغة لزوم الياء مطلقا دون لغة من ينطق به بالواو رفعا ووجه ذلك بأن لزوم حالة واحدة يوجب الثقل فخفف بحذف إحدى اللامين (قوله للمفرد) أى حقيقة أو حكما كالفريق وقوله المذكر أى حقيقة أو حكما كالفرقة وكذا يقال فيما بعد ولم ينقل المصنف الذى للمذكر اكتفاء بعلمه من قوله الأنثى التى (قوله عاقلا) كان الأولى عالما لإطلاقه عليه تعالى بخلاف العاقل قال الروداني والعجب كيف لا يتحاشون عن لفظ المذكر أيضا وقول بعضهم إنهم أرادوا بالمذكر ما ليس بمؤنث لا يدفع البشاعة اللفظية فهو كقول القائل المراد بالعاقل العالم مجاز العلاقة اللزوم (قوله لها التى) مقتضاه أن التى مبتدأ ثان خبره محذوف والجملة خبر المبتدأ الأول الذى هو الأنثى وهو غير متعين لجواز أن يكون التى خبر الأنثى والمعنى الأنثى لها التى أى مؤنث الذى التى فتأمل (قوله وحذفها) أى الياء (قوله وتشديدها) أى الياء مكسورة كسرا بلا ومضمومة وضم بلا وقيل يجوز على لغة التشديد إعرابها بوجوه الإعراب وهو مشكل لقيام موجب البناء بلا معارض (قوله إذا ما ثنيا) وكذا إذا جمع ولم يذكره لمجيئه فى قوله جمع الذى الألى الذين ولا تسقوط

وادواذا لما اعتقر إذا الى جملة لكن لا تصير لى عائد وقوله أو جملة ... قوله * سعادا التى أضناك حب سعادا * وقوله * وأنت الذى فى رحمة الله أطمع * أورده الربط بالظاهر وأراد بالمؤوله الظرف والمجرور والصفة الصريحة على ما سيأتى بيانه وهذا الموصول على نوعين نص ومشترك فالنص ثمانية (الذى) للمفرد المذكر عاقلا كان أو غيره و(الأنثى) المفردة لها (التى) عاقلة كانت أو غيرها وفيهما ست لغات إثبات الياء وحذفها مع بقاء الكسرة وحذفها مع إسكان الذال أو الياء وتشديدها مكسورة وضمة ومع والسادسة حذف الألف واللام وتخفيف الياء ساكنة (واليا) منهما (إذا ما ثنيا

لا تثبت بل ماتليه) الياء وهو الذال من الذى والتاء من التى

(أوله العلامه) الدالة على التثنية وهى الالف فى حالة الرفع والياء فى حالتى الجر والنصب تقول اللذان واللتان واللذين واللتين وكان القياس اللذيان واللتيان واللذيين واللتيين باثبات الياء كما يقال الشجيان والشجيين فى تثنية الشجى وما أشبهه الا أن الذى والتى لم يكن لياءيهما حظ فى التحريك لبنائهما فاجتمعت ساكنة مع العلامة فحذفت لالتقاء الساكنين (والنون) من مثنى الذى والتى (ان تشدد فلا ملامه) على مشددها وهو فى الرفع متفق على جوازه

الياء اذا جمع على قياس جمع المنقوص كالقاضين فلا حاجة لذكره قيل كان عليه أن يقول فى غير تصغير لانك تقول فى التصغير اللذيان واللتيان باثبات الياء والجواب أنه انما حكم على لفظ الذى والتى المكبرين (قوله لا تثبت) بضم التاء الأولى على أنه مسند لضمير المخاطب ولا ناهية والياء مفعول مقدم وهو المناسب لقوله أوله العلامة ولا يلزم عليه تقديم معمول جواب الشرط على الشرط اذ ليس فى كلامه ما يقتضى أن اذا شرطية وأما جعله بفتح التاء على أنه مسند الى ضمير الياء والياء مبتدأ ففيه أنه مع عدم مناسبته كان الواجب حينئذ رفع تثبت لتجرده عن الناصب والجازم ولا ضرورة خصوصا عند الناظم اه يس مع زيادة والمراد لا تجزئها وتم سافلا يقتضى كلامه امتناع حذف الياء فى حالة الافراد (قوله بل ماتليه) تصريح بما علم مما قبله وبل للانتقال لا للاضراب وما واقعة على ما قبل الياء وهو الذال والتاء والضمير المستتر فى تليه عائد على الياء كما أشار اليه الشارح بقوله الياء فهو بدل أو بيان لهذا الضمير لا على ما فالصلة جارية على غير ماهى له ولم يبرز لامن اللبس وأما الضمير البارز فى تليه فعائد على ما (قوله وكان القياس اللذيان الخ) ظاهر قول المصنف ثنيا وقول الشارح وكان القياس أى قياس التثنية أنهما تثنية حقيقية واليه ذهب بعضهم غير مشترط فى التثنية الحقيقية الاعراب وذهب بعضهم الى أنهما صيغتان مستأنفتان للدلالة على اثنين وليس وضعهما مبنيا على واحدهما ويمكن اجراء كلامهما على هذا بأن يكون معنى قول المصنف اذا ما ثنيا اذا أتى بهما على صورة المثنى ومعنى قول الشارح وكان القياس أى قياس صورة المثنى والاصح أنهما مبنيان والظاهر أن بناءهما على الالف أو الياء (قوله فحذفت لالتقاء الساكنين) واقصد الفرق بين تثنية المعرب وتثنية المبنى يس (قوله والنون ان تشدد فلا ملامه) والنون المزيدة قال الفارسى هى الثانية لئلا يلزم الفصل بين ألف التثنية ونونها وقال أبو حيان هى الأولى لئلا يكثر العمل باسكان الأولى وادغامها قال فى التوضيح وشرحه وبالحارث وبعض ربيعة يحذفون نون اللذان واللتان فى حالة الرفع تقصيرا للموصول لطوله بالصلة لكونهما كالشئ الواحد قال الفرزدق

وقد قرئ واللذان يأتيانها منكم وأما في النصب فتعمد البصري وأجازه الكوفي

وهو الصحيح فقد قرئ في السبع
ربنا أرنا اللذين أضلانا
(والنون من ذين وتين) تثنية
ذا وتا (شددا أيضا) مع الالف
باتفاق ومع الياء على الصحيح
وقد قرئ فذانك برهانان
واحدى ابنتي هاتين بالتشديد
فيهما (وتعويض بذاك)
التشديد من المحذوف وهو
الياء من الذي والتي والالف
من ذا وتا (قصدا) على الاصح
وهذا التشديد المذكور لغة
تميم وقيس وألف شددا
وقصد للاطلاق انتهى حكم
تثنية الذي والتي وأما جمع
الذي) فشاع الاول (الألى)
مقصورا وقد يمد قال الشاعر
وتبلي الألى يستلئمون على
الألى * تراهن يوم الروع
كالحدأ القبل * وقال الآخر
أبى الله للشم الألاء كأنهم
سيوف أجاد القين يوما صقالها
والكثير استعماله في جمع
من يعقل ويستعمل في غيره
قليلا وقد يستعمل أيضا جمعا
للتي كما في قوله في البيت الاول
على الالى تراهن وقوله
محا حبها حب الالى كن قبلها * والثاني (الذين) بالياء (مطلقا) أى رفعا ونصبا وجرا

أبني كليب إن عمي اللذا * قتلا الملوك وفككا الاغلالا

الهمزة للنداء وبني منادى والغل بالضم حديد يجعل في العنق اهـ مع
حذف وبلحارث أصله بنو الحارث وبعضهم يستعمله هكذا ثم نحت من
الكلمتين كلمة واحدة كما نحت من عبد القيس عبقسي في النسب وشاهد
حذف نون اللتان قوله

هما اللتا لو ولدت تميم * لقيل فخر لهم صميم

وثم لغة رابعة لذان ولتان بحذف أل (قوله وقد قرئ واللذان) هي قراءة
سبعية وكذا فذانك (قوله وأما في النصب) أى والجر وترك ذكره لعلمه
بالمقايسة (قوله ربنا أرنا اللذين) ضبطه البعض بسكون الراء لان من
يشدد النون يسكن راء أرنا وهذا مستحسن لا واجب لان التلفيق من
قراءتين جائز اذا لم يختل المعنى والاعراب كما هنا (قوله وتعويض) مبتدأ
خبره قصدا وسوغ الابتداء به ما في الجملة من معنى الحصر لان المعنى ما قصد
بذاك الا التعويض فهو على حد شر جاء بك أى ما جاء بك الا شر وفائدة هذا
الحصر الرد على القول الضعيف قال سم ينبغي على أن التشديد للتعويض أن
لا يجوز التشديد في المصغر لعدم الحذف منه فلا تعويض اهـ وانما لم
يعوضوا في ذين وتين لأن الحذف فيهما ليس للتثنية بخلاف ما نحن فيه
لحصول الفرق (قوله على الاصح) من جملة مقابله أن التشديد لتأكيد
الفرق بين تثنية المعرب وتثنية المبني (قوله الألى) يلزمه أل فلا يشتبه بإلى
الجارة ولهذا يكتب بغير واو كما في التصريح عن ابن هشام بخلاف أولى
الإشارية فتكتب بواو بعد الهمزة لعدم أل فيها فتشتبه بإلى الجارة (قوله
وتبلي) الضمير راجع الى المنون في البيت قبله وهو الموت ويستلئمون
يلبسون اللأمة وهي الدرع وعلى الألى حال أى حالة كونهم على الخيول
الألى الخ والروع بالفتح الفزع والمراد الحرب والحدأ كعنب جمع حدأة
كعنبة وهي الطائر المعروف والقبل بضم فسكون جمع قبلاء كحمراء
وهي التي في عينها قبل بفتحتين أى حول قاله العيني (قوله للشم) قال العيني
في محل نصب على المفعولية جمع أشم من الشمم وهو ارتفاع قصبة الانف
مع استوائها أعلاه والقين الحداد والصقال الجلاء اهـ وكأنه يشير الى أن

الشم

الشم مفعول به دخلت عليه اللام الزائدة وحينئذ فى الكلام حذف أى أبى
الله ضرر الشم الخ و بحث الرد وانى فى الاستشهاد بالبيت على أن المداغمة
باحتمال أنه ضرورة وقد يقال الاصل عدم الضرورة (قوله أو عقيل) كذا
بالشك فى التصريح أيضا وعقيل بالتصغير (قوله بالواو ورفعا ناطقا) وهل
هو حينئذ معرب أو مبنى جىء به على صورة المعرب قولان الصحيح الثانى اذ
هذا الجمع ليس حقيقيا حتى يعارض شبه الحرف لاختصاص الذين
بالعقلاء وعموم الذى للعاقل وغيره ولأن الذى ليس علما ولا صفة ولهذا
لم تتفق العرب على اجرائه مجرى المعرب بخلاف التثنية ولعل وجه الاول
أنه على صورة الجمع الذى هو من خصائص الاسماء فيعارض (قوله
صبحوا الصباحا) أى صبحوهم أى أتوهم فى الصباح وذكر الصباح تأكيد
لانفهامه من صبحوا والنخيل بالتصغير موضع بالشام والغارة اسم مصدر
من الاغارة على العدو مفعول له أو بمعنى مغيرين حال والملحاح بكسر الميم
الشديد الدائم هذا ملخص ما فى التصريح والعينى ويكتب اللذون على هذه
اللغة بلامين لمشابهة المعرب الذى تظهر معه أل كما فى يس وقد مرت المسألة
عن الفنرى بتعليل آخر قريبا (قوله مجاز) أى بالحذف والتقدير اسم جمع
الذى أو بالاستعارة لعلاقة المشابهة بالجمع الحقيقى فى افادة كل التعدد ولك
أن تجعل الجمع بمعناه اللغوى وحينئذ لا تجوز (قوله فانه خاص بالعقلاء
الخ) كذا فى ابن الناظم ورد بأن عموم الذى لا يمنع جرى جمعه على سنن
الجموع بل ان كان للعاقل جمع على الذين وان كان لغيره منع كسائر
الاوصاف من نحو قائم وداخل وخارج فانها عامة للعاقل وغيره وتجمع ان
كانت للعاقل والا فلا ويكون جمعها على سنن الجموع قطعا والحق أن
الجمع غير جار على سنن الجموع لكن لا من الحيثية التى ذكرها الشارح بل
من حيث ان الذى ليس علما ولا صفة والتثنية جارية على ما حقه أن يكون
سنن تثنية المبنيات فان المبنى لا حظ له من الحركة فياؤه ساكنة وحقها
الحذف لالتقاء الساكنين كما تقدم واثبات الياء حق المعربات لا حق
المبنيات كذا فى الرودانى ولك منع الرد بأن الذى ليس صفة كما اعترف به بعد
فكيف يقاس على سائر الاوصاف فتأمل وانما اختص الذين بالعقلاء لانه

(وبعضهم) وهم هذيل
أو عقيل (بالواو ورفعا نطقا) قال
نحن اللذون صبحوا الصباحا
يوم النخيل غارة ملحاحا
تنبيه من المعلوم أن
الالى اسم جمع لا جمع فاطلاق
الجمع عليه مجاز وأما الذين
فانه خاص بالعقلاء والذى عام
فى العاقل وغيره

على صورة ما يختص بهم كالزيدين والعمرين والمراد بالعقلاء العقلاء حقيقة
أو تنزيلا كما فى شرح الجامع ومثل للثانى بقوله تعالى ان الذين تدعون من
دون الله عباد أمثالكم لتنزيل المشركين الاصنام منزلة من يعقل (قوله
فهما كالعالم والعالمين) أى فى اختصاص الجمع بالعقلاء وعموم المفرد
لهم ولغيرهم أى فيكون الذين اسم جمع كالعالمين وهو مبنى على خلاف
التحقيق كما مر بيانه (قوله باللات) الباء بمعنى على أو للآلة (قوله أى التى
قد جمع باللاتى) لم يقل كالنظم باللات بلا ياء اشارة الى أن اثبات الياء هو
الاصل ويشير الى ذلك أيضا تقديمه اثباتها على حذفها فى قوله باثبات الخ
(قوله على الألى) أى فتكون الألى مشتركة بين جمع الذى وجمع التى
اه دمامينى (قوله وتجمع أيضا على اللواتى) هذا عطف على قوله وقد تقدم
الخ قال الروداني والصحيح أن اللواتى واللوائى جمعان للاتى واللائى كالهادى
والهوادى واللاآت جمع اللائى اه ويؤخذ من مجموع كلامه وكلام
الشارح أنه يقال اللواتى بالمد واثبات الياء واللواء بالمد وحذف الياء واللوا
بالقصر وحذف الياء واللاآت بألفين بينهما همزة (قوله واللاء كالذين)
قال شيخنا يحتمل أن يريد أن اللاء وقع موقع الذين ويحتمل أن يريد أنه كالذين
فى أنه يزاد فيه الياء والنون فيقال اللائين كما قال الشاعر

وانا من اللائين ان قدروا عفوا * وان أتربوا جادوا وان تربوا عفوا

وسمع اللاؤن رفعا كما سمع اللذون رفعا اه والمتبادر الاول جرى عليه
الشارح (قوله وكالذين متعلق به) ظاهره أنه ظرف لغو متعلق بوقع وهو
غير ظاهر وعبارة المعرب متعلق بمحذوف حال من فاعل وقع ونزرا حال
أخرى منه اه وهذا هو الظاهر ويمكن ارجاع كلام الشارح اليه ومن
هنا يعرف ما فى كلام البعض فتأمل (قوله والمعنى أن اللاء الخ) قال شيخنا
فيكون اللاء مشتركا بين جمع الذى والتى كالألى اه وقد يدعى أن
استعمال اللاء بمعنى الذين مجاز ويفرق بينه وبين استعمال الألى بمعنى
اللاتى بقلته التى صرح بها المصنف ويؤيده تقديمهم احتمال المجاز على
احتمال الاشتراك فتأمل (قوله ووقع جمعا) أى اسم جمع وكذا يقال فيما
بعد (قوله بأمن منه) أى من هذا الممدوح واللاء الخ صفة لآبائنا وفيه

فهما كالعالم والعالمين
انتهى (باللات واللاء) باثبات
الياء وحذفها فيهما (التى قد
جمعا) التى مبتدأ وقد جمع
خبره وباللات متعلق بجمع
أى التى قد جمع باللاتى
واللاتى نحو واللاتى يأتين
الفاحشة من نسائكم واللاتى
يئسن من المحيض وقد تقدم
أنها تجمع على الالى وتجمع
أيضا على اللواتى باثبات الياء
وحذفها وعلى اللواء ممدودا
ومقصورا وعلى اللا بالقصر
واللاآت مبنيا على الكسر
أو معربا باعراب أولات
وليست هذه جموعا حقيقة
وانما هى أسماء جموع (واللاء
كالذين نزرا وقعا) اللاء مبتدأ
ووقع خبره وكالذين متعلق به
ونزرا أى قليلا حال من فاعل
وقع وهو الضمير المستتر فيه
والالف للاطلاق والمعنى أن
اللاء وقع جمعا للذى قليلا كما
وقع الالى جمعا للتى كما تقدم
ومن هذا قوله

فما آباؤنا بأمن منه
علينا اللاء قد مهدوا الحجورا

والمشترك منه

الفصل بين النعت والمنعوت بأجنبي وتجويزه قول (قوله وأل) نقل عن السعد وغيره أن الخلاف الجاري في أل المعرفة من أنها أل بجملتها أو اللام فقط يجري في الموصولة (قوله تساوي ماذكر) أي تساوي كلا مما ذكر سابقا أي تستعمل فيما يستعمل فيه كل مما ذكر (قوله في الموصولية) لو قال في الاستعمال أي استعمالها في المذكر والمؤنث والمفرد وقسميه لكان أولى اذ ليس الغرض مساواة هذه لما ذكر في مجرد كون كل موصولا لانه لا يفيد الاشتراك الذي هو المقصود (قوله وهكذا الخ) هكذا أي كهذا حال من الضمير في شهر وذو مبتدأ وشهر خبره أي ذو شهر حالة كونه كمن وما وأل وافراد اسم الاشارة بتأول المذكور (قوله بهذا) أي بالمساواة التي تضمنها تساوي تضمن الفعل حدثه الذي هو معنى مصدره وتذكير اسم الاشارة باعتبار المذكور أو بالتساوي اللازم التساوي فافهم (قوله وتستعمل في غيره) أي مجازا بالاستعارة واليه أشار بقوله لعارض تشبيه أو مرسلا لعلاقة الجزئية واليه أشار بقوله أو تغليبه عليه لان التغليب مجاز مرسل علاقته الجزئية على ماقاله ابن كمال باشا أو لعلاقة المجاورة واليه أشار بقوله أو اقترانه الخ هذا ماظهر لي في تقرير عبارته والضمير في تستعمل عائد على من لا بقيد كونها موصولة فصح تمثيله بقوله أسرب القطا الخ مع أن من فيه نكرة لا موصولة (قوله أسرب القطا) الهمزة للنداء والسرب القطيع من كل شئ وهويت بكسر الواو من باب رضي وأما هوى يهوى كرمى يرمي فبمعنى سقط فنداؤه السرب وطلب اعارة الجناح منه يقتضي تشبيهه بالعالم (قوله الا عم صباحا) قيل أصل عم انعم من نعم ينعم بكسر العين فيهما أي تنعم حذفت الهمزة والنون تخفيفا على غير قياس ويصح أن يكون أمرا من وعم يعم كوعد يعد بمعنى نعم أي تنعم وكذا يصح الوجهان في قوله يعمن ويقال عم بفتح العين من نعم ينعم كعلم يعلم أو من وعم يعم كوضع يضع وصباحا منصوب على الظرفية أو التمييز عن الفاعل والطلل ماشخص من آثار الديار والبالي المشرف على العدم والاستفهام انكاري والعصر بضمتين لغة في العصر بفتح فسكون كالعصر بضم فسكون وعم صباحا من تحية الجاهلية دماميني ببعض زيادة (قوله في اختلاط) أي في حال اختلاط

من وما وأل وذو وذا وأي على ماسيأتي شرحه وقد أشار اليه بقوله (ومن وما وأل تساوي) أي في الموصولية (ماذكر) من الموصولات (وهكذا ذو عند طيء شهر) بهذا فالأصل استعمالها في العالم وتستعمل في غيره لعارض تشبيه به كقوله

أسرب القطا هل من يعير جناحه * لعلي الى من قد هويت أطير * وقوله

ألا عم صباحا أيها الطلل البالي * وهل يعمن من كان في العصر الخالي * أو تغليبه عليه في اختلاط

نحو ولله يسجد من فى السموات ومن فى الارض أو اقترانه به فى عموم فصل بمن نحو فمنهم من يمشى على بطنه ومنهم من يمشى على رجلين ومنهم من يمشى على أربع لاقترانه بالعاقل فى كل دابة وتكون بلفظ واحد للمذكر والمؤنث مفردا كان أو مثنى أو جمعا وعا

العاقل بغيره قال فى المغنى يغلبون على الشئ غيره لتناسب بينهما كما فى الابوين للأب والأم والمشرقين والمغربين للأنبرادمشرقا الصيف والشتاء ومغرباهما أو المناقبين للشرق والمغرب وانما الحاق المغرب ثم تسميته حاققا مجازا لانه مخفوق فيه أى مغروب فيه والقمرين للشمس والقمر أو لاختلاط كما فى تغليب المخاطبين على الغائبين فى لعلكم تتقون بعد قوله اعبدوا ربكم الذى خلقكم والذين من قبلكم لأن لعلكم مرتبط بخلقكم لا باعبدوا والمذكرين على المؤنث حتى عدت منهم فى وكانت من القانتين بناء على أن من تبعيضية والملائكة على ابليس حتى استثنى منهم فى فسجدوا الا ابليس ولهذا عد جماعة الاستثناء متصلا والذين آمنوا بشعيب عليه فى أو لتعودن فى ملتنا بعد قوله تعالى لنخرجنك يا شعيب والذين آمنوا معك من قريتنا فانه عليه الصلاة والسلام لم يكن فى ملتهم قط بخلاف الذين آمنوا معه والمخاطبين على الغيب والعقلاء على غيرهم فى يذرؤكم فيه بعد قوله تعالى جعل لكم من أنفسكم أزواجا ومن الانعام أزواجا والا لقال يذرؤكم واياها ومعنى يذرؤكم فيه يبثكم ويكثركم بهذا الجعل اهـ مع اختصار وبعض زيادة من الدمامينى (قوله نحو ولله يسجد) أى يخضع فلا اشكال فى وصف غير العاقل به وما ذكره الشارح ليس لفظ الآية فلعله لم يرد التلاوة فلا اعتراض عليه قال فى التوضيح ونحو من يمشى على رجلين فانه يشمل الآدمى والطائر اهـ قال شيخنا ومنه يعلم أن ذكر الشارح له ليس للتمثيل به بل لتظم الآية لانه ليس من الثانى بل من الاول بمعنى التغليب (قوله أو اقترانه) أى غير العاقل به أى العاقل ولم يعبر بالاختلاط بدل الاقتران تفننا لتعبير المغنى بالاختلاط فى هذه الآية الثانية أيضا أو لحمله العموم فى صورة التغليب على الكل المجموعى وفى هذه الآية على الكل الافرادى فافهم (قوله فصل بمن) أى الجارة هذا هو الاوجه لانها المتقدمة فى الذكر والاقرب الى عبارته لانه لو كان مراده الموصولة لقال بها بالاضمار لأن الكلام فيها وفى التصريح بمن الموصولة (قوله نحو فمنهم من يمشى الخ) فيه انه يحتمل أن تكون من نكرة موصوفة الا أن يقال هذا مثال والمثال لا يضره الاحتمال ويظهر أن من الوسطى للاقتران والتغليب معا

والاكثر في ضميرها اعتبار اللفظ نحو ومنهم من يؤمن به ومن يقنت منكن ويجوز اعتبار المعنى نحو ومنهم من يستمعون اليك ومنه قوله

اشهرها الانسان والطائر واقترانهما في العموم السابق (قوله والاكثر في ضميرها) أي من لا بقيد الموصولة بدليل التمثيل بقوله تعالى ومن يقنت ومحل كون الاكثر مراعاة اللفظ اذا لم يحصل من مراعاته لبس نحو أعط من سألتك لا من سألك أو قبح نحو من هي حمراء أمتك فيجب مراعاة المعنى فلا يقال أعط من سألك ولا من هو حمراء أمتك لقبح الاخبار بمؤنث عن مذكر وعكسه نحو من هي أحمر أمتك ولا من هو أحمر أمتك لان الموصول وصلته كشيء واحد فكأنك أخبرت عن مذكر بمؤنث لكن القبح في الصورتين الاوليين أشد لان تخالف الخبر والمخبر عنه فيهما في الصلة وفي الموصول وخبره وفي الصورة الثالثة في الموصول وخبره فقط ومالم يعضد المعنى سابق فيختار مراعاته كقوله * وان من النسوان من هي روضة * فأنث الضمير لتقدم ذكر النسوان كذا في التصريح مع زيادة من حاشية الروداني عليه ومن الدماميني ولي فيه بحث لانه يلزم على مراعاة اللفظ في قوله من هي روضة أيضا الاخبار بمؤنث عن مذكر فمقتضى التعليل به لوجوب مراعاة المعنى في قوله من هي حمراء أمتك وجوب مراعاة المعنى في قوله من هي روضة أيضا اذ لا فرق بين المؤنث بالتاء والمؤنث بالالف كما في الدماميني ولا بين الصفات كحسنة وحمراء والاسماء كروضة وصحراء بدليل ما مر من استقباح من هو حمراء أمتك فتدبر *(فائدة)* يعتبر المعنى بعد اعتبار اللفظ كثيرا نحو ومن الناس من يقول آمنا بالله وباليوم الآخر وما هم بمؤمنين وقد يعتبر اللفظ ثم المعنى ثم اللفظ نحو ومن الناس من يشتري لهو الحديث الى قوله واذا تتلى عليه آياتنا وأما الاقتصار على اعتبار المعنى ثم اللفظ فممنوع كما نقله الفارسي عن النحويين وعللوه بأنه يكون الباسا بعد البيان بخلاف اعتبار اللفظ ثم المعنى فانه يكون تفسيرا وأقره ابن هشام وغيره اه دماميني ملخصا لكن قال في الهمع ويجوز البداءة بالمعنى كقولك من قامت وقعد وشرط قوم لجوازه وقوع الفصل بين الجملتين نحو من يقومون في غير شيء وينظر في أمرنا قومك اه وفي الرضي ما نصه وأما تقديم مراعاة المعنى على مراعاة اللفظ من أول الامر فنقل أبو سعيد عن بعض الكوفيين منعه والأولى الجواز على ضعف الا في اللام الموصولة

فانه يمتنع ذلك فيها اذلا يقال الضارب جاءتني فاطمة ولا يقال ضاربة جاءني وسطها، ورماليتها اه (قوله تمش)
الخطاب لذئب وقوله لاتخونني أي على أن لا تخونني وقيل جواب القسم الذي
تضمنه عاهدتني (قوله وانها لغير العالم) أي موضوعة لغير العالم قال في التلويح
كون ما لغير العقلاء قول بعض أئمة اللغة والأكثرون على أنها للعقلاء
وغيرهم اه قال في شرح الجامع روى ذلك أي كونها لغير العقلاء عن
النبي صلى الله عليه وسلم كما في كثير من كتب الأصول وغيرها أن ابن
الزبعرى لما سمع قوله تعالى انكم وما تعبدون من دون الله حصب جهنم قال
لاخصمن محمدا فجاء الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال أليس قد عبدت
الملائكة أليس قد عبد المسيح فيكون هؤلاء حصب جهنم فقال له النبي صلى
الله عليه وسلم ما أجهلك بلغة قومك ما لما لا يعقل اه وهذا ان صح كان
نصا في المسألة (قوله نحو ما عندكم ينفد) قيل أي ما عندكم من متاع الدنيا
ومتاع الدنيا يشمل الرقيق وهو عاقل فيكون من الاستعمال في غير العالم
للاختلاط (قوله وتستعمل في غيره) الضمير لغير العالم وغير غيره هو العالم
واستعمالها فيه اما على طريق الاستعارة أو المجاز المرسل وان لم يشر
الشارح الا الى الثاني بقوله اذا اختلط به أي بأن غلب غير العالم على العالم
(قوله في صفات العالم) أي في ذوات العالم ملحوظا فيها الصفات غير المفهومة
من الصلة كالبكارة والثيوبة في المثال الأول لانه لما كان الملحوظ فيها
الصفات وهي من غير العالم كان كأنها مستعملة في غير العالم وانما قلنا أي
في ذوات الخ لان ما في الامثلة ليست واقعة على الصفات نفسها اذ النكاح
في المثال الأول لا يتعلق الا بالذات والتنزيه في المثالين الاخيرين للذات
وانما قلنا غير المفهومة من الصلة لئلا يرد عليه أن كل موصول استعمل
في العالم نحو جاءني من قام ملحوظ فيه الصفة المفهومة من صلته لوجوب
ملاحظة الصلة وعبارة الكشاف في تفسير قوله تعالى فانكحوا ما طاب لكم
من النساء ما نصه وقيل ما ذهابا الى الصفة ولان الاناث من العقلاء يجرين
مجرى غير العقلاء اه قال السعد في حواشيه عليه التفرقة أي بين من وما
اذا أريد الذات أي لا مع ملاحظة الصفة أما اذا أريد الصفة أي لوحظت
مع الذات نحو ما زيد أفاضل أم كريم وفي الموصولة نحو أكرم ما شئت من

نمش وان عاهدتني لاتخونني
نكن مثل من ياذئب يصطحبان
وأما ما فانها لغير العالم نحو
ما عندكم ينفد وتستعمل في غيره
قليلا اذا اختلط به نحو
يسبح لله ما في السموات وما في
الارض وتستعمل أيضا في
صفات العالم نحو فانكحوا
ما طاب لكم من النساء وحكى
أبو زيد سبحان ما يسبح الرعد
بحمده وسبحان ما سخركن لنا
وقيل بل هي فيها

هؤلاء الرجال القائم والقاعد فيا كمن بحكم الوضع على ماذكره المصنف أي الزمخشري والسكاكي وغيرهما وان أنكره البعض والمعنى ههنا انكحوا الموصوفة بأي صفة أردتم من البكر والثيب الى غير ذلك من الاوصاف اه ويوجد في بعض نسخ الشارح بعد فانكحوا ما طاب لكم من النساء أي الطيب والمتبادر منه أن المراد الصفة المفهومة من الصلة وليس كذلك كما مر فالجيد سقوطه كما في غالب النسخ (قوله لذوات من يعقل) أي أعم من أن يلاحظ الصفات معها أولا وكان الأولى يعلم بدل يعقل (قوله وتستعمل) أي حقيقة كما في يس وقوله في المبهم أمره أي الذي لم يدر أانسان هو أو غير انسان قال المصنف وكذا لو علمت انسانيته ولم يدر أذكر هو أو أنثى كقوله تعالى اني نذرت لك ما في بطني محررا (قوله وتكون بلفظ واحد لكن) أي والاكثر في ضميرها اعتبار اللفظ ويجوز اعتبار المعنى (قوله تقع من وما الخ) ذكر خمسة معان تشترك فيها من وما وتنفرد ما عن من بمعان أخر ككونها تعجبية ونافية وكافة وزائدة ومصدرية ظرفية وغير ظرفية ومهيئة كما في حيثما فان ما هيأت حيث للشرطية أو مغيرة كما في لو ما ضربت زيدا فان ما غيرت لو من الشرطية الى التحضيض قال المصنف في التسهيل ويوصف بها أي بما على رأي اه قال الدماميني نحو لأمر ما جدع قصير أنفه أي لأمر أي أمر وهذه التي يعبر عنها بالابهامية ويتفرع على الابهام الحقارة نحو أعطه شيئا ما والفخامة نحو لأمر ما جدع قصير أنفه والنوعية نحو اضربه ضربا ما قال المصنف والمشهور أنها زائدة منبهة على وصف لائق بالمحل وهو أولى لان زيادتها عوضا عن محذوف ثابتة في كلامهم نحو أما أنت منطلقا انطلقت فزادوها عوضا من كان وليس في كلامهم نكرة موصوف بها جامدة الا وهي مرادفة بمثل الموصوف نحو مررت برجل أي رجل وطعمنا شاة كل شاة فالحكم على ما المذكورة بالاسمية واقتضاء الوصفية حكم بما لا نظير له فوجب اجتنابه اه باختصار (قوله وما تفعلوا من خير يوف اليكم) المتجه أن الشارح لم يقصد لفظ التلاوة حتى يرد اعتراض البعض كغيره بأنه لفق من آيتين فكان الصواب أن يقول اما وما تنفقوا من خير يوف اليكم واما وما تفعلوا من خير يعلمه الله

لذوات من يعقل وتستعمل في المبهم أمره كقولك وقد رأيت شبحا من بعد انظر الى ما أرى وتكون بلفظ واحد لكن *تنبيه* تقع من وما موصولتين كما مر واستفهاميتين نحو من عندك وما عندك وشرطيتين نحو من يهد الله فهو المهتدي وما تفعلوا من خير يوف اليكم ونكرتين موصوفتين كقوله

الارب من تغتشه لك ناصح

وقوله

رب من أنضجت غيظا قلبه
قد تمنى لي موتا لم يطع * وقوله
لما نافع يسعى اللبيب فلا تكن
لشيء بعيد نفعه الدهر ساعيا

ل اصدق كمثال من عنده (قوله رب ماتنكره) يجب فصل رب من ما الى الذى يوصل برب ما الكافة وماهنا نكرة موصوفة بالجملة بعدها والرابط ضمير محذوف أى تنكره وقوله فرجة بالفتح أى انفراج وقال النحاس الفرجة بالفتح فى الامر المعنوى وبالضم فيما يرى من الحائط ونحوه كذا فى العينى وفى القاموس ان الفرجة بمعنى الخلوص من الهم مثلثة وأن فرجة نحو الحائط بالضم والعقال بالكسر الحبل الذى تشد به الدابة لمنعها من القيام ووجه الشبه السهولة والسرعة قال فى المغنى ويجوز أن تكون ما كافة والمفعول المحذوف اسما ظاهرا أى قد تكره النفوس من الامر شيئا أى وصفا فيه أو الاصل من الأمور أمرا وفى هذا انابة المفرد عن الجمع وفيه وفى الاول انابة الصفة غير المفردة عن الموصوف اذ جملة له فرجة الخ علمهما صفة للمحذوف اه وقوله انابة الصفة الخ أى وهى لا تجوز اختيارا الا اذا كان الموصوف بعض اسم سابق مجرور بمن أو فى نحو منا ظعن ومنا أقام وفينا ظعن وفينا أقام (قوله فعلى رأى أبى على) متعلق بمحذوف أى فتكون نكرة تامة على رأى أبى على (قوله والفاعل مستتر) أى يعود على التمييز كما سيأتى فى قوله * ويرفعان مضمرا يفسره * مميز كنعم قوما معشره وسيأتى أنه مما يغتفر عوده على متأخر لفظا ورتبة (قوله وهو هو المخصوص) أى ولفظ هو هو المخصوص فهو اما مبتدأ خبره متعلق الجار والمجرور المحذوف والمعنى هو الممدوح مثلا فى سر واعلان أو الجملة قبله والجار والمجرور فى محل نصب على الحال واما خبر مبتدأ محذوف على ما يأتى (قوله خبره هو آخر) أى والجملة صلة الموصول والجار والمجرور متعلق به والمحذوف لما فيه من معنى الفعل أى ونعم من هو الموصوف بالفضائل فى حالتى سر واعلان قال ابن هشام ويحتاج الى تقدير هو ثالث يكون مخصوصا خبره الجملة قبله قال الدمامينى ورابع على القول بأن المخصوص مبتدأ حذف خبره اه وفيه أنه لا يتعين تقدير الخبر هو لجواز تقديره الممدوح مثلا فان قيل هلا جعل الجار والمجرور خبر هو المذكور * أجيب بأنه لو كان كذلك لكان متعلقا بكون عام والمراد تعلقه بكون خاص هو معنى هو المحذوف اذ المراد ونعم من هو الموصوف بالفضائل فى سر واعلان

وقوله * ورب ما تنكره النفوس من الامر له فرجة كحل العقال
ومن ذلك فيهما قولهم مررت بمن معجب لك وبما معجب لك
ويكونان أيضا نكرتين تامتين أما من فعلى رأى أبى على زعم أنها فى قوله
ونعم من هو فى سر واعلان
تمييز والفاعل مستتر وهو هو المخصوص بالمدح وقال غيره من موصول فاعل وقوله هو مبتدأ خبره هو آخر محذوف

وفيه أنه يجوز تعلقه بمخاص لقرينة المدح أي الممدوح في سرواء علان كما جرينا
عليه آنفا (قوله على حد قوله شعري شعري) أي على طريقته في التأويل بما
يخرجهما عن الاتحاد من كل وجه بأن يراد بهو المبتدا الذات بقطع النظر
عن صفتها وبهو والخبر الذات الموصوفة بالفضائل (قوله الا الاخفش)
اعترض بأنه لا يمنع ذلك بل يجوزه ويجوز كون ما موصولة أو نكرة موصوفة
والخبر عليهما محذوف وجوبا تقديره شيء عظيم (قوله وفي باب نعم وبئس)
عطف على قوله على رأي البصريين الخ وزاد بعضهم موضعا ثالثا وهو قولهم
اذا أرادوا المبالغة في الاخبار عن أحد بالاكثار من فعل الكتابة مثلا ان
زيدا مما أن يكتب أي من شيء كتابة فما بمعنى شيء وأن وصلتها في تأويل
مصدر بدل من ما أو عطف بيان والمعنى أنه ملازم للكتابة حتى كأنه خلق منها
أفاده الدماميني (قوله فما نصب على التمييز) اعترض بأن ما مساوية للضمير
في الابهام فكيف تميزه * وأجيب بمنع المساواة لان معناها شيء عظيم
وبهذا الاعتبار يحصل التمييز اه شمني ثم الفاعل على هذا ضمير
مستتر في نعم يعود على التمييز والمخصوص محذوف تقديره هو وما درج عليه
الشارح أحد أقوال في ما هذه ستأتي في باب نعم وبئس وقد درج عليه
في المغني في موضع ودرج في موضع آخر على قول آخر منها وهو أنها معرفة
تامة فاعل ومثل بها للمعرفة التامة الخاصة أي المقدرة من لفظ اسم تقدمها
هي وعاملها صفة له في المعنى فتقديرها في المثال نعم الغسل ومثل للتامة
العامة أي المقدرة بالشيء وهي ما لم يتقدمها ذلك بنحو ان تبدوا الصدقات
فنعما هي أي فنعم الشيء هي والاصل فنعم الشيء ابداؤها لان الكلام فيه
فحذف المضاف وأنيب عنه المضاف اليه فانفصل وارتفع والحاصل أن
ما الاسمية كما تكون نكرة ناقصة وهي الموصوفة وتامة وهي غير الموصوفة
تكون معرفة ناقصة وهي الموصولة وتامة كما مر (قوله هو مذهب الجمهور)
محل الخلاف حيث لا عهد أي في الخارج والا فهي حرف تعريف اتفاقا
نحو جاء محسن فأكرمت المحسن قاله الرضي (قوله الى أنها حرف موصول)
رد بأنها لو كانت كذلك لاولت مع ما بعدها بمصدر (قوله الى أنها حرف
تعريف) رد بأنها لو كانت كذلك لمنعت من اعمال اسمي الفاعل والمفعول

على حد قوله شعري
شعري وأما ما فعلى رأي
البصريين الا الاخفش في
نحو ما أحسن زيدا اذ المعنى
شيء حسن زيدا على ما سيأتي
بيانه في بابه وفي باب نعم وبئس
عند كثير من النحويين
المتأخرين منهم الزمخشري نحو
غسلته غسلا نعما أي نعم شيأ
فما نصب على التمييز وأما أل
فللعاقل وغيره وما ذكره
الناظم من أنها اسم موصول
هو مذهب الجمهور وذهب
المازني الى أنها حرف موصول
والاخفش الى انها حرف
تعريف والدليل على اسميتها
أشياء * الاول

عود الضمير عليها في نحو قد أفلح المتقي ربه وقال المازني عائد على موصوف محذوف ورد بأن لحذف الموصوف مظان لا يحذف في غيرها الا لضرورة وليس هذا منها * الثاني استحسان خلو الصفة معها عن الموصوف نحو جاء الكريم فلولا انها اسم موصول قد اعتمدت الصفة عليه كما تعتمد على الموصوف لقبح خلوها عن الموصوف * الثالث اعمال اسم الفاعل معها بمعنى المضي فلولا أنها موصولة واسم الفاعل في تأويل الفعل لكان منع اسم الفاعل حينئذ معها أحق منه بدونها * الرابع دخولها على الفعل في نحو * ما أنت بالحكم الترضى حكومته * والمعرفة مختصة بالاسم واستدل على حرفيتها بأن العامل يتخطاها نحو مررت بالضارب فالجرور ضارب ولا موضع لأل ولو كانت اسما لكان لها موضع من الاعراب قال الشلوبين الدليل على أن الالف واللام حرف قولك جاء القائم فلو كانت اسما لكانت فاعلا واستحق قائم البناء لانه على هذا التقدير مهمل لانه صلة والصلة لا يتسلط عليها عامل الموصول وأجاب في شرح التسهيل والدليل

بمعنى الحال أو الاستقبال لابعادها لهما عن شبه الفعل كالتصغير وبدخولها على الجملة (قوله عود الضمير عليها) أي والضمير لا يعود الا على الاسماء (قوله ان لحذف الموصوف مظان) أي مواضع وهي ثلاثة كون النعت صالحا لمباشرة العامل وكون المنعوت بعض اسم سابق مخفوض بمن أو في نحو أن اعمل سابغات أي دروعا ومنا ظعن ومنا أقام أي فريق ومنا فريق ومنا دون ذلك (قوله الا لضرورة) كقوله * ترمي بكفي كان من أرمى البشر * أي بكفي رجل (قوله وليس هذا منها) قد يقال هو من الاول لأن النعت صالح لمباشرة العامل (قوله نحو جاء الكريم) فيه أن كريما صفة مشبهة وال الداخلة عليها حرف تعريف على الاصح فكان الاولى التمثيل بنحو جاء الضارب (قوله لكان منع اسم الفاعل) أي منع عمل اسم الفاعل بمعنى المضي حينئذ أي حين اذ كانت غير موصولة بل حرف تعريف وقوله أحق منه أي من منع عمل اسم الفاعل بمعنى المضي بدونها أي والواقع انه يعمل معها ويمتنع عمله بدونها ووجه الاحقية أن عمله بسبب شبهه الفعل المضارع وهي مبعدة له عن شبهه ومقربة له من الجوامد لانها حينئذ من خصائص الاسماء التي الاصل فيها الجمود لأن أصل وضعها للذوات والتزم الاحقش كون اسم الفاعل بمعنى المضي لا يعمل معها فلم ينهض عليه هذا الدليل (قوله على حرفيتها) أي في القولين الاخيرين (قوله لكان لها موضع من الاعراب) أي واستحق مدخولها عدم الاعراب لكون العامل أخذ مقتضاه كما يؤخذ مما بعده (قوله قال الشلوبين) تقوية وايضاح لما قبله (قوله واستحق قائم البناء) بمعنى عدم الاعراب بدليل ما بعده (قوله مهمل) أي لا يتسلط عليه عامل (قوله لا يتسلط عليها عامل الموصول) أي لا يأخذ مقتضاه من العمل في الموصول (قوله وأجاب) أي الناظم وقوله بأن مقتضى الدليل أي القياس على جعل الاعراب على عجز المركب المزجي التشبيه مجموع الموصول وصلته أخذا مما يأتي قال الروداني وانما لم يمنع مجموع أل وصلتها من الصرف مع تشبيهه بالمزجي لعدم العلمية اه وبحث الدماميني في الجواب بما حاصله الفرق بين الموصول والمركب المزجي بأن المقصود الموصول وانما جيء بالصلة لتوضيحه فحق الاعراب أن يدور عليه بخلاف المركب المزجي

بأن مقتضى الدليل أن يظهر عمل عامل الموصول في آخر الصلة لأن نسبتها منه نسبة عجز المركب منه لكن منع من ذلك كون الصلة جملة والجمل (٢٣٣) لا تتأثر بالعوامل فلما كانت صلة الالف واللام في اللفظ غير جملة جيء بها على مقتضى الدليل لعدم المانع انتهى ويلزم في ضمير أل اعتبار المعنى نحو الضارب والضاربة والضاربين والضاربات * وأما ذو فانها للعاقل وغيره قال الشاعر

ذاك خليلي وذو يواصلني
يرمي ورائي بامسهم وامسلمه

وقال الآخر

فقولا لهذا المرء ذو جاء ساعيا
هلم فان المشرفي الفرائض

وقال الآخر

فاما كرام موسرون لقيتهم
فحسبي من ذو عندهم ما كفانيا

وقال الآخر

فان الماء ماء أبي وجدي
وبئري ذو حفرت وذو طويت

والمشهور فيها البناء وأن تكون بلفظ واحد كما في الشواهد وبعضهم يعربها اعراب ذي بمعنى صاحب وقد روي بالوجهين قوله

فحسبي من ذي عندهم ما كفانيا

والدليل على ذلك ظهور الاعراب في أي الموصولة والذين واللذين على القول باعرابهما واللذين واللتين على لغة وأجاب الرضي عن الدليل بأن أل لما كانت على صورة الحرف نقل اعرابها الى صلتها عارية كما في لا التي بمعنى غير (قوله لأن نسبتها منه نسبة عجز المركب منه) ولهذا لا يتبع الموصول ولا يخبر عنه ولا يستثنى منه قبل تمام الصلة (قوله ويلزم في ضمير أل الخ) أي نلفاء موصوليتها وجوز أبو حيان مراعاة اللفظ اذا لم يقع خبرا أو نعتا نحو جاء الضارب (قوله وذو يواصلني) عطف على خليلي وجملة يرمي الخ خبر ثان لذاك وقوله وامسلمه بكسر اللام وهي الحجر (قوله ساعيا) أي آخذا اصدقات الاموال والمشرفي السيف المنسوب الى مشارف موضع بأرض العرب والفرائض الزكوات (قوله وبعضهم يعربها الخ) استشكل الاعراب بقيام سبب البناء وعدم معارض له (قوله اعراب ذي بمعنى صاحب) أي بالواو رفعا وبالالف نصبا وبالياء جرا وخص بعضهم الاعراب بحال الجر قال لانه المسموع كما في التصريح (قوله ألحق بذو تاء التأنيث) أي بعد قلب الواو ألفا ومفاد عبارته أن ذات ليست صيغة مستقلة بل أصلها ذو ومفاد عبارة غيره كالغزي أنها صيغة مستقلة فتأمل وقوله مع بقاء البناء على الضم ينبغي حذف لفظ بقاء لاقتضائه أن ذو مبنية على الضم مع أنها مبنية على السكون وفي التوضيح وحكى اعراب ذات وذوات اعراب ذات وذوات بمعنى صاحبة وصاحبات أي مع التنوين لعدم الاضافة كما في التصريح وحكى اعراب ذات اعراب جمع المؤنث السالم كما في الهمع وشرح ابن عقيل على النظم فيكون في ذات ثلاث لغات (قوله بالفضل الخ) ليس بشعر كما توهم أي أسألكم بالفضل وبه الاخيرة بفتح فسكون أصله بها نقلت حركة الهاء الى الباء بعد سلب حركتها فسكنت الهاء وحذفت الالف لالتقاء الساكنين (قوله جمعتها) أي النوق المتقدمة في البيت قبله والاينق جمع

(وكالتي أيضا لديهم) أي عند طيء (ذات) أي بعض طيء ألحق بذو تاء التأنيث مع بقاء البناء على الضم حكى الفراء بالفضل ذو فضلكم الله به والكرامة ذات أكرمكم الله به

(وموضع اللاتي أتى ذوات) جمعا لذات قال الراجز * جمعتها من أينق موارق * ذوات ينهضن بغير سائق

ناقة وأصلها أوقة قلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها وأصل أينق أنوق قدمت الواو لتسلم من الضم وقلبت ياء مبالغة فى التخفيف والموارق جمع مارقة أى سوابق وقوله ذوات نهوض بدل أو نعت على مذهب الكوفيين المجوزين تخالف النعت والمنعوت تعريفا وتنكيرا فى المدح والذم أو خبر لمحذوف أى هن ذوات الخ ويجوز كون ذوات بمعنى صاحبات أضيف الى الفعل بمعنى المصدر أى ذوات نهوض كقولهم اذهب بذى تسلم أى بوقت ذى سلامة وقوله بغير سائق بالهمز من السوق (قوله اذا أريد) أى على لغة من يقول ذات وذوات وقوله غير معنى التى واللاتى بأن أريد المفرد المذكر أو المثنى مطلقا أو جمع المذكور أى مع أن مثنى المؤنث يقال له على هذه اللغة ذاتا لا دوقال الرضى فى ذو الطائية أربع لغات أشهرها ما مر أعنى عدم تصريفها أصلا مع بنائها والثانية ذو للمفرد المذكر ومثناه ومجموعه فى الاحوال الثلاثة وذات مضمومة للمفرد المؤنث ومثناه ومجموعه والثالثة كالثانية الا أنه يقال لجمع المؤنث ذوات مضمومة فى الاحوال كلها والرابعة تصريفها تصريف ذو بمعنى صاحب مع اعراب جميع تصريفاتها حملا على التى بمعنى صاحب وكل هذه لغات طائية اه والمصنف ذكر الاولى وكذا الثالثة بنوع تأويل بأن يجعل فى كلامه حذف والتقدير وكالتى واللتين لتميم الخ ولامكان هذا التقدير قال الشارح ظاهر كلام الناظم الخ فافهم (قوله وأطلق ابن عصفور القول فى تثنية الخ) المتجه أن الجار والمجرور متعلق بالقول ومعنى اطلاق القول فيه عدم تقييده ببعض طىء بل أسنده اليهم جملة فعليه مؤاخذة من هذه الجهة أيضا نبه عليها الشاطبى وغيره لكن الشارح لم يتعرض لها بل انما تعرض لمؤاخذة المصنف اياه من جهة اثبات غير ذو وذات وذوات وانما لم يتعرض الشارح لتلك الجهة لاذ فى نقل هذا الاطلاق عن ابن عصفور نظرا اذ قال ابن عصفور فى المقرب وذو وذات فى لغة طىء وتثنيتهما وجمعهما عند بعضهم وقال السيوطى فى النكت لم يذكر ابن مالك فى جميع كتبه تثنية ذو وجمعه فبان أن لا اطلاق فى عبارة ابن عصفور لتصريحه بأن ذلك خاص ببعض طىء وأن ابن مالك انما نازع فى الثبوت كذا فى الروداني وعلى هذا كان ينبغى للشارح

* تنبيه * ظاهر كلام الناظم أنه اذا أريد غير معنى التى واللاتى يقال ذو على الاصل وأطلق ابن عصفور القول فى تثنية ذو وذات وجمعهما قال الناظم وأطلق أن الحامل له

أن يقول وحكى ابن عصفور تثنية الخ (قوله على ذلك) أي على قوله بتثنية ذو
وذات وجمعهما (قوله لذلك) أي لكونه قاله قياسا على ما قالوه (قوله مثل
ماذا) لعل التشبيه بما دون من مثلا لموازنتها ماذا ولحقتها باختتامها بالالف
فتدبر (قوله من أنها الخ) انما قصر وجه الشبه على ذلك لان من جملة ما تقدم
كون ما لغير العاقل مع أن ذا تكون للعاقل بعد من ولغيره بعد ما كما قاله ابن
غازي (قوله من استفهام) في المتن حذف من الثاني لدلالة الاول لكن
في صنيع الشارح تحريك لمن مع سكونها في المتن (قوله على الاصح) وقيل
بعد ما الاستفهامية فقط ورد بالسماع في كلتيهما (قوله اسما واحدا
مستفهما به) أي أو مع ما اسما واحدا موصولا أو نكرة موصوفة فصور
التركيب ثلاثة ويقال له الالغاء الحكمي والغاؤها الحقيقي جعل ذا زائدة
وما استفهامية على رأي الناظم تبعا للكوفيين المجوزين زيادة الاسماء
قالوا وذلك المجموع المجعول اسما واحدا مستفهما به مخصوص بجواز عمل
ما قبله فيه نحو أقول ماذا كره الدماميني نقلا عن المصنف وغيره وكذا
في الروداني وغيره فما ذكره البعض من عدم عمل ما قبله فيه توهما منه أنه
كبقية أسماء الاستفهام غير صحيح ويظهر أثر الالغاءين في نحو سآلته
عماذا فتثبت الالف مع الجار على تقدير الالغاء الحكمي وتحذف معه على
تقدير الحقيقي قاله الشيخ يحيي (قوله لانه مبتدأ وذا وصلته خبر) قال شيخنا
الظاهر أنه يجوز عكسه بل هو أولى لان ذا معرفة حينئذ فتأمل اه وجاز
هذا الاخبار بمعرفة عن نكرة لان هذا التركيب من قبيل كم مالك وقد
قال الناظم لا يخبر بمعرفة عن نكرة وان تخصصت الا في نحو كم مالك وخير
منك زيد عند سيبويه وفي النسخ نحو فان حسبك الله على أن ابن هشام
اكتفى في الاخبار عن النكرة بالمعرفة بتخصيصها ثم الموافق للصناعة أن
الخبر أو المبتدأ الموصول فقط لا مجموع الموصول والصلة كما صنع الشارح
فتدبر (قوله قال الشاعر الخ) قال الدماميني يجوز في البيت كون ماذا
اسما واحدا مبتدأ خبره يحاول والرابط محذوف أي يحاوله لجواز مثل
هذا في الشعر أو مفعولا ليحاول ونحب خبر محذوف أي هو نحب (قوله
يحاول) أي يطلب والنحب في الاصل المدة يقال فلان قضى نحبه أي مدة

على ذلك قولهم ذات وذوات
بمعنى التي واللاتي فأضربت
عنه لذلك لكن نقل الهروي
وابن السراج عن العرب ما نقله
ابن عصفور (ومثل ما)
الموصولة فيما تقدم من أنها
تستعمل بمعنى الذي وفروعه
بلفظ واحد (ذا) اذا وقعت
(بعد ما استفهام) باتفاق
(أو بعد (من) استفهام على
الاصح وهذا (اذا لم تلغ) ذا
(في الكلام) والمراد بالغائها
أن تجعل مع ما أو من اسما
واحدا مستفهما به ويظهر
أثر الامرين في البدل من اسم
الاستفهام وفي الجواب فتقول
عند جعلك ذا موصولا ماذا
صنعت أخير أم شر بالرفع على
البدلية من ما لانه مبتدأ وذا
وصلته خبر ومثله من ذا
أكرمت أزيد أم عمرو وقال
الشاعر

ألا تسألان المرء ماذا يحاول
أنحب فيقضى أم ضلال وباطل

وتقول عند جعلهما اسما
واحدا ماذا صنعت أخيرا
أم شرا ومن ذا أكرمت
أزيدا أم عمرا بالنصب
على البدلية من ماذا أو من
ذا لانه منصوب بالمفعولية
مقدم وكذا تفعل فى الجواب
نحو يسألونك ماذا ينفقون
قل العفو قرأ أبو عمرو برفع
العفو على جعل ذا موصولا
والباقون بالنصب على جعلها
ملغاة كما فى قوله تعالى ماذا
أنزل ربكم قالوا خيرا فان لم
يتقدم على ذا ما ومن
الاستفهاميتان لم يجز أن
تكون موصولة وأجازه
الكوفيون تمسكا بقوله
عدس ما لعباد عليك امارة
نجوت وهذا تحملين طليق
وخرج على أن هذا طليق
جملة اسمية وتحملين حال أى
وهذا الطليق محمولا * تنبيه *
يشترط لاستعمال ذا موصولة
مع ما سبق أن لا تكون مشارا
بها نحو ماذا التوانى وماذا
الوقوف وسكت عنه لوضوحه
(وكلها) أى كل الموصولات
(يلزم) أن تكون

حداثه وأراد به هنا التدبر والمعنى ألا تسألان المرء ماذا يطلبه باجتهاده
فى أمور الدنيا أنذر أوجبه على نفسه فهو يسعى فى قضائه أم هو ضلال وباطل
(قوله وتقول عند جعلهما اسما واحدا) يصح أيضا فى هذه الحالة تقدير
ضمير منصوب بالفعل وجعل ماذا فى موضع رفع مبتدا خبره الجملة الفعلية
والعائد الضمير المقدر أو فى موضع نصب بمحذوف يفسره المذكور ولكن
كل هذا تكلف مع أنه يرد على الاول أن حذف رابط جملة الخبر مخصوص
بالشعر كما يفيده ما مر عن الدمامينى وعلى الثانى أن حذف الضمير الشاغل
قبيح كما يأتى فى باب الاشتغال (قوله وكذا تفعل فى الجواب) أى استحسانا
لان حق الجواب أن يطابق السؤال اسمية وفعلية (قوله قل العفو) أى
الزائد على قدر الحاجة (قوله وأجازه الكوفيون) أى كما أجازوا فى بقية
أسماء الاشارة أن تكون موصولة تمسكا بقوله تعالى ثم أنتم هؤلاء تقتلون
وقوله تعالى وما تلك بيمينك أى الذين تقتلون والتى بيمينك * وأجيب بجعل
تقتلون وبيمينك حالا قاله الدمامينى (قوله عدس) اسم صوت يزجر به البغل
وقد يسمى به البغل والامارة بالكسر الحكم والبيت من قصيدة هجا بها
الشاعر عباد بن زياد بن أبى سفيان وقد كتب هجوه على الحيطان فلما ظفر به
ألزمه محوه بأظفاره ففسدت أنامله ثم أطال سجنه فكلموا فيه معاوية فوجه
له بريدا فأخرجه وقدمت له بغلة فنفرت فقال ذلك عينى باختصار (قوله
وتحملين حال) أى من ضمير طليق بناء على الاصح من جواز تقديم الحال
على عاملها الصفة المشبهة كما فى شرح الجامع (قوله أن لا تكون مشارا بها)
زاد البعض تبعا للشيخ شرطا آخر وهو أن لا يكون بعدها اسم موصول نحو
من ذا الذى يشفع عنده الا باذنه ولا حاجة اليه للاستغناء عنه بقوله اذا لم
تلغ فى الكلام لانها فى هذه الحالة ملغاة فتكون مع من مبتدأ والذى خبر وفى
الدمامينى أن الالغاء يترجح فى هذه الحالة أيضا ولا يتعين لاحتمال أن
تكون ذا موصولة والذى تأكيد لها أو خبر مبتدا محذوف اه وفى الصبان
أن من مبتدأ وذا خبر والذى بدل اه (قوله وكلها يلزم بعده صلة) قال
فى التسهيل وقد ترد صلة بعد موصولين أو أكثر مشتركا فيها أو مدلولا بها على
ما حذف اه فالاشتراك فيما اذا ناسبت الصلة جميع ما قبلها من الموصولات

والدلالة

والدلالة فيما اذا لم تناسب الاواحد امنها والقسم الاول داخل تحت قول الشارح ملفوظة والثانى داخل تحت قوله أومنوية (قوله بعده) ويجوز الفصل بينه وبينها بالجملة القسمية والندائية والاعتراضية كما فى الهمع والدمامينى (قوله تعرفه) اعترض بأن الموصول لو كان معرّفا بصلته لتعرفت النكرة الموصوفة بصفتها * وأجيب بأن تعين الموصول بصلته وضعى لوضعه معرفة مشارا به الى المعهود بمضمون صلته بين المتكلم والمخاطب فمعنى قولك لقيت من ضربته اذا كانت موصولة لقيت الانسان المعهود بكونه مضروبا لك فهى موضوعة على أن تكون معرّفة بصلتها وأما اذا جعلتها موصوفة فالمعنى لقيت انسانا مضروبا لك فالتخصيص بمضروبية المخاطب وان حصل بقولك انسانا لكنه ليس تخصيصا وضعيا بل هو عارض لان انسانا موضوع لانسان ما بخلاف الذى ومن مثلا فانهما وضعا للمخصوص بمضمون صلتهما فالفرق بين المعرفة والنكرة المخصصة أن تخصيص المعرفة وضعى وهو المراد بالتعريف عندهم وليس المراد به مطلق التخصيص ألا ترى أنك قد تخصص النكرة بوصف لا يشاركها فيه شئ آخر مع أنها لا تسمى بذلك معرفة لكونه غير وضعى كقولك اعبد الها خالق السموات والارض اهـ دمامينى ببعض تلخيص وسيأتى قريبا جواب آخر فتنبه (قوله ولا شئ منها) أى ولو ظرفا أو جارا ومجرورا (قوله على الموصول) وأما تقديم بعض أجزاء الصلة على بعض فجائز نحو جاء الذى قائم أبوه قال فى التسهيل وقد يلى معمول الصلة الموصول ان لم يكن حرفا أو أل وعلل فى الشرح المنع مع الحرف وأل بأن امتزاج الحرف بصلته أشد من امتزاج الاسم بصلته فتقديم معمولها كايقاع كلمة بين جزئى مصدر وكذا اشتدّ امتزاج أل قال المرادى وفصل فى الحرف قوم فأجاز وا فى غير العامل نحو عجبت مما زيدا تضرب ومنعوا فى العامل كأن (قوله ففيه متعلق الخ) اختار قوم كابن الحاجب جواز تقديم معمول صلة أل اذا كان ظرفا كما فى الآية وعليه لا تقدير قال ابن الحاجب والفرق عندنا بين أل وغيرها أن أل على صورة الحرف المنزل جزأ من الكلمة فكانت كغيرها من الاجزاء التى لا تمنع التقدم وفرقنا بينها وبين غيرها فى ذلك كالفرق بينها وبين غيرها اتفاقا فى جعل صلتها اسم فاعل

(بعد صلة) تعرفه ويتم بها معناه اما ملفوظة نحو جاء الذى أكرمته أو منوية كقوله

نحن الألى فاجمع جمو
ع ثم وجههم الينا

أى نحن الألى عرفوا بالشجاعة بدلالة المقام وأفهم بقوله بعده انه لا يجوز تقديم الصلة ولا شئ منها على الموصول وأما نحو وكانوا فيه من الزاهدين ففيه متعلق

أو اسم مفعول لتكون مع أل كالاسم الواحد واختار السيوطي ما نقله في الهمع عن الكوفيين من جواز تقديم الظرف المتعلق بصلة الموصول اسميا كان أو حرفيا (قوله محذوف) تقديره وكانوا زاهدين فيه من الزاهدين وعلى هذا يكون من الزاهدين امامفة مؤكدة نحو عالم من العلماء أو مؤسسة على معنى ممن بلغ بهم الزهد الى أن يعدوا من الزاهدين أو خبر ثان لكان أفاده الدماميني (قوله دلت عليه صلة أل) لا يرد أن ما لا يعمل لا يفسر عاملا لان ذلك في باب الاشتغال قاله يس (قوله أن تكون معهودة) بأن يعلمها المخاطب ويعلم تعلقها بمعين أما صفة النكرة فالشرط فيها علم المخاطب بها فقط هذا هو الفرق بينهما ومنه يعلم وجه تعرف الموصول بصلته دون النكرة بصفتها قيل محل اشتراط العهد اذا أريد بالموصول معهود فان أريد به الجنس أو الاستغراق فالشرط كون صلته كذلك وفي الروداني بعد كلام والتحرير أن المراد بكون الصلة معهودة أن تكون معروفة للسامع سواء كان تعريفها التعريف العهد الخارجي نحو واذ تقول للذي أنعم الله عليه أو تعريف الحقيقة أي من حيث هي نحو المعطي خير من الآخذ أو تعريف الحقيقة في ضمن بعض الافراد نحو كمثل الذي ينعق أو في ضمن جميع الافراد نحو اقتلوا المشركين بناء على أن أل موصولة أو الذي يشرك أو الذين يشركون أو من يشرك أو نحو ذلك فالصلة في الجميع معهودة والعهد خارجي في الاول وذهني في غيره وأما نحو فغشيهم من اليم ما غشيهم فالظاهر أنه من تعريف الحقيقة في ضمن كل فرد ويحتمل العهد الخارجي أي الذي يعرف في الخارج انه غشيهم فان المعهود خارجا يجوز أن يكون مجملا كما يكون مفصلا فظهر أن العهد في الجميع وأن اشتراطه مقام ارادة الجنس أو الاستغراق أو التهويل غير صحيح (قوله أو منزلة منزلة المعهود) اجراء للالتها بقرينة المقام على عظمة موصولها مجرى العهد لتعينها موصولها بهذا الاعتبار فاندفع قول سم وأقره شيخنا والبعض قد يقال ان عرفت الصلة مع الابهام فلا معنى لاشتراط العهد مطلقا على أنه قد يشكل الاكتفاء بالتنزيل في حصول التعريف فليتأمل وعبارة التوضيح معهودة الا في مقام التفخيم والتهويل فيحسن ابهامها اهـ وعلى هذا

محذوف دلت عليه صلة أل لا بصلتها والتقدير وكانوا زاهدين فيه من الزاهدين ويشترط في الصلة أن تكون معهودة أو منزلة منزلة المعهود والالم تصلح للتعريف فالمعهودة نحو جاء الذي قام أبوه والمنزلة منزلة المعهود هي الواقعة

لاحاجة الى التنزيل المذكور (قوله فى معرض التهويل) أى التخويف والتفخيم أى التعظيم أى المجرد عن التخويف فلا يقال من لازم التهويل التفخيم وقوله نحو فغشيهم الخ مثال للتخويف وقوله فأوحى الخ مثال للتفخيم (قوله وأن تكون الخ) يلزم على صنيعه تغيير اعراب قول المصنف مشتملة (قوله أى مطابق له الخ) المراد المطابقة أعم من أن تكون لفظا ومعنى كما فى الموصولات الخاصة أو لفظا فقط أو معنى فقط كما فى المشتركة غير أل على ما مر هذا ويجوز مراعاة المعنى بعد مراعاة اللفظ كثيرا وعكسه قليلا بل قيل بمنعه ومراعاة اللفظ ثم المعنى ثم اللفظ كما مر ذلك (قوله وربما خلفه اسم ظاهر) قال شيخنا الظاهر أن بقية الروابط الآتية فى الابتداء تأتى هنا اذ لا فرق ومن خلف الظاهر قوله تعالى واذ أخذ الله ميثاق النبيين لما آتيتكم من كتاب وحكمة ثم جاءكم رسول مصدق لما معكم لتؤمنن به فاللام الأولى للابتداء وما موصول بمعنى الذى مبتدأ وآتيتكم صلة عائدها محذوف أى آتيتكموه وثم جاءكم عطف على آتيتكم عائدها ما معكم لانه اسم ظاهر خلف عن الضمير والاصل مصدق له ولتؤمنن به جواب قسم محذوف ومجموع القسم والجواب خبر المبتدا وقيل غير ذلك (قوله فى رحمة الله) لو أضمر لقال فى رحمتك نظرا الى المبتدا أو رحمته نظرا الى الخبر واعتبار الخبر أكثر وأقيس كما فى التسهيل وشرحه للدماميني ولاحتمال الضمير هنا وتعينه فى الشاهد قبله لغيبة عند الشاهد (قوله فلا اشكال فى العائد) أى فى مطابقته لظهور حصول المطابقة لفظا ومعنى (قوله وهو الاكثر) أى فى غير أل على ما مر (قوله فان لزم لبس الخ) اعترض بأن اللازم فى المثال اجمال لا لبس ولا محذور فى الاجمال بل قد يكون من مقاصد البلغاء ويمكن دفعه بأن المراد باللبس هنا الاجمال فى مقام البيان وهو معيب وكاللبس قبح الاخبار بمؤنث عن مذكر فى نحو من هى حمراء أمك على ما تقدم بيانه فتنبه (قوله وجملة) خبر مقدم والذى مبتدأ مؤخر لانه المعرفة وتجويز البعض كغيره العكس غير صحيح على ماذكره الناظم كما مر وفى وصل ضمير يعود الى كالها هو نائب الفاعل وظاهر صنيع الشارح عوده الى الموصول المعلوم من المقام أو المتقدم فى قوله موصول الاسماء ومنهم من جعل نائب فاعل وصل

فى معرض التهويل والتفخيم نحو فغشيهم من اليم ماغشيهم فأوحى الى عبده ما أوحى

وأن تكون (على ضمير لائق) بالموصول أى مطابق له فى الافراد والتذكير وفروعهما

(مشتملة) ليحصل الربط بينهما وهذا الضمير هو العائد على الموصول وربما خلفه اسم ظاهر كقوله

سعاد التى أضناك حب سعادا

وقوله * وأنت الذى فى رحمة الله أطمع * كما سبقت الاشارة اليه وهو شاذ فلا يقاس عليه

* تنبيه * الموصول ان طابق لفظه معناه فلا اشكال فى العائد وان خالف لفظه معناه فلك فى العائد وجهان مراعاة اللفظ وهو الاكثر ومراعاة المعنى كما سبقت الاشارة اليه وهذا مالم يلزم من مراعاة اللفظ لبس فان لزم لبس نحو اعط من سألتك لا من سألك

وجبت مراعاة المعنى (وجملة

أو شبهها)

من ظرف ومجرور تامين (الذى وصلته) الموصول (كمن عندى الذى ابنه كفل) فعندى ظرف تام صلة من وابنه كفل جملة اسمية صلة الذى وانما كان الظرف والمجرور التامان شبيهين بالجملة لانهما يعطيان معناها لوجوب كونهما هنا متعلقين بفعل مسند الى ضمير الموصول تقديره الذى استقر عندك والذى استقر فى الدار وخرج عن ذلك ما لا يشبه الجملة منهما وهو الظرف والمجرور الناقصان نحو جاء الذى اليوم والذى بك فانه لا يجوز لعدم الفائدة * تنبيه * ومن شرط الجملة الموصول بها مع ما سبق أن تكون خبرية لفظا ومعنى فلا يجوز

الضمير المجرور بعده (قوله من ظرف ومجرور تامين) فيه أنهما هنا متعلقان بفعل فتكون الصلة حينئذ جملة فلا حاجة لقوله أو شبهها الا أن يقال مراده بالجملة فى قوله وجملة الملفوظ بها أو شبهها الجملة المقدرة كما فى الدمامينى والمراد بالتام ما يفهم عند ذكره متعلقه العام وكذا الخاص اذا دلت عليه قرينة كما قاله الدمامينى ومثل له بأن يقال اعتكف زيد فى الجامع وعمرو فى المسجد فتقول جاء زيد الذى فى المسجد وعمرو والذى فى الجامع وبالناقص ما لا يفهم عند ذكره متعلقه الخاص لعدم القرينة عليه وبهذا التحقيق يعلم ما فى كلام البعض (قوله يعطيان معناها) أى يدلان عليه لانهما يدلان على نفس الجملة ويلزم من ذلك دلالتهما على معناها (قوله متعلقين بفعل) قال فى المغنى قال ابن يعيش وانما لم يجز فى الصلة أن يقال ان نحو جاء الذى فى الدار بتقدير مستقر على أنه خبر لمحذوف على حد تماما على الذى أحسن بالرفع لقلة ذلك والمراد هذا أولى فيه بحث اذ مقتضى تعليله صحة تقدير مستقر على أنه خبر لمبتدا محذوف اذا طالت الصلة لفظا نحو جاء الذى فى الدار النفيسة لانتفاء العلة حينئذ وظاهر الملانهم يخالفه ولعل هذا وجه عدول الدمامينى عن تعليل الشيخ بما ذكره ابن يعيش الى تعليله بأن شرط الحذف من الصلة أن لا يصلح الباقى للوصل وهو مفقود هنا لصلاحية الباقى وهو الجار والمجرور للوصل فليتأمل (قوله خبرية) اعترض بأن شرط الخبرية تصديقها بالذات كما أفاده السيد فى شرح المفتاح وجملة الصلة ليست كذلك وكذا جملة الصفة والحال والخبر ويمكن أن يجاب بأن تسميتها خبرية باعتبار الاصل قبل جعلها صلة ويجوز عدم موافقة النحاة على هذا الشرط ومن الخبرية الجملة القسمية عند من يسميها خبرية نظرا الى الجواب وأما من يسميها انشائية نظرا الى القسم فيستثنيها من عدم جواز الوصل بالانشائية والشرطية كالقسمية فى جواز الوصل بها اذا كان جوابها خبرا والا فلا كذا فى الروداني وانما اشترط كون جملة الصلة خبرية لانه يجب أن يكون مضمونها معلوم الانتساب الى الموصول للمخاطب قبل الخطاب والجمل الانشائية ليست كذلك لان مضمونها لا يعلم الا بعد ايرادصيغها أفاده الدمامينى ولم يكتف عن قيد الخبرية بقيد العهد

جاء الذى اضربه أو ابنه قائم أو رحمه الله خلافا للكسائى فى الكل وللمازنى فى الاخيرة وأما قوله

وانى لراج نظرة قبل التى * لعلى وان شطت نواها أزورها

وقوله

وماذا عسى الواشون ان يتحدثوا * سوى أن يقولوا اننى لك عاشق * فمخرج على اضمار قول فى الاول أى قبل التى أقول فيها لعلى أزورها وأن ماذا فى الثانى اسم واحد وليست ذا موصولة لموافقة عسى لعل فى المعنى وأن تكون غير تعجبية فلا يجوز جاء الذى ما أحسنه وان كانت عندهم خبرية وأجازه بعضهم وهو مذهب ابن خروف قياسا على جواز النعت بها وأن لا تستدعى كلاما سابقا فلا يجوز جاء الذى لكنه قائم (وصفة صريحة) أى خالصة الوصفية (صلة أل) الموصولة والمراد بها هنا اسم الفاعل واسم المفعول وأمثلة المبالغة وفى الصفة المشبهة خلاف ووجه المنع أنها لا تؤول بالفعل

اذ يلزم من كونها معهودة كونها خبرية قال الروداني دفعا لتوهم أنها فى مقام التهويل قد تكون غير خبرية (قوله جاء الذى اضربه الخ) المثال الاول للانشائية لفظا ومعنى الطلبية صراحة والثانى للانشائية لفظا ومعنى الغير الطلبية صراحة والثالث للانشائية معنى لا لفظا (قوله شطت نواها) أى بعد بعدها وتأنيث الفعل لاكتساب الفاعل التأنيث من المضاف اليه وفسر الدماميني والشمني نواها بجهة قصدها من السفر وعد فى القاموس من معانى النوى الدار والتأنيث على هذين الوجهين ظاهر (قوله وأن ماذا فى الثانى الخ) قال بعض المحققين المشهور أن عسى انشاء لكن دخول الاستفهام عليها نحو فهل عسيتم ووقوعها خبرا لان نحو انى عسيت صائما دليل على أنه فعل خبرى واذا ثبت كونها خبرا فينبغى أن يجوز وقوعها صلة بلا خلاف اه (قوله لموافقة عسى) علة لمحذوف تقديره وانما كانت جملة عسى انشائية لموافقة الخ (قوله وان كانت عندهم خبرية) أى بحسب الاصل لا بحسب الاستعمال فانها بحسبه انشائية اتفاقا فحينئذ عدم استعمالها صلة لانها فى الاستعمال انشائية لا خبرية كذا فى الروداني وقيل لان التعجب انما يكون فيما خفى سببه ففيه ابهام مناف لما يقصد بالصلة من التبيين (قوله وان لا تستدعى الخ) بقى من الشروط أن لا تكون معلومة لكل أحد نحو جاء الذى حاجباه فوق عينيه قاله يس نقلا عن المصنف ولعل وجهه عدم تعيين مثل هذه الصلة للموصول لثبوتها لكل ذى حاجبين وعينين وعلى هذا يتجه جواز نحو هذا المثال اذا قصد الاستغراق فاستفده فانه نفيس (قوله وصفة الخ) نقل يس عن الزمخشرى فى المفصل والسعد فى المطول أن الوصف مع مرفوعه الواقع صلة أل جملة لا شبه جملة وجعله فى التوضيح شبه جملة وهو الظاهر ولعل مراد القائل بأنه جملة أنه جملة فى المعنى (قوله اسم الفاعل واسم المفعول) أى اللذان أريد بهما الحدوث فان أريد بهما الثبوت كالمؤمن والصانع كانت أل الداخلة عليهما معرفة لانهما حينئذ صفة مشبهة اه يس (قوله ووجه المنع) أى منع كونها صلة لال ووجه الجواز شبه الفعل باعتبار رفعها الظاهر باطراد مطلقا بخلاف أفعل التفضيل فانه لا يرفع الظاهر باطراد الا فى مسألة الكحل (قوله

لانها للثبوت) أى والفعل للتجدد والحدوث (قوله ومن ثم) أى من أجل أن منع وصل أل بالصفة المشبهة من حيث انها لا تؤول بالفعل وفيه أن هذا انما ينتج أصل المنع لا المنع باتفاق الا أن يجعل كلامه من باب ذكر جزء العلة وحذف جزئها الثانى وهو عدم رفع أفعل التفضيل الظاهر بالمراد الا فى مسألة الكحل بخلاف الصفة المشبهة فتدبر (قوله التى غلبت عليها الاسمية) أى بسبب كثرة استعمالها فى الذات بقطع النظر عن الصفة (قوله نحو أبطح وأجرع وصاحب) أما أبطح فهو فى الاصل وصف لكل مكان منبطح أى متسع من الوادى ثم صار اسما للارض المتسعة وأما أجرع فهو فى الاصل وصف لكل مكان مستو ثم صار اسما للارض المستوية ذات الرمل التى لا تنبت شيئا وأما الصاحب فهو فى الاصل وصف للفاعل ثم صار اسما لصاحب الملك قال الشاطبى والدليل على أن هذه الاسماء انسلخ عنها معنى الوصفية أنها لا تجرى صفات على موصوف ولا تعمل عمل الصفات ولا تتحمل ضميرا (قوله فالمغيرات صبحا) أى فالخيول المغيرات فى الصبح والنقع الغبار (قوله فراعوا الحقين) أى حق الموصولية فأدخلوها على ماهو فى معنى الجملة وحق المشابهة الصورية فأدخلوها على مفرد لفظا (قوله وكونها) مصدر كان الناقصة وهو مبتدأ والضمير المضاف اليه اسمه فى محل جر باعتبار الاضافة ومحل رفع باعتبار اسمية الكون والجار والمجرور خبره من حيث النقصان وقل خبره من حيث الابتداء (قوله أى صلة أل) على هذا الحل تكون الباء بمعنى من ويصح عود الضمير على أل فالباء على ظاهرها أى وكون أل موصولة بمعرب الخ (قوله بمعرب الافعال) بحث الدمامينى أن أل اذا وصلت بجملة مضارعية أو غير مضارعية كان لها محل من الاعراب وكان محلها بحسب ما يقتضيه العامل فى المفرد الذى يصح حلوله محلها من رفع أو نصب أو جر وأن قولهم جملة الصلة لا محل لها من الاعراب ليس على اطلاقه ورأيت بخط الشنوانى عازيا لسم ما نصه يمكن أن يرد هذا البحث بأن الجملة انما يكون لها محل ان صح حلول المفرد محلها اذا كان ذلك المفرد مفردا حقيقة أما اذا كان مفردا صورة فجملة حقيقة فلا يكون للجملة التى يصح حلوله محلها محل وقد بين الرضى

لانها للثبوت ومن ثم كانت أل الداخلة على اسم التفضيل ليست موصولة بالاتفاق وخرج بالصريحة الصفة التى غلبت عليها الاسمية نحو أبطح وأجرع وصاحب فأل فى مثلها حرف تعريف لا موصولة والصفة الصريحة مع أل اسم لفظا فعل معنى ومن ثم حسن عطف الفعل عليها نحو فالمغيرات صبحا فأثرن به نقعا ان المصدقين والمصدقات وأقرضوا الله قرضا حسنا وانما لم يؤت بها فعلا كراهة أن يدخلوا على الفعل ما هو على صورة المعرفة الخاصة بالاسم فراعوا الحقين (وكونها) أى صلة أل (بمعرب الافعال) وهو المضارع (قل) من ذلك قوله

ماأنت بالحكم الترضى حكومته * ولا الاصيل ولاذى الرأى والجدل * وهو مخصوص عند الجمهور بالضرورة ومذهب الناظم جوازه اختيارا وفاقا لبعض الكوفيين وقد سمع منه أبيات * تنبيه * شذوصل أل بالجملة الاسمية كقوله

من القوم الرسول الله منهم
لهم دانت رقاب بنى معد

وبالظرف كقوله

من لا يزال شاكرا على المعه
فهو حر بعيشة ذات سعه

و(أى) تستعمل موصولة خلافا لاحمد بن يحيى فى قوله انها لا تستعمل

أن صلة أل المفرد اسم صورة فعل حقيقة اه وكذا قال الشمنى وزاد أو يقال محل ذلك اذا كان اعراب ذلك المفرد بالاصالة واعراب الاسم بعد أل عارية منها كما مر (قوله الترضى) بادغام اللام وتركه بخلاف لام أل الحرفية فانها يجب ادغامها فى التاء ونحوها تخفيفا لكثرة الاستعمال قاله سم (قوله وهو مخصوص عند الجمهور بالضرورة) بناء على قولهم انها ماوقع فى الشعر مما لا يقع مثله فى النثر وماقاله ابن مالك بناء على قوله انها ما اضطر اليها الشاعر ولم يجد عنه مندوحة ولهذا قال لتمكنه من أن يقول المرضى لكن تضعف مذهبه بأنه مامن ضرورة الا ويمكن ازالتها بنظم تركيب آخر ورأيت بخط الشنوانى عازيا لسم مانصه قد يقال مراد المصنف بما ليس عنه مندوحة ماهو كذلك بحسب العبارات المتبادرة التى يسهل استحضارها فى العادة فلا يرد عليه ماردبه عليه فليتأمل اه وهو جواب حسن كان يخطر كثيرا ببالى (قوله وفاقا لبعض الكوفيين) فى التصريح أن ماعليه المصنف اختيار ثالث فى المسألة لان بعض الكوفيين يجيزونه اختيارا والجمهور يخصونه بالضرورة فالقول بالجواز أى اختيارا على قلة قول ثالث اه وتبعه على ذلك البعض فحمل قول الشارح وفاقا لبعض الكوفيين على أن المراد وفاقا لبعض الكوفيين فى الجواز اختيارا الا فى القلة لعدم قولهم بها والذى يظهر لى أن بعضهم المذكور يقول بالقلة أيضا وان لم يصرح بها اذ يبعد غاية البعد أن يقول بكثرته اختيارا فيكون الخلاف على قولين فقط ثم رأيت فى كلام الروداني مايؤيده (قوله على المعه) أى الكائن معه فيجب تقدير المتعلق اسما لما تقدم من أن أل صلتها مفرد فى معنى الفعل فيكون مستثنى من اطلاقهم ان الظرف اذا وقع صلة وجب تقدير متعلقه فعلا أفاده الاسقاطى وقوله حر أى حقيق (قوله تستعمل موصولة) مع قوله وتكون بلفظ واحد اشارة الى وجه الشبه فى قوله كما وانه ناقص لان ما لغير العاقل وأيا لهما ومامبنية دائما وأيا مبنية فى حالة فقط فعلم أن قوله وتكون الخ ليس دخولا على قول المصنف كما وان زعمه البعض بل قوله كما مرتبط بكل من قوله تستعمل الخ وقوله وتكون الخ فافهم (قوله خلافا لاحمد بن يحيى) هو ثعلب ورد عليه بقوله فسلم على أيهم أفضل لان الاستفهامية والشرطية

لا دليل على الضم ولا يصلحان هنا اه تصريح بالمعنى وبحث فيه باحتمال أن تكون أى فى البيت استفهامية وخبرها مقول قول محذوف نعت لمجرور على محذوفا أى على شخص مقول فيه أيهم أفضل كذا قالوا ومثل ذلك فى ما هى بنعم الولد ما ليلى بنام صاحبه وسيأتى جوابه قريبا فتفطن (قوله الا شرطا أو استفهاما) أى لا موصولة فالحصر اضافى اذ لا ينفى استعمالها نعتا وحالا ووصلة لنداء ما فيه أل (قوله يثنونها ويجمعونها) يقال أيان وأيتان وأيون وأيات بالاعراب فى جميع الاحوال اعراب المثنى والجمع ولك أن تصرح بالمضاف اليه كأن تقول أيهن وأيام وأيتاهن وأيوهم وأياتهن وعلى هذه اللغة لا تكون أى من المشترك وفى صرف أية وأيات ومنع صرفهما للتأنيث والتعريف بنية الاضافة لمعرفة الذى هو شبه العلمية خلاف قال الروداني والجمهور على الصرف أى لان التعريف بنية الاضافة ليس من علل منع الصرف عندهم (قوله ما لم تضف أى مدة انتفاء اضافتها المقيدة أخذا مما وا الحال بحذف صدر صلتها بأن ينتفيا معا نحو أى هو قائم أو ينتفى الاضافة دون الحذف نحو أى قائم أو ينتفى الحذف دون الاضافة نحو أيهم هو قائم فهذه الصور الثلاث منطوق عبارته على قاعدة أن النفى اذا توجه الى مقيد بقيد صدق بانتفاء المقيد والقيد معا وانتفاء القيد فقط وانتفاء القيد فقط أما اذا أضيفت وحذف الصدر فتبنى وهذه صورة المفهوم والشارح قدم بيان المفهوم على بيان المنطوق لقلته ووجه البناء فى الاخيرة قيام موجبه وهو الشبه الافتقارى مع عدم المعارض لتنزيل المضاف اليه منزلة صدر الصلة فكأنه لا اضافة ومن أعربها فى هذه الصورة أيضا لم يقل بهذا التنزيل ووجه اعراب الثلاث الاول وجود المعارض من الاضافة اللفظية فى الثالثة والتقديرية فى الاوليين لقيام التنوين فيهما مقام المضاف اليه ولم ينزل التنوين فى الثانية منزلة الصدر لضعفه عن ذلك ولا تقيام التنوين مقام المضاف اليه معهود كما فى كل وبعض وحينئذ بخلاف قيامه مقام المبتدا (قوله وصدر وصلها ضمير) ظاهره التقييد بالضمير ويحتمل أن يقال ان الاسم الظاهر كذلك نحو جاء أيهم ضاربه أى جاء أيهم زيد ضارب به فى مقام عهد فيه ان زيدا ضرب واحدا من الجماعة ولم يتميز عما ذكر ما نقل عن

الا شرطا او استفهاما او تكون بلفظ واحد فى الافراد والتذكير وفروعهما (كما) وقال أبو موسى اذا أريد بها المؤنث لحقتها التاء وحكى ابن كيسان أن أهل هذه اللغة يثنونها ويجمعونها (وأعربت) دون أخواتها (ما لم تضف وصدر وصلها ضمير انحذف) فان أضيفت وحذف صدر صلتها بنيت

أى بعض النحاة وهو الخليل ويونس ومن وافقهما (أعرب) أيا (مطلقا) أى وان أضيفت وحذف صدر صلتها وتأولا الآية أما الخليل فجعلها استفهامية محكية بقول مقدر والتقدير ثم لننزعن من كل شيعة الذى يقال فيه أيهم أشد وأما يونس فجعلها استفهامية أيضا لكنه حكم بتعليق الفعل قبلها عن العمل لان التعليق عنده غير مخصوص بأفعال القلوب واحتج عليهما بقوله

اذا ما لقيت بنى مالك
فسلم على أيهم أفضل

بضم أى لان حروف الجر لا يضمر بينها وبين معمولها قول ولا تعلق وبهذا يبطل قول من زعم أن شرط بنائها أن لا تكون مجرورة بل مرفوعة أو منصوبة ذكر هذا الشرط ابن اياز وقال نص عليه النقيب فى الامالى ويحتمل أن يريد بقوله وبعضهم الى آخره أن بعض العرب يعربها

أبى حيان أنها اذا وصلت بظرف أو مجرور وجملة فعلية أعربت اجماعا (قوله على الضم) للاشارة به لكونه أقوى الحركات الى أن للكلمة حالة اعراب وأصل التحرك لالتقاء الساكنين (قوله وان لم تضف) أى سواء ذكر صدر الصلة أو حذف بقرينة تمثيله (قوله وتأولا الآية الخ) فالمفعول على قول الخليل محذوف وأى مبتدأ أضمته اعراب وأشد خبر والجملة نائب فاعل يقال وأما على قول يونس فسدت جملة أيهم أشد مسد المفعول وبقى رأى ثالث للاخفش والكسائى وهو جعلها استفهامية والمفعول كل شيعة ومن زائدة بناء على قولهما انها تزاد فى الايجاب وجملة الاستفهام مستأنفة شرح الجامع (قوله فجعلها استفهامية أيضا) اعترض عليه بأن الاستفهام لا يقع بعد الفعل الا اذا كان من أفعال العلم أو القول على الحكاية فلا يجوز ضربت أزيد عندك أم عمرو وننزع ليس منها (قوله الذى يقال فيه) أى الفريق الذى الخ ويلزم على هذا الحل حذف الموصول وبعض الصلة وهو ممتنع فلو قال فريقا يقال فيه الخ لكان أولى (قوله وبين معمولها) اعترض بأنه على تقدير القول لا يكون معمولها اسم الاستفهام بل شيئا آخر وأجيب بأن المراد بالمعمول ما يليق أن يكون معمولا وهو اسم الاستفهام المذكور ويكون المراد بالمعمول ما يليق أن يكون معمولا للحرف يندفع اعتراض آخر وهو أن ما قاله الشارح ينافيه تقديرهم القول فى قولهم ما هى بنعم الولد وقولهم على بئس العير وحاصل الجواب أن ما بعد الحرف هنا يليق أن يكون معمولا فلا ضرورة الى تقدير القول بخلافه فيما ذكر لان ما بعده فعل وعبارة المغنى فى توجيه رد بيت الشاعر الاقوال الثلاثة السابقة نصها لانه لا يجوز حذف المجرور ودخول الجار على معمول صلته وحرف الجر لا يعلق ولا يستأنف ما بعد الجار اه بتقديم وتأخير مراعاة لترتيب الاقوال كما سبق (قوله لا تضاف أى) أى الموصول التى الكلام فيها أما الواقعة نعتا أو حالا فلا تضاف الا الى نكرة وأما الشرطية والاستفهامية فيضافان الى النكرة وكذا الى المعرفة الدالة على متعدد نحو أى الرجال أفضل

فى الصور الاربع وقد قرئ شاذا أيهم أشد بالنصب على هذه اللغة * تنبيهان * الاول لا تضاف أى الى نكرة خلافا لابن عصفور

ولا يعمل فيها الا مستقبل
متقدم كما في الآية والبيت
وسئل الكسائي لم لا يجوز
أعجبني أيهم قام فقال أي
كذا خلقت * الثاني
نكون أي موصولة كما عرف
وشرطا نحو أيا ما تدعو فله
الاسماء الحسنى واستفهاما
نحو فأي الفريقين أحق
بالامن

أو المفردة المقدر قبلها دال على متعدد نحو أي زيد أحسن أي أي أجزائه أحسن وأي الدينار دينارك أي أي أفراده أو المفردة المعطوف عليها مثلها ولو وكقول الشاعر * أي وأيك فارس الاحزاب * وهي مع النكرة بمنزلة كل فيراعى في الضمير المضاف اليه ومع المعرفة بمنزلة بعض فيراعى المضاف فيقال أي غلامين أتيا أي غلمان أتوا أي الغلامين أتى أي الغلمان أتى كما تقول ذلك عند الاتيان بلفظ كل و بعض * ان قيل الموصول معرفة بصلته فيلزم اجتماع معرفين على أي أجيب بان أيا لوضعها على الابهام محتاجة الى تعريف جنس ما وقعت عليه والى تعريف عينه فالاول بالمضاف اليه والثاني بالصلة بخلاف غيرها فانه محتاج الى الثاني فقط فأي معرفة بالاضافة والصلة من جهتين كذا قالوا ولي فيه بحث لانه لا يأتي فيما اذا كانت أي الموصولة للجنس لان صلتها حينئذ لا تعرف العين ويمكن دفعه بأن المراد بالعين التي تعرفها صلة أي ما يعم قسم الجنس المعرف بالاضافة لا يقال تعريف العين بالصلة يستلزم تعريف الجنس لانا نمنع ذلك فقد يتميز الشيء ببعض صفاته مع الجهل بجنسه هذا وجوز الرضي اجتماع معرفين مختلفين وفرع عليه جواز اضافة العلم مع بقاء علميته وانما لم تجز اضافتها الى النكرة مع أن بيان جنس ما وقعت عليه يحصل بها لان الموصول مراد تعيينه واضافته الى النكرة تقتضي ابهامه فيحصل التدافع ظاهرا (قوله ولا يعمل فيها الخ) هذا مذهب الكوفيين وتبعهم الموضح وقال الناظم في التسهيل تبعا للبصريين ولا يلزم استقبال عامله ولا تقديمه خلافا للكوفيين (قوله والبيت) اعترض بأن أيا لم يعمل فيها في البيت فعل فضلا عن كونه مستقبلا لان العامل فيها حرف جر * وأجيب بأن الجار والمجرور متعلق بالفعل فهو عامل في المجرور محلا (قوله وسئل الكسائي) أي في حلقة يونس تصريح (قوله أي كذا خلقت) أي وضعت ووجه ابن السراج ذلك كما في التصريح بأن أيا وضعت على الابهام ولو قلت أعجبني أيهم قام كان على التعيين وايضاحه أن معنى أعجبني أيهم قام أعجبني الشخص الذي وقع منه القيام في الخارج فهو متعين في الخارج بوقوع القيام منه في الماضي بالفعل واذا قلت يعجبني أيهم يقوم فمعناه يعجبني الشخص الذي يقع منه

القيام –

ووصلة لنداء ما فيه أل ونعتا
لنكرة دالا على الكمال
نحو مررت برجل أى رجل
وتقع حالا بعد المعرفة نحو هذا
زيد أى رجل ومنه قوله
فأومأت ايماء خفيا لحبتر
فلله عينا حبتر أيما فتى * (وفى
ذا الحذف) المذكور فى صلة
أى وهو حذف العائد اذا كان
مبتدأ (أيا غير أى) من
الموصولات (يقتفى) غير أى
مبتدأ ويقتفى خبره وأيا مفعول
مقدم وأصل التركيب غير أى
من الموصولات يقتفى أيا أى
يتبعها فى جواز حذف صدر
الصلة (ان يستطل وصل)
نحو ما أنا بالذى قائل للناس سوأ

القيام وهو مبهم لعدم تعينه بوقوع القيام منه خارجا ومثله قولك اضرب أنت
أيهم يقوم فعلم أن الابهام فى يعجبنى أيهم يقوم ليس من جهة صلاحية
المضارع للحال والاستقبال حتى يرد اعتراض شيخنا على التوجيه بأن
الامر يعمل فيها ولا ابهام فيه لانه للاستقبال فقط نعم يرد أن مفاد التوجيه
أن سبب التعيين وعدمه مضى الصلة واستقبالها لا مضى العامل واستقباله
فافهم وانما اشترط التقدم لتمتاز الموصولة عن الشرطية والاستفهامية
لانهما لا يعمل فيهما الا متأخر (قوله ووصلة لنداء ما فيه أل) قال الرضى
وذلك لانهم استكرهوا اجتماع آلتى التعريف فحاولوا أن يفصلوا بينهما
باسم مبهم يحتاج الى ما يزيل ابهامه فيصير المنادى فى الظاهر ذلك المبهم وفى
الحقيقة ذلك المخصص الذى يزيل الابهام ويعين الماهية فوجدوا ذلك
الاسم أيا اذا قطع عن الاضافة واسم الاشارة لوضعهما مبهمين مشروطا
ازالة ابهامهما الا أن اسم الاشارة قد يزال ابهامه بالاشارة الحسية فلا
يحتاج الى الوصف بخلاف اى فكانت أدخل فى الابهام فلهذا جاز يا هذا
ولم يجز يا أى بل لزم أن يردفه ما يزيل ابهامه اه وبهذا أيضا كان الفصل
بأى أكثر من الفصل باسم الاشارة (قوله دالا على الكمال) أى فيما
أضيفت اليه مشتقا أو جامدا والثناء على الموصوف فى الاول باعتبار
الوصف المدلول عليه بالمضاف اليه وفى الثانى باعتبار كل ما يمدح به الموصوف
من أوصاف الكمال فيكون أبلغ كمررت بفارس أى فارس وبرجل أى
رجل قال الفارسى رجل الثانى غير الاول لان الاول واحد والثانى جنس
لان أيا بعض ما تضاف اليه (قوله لحبتر) اسم رجل ويلزم فى هذين الوجهين
أى كونها نعتا وكونها حالا الاضافة الى مماثل الموصوف لفظا ومعنى
أو معنى فقط نحو مررت برجل أى انسان بخلاف مررت برجل أى عالم فلا
يجوز كما فى التسهيل والهمع (قوله حذف العائد اذا كان مبتدأ) أخذ
كونه عائدا من قوله ضميرا وأخذ كونه مبتدأ من قوله وصدر وصلها (قوله ان
يستطل) أى يطل فالسين والتاء لعد الشئ كذا كاستحسنه أو يطل
بالبناء للمجهول أى يطيلها المتكلم فهما زائدتان فزيادتهما لا تتوقف على
بنائه للفاعل كما توهمه البعض ولم يشترط طول الصلة فى أى لملازمتها

لا اضافة لفظا أونية فالطول بالاضافة لازم لأى فكان معناه على اشتراط طول الصلة لكن يقع بجئ أى قائم وان جاز لعدم الطول لفظا نقله ابن خروف وغيره عن سيبويه (قوله ومنه وهو الذى فى السماء اله) فاله خبر مبتدا محذوف هو العائد وفى السماء متعلق باله لانه بمعنى معبود ولا يجوز تقدير المبتدأ مخبرا عنه بالظرف أو فاعلا بالظرف لخلو الصلة حينئذ من العائد على الموصول ولا يحسن جعل الظرف متعلقا بفعل هو صلة واله الاول والثانى بدلين من الضمير المستتر فيه وفى الارض معطوف على فى السماء لتضمنه الابدال مرتين مع اتحاد المبدل منه وهو ضعيف بل قيل بامتناعه ولا يجوز على هذا الوجه أن يكون وفى الارض اله مبتدأ وخبرا لئلا يلزم فساد المعنى ان استؤنف وخلو الصلة من عائد ان عطف كذا فى التصريح والروداني عليه والمغنى (قوله فالحذف نزر) الا فى لاسيما زيد فانهم جوزوا اذا رفع زيد أن تكون ما موصولة وزيد خبر مبتدا محذوف وجوبا بالمراد لتنزيلهم لاسيما منزلة الا الاستثنائية وهى لا يصرح بعدها بجملة واذا قيل لاسيما زيد الصالح فلا استثناء لطول الصلة بالنعت ذكر ذلك فى المغنى (قوله وابن السماك) بالكاف على وزن العطار فان صدر بابن قبل اللام كذا نقل عن الفراء (قوله بالرفع) أى فى الآيتين أما نصب أحسن فالذى اسم موصول حذف عائده أى على العلم الذى أحسنه وجوز الكوفيون كونه موصولا حرفيا فلا يحتاج لعائد أى على احسانه وكونه نكرة موصوفة فلا يحتاج لصلة ويكون أحسن حينئذ اسم تفضيل لا فعلا ماضيا وفتحته اعراب لا بناء وهى علامة الجر كذا فى الروداني وأما نصب بعوضة فبعوضة بدل من مثلا وما حرف زائد لتوكيد وقيل ما نكرة موصوفة وبعوضة صفة لما ويجوز على قراءة الرفع أن تكون ما حرفا زائدا وبعوضة خبر المبتدأ تقديره مثلا هو بعوضة كذا فى اعراب القرآن لابى البقاء (قوله من يعن) بالبناء للمجهول على اللغة المشهورة أى من يعتنه ويهمه حمد الناس له لرغبته فيه ويحد بفتح الياء التحتية وكسر الحاء المهملة من حاد اذا مال (قوله العائد المذكور) أى الذى هو صدر الصلة والا كثر فائدة جعل الضمير عائدا على العائد مطلقا سواء كان صدر صلة أولا كما صنع ابن عقيل فلا يجوز حذف

أى بالذى هو قائل لك ومنه وهو الذى فى السماء اله أى هو فى السماء اله (وان لم يستطل الوصل (فالحذف نزر) لا يقاس عليه وأجازه الكوفيون ومنه قراءة يحيى بن يعمر تماما على الذى أحسن وقراءة مالك بن دينار وابن السماك مثلا ما بعوضة بالرفع وقوله

لا تنو الا الذى خير فما شقيت ۞ الا نفوس الألى للشر ناووها

وقوله

من يعن بالحمد لا ينطق بما سفه ۞ ولا يحد عن سبيل المجد والكرم

(وأبوا أن يختزل) العائد المذكور أى يقتطع

ويحذف (ان صلح الباقي) بعد حذفه (للوصل مكمل) بأن كان ذلك الباقي بعد حذفه جملة أو شبهها لانه والحالة هذه لا يدري أهناك محذوف أم لا لعدم ما يدل عليه ولا فرق في ذلك بين صلة أي وغيرها فلا يجوز جاءني الذي يضرب أو أبوه قائم أو عندك أو في الدار على أن المراد هو يضرب أو هو أبوه قائم أو هو عندك أو هو في الدار ولا يعجبني أيهم يضرب أو أبوه قائم أو عندك أو في الدار كذلك أما اذا كان الباقي غير صالح للوصل بأن كان مفردا أو خاليا عن العائد نحو أيهم أشد وهو الذي في السماء اله جاز كما عرفت للعلم بالمحذوف * تنبيهان * الاول ذكر غير الناظم لحذف العائد المبتدأ شروطا أخر أحدها أن لا يكون معطوفا نحو جاء الذي زيد وهو فاضلان ثانيها أن لا يكون معطوفا عليه نحو جاء الذي هو وزيد قائمان نقل اشتراط هذا الشرط عن البصريين لكن أجاز الفراء وابن السراج في هذا المثال حذفه * ثالثها أن لا يكون بعد لولا نحو جاء الذي لولا هو لأكرمتك * الثاني أفهم كلامه أن العائد اذا كان مرفوعا غير مبتدأ لا يجوز حذفه

فلا يجوز جاء اللذان قام ولا اللذان جن (والحذف عندهم) أي عند النحاة أو العرب (كثير منجلي في عائد متصل

الهاء من ضربته في قولك جاء الذي ضربته في داره لان الباقي بعد حذفه صالح للوصل (قوله ويحذف) عطف تفسير (قوله مكمل) أي للموصول وهو صفة لازمة (قوله جملة أو شبهها) أي مشتملة على العائد (قوله لانه والحالة هذه الخ) فيه أن غاية ذلك حصول الاجمال وهو ليس بمعيب ولو قال لان المتبادر حينئذ الى فهم السامع عدم الحذف لاستقام التعليل (قوله على أن المراد هو يضرب الخ) أما على قطع النظر عن الضمير وجعل الباقي بعد حذفه صلة مستقلة فيجوز (قوله بأن كان مفردا) أي اسما واحدا (قوله نحو أيهم أشد الخ) في كلامه لف ونشر مرتب (قوله أن لا يكون معطوفا) اشترط هذا الشرط مع أن الكلام في حذف العائد المبتدأ لان المعطوف على المبتدا مبتدأ أو اشترطوه لان حذفه وحده يؤدي الى بقاء العاطف بدون المعطوف ومع العاطف فيه صورة الاخبار عن مفرد بمثنى (قوله أن لا يكون معطوفا عليه) لانه يؤدي الى وقوع حرف العطف صدرا أو الاخبار عن مفرد بمثنى صورة (قوله أن لا يكون بعد لولا) لوجوب حذف الخبر بعدها بقيده الآتي فلو حذف العائد لأدى الى الاجحاف وبقي شرطان آخران أن لا يكون بعد حرف نفي نحو جاء الذي ما هو قائم وأن لا يكون بعد حصر نحو جاء الذي ما في الدار الا هو وانما في الدار هو وأما اشتراط كونه غير منسوخ احترازا عن نحو اللذان كانا قائمين فمعلوم من اطلاق لفظ المبتدأ لان المنسوخ لا يسمى مبتدأ على الاطلاق (قوله أفهم كلامه) أي حيث أشار الى حذف الصدر بقوله وفي ذا الحذف (قوله فلا يجوز جاء اللذان قام الخ) لان الفاعل ونائبه لا يحذفان الا في مواضع ليس هذا منها (قوله عندهم) متعلق بكثير وقوله كثير منجلي خبران للحذف وقوله في عائد متعلق بكثير ومنجلي على سبيل التنازع هذا هو الظاهر وفي كلامه من عيوب القافية التضمين وهو تعلقها بما بعدها الا أن يخص بكون ما بعدها ركن الاسناد كما قاله بعضهم (قوله متصل) في مفهومه تفصيل فان كان انفصال الضمير لمعنى يفوت بحذفه بأن كان للتقديم أو لكونه بعد أداة الحصر امتنع حذفه وان لم يكن لذلك جاز نحو ومما رزقناهم ينفقون بناء على تقدير العائد منفصلا لانه أرجح أي رزقناهم اياه على أنه سيأتي عن الروداني أن المراد

بالمتصل هنا ما ليس واجب الانفصال وعليه يخرج القسم الاول ويدخل الثانى (قوله ان انتصب بفعل او وصف) فان قلت قد نصوا فى قوله تعالى أين شركائى الذين كنتم تزعمون أنه يجوز أن يكون التقدير تزعمونهم شركائى وهذا لا اشكال فيه وأن يكون التقدير تزعمون أنهم شركائى وعلى هذا فقد صح حذف العائد المنصوب بغير فعل ولا وصف * قلت الذى اعتمد بالحذف الموصول المشتمل على الضمير ولم يعتمد الضمير بالحذف ورب شئ يجوز تبعا لغيره ولا يجوز استقلالا مثاله حذف الفاعل فى نحو زيدا ضربته تبعا للفعل وحذف الفاء فى نحو وأما الذين اسودت وجوههم أكفرتم تبعا للقول اه دمامينى (قوله أو وصف) أى تام أيضا ليخرج نحو جاء الذى أنا كائنه (قوله هو غير صلة أل) أما المنصوب بصلة أل فلا يجوز حذفه أى ان عاد اليها لانه يذكر الضمير على اسميتها الخفية وعند حذفه يفوت الدليل فان عاد الى غيرها جاز حذفه نحو جاء الذى أنا الضارب أى الضاربه وبذلك يفيد الملاءمة الآتى أيضا أنا مجاء رجل أنا الضارب أى الضاربه فلا حاجة الى الاحتراز عنه بالتقييد لان المحذوف غير عائد الموصول والكلام فى حذف عائده (قوله وما عملت أيدينا) ونحو قوله تعالى وما عملت أيديهم فى قراءة الكوفيين الا حفصا بالحذف أى عملته كما فى قراءة الباقين قال الاصفهانى شارح اللمع لم يأت فى القرآن اثبات العائد اتفاقا الا فى ثلاث آيات كالذى يتخبطه الشيطان من المس كالذى استهوته الشياطين واتل عليهم نبأ الذى آتيناه شرح الجامع (قوله أى الذى الله موليكه) قدر الضمير متصلا مع أن الراجح انفصاله لان الكلام فى المتصل ومنه يعلم أن المراد بالمتصل هنا ما ليس واجب الانفصال قاله الرودانى (قوله نحو جاء الذى اياه أكرمت) أى وجاء الذى لم أكرم الا اياه فلا يجوز حذف العائد لانه لو حذف فى الاول لتبادر الى الذهن تقديره مؤخرا فيفوت الغرض من تقديمه وهو الحصر أو الاهتمام ولو حذف فى الثانى لتبعه فى الحذف الا فيتوهم نفى الفعل عن المذكور والمراد نفيه عن غيره قاله ابن هشام فى شرح بانت سعاد ويؤخذ من العلة ما قدمناه من أن محل منع حذف المنفصل اذا كان انفصاله بسبب التقديم أو الحصر فلو كان لغرض لفظى جاز حذفه نحو نا كهين بما آتاهم

ان انتصب بفعل) تام (أو وصف) هو غير صلة أل فالفعل (كمن نرجو يهب) اى نرجوه وأهذا الذى بعث الله رسولا أى بعثه وما عملت أيدينا أى عملته والوصف كقوله

ما الله موليك فضل فاحمدنه به ... فما لدى غيره نفع ولا ضرر

اى الذى الله موليكه فضل وخرج من ذلك نحو جاء الذى اياه أكرمت وجاء الذى انه فاضل وجاء الذى كأنه زيد والضاربه زيد هند فلا يجوز حذف العائد فى هذه الامثلة وشذ قوله

مالك * تنبيهات * في عبارته أمور * الاول ظاهرها أن حذف المنصوب بالوصف كثير كالمنصوب بالفعل وليس كذلك ولعله انما لم ينبه عليه للعلم باصالة الفعل في ذلك وفرعية الوصف فيه مع ارشاده الى ذلك بتقديم الفعل وتأخير الوصف * الثاني ظاهرها أيضا التسوية بين الوصف الذي هو غير صلة أل والذي هو صلتها ومذهب الجمهور أن منصوب صلة أل لا يجوز حذفه وعبارة التسهيل وقد يحذف منصوب صلة الالف واللام * الثالث شرط جواز حذف هذا العائد أن يكون متعينا للربط قاله ابن عصفور فان لم يكن متعينا لم يجز حذفه نحو جاء الذي ضربته في داره * الرابع انما لم يقيد الفعل بكونه تاما اكتفاء بالتمثيل كما هي عادته * الخامس اذا حذف العائد المنصوب بشرطه

ربهم أي آتاهم اياه ولا يقدر آتته لالتزام من أن انفصال ثاني الضميرين المتحدين غيبة المختلفين في الافراد والتذكير وفرعه مع الفصل بينهما بحرف أو حرفين أحسن من اتصاله فالمناسب حمل القرآن عليه وبهذا تعرف ما في كلام البعض فتأمل (قوله ما المستفز) أي المستخف والهوى فاعل المستفز والهاء المحذوفة مفعوله أي المستفزه وأتيح بفوقية فتحتية فحاء مهملة أي قدر كذا في العيني (قوله في المعقب البغي الخ) أي في الشيء الذي يعقبه البغي أهل البغي ما يمنع الرجل الضابط أن يسأم من سلوك طريق السداد فالبغي فاعل وأهل مفعوله الاول مؤخر والهاء المحذوفة مفعوله الثاني مقدم أي المعقبه كذا في العيني واسناد النهي الى مدلول الضمير الراجع الى ما مجاز (قوله كان مالك) علم لرجل والضمير في كانه الى الأخ (قوله تنبيهات) وفي نسخ تنبيه وكل منهما غير مناسب أما الاولى فلأن المعدود الامور لا التنبيهات ماعدا الخامس وأما الثانية فلأن الخامس ليس من الامور الواردة على عبارة المصنف والمناسب تنبيهان بالتثنية الاول في عبارته أمور ثم يقول بدل قوله الخامس الثاني (قوله باصالة الفعل في ذلك) أي في حذف المعمول الذي هو نوع من التصرف الذي الاصل فيه الفعل (قوله وعبارة التسهيل الخ) مقابل لما قبله ويمكن حملها على منصوب صلة أل العائد الى غيرها فلا ينافي كلام الجمهور ولا يعارضها التعبير بقد لان التقليل نسبي فاندفع ما للبعض (قوله حذف هذا العائد) لو حذف لفظ هذا لكان أحسن لان هذا الشرط عام كما سيأتي في كلامه (قوله لم يجز حذفه الخ) لان الضمير المجرور يغني عنه في الربط فيتبادر الى ذهن السامع أن لا حذف وأن المجرور هو الرابط مع ملاحظة المتكلم المحذوف رابطا ولانه لا يدري أمدلول الموصول هو المضروب أم غيره في داره مع أن المقصود افادة انه المضروب فلو قطع النظر عن المحذوف ولوحظ المجرور رابطا ولم يقصد افادة عين المضروب جاز الحذف (قوله انما لم يقيد الفعل بكونه تاما الخ) فيه

٣ قول المحشي الضمير في كانه للأخ لا يخلو عن شيء فانه على ذلك لم يكن عائدا على الموصول مع أن البيت مسوق للاستشهاد على حذف العائد المنصوب بالفعل الناقص شذوذا فالاولى ما أفاده غيره من أن قوله أخ الخ خبر مقدم وما لك مبتدأ مؤخر واسم كان ضميره مستتر يعود على مالك وخبرها هو المحذوف العائد على الذي أي الذي كان مالك اياه أي عليه تأمل اه

فني توكيده والعطف عليه خلاف أجازه الاخفش والكسائي ومنعه ابن السراج وأكثر
المغاربة واتفقوا على مجيء
الحال منه اذا كانت متأخرة
عنه نحو هذه التي عانقت
مجردة أي عانقتها مجردة
فإن كانت الحال متقدمة نحو
هذه التي مجردة عانقت
فأجازها ثعلب ومنعها هشام
وهذا شروع في حكم حذف
العائد المجرور وهو على
نوعين مجرور بالاضافة ومجرور
بالحرف وبدأ بالاول فقال
(كذاك) أي مثل حذف
العائد المنصوب المذكور
في جوازه وكثرته (حذف ما
وصف) عامل (خفضا كأنت
قاض بعد) فعل (أمر من
قضا) قال تعالى فاقض ما
أنت قاض أي قاضيه ومنه قوله
ويصغر في عيني تلادي اذا
انثنت * يميني بادراك الذي
كنت طالبا * أي طالبه
أما المجرور باضافة غير
وصف نحو جاء الذي وجهه
حسن أو باضافة وصف
غير عامل نحو جاء الذي أنا
ضاربه أمس فلا يجوز حذفه

* تنبيه * أغفل تقييد الوصف بكونه عاملا اكتفاء بارشاد المثال اليه و (كذا) يجوز حذف العائد وان
(الذي جر) وليس عمدة ولا محصورا (بما الموصول جر) من الحروف مع اتحاد متعلق الحرفين

أن الناظم لا يراه كما صرح بذلك قاله يس (قوله ففي توكيده) نحو جاء الذي
ضربت نفسه والعطف عليه نحو جاء الذي ضربت وعمرا (قوله أجاز
الاخفش) تبع في العزو للاخفش الشيخ المرادي والذي لغيره المنع عنه كما
في المغني والاخفشة ثلاثة لكن المراد عند الاطلاق أبو الحسن الاخفش
شيخ سيبويه قاله الشيخ يحيى (قوله فأجازها ثعلب) هو الراجح (قوله ما
وصف عامل) أي ناصب للعائد محلا باعتبار أنه في المعنى مفعوله لاستيفائه
شروط عمله وإن كان جارا له محلا أيضا باعتبار الاضافة والمراد بالوصف هنا
خصوص اسم الفاعل فلا يجوز حذف العائد المخفوض باسم المفعول نحو
جاء الذي أنت مضروب به قاله في التصريح وظاهره ولو اسم مفعول المتعدي
الى اثنين نحو جاء الذي أنت معطاه والذي قيل اليه نفي بجواز حذف
مخفوضه لا يقال اذا اشترط في الوصف الخافض كونه ناصبا محلا كان
هذا مكررا مع قوله والحذف عندهم الخ لأنا نقول المراد بالمنصوب فيما مر
المنصوب فقط لا المنصوب والمجرور باعتبارين (قوله بعد أمر من قضا) أي
بعد فعل أمر مشتق من قضاء بقصر الممدود للضرورة على تقدير المصدرية
أو من مادة قضى فعلا ماضيا على تقدير الفعلية قاله الشيخ خالد (قوله ويصغر
في عيني تلادي) هو بكسر الفوقية ما ولد عندك من مالك كالتالد والتلد بفتح
التاء وضمها والتلد بفتحتين والتليد والمتلاد قاله في القاموس وخصه بالذكر
لأن النفس أضن به اذا انثنت أي انصرفت أي يحقر في عيني أعز أموالي اذا
ظفرت بادراك ما كنت طالبه (قوله فلا يجوز حذفه) لأن الحذف انما هو
لكون المجرور منصوبا محلا وهو فيما ذكر غير منصوب محلا (قوله يجوز
حذف العائد) حل معنى أشار به الى وجه الشبه لا حل اعراب والا فكذا
خبر مقدم والذي مبتدأ مؤخر (قوله وليس عمدة الخ) حاصله أن شروط
حذف العائد المجرور بالحرف بالمراد سبعة ثلاثة تؤخذ من قول المصنف
بما الموصول جر وهي جر الموصول بالحرف وأن يكون الجار له موافقا للجار
العائد لفظا ومعنى كما يدل على ذلك كلام الشارح الآتي وزاد الشارح
أربعة تؤخذ من مثال المصنف وهي أن لا يكون العائد عمدة ولا محصورا

وأن يتحد متعلقا الحرفين لفظا ومعنى أما حذفه في نحو ذلك الذي يبشر الله عباده أي به فسماعي (قوله لفظا) أي مادة لا هيئة فلو كان احدهما ماضيا والآخر مضارعا اوفعلا والآخر اسم فاعل لم يضر (قوله اى منه) لم يقدر العائد منصوبا اى تشربونه لان ما كان مشروبا لهم لا ينقلب مشروبا لغيرهم وتصحيحه بجعل المعنى مما تشربون جنسه تكلف (قوله الى الامر) أى الفرار من القتال كما قاله يس و يعصر كينصر أبو قبيلة كما قاله العينى (قوله سمراء) اسم امرأة حقبة بحاء مهملة مكسورة قاف ساكنة فوحدة أى مدة طويلة وضبطه بعضهم بخاء معجمة مضمومة ففاء فتحتية من خفى الشئ اذا لم يظهر والاول أصح وقوله فبج بضم الموحدة جواب شرط محذوف تقديره اذا كان كذلك فبح وقوله لان أصله الآن نقلت حركة الهمزة الى الساكن قبلها فالتقى ساكنان فحذفت الهمزة لالتقائهما اه عينى ببعض زيادة وحذف (قوله ورغبت فى الذى رغبت عنه) ظاهر صنيعه أن المتعلقين فى هذا المثال متحدان لفظا ومعنى لانه سيذكر أمثلة اختلافهما مع أنهما مختلفان معنى لان معنى الاول المحبة والثانى الزهد وأجاب شيخنا بأنهما متحدان معنى بقطع النظر عن الحرف قال وفيه بعد وأجاب غيره بأن اختلاف معنى المتعلق فى هذا المثال حاصل غير مقصود (قوله ومررت بالذى فرحت به) استوجه شيخ الاسلام ماذهب اليه بعضهم من جواز حذف العائد فى هذه الصورة وخرج عليه قوله تعالى فاصدع بما تؤمر أى أمر بما تؤمر به وقال الاول الحذف تدريجى فالمحذوف فى الآية عائد منصوب لا مجرور وله أن يقول التقدير تؤمره على لغة تعديته الى الثانى بنفسه كقوله أمرتك الخير أوما موصول حرفى كما جوزه غير واحد كالبيضاوى واستظهره فى المغنى أى اجهر بأمرك (قوله ومن حسد) من تعليلية (قوله شهدة) أى كالشهدة وكذا قوله علقم وهو بتشديد الواو كما هو احدى اللغات السابقة والشاهد فى قوله على من صبه الله اذ فيه حذف العائد مع اختلاف متعلق الحرفين اذ متعلق الاول متعلق الكاف الداخلة تقديرا على علقم كمر أو نفس علقم لتأوله بمعنى المشتق أى شاق ومتعلق الثانى صب فعلم ما فى كلام البعض من التساهل (قوله فشاذان) رد بأن محل الشروط المتقدمة مالم يتعين الحرف

لفظا ومعنى (كمر بالذى مررت فهو بر) أى مررت به ومنه و يشرب مما تشربون أى منه وقوله

لاتركنن الى الامر الذى ركنت * أبناء يعصر حين اضطرها القدر * أى ركنت اليه

وقوله

لقد كنت تخفى حب سمراء حقبة * فبح لان منها بالذى أنت بائح * أى بائح به

وخرج عن ذلك نحو جاء الذى مررت به ومررت بالذى مر به ومررت بالذى مامررت الابه ورغبت فى الذى رغبت عنه وحللت فى الذى حللت به ومررت بالذى مررت به تعنى باحدى الباءين السببية والاخرى الالصاق وزهدت فى الذى رغبت فيه وسررت بالذى فرحت به ووقفت على الذى وقفت عليه تعنى بأحد الفعلين الوقف والآخر الوقوف فلا يجوز حذف العائد فى هذه الامثلة وأما قول حاتم

ومن حسد يجور على قومى * وأى الدهر ذو لم يحسدونى * أى فيه

وقول الآخر

وان لسانى شهدة يشتفى بها * وهو على من صبه الله علقم * أى عليه فشاذان

المحذوف كما في البيتين فلا شذوذ (قوله وحكم الموصوف بالموصول الخ) مثل ذلك المضاف للموصول كمررت بغلام الذي مررت أي به كما قاله المرادي والدماميني كلاهما في شرح التسهيل والمضاف للموصوف بالموصول كمررت بغلام الرجل الذي مررت أي به كما بحثه الشنواني وغيره (قوله واختلف في المحذوف الخ) لا يخفى أن الخلاف ليس في المحذوف أولا لأن القول الثاني قائل بحذفهما معا فلا أولية فكان الأولى أن يقول واختلف في كيفية الحذف (قوله فقال الكسائي الخ) تظهر فائدة الخلاف في نحو ذلك الذي يبشر الله عباده أي به فعلى رأي الكسائي الحذف قياسي لأن المحذوف عائد منصوب وعلى رأي غيره سماعي لعدم جر الموصول بل حذف كل عائد مجرور على قول الكسائي من حذف المنصوب بخلافه على قول غيره ويلزم حينئذ أن الكسائي ينكر حذف العائد المجرور ولا يقول به اللهم إلا أن يجعل تسميته مجرورا على قوله باعتبار ما قبل الحذف فتأمل (قوله من موصول) أي اسمي لأن الكلام فيه أما الحرفي فلا يجوز حذفه إلا أنْ فيجوز حذفها باطراد اجماعا في نحو يريد الله ليبين لكم وعلى خلاف في نحو ومن آياته يريكم البرق وتسمع بالمعيدي خير من أن تراه ويجوز حذف صلة الحرفي إن بقي معمولها نحو أما أنت منطلقا انطلقت أي لأن كنت منطلقا انطلقت فحذفت كان وبقي معمولها أما إن لم يبق معمولها فلا كما في التسهيل (قوله كل حرف الخ) اعترض هذا الضابط بشموله همزة التسوية وأجيب بأن المؤول بالمصدر ما بعدها لا هي ومعها أو يدعى عدها من الموصولات الحرفية وفي كل من الجوابين نظر وإن أقرهما البعض وغيره أما الأول فلأن المؤول بالمصدر في الموصولات الحرفية أيضا ما بعدها لتصريحهم بأنها آلة في السبك والمسبوك ما بعدها وأما الثاني فلأنه بعيد والأقرب أن فيه حذفا والتقدير كل حرف مصدري هذا ومقتضى كلامه حرفية الذي المصدرية وهو أيضا مقتضى كلام التوضيح وهو الظاهر ونقل في التصريح عن الرضي أنه قال لا خلاف في اسمية الذي المصدرية على القول بمجيئها مصدرية (قوله أول) أي بالقوة والصلاحية وإن لم يؤول بالفعل (قوله مع صلته) أي ما اتصل به فالمراد الصلة اللغوية فلا يقال العلم بالصلة متأخر عن

العلم

وحكم الموصوف بالموصول في ذاك حكم الموصول كما في قوله
* لا تركنن إلى الأمر الذي ركنت * البيت وقد أعطى الناظم ما أشرت إليه من القيود بالتمثيل

* تنبيهات * الأول حذف العائد المنصوب هو الأصل وحذف المجرور عليه لأن كلا منهما فضلة واختلف في المحذوف من الجار والمجرور أولا فقال الكسائي حذف الجار أولا ثم حذف العائد وقال غيره حذفا معا وجوز سيبويه والأخفش الأمرين اهـ * الثاني قد يحذف ما علم من موصول غير أل ومن صلة غيرها فالأول كقوله

أمن يهجو رسول الله منكم
ويمدحه وينصره سواء

والثاني كقوله

نحن الألى فاجمع جمو
عك ثم وجههم إلينا

وقد تقدم هذا الثاني

* خاتمة * الموصول الحرفي كل حرف أول مع صلته بمصدر وذلك

العلم بالموصول فى التعريف دور أفاده اللقانى (قوله ستة) الراجح خمسة باسقاط الذى وأما وخضتم كالذى خاضوا فأجيب عنه بأنه يحتمل أن الاصل كالذين حذفت النون على لغة أو أن الاصل كالخوض الذى خاضوه فحذف الموصوف والعائد أو أن الاصل كالجمع الذى خاضوا فأفرد أولا باعتبار لفظ الجمع وجمع ثانيا باعتبار معناه واستشكل اللقانى القول بأنها تكون موصولا حرفيا باقترانها بأل لانها بجميع أقسامها من خواص الاسم وأقره شيخنا والبعض ولصاحب هذا القول دفع الاشكال بمنع أنها بجميع أقسامها من خواص الاسم بدليل أن أل الموصولة تدخل على غير الاسم فليكن منها أل فى الذى فتأمل (قوله أن) أى المشددة وتوصل بمعمولها وتؤول بمصدر من خبرها مضاف الى اسمها ان كان خبرها مشتقا أو بالكون المضاف الى اسمها ان كان جامدا ومثلها المخففة منها (قوله وان) أى الناصبة للمضارع وتوصل بفعل متصرف ماضيا خلافا لابن طاهر فى دعواه أن الموصولة بالماضى غير الموصولة بالمضارع مستدلا بأنها لو كانت الناصبة لحكم على موضعه بالنصب كما حكم على موضعه بالجزم بعد ان الشرطية ولا قائل به وأجاب ابن هشام بأن الحكم على موضع الماضى بالجزم بعد ان الشرطية لانها أثرت فى معناه القلب الى الاستقبال فأثرت الجزم فى محله بخلاف أن المصدرية أو مضارعا أو أمرا على قول سيبويه فى هذا وصحح واستدل عليه بدخول حرف الجر فى قولهم كتبت اليه بأن قم لان حرف الجر ولو زائدا لا يدخل الا على اسم أو مؤول به وقال أبو حيان لا يقوى عندى وصلها بالامر لامرين أحدهما أنها اذا سبكت والفعل بمصدر فات معنى الامر المطلوب والثانى انه لا يوجد فى كلامهم يعجبنى أن قم ولا يجوز ذلك ولو كانت توصل به لجاز وأجاب ابن هشام عن الثانى بأن عدم الجواز انما هو من عدم صحة تعلق الاعجاب ونحوه بالانشاء وكان ينبغى له أن لا يسلم مصدرية كى لانها لا تقع فاعلا ولا مفعولا وانما تقع مخفوضة بلام التعليل وعن الاول بأن فوات الامر لا يضر كفوات المضى والاستقبال و بحث الدمامينى فى هذا الجواب عن الاول بأن فيه تسليم فوات الامر عند السبك وهو قابل للمنع ففى الكشاف ما يفيد أن معناه عند السبك مصدر طلبى حيث

ستة أن وان

قال في تفسير قوله تعالى انا ارسلنا نوحا الى قومه ان انذر قومك اي بالامر
بالانذار فعلى هذا يقدر في نحو كتبت اليه بان قم ولا تقعد كتبت اليه بالامر
بالقيام والنهي عن القعود فلا يفوت معنى الطلب وعلى تقدير التسليم فلا
نسلم ان فوات الامر كفوات المضي والاستقبال لان الدلالة تفوت للامر
بالكلية لعدم دلالة اللفظ حينئذ عليه بوجه بخلاف فوات الدلالة المصدرية على
مطلق الزمان التزاما وفي الجواب عن الثاني انا اذا جعلنا ان الموصولة
بالامر مؤولة مع صلتها بمصدر طلبي كما مر لم يكن مانع من تعلق نحو الاعجاب
به اذ التقدير اعجبني الامر بالقيام ثم قال ويتجه ان يقال لم يقم دليل للجماعة
على ان الموصولة بالماضي والامر هي الناصبة للمضارع لاستمرار سائر
الحروف الناصبة لا تدخل على غير المضارع فادعاء خلاف ذلك في ان من
بين ادوات النصب خروج عن النظائر ولا دليل لهم ايضا على ان التي يذكر
بعدها فعل الامر والنهي موصول حرفي اذ كل موضع تقع فيه كذلك يحتمل
لان تكون تفسيرية او زائدة فالاول نحو ارسلت اليه ان قم اولا تقم والثاني
نحو كتبت اليه بان قم اولا تقم زيدت فيه ان كراهة دخول حرف الجر على
الفعل في الظاهر والمعنى كتبت اليه بقم او بلا تقم اي بهذا اللفظ فالباء
انما دخلت في الحقيقة على اسم فتأمل * (فائدة) * في حاشية السيوطي على
المغني عن ابن القيم ان فائدة العدول عن المصدر الصريح الى ان والفعل
ثلاثة امور دلالتهما على زمان الحدث من مستقبل في نحو يعجبني ان تقوم
وماض في نحو اعجبني ان قمت والدلالة على امكان الفعل دون وجوبه
واستحالته والدلالة على تعلق الحكم بنفس الحدث تقول اعجبني ان قدمت
اي نفس قدومك ولو قلت اعجبني قدومك لاحتمل ان اعجابه لحالة من
احواله كسرعته لا لذاته ثم نقل عن ابن جني فرقين آخرين ان ان والفعل
لا يؤكد بهما الفعل فلا يقال ضربت ان اضرب ولا يوصفان فلا يقال يعجبني
ان تضرب الشديد بخلاف المصدر الصريح فيهما اهـ اقول بقي امران
احدهما سد ان والفعل مسد الاسم والخبر في نحو عسى ان تكرهوا شيئا
على نقصان عسى ومسد المفعولين في نحو احسب الناس ان يتركوا
ثانيهما صحة الاخبار به عن الجثة بلا تأويل عند بعضهم في نحو زيد اما ان

يقول

وماوكى ولووالذى نحوأولم يكفهم أنا أنزلنا وأن تصوموا خيرلكم بمانسوايوم الحساب لكيلا يكون على المؤمنين حرج يودأحدهم لو يعمر وخضتم كالذى خاضوا

﴿المعرف بأداة التعريف﴾

(أل) بجملتها (حرف تعريف) كما هومذهب الخليل وسيبويه على مانقله عنه فى التسهيل وشرحه

بقول كذا وانما أن يكت لاشتماله على الفعل والفاعل والنسبة بينهما بخلاف المصدر الصريح (قوله وما) وتكون زمانية أى بتقدير الزمان قبلها وغير زمانية وتوصل بالماضى والمضارع المتصرفين ولو تصرفا ناقصا بدليل وصلها بدام ويندر وصلها بجامد نحو كلا وعدا وتوصل أيضا على الاصح بجملة اسمية لم تصدر بحرف بخلاف المصدرة به نحوما أن نجما فى السماء فالتقدير ما ثبت أن نجما فى السماء قال فى المغنى وعدلت عن قول كثير ظرفية الى قولى زمانية لتشمل نحو كلما أضاء لهم مشوا فيه فان الزمان المقدر هنا مخفوض أى كل وقت اضاءة لهم والمخفوض لا يسمى ظرفا وجعل الاخفش كما فى المغنى ما المصدرية موصولة اسمية واقعة على الحدث مقدرا عائدها فمعنى أعجبنى ماقمت أعجبنى القيام الذى قمته (قوله وكى) أى الناصبة للمضارع وتقرن بلام التعليل لفظا أو تقديرا وتوصل بالمضارع خاصة (قوله ولو) وتوصل بالماضى والمضارع المتصرفين قال ابن هشام ولا يحفظ وصلها بجملة اسمية قال الدمامينى قلت قدجاء فى قوله تعالى يودوا لو أنهم بادون فى الاعراب فلو هذه مصدرية وقعت بعدها أن وصلتها كما وقع ذلك بعد لو الشرطية وقد ذهب كثير الى أن مابعدها رفع بالابتداء والخبر محذوف أى ثابت فمقتضى هذا القول جعل مابعد لو المصدرية كذلك فتكون قد وصلت بالجملة الاسمية على هذا الرأى نعم ينبغى أن تقييد الاسمية بهذا النوع ولا تؤخذ على الاطلاق فتأمله اه ملخصا والغالب وقوعها بعد مفهم التمنى كود وأحب ومن خلاف الغالب

ما كان ضرك لو مننت وربما * من الفتى وهو المغيظ المحنق

﴿المعرف باداة التعريف﴾

الاخصر والانسب بتراجم بقية المعارف أن يقول ذو الاداة والتعبير بأداة التعريف أولى من التعبير بأل لجريانه على جميع الاقوال وصدقه على أم فى لغة حمير (قوله كما هومذهب الخ) أى كالقول الذى هو مذهب والمغايرة بين المشبه والمشبه به بالاعتبار لاعتبار النسبة الى المصنف فى المشبه والنسبة الى سيبويه فى المشبه به وجعل الكاف بمعنى على أى بناء

(أو اللام فقط) كما هو مذهب بعض النحاة ونقله في شرح الكافية عن سيبويه (فقط عرفت قل فيه النمط) فالهمزة على الأول عند الأول همزة قطع أصلية وصلت لكثرة الاستعمال وعند الثاني زائدة معتد بها في الوضع وعلى الثاني همزة وصل زائدة لا مدخل لها في التعريف وقول الأول أقرب لسلامته من دعوى الزيادة فيما لا أهلية فيه للزيادة وهو الحرف

على ما الخ يوقع في اشكال آخر وهو اتحاد المبني والمبني عليه فتجعل شيخنا والبعض به لا يجدي (قوله أو اللام) أو للتنويع الخلاف وتفصيله الى قولين لا للتخيير وخبر اللام محذوف أي حرف تعريف (قوله فقط) الفاء قيل زائدة لتزيين اللفظ وقط بمعنى حسب وتستعمل في جواب شرط مقدر وقط بمعنى انته فيكون اسم فعل أو حسب أي اذا عرفت ذلك فانته عن طلب غيره أو نحوه وحسب أي كافيك (قوله فنمط عرفت) أي أردت تعريفه واعترض بأنه لا فائدة فيه لانه في الوضوح غاية وأجيب بأنه لما كان الباب معقودا للمعرف بالاداة قبح أن يذكر الاداة ولا يعطف على ذكر المعرف بها او بأنه قصد الاشارة الى محل أداة التعريف وأنه مخالف لمحل أداة التنكير والنمط يطلق على نوع من البسط وعلى الجماعة الذين أمرهم واحد وعلى الطريقة وعلى غير ذلك ونمط مبتدا سوغ الابتداء به الوصف بالجملة بعده وقوله قل فيه النمط خبر والنمط مقول القول وصح نصبه بالقول مع أنه مفرد لان المراد لفظه (قوله على الاول) أي كونها أل بجملتها وقوله عند الاول أي الخليل وقوله وعند الثاني أي سيبويه زائدة أي همزة وصل زائدة معتدا بها في الوضع كما في الهمع وغيره وان أوهم صنيع الشارح أنها عنده همزة قطع ومعنى الاعتداد بها وضعا أنها جزء أداة التعريف وان كانت زائدة في أداته فهي كهمزة اضرب واللام الاولى في لعل فاندفع اعتراض اللقاني بأن الاعتداد بها وضعا ينافي زيادتها وحاصل الدفع أن المنافي للاعتداد وضعا الزيادة على الاداة لا فيها أفاده يس (قوله وعلى الثاني) أي من قولي المتن وهو كون الاداة اللام فقط وتظهر ثمرة الخلاف بين هذا والقولين قبله في نحو قام القوم فعليه لا همزة هناك أصلا لعدم الاحتياج اليها وعليهما حذفت الهمزة لتحرك ما قبلها كذا في الهمع قال شارح الجامع وقيل الاداة الهمزة فقط وزيدت اللام للفرق بينها وبين همزة الاستفهام فالاقوال أربعة قولان ثنائيان وقولان أحاديان (قوله لا مدخل لها في التعريف) بدليل سقوطها في الدرج وقد يقال سقوطها لكثرة الاستعمال (قوله فيما لا أهلية فيه للزيادة) أي لان يزاد فيه لان الزيادة نوع من التصريف والحرف لا يقبله كما يأتي في قوله حرف وشبهه من الصرف بري ولا يرد لعل فانها حرف ولامها الاولى

زائدة لانها خارجة عن القياس فلا يقاس عليها أفاده سم (قوله وللزوم فتح
الخ) دليل لقوله همزة قطع وما عداه من الأدلة دليل لقوله أصلية (قوله وان
فتحت فلعارض) قد يقال فتحها هنا أيضا لعارض وهو كثرة الاستعمال اه
دماميني (قوله وللوقف عليها) أي ولا يوقف على أحادي وقوله في التذكر
أي تذكرها بعدها وللعرب في الوقف عليها فيه طريقان سكون آخرها
والحاقه مدة تشعر باسترساله في الكلام فيقولون ألي وتعاد على كلا
الطريقين كما يستفاد من الهمع وشرح التسهيل للمرادي وغيرهما ولهذا
جعلوا البيتين الاولين من الوقف للضرورة لا للتذكر وذكروا البيت بعدهما
للتذكر وبهذا يعرف ما في كلام الشارح ولو قال وحيث اضطر الى الوقف
لاستقام كلامه (قوله ياخليلي أربعا) من ربع يربع بفتح الموحدة فيهما
اذا وقف وانتظر والدارس المندرس وقوله حلالا بكسر الحاء أي حالين
ومثل بالنصب حال من المنزل وقول البعض تبعا للعيني صفة لمنزل لا يصح
على القول الصحيح من اشتراط مطابقة النعت للمنعوت تعريفا وتنكيرا لان
مثل لا تتعرف بالاضافة لتوغلها في الابهام وسحق البرد بفتح السين من
اضافة الصفة الى الموصوف أي البرد السحق أي البالي وعفى بالتشديد أبلى
والمغنى بالغين المعجمة المنزل من غنى كرضى أي أقام كما في القاموس والضمير
فيه للحي والشمال بفتح الشين ريح تهب من جهة القطب الشمالي وتأويبها
ترديد هبوبها بسرعة على ما في العيني أو هبوبها النهار كله على ما في
القاموس (قوله مللناه) بكسر اللام من الملل وهو السآمة كذا أفاده العيني
وغيره ولعل الهاء فيه عائدة على ذا في قوله دع ذا والاقرب عندي أنه من
قولهم ملات اللحم ملا بكسر اللام الاولى أي أدخلته في الملة بفتح الميم وتشديد
اللام وهو الرماد الحار والجمر والهاء عليه عائدة على الشحم كما هو المتبادر
وقوله بجل ضبطه بعضهم بفتح الباء والجيم بمعنى حسب وبعضهم بباء
مكسورة جارة وخاء معجمة وهو الاقرب كما في الشواهد (قوله ودليل الثاني)
أي القول الثاني من قولي المتن وهو ان المعرف اللام فقط (قوله أن المعرف
يمتزج بالكلمة) أي ولا يمتزج الا الحرف الاحادي واستدل على هذا
الامتزاج بامرين ذكرهما في قوله ألا ترى الخ الا أنه كان المناسب

وللزوم فتح همزته وهمزة
الوصل مكسورة وان فتحت
فلعارض كهمزة أيمن الله
فانها انما فتحت لئلا ينتقل
من كسر الى ضم دون حاجز
حصين وللوقف عليها في
التذكر واعادتها بكمالها
حيث اضطر الى ذلك كقوله
ياخليلي اربعا واستخبرا ال
منزل الدارس عن حي حلال
مثل سحق البرد عفى بعدك ال
قطر مغناه وتأويب الشمال
وكقوله
دع ذا وعجل ذا والحقنا بذا ال
شحم انا قد مللناه بجل
ودليل الثاني شيآن * الاول
هو ان المعرف يمتزج بالكلمة
حتى يصير كأحد أجزائها
ألا ترى أن العامل يتخطاه

فى الاستدلال عليه بهما أن يقول ألا ترى أن العامل يتخطاه ولو لم يتزح لما تخطاه وأن قولك رجل والرجل فى قافتين لايعد ايطاء ولو لم يمتزج لقام بنفسه فيعد ايطاء لكنه أقام كونه ثنائيا مقام عدم الامتزاج لاستلزامه عند المستدل عدم الامتزاج فافهم (قوله ولو أنه على حرفين) أى ولو ثبت أنه على حرفين (قوله وأن قولك) عطف على أن العامل (قوله ولو أنه ثنائى) أى ولو ثبت أنه ثنائى لقام بنفسه أى فيحصل الايطاء وفيه أن قيام أل بنفسها لايقتضى أن ما بعدها نكرة لانه معرفة على كل حال والنكرة والمعرفة مختلفان معنى فلا ايطاء مدفوع والاستدلال ممنوع ومعنى قيامه بنفسه كونه كلمة مستقلة بذاتها ترسم وحدها (قوله وعلم التنكير) أى علامته (قوله يتخطاها التنبيه) وكذا الاضرب بلا مال وأن لا تفعل (قوله وهو على حرفين) أى فلا يقتضى التخطى الامتزاج المستلزم للاحادية كما يقول صاحب القول الثانى (قوله وأيضا) أى ويبطل الثانى من دليلى الامتزاج أيضا لان ها التنبيه لايقوم بنفسه فلا يلزم من عدم القيام بالنفس الامتزاج المستلزم للاحادية كما يقول صاحب القول الثانى (قوله ولا الجنسية) أى التى لنفى الجنس وهذا ابطال للشق الثانى (قوله أن اسم الجنس) أراد به ما يشمل الدال على الحقيقة والدال على الفرد وصريح كلامه أن أقسام أل أربعة أولها للحقيقة والثلاثة لفرده وهو أحد احتمالات ثلاثة ثانيها ورجحه السيد الصفوى وصرح به التفتازانى أن أل قسمان كما فى التوضيح وغيره الاول التى للعهد الخارجى بأقسامه الثلاثة الذكرى والعلمى والحضورى الثانى التى للجنس وتحتها أيضا ثلاثة أقسام التى للحقيقة وهى ما قصد به الحقيقة من حيث هى والتى للعهد الذهنى وهى ما قصد به الحقيقة فى ضمن فرد مبهم والتى للاستغراق وهى ما قصد به الحقيقة فى ضمن جميع الافراد ثالثها ورجحه العلامة القرشجى أنها موضوعة للحقيقة لا بشرط شئ لكن تقصد بدلالة القرينة تارة من حيث هى وتارة من حيث وجودها فى ضمن فرد معين وتارة من حيث وجودها فى ضمن فرد مبهم وتارة من حيث وجودها فى ضمن جميع الافراد (قوله يشار به) أى بمصاحبه من الاداة اشارة عقلية أو المراد قد يراد به أفاده يس (قوله بما صدق عليه) الصلة جارية على غير من هى له ولم يبرز لامن

ولو أنه على حرفين لما تخطاه وأن قولك رجل والرجل فى قافيتين لايعد ايطاء ولو أنه ثنائى لقام بنفسه * الثانى أن التعريف ضد التنكير وعلم التنكير حرف أحادى وهو التنوين فليكن مقابله كذلك وفيهما نظر وذلك لان العامل يتخطى ها التنبيه فى قولك مررت بهذا وهو على حرفين وأيضا فهو لا يقوم بنفسه ولا الجنسية من علامات التنكير وهى على حرفين فهلا حمل المعرف عليها واعلم ان اسم الجنس الداخل عليه اداة التعريف قد يشار به الى نفس حقيقته الحاضرة فى الذهن من غير اعتبار لشئ مما صدق عليه من الافراد

نحو الرجل خير من المرأة فالاداة فى هذا التعريف الجنس ومدخولها فى معنى علم الجنس وقد يشار به الى حصة مما صدق عليه من الافراد معينة فى الخارج لتقدم ذكرها فى اللفظ صريحا او كناية نحو وليس الذكر كالانثى فالذكر تقدم ذكره فى اللفظ مكنيا عنه بما فى قولها انذرت لك ما فى بطنى

اللابس (قوله نحو الرجل الخ) أى حقيقة الرجل خير من حقيقة المرأة وهذا لا ينافى خيرية بعض افراد حقيقة المرأة لخصوصيات فيه من بعض افراد حقيقة الرجل ومن هذا القسم أل الداخلة على المعرفات نحو الانسان حيوان ناطق ومنه والله لا أتزوج النساء ولا ألبس الثياب فهى هنا التعريف حقيقة مدخولها وهو هنا جمع وأقله ثلاث فلابد فى الحنث من أقله كما يقول الشافعية بناء على أن معنى الجمع باق مع أل الجنسية وليس مساو بابها ومنهم من حنث بواحدة اعتبارا بالجنسية دون الجمعية بناء على زواله معها وليست أل فى المثال للاستغراق والا لتوقف الحنث على تزوج نساء الدنيا ولبس ثيابها قال التفتازانى فى تلويحه فان نواه الحالف لم يحنث قط ويصدق ديانة وقضاء لانه حقيقة كلامه وقيل ديانة فقط لانه نوى حقيقة لا تثبت الا بالنية فصار كأنه نوى المجاز (قوله فالاداة فى هذا التعريف الجنس) أى نفس الحقيقة من غير نظر الى ما تصدق عليه من الافراد وتسمى لام الحقيقة والماهية والطبيعة شرح الجامع (قوله ومدخولها فى معنى الخ) من ظرفية الدال فى المدلول والفرق أن علم الجنس يدل على الحقيقة بجوهره والمعرف بأل بواسطة الاداة وكذا الفرق بين علم الشخص والمعهود خارجا ومعنى كونه فى معناه أنه يدل على ما يدل عليه لا أنه فى مرتبة تعريفه فلا ينافى ان العلم مطلقا أعرف من المحلى بأل (قوله الى حصة) أى بعض واحد أو أكثر وقوله مما صدق عليه ضمير صدق يرجع الى اسم الجنس وضمير عليه الى ما فالصلة جرت على غير من هى له ولم يبرز لأمن اللبس ومن الافراد بيان لما وقوله لتقدم علة لمعينة (قوله مكنيا عنه بما) أى باعتبار تقييدها بمحررا والافما عامة للذكر والانثى وهى كناية اصطلاحية على قول صاحب التلخيص ان الكناية ذكر الملزوم وارادة اللازم لان ما باعتبار تقييدها بمحررا ملزوم للذكر لان المحرر لا يكون الا ذكرا فيكون ذكرها بذلك الاعتبار من ذكر الملزوم وارادة اللازم وهو الذكر قال الغنرى وهو من الكناية المطلوب بها غير صفة ولا نسبة بأن تختص صفة من الصفات بموصوف معين فتذكر تلك الصفة ليتوصل بها الى الموصوف وهو هنا الذكر ولا يتأتى جريان الكناية الاصطلاحية على قول السكاكى انها اللفظ المراد به ملزوم ما وضع

محررا فان ذلك كان خاصا بالذكور والانثى تقدم ذكرها صريحا فى قوله رب انى وضعتها انثى او لحضور معناها فى علم المخاطب نحو اذ هما فى الغار او حسه نحو القرطاس لمن فوّق سهما فالاداة لتعريف العهد الخارجى ومدخولها فى معنى علم الشخص وقد يشار بها الى حصة غير معينة فى الخارج بل فى الذهن نحو قولك ادخل السوق حيث لا عهد بينك وبين مخاطبك فى الخارج ومنه وأخاف أن يأكله الذئب والاداة فيه لتعريف العهد الذهنى ومدخولها فى معنى النكرة ولهذا نعت بالجملة فى قوله * ولقد امر على اللئيم يسبنى * وقد يشار بها الى جميع الافراد على سبيل الشمول اما حقيقة نحو ان الانسان لفى خسر

ولان التحرير ليس لازما للذكر حتى يقال أطلق ما باعتبار تقييده بمحررا وأريد الملزوم وهو الذكر (قوله محررا) قال فى الكشاف معتقا لخدمة بيت المقدس لا يد لى عليه ولا أستخدمه ولا أشغله بشئ فكان هذا النوع من النذر مشروعا عندهم اه (قوله فان ذلك) أى التحرير المفهوم من محررا أو النذر المفهوم من نذرت (قوله أو لحضور معناها) أى الحصة أى معنى هو الحصة فالاضافة للبيان (قوله فى علم المخاطب) أى الناشئ عن غير المشاهدة والذكر كما يؤخذ من المقابلة هذا وجعله أل فى الحاضر معناه فى علم المخاطب للعهد الخارجى تبع فيه أهل البيان وجعلها النحاة فيه للعهد الذهنى قاله يس (قوله أو حسه) أى الاحساس به بالبصر أو اللمس أو سماع صوته وقصر البعض كشيخنا له على الاحساس به بالبصر قصور (قوله القرطاس بالنصب) أى أصب القرطاس وقوله لمن فوّق سهما أى رفعه للرمى (قوله وقد يشار بها الى حصة غير معينة) جعل غيره أل فى نحو ادخل السوق للحقيقة فى ضمن فرد مبهم وهو اللائق بجعلهم المعرف بها واللام معرفة لتعيين الحقيقة فى نفسها ذهنا وتقييدها بكونها فى ضمن فرد مبهم لا يخرجها نفسها عن التعيين فيكون جعلهم هذا القسم فى معنى النكرة بالنظر الى الفرد المبهم الذى اعتبرت الحقيقة فى ضمنه فتدبر (قوله بل فى الذهن) أى باعتبار ما فيه من الحقيقة والا فنفس الحصة ليست معهودة لا خارجا ولا ذهنا (قوله ولهذا نعت بالجملة الخ) أى بناء على جعلها نعتا ويصح جعلها حالا أى حالة كونه يسبنى وجعلها حالا لا يقتضى تقييد السب بحال المرور كما وهمه كلام يس الذى ذكره شيخنا والبعض وأقراه بل تقييد المرور بحال السب نعم رجح جماعة جعلها نعتا بأنه يشعر بأن السب دأبه بخلاف جعلها حالا لان الغالب كون الحال مفارقة ورجح ابن يعقوب جعلها حالا بأنه المناسب لقوله ثمت قلت لا يعنينى لان المتبادر منه لا يعتنى بالسب الذى سمعته منه للامر رت عليه مع أن الحال اذا جعلت لازمة أفادت الدوام (قوله وقد يشار به الى جميع الافراد) وعند عدم قرينة البعضية تحمل أل على الاستغراق سواء وجدت قرينة الكلية أولا (قوله على سبيل الشمول) تأكيد لقوله الى جميع الافراد وقوله اما حقيقة الخ راجع لقوله الى جميع الافراد

(قوله

(قوله أو مجازا) أي بالاستعارة بأن شبهت جميع الخصائص بجميع الرجال بجامع الشمول في كل واستعمل اللفظ الموضوع لجميع الرجال وهو الرجل بأل الاستغراقية في جميع الخصائص ويدل لهذا قوله وفي الثاني لاستغراق خصائصه لكن مقتضاه في المفرد أن معنى أنت الرجل أنت كل خصيصة وحينئذ فالحمل اما على المبالغة أو على تقدير مضاف أي جامع كل خصيصة ولو جعل التجوز باستعارة اللفظ الموضوع لجميع الرجال للرجل الواحد المشابه جميعهم في استجماع الخصائص لكان أقرب ثم رأيت اللقاني كتب على قول التوضيح فهي لشمول خصائص الجنس ما نصه هذا بيان لحاصل المعنى المراد في قولك أنت الرجل لا لمدلول اللفظ اذ مدلوله أنت كل رجل مبالغة والمراد منه أنت الجامع لخصائص كل رجل اه فاحفظه (قوله أنت الرجل علما وأدبا) أي كل رجل من جهة العلم والادب وفيه أن هذا ليس مستغرقا لخصائص الرجال بل للوصفين المذكورين فقط ويجاب بأن المراد بالخصائص عند التقييد بصفة خصائص تلك الصفة أي جميع أحوالها وأصنافها وعند الاطلاق خصائص جميع الاوصاف فهو أبلغ (قوله لاستغراق أفراد الجنس) أي آحاده ولو كان مدخول ال جمعا على ما حققه التفتازاني في شرحي التلخيص (قوله ولهذا صح الاستثناء منه) ظاهر بتخصيص هذا القسم بصحة الاستثناء أن الثاني ليس كذلك والظاهر أنه كذلك اذ لا مانع من أن يقال زيد الرجل الا في الشجاعة كما لا يمتنع زيد الكامل الا في ذلك ذكره الدماميني (قوله وقد تزاد أل) فيه اشارة الى أن ضمير تزاد راجع الى لفظة أل في قول المصنف أل حرف الخ ومن زعم كالبعض أن هذا استخدام فقد سها لان المراد بأل وضميرها واحد وهو لفظ أل وعدم اعتبارنا في الضمير الحكم على المرجع بأنه حرف تعريف لا يقتضي الاستخدام فلا تغفل والمراد بزيادتها كما قاله الناصر اللقاني كونها غير معرفة لا صلاحيتها للسقوط اذ اللازم لا يصلح له وبهذا يندفع اعتراض الدماميني على القول بزيادة أل في السموأل واليسع بأن العلم مجموع أل وما بعدها فهي جزء من العلم كالجيم من جعفر ومثل هذا لا يقال بأنه زائد (قوله معرفا بغيرها) كالعلم والموصوف وقوله وباقيا على تنكيره كالتمييز

أو مجازا نحو أنت الرجل علما وأدبا فالأداة في الاول لاستغراق افراد الجنس ولهذا صح الاستثناء منه وفي الثاني لاستغراق خصائصه مبالغة ومدخول الاداة في ذلك في معنى نكرة دخل عليها كل (وقد تزاد) أل كما يزاد غيرها من الحروف فتصحب معرفا بغيرها وباقية على تنكيره وتزاد

(قوله لازما) حال من ضمير تزاد وضميرها مذكر بعد ما أنث اشارة الى جواز الامرين فالتأنيث باعتبار الكلمة أو الأداة والتذكير باعتبار الحرف أو اللفظ وكذا سائر الحروف ويصح جعله صفة لمفعول مطلق محذوف أي زيدا لازما مصدر زاد زيدا وزيادة (قوله لازما وغير لازم) تقسيم في المعرف فقط أما النكرة فغير لازم فقط (قوله وضعها) أي العلمية فدخل ما قارنت أل نقله للعلمية كالنضر وما قارنت أل ارتجاله كالسموأل أفاده المصرح (قوله على صنمين) وقيل العزى اسم شجرة كانت لغطفان والقولان حكاهما الخازن (قوله على رجلين) الاول علم شاعر يهودي والثاني علم نبي قيل هو يوشع بن نون فتى موسى عليهما الصلاة والسلام واختلف فيه فقيل هو أعجمي وأل قارنت ارتجاله وقيل عربي وأل قارنت نقله من مضارع وسع واستشكل الثاني بأنهم نصوا على أن لا عربي من أسماء الانبياء الا أربعة هود وصالح وشعيب ومحمد وأجيب بأن المراد العربي المصروف لا العربي مطلقا وبأن المراد العربي المتفق على عربيته واستشكل الاول بأن أل كلمة عربية فكيف تقارن الوضع العجمي وأجيب بأن الواضع الله تعالى ولا مانع من أنه تعالى يضم العربي الى العجمي وأورد عليه أن الاعلام خارجة من محل الخلاف فان الواضع لها الابوان اتفاقا ولك أن تقول انما ذلك فيما لا يمكن فيه الوحي أما أسماء أولاد الانبياء وأصحابهم فيمكن أن يكون واضعها الله تعالى بالوحي الى ذلك النبي نحو اسمه يحيى وبشرناه باسحاق اسمه المسيح عيسى ابن مريم واليسع من هذا القبيل كذا في الروداني مع بعض زيادة وهو صريح في أن اليسع غير مصروف وبه يعرف ما في قول البعض انه مصروف لوجود أل وان كانت زائدة وضعف ثم استشكال الاول عندي بأنه متوقف في ان أل ليست في لغة العجم (قوله والاشارة) اعلم أنه اختلف في الآن فالجمهور على أنه علم جنس للزمان الحاضر ثم اختلفوا في سبب بنائه فقال الزجاج تضمنه معنى الاشارة فانه بمعنى هذا الوقت وقيل شبه الحرف في ملازمة لفظ واحد لأنه لا يثنى ولا يجمع ولا يصغر بخلاف حين ووقت وزمان ونحوها وقيل غير ذلك وغير الجمهور على أنه اسم اشارة حقيقة للزمان كما أن هنالك اسم اشارة حقيقة للمكان وعليه الرضي أفاده الروداني اذا عرفت هذا فقول الشارح والاشارة

(لازما) وغير لازم فاللازم في الثلاثة محفوظة وهي الاعلام التي قارنت الوضع ا(كاللات) والعزى على صنمين والسموأل واليسع على رجلين (و) الاشارة

ان حمل على مذهب الجمهور بجعل المعنى وشبيه الاشارة أى شبيه اسم الاشارة فى الدلالة على الحضور فى كل نافاه قوله معرف بما تعرفت به أسماء الاشارة لان تعريفه على مذهبهم بالعلمية وان حمل على مقابل قولهم بجعل المعنى واسم الاشارة حقيقة نافاه قوله وهو قول الزجاج اذ هو من الجمهور القائلين بأنه علم جنس للزمان الحاضر وانما اختلافهم فى سبب البناء ويمكن اختيار الثانى وجعل الضمير فى قوله وهو قول الزجاج الى جعل تضمن معنى الاشارة علة بنائه فقط وبهذا يعرف ما فى كلام البعض (قوله نحو الآن) لو قال وهى الآن لكان مستقيما (قوله بما تعرفت به أسماء الاشارة) قيل هو الحضور وفيه أن المعروف أنها تعرفت بالاشارة الحسية (قوله معناها) أى معنى الاشارة والاضافة للبيان (قوله فانه جعل فى التسهيل ذلك) أى لتضمن المذكور لان الاشارة من المعانى التى حقها أن تؤدى بالحرف كما مر فيكون التضمن المذكور أكسبها التعريف والبناء وكذا تضمن معنى أداة التعريف على القول الثانى (قوله متضمن معنى الخ) أى لان أل الموجودة زائدة ولا يخفى ما فيه من الغرابة للحكم فيه بتضمن الكلمة معنى حرف موجود فيها لفظه والغاء هذا الحرف الموجود لفظه (قوله أما على القول الخ) هذا هو المختار والكلمة عليه معربة كما فى نكت السيوطى (قوله والذين) المناسب لما أسلفه الشارح فى نظيره أن يقول والموصولات كالذين الخ وحكمه بلزوم أل فى الذين واللاتى ونحوهما مبنى على لغة أكثر العرب والا فقد قال فى التسهيل وقد يقال لذى ولذان ولذين ولتى ولتان ولاتى اه (قوله والا فبنيتها) ظاهره شمول ذلك لأل الموصولة فتكون معرفة بنية أل المعرفة ولا مانع منه (قوله ولاضطرار) أى وغير لازم لاضطرار فحذف المقابل اكتفاء بدليله (قوله كبنات الأوبر) التمثيل به مبنى على أن بنات أوبر علم كما فى الشرح لا على أنه جمع ابن أوبر كبنات عرس جمع ابن عرس أو بنت عرس تفرقة بين جمع العاقل وغيره لانه اذا كان جمعا دخلته أل المعرفة لانه حينئذ نكرة فحكم البعض على بنات الأوبر فى كلام المصنف بأنه جمع ابن أوبر غير سديد الا أن يكون كلامه باعتبار ما قبل العلمية (قوله ولقد جنيتك) أى جنيت لك فهو على الحذف والايصال وحسنه

نحو (الآن) للزمن الحاضر بناء على انه معرف بما تعرفت به اسماء الاشارة لتضمنه معناها فانه جعل فى التسهيل ذلك علة بنائه وهو قول الزجاج أو انه متضمن معنى أداة التعريف ولذلك بنى لكنه رده فى شرح التسهيل أما على القول بأن الاداة فيه لتعريف الحضور فلا تكون زائدة (والذين ثم اللاتى) وبقية الموصولات مما فيه أل بناء على أن الموصول يتعرف بصلته وذهب قوم الى أن تعريف الموصول بأل ان كانت فيه نحو الذى والا فبنيتها نحو من وما الا أيا فانها تتعرف بالاضافة فعلى هذا لا تكون أل زائدة وغير اللازم على ضربين اضطرارى وغيره وقد أشار الى الاول بقوله (ولاضطرار) أى فى الشعر (كبنات الأوبر) فى قوله * ولقد جنيتك أكمؤا وعساقلا * ولقد نهيتك عن بنات الأوبر * أراد بنات أوبر

موازنة نبتك والا كمؤ جمع كمء واحد الكمأة فهو على خلاف الغالب من
كون التاء فى الواحد والعساقل جمع عسقول كعصفور نوع من الكمأة
وأصله عساقيل كعصافير حذفت المدة للضرورة قاله العينى
وزكريا وفى شرح الدمامينى للمغنى أن العساقل الكمأة الكبار البيض وأن
بنات أوبر كمأة صغار مزغبة على لون التراب (قوله لانه علم) أى والعلم
لا تدخله أل المعرفة (قوله ليس بعلم) أى بل نكرة وعليه فتمنعه من الصرف
اذا جرد من أل الوزن والوصفية الاصلية لان أوبر فى الاصل وصف بمعنى
كثير الوبر وطرو الاسمية على الوصفية الاصلية لا يخرجها عن منعها من
الصرف كأسود للحية وأدهم للقيد ومنعه على الاول للوزن والعلمية لان
جزء العلم فى حكمه (قوله كذا) خبر عن قوله وطبت وقول الشارح من
الاضطرارى الخ حال من بيته وجه الشبه لا حال اعراب والواو فى وطبت
من المحكى والمصرى الشريف (قوله من الاضطرارى زيادتها فى التمييز)
ومثله فى ذلك ما زيد شذوذا فى الاحوال نحو ادخلوا الاول فالاول وجاؤا
الجماء الغفير أى ادخلوا واحدا فواحدا وجاؤا جميعا سندوبى (قوله
وجوهنا) أى أكرمنا أو ذواتنا وضمن طبت معنى تسليت فعداه بعن أى
طبت عن عمرو المقتول وكان صديق قيس ويحتمل أن عن متعلقة بصددت
(قوله أراد طبت نفسا الخ) قيل لا يتعين ذلك لجواز أن تكون النفس فى
البيت مفعول صددت وتمييز طبت محذوف أو لا تمييز له (قوله عليه دخلا)
الضمير لأل وذكر باعتبار أنها لفظ أو حرف وهذا أحسن من جعل الالف
للتثنية عائدة على الالف واللام المفهومين من أل (قوله للمح) أى ملاحظة
ما أى المعنى الذى قد كان هو أى ذلك البعض كما ذكر الشارح فالصلة جارية
على غير من هى له وضمير عنه يرجع الى ما (قوله مما يقبل أل) بيان لما على
تقدير مضاف أى مدلول اللفظ الذى يقبل أل فصح ما قاله شيخنا واندفع
اعتراض البعض عليه بأن ما واقعة على المعنى والقابل اللفظ لما آل عليه فلا
يصح أن يكون مما يقبل أل بيانا لما مع أنه يمكن ايقاع ما على اللفظ بأن يراد
بما نقل عنه العلم أصله قبل العلمية من المصدر أو الصفة أو اسم العين ويقدر
مضاف فى كلام الناظم أى للمح معنى ما كان الخ وعلى هذا يصح أن يكون قوله

لانه علم على ضرب من الكمأة
ردىء كما نص عليه سيبويه
وزعم المبرد أن بنات أوبر ليس
بعلم فأل عنده غير زائدة بل
معرفة و(كذا) من
الاضطرارى زيادتها فى
التمييز و(وطبت النفس
يا قيس السرى) فى قوله
رأيتك لما أن عرفت وجوهنا
صددت وطبت النفس يا قيس
عن عمرو * أراد طبت نفسا
لان التمييز واجب التنكير
خلافا للكوفيين وأشار الى
الثانى بقوله (وبعض الاعلام)
أى المنقولة (عليه دخلا للمح
ما قد كان) ذلك البعض
(عنه نقلا) مما يقبل أل من
مصدر (كالفضل و) صفة

كالفضل الخ تمثيلا لبعض الاعلام وهو المتبادر أولما وعلى الاول يتعين الاول فافهم وقوله من مصدر بيان لما يقبل أل (قوله والنعمان) أى الذى لم يقارن أل وضعه للعلمية أما هذا وهو اسم النعمان بن المنذر ملك العرب كما فى الشمنى فليس مما نحن فيه اذ لم يسمع بدونها وعليه يحمل تمثيل المصنف فى شرح التسهيل لما قارنت أل وضعه بالنعمان وأما قوله

أيا جبلى نعمان بالله خليا * نسيم الصبا يخلص الى نسيمها

فليس مما نحن فيه بالكلية لان نعمان فيه بالفتح كما فى يس عن الشمنى وفى القاموس والصحاح وغيرهما انه واد بقرب عرفة ويسمى نعمان الاراك وبه يعرف ما فى كلام المصرح الذى تبعه شيخنا والبعض من الخلل والضمير فى نسيمها يرجع الى محبوبة الشاعر وهو مجنون ليلى أوالى النسيم الاول مراداً به الريح وبالنسيم الثانى نفسها الضعيف ويؤيد هذا وان طريق الصبا اذ الضمير عليها يرجع الى الصبا وبعد هذا البيت

فان الصبا ريح اذا ما تنسمت * على نفس مهموم تجلت همومها

* فائدة * الصبا ريح مهبها المستوى من مطلع الشمس اذا استوى الليل والنهار قال الصفدى الظاهر أنها تختلف مزاجها وتأثيرها باختلاف البقاع التى تمر عليها والفصول لأنا نشاهدها بدمشق وما قاربها يابسة المزاج تجفف الرطوبات وتنحل الاجسام وتحرق الثمار والزروع وهى فى الديار المصرية أشد منها فى الشامية مع أن أشعار العرب مملوءة من الاستروا ح بها ووصفها باللطف وتنفيس الكرب فلعلها فى الحجاز وما أشبهه بهذه الصفة وعن الواحدى صاحب التفسير أنها استأذنت ربها أن تأتى يعقوب بريح يوسف عليهما السلام قبل أن يأتيه البشير بالقميص فأذن لها فأتته بذلك فلذلك يتروح بها كل محزون من شرح شواهد المغنى للسيوطى (قوله على نحو محمد الخ) أى من الاعلام التى لم يسمع دخول أل عليها للمح فاندفع اعتراض شيخنا تبعا للشارح فى شرح الاوضح بأن الوجه حذف نحو (قوله اذ الباب سماعى) أى باب ادخال أل للمح الاصل فما سمع من العرب ادخالها عليه كان لك ادخالها عليه ولو فى غير ما سمع وما لا فلا فالقيود المتقدمة

مثل (الحرث و) اسم عين مثل (النعمان) وهو فى الاصل اسم من أسماء الدم وأفهم قوله وبعض الاعلام أن جميع الاعلام المنقولة مما يقبل أل لا يثبت له ذلك وهو كذلك فلا تدخل على نحو محمد وصالح ومعروف اذ الباب سماعى وخرج عن ذلك غير المنقول كسعاد وأدد والمنقول مما لا يقبل أل كيزيد ويشكر وأما قوله

رأيت الوليد بن اليزيد مباركا

فضرورة سهلها ما تقدم ذكر الوليد ثم قوله للمح ان أراد أن جواز دخول أل على هذه الأعلام مسبب عن لمح الأصل أي بنقل النظر من العلمية الى الأصل فيدخل أل (فذكر أل (ذا) حينئذ (وحذفه سيان) اذ لا فائدة مترتبة على ذكره وان أراد أن دخول أل سبب للمح الأصل فليسا بسيين لما يترتب على ذكره من الفائدة وهو لمح الأصل نعم هما سيان من حيث عدم افادة التعريف فليحمل كلامه عليه قال الخليل دخلت أل في الحرث والعاصم والعباس والضحاك والحسن والحسين لتجعلها الشيء بعينه * تنبيه * في تمثيله بالنعمان نظر لانه مثل به في شرح التسهيل لما قارنت الاداة فيه نقله وعلى هذا فالاداة فيه لازمة والتي للمح الاصل ليست لازمة (وقد يصير علما) على بعض مسمياته (بالغلبة) عليه (مضاف) كابن عباس وابن عمر وابن الزبير وابن مسعود فانه غلب

ليست شرطا والمراد ادخال أل للمح بيان لمورد السماع وهو ذا يدفع مقاله من حيث كان الباب سماعيا فلا كبير حاجة الى التقييد بالمنقول عما يقبل أل والاحتراز عن غيره (قوله رأيت الوليد الخ) قد كذب الشاعر فان الوليد هذا كان فاسقا متهتكا مولعا بالشرب والغناء جبارا عنيدا تفاءل يوما في المصحف فخرج له واستفتحوا وخاب كل جبار عنيد فخرق المصحف وأنشد

تهددني بكل جبار عنيد * فها أنا ذاك جبار عنيد

اذا ما جئت ربك يوم حشر * فقل يا رب مزقني الوليد

ولم يلبث الا أياما حتى ذبح وعلق رأسه على قصره ثم على سور بلده نسأل الله السلامة من شرور أنفسنا (قوله فضرورة) وقيل سكن يزيد ثم دخلت عليه أل للتعريف قاله المصرح وعندي فيه نظر لانه وان سكن لا يقبل أل نظرا الى أصله وهو الفعل والفعل لا يقبل أل بخلاف زيد اذا نكر (قوله سهلها ما تقدم ذكر الوليد) أي فيكون دخولها للمشاكلة وأل في الوليد للمح (قوله ثم قوله للمح الخ) هذا الترديد متفرع على كون اللام للعلة الباعثة أو للعلة الغائية فالشق الاول مبني على الاول والثاني على الثاني واللامح على الاول المتكلم وعلى الثاني السامع قال شيخنا وقدم الشق الاول لانه الظاهر (قوله فيدخل) أي النظر على المجاز العقلي أو الوضع المفهوم من السياق (قوله اذ لا فائدة الخ) اعترض بأن ذكر أل دليل للسامع على لمح مدخل أل الاصل وعند حذفها لا دليل على ذلك فكيف يكونان سيين (قوله قال الخليل الخ) دليل على أن الدخول سبب للمح وقوله لتجعلها الشيء بعينه أي لتجعل المذكور من الاعلام أي لتجعل مسماه الشيء نفسه أي المعنى المنقول عنه نفسه في ذهن السامع فأل في الحارث تجعل مسماه ذاتا يحصل منها حرث وفي العباس ذاتا يحصل منها عبوس كثير في وجوه الاعداء وهكذا (قوله وقد يصير الخ) قال ابن هشام ذكره في باب العلم أحسن فيقال العلم ضربان علم بالوضع وعلم بالغلبة لان النوعين المضاف وذا أل يكونان حينئذ مذكورين في مركزهما بخلاف ذكر المضاف هنا فانه استطراد (قوله بالغلبة عليه) هي أن يغلب اللفظ على بعض أفراد ما وضع له وهي تحقيقية ان استعمل بالفعل في غير ما غلب عليه والا فتقديرية (قوله وابن مسعود) قيل الصواب أن يذكر بدله

على العبادلة حتى صار علما عليهم دون من عداهم من اخوتهم (اومصحوب أل) العهدية (كالعقبة) والمدينة والكتاب والصعق والنجم لعقبة أيلى ومدينة طيبة وكتاب سيبويه وخويلد بن نفيل والثريا (وحذف أل ذى) الاخيرة

عبدالله بن عمرو بن العاصى لموت ابن مسعود قبل الطلاق اسم العبادلة على الاربعة وليس بشئ لانه انما يرد لو قال الشارح غلب اسم العبادلة على فلان وفلان وفلان وابن مسعود بعد أن كان جمع عبدالله أيا كان وهو انما قال غلبت هذه الاعلام الاربعة على العبادلة أى الاشخاص الاربعة الذين سمى كل منهم بعبدالله بحيث صارت لا تطلق الا عليهم دون من عداهم من اخوتهم فابن مسعود مثلا صار علما بالغلبة على عبدالله بن مسعود دون من عداه من اخوته غاية الامر أن الشارح استعمل لفظ العبادلة فى كلامه بالمعنى الوضعى لا الغلبى ولا محذور فيه (قوله من اخوتهم) الاحسن أن المراد باخوتهم نظراؤهم فى اسم الاب لا خصوص الاخوة فى النسب (قوله العهدية) أى بحسب الاصل والا فهى الآن زائدة ولا يخفى أن أل العهدية تدخل على كل فرد عهد بين المتخاطبين على البدل فتحوبها كل فرد عهد بينهما كذلك مثلا لفظ العقبة المعرف بأل العهدية وضع فى الاصل لان يستعمل فى كل فرد عهد بينهما على البدل فخصصته الغلبة بعقبة ايلة فسقط بهذا التحقيق ما اعترض به الناصر وسكتوا عليه من أن اللفظ الذى يستحقه كل فرد من الافراد بالوضع هو المجرد من أل لا المقرون بها لان المستحق له الفرد المعهود بين المتخاطبين دون من عداه فافهم ذلك والله تعالى الموفق (قوله لعقبة ايلى) بالقصر فى التصريح والقاموس وغيرهما أيلة بالتاء فلعل ما فى الشرح سهو والعقبة فى الاصل اسم للطريق الصاعد فى الجبل (قوله وخويلد بن نفيل) كان رجلا يطعم الناس بتهامة فهبت ريح فسفت فى جفانه أى أوعية طعامه التراب فسبها فرمى بصاعقة فسمى الصعق بكسر العين فعل بمعنى مفعول والصعق فى الاصل اسم لمن رمى بصاعقة (قوله والثريا) تصغير ثروى من الثروة وهى الكثرة لكثرة كواكبها لانها سبعة قيل أكثر وأصله ثريوى اجتمعت الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون فقلبت الواو ياء (قوله وحذف أل ذى الخ) اعترض تخصيص حذف أل للنداء والاضافة بهذه بأن أل لا تجامع الاضافة وكذا النداء الا ضرورة كما سيذكره المصنف بقوله * وباضطرار خص جمع يا وأل * وأجيب بأنه ليس مراده أن أل هذه لا تباشر حرف النداء حتى يرد أن أل مطلقا لا تباشره بل مراده أن أل هذه

لا تثبت مع حرف النداء أصلا حتى لا يتوصل لنداء ما هي فيه بأي أو ذا كما يتوصل لنداء ما ال غيرها فيه بذلك فلا تقول يا أيها النابغة ولا يا ذا النابغة كما تقول يا أيها الرجل و يا ذا الرجل لكن هذا الجواب انما ينفع بالنسبة الى النداء دون الاضافة كما لا يخفى وقد يقال انما خص هذه لدفع توهم أنها الكونها في الحالة الراهنة زائدة تجامع النداء والاضافة (قوله لان أصلها المعرفة) وصارت الآن زائدة (قوله كما هي في نحو النجم) المتبادر من سياقه أنه متعلق بالمنفي وهو تمكن لا بالنفي وأن أل في نحوه تبقى مع النداء والاضافة بل قوله كما تقدم أي كون أل في نحو النجم لازمة قد يعين أن مراده ذلك وجزم بهذا شيخنا تبعا لما مشى عليه الفارضي من البقاء المذكور واستدل بقوله في الكافية وقد تقارن الاداة النجميه * فتستدام كأصول الابنيه وتبعه على الجزم به البعض وزاد أن الهمزة تقطع وهو خلاف ما في الهمع والتسهيل وشرحه لابن عقيل وغيره وحاشية الروداني على التصريح قال في الهمع أل فيما غلب بها لازمة ويجب حذفها في النداء والاضافة وقل حذفها في غيرهما وأما ما غلب بالاضافة فلا ينفصل منها بحال ولو قارنت اللام نقل علم كالنضر والنعمان أو ارتجاله كالنجم والسمو أل فحكمها حكم ما غلب بها من اللزوم الا في النداء والاضافة قال ابن مالك هذا النوع أحق بعدم التجرد لان الاداة فيه مقصودة في التسمية قصد همزة أحمد و ياء يشكر وتاء تغلب بخلافها في الاعشى ونحوه فانها مزيدة للتعريف ثم عرض بعد زيادتها شهرة وغلبة اغنى بها الا أن الغلبة ميسرة وجودها فلم تنزع اه مع حذف وقال في التسهيل ومثله ما قارنت الاداة نقله أو ارتجاله اه قال ابن عقيل في شرحه عليه أي مثل الذي فيه أل من العلم بالغلبة في نزع أل منه حيث تنزع أل من العلم بالغلبة كالنداء اه وسنذكر كلام الروداني ومن الحذف للنداء فيما قارنت الاداة نقله قول خالد بن الوليد

يا عز كفرانك لا سبحانك * اني رأيت الله قد أهانك

فان عزى مرخم عزى نم قد يقال أل المقارنة لوضع العلم جزء منه كالجيم من جعفر كما مر عن الدماميني وهذا يمنع من نحو يزيد نبأ عند النداء والاضافة الا أن يقال كونها في صورة المعرفة التي لا تجامع النداء والاضافة

ان تنادا) مدخولها (أو تضف أوجب) لان أصلها المعرفة ثم تنكر عن الحرف الاصلي اللازم أبدا كما هي في نحو النجم كما تقدم فتقول ياصعق وبأخطل وهذه عقبة

أبى ومدينة طيبة ومنه أحقا ان أخطلكم هجانى والاخطل من يسبعو ويفحش وغلب على الشاعر المعروف حتى صار علما عليه دون غيره وتقول أعشى تغلب ونابغة ذبيان (وفى غيرهما) أى فى غير النداء والاضافة (قد تنحذف) سمع هذا عيوق طالعا وهذا يوم اثنين مباركا فيه * تنبيهان * الاول المضاف فى اعلام الغلبة كابن عباس لا ينزع عن الاضافة بنداء ولا غيره اذلا يعرض فى استعماله ما يدعو الى ذلك * الثانى كما يعرض فى العلم بالغلبة الاشتراك فيضاف طلبا للتخصيص

انتفى حذفها عندهما فاعرفه ولولا قول الشارح كما تقدم لجعلنا قوله كما فى فى ضو البدر متعلقا بالنفى فتأمل (قوله أحقا) الاستفهام للتوبيخ أى أفى الحق أى أفى الامر الثابت أن أخطلكم هجانى (قوله أعشى تغلب) أصله الاعشى فحذفت منه أل وأضيف الى تغلب بفتح الفوقية وسكون الغين المعجمة وكسر اللام اسم قبيلة سميت باسم أبيها كذا يقال فيما بعده والاعشى فى الاصل اسم لكل من لا يبصر ليلا ثم غلب على أعشى تغلب (قوله ونابغة ذبيان) بضم الذال المعجمة وكسرها كما فى القاموس والنابغة فى الاصل اسم لكل من ظهر فى الشعر وأجاده والتاء فيه للمبالغة ثم غلب على نابغة ذبيان (قوله عيوق) فيعول بمعنى فاعل كقيوم وضع لكل عائق أى حاجز ثم غلب على النجم المعروف لعوقه الدبران عن الثريا لكونه بينهما (قوله يوم اثنين) أصله يوم الاثنين وهو من اضافة المسمى الى الاسم وبحث فى التمثيل به بأن اثنين فى الاصل اسم لمجموع شيئين لا للفرد الثانى منهما فقط وحينئذ فعلميته على اليوم المعين بالنقل لا بالغلبة وذكر الرودانى أن الصحيح أن أسماء الاسبوع أعلام جنسية منقولة من الاعداد دخلت عليها أل للمح المعنى العددى وأل فيها مقارنة للنقل فلا ينبغى التمثيل به الذى غلبة حذفت منه أل بل لما حذفت منه أل المقارنة للوضع فانه أيضا كذى الغلبة يحذف منه أل فى النداء والاضافة وجوبا وقد يحذف فى غيرهما (قوله ما يدعو الى ذلك) أى الى نزعه عن الاضافة لانه ينادى ويضاف معها فيقال يا ابن عباس وهو ابن عباسنا كذا قيل وفيه أن المضاف ان كان تمام العلم ناقض ما تقدم فى باب العلم عند قول المصنف * وان يكونا مفردين فأضف * الخ من أن العلم الاضافى لا يضاف وان كان المضاف اليه فقط ورد أمران * الاول أن المضاف لابد أن يكون كلمة مستقلة وهو هنا جزء كلمة لان العلم مجموع المتضايفين فكل منهما كالزاى من زيد ويمكن الجواب عن هذا برعاية الاصل * الثانى أن القصد ليس توضيح مسمى المضاف اليه فقط بالاضافة بل توضيح مسمى العلم بتمامه بها ويمكن الجواب عن هذا أيضا بأن اضافة المضاف اليه يحصل بها المقصود من توضيح مسمى العلم فتدبر منصفا (قوله طلبا للتخصيص) كان المناسب أن يقول للايضاح لان التخصيص فى النكرات والايضاح

في المعارف (قوله كما سبق) من نحو أعشى تغلب ونابغة ذبيان (قوله خاتمة)
نظم العلامة الأجهوري حاصلها فقال

وعددا تريد أن تعرفا * فأل بجزأيه صلن ان عطفا
وان يكن مركبا فالأول * وفي مضاف عكس هذا يفعل
وخالف الكوفي في الأخير * فعرف الجزأين يا سميري

والمراد بالأخير غير الأول فيشمل الثاني والمركب لأن الكوفي خالف
فيه أيضا كما سيأتي وكان الأحسن أن يقول بدل الأخير

وخالف الكوفي في هذين * فتمما أنه عرف الجزأين

(قوله عرفت الآخر) بكسر الخاء ولم يقل الثاني ليشمل ما فيه أكثر من
اضافة نحو خمسمائة ألف دينار وفي كلام شيخنا أن منهم من لا يضيف بل
يعرف الأول فقط فيقول هذه الخمسة أثوابا وخذ المائة درهما ودع
الألف دينارا (قوله ما زال) اسم زال ضمير مستتر يعود على يزيد في البيت
قبله وخبرها ما بدئ في بيت بعده وقوله فسما بالفاء العاطفة على عقدت
وأراد بخمسة الأشبار السيف (قوله وهل يرجع التسليم) بضم الياء
مضارع أرجع أو بفتحها مضارع رجع لجيئه متعديا أيضا والأثافي بالمثلثة
ثم الفاء فالتحتية التي تشدد في غير هذا البيت وتخفف أحجار يوضع عليها
القدر جمع أثفية بضم الهمزة وكسرها وتشديد التحتية وهي أحد تلك
الأحجار كما في القاموس وإن أوهم كلام البعض أن الأثفية هي نفس تلك
الأحجار وقال الأسقاطي بالفوقية ثم النون أصله أتاتين حذفت نونه
الأخيرة ضرورة وهو جمع أتون كتنور وقد تخفف أخدود الخباز وأقره
بعض شيوخنا وفيه نظر لأن جمع أتون المخفف أتن ككم ودعد وجمع
المشدد أتاتين بفوقية ثانية بعد الألف اللينة لا نون كما هو قياس جمع تنور
ونحوه وقد ورد الجمعان كما أفاده صاحب القاموس فلعل الفوقية تحرفت
على الجماعة بنون والله تعالى أعلم والبلاقع جمع بلقع وهي الأرض القفرة
والمعنى وهل يرد التحية أو يزيل تعب المحبة مواضع طبخ الأحباب
وديارهم الخالية (قوله تشبيها بالحسن الوجه) ورد بأن الاضافة في ذاك
لفظية لا تفيد تعريفا بخلاف العدد (قوله عند أصحابنا) أي البصريين

ثم سرى ذلك لبعض في العلم
الأصلي ومنه قوله

فلا زيد نا يوم النقا رأس زيدكم * بأبيض ماضي الشفرتين يماني

وقوله

بالله يا ظبيات القاع قلن لنا * ليلاي منكن أم ليلى من البشر

* تتمة * عادة النحويين أنهم
يذكرون هنا تعريف العدد
فإذا كان العدد مضافا وأردت
تعريفه عرفت الآخر وهو
المضاف إليه فيصير الأول
مضافا إلى معرفة فتقول ثلاثة
الأثواب ومائة الدرهم وألف
الدينار ومنه قوله

ما زال مذ عقدت يداه إزاره * فسما فأدرك خمسة الأشبار

وقوله

وهل يرجع التسليم أو يكشف العمى * ثلاث الأثافي والديار البلاقع

وأجاز الكوفيون
الثلاثة الأثواب تشبيها
بالحسن الوجه قال الزمخشري
وذلك بمعزل عند أصحابنا

(قوله

من القياس واستعمال الفصحاء وإذا كان العدد مركبا أدخلـ
درهما والاثنتا عشرة جارية ولم تلحقه بالثاني لانه بمنزلة بعض الاسم وا... نحو [illegible] دون فما
الاحد العشر درهما والاثنتا العشرة جارية لانهما في الحقيقة اسمان والعطف
مراد فيهما ولذلك بنيا ويدل عليه ما اجازه من الاثنة عشر وأربعة عشر وتاء التأنيث لا تقع حشوا فلولا ملاحظة العطف لما جاز ذلك ولا يجوز الاحد العشر الدرهم لان التمييز واجب التنكير نعم يجوز عند الكوفي وقد استعمل ذلك بعض الكتاب وإذا كان معطوفا عرفت الاسمين معا تقول الاحد والعشرون درهما لان حرف العطف فصل بينهما واعلم أن في تعريف المضاف قد يكون المعرف الى جانب الاول كما تقدم وقد يكون بينهما اسم واحد نحو خمسمائة الالف وقد يكون بينهما اسمان نحو خمسمائة ألف الدينار وقد يكون بينهما ثلاثة أسماء نحو خمسمائة ألف دينار الرجل وقد يكون بينهما أربعة أسماء نحو خمسمائة ألف دينار غلام الرجل وعلى هذا ولو قلت

٣٥ [illegible] ل عشرون ألف رجل امتنع تعريف المضاف اليه لان المضاف منصوب على التمييز فلو عرف المضاف اليه صار المضاف معرفة باضافته اليه والتمييز واجب التنكير نعم يجوز ذلك عند الكوفيين ولو قلت خمسة ألاف دينار جاز تعريف المضاف اليه نحو خمسة آلاف الدينار وكذلك حكم المائة لان مميزها يجوز تعريفه كما عرفت ولا تعرف الآلاف لاضافتها والله أعلم

(قوله من القياس واستعمال الفصحاء) أما الاول فلان ادخال أل في كل من المتضايفين انما يكون اذا كان الاول وصفا نحو الضارب الرجل ولان فائدة أل التعريف وتعريف المضاف حاصل بتعريف المضاف اليه فيكون دخول أل على المضاف ضائعا وأما الثاني فلان المسموع والشهور دخول اللام على المضاف اليه دون المضاف (قوله ولذلك بنيا) أي في غير اثني عشر واثنتي عشرة بقرينة ما مر أن اعراب اثنين واثنتين كاعراب المثنى وان ركبا مع عشر وعشرة وظاهر قوله بنيا أن فتحة آخر الجزء الاول بناء والظاهر أن البناء عند البصري على آخر الجزء الاخير فقط لان محله آخر الكلمة وآخر الجزء الاول صار حشوا بالتركيب ففتحته ليست بناء بل بنية ويمكن أن يقال المراد بنى مجموعهما (قوله وتاء التأنيث الخ) في معنى التعليل لقوله ويدل ولو قال لان تاء التأنيث الخ لكان أوضح (قوله ولا يجوز الاحد العشر الدرهم) أي ولا الاحد عشر الدرهم ولا أحد عشر الدرهم (قوله عرفت الاسمين معا) لم يذكر فيه خلافا وفي الدماميني أن قوما أجاز وا ارنك تعريف المعطوف واختاره الآمدي (قوله واعلم أن) اسم أن ضمير الشان (قوله في تعريف المضاف) أي في حالة تعريف العدد المضاف وقوله قد يكون المعرف بفتح الراء أي المعرف بأل أو بكسرها أي المعرف للمضاف اليه وهو أل وقوله الى جانب الاول أي مضموما الى جانب الاول وقوله كما تقدم أي في ثلاثة الاثواب ومائة الدرهم وألف الدينار (قوله وعلى هذا) أي قس الفصل بينهما بأكثر من أربعة (قوله ولو قلت عشرون الخ) تفسد لاطلاقه في أول الخاتمة تعريف المضاف اليه من العدد الاضافي (قوله كما عرفت) أي من التمثيل سابقا بمائة الدرهم وألف الدينار (قوله لاضافتها) أي الى ما بعدها سواء أضيفت لمعرفة أو نكرة لان أل لا تدخل على المضاف في مثل ذلك وأما ما وقع في صحيح البخاري في باب الكفالة في القرض والديون ثم قدم

الذي كان أصله وأتى بالالف دينارا فأوّله الدماميني بتقدير مضاف مبدل من المعرف أي بالالف ألف دينار قال ولا يقال ان أل زائدة لان ذلك لا ينقاس

(الابتداء)

هذا شروع في الاحكام التركيبية والتركيب المفيد اما جملة اسمية ومنها اسم الفعل مع مرفوعه والوصف مع مرفوعه المغني عن الخبر أو فعلية ومنها الجملة الندائية ولم يقل المبتدا والخبر لان الابتداء يستدعي مبتدأ وهو يستدعي خبرا أو ما يسد مسده غالبا على ما ستعرفه فاطلق الابتداء وأراد ما يلزمه مباشرة أو بواسطة في الترجمة به تأدية للمقصود مع الاختصار والاشارة الى عدم تلازم المبتدا والخبر فلا يقال ترجم لشيء ولم يبينه وبين شيئا ولم يترجم له نعم قد يقال هذه النكتة حاصلة لو قال المبتدأ ثم لم يترجم به وقد يمكن أن يجاب بأنه آثر التعبير بالابتداء على التعبير بالمبتدا للاشارة في الترجمة الى انه العامل فتأمل وقدم باب المبتدا على باب الفاعل لما قيل انه أصل المرفوعات لانه مبدوء به وقيل الفاعل لان عامله لفظي وقيل كل أصل قال الدماميني تظهر فائدة الخلاف في نحو زيد جوابا لمن قام فعلى الاول يترجح كونه مبتدأ محذوف الخبر وعلى الثاني يترجح كونه فاعلا لفعل محذوف وعلى الثالث يستوي الوجهان ثم اعترض بأن استحسان مطابقة الجواب للسؤال في الاسمية والفعلية يقتضي ترجح كونه مبتدأ محذوف الخبر مطلقا وأجاب بأن جملة من قام اسمية في الصورة فعلية في الحقيقة وبيان ذلك أن قولك من قام أصله أقام زيد أم عمرو أم خالد الى غير ذلك لا أزيد قام أم عمرو أم خالد لان الاستفهام بالفعل أولى لكونه متغيرا فيقع فيه الابهام ولما أريد الاختصار وضعت كلمة من دالة اجمالا على تلك الذوات المفصلة ومتضمنة لمعنى الاستفهام وبهذا التضمن وجب تقديمها على الفعل فصارت الجملة اسمية في الصورة لعروض تقدم ما يدل على الذات فعلية في الحقيقة فان أجبت بالفعلية نظرا الى جانب الحقيقة فالمطابقة حاصلة معنى وان أجبت بالاسمية نظرا الى الصورة فالمطابقة حاصلة لفظا فاذن لا ترجيح بمجرد المطابقة لوجودها في الصورتين فبقي الترجيح باصالة الفاعل أو المبتدا سالما فتدبر اه وفيه نظر لان مقتضى دوام همزة الاستفهام بايليها المسؤل عنه أن أصل من قام أزيد

(الابتداء)

قائم أم عمرو أم خالد اذ المسؤل عنه بمن قام القائم لا القيام فاعرفه (قوله المبتدأ هو الاسم الخ) لم يعرف الابتداء مع أنه المترجم به لقصد تعريفه عند قوله ورفعوا مبتدأ بالابتدا وكأنه لم يعكس لعدم قصد الابتداء بالذات من الترجمة بل المقصود بالذات منها المبتدأ ومرفوعه (قوله العارى الخ) أورد على التقييد به أنه يخرج اسم ان ولا التبرئة مع أنه يجوز رفع صفته على المحل فهو مبتدأ وليس عاريا* وأجيب بأنه باعتبار الرفع عار لان الحرف كالعدم باعتباره وانما يعتد به اذا اعتبر النصب كذا نقل شيخنا السؤال والجواب وأقرهما وتبعه البعض وفى الجواب تسليم أنه مبتدأ والذى يظهر لى منعه بدليل ماسيأتى فى بابى ان ولا من أن رفع الصفة على المحل مبنى على القول بأنه لا يشترط فى مراعاة المحل بقاء المحرز أى الطالب لذلك المحل لعدم المحرز هنا وهو الابتداء واذا عدم الابتداء عدم المبتدأ وحينئذ لا يرد الاعتراض من أصله فتأمل (قوله عن العوامل) أل للجنس وقوله اللفظية نسبة الى اللفظ نسبة المفعول الى المصدر ان أريد باللفظ التلفظ أو الجزئى الى الكلى ان أريد الملفوظ والمراد اللفظية تحقيقا أو تقديرا فتدخل العوامل المقدرة وقوله غير الزائدة أى وشبهها كرب ولعل الجارة والقيدان للادخال كما هو شأن قيد القيد (قوله مخبرا عنه) أى محدثا عنه فالاخبار لغوى لا مذكور بعده خبره الاصطلاحى للزوم الدور لاخذ الخبر حينئذ فى تعريف المبتدا وأخذ المبتدا فى التعريف الآتى للخبر وجعله حالا من الضمير فى العارى أولى من جعله حالا من الاسم وان اقتصر عليه شيخنا والبعض لثبوت الخلاف فى مجىء الحال من الخبر كالمبتدا (قوله أو وصفا الخ) عطف على مخبرا عنه المجعول حالا من الضمير فى العارى وفى ذلك تصريح باشتراط العروّ فى الوصف أيضا فيخرج نحو لاهية قلوبهم على أنا لا نسلم أنه رافع لمكتفى به كما قاله الرودانى وهو ظاهر والمراد الوصف ولو تأويلا ليدخل لا نولك أن تفعل لان نول وان كان مصدرا بمعنى التناول الا أنه هنا بمعنى المفعول أى ليس متناولك هذا الفعل أى لا ينبغى لك تناوله فنولك مبتدأ وأن تفعل نائب فاعله وقول المصرح ومن تبعه كالبعض أن تفعل فاعله غير صحيح كما فى الرودانى وقال أبو حيان نولك مبتدأ وأن تفعل خبره

المبتدأ هو الاسم العارى عن العوامل اللفظية غير الزائدة مخبرا عنه أو وصفا رافعا لمستغنى به فالاسم يشمل

الصريح والمؤول نحو وأن تصوموا خير لكم وتسمع بالمعيدي خير من أن تراه والعاري عن العوامل اللفظية مخرج لنحو الفاعل واسم كان وغير الزائدة لادخال نحو بحسبك درهم وهل من خالق غير الله مخبرا عنه أو وصفا الى آخره

وأورد على التعريف أنه غير جامع اذ لا يشمل أقل رجل يقول ذلك فان أقل مبتدأ وليس مخبرا عنه ولا وصفا رافعا ولا نحو قائم الزيدان فان غيره مبتدأ وليس مخبرا عنه ولا وصفا رافعا وأجيب عن الاول بأن المعرف المبتدأ الاطرادي وهذا سماعي لا يقاس عليه وانما لم يخبر عنه لانه ليس في المعنى مبتدأ اذ المعنى قل رجل يقول ذلك وقيل لان صفة النكرة بعده أغنت عن الخبر في الافادة على أن بعضهم أجاز جعل الجملة خبرا عن أقل وعن الثاني بأن المبتدأ مضاف لوصف الرافع والمضاف والمضاف اليه كالشئ الواحد وبأن الوصف وان خفض لفظا في قوة المرفوع بالابتداء وكأنه قيل ما قائم الزيدان (قوله والمؤول) تنبيه على أنه اسم حقيقة فلا اعتراض على ارادته في التعريف بلزوم الجمع بين الحقيقة والمجاز فيه أو يقال النحاة لا يبالون بمثل ذلك أفاده سم (قوله وتسمع الخ) أي لانه على تقدير أن وقيل الفعل اذا أريد به مجرد الحدث صح أن يسند اليه ويضاف اليه ويكون اسما حكما كما في سواء عليهم أأنذرتهم هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم فيكون المراد بالاسم ما يعم الحقيقي والحكمي أفاده سم (قوله نحو بحسبك درهم) اي مما يلي حسبك فيه نكرة فان وليها معرفة نحو بحسبك زيد فالمعرفة هي المبتدأ وحسبك الخبر لانه نكرة لا يتعرف بالاضافة وان تخصص بها قال الشاطبي ولا يخبر بمعرفة عن نكرة وان تخصصت لا في نحو كم مالك وخير منك زيد عند سيبويه وفي النسخ نحو ان حسبك الله وابنه سم وغيره واكتفى ابن هشام في الاخبار بمعرفة عن المبتدأ النكرة بتخصصه وجعل حسب مبتدأ سواء وقع بعده نكرة او معرفة لان الباء لا تزاد في الخبر في الايجاب والذي عليه الجمهور كما في المغني انه لا يخبر عن النكرة بالمعرفة وان تخصصت مطلقا وهل المجرور بحرف الجر الزائد او شبهه مرفوع تقديرا او محلا ورفع في اجتماع اعرابين لفظي وتقديري من جهتين مختلفتين او محلا ولا يختص المحلي بالمبنيات قولان واعلم ان زيادة الباء في نحو بحسبك سماعية بخلاف زيادة من في نحو الآية الآتية فقياسية (قوله غير الله) اما نعت لخالق لرفعه تقديرا او محلا على الخلاف والخبر محذوف اى لكم او هو الخبر ولا يصح ان يكون غير الله فاعلا لخالق اغنى عن الخبر لان الوصف الذي له فاعل أغنى عن الخبر بمنزلة الفعل والفعل لا تدخل عليه من

الزائدة

مخرج لاسماء الافعال والاسماء قبل التركيب ورافع المستغنى به يشمل الفاعل نحو أقائم الزيدان ونائبه نحو أمضروب العبدان وخرج به نحو أقائم من قولك أقائم أبوه زيد فان مرفوعه غير مستغنى به وأو فى التعريف للتنويع لا للترديد أى المبتدأ نوعان مبتدأ له خبر ومبتدأ له مرفوع أغنى عن الخبر وقد أشار الى الاول بقوله (مبتدأ زيد وعاذر خبر) أى له (ان قلت زيد عاذر من اعتذر) والى الثانى بقوله (وأول) أى من الجزأين (مبتدا والثانى) منهما (فاعل اغنى) عن الخبر (فى) نحو (أسار ذان) الرجلان ومنه قوله

أقاطن قوم سلمى أم نووا ظعنا

وقوله

أمنجز أنتم وعدا وثقت به ... أم اقتفيتم جميعا نهج عرقوب

(وقس) على هذا ما أشبهه من كل وصف اعتمد على استفهام ورفع مستغنى به ثم لا فرق

الزائدة فكذا ما هو بمنزلته كذا فى يس والروداني ولا كون برزقكم هو الخبر لان هل لا تدخل على مبتدا خبره فعل الا شذوذا عند سيبويه (قوله مخرج لاسماء الافعال) اى بعد التركيب (قوله ورافع المستغنى به يشمل الخ) الأولى ومستغنى به يشمل الخ لان الفاعل ونائبه من افراد المستغنى به لا الرافع (قوله غير مستغنى به) لاحتياج الضمير الى مفسر يسبقه فيكون زيد مبتدا وقائم خبرا مقدما وابوه فاعلا او ابوه مبتدا ثانيا وقائم خبرا عنه مقدما والجملة خبر زيد وجوز بعضهم كون قائم مبتدأ ثانيا وأبوه فاعلا أغنى عن الخبر والجملة خبر زيد بناء على أن المراد باستغناء الوصف بمرفوعه استغناؤه عن الخبر لا مطلقا وبحث فيه بعدم اعتماد الوصف لان الاستفهام فى المثال داخل فى الحقيقة على زيد لا عليه وقد يمنع فتأمل نعم يظهر لى أن محل المنع اذا لم يعلم المرجع أما اذا علم كأن جرى ذكر زيد فقيل أقائم أبوه فلا منع لان التركيب حينئذ بمنزلة أقائم أبو زيد ويشعر بهذا تعليلهم واعلم ان قولهم الوصف مع مرفوعه ولو اسما ظاهرا من قبيل المفرد يستثنى منه الوصف الواقع مبتدأ استغنى بمرفوعه عن الخبر وكذا الوصف الواقع صلة لأل الموصولة على قول كما مر لانه فى قوة الفعل فى الصورتين (قوله وأول) سوغ الابتداء به قصد التقسيم أو كونه قرينا للثانى المعرف (قوله والثانى فاعل اغنى عن الخبر) قال فى التسهيل لشدة شبهه بالفعل ولذا لا يصغر ولا يوصف ولا يعرف ولا يثنى ولا يجمع الا على لغة يتعاقبون فيكم ملائكة اه (قوله أغنى عن الخبر) أى عن أن يكون له خبر فلا اعتراض باقتضاء كلامه أن له خبرا أغنى عنه المرفوع مع أنه لا خبر له أصلا لانه بمعنى الفعل والفعل لا خبر له (قوله أقاطن) أى مقيم والظعن الرحيل والعيش المعيشة والحياة (قوله نهج عرقوب) أى طريقته وهو رجل يضرب به المثل فى اخلاف الوعد (قوله وقس على هذا) أى الوصف المذكور فى المثال ولو قال على هذين المبتدأين كما فعل المكودى والمرادى لكان أكثر فائدة (قوله من كل وصف) لا فرق بين أن يكون بمعنى الحال أو الاستقبال أو لا بخلاف عمله النصب كما يأتى ولا بين أن يكون ملفوظا أو مقدرا نحو أفى الدار زيد وأعندك عمرو على أحد احتمالات اذ يحتمل كون المرفوع مبتدأ مؤخرا أو فاعلا للمبتدا

محذوف تقديره كائن مثلا أغنى هذا الفاعل عن الخبر فالجملة اسمية أو فاعلا
لاستقر مثلا محذوف فهي فعلية أو فاعلا لظرف فهي ظرفية كذا
في المغني (قوله أو صفة مشبهة) أو اسم تفضيل أو منسوب ونحوها أحسن في
عين زيد الكحل منه في عين غيره وما قرشي الزيدان والظاهر عندي أن مثل
ذلك نحو أذو مال العمران لأنه في معنى المشتق ثم رأيت في كلام الشارح عند
قول المصنف وإن يشتق فهو ذو ضمير مستكن ما يؤيده (قوله أو كيف أو من
أو ما) نحو كيف جالس العمران ومن راكب البكران ومن ضارب الزيدان
وكيف في الأول في محل نصب على الحال وما ومن في الأخيرين في محل نصب
على المفعولية وكالأدوات المذكورة بقية أدوات الاستفهام كأين ومتى
(قوله أو ضميرا منفصلا) فلا يسد المستتر مسد الخبر فإذا قلت أقائم زيد أم قاعد
فليس قاعد مبتدأ والضمير المستتر فيه فاعلا سد مسد الخبر بل قاعد خبره مبتدأ
محذوف أي هو قاعد وإذا قلت أقائم الزيدان وأردت العطف وجب إفراد
الوصف المعطوف وإبراز الضمير منفصلا فتقول أم قاعد هما أو حكى أم
قاعدان على المطابقة واتصال الضمير وعليه فقال ابن هشام قاعدان مبتدأ
لأنه عطف بأم المتصلة على المبتدأ وليس له خبر ولا فاعل منفصل وإنما جاز
ذلك لأنهم يتوسعون في الثواني اه فأشار إلى فاعلية الضمير المستتر
وإغنائه عن الخبر لأنه يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الأوائل ومثله يجري في
المثال الأول وجوز غيره كون قاعدان خبر مبتدأ محذوف أي أم هما قاعدان
فتكون أم منقطعة والعطف من عطف الجمل وهذا قياس ما سبق في أقائم
زيد أم قاعد فتأمل (قوله وكاستفهام النفي) أي ولو معنى نحو إنما قائم الزيدان
لأنه في قوة قولك ما قائم إلا الزيدان كذا في التصريح ومنه يعلم أن النفي
المنقوض يكفي في الاعتماد وأفهم تقييد عدم الاعتماد بالنفي والاستفهام أن
مطلق الاعتماد غير كاف هنا فلا يجوز في زيد قائم أبواه كون قائم مبتدأ وإن
اعتمد على المخبر عنه كما في المغني قال في التصريح وهل تقدم النفي أو
الاستفهام شرط في العمل أو في الاكتفاء بالمرفوع عن الخبر قولان
أرجحهما الثاني كما في المغني (قوله الصالح الخ) حمل الشارح الاستفهام
والنفي في عبارة المصنف على اللفظ المستفهم به واللفظ المنفي به فوصف

في الوصف بين أن يكون اسم
فاعل أو اسم مفعول أو صفة
مشبهة ولا في الاستفهام
بين أن يكون بالهمزة أو بهل
أو كيف أو من أو ما ولا في
المرفوع بين أن يكون ظاهرا
أو ضميرا منفصلا (وكاستفهام)
في ذلك (النفي) الصالح لمباشرة
الاسم حرفا كان وهو ما ولا
وإن أو اسما وهو غير أو فعلا
وهو ليس إلا أن الوصف بعد
ليس يرتفع

النفي

النفي بالصالح الخ وقسمه الى حرف وغيره لان هذا شأن اللفظ لا المعنى المصدري ولا عيب فيما صنع وان عابه البعض تبعا لشيخنا ولو أبقى الشارح المصدر على ظاهره وقال النفي بلفظ صالح الخ لصح أيضا واحترز بالصالح عما لا يصح مما يختص بالفعل كان ولم ولما (قوله على أنه اسمها) وادخاله فيما نحن فيه باعتبار كونه مبتدأ في الأصل وكذا يقال في اسم ما الحجازية وقوله يغني عن خبرها وادخال الفاعل فيما نحن فيه باعتبار كونه مغنيا عن خبر مبتدأ في الأصل وكذا يقال في خبر ما الحجازية ثم في اغناء الفاعل عن خبر ليس أو ما اغناء مرفوع عن منصوب ولا ضرر في ذلك ويظهر انه لا يقال هذا الفاعل في محل نصب باعتبار اغنائه عن خبر ليس أو ما لانه ليس لا ليس أو ما في هذه الحالة خبر حل محله الفاعل بل الذي تستحقه بعد اسمها فاعل اسمها فتدبر (قوله وبعد غير يجر بالاضافة) وادخاله فيما نحن فيه باعتبار ان ما أضيف اليه أي الى هذا الوصف مبتدأ والمضاف والمضاف اليه كالشئ الواحد أو باعتبار أنه في قوة المرفوع بالابتداء كما مر (قوله فاطرح اللهو) بتشديد الطاء وكسر الراء والسلم بالكسر والفتح الصلح أي بسلم عارض (قوله على زمن) نائب فاعل الوصف أغنى عن خبر غير (قوله وقد يجوز الخ) اعلم أن المذاهب ثلاثة كما في الهمع مذهب البصريين وهو منع الابتداء بالوصف المذكور من غير اعتماد ومذهب المصنف وهو الجواز بقبح كما صرح به في التسهيل وأشار اليه هنا بقد لان تقليل الجواز كناية عن قبحه وأشار اليه الشارح أيضا بقوله وهو قليل جدا ومذهب الكوفيين والأخفش وهو الجواز بلا قبح فقول الشارح خلافا للاخفش والكوفيين أي في قولهم بالجواز بلا قبح وفي كلامه حذف أي وللبصريين في قولهم بالمنع بالكلية وقوله ولا حجة أي للمصنف والاخفش والكوفيين على أصل الجواز في قوله الخ وتوزك من الشارح على بعض أدلتهم على أصل الجواز بعد موافقته اياهم في المستدل عليه فاندفع بتقريرنا عبارة الشارح على هذا الوجه ما ادعاه البعض من منافاتها العبارة المتن فافهم (قوله من غير اعتماد الخ) ويكون المسوغ للابتداء به مع أنه نكرة عمله في المرفوع بعده لا اعتماده على المسند اليه وهو المرفوع وأما تعليل المصرح وتبعه شيخنا والبعض بأن

على انه اسمها والفاعل يغني عن خبرها وكذا ما الحجازية وبعد غير يجر بالاضافة وغيرهي المبتدا وفاعل الوصف اغنى عن الخبر ومن النفي بما قوله

خليلي ما واف بعهدي انتما اذا لم تكونا لي على من أقاطع

ومن النفي بغير قوله

غير لاه عداك فاطرح اللهو لا تغترر بعارض سلم

وقوله

غير مأسوف على زمن ينقضي بالهم والحزن

(وقد يجوز) الابتداء بالوصف المذكور من غير اعتماد على نفي أو استفهام (نحو فائز اولو الرشد) وهو قليل جدا خلافا للاخفش والكوفيين ولا حجة في قوله

الأخفش أي والكوفيين لا يشترطون في عمله الاعتماد فقضيته عدم الاعتماد هنا وليس كذلك كما عرفت وإن سلم فالتعليل بعدم اشتراط الاعتماد لا يأتي على مذهب المصنف لأنه مع كونه يجوز ابتدائية الوصف من غير اعتماد على نفي أو استفهام يشترط في عمله الاعتماد الآتي كما سيأتي في باب إعمال اسم الفاعل فتأمل (قوله خبير بنو لهب الخ) المعنى أن بني لهب عالمون بالزجر والعيافة فلا تلغ مقالة رجل لهبي إذا زجر وعاف حين يمر عليه الطير وزجر الطير بالرأي والطيم فأما عيافه وهي كما في القاموس أن تعتبر بأسمائها ومساقطها وأنوائها فتتسعد أو تتشاءم (قوله على حد الخ) جواب عما يقال كيف أخبر عن الجمع بالمفرد وحاصله أنه على طريقة الآية وتوضيحها أن ظهير على وزن المصدر كصهيل وذميل والمصدر يعبر به عن المفرد والمثنى والجمع فكذا ما وازنه كذا قالوا وفيه أنه يقتضي استواء المذكر والمؤنث في فعيل سواء كان بمعنى فاعل أو بمعنى مفعول فينافي ما قالوه من أن محل استوائهما فيه إذا كان بمعنى مفعول ويمكن التوفيق بأن هذا الشرط لقياسية الاستواء فلا ينافي سماعه في فعيل بمعنى فاعل لكونه على وزن المصدر فيكون موازنه المصدر نكتة السماع لا علة الجواز بالمراد فاحفظه فإنه نفيس (قوله والثاني مبتدأ) فإذا الهمزة ألفا ثم حذفها لالتقاء الساكنين (قوله وهو المثنى والجمع) أي سواء كان جمع تصحيح أو جمع تكسير وقيل جمع التكسير كالمفرد (قوله مطابقا) أشار به إلى أن الطبق بمعنى المطابق كالمثل والشبه بمعنى المماثل والمشابه وأنه حال من فاعل استقر وليس الطبق مصدرا بمعنى المطابقة حتى يرد أن حالية المصدر سماعية وحتى يقال الأولى جعله تمييزا محولا عن فاعل استقر أي استقر طبقه أي مطابقته فما ذكره البعض تبعا للمعرب غير صحيح فلا تغفل (قوله وإن تطابقا في الإفراد) مثل ذلك ما إذا كان الوصف يستوي فيه المفرد وغيره نحو أجنب زيد أو الزيدان أو الزيدون (قوله جاز الأمران) لكن الأرجح الأول وهو كون الوصف مبتدأ وما بعده فاعلا لأن الأصل عدم التقديم والتأخير بل يتعين في صورتين لمانع من الثاني وهما أحاضر القاضي امرأة ونحو أراغب أنت عن آلهتي يا إبراهيم بناء على الظاهر من عدم تقدير متعلق

خبر فإن خالفه فلا تنازل نعما مقالة لهبي إذا الطير مرت فجواز كون الوصف خبرا مقدما على حد والاشتكاء بعد ذلك ظهير وقوله من صدق للذي لم تشب (والثاني مبتدأ) مؤخر (وذا الوصف) المذكور (خبر) عنه مقدم (إن في سوى الإفراد) وهو المثنى والجمع (طبقا استقر) أي استقر الوصف مطابقا للمرفوع بعده نحو أقائمان الزيدان وأقائمون الزيدون ولا يجوز أن يكون الوصف في هذه الحالة مبتدأ وما بعده فاعلا أغنى عن الخبر إلا على لغة أكلوني البراغيث وإن تطابقا في الإفراد جاز الأمران نحو أقائم زيد وما قائم عمرو (ورفعوا)

أى العرب (مبتدأ بالابتدا)

للجار والمجرور والمانع من الثانى فى الصورة الاولى لزوم عدم تطابق المبتدا والخبر وفى الثانية لزوم الفصل بين العامل والمعمول بأجنبى وهو أنت وقد يتعين الابتداء لمانع من الفاعلية نحو أفى داره زيد اذ يلزم على الفاعلية عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة وأما أفى داره قيام زيد فمنعه الكوفيون مطلقا اما على الفاعلية فلما مر واما على الابتداء فلان الضمير لم يعد على المبتدا بل على ما أضيف اليه المبتدأ والمستحق للتقديم هو المبتدا وأجازه البصريون على الابتداء للسماع ولان ماهو من تمام مستحق التقديم مستحق للتقديم ثم جواز الوجهين فى نحو أقائم أنت مذهب البصريين وأوجب الكوفيون ابتدائية الضمير ووافقهم ابن الحاجب واحتجوا بأن الضمير المرتفع بالفعل لا ينفصل عنه لا يقال قام أنا ويجاب بأنه انما انفصل مع الوصف لئلا يجهل معناه لانه يكون معه مستترا بخلافه مع الفعل فانه يكون بارزا كقمت وقمت ولان طلب الوصف لمعموله دون طلب الفعل فاحتمل معه الفصل ولان مرفوع الوصف سد فى اللفظ مسد واجب الفصل وهو الخبر بخلاف فاعل الفعل كذا فى المغنى واعلم أن صور المطابقة وعدمها تسع بالفوقية ثلاثة فى المطابقة وهى أقائم زيد أقائمان الزيدان أقائمون الزيدون وحكم الأولى جواز الأمرين وحكم الاخيرتين تعين كون الوصف خبرا مقدما وست فى عدمها أقائم الزيدان أقائم الزيدون أقائمان زيد أقائمون زيد أقائمان الزيدون أقائمون الزيدان وحكم الاوليين من الست تعين كون الوصف مبتدأ ومابعده فاعلا وحكم الاربع الاخيرة الفساد واذا فصلت الجمع الى صحيح ومكسر كانت الصور اثنتى عشرة صورة اذا علمت ماتلوناه عليك ظهر لك أن قول شيخنا والبعض حاصل الصور سبعة بالوحدة قصور بقى شئ آخر وهو أنه أورد على نحو زيد كون الثانى مبتدأ مؤخرا أن تأخيره يلبس بالفاعل وقد منعوا تأخيره فى زيد قام لذلك وأجيب بأن اللازم على تأخير المبتدا فى أقائم زيد اجمال لا الباس بخلاف اللازم على التأخير فى زيد قام ولئن سلم أنه الباس فليس فيه كبير ضرر لان الجملة اسمية على كل حال بخلافه فى زيد قام فافهم (قوله أى العرب) لوقال أى سيبويه وموافقوه لكان أحسن لعدم حكم العرب

بأن رفع المبتدا بالابتداء اذ ذكره البعض ولك أن تقول ليس في عبارته ما يقتضي أنهم حكموا بأن رفع المبتدا بالابتداء اذ غاية مفادها أن العرب رفعوا المبتدا وأن رفعهم اياه حاصل بالابتداء أي بحسب ما فهمه سيبويه ومن تبعه ونظير عبارته قولك رفع العرب الفاعل بالفعل فانهم (قوله وهو الاهتمام بالاسم) اعلم أن الابتداء في اللغة الافتتاح وفي الاصطلاح قيل كون الاسم معرى عن العوامل اللفظية وقيل جعل الاسم أولا ليخبر عنه فقول الشارح الاهتمام بالاسم من باب ذكر لازم المعنى معه اذ يلزم معنى الابتداء بالاسم في اللغة وفي الاصطلاح الاهتمام به فتعلم أن جعل البعض الاهتمام معنى لغويا للابتداء تخليط ثم قيل ان الاهتمام والجعل من أوصاف الشخص المهتم الجاعل لا الكلمة والابتداء وصف لها الا أن معناه كونها مبتدأ بها ويمكن أن يجاب بأن الاهتمام والجعل في كلامه مصدران للمبني للمجهول (قوله ليسند اليه) لا يشمل ابتداء الوصف المستغني بمرفوعه عن الخبر لعدم اسناد شيء اليه لانه مسند فلو قال للاسناد لكان أولى (قوله كذاك) أي كرفع المبتدا بالابتداء رفع الخبر بالمبتدا في الانتساب اليهم فكذاك خبر مقدم ورفع مبتدأ مؤخر وبالمبتدا ظرف لغو متعلق برفع ويحتمل أن كذاك حال وما بعده مبتدأ وخبر والاول أقرب (قوله فأما الذي الخ) أي المبتدا الذي والضمير المنفصل الاول للشيء والثاني للذي وأشار به الى أن الخبر عين المبتدا في المعنى أي بحسب الماصدق لا المفهوم على ما سيأتي تفصيله وقوله فان المبني عليه أي فان الشيء المبني عليه أي على ذاك الذي بني عليه شيء وقوله كما ارتفع هو أي ذاك الذي بني عليه شيء واعترض القول برفع المبتدا الخبر بأن المبتدا عين الخبر في المعنى فيلزم رفع الشيء نفسه وبأن المبتدا قد يرفع الفاعل نحو القائم أبواه ضاحك فيلزم رفع العامل الواحد معمولين بغير اتباع ولا نظير له وبأنه قد يكون جامدا كزيد والعامل اذا كان غير متصرف لا يجوز تقديم معموله عليه والمبتدا ولو جامدا يجوز تقديم خبره عليه وأجيب عن الاول بأن الخبر عين المبتدا في الماصدق فقط أما في المفهوم فمختلفان على أن اختلاف اللفظ يكفي وعن الثاني بأن جهة طلبه للفاعل مخالفة لجهة طلبه للخبر وعن الثالث بأن

وهو الاهتمام بالاسم وجعله مقدما ليسند اليه وهو أمر معنوي (كذاك رفع خبر بالمبتدا) وحده قال سيبويه فأما الذي بني عليه شيء هو هو فان المبني عليه يرتفع به كما ارتفع هو بالابتداء وقيل رافع الخبر هو الابتداء

بماذكر فيه انما هو في العامل المحمول على الفعل والمبتدا ليس عمله في الخبر بالحمل على الفعل بل بالاصالة (قوله لانه اقتضاهما) أي استلزمهما لان الابتداء يستلزم مبتدا والمبتدا يستلزم خبرا أو ما يسد مسده (قوله ونظير ذلك الخ) في التنظير نظر اذ العامل في النظير لفظ كأن لا التشبيه المقتضى لما ذكر بخلاف ما نحن فيه وأيضا العملان في النظير مختلفان وفيما نحن فيه متحدان (قوله وضعف الخ) اعترض بأن من العوامل اللفظية ما يعمل رفعين بدون اتباع وهو المبتدا المتعدد الخبر وأجيب بأن الخبر المتعدد في المعنى متحد وهو لا يظهر في نحو زيد عالم شجاع الا أن يقال هو في تأويل زيد متصف بالعلم والشجاعة (قوله بأن أقوى العوامل) وهو الفعل (قوله وهو قول بما لا نظير له) أي من اجتماع عاملين على معمول واحد وأجيب بأن العامل عنده مجموع الأمرين لا كل منهما فالعامل واحد قاله الدماميني (قوله مترافعان) أي رفع كل منهما الآخر لطلب كل منهما صاحبه قياسا على عمل كل من اسم الشرط والفعل المجزوم به في صاحبه نحو أيا ما تدعوا وقد يفرق باتحاد العمل في المقيس واختلافه في المقيس عليه (قوله لفظي) أي لا يترتب عليه فائدة ومنعه بعضهم بأنك اذا قلت زيد قائم وعمرو جالس وأردت جعله من عطف المفردات يكون صحيحا على القول بأن العامل في الجزءين الابتداء بخلافه على بقية الأقوال للزوم العطف على معمولي عاملين مختلفين (قوله والخبر الخ) لم يكتف بالاشارة بقوله وعاذر خبر الى تعريفه كما اكتفى بالاشارة في المبتدا اهتماما بمحط الفائدة وتوطئة الى تقسيمه الى مفرد وجملة سم (قوله المتم لفائدة) أي المحصل لها فلا اعتراض باقتضاء كلامه حصولها قبله بالمسند والمسند اليه وانما هو متم لها أي زيادة فيها فلا يصدق الحد الا بالفضلة والمراد المتم الفائدة ولو بواسطة شئ يتعلق به فدخل نحو بل أنتم قوم تجهلون وأوردوا أن التعريف غير جامع لخروج خبر المبتدا الثاني في نحو قولك زيد أبوه قائم اذ لا يحصل به مع مبتدئه فائدة اذ الجملة الواقعة خبرا غير مقصود اسنادها بالذات ولذلك قالوا ان النسبة فيها من قبيل النسبة التقييدية لا التامة فمعنى زيد أبوه قائم زيد قائم الاب وأيضا لا بد في افادة هذه الجملة من تقدم المرجع

لانه اقتضاهما ونظير ذلك أن معنى التشبيه في كان لما اقتضى مشبها ومشبها به كانت عاملة فيهما وضعف بأن أقوى العوامل لا يعمل رفعين بدون اتباع فما ليس أقوى أولى أن لا يعمل ذلك وذهب المبرد الى أن الابتداء رافع للمبتدا وهما رافعان للخبر وهو قول بما لا نظير له وذهب الكوفيون الى أنهما مترافعان وهذا الخلاف لفظي (والخبر الجزء المتم الفائدة)

مع مبتدأ غير الوصف المذكور بدلالة المقام والتقييد بقوله (كالله بر والأيادي شاهده) فلا يرد الفاعل ونحوه (ومفردا يأتي) الخبر وهو الأصل والمراد بالمفرد هنا ما ليس بجملة كبر شاهده (ويأتي جملة) وهي فعل مع فاعله نحو زيد قام

وقد يقال قد يقال انه نحو يضرب في قولك زيد يضرب أبوه لحصول الفائدة به مع مبتدئه مع كونه ليس خبرا بل جزء خبر وأجيب عن الأول بأن المراد المتم الفائدة ولو بحسب الأصل والجملة الواقعة خبرا خبرها قبل جعلها خبرا كذلك ومن حيث نفس الاسناد وتوقف الافادة على المرجع من حيث الضمير وعن الثاني بأن المراد الفائدة المطلوبة والفائدة التي أفادها يضرب وحده غير الفائدة المطلوبة التي يفيدها جملة يضرب أبوه واعلم أنه استشكل وقوع الاستدراك خبرا في نحو زيد وان كثر ماله لكنه بخيل مع وقوعه في كلامهم وخرجه بعضهم على أن الاستدراك خبر عن المبتدا مقيدا بالغاية وبعضهم جعل الخبر محذوفا والاستدراك منه كذا في الشهاب على البيضاوي (قوله مع مبتدأ) خرج به فاعل الفعل ونائبه وقوله غير الوصف المذكور خرج به فاعل الوصف المذكور ونائبه فقول الشارح بعد فلا يرد الفاعل أي فاعل الفعل وفاعل الوصف على التوزيع وما قاله البعض من أنه لو قيل بدل قوله خرج الفاعل ونائبه خرج الفعل لكان حسنا لانه الذي يلتبس بالخبر من جهة كون كل حديثا عن غيره مدفوع بأن الفاعل يلتبس أيضا بالخبر من جهة كون كل اسما ملازم الرفع متأخرا عن مصاحبه من مبتدأ أو فعل (قوله بدلالة المقام) راجع لكل من قوله مع مبتدا وقوله غير الوصف المذكور أما في الأول فلدلالة قوله مبتدأ زيد الخ على أن الخبر لا يصاحب الا المبتدا وأما في الثاني فلدلالة قوله أغنى على أن الوصف لا خبر له (قوله فلا يرد الفاعل ونحوه) يعني نائب الفاعل (قوله كالله بر) أي محسن والأيادي جمع أيد جمع يد بمعنى النعمة مجازا (قوله ومفردا) حال من فاعل يأتي (قوله وهو الأصل) أي الغالب أو السابق لانه جزء الجملة والجزء سابق على الكل (قوله ويأتي جملة) لم يقل وظرفا وجارا ومجرورا لما سيفيده كلامه من انهما لا يخرجان عن المفرد والجملة واعلم أن الجملة أعم من الكلام لانه لا يشترط أن يكون اسنادها مقصودا لذاته بخلاف الكلام وقيل ترادفه (قوله وهي فعل مع فاعله) لو قال كالفعل مع فاعله الخ لكان أحسن ليدخل اسم الفعل مع فاعله نحو العقيق هيهات والفعل مع نائب الفاعل نحو زيد ضرب وكان مع اسمها وخبرها وان كذلك

وزيد قام أبوه أو مبتدأ مع خبره نحو زيد أبوه قائم ويشترط في الجملة أن تكون (حاوية معنى) المبتدا (الذي سيقت) خبرا (له) لحصول الربط وذلك بأن يكون فيها ضميره لفظا كما مثل أو نية

ولا فرق في الجملة بين أن تكون خبرية أو انشائية على الصحيح بخلاف النعت فلا يصح بالانشائية والفرق أن الغرض من النعت تمييز المنعوت للمخاطب ولا يميزه الا بما هو معلوم عنده قبل الخطاب والانشائية ليست كذلك لان مدلولها لا يحصل الا بها لكن اذا وقعت الجملة الانشائية خبرا طلبا كانت أو غيره لم تكن خبريتها عن المبتدا باعتبار نفس معناها القيامه بالطالب والمنشئ لا بالمبتدا بل باعتبار تعلق معناها بالمبتدا فاذا قلت زيدا اضربه فطلب الضرب صفة قائمة بالمتكلم وليس حالا من أحوال زيد الا باعتبار تعلقه به وبهذا الاعتبار كانت الجملة خبرا عنه فكأنه قيل زيد مطلوب ضربه أو مستحق لان يطلب ضربه وبه أيضا صح احتمال الكلام للصدق والكذب هذا خلاصة ما نقله الدماميني عن بعض المتأخرين وقال هو في غاية الحسن (قوله وزيد قام أبوه) قال الدماميني بعض المحققين على أنه لا اسناد للجملة من حيث هي جملة الى زيد بل القيام في نفسه مسند الى الأب ومع تقييده مسند الى زيد وأما المجموع المركب من الأب والقيام والنسبة الحكمية بينهما فلم يسند الى زيد ولذلك يؤولون زيد قام أبوه بأنه قائم الأب وقولهم الخبر الجملة بأسرها توسع اه (قوله حاوية معنى الذي الخ) أي مشتملة على ما يدل على معنى المبتدا (قوله وذلك) أي احتواؤها على معنى المبتدا (قوله بأن يكون فيها ضميره) يشمل ضميره الذي عطف هو أو ما لابسه على شئ في الجملة بالواو خاصة لانها المطلق الجمع فالاسمان معها أو الاسماء كمثنى أو جمع فيه ضمير نحو زيد قام عمرو وهو أو وأبوه والذي في نعت أو بيان شئ فيها نحو زيد ضربت رجلا يحبه أو ضربت عمرا أخاه فان قدرت أخاه بدلا امتنعت المسئلة بناء على المشهور أن عامل البدل ليس عامل المبدل منه بل مقدر فكان الضمير من جملة أخرى ومن ثم امتنع حسن الجارية الجارية أعجبتني هو لان هو بدل اشتمال *فائدة* قد يكون الضمير الذي في الجملة لغير المبتدا ويحصل به الربط لقيامه مقام ظاهر مضاف لضمير المبتدا كما في قوله تعالى والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن بناء على قول الناظم كالكسائي الاصل يتربص أزواجهم فجيء بالنون مكان الازواج لتقدم ذكرهن فامتنع ذكر الضمير لان النون

لانتساب كسائر الضمائر وحصل الربط بالضمير القائم مقام الظاهر المضاف الى ضمير المبتدا وقيل يقدر أرواح قبل الذين وقيل يقدر أزواجهم قبل يتربصن وقيل يقدر بعدهم لعد يتربصن كذا في المغني (قوله نحو السمن الخ) وكقراءة ابن عامر في سورة الحديد وكل وعد الله الحسنى وهي تشكل على ما نقله الدماميني من منع البصريين حذف الضمير العائد على لفظ كل اذا كان مبتدا قال ونص ابن عصفور على شذوذ قراءة ابن عامر وسلك الأديب ابن أبي الربيع في ذلك ما في الشعر وفي قليل من الكلام كقراءة ابن عامر وحكى الصفار عن الكسائي والفراء اجازة ذلك اه قال في المغني ولم يقرأ ابن عامر برفع كل في سورة النساء بل بنصبه كالجماعة مناسبة للفعلية قبله والفعلية بعده (قوله منوان) تثنية منا كعصا مكيال أو ميزان وتقلب ألفه ياء أيضا في التثنية كذا في القاموس وهو مبتدا ثان وسوغ الابتداء به الوصف المقدر اي منوان منه (قوله روحي الخ) ليس بيت شعر كما توهم وكنت بذلك عن لين بشرته وطيب رائحته والزرنب نوع من الطيب وقيل نبات طيب الرائحة وقيل الزعفران (قوله والا لزم جواز نحو زيد الأب قائم) قال بعضهم وارد ذلك لازم على الصحيح أيضا الا يقال أهل المذهب الصحيح لا يجوزون مثل هذا التركيب ويحمل ما ذهبوا اليه من تقدير له أو منه اذا لم يلزم اللبس والا وجب التصريح به لانا نقول للكوفيين أيضا أن يقولوا بنظير ذلك (قوله وهو واحد) لايهامه أن الأب نعت لزيد وأن زيدا القائم مع أنه ابن والقائم أبوه (قوله أو كان فيها اشارة الخ) عطف على مدخول أن في قوله بأن يكون فيها ضميره الخ ولو قال أو اشارة اليه الخ لكان أخصر وأنسب (قوله ولباس التقوى) أي على قراءة من رفع لباس وأن ذلك مبتدا ثان أما على قراءة النصب عطفا على لباسا وهي سبعية أيضا أو الرفع على أنه بدل أو عطف بيان أو نعت كما جوزه الفارسي وتبعه أبو البقاء وجماعة بناء على أن النعت قد يكون أعرف من المنعوت فالخبر مفرد (قوله أو اعادته بلفظه) ولا يختص ذلك بمواقع التفخيم وان كان فيها أكثر لان وضع الظاهر موضع المضمر قياسي وان لم يكن بالمفظ الاول ذكره البعض (قوله ما الحاقة) ما للاستفهام التفخيمي مبتدا ثان خبره ما بعده وسوغ الابتداء بها عمومها

نحو السمن منوان بدرهم أي منوان منه أو خلف عن ضميره كقوله أو روحي المس مس أرنب والريح ريح زرنب قيل أل عوض عن الضمير والأصل مسه مس أرنب وريحه ريح زرنب كذا قاله الكوفيون وجماعة من البصريين وجعلوا منه وأما من خاف مقام ربه ونهى النفس عن الهوى فان الجنة هي المأوى أي مأواه والصحيح أن الضمير محذوف أي المأوى له أو منه وهي المأوى له والا لزم جواز نحو زيد الأب قائم وهو واحد أو كان فيها اشارة اليه نحو ولباس التقوى ذلك خير أو اعادته بلفظه نحو الحاقة ما الحاقة قال أبو الحسن

أو بمعناه نحو زيد جاءنى أبو
عبد الله اذا كان أبو عبد الله
كنية له أو كان نعم أو عموم يشمله
نحو زيد نعم الرجل وقوله
فأما القتال لا قتال لديكم *
كذا قالوه وفيه نظر لاستلزامه
جواز زيد مات الناس وخالد
لا رجل فى الدار وهو غير جائز
فالاولى أن يخرج المثال على
ماقاله أبو الحسن بناء على
صحته وعلى أن أل فى فاعل
نعم للعهد لا للجنس أو وقع
بعدها جملة مشتملة على ضميره
بشرط كونها اما معطوفة
بالفاء نحو زيد مات عمرو
فورثه وقوله
وانسان عينى يحسر الماء تارة
فيبدو وتارات يجم فيغرق
قال هشام أو الواو نحو زيد
ماتت هند وورثها وأما شرطا
مدلولا على جوابه بالخبر نحو
زيد يقوم عمرو وان قام

على أنه امر قد عند ابن كيسان كما تقدم (قوله بمعناه) أى حال كون
الاعادة مادية بمعناه لا بلفظه الاول (قوله نحو زيد نعم الرجل) أى بناء
على الاصح أن أل للجنس المستغرق لا للعهد ومثله نعم الرجل زيد على القول
بأن زيد مبتدأ خبره الجملة قبله وأن أل للجنس المستغرق لا للعهد (قوله
وهو غير جائز) قد يقال لا مانع من التزام جوازه أخذا من هذا الكلام اللهم
الا أن يكونوا صرحوا بامتناعه أفاده سم (قوله أن يخرج المثال) أى زيد نعم
الرجل هذا هو الظاهر أى ويخرج البيت على أنه من اعادة المبتدا بلفظه
بناء على ارادة الجنس فى المبتدا واسم لا (قوله بناء على صحته) أى صحة ماقاله
أبو الحسن وانما قال ذلك لمخالفة الجمهور له (قوله وعلى أن أل) أى وبناء
على أن أل (قوله لا للجنس) أو للجنس ويراد بالجنس زيد مبالغة (قوله
أو وقع بعدها الخ) زاد فى المغنى عكس ذلك وهو أن تعطف على جملة مشتملة
على ضمير المبتدا جملة أخرى خالية منه بالفاء نحو ألم تر أن الله أنزل من السماء
ماء فتصبح الارض مخضرة (قوله اما معطوفة الخ) التحقيق أن الخبر مجموع
الجملتين المتعاطفتين بالفاء أو الواو لا المعطوف عليها فقط فالرابط حينئذ
الضمير وانظر هل يقال مثل ذلك فى نحو زيد يقوم عمرو وان قام الظاهر نعم
(قوله يحسر) بضم السين أى ينكشف ويأتى متعديا أيضا فيقال حسره
أى كشفه ويجم بضم الجيم وكسرها أى يكثر ويتراكم شئ (قوله أو الواو)
أى بناء على أن الواو للجمع فى الجمل أيضا ورده فى المغنى بجوازه هذان قائم
وقاعد دون يقوم ويقعد وفى كلام الرضى أو ثم فانه قال الجملة التى يلزمها
الضمير كخبر المبتدا والصفة والصلة اذا عطفت جملة أخرى متعلقة بها معنى
بكون مضمونها بعد مضمون الاولى بتراخ أو تعقب أو مقارنا جاز تجريد
احدى الجملتين من الضمير الرابط اكتفاء بما فى أختها التى هى كجزئها سواء
كان مضمون الاولى سببا لمضمون الثانية كما فى مثال الذباب أولا كما تقول
الذى جاء فغربت الشمس زيد لان المعنى الذى يعقب مجيئه غروب الشمس
زيد وتقول الذى جاء ثم غربت الشمس زيد لان المعنى الذى تراخى عن
مجيئه غروب الشمس زيد وتقول الذى تزول الجبال ولا يزول أنا اذ المعنى
الذى يقترن عدم زواله بزوال الجبال أنا فهنا تساوى الواو والفاء وثم

من جهة التعلق المعنوي وهو البعدية والاقتران المعلوم من قرينة الحال بخلاف قولك الذي قام وقعدت هند أنا فانه لا يجوز لعدم التعلق المعنوي وهو الاقتران اذ لا دليل عليه ولو وجد الدليل لجاز كما تقول الذي قام وقعدت هند في تلك الحال أنا اهـ وأقره الدماميني الا أنه نظر في قصر التعلق المعنوي في الواو على الاقتران اذ قد تقوم القرينة فيها على التعقيب أو التراخي كما تقول الذي قام وقعدت هند بعقب تلك الحال أو بتراخ عنها أنا (قوله وان تكن اياه معنى الخ) قال يس قال الناظم في شرح التسهيل الجملة المتحدة بالمبتدا معنى كل جملة مخبر بها عن مفرد يدل على جملة كحديث وكلام ومنه ضمير الشأن اهـ وبه يسقط الاعتراض المشهور بأنه ان أريد بكون الجملة نفس المبتدا الاتحاد في الماصدق ولو باعتبار قصد المتكلم دون الوضع فكل مبتدا وخبر كذلك أو في المفهوم فباطل لانه يؤدي الى الغاء الحمل اهـ وهذا يدل على أن المراد بالشأن القصة والحديث وأن المراد بخبره لفظ الجملة كما في منطوق الله حسبي لا أن المراد بالشأن الحالة والصفة وبخبره مضمون الجملة وان نقله البعض عن الهوتي وأقره ومما يؤيد ذلك قولهم خبر ضمير الشأن لا يكون الا جملة اذ لو لم يكن المراد بالشأن القصة والحديث بل الحالة والصفة لصح الاخبار عنه بالمفرد بأن يقال هو الاحدية مثلا فتنبه (قوله اكتفى) أي المبتدا بها والمعنى أنه لا ضمير فيها الا أنه مستغنى عنه مع امكان الاتيان به (قوله كنطق الله حسبي) الحكم على الخبر في هذا المثال ونحوه بأنه جملة انما هو بحسب الظاهر أما في الحقيقة فمفرد كما قاله المرادي لان المقصود بالجملة لفظها اذ المعنى منطوقي هذا اللفظ والمراد بالنطق المنطوق والاضافة في نطقي للعهد (قوله وكفى) فاعله ضمير مستتر وهو من باب الحذف والايصال والاصل وكفى به حسيبا لان الاكثر في فاعل كفى أن يجر بالباء الزائدة اهـ خالد مع زيادة (قوله وآخر دعواهم) أي دعائهم قال البعض كغيره أن مخففة من الثقيلة اهـ وهو غير مناسب لجعل الشارح الآية من الاخبار بجملة هي عين المبتدا في المعنى لان الخبر حينئذ مفرد انما أوله مع معموليها بمصدر وجعلها تفسيرية يمنعه أن التفسيرية يشترط كونها بعد جملة فيها معنى القول دون حروفه لانها هنا بعد

(وان تكن) الجملة الواقعة خبرا عن المبتدا (اياه معنى اكتفى بها) عن الرابط (كنطقي الله حسبي وكفى) فنطقي مبتدأ وجملة الله حسبي خبره ولا رابط فيها لانها نفس المبتدا في المعنى والمراد بالنطق المنطوق ومنه قوله تعالى وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين وقوله عليه الصلاة والسلام أفضل ما قلته أنا والنبيون من قبلي لا اله الا الله

مفرد فتأمل (قوله منه) قدره للاشارة الى أن الجامد مبتدأ ثان خبره فارغ والجملة خبر المفرد والرابط محذوف تقديره منه وانما فعل ذلك لئلا يعود الضمير في قوله وان يشتق للموصوف بدون صفته على تقدير جعل الجامد صفة لانه خلاف المتبادر وان كان جائزا عند القرينة وهي هنا استحالة كون الجامد مشتقا وفيه أن جعل الجامد مبتدأ ثانيا بتقدير الرابط خلاف المتبادر أيضا الا أن يقال تقدير الرابط كثير بخلاف ارجاع الضمير الى الموصوف بدون صفته بل جعله الشاطبي خطأ مستدلا بقول سيبويه وغيره من النحاة الموصوف والصفة بمنزلة الاسم الواحد وان نوزع في التخطئة (قوله فارغ) أي على الصحيح خلافا للكوفيين في قولهم بتحمله الضمير ومحل الخلاف الجامد الذي ليس في تأويل المشتق أما هو كأسد بمعنى شجاع فيتحمل اتفاقا والمناطقة يوجبون تأويل الجامد المحض بالمشتق في نحو هذا زيد لان الجزئي الحقيقي لا يكون محمولا عندهم أصلا فلا بد من تأويله بمعنى كلي وان كان في الواقع منحصرا في شخص فيؤول زيد في نحو هذا زيد بصاحب هذا الاسم حتى عند من لا يشترط في الخبر أن يكون مشتقا كذا في شرح الجامع وقوله والمناطقة أي جمهورهم والا فمنهم من لا يوجب ذلك لتجويزه حمل الجزئي الحقيقي (قوله بمعنى يصاغ من المصدر الخ) هذا هو المشتق بالمعنى الاخص وهو المراد هنا أما المشتق بالمعنى الاعم فهو ما أخذ من المصدر للدلالة على ذات وحدث وهو بهذا المعنى يتناول أسماء الزمان والمكان والآلة فلا تصح ارادته هنا لخلو الثلاثة المذكورة من الضمير والمراد بالمصدر ما يشمل المستعمل والمقدر ليدخل نحو ربعة من الصفات التي أهملت مصادرها واستظهر بعضهم أن نحو ربعة ليس مشتقا أصلا بل أجري مجرى المشتق لكونه بمعناه كما قاله المصنف في نحو شمردل بمعنى طويل (قوله فهو ذو ضمير) أي واحد نعم ان تعدد المشتق وجعل الخبر المجموع نحو الرمان حلو حامض ففيه خلاف قيل انه واحد تحمله معنى المجموع المجعول خبرا وهو مزلانه لا يجوز خلو الخبرين من الضمير لئلا تنتقض قاعدة المشتق ولا انفراد أحدهما به لانه ليس أولى من الآخر ولا أن يكون فيهما ضمير واحد لان عاملين لا يعملان في معمول واحد ولا أن يكون فيهما

(و) الخبر (المفرد الجامد) منه (فارغ) من ضمير المبتدا خلافا للكوفيين (وان يشتق) المفرد بمعنى يصاغ من المصدر ليدل على متصف به كما صرح به في شرح التسهيل (فهو ذو ضمير

ضميران لانه يصير التقدير كله حلو وكله حامض وهو خلاف الغرض وقيل واحد مستتر فى الاول لانه الخبر فى الحقيقة والثانى كالصفة والتقدير الرمان حلو فيه حموضة وقال الفارسى واحد مستتر فى الثانى لان الاول بمنزلة الجزء من الثانى والثانى هو تمام الخبر وقال أبو حيان اثنان تحملهما جزآ الخبر ولا يلزم أن يكون كل منهما خبرا على حدته لان المعنى أنه ذو طعم بين الحلاوة والحموضة الصرفتين قال أبو حيان وتظهر ثمرة الخلاف اذا جاء بعدهما اسم ظاهر نحو هذا البستان حلو حامض رمانه فان قلنا لا يحمل الا أحدهما تعين أن يكون الرمان مرفوعا به وان قلنا يحمل كل كان من باب التنازع كذا فى الهمع ومحل كون الخبر المشتق ذا ضمير اذا لم يرفع الظاهر والا كان عاريا لانه لا يرفع فاعلين نحو زيد قائم أبوه (قوله مستكن) أى وجوبا الا لعارض يقتضى البروز كالحصر فى نحو زيد ما قائم الا هو والجريان على غير من هو له فى نحو زيد عمرو ضاربه هو ومذهب سيبويه جواز الابراز كما يؤخذ من تجويزه فى نحو مررت برجل مكرمك هو أن يكون فاعلا وتوكيدا للضمير المستتر (قوله يرجع الى المبتدا) الظاهر أن المراد الى مبتدا ذلك الخبر وأورد عليه أنه قد يرجع الى غيره فى نحو زيد عمرو ضاربه هو وأجيب بأن كلامه جرى على الغالب وسينبه على خلاف الغالب بقوله وأبرزنه الخ وأجاب شيخنا بأن فرض كلام الناظم فى المستكن فلهذا قال الشارح يرجع الى المبتدا والضمير فى المثال المذكور بارز وهذا جواب وجيه كما لا يخفى على نبيه فالبعض الذى شنع عليه هو الاحق بالتشنيع والاجدر باللوم والتقريع لا يقال جوابه وان دفع ايراد المثال المذكور لا يدفع ايراد نحو زيد هند ضاربها لان الضمير فى الخبر مستتر مع رجوعه الى غير مبتدئه لانا نقول التى جار على مذهب البصريين من وجوب ابراز الضمير اذا جرى الخبر على غير من هو له مطلقا وحينئذ لا يصح هذا المثال فلا يرد أصلا فافهم (قوله فى هذه الاخبار ضمير المبتدا) ويرتفع بها الظاهر اذا جرت على غير من هى له كما يرتفع بالمشتقات نحو زيد أسد أبوه قاله الفارضى (قوله وأبرزنه) يوهم كلامه أن وجوب الابراز خاص بضمير الخبر المفرد مع أنه يجب فى الجملة أيضا نحو زيد عمرو ضربه هو لوجود المحذور فيها أيضا وكذا ما احتمل أن يكون

مستكن) فيه يرجع الى المبتدا والمشتق بالمعنى المذكور هو اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل وأما أسماء الآلة والزمان والمكان فليست مشتقة بالمعنى المذكور فهى من الجوامد وهو اصطلاح * تنبيهان * الاول فى معنى المشتق ما أول به نحو زيد أسد أى شجاع وعمرو تميمى أى منتسب الى تميم وبكر ذو مال أى صاحب مال ففى هذه الاخبار ضمير المبتدا * الثانى يتعين فى الضمير المرفوع بالوصف أن يكون مستترا أو منفصلا ولا يجوز أن يكون بارزا متصلا فالألف قائمان وواو قائمون من قولك الزيدان قائمان والزيدون قائمون ليستا ضميرين كما هما فى يقومان ويقومون بل حرفا تثنية وجمع وعلامتا اعراب

(وأبرزنه) أى الضمير المذكور (مطلقا) أى وان أمن اللبس

مفردا

(حيث تلا) الخبر (ما) أي مبتدأ (ليس معناه) أي معنى الخبر (له) أي لذلك المبتدأ (محصلا) مثاله عند خوف اللبس أن تقول عند ارادة الاخبار بضاربية زيد ومضروبية عمرو زيد عمرو ضاربه هو فضاربه خبر عن عمرو ومعناه وهو الضاربية لزيد وبابراز الضمير علم ذلك ولو استتر آذن التركيب بعكس المعنى ومثال ما أمن فيه اللبس زيد هند ضاربها هو وهند زيد ضاربته هي فيجب الابراز أيضا لجريان الخبر على غير من هوله وقال الكوفيون لا يجب الابراز حينئذ ووافقهم الناظم في غير هذا الكتاب واستدلوا لذلك بقوله

قومي ذرى المجد بانوها وقد علمت * بكنه ذلك عدنان وقحطان

* تنبيهان * الاول من الصور التي يتلو الخبر فيها ما ليس معناه له أن يرفع ظاهرا نحو زيد قائم أبوه فالهاء في أبوه هو الضمير الذي كان مستكنا في قائم ولا ضمير فيه حينئذ لامتناع أن يرفع شيئين ظاهرا ومضمرا * الثاني قد عرفت أنه لا يجب الابراز في زيد هند ضاربته ولا هند زيد ضاربها ولا زيد عمرو ضاربه تريد الاخبار بضاربية عمرو لجريان الخبر على من هوله بل يتعين الاستتار في هذا الاخير لما يلزم على الابراز من ايهام ضاربية زيد

مفردا أو جملة من الظرف والجار والمجرور نحو زيد عمرو في داره هو أو عنده هو وهل يجوز وضع الظاهر موضعه عند الايهام قال أبو حيان نعم وخالفه المرادي (قوله حيث تلا الخبر) مثله الحال والنعت والصلة كركب عمرو والفرس طارده هو ومررت بزيد برجل ضاربه هو وبكر الفرس الراكبه هو وكذا اذا وقعت الثلاثة جملة فعلية فالفعل كالوصف المفرد في الثلاثة والخبر حكما وخلافا كما في الهمع (قوله مثاله) أي الابراز عند خوف اللبس والضمير في صورة الحرف فاعل عند الكل الا الرضي فانه قال تأكيد للضمير المستتر وفي صورة الاسم فاعل عند البصريين وجوز الكوفيون كونه فاعلا وكونه تأكيدا وتظهر فائدة ذلك في التثنية والجمع فيقال على تقدير فاعلية الضمير الهندان الزيدان ضاربتهما هما وعلى تقدير كونه تأكيدا ضاربتاهما هما ومثل ذلك الجمع والمسموع من العرب افراد الوصف في مثل ذلك الا في لغة أكلوني البراغيث قاله الدماميني (قوله ومثال ما أمن فيه اللبس) قال اللقاني ينبغي أن يخص ظهوره اذا لم يلبس استتاره بعموم قوله وفي اختيار لا يجيء المنفصل الخ (قوله واستدلوا لذلك الخ) وجه التمسك به أن قومي مبتدأ أول وذرى المجد مبتدأ ثان وبانوها جمع بان من بنى يبني خبر الثاني والجملة خبر الاول والهاء عائدة على ذرى المجد والعائد على المبتدا الاول مستتر في بانوها فقد جرى الخبر على غير من هوله ولم يبرز الضمير لكون اللبس مأمونا للعلم بأن الذرى مبنية لا بانية ولو أبرز لقيل على اللغة الفصحى بانيها هم لان الوصف كالفعل اذا أسند الى ظاهر أو ضمير منفصل مثنى أو جمع وجب تجريده من علامتهما وعلى غير الفصحى بانوها هم وأجاب البصريون باحتمال أن يكون ذرى المجد معمولا لوصف محذوف يفسره المذكور والاصل بانون ذرى المجد بانوها وفيه أن اسم الفاعل هنا بمعنى المضي ومجرد من أل فلا عمل له فلا يفسر عاملا وأجيب بأنه لا مانع من أن يراد بالوصف الدوام والاستمرار فيكون بمنزلة الحال في صحة العمل فيفسر عاملا كما قاله الناصر * فائدة * تكتب ذرى بالالف عند البصريين لانقلاب ألفه عن واو وياء عند الكوفيين لضم أوله (قوله قد عرفت)

أى من مفهوم قوله ماليس معناه محصلا (قوله بظرف) أى تام يحصل بالاخبار به فائدة أخذا من تعريف الخبر السابق والمراد بالظرف مايعم المكانى والزمانى الواقع خبرا عن غير جثة أو عنها مع الفائدة وقصره على المكانى كما فعل البعض قصور (قوله مع مجروره) لو قال ومجروره لكان أولى لاقتضاء عبارته أن المجرور قيد للخبر الذى هو حرف الجر كما هو شأن الحال والنعت لاجزء منه هذا وقد حقق الرضى أن المحل أى محل النصب بالمتعلق المحذوف بناء على أنه الخبر أو بالمتعلق الملفوظ به فى نحو زيد جالس فى الدار وذهبت بزيد أو الرفع بالمبنى للمجهول فى نحو مر بزيد انما هو للمجرور فقط لان الجار لتوصيل معانى الافعال وما فى حكمها الى الاسم كالهمزة والتضعيف فى أذهبت زيدا وفرحته لكن هذا الذى حققه لا يقتضى أن الاخبار فى الظاهر الذى أراده المصنف بالمجرور فقط فتفريع البعض على كلام الرضى أن الخبر المجرور فقط وأن المصنف أطلق الجار وأراد المجرور بمجاز العلاقة المجاورة غلط وان تبعه البعض وأقره وقال السيد فى حواشى الكشاف المحل لمجموع الجار والمجرور فى المستقر وللمجرور فقط فى اللغو نحو أنعمت عليهم ومررت بزيد اه ومراده بالمحل الذى للمجموع فى الخبر الظرفى محل الرفع بناء على أن الجار والمجرور هو الخبر فلا ينافى ما للرضى فتنبه والحاصل أن محل المجموع فى المستقر تارة يكون رفعا اذا كان خبرا وتارة يكون نصبا اذا كان حالا مثلا وتارة يكون جرا اذا كان صفة لموصوف مجرور ومحل المجرور فى اللغو تارة يكون رفعا كما فى مر بزيد بالبناء للمجهول وتارة يكون نصبا كما فى مررت بزيد ولا يكون جرا فاحفظ ذلك (قوله هو الخبر حقيقة) وقيل الظرف أو الجار والمجرور وقيل المجموع واختاره الرضى وابن الهمام والقائل بالاول نظر الى أن العامل هو الاصل وأن معموله قيد له والقائل بالثانى نظر الى الظاهر والقائل بالثالث نظر الى توقف مقصود الخبر على كل منهما قال الروداني حاول بعضهم جعل الخلاف لفظيا ومن تأمله حق التأمل علم أنه حقيقى ثم الخلاف فى المتعلق بالكون العام أما المتعلق بالكون الخاص فالخبر ذلك الخاص ذكر أو حذف لدليل اتفاقا واعلم أن كلا من الظرف والجار والمجرور قسمان لغو ومستقر

(والخبر والظرف) نحو زيد عندك (أو بحرف جر) مع مجروره نحو زيد فى الدار (ناوين) متعلقه هو الخبر حقيقة

بفتح القاف فاللغو ماذكر عامله ولا يكون الا خاصا والمستقر ما حذف عامله عاما كان ولا يكون الا واجب الحذف أو خاصا واجب الحذف نحو يوم الجمعة صمت فيه أو جائزه نحو زيد على الفرس اى راكب وقيل المستقر ما متعلقه عام واللغو ما متعلقه خاص وعليه اقتصر الدماميني وهو مقتضى قول المغنى لا ينتقل الضمير من المحذوف اذا كان خاصا الى الظرف والجار والمجرور اه وسمى اللغو لغوا لخلوه من الضمير فى المتعلق والمستقر مستقرا أى مستقرا فيه لاستقرار الضمير فيه (قوله حذف وجوبا) انما قال وجوبا لان كلام المصنف فى المتعلق العام فاندفع اعتراض سم وأقره شيخنا والبعض بأن هذا يقتضى أن المحذوف كون عام اذ الخاص لا يجب حذفه فى هذا المقام مع أن المحذوف قد يكون خاصا كما أوضحه السيد فى بحث الحمد لله من حاشية الكشاف هذا وجوز ابن جنى اظهار المتعلق العام (قوله وانتقل الضمير الخ) فى كلامه تلفيق من مذهبين فان القائلين بالانتقال هم القائلون بأن الخبر الظرف أو الجار والمجرور وهم جمهور البصريين وأما القائلون بانه المتعلق فالضمير عندهم باق فى المتعلق لم ينتقل كما يفيده كلام الهمع وغيره وعبارة الهمع بعد ذكره القولين فى أن الخبر الظرف أو متعلقه المقدر وأن التحقيق الثانى نصها والوجهان جاريان فى عمله الرفع هل هو له حقيقة أو للمقدر وفى تحمله الضمير هل هو فيه حقيقة أو فى المقدر والاكثرون فى المسائل الثلاث على أن الحكم للظرف حقيقة اه ولهذا قال الروداني هذا يعنى قول الشاعر فان يك جثمانى الخ دليل على ضعف أن الخبر المتعلق أو منعه ودليل على ترجيح أنه الظرف لان الضمير انما يستكن فى الخبر اه فاحفظ ذلك فقد غفل عنه وأرجح الاحتمالات كما قاله ابن قاسم أن الانتقال مع الحذف لا قبله ولا بعده لانه لا يلزم عليه شئ بخلاف الثانى فانه يلزم عليه تفريغ العامل من الضمير وهو ممتنع وأن أجيب بمنع امتناعه بدليل أنه بعد الحذف فارغ منه فقد تفرق بأنه بعد الحذف ناب عنه الظرف فى تحمل الضمير فلم يضر فراغه منه بخلافه قبل الحذف وبخلاف الثالث فانه يلزم عليه حذف العامل فى الضمير المتصل مع بقائه وهو غير ممكن وان أجيب بأن البعدية أمر اعتبارى تقديرى فانه لا يخلو من ضعف فتأمل (قوله الى الظرف والجار والمجرور)

حذف وجوبا وانتقل الضمير الذى كان فيه الى الظرف والجار والمجرور وزعم السيرافى أنه حذف معه ولا ضمير

فيرتفع بهما على الفاعلية كارتفاعه بالمتعلق عنه وكذا يرتفع بهما السببي ان جاء بعدهما كزيد خلفك أبوه شرح الجامع (قوله في واحد منهما) أي الظرف والجار والمجرور (قوله وهو مردود بقوله فان يك الخ) وجهه أن أجمع لا يصح كونه تأكيدا للفؤادي ولا للدهر لنصبهما ولا للضمير المحذوف مع المتعلق لامتناع حذف المؤكد على الراجح ان أمانة الحذف للتوكيد ولا للفؤادي باعتبار محله قبل دخول الناسخ لزوال الطالب للمحل بدخوله فتعين كونه تأكيدا للضمير في الظرف ولا يشكل عليه الفصل بالاجنبي وهو الدهر لجوازه ضرورة قاله في التصريح أقول سبق في باب المعرب والمبني أن الخليل وسيبويه يجيزان حذف المؤكد وسيأتي في باب اداد مذهب الناظم تبعا للكوفيين وبعض البصريين عدم اشتراط بقاء الطالب للمحل وانه يجوز مراعاة محال المنسوخ وان زال الابتداء بدخول الناسخ وعليه لا ينهض الرد على السيرافي وقول الشاعر سواكم على حذف مضاف أي سوى أرضكم قاله السيوطي في شرح شواهد المغني وهو يفيد أن بأرض سواكم تركيب وصفي لا اضافي والا لم يحتج لتقدير المضاف وقوله عندك ضبطه البغدادي بكسر الكاف قال لانه خطاب لامرأة وانما قال سواكم لان المرأة قد تخاطب بخطاب جماعة المذكور ميا لغة في سترها (قوله ناوين معنى الخ) أي ناوين كائنا أو استقر أو ما في معناهما لا خصوص هذا اللفظ قاله سم (قوله ما في معنى كائن) من ظرفية الدال في المدلول والمراد كائن وما في معناه من كل وصف عام المعنى ولو بمعنى الماضي لان الوصف بمعنى الماضي يعمل في الجار والمجرور اتفاقا وفي الظرف على الاصح وكائن المقدر من كان التامة لا الناقصة والا كان الظرف أو الجار والمجرور في موضع الخبر لها فيقدر له متعلق آخر وهكذا الى ما لا نهاية له نقله الشمني عن السعد واعلم أن الاصل تقدير المتعلق مقدما على الظرف والجار والمجرور كسائر العوامل مع معمولاتها وقد يعرض ما يقتضي تقديره مؤخرا نحو ان في الدار زيدا لان ان لا يليها مرفوعها أو نحو في الدار زيد على تقديره فعلا لان الخبر الفعلي لا يتقدم على المبتدا أما على تقديره وصفا فيستوي الوجهان لان رجحان تقديره مؤخرا بكونه في الحقيقة الخبر والاصل في الخبر

في واحد منهما وهو مردود
بقوله
فان يك جثماني بأرض سواكم
فان فؤادي عندك الدهر أجمع
والمتعلق المنوي أمام قيل
المفرد وهو ما في (معنى كائن)
نحو ثابت ومستقر

أن يتأخر عن المبتدا يعارضه أن المتعلق عامل والأصل في العامل أن يتقدم
على المعمول هذا ما انحط عليه كلام ابن هشام في المغني (قوله أو الجملة)
فيه أن المتعلق المنوي ليس الجملة بل الفعل وحده فكان ينبغي أن يقول
والمتعلق المنوي اما من قبيل الاسم وهو ما في معنى كائن الخ أو الفعل وهو
ما في معنى استقر ويمكن أن يجاب بأن تعبيره بالجملة للاشارة الى أن الخبر
الذي هو ظرف أو جار ومجرور لا يخرج عن أحد القسمين المارين في قوله
ومفردا يأتي ويأتي جملة وانما أفرده المصنف نظرا الى الظاهر أو الى أنه
لا يتعين فيه واحد فافهم (قوله والمختار عند الناظم الاول) ولهذا قدمه
هنا واختار بعضهم الثاني وذهب ابن هشام الى تساويهما ما لم يقتض المقام
أحدهما فاذا كان المعنى على الحال قدر الاسم أو المضارع أو على الاستقبال
قدر المضارع أو على المضي قدر الماضي قال فان جهلت المعنى فقدر الوصف
لانه صالح للازمنة كلها وان كان حقيقة في الحال اه قال الدماميني كيف
يقدر مع الجهل ما هو ظاهر في الحال فالمخرج من العهدة أن لا يقدم على
تقدير شيء معين بل يردد الامر ويقال ان أريد الماضي قدر كذا وان أريد
الحال قدر كذا وان أريد المستقبل قدر كذا (قوله الى تقدير آخر) بالتنوين
وبالاضافة أي تقدير اسم فاعل آخر (قوله وتقدير الفعل يحوج الخ) بحث
فيه الدماميني بأن كون الجملة ذات محل من الاعراب لا يقتضي كونها
مقدرة بمفرد مأخوذ منها بل يكفي في ذلك وقوعها موقع مفرد ما (قوله الى
تقدير اسم فاعل) أي الى تقدير الفعل باسم فاعل (قوله اذا ظهر) أي
الفعل (قوله والرفع المحكوم عليه به) أي على محل الفعل بالرفع وقوله لا يظهر
الا في اسم الفاعل أي فلا بد من تقدير الفعل به ثانيا ليظهر الرفع وفيه أن
هذا يقتضي أن كل ما لم يظهر فيه الاعراب ولو مفردا لا بد من تقديره بما يظهر
فيه ولم يذهب أحد الى ذلك ولا فارق فالحق أن تقدير الفعل لا يحوج
الى تقدير شيء آخر كما تقدم (قوله وبعد أما الخ) في قوة التعليل لما قدر أي
ولا عكس لانه بعد أما الخ (قوله واذا الفجائية) في بعض النسخ واذا المفاجأة
باضافة الدال الى المدلول (قوله يتعين التعلق باسم الفاعل) أما في أما فلانها
مقدرة باداة الشرط وفعله أعني مهما يكن والجواب ما بعد الفاء فتعذر

(أو) الجملة وهو ما في معنى
(استقر) وثبت والمختار
عند الناظم الاول قال في
شرح الكافية وكونه اسم
فاعل أولى لوجهين أحدهما
أن تقدير اسم الفاعل
لا يحوج الى تقدير آخر لانه
واف بما يحتاج اليه المحل
من تقدير خبر مرفوع وتقدير
الفعل يحوج الى تقدير اسم
فاعل اذ لا بد من الحكم
بالرفع على محل الفعل اذا
ظهر في موضع الخبر والرفع
المحكوم عليه به لا يظهر
الا في اسم الفاعل * الثاني
أن كل موضع كان فيه الظرف
خبرا وقدر تعلقه بفعل أمكن
تعلقه باسم الفاعل وبعد
أما واذا الفجائية يتعين
التعلق باسم الفاعل نحو أما
عندك فزيد وخرجت فاذا
في الباب زيد لان أما واذا
الفجائية لا يليهما فعل ظاهر
ولا مقدر واذا تعين تقدير
اسم الفاعل في بعض المواضع

ولم يتعين تقدير الفعل في بعض المواضع وجب رد المحتمل الى ما لا احتمال فيه ليجري الباب على سنن واحد
ثم قال وهذا الذي دلت على أولويته هو مذهب سيبويه والآخر مذهب الاخفش هذا كلامه

ولك أن تقول ما ذكره من الوجهين لا دلالة فيه لان ما ذكره في الاول معارض بأن أصل العمل للفعل وأما الثاني فوجوب كون المتعلق اسم فاعل بعد أما واذا الفجائية لخصوص المحل كما أن وجوب كونه فعلا في نحو جاء الذي في الدار وكل رجل في الدار فله درهم كذلك لوجوب كون الصلة وصفة النكرة الواقعة مبتدأ في خبرها الفاء جملة على أن ابن جني سأل أبا الفتح الزعفراني هل يجوز اذا زيدا ضربته فقال نعم فقال ان جني يلزمك ايلاء اذا الفجائية الفعل ولا يليها الا الاسماء فقال لا يلزم ذلك لان الفعل ملتزم الحذف ويقال مثله في أما لمجرد طهور الفعل بعدهما لا تقديره بعدهما الاسم يغتفرون في المقدرات ما لا يغتفرون في الملفوظات سلمنا أنه لا يليهما الفعل ظاهرا ولا مقدرا لكن لا نسلم أنه وليهما فيما نحن فيه اذ يجوز تقديره بعد المبتدا

ويكون التقدير أما في الدار فزيد استقر وخرجت فاذا في الباب زيد حصل لا يقال ان الفعل وان قدر متأخرا فهو في نية التقديم اذ رتبة العامل قبل المعمول لانا نقول هذا المعمول

الا وقوعها الفعل لان أداة الشرط لا يليها من الافعال الا فعل الشرط ثم جوابه وأما في اذا فلانها لا يليها الا الاسم على الاصح فرقا بينها وبين اذا الشرطية (قوله ولم يتعين تقدير الفعل في بعض المواضع) أي مواضع الحصر كما نبه عليه سابقا بقوله كان الظرف فيه خبرا فلا ترد الصلة وصفة النكرة الواقعة مبتدأ في خبرها الفاء (قوله وجب رد المحتمل) أي ترجح لان الخلاف انما هو في الراجح (قوله لا دلالة) أي تامة ولازمة فلا يرد أن المعارضة تمنع العمل بالمعارض بفتح الراء لا الدلالة (قوله معارض بأن الخ) قد يقال يتقوى الاول بأن الاصل في الخبر الافراد (قوله لخصوص المحل) أي لعارض اقتضاه خصوص المحل لا لوقوع الظرف أو الجار والمجرور خبرا وقد يقال ان تعين تقديره في بعض مواضع الخبر لخصوص المحل أرجح مما لم يتعين في بعضها لخصوص المحل (قوله كما أن الخ) تنظير في كون التعيين لامر عارض وقوله كذلك أي لخصوص المحل فليس قصد الشارح منع ما اقتضاه كلام المصنف في شرح الكافية من اختصاص التعيين باسم الفاعل حتى يعترض على الشارح بأن كلام المصنف في الخبر لا في الصلة والصفة لانه لو كان قصده ذلك لقال وأما الثاني فممنوع بوجوب تقدير الفعل في نحو جاء الذي الخ (قوله في نحو جاء الذي في الدار) قال ابن يعيش انما لم يجز في الصلة تقدير المفرد على أنه خبر لمحذوف على حد قراءة بعضهم تماما على الذي أحسن بالرفع لقلة ذلك واطراد هذا اه معنى ولشارحه بحث أسلفناه في الموصول (قوله وصفة النكرة الخ) فأما قوله

كل أمر مباعد أو مدان ۞ فمنوط بحكمة المتعالي

فنادر اه معنى (قوله الواقعة مبتدا) أي أو مضافا اليها المبتدا كما في المثال (قوله على أن ابن جني الخ) هذا رد لقول المصنف في دليله الثاني و بعد أما واذا الفجائية الخ أو رده بعد تسليم امتناع تقدير الفعل بعد أما واذا الفجائية والاول المنع والثاني النقض كما هو مقرر في آداب البحث (قوله لا يلزم ذلك) أي لزومه مضرا والا فتقدير الفعل بعد اذا في مثاله لا بد منه (قوله اذ يجوز تقديره بعد المبتدا) كان ينبغي أن يقول اذ يجب لما سيأتي أنه

يجب تأخير الخبر اذا كان فعلا ظاهرا أو مقدرا عن المبتدا فان قلت علة
امتناع تقديم الخبر الفعلي على المبتدا خوف التباس الجملة الاسمية
بالفعلية وهذا انما يكون في الملفوظ لا المقدر قلت اعطوا المقدر حكم
الملفوظ وان كانت العلة لا توجد في المقدر اجراء للباب على سنن واحد قاله
الشمني (قوله ليس في مركزه) أي محله الاصلي بل مقدم متعلقه الذي
هو ذلك العامل كذلك فالوالي لأما في الحقيقة والرتبة هو المبتدا (قوله
لكونه خبرا) أي بحسب الظاهر أو على أحد الاقوال الثلاثة (قوله وكون
الخ) يظهر أنه وجه آخر اضعف ماذهب اليه المصنف (قوله انما يجب
حذف المتعلق المذكور) أي في قول المصنف ناوين معنى كائن
أو استقر لكن لا بقيد عمومه المفهوم من هذه العبارة ليكون لقول
الشارح حيث كان عاما فائدة واعترض البعض تبعا لشيخنا على الحصر بأنه
قد يجب حذف المتعلق الخاص نحو يوم الجمعة صمت فيه والامثال نحو
الكلاب على البقر أي أرسل وهو سهو عن كون موضوع الكلام متعلق
الخبر الظرف أو الجار والمجرور كما يصرح به قوله المذكور (قوله وجب
ذكره) أي ان لم يدل عليه دليل كما يؤخذ من التعليل فان دل عليه دليل
جاز حذفه نحو زيد على الفرس أي راكب ومن لي بفلان أي من يتكفل
لي به لكن لا ينتقل الضمير من الخاص الى الظرف ولا يسمى معه الظرف
خبرا ولا يكون محله رفعا ذكره الدماميني (قوله ولا يكون اسم زمان خبرا
عن جثة) أي ذات والتقييد باسم الزمان والجثة نظرا للغالب من أن اسم
الزمان انما يفيد الاخبار به عن المعنى لا عن الجثة وأن ظرف المكان يفيد
الاخبار به عن كليهما فان لم يفد الاخبار بالزمان عن المعنى نحو القتال زمانا
أو حينا وبالمكان عن الجثة أو المعنى نحو زيد أو القتال مكانا امتنع هذا
محصل ماذكره الشاطبي قال سم وهو حسن جدا ومن المعنى الزمان نحو الجمعة
اليوم ومثل الخبر الحال والصفة والصلة وما ذكره المصنف مبني كما
استظهره سم على مذهب من يشترط تجدد الفائدة أما على مذهب من
لا يشترط تجددها فيجوز واعلم أن الزمان اذا أخبر به عن المعنى يرفع غالبا
ان استغرق المعنى جميع الزمان أو أكثره وكان الزمان نكرة نحو الصوم يوم

ليس في مركزه لكونه خبرا مقدما وكون المتعلق فعلا هو مذهب أكثر البصريين ونسب لسيبويه أيضا *تنبيه* انما يجب حذف المتعلق المذكور حيث كان استقرارا عاما كما تقدم فان كان استقرارا خاصا نحو زيد جالس عندك أو نائم في الدار وجب ذكره لعدم دلالتهما عليه عند الحذف

حينئذ (ولا يكون اسم زمان خبرا عن جثة) فلا يقال زيد اليوم لعدم الفائدة (وان يفد) ذلك

والدهر أي زمن الصوم يوم الخ وقد ينصب ويجر بفي فإن لم يستغرق
الجميع أولا كثيرا أو كان الزمان معرفة نصب أو جر بفي غالبا نحو الخروج
يوما أو في يوم والصوم اليوم أو في اليوم وقد يرفع ومنه الحج أشهر معلومات
وأن ظرف المكان المتصرف إذا أخبر به عن اسم عين ترجح رفعه على نصبه
إن كان المكان نكرة نحو المسلمون جانب والمشركون جانب ويجوز جانبا
فإن كان معرفة ترجح نصبه على رفعه نحو زيد أمامك وداري خلف دارك
بالنصب ويجوز الرفع ولا يختص رفع المعرفة بكونها بعد اسم مكان كما علمت
من التمثيل خلافا للكوفيين ويجب نصب غير المتصرف كفوق ثم اعلم أنه
يجوز رفع اليوم ونصبه إذا أخبر به عن اسم زمان تضمن عملا كاليوم
الجمعة أو السبت أو العيد لتضمنها معنى الجمع والقطع والعود ومنه اليوم
يومك لتضمنه معنى شأنك الذي تذكر به ويتعين الرفع إذا لم يتضمن كالأحد
إلى الخميس وأجاز الفراء وهشام النصب ويتعين رفع أسماء الشهور في نحو
أول السنة المحرم والوقت الطيب المحرم أفاده في الهمع وقوله وأن ظرف
المكان المتصرف إذا أخبر به عن اسم عين الخ الظاهر أن اسم المعنى كاسم
العين في ذلك فتدبر (قوله بواسطة تقدير مضاف) اعلم أن الفائدة تحصل
بأحد أمور ثلاثة الأول أن يتخصص الزمان بوصف أو إضافة مع جره بفي
كنحن في يوم طيب أو شهر كذا الثاني أن تكون الذات مشبهة للمعنى
في تجددها وقتا فوقتا نحو الرطب شهري ربيع الثالث تقدير مضاف هو
معنى نحو اليوم خمر إذا علمت ذلك ظهر لك أن اقتصار الشارح على الثالث
ليس في محله وأن نحو الرطب شهري ربيع لا يحتاج إلى تقدير المضاف
لمشابهته للمعنى فيما ذكر كما قاله الناظم في تسهيله لكن يدفع عنه الاعتراض
قوله هذا مذهب جمهور البصريين (قوله وغدا أمر) من تتمة المثال
ولا شاهد فيه لأن الإخبار فيه عن معنى وهذا الكلام قاله امرؤ القيس
حين أخبر بقتل والده (قوله هذا مذهب جمهور البصريين) الإشارة إلى تقدير
المضاف الذي به حصلت الفائدة بدليل المقابلة بقوله وذهب قوم الخ (قوله
نظرا إلى أن هذه الأشياء تشبه المعنى الخ) الشبه المذكور غير ظاهر
بالنسبة لقوله اليوم خمر وقوله أكل عام الخ والتعبير من الشارح لأن

بواسطة تقدير مضاف هو
معنى (فأخبرا) كما في قولهم
الهلال الليلة والرطب شهري
ربيع واليوم خمر وغدا
أمر وقوله أكل عام نعم تحوونه
أي طلوع الهلال ووجود
الرطب وشرب خمر وإحراز
نعم فالإخبار حينئذ باسم
الزمان إنما هو عن معنى
لا جثة هذا مذهب جمهور
البصريين وذهب قوم منهم
الناظم في تسهيله إلى عدم
تقدير مضاف نظرا إلى أن
هذه الأشياء تشبه المعنى
لحدوثها وقتا بعد وقت وهذا
الذي يقتضيه إطلاقه

المصنف لم ينظر الى ذلك فى هذه الاشياء كلها كما يعلم بالوقوف على التسهيل (قوله ولا يجوز الابتدا بالنكرة) لان معناها غير معين والاخبار عن غير المعين لا يفيد مالم يقارنه ما يحصل به نوع فائدة كالمسوغات الآتية ولا يرد مجيء الفاعل نكرة مع أنه مخبر عنه فى المعنى لتخصصه قبل ذكره بالحكم المتقدم عليه كذا قالوا ومقتضاه جواز الابتداء بالنكرة اذا تقدم خبرها أى خبر كان نحو قائم رجل ولم يقولوا بذلك مع أنه مبحوث فيه بأن اختصاص الفاعل بالحكم أثر الحكم فيكون الحكم على غير مختص ولذا اختار الرضى أن الفاعل كالمبتدا فتأمل والكلام فى النكرة المخبر عنها كما يرشد اليه التعليل السابق لا التى لها فاعل أغنى عن الخبر لصحة الابتداء بها وان كانت نكرة محضة كما سيأتى عن الدمامينى ثم ماذكره مبنى على اشتراط تجدد الفائدة أما من لا يشترطها فيجوز عنده الابتداء بها مطلقا ويمكن أن يقال منعه هنا من الابتداء بالنكرة وسابقا من الاخبار باسم الذات عن الجثة باعتبار الكلام المعتد به عند البلغاء لا مطلق الكلام فيكون كلامه جاريا على القولين (قوله كما هو) أى عدم الافادة والاحسن أن الكاف بمعنى لام التعليل لمقدر اى وتخصيص النكرة بالذكر مع أن الافادة شرط فى الكلام مطلقا الا أن الغالب عدم افادة الابتداء بالنكرة (قوله ولم يشترط سيبويه والمتقدمون الخ) يعنى أنهم لم يعتنوا بتعديد الاماكن التى يسوغ الابتداء فيها بالنكرة وانما ذكروا ضابطا كليا وهو أنه متى حصلت الفائدة جاز الاخبار عن النكرة دمامينى (قوله لا لحصول الفائدة) أى علم حصولها اذ نفس الحصول متأخر عن الابتداء والشرط مقارن قاله الناصر وهو انما يظهر اذا أريد الحصول بالفعل لا الحصول بالشأن فافهم وفى يس لنا نكرة لا تحتاج الى مسوغ مذ ومنذ (قوله فمن مقل مخل) فيه أوجه من أظهرها أن من تبعيضية والجار والمجرور خبر مبتدا محذوف والمجرور صفة لمحذوف والتقدير فبعضهم من فريق مقل مخل (قوله انحصار مقصود ماذكروه الخ) قد يتوقف فى اندراج بعض ماذكروه فيما سيذكر ككون النكرة محصورة بانما فى نحو انما رجل قائم أفاده الدمامينى (قوله ان يكون الخبر مختصا) المراد بالاختصاص هنا أن يكون المجرور فى الخبر الجار

(ولا يجوز الابتدا بالنكرة مالم تفد) كما هو الغالب فان أفادت جاز الابتداء بها ولم يشترط سيبويه والمتقدمون لجواز الابتداء بالنكرة الا حصول الفائدة ورأى المتأخرون أنه ليس كل أحد يهتدى الى مواضع الفائدة فتتبعوها فمن مقل مخل ومن مكثر مورد مالا يصح أو معدد لامور متداخلة والذى يظهر انحصار مقصود ماذكروه فى الذى سيذكر وذلك خمسة عشر أمرا * الاول أن يكون الخبر مختصا ظرفا أو مجرورا أو جملة ويتقدم عليها

والمجرور والمضاف اليه فى الظرف والمسند اليه فى الجملة مسا لما للاخبار
عنه قاله الشمنى (قوله كعند زيد نمرة) هى اسم لبردة من صوف تلبسها
الاعراب فغرى (قوله قيل ولا دخل الخ) قال ابن هشام فى المغنى ووجه
غرابة هذا القول أن المبتدا تخصص بتقديم الخبر كتخصصه بذلك فى الفاعل
لانه اذا قيل فى الدار علم أن ما يذكر بعده مقيد برجل مثلا موصوف
بالاستقرار فى الدار وفى قوة التخصيص بالصفة كما فى الجامى وأقره
شيخنا والبعض وقد يقال كان ينبغى حينئذ الاكتفاء بالتقديم فى التسويغ
وان لم يكن الخبر ظرفا أو جارا ومجرورا أو جملة مع أنه يرد عليه أن اختصاص
المبتدا المؤخر بالحكم أثر الحكم فيكون الحكم على غير مختص كما مر نظيره
فى الفرق بين المبتدا والفاعل ولذا قال غير واحد الحق ما قاله ابن هشام
فتدبر (قوله فان فات الاختصاص الخ) لم يمثل لفوات الاختصاص فى الجملة
فيوهم كلامه أنها لا تكون الا مختصة مع أنها قد تكون غير مختصة كما فى قوله
له ولد رجل كذا افتى أن يمثل وأمثله قبل الهوى مات فى يوم رجل فقد برضيح
وان أقره البعض لمساده على تقدير اختصاصه أيضا لان فيه تقديم الخبر
الفعلى الرافع لضمير المبتدا على المبتدا (قوله وما تفعل أفعل) التمثيل به مبنى
على أن ما مبتدا والعائد محذوف أى ما تفعله أفعله لا على أن ما مفعول مقدم
لتفعل (قوله فى سياق استفهام) اعترض بأن الكلام فى العموم الشمولى
والنكرة فى سياق الاستفهام انما يكون عمومها شموليا اذا كان انكاريا
كما فى الآية التى مثل بها الشارح لانه فى معنى النفى لا اذا كان غير انكارى
كما فى مثال المصنف نعم قد تكون فى غير النفى وما فى معناه والنهى لعموم
الشمولى مجازا فينزل عليه مثال المصنف على أنه لا مانع من جعل الاستفهام
فى مثاله أيضا انكاريا فلا يكون ثم اشكال فتدبر (قوله وما أحد أغير من
الله) الانسب بالمقام جعل ما تميمية لان الكلام فى المبتدا فى الحال (قوله
ان تخصص بوصف) مقتضاه جواز حيوان ناطق فى الدار وامتناع انسان
فى الدار لوصف المبتدا فى الاول وعدمه فى الثانى مع أن المعنى متحد فيهما
ويمكن الفرق بأن فى الاول نكتة الاجمال ثم التفصيل بخلاف الثانى ثم
رأيتهم نقل بهامش الدمامينى عن شيخه السيد الصفوى ما نصه تحقيق

(كعند زيد نمرة) وفى الدار
رجل وقصدك غلامه انسان
قيل ولا دخل للتقديم فى
التسويغ وانما هو لما فى
التأخير من توهم الوصف
فان فات الاختصاص نحو
عند رجل مال ولانسان ثوب
امتنع لعدم الفائدة * الثانى
أن تكون عامة اما بنفسها
كأسماء الشرط والاستفهام
نحو من يقم أكرمه وما تفعل
أفعل ونحو من عندك وما
عندك أو بغيرها وهى
الواقعة فى سياق استفهام
أو نفى نحو أإله مع الله (وهل
فتى فيكم فما خل لنا) وما
أحد أغير من الله * الثالث
أن تخصص بوصف اما لفظا

نحو واعبد مؤمن خير من

مشرك (ورجل من الكرام عندنا) أو تقديرا نحو وطائفة قد أهمتهم أنفسهم أي وطائفة من غيركم بدليل ماقبله وقولهم السمن منوان بدرهم أي منه ومنه قولهم شر أهر ذاناب أي شر عظيم أو معنى نحو رجيل عندنا لانه في معنى رجل صغير ومنه ما أحسن زيدا لان معناه شئ عظيم حسن زيدا فان كان الوصف غير مخصص لم يجز نحو رجل من الناس جاءني لعدم الفائدة * الرابع أن تكون عاملة اما رفعا نحو قائم الزيدان اذا جوزناه أو نصبا نحو أمر بمعروف صدقة ونهي عن منكر

صدقة (ورغبة في الخير خير) وأفضل منك عندنا اذ المجرور فيهما منصوب المحل بالمصدر والوصف أو جرا نحو خمس صلوات كتبهن

الله (وعمل بر يزين) ومثلك لا يبخل وغيرك لا يجود * الخامس العطف بشرط أن يكون أحد المتعاطفين

المقام أن العرب اعتبروا التخصيص النكرة توجد في بعض المواضع وحكموا باطراد الحكم لتلك النكرة وان لم يظهر أثرها في بعض المواضع وعلى هذا اندفع الايراد لان الحكم بعدم صحة انسان وصحة حيوان ناطق لالامر معنوي فيهما بل لقاعدة حكموا بها النكرة يظهر أثرها في موضع آخر طردا للباب فافهمه بتمعن في مواضع اه (قوله نحو واعبد مؤمن) وقيل المسوغ معنى العموم وقيل لام الابتداء (قوله وطائفة قد أهمتهم أنفسهم) الواو للحال فهي مسوغ آخر وقوله من غيركم المراد بالغير المنافقون (قوله شر أهر ذاناب) أي جعل الكلب هارا أي مصوتا مثل يضرب عند ظهور أمارات الشر (قوله أو معنى) الفرق بين الموصوف تقديرا والموصوف معنى أن استفادة الوصف في الاول من مقدر وفي الثاني من النكرة المذكورة بقرينة لفظية كما التصغير أو حالية كما في التعجب وقد يصح في المعنوي التصريح بالوصف كما في صورة التصغير فاذ كره شيخنا والبعض هنا من الفرق بأن الاول يصح التصريح معه بالوصف بخلاف الثاني فيه نظر (قوله نحو قائم الزيدان اذا جوزناه) أي حكمنا بجوازه على رأي من لا يشترط اعتماد الوصف على نفي أو استفهام وتعقبه الدماميني بأن الكلام في المبتدا المخبر عنه أما الوصف الرافع لمغن عن الخبر فشرطه التنكير كما نصوا عليه فكان الصواب التمثيل بنحو ضرب الزيدان حسن ويؤيد تعقبه أن تعليلهم امتناع الابتداء بالنكرة بأنها مجهولة والحكم على المجهول لا يفيد لا يجري فيه لان المبتدا هنا محكوم به لا محكوم عليه (قوله خمس صلوات) مبتدا وجملة كتبهن الله أي أوجبهن نعت وقوله في اليوم والليلة خبر أو جملة كتبهن خبر وقوله في اليوم والليلة خبر بعد خبر ولا يظهر جعله ظرفا لغوا متعلقا بكتب لاستلزامه كون الكتب في كل يوم وليلة مع أن الكتب في ليلة الاسراء اظهارا وفي الازل قضاء (قوله ومثلك لا يبخل وغيرك لا يجود) لا يقال المبتدأ فيهما معرفة لاضافته الى الضمير لتوغل مثل وغير في الابهام فلا تفيدهما الاضافة تعريفا (قوله العطف بشرط الخ) انما كان العطف بهذا الشرط مسوغا لان حرف العطف مشرك فهو يصير المتعاطفين كالشئ الواحد فالمسوغ في أحدهما مسوغ

يجوز الابتداء به نحو طاعة وقول معروف أي أمثل من غيرهما ونحو وقول معروف ومغفرة خير من صدقة يتبعها أذى * السادس أن يراد بها الحقيقة نحو رجل خير من امرأة وتمرة خير من جرادة * السابع أن تكون في معنى الفعل وهذا شامل لما يراد بها الدعاء نحو سلام على آل ياسين وويل للمطففين ولما يراد بها التعجب نحو عجب لزيد وقوله

عجب لتلك قضية وإقامتي
فيكم على تلك القضية أعجب

ولنحو قائم الزيدان عند من جوزه فيكون فيه مسوغان كما في نحو وعندنا كتاب حفيظ فقد بان أن منعه عند الجمهور ليس لعدم المسوغ بل لعدم شرط الاكتفاء بمرفوعه وهو الاعتماد * الثامن أن يكون وقوع ذلك للنكرة من خوارق العادة نحو بقرة تكلمت * التاسع أن تقع في أول الجملة الحالية سواء ذات الواو وذات الضمير كقوله

مررنا بنجم قد أضاء فمذ بدا محياك أخفى ضوؤه كل شارق وكقوله

في الآخر (قوله يجوز الابتداء به) بأن يكون معرفة أو نكرة مسوغة فتحته أربع صور لكن الشارح اقتصر في التمثيل على صورتي التنكير لعلم صورتي التعريف بالأولى (قوله طاعة وقول معروف) مثال من غير القرآن إنما الطاعة وقول معروف الذي في قوله تعالى فأولى لهم طاعة وقول معروف فليس خبره مقدرا بل مذكور قبله وهو أولى أو هو خبر وأولى مبتدأ (قوله أن يراد بها الحقيقة) أي الماهية من حيث هي وقال في شرح الجامع باعتبار وجودها في فرد غير معين فتعم حينئذ جميع الأفراد إذ ليس بعض أولى بالحمل عليه من بعض آخر ولهذا عبر ابن مالك عن هذا المسوغ بأن يراد بالنكرة العموم اهـ وأراد بقوله فتعم حينئذ الخ العموم الشمولي لأنه المسوغ وفي تفريعه على إرادة الحقيقة في ضمن فرد ما نظر لعلمه مما أسلفناه وأما تعبير ابن مالك عن هذا المسوغ بأن يراد بالنكرة العموم فينبغي حمله على إرادة الحقيقة في ضمن كل فرد وكأنه قيل كل رجل خير من كل امرأة أي باعتبار حقيقته فلا ينافي أن بعض أفراد المرأة خير باعتبار ما اشتمل عليه من الخصوصيات (قوله لما يراد بها الدعاء) أي لشخص أو عليه (قوله عجب) مبتدأ ولتلك خبر وقضية بالنصب على الحال أو تمييز المفرد والجر على البدلية من تلك والرفع على الخبرية لمحذوف قيل الوجه نصب عجبا بالفعل المحذوف وجوبا كما في حمدا وشكرا لعدم المراد الرفع في مثل ذلك على ما يقتضيه كلام سيبويه وهو لا يرد على البيت لأن الرفع فيه مسموع بل على المثال (قوله فيكون فيه مسوغان) هما كونه في معنى الفعل وعمله الرفع فيما بعده وقوله كما في نحو الخ أي كالمسوغين في نحو الخ وهما الوصف وكون الخبر مجرورا مختصا مقدما (قوله أن منعه) أي قائم الزيدان (قوله وقوع ذلك) أي معنى الخبر كالتكلم في المثال (قوله في أول الجملة الحالية) أي لحصول الفائدة بجعل نسبة هذه الجملة قيدا لما قبلها وعلل في المغني إفادة الابتداء بالنكرة في أول الجملة الحالية وبعد إذا الفجائية بأن العادة لا توجب مقارنة معنى العامل لمعنى الجملة الحالية ولا مفاجأة الأسد مثلا عند الخروج وبه يندفع التعليل الأول (قوله محياك) أي وجهك وقوله كل شارق أي كل كوكب طالع من شرق يشرق شروقا كطلع يطلع طلوعا

لفظا ومعنى (قوله الذئب يطرقها الخ) قبله

تركت ضأني تود الذئب راعيها * وأنها لا تراني آخر الأبد

والشاهد في قوله مدية بيدي فإنها جملة حالية من ياء المتكلم مبتدأها نكرة والرابط الضمير في بيدي وروى نصب مدية على أنه مفعول لحال محذوفة أي ممسكا كما في المغني أو على أنه بدل اشتمال من الياء كما ارتضاه الدماميني وناقشه الشمني بأن بدل الاشتمال ما اشتمل المبدل منه عليه من حيث اشعاره به اجمالا وتقاضيه له بوجه ما وليست المدية مع ضمير المتكلم كذلك والطروق والطرق المجيء ليلا وضمير يطرقها بضم الراء كما في المصباح وغيره للضأن وقوله واحدة أي مرة واحدة وقوله المدية السكين وتفرقة الشاعر بينه وبين الذئب بما ذكره بقوله الذئب يطرقها الخ غير ظاهرة فتأمل (قوله حسبتك في الوغى الخ) الوغى الحرب وبردى تثنية برد على ما قاله البعض وضبطه شيخنا السيد بفتحات على وزن جمزى قال وهو البحر وجبل بالحجاز والخور بفتح الخاء المعجمة والواو الجبن وهو مبتدأ خبره الظرف بعده وسحقا بضم السين كما في القاموس أي بعدا (قوله لا ظرف مكان) وعلى هذين القولين تكون هي الخبر والمسوغ وصفه في المثال بقوله بالباب وفي البيت بقوله لديك كذا قيل وهو ظاهر في البيت على القولين لكون المبتدأ فيه اسم معنى وأما في المثال فلا يظهر على القول بأنه ظرف زمان لكون المبتدأ فيه اسم عين إلا أن يقدر مضاف هو معنى أي رؤية أسد أو وجود أسد (قوله أن تقع بعد لولا) إنما كان هذا مسوغا لحصول الفائدة بتعليق الجواب على الجملة المبتدأ فيها بالنكرة (قوله لأودى كل ذي مقة) بكسر الميم أي هلك كل ذي محبة والهاء عوض من الواو يقال ومقه يمقه بالكسر فيهما أي أحبه فهو وامق (قوله أن تقع بعد لام الابتداء) أي لتخصيص مدخولها بالتأكيد بها (قوله التقدير رجل عندي) وليس التقدير عندي رجل إلا على ضعف لأن الجواب يسلك به سبيل السؤال قاله المصنف في شرح التسهيل قال سم هذا الدليل يقتضي أنه لا فرق بين المعرفة والنكرة في السلوك بالجواب سبيل السؤال ويؤيده كلام غيره (قوله كقوله كم عمة الخ) أي بناء على أن كم خبرية أو للاستفهام التهكمي في محل نصب

الذئب يطرقها في الدهر واحدة * وكل يوم تراني مدية بيدي * العاشر أن تقع بعد إذا الفجائية نحو خرجت فإذا أسد بالباب وقوله

حسبتك في الوغى بردى حروب * إذا خور لديك فقلت سحقا * بناء على أن إذا حرف كما يقول الناظم تبعا للأخفش لا ظرف مكان كما يقول ابن عصفور تبعا للمبرد ولا زمان كما يقول الزمخشري تبعا للزجاج * الحادي عشر أن تقع بعد لولا كقوله

لولا اصطبار لأودى كل ذي مقة * الثاني عشر أن تقع بعد لام الابتداء نحو لرجل قائم * الثالث عشر أن تقع جوابا نحو رجل في جواب من عندك التقدير رجل عندي * الرابع عشر أن تقع بعد كم الخبرية كقوله

* كم عمة لك يا جرير وخالة * فدعاء قد حلبت علي عشاري

* الخامس عشر

على الظرفية أو المصدرية ومميزها محذوف أي كم وقت أو كم حلبة عمة
الخبر إن كانت خبرية وعددا إن كانت استفهامية . وبالرفع خالة وعمة
مرفوع بالابتداء وإن كانت نكرة لأنها وصفت بلك وفدعاء صفة خالة والجملة قد حلبت فيكون
مسوغها أيضا على أن كم استفهامية وعمة بالنصب تمييزها أو خبرية وعمة
بالجر تمييزها والشاهد في البيت لأن كم نصبها على هذين الوجهين هي
المبتدأ في محل رفع خبرها قد حلبت لا أن المبتدأ ما بعد كم والفدعاء بفاء
ودال وعين مهملتين المرأة التي اعوجت أصابعها من كثرة الحلب ولم يقل
فدعاوين قد حلبتا لأنه حذف من كل من الأول والثاني ما أثبته للآخر وحذف
خبر أحدهما لدلالة خبر الآخر والعشار جمع عشراء كالنفاس جمع نفساء
والعشراء التي أتى عليها من يوم حملها عشرة أشهر وأشار بعلى إلى أنه كان
مكرها على أن يحلب عشاره أمثال عمة جرير وخالته لأنهما عنده أدنى من
ذلك (قوله أن تكون مبهمة) أي مقصودا إبهامها لأن المتبع قد يقصده فلا
يرد أن إبهام النكرة هو المانع من صحة الابتداء بها فكيف يكون مسوغا (قوله
مرسعة) بالراء والسين المهملتين على زنة اسم المفعول تميمة تعلق على الرسغ
مخافة البلاء أو الموت وفي القاموس رسع الصبي كمنع شد في يده أو رجله
خرزا لدفع العين اهـ وهو مبتدأ وبين أرساغه خبره وهو جمع رسغ عظم
بين الكوع والكرسوع وفي قوله أرساغه تغليب الرسغ على غيره والعسم
بفتح العين والسين المهملتين يبس في مفصل الرسغ تعوج منه اليد يبتغي
أي يطلب والأرنب حيوان معروف وفي الكلام حذف مضاف أي كعب
أرنب لأنهم كانوا يأمرون كعب الأرنب حفظا من العين والسحر لأن الجن
تمتطي الثعالب والظباء والقنافذ وتجتنب الأرانب لحيضها ومرجع هذه
الضمائر في البيت أسلة عيني معرفة وحذف (قوله وليقس) أي على
ما أشير إليه من أقسام الأمور المسوغة ما لم يقل من بقية المسوغات والإشارة
بالكاف في قوله كعند زيد نمرة إلى بقية أمثلة تلك الأمور فلا تكرار أفاده
ابن سم (قوله والأصل في الأخبار أن تؤخرا) اعلم أن للخبر في نفسه حالتين
التقدم والتأخر والأصل منهما التأخر بقطع النظر عن كونه واجبا أو جائزا
وله مع ذلك ثلاثة أحكام وجوب التأخر وامتناع التقدم والعكس وجواز التأخر

أن تكون مبهمة كقوله
مرسعة بين أرساغه
به عسم يبتغي أرنبا
(وليقس) على ما قيل (ما لم
يقل) والضابط حصول
الفائدة (والأصل في
الأخبار أن تؤخرا) عن
المبتدآت لأن الخبر يشبه
الصفة

من حيث انه موافق في الاعراب لما هو له دال على الحقيقة أو على شيء من سببيه ولما لم يبلغ درجتها في وجوب التأخير توسعوا فيه (وجوزوا التقديم اذ لا ضررا) في ذلك نحو تميمي أنا ومشنوء من يشنؤك فان حصل في التقديم ضرر فلعارض كما ستعرفه اذا تقرر ذلك (فامنعه) أي تقديم الخبر (حين يستوى الجزآن) يعني المبتدأ والخبر (عرفا ونكرا)

والتقدم وهذا هو الاصل من الثلاثة اذ الاصل عدم الوجوب والمانع قاله اللقاني (قوله من حيث انه الخ) حيثية تعليل أو تقييد وقوله لما أي المبتدا الذي هو أي الخبر له أي خبر له وقوله دال خبر بعد خبر وقوله على الحقيقة أي الذات أي ذات المبتدا كزيد قائم فقائم يدل على ذات هي ذات زيد وقوله أو على شيء من سببيه أي على ذات من الذوات التي تتعلق بزيد كزيد قائم أبوه ومبنية داره فكل من قائم ومبنية يدل على ذات تتعلق بزيد وهي ذات أبيه في الاول وذات داره في الثاني والمراد بالذات ما يشمل الصفة فيما اذا كان السببي صفة كزيد غزير علمه وبهذا التحقيق يعلم أنه لا حاجة الى ما تكلفه شيخنا والبعض في تقرير عبارة الشارح (قوله ولما لم يبلغ درجتها في وجوب) أي حالتها المتسببة في وجوب الخ أي التي هي سبب في وجوب تأخير الصفة وتلك الدرجة والحالة هي كونه الصفة من وجوب مطابقة الموصوف تعريفا وتنكيرا ومتابعته في اعرابه المتجدد أيضا فهي تابعة للموصوف من كل وجه فلما لم يكن الخبر هذه الدرجة توسعوا فيه وجوزوا تقديمه وبتقرير عبارة الشارح على هذا الوجه سقط قول البعض كان الصواب حذف قوله في وجوب التأخير لاقتضائه أن كلا منهما واجب التأخير لكن درجة الخبر في ذلك أحط وأنزل وذلك غير صحيح في نفسه وغيره لا تم لما بعده (قوله وجوزوا التقديم) أي لم يمنعوه وليس المراد بالجواز استواء الطرفين لما علمت من ان التأخير هو الاصل الراجح وهذا ذكر لاول أحوال الخبر الثلاثة جواز التقديم والتأخير ومنع التقديم ووجوبه وسيأتيان وبدأ بالاول لانه الاصل من الثلاثة كما مر عن اللقاني ثم بالثاني لانه على الاصل من جهة التأخير ومخالفته له من جهة الوجوب ثم بالثالث لمخالفته الاصل من كل وجه (قوله اذ لا ضررا) الاحسن والانسب بقول المصنف فامنعه حين الخ أن اذ ظرفية لا تعليلية (قوله ومشنوء) أي مبغوض (قوله فان حصل في التقديم ضرر فلعارض) هذا الكلام منه مبني على أن اذ تعليلية وهو خلاف ما رجحناه والاوفق على كونها ظرفية أن يقول فان حصل في التقديم ضرر امتنع (قوله فامنعه حين يستوى الجزآن الخ) أي على مذهب الجمهور فقد نقل الدماميني عن قوم منهم ابن السيد أنهم أجازوا

في نحو مدينى زيد كون زيد مبتدأ أو كونه خبرا ولم يبالوا بحصول اللبس نظرا الى حصول أصل المعنى فعلم أن في تقديم الخبر على المبتدا هنا خلافا كتقديم المفعول على الفاعل في نحو ضرب موسى عيسى فصل الجواب عما ذكره شيخنا والبعض من التوقف في ذلك فاحفظه (قوله أى في التعريف والتنكير) أشار الى أنهما اسما مصدرين للتعريف والتنكير وأنهما منصوبان بنزع الخافض لان المعنى عليه وان كان مقصورا على السماع أرفع من جعلهما تمييزين محولين عن فاعل يستوى والمراد الاستواء في جنس التعريف بأن يكون كل منهما معرفة وان كان أحدهما أعرف من الآخر بل هذا ما عليه النحاة وذهب أهل المعاني الى تعين الاعرف للابتداء ولعل المراد بالنحاة جمهورهم لما مر قريبا من الدماميني ولقول المغني يجب الحكم بابتدائية المقدم من معرفتين متساويتين أو متفاوتتين هذا هو المشهور وقيل يجوز تقدير كل منهما مبتدأ وخبرا مطلقا وقيل المشتق خبر وان تقدم والتحقيق أن المبتدأ هو الاعرف عند علم المخاطب بهما أو جهله لهما أو العلم بالاعرف فقط والمعلوم له غير الاعرف عند جهله بالاعرف والمعلوم له عند تساويهما تعريفا اه بايضاح من الشمني ثم قال المغني فان علمهما وجهل النسبة يعني واستويا تعريفا فالمقدم المبتدأ يعني وتقدم أيهما شئت ثم قال ويستثنى من المتفاوتين اسم الاشارة المقرون بالتنبيه مع معرفة أخرى فيتعين للابتداء لمكان التنبيه الا مع الضمير فان الافصح جعله المبتدأ وادخال التنبيه عليه فتقول ها أنا ذا وسمع قليلا هذا أنا وما حكاه من أن المشتق خبر وان تقدم هو رأى الفخر الرازى قال لانه الدال على المعنى المسند الى الذات والذات هي المسند اليها فيكون الدال عليها هو المبتدأ فاذا قلت زيد المنطلق أو المنطلق زيد فزيد مبتدأ والمنطلق خبره نعم ما قال صاحب التلخيص ورد بأن المعنى الشخص الذى له الصفة صاحب الاسم فالصفة جعلت دالة على الذات ومسندا اليها والاسم جعل دالا على أمر نسبي ومسندا قال بهاء الدين السبكي وقد يقال الدال على الوصفية انما هو منطلق أما المنطلق فأل فيه موصول بمعنى الذي وهو في الجمود والدلالة على الذات كزيد اه وقد يعكر على النقل السابق

أى في التعريف أو التنكير

عن أهل المعاني قول المطول والمختصر الذي يقدم ويجعل مبتدأ هو ما يعلم المخاطب اتصاف الذات به والذي يؤخر ويجعل خبرا هو ما يجهل المخاطب اتصاف الذات به فاذا عرف المخاطب زيدا بعينه واسمه وجهل اتصافه بأنه أخوك قلت زيد أخي واذا عرف أن لك أخا وجهل عينه واسمه قلت أخي زيد قال ويتضح هذا في قولنا رأيت أسودا غابها الرماح ولا يصح رماحها الغاب اهـ أي لان الاسود لابد لها من الغاب فيكون معلوما فاعرف ذلك والاستواء في نوع التنكير بأن يكون كل منهما نكرة محضة أو نكرة مسوغة وان اختلف المسوغ فلا يؤثر الاستواء في جنس التنكير مع كون أحدهما فقط نكرة مسوغة هذا ما يدل عليه كلام الشارح وقيل المراد الاستواء في جنس التنكير كالتعريف فنحو رجل صالح حاضر خارج بقوله عادمي بيان لان الصفة قرينة لفظية مبينة وهذا أحسن (قوله عادمي بيان) حال من فاعل يستوي والبيان بمعنى المبين بدليل قول الشارح أي قرينة الخ (قوله نحو صديقي زيد) فالمجهول للسامع هو الذي يجعل خبرا في مثل ذلك على ما مر (قوله أفضل منك أفضل مني) أي لكوني دونك أو مساويك (قوله لاجل خوف اللبس) علة لامنعه (قوله للعلم بخبرية المقدم) أما في نحو حاضر رجل صالح فلتعين المبتدا والخبر من عدم الاستواء وأما في نحو ابو حنيفة أبو يوسف فللقرينة المعنوية الدالة على تشبيه أبي يوسف بأبي حنيفة لا العكس وكونه من التشبيه المقلوب نادر فلا التفات الى احتماله قال في المغني الا هـ الا أن يقتضي المقام المبالغة (قوله اذا ما الفعل) قال الروداني مثله اسم الفعل فلا يتقدم في نحو زيد هيهات اهـ قيل ومثله الوصف المسبوق بنفي أو استفهام نحو ما زيد قائم وأزيد قائم لوجود التباس المبتدا بالفاعل لو قدم الخبر وقيل لا يمتنع والفرق أن ضرر اللبس في الفعل أشد لانه يخرج الجملة من الاسمية الى الفعلية لو قدم بخلاف الوصف وعدم الامتناع هو ما يدل عليه قول الشارح سابقا فان تطابقا في الافراد جاز الامران نحو أقائم زيد وما ذاهبة هند (قوله من حيث الصورة المحسوسة) دفع به ما يقال الواقع خبرا هو الجملة من الفعل والفاعل لا الفعل وحده (قوله لايهام تقديمه والحالة هذه) أي كون الخبر فعلا

(عادمي بيان) أي قرينة تبين المراد نحو صديقي زيد وأفضل منك أفضل مني لاجل خوف اللبس فان لم يستويا نحو رجل صالح حاضر أو استويا واجدي بيان أي قرينة تبين المراد نحو أبو يوسف أبو حنيفة جاز التقديم فتقول حاضر رجل صالح وأبو حنيفة أبو يوسف للعلم بخبرية المقدم ومنه قوله

بنونا بنو أبنائنا وبناتنا
بنوهن أبناء الرجال الاباعد

أي بنو أبنائنا مثل بنينا و(كذا) يمتنع التقديم (اذا ما الفعل) من حيث الصورة المحسوسة وهو الذي فاعله ليس محسوسا بل مستترا (كان الخبرا) لايهام تقديمه والحالة هذه

فاعلية المبتدا فلا يقال في نحو زيد قام قام زيد على أن زيدا مبتدأ بل فاعل فان كان

الخبر ليس بدالا في الجنس بأن يكون له فاعل مخصوص من ضمير بارز أو اسم ظاهر نحو الزيدان قاما والزيدون قاموا وزيد قام أبوه جاز التقديم فتقول قاما الزيدان وقاموا الزيدون وقام أبوه زيد للامن من المحذور المذكور الا على لغة أكلوني البراغيث وليس ذلك مانعا من تقديم الخبر لان تقديم الخبر أكثر من هذه اللغة والحمل على الاكثر راجح قاله في شرح التسهيل وأصل التركيب كذا اذا ما الخبر كان فعلا لان الخبر هو المحدث عنه فلا يحسن جعله حديثا لكنه قلب العبارة لضرورة النظم وليعود الضمير على أقرب مذكور في قوله

(أو قصد استعماله منحصرا) أى وكذا يمتنع تقديم الخبر اذا استعمل منحصرا نحو وما محمد الا رسول انما أنت منذر اذ لو قدم الخبر والحالة هذه لانعكس المعنى

المقصود ولاشعر التركيب حينئذ بانحصار المبتدا * فان قلت المحذور منتف اذا تقدم الخبر المحصور بالا مع الا قلت هو كذلك الا أنهم التزموا التأخير حملا على المحصور بانما وأما قوله وهل

الى الصورة فاعلية المبتدا أى فيفوت غرضان يفيدهما الجملة الاسمية الدوام وتقوى الحكم بتكرار الاسناد لكن حقق السيد كما في الدماميني أن الجملة الاسمية التي خبرها فعل تفيد التجدد لا الدوام وعليه فلا يفوت الا التقوي والمراد بايهام الفاعلية جعلها المتبادرة الى الوهم أى الذهن لا مجرد تطرق الاحتمال فلا يرد أن من كلامهم مختار او عمير او الاول يحتمل اسم الفاعل واسم المفعول والثاني يحتمل تصغير عمر وتصغير عمرو ويؤخذ من تعليل امتناع تقديم الخبر الفعلي بالعلة المذكورة جواز تقديم معموله على المبتدا لانتفاء العلة فنحو زيد عمرا زيد ضرب (قوله فاعلية المبتدا) أي أو نائبية الفاعل في نحو زيد ضرب (قوله فتقول قاما الزيدان) فيه أن الالف تحذف لفظا لالتقاء الساكنين فاللبس حاصل لفظا وأجيب بأنه يمكن دفعه بالوقف على قاما أو الوصل بنية الوقف نعم لا لبس بحال في نحو قاما أخواك وده والزيدان فلا اشكال في جوازه (قوله الا على لغة الخ) راجع لقوله للأمن من المحذور المذكور بالنسبة للمثالين الاولين وقوله وليس ذلك أى وجود المحذور المذكور على هذه اللغة (قوله أكثر من هذه اللغة) أى ومن كون الظاهر بدلا من الضمير لانه خلاف الظاهر وان قالوا في قوله تعالى ثم عموا وصموا كثير منهم وقوله تعالى وأسروا النجوى الذين ظلموا ان كثير والذين مبتدآن مؤخران لا بدلان (قوله منحصرا) يروى بكسر الصاد وأورد عليه أن المنحصر فيما نحن فيه هو المبتدا وأما الخبر فمحصور فيه ويمكن دفعه بتقدير مضاف أى منحصرا مبتدؤه أى منحصرا مبتدؤه فيه وبما أجاب به بعضهم وارتضاه البعض من أن المراد بالمنحصر المقرون بأداة الحصر فلا يظهر في الحاصر تجاوز وروى بفتحها أى منحصرا فيه على الحذف والايصال وهو أقرب من الكسر الى المقصود وان ضعف بأن الحذف والايصال سماعي فقد يمنع كونه سماعيا (قوله وما محمد الا رسول) الحصر اضافي وكذا في انما أنت منذر (قوله ولاشعر الخ) العطف للتفسير (قوله بانحصار المبتدا) أي بالانحصار فيه أى بانحصاره في الخبر فيه (قوله وأما قوله

وهل الاعليك المعوّل فشاذ
وكذا يمتنع تقديم الخبر اذا
كانت لام الابتداء داخلة على
المبتدا نحو لزيد قائم كما أشار
اليه بقوله (أوكان) أى
الخبر (مسند الذى لام ابتدا)
لاستحقاق لام الابتداء
الصدر وأما قوله

خالى لأنت ومن جرير خاله
ينل العلاء ويكرم الأخوالا

فشاذ
أو مؤول وقيل اللام زائدة
وقيل اللام داخلة على مبتدا
محذوف أى لهو أنت وقيل
أصله لخالى أنت أخرت اللام
للضرورة (أو) مسندا
لمبتدا (لازم الصدر) كاسم
الاستفهام والشرط
والتعجب وكم الخبرية
(كمن لى منجدا) ومن يقم
أحسن اليه وما أحسن زيدا
وكم عبيد لزيد ومنه قوله

كم عمة لك يا جرير وخالة
فدعاء قد حلبت على عشارى

وفى معنى اسم الاستفهام
والشرط .

وهل الخ) واردة على قوله ألزموه التأخير (قوله وهل الاعليك المعوّل) صدره
* فيارب هل الا بك النصر يرتجى * ولم يأت به لاحتمال أن يكون بك هو
الخبر ويرتجى حال وعليه ففيه الشاهد أيضا وأن يكون يرتجى هو الخبر
وبك متعلق به وعليه فلا شاهد فيه لان المتقدم المحصور فيه معمول الخبر
لا الخبر الا أن يقال ما ثبت لمعمول الخبر يثبت للخبر وفيه ما لا يخفى وأول
المجيز عليهم والاستفهام انكارى بمعنى النفى (قوله فشاذ) ولا يجوز أن يكون
المعوّل فاعلا للجار والمجرور لاعتماده على الاستفهام لان الا مانعة من
ذلك لانه حينئذ كالفعل ويمتنع هل الا قام زيد (قوله ينل العلاء ويكرم
الاخوالا) خبر من وجزمهما وان كانت من موصولة اجراء لها مجرى
الشرطية وحركهما بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين ويجوز فى يكرم
الرفع أى وهو يكرم والعلاء بالفتح والمد العلو وبالضم والقصر جمع
عليا بالضم والقصر والاخوالا مفعول يكرم ان بنى للفاعل ومنصوب بنزع
الخافض ان بنى للمجهول أى للاخوال هذا ما ظهر (قوله أى لهو أنت)
ضعف بأن الحذف ينافى التأكيد باللام لاستدعائه الطول وفيه ما مر (قوله
لمبتدا لازم الصدر) ومنه ضمير الشأن وما أشبهه نحو كلامى زيد منطلق كما فى
التسهيل (قوله كاسم الاستفهام والشرط الخ) انما وجب تقديمه لانها
تدل على نوع الكلام والحكمة تقتضى تقديم ما يدل على نوع من أنواع
الكلام ليعلمه السامع من أول الامر وينتفى عنه التحير الذى يحصل له لو قدم
غيره لاحتمال الكلام حينئذ كل نوع من أنواع الكلام فان قيل فيلزم أن
يقدم كل من زيد أو ضربت اذا قيل زيدا ضربت لانه اذا قدم زيدا تحير
السامع فيما بعده أضربت أو أكرمت مثلا واذا قدم ضربت تحير السامع
فيما بعده أزيدا أو عمرا مثلا قلنا أجاب ابن الحاجب فى أماليه بوجوه منها
أن هذا لا يمكن أن يكون الا كذلك لانه لا بد من تقديم جزء على جزء فمهما
قدم أحد الجزأين احتمل الآخر كل ما يصلح ومنها أن هذا التباس فى آحاد
أجزاء الكلام وذاك التباس فى أنواع الكلام فكان أهم (قوله ومنه قوله
كم عمة الخ) أى على رواية جر عمة على أن كم خبرية لانه على رواية النصب
تكون كم استفهامية وعلى رواية الرفع تكون خبرية أو استفهامية فى محل

ما أضيف إليهما نحو غلام من عندك وغلام من يقم أقم معه فهذه خمس مسائل يمتنع فيها تقديم

الخبر مرتبة ويجب أيضا
تأخير الخبر المقرون بالفاء
نحو الذي يأتيني فله درهم
قاله في شرح الكافية وهذا
شروع في المسائل التي
يجب فيها تقديم الخبر (ونحو
عندي درهم ولي وطر)
وقصدك غلامه رجل (ملتزم
فيه تقدم الخبر) رفعا لايهام
كونه نعتا في مقام الاحتمال
اذ لو قلت درهم عندي
ووطر لي ورجل قصدك
غلامه احتمل أن يكون
التابع خبر المبتدا وان
يكون نعتا له لانه نكرة محضة
وحاجة النكرة الى التخصيص
ليفيد الاخبار عنها فائدة
يعتد بها آكد من حاجتها
الى الخبر ولهذا لو كانت
النكرة مختصة جاز تقديمها
نحو وأجل مسمى عنده
و (كذا) يلتزم تقدم الخبر
(اذا عاد عليه مضمر مما)
أي من المبتدا الذي (به)
أي بالخبر (عنه) أي عن
ذلك المبتدا (مبينا يخبر)
والمعنى أنه يجب تقديم الخبر
اذا عاد عليه ضمير من المبتدا نحو على التمرة مثلها زبدا وقوله

نص على الظرفية أو المصدرية فلا يكون مما نحن فيه (قوله ما أضيف إليهما)
أي لانه استحق التصدير لاكتسابه الاستفهام والشرط بالاضافة الى اسم
الاستفهام واسم الشرط فالشرط والجواب حينئذ للمضاف لا للمضاف اليه
كما قاله الشاطبي وعليه فهي مجردة في هذه الحالة عن الاستفهام والشرط
نظيره ادلت على المضاف وظاهره أن الجازم المضاف لامن لكن قال
الروداني الظاهر أن الجزم بمن لا بغلام اهـ ومثل ما أضيف إليهما
ما أضيف الى كم الخبرية نحو مال كم رجل عندك كما في التوضيح (قوله
يجب أيضا تأخير الخبر المقرون بالفاء) أي لان الفاء انما دخلت
في الخبر المذكور لشبهه بالجزاء والجزاء لا يتقدم على الشرط وبقيت
أشياء منها ما اذا كان الخبر جملة طلبية أو مقرونا بالباء الزائدة نحو ما زيد
بقائم على لغة الاهمال أو كان المبتدأ مذ أو منذ نحو ما رأيته مذ أو منذ يومان
عند من أعربهما مبتدأين (قوله وهذا شروع في المسائل الخ) أي
للعبد فانه لم يستوفها كما ستعرفه (قوله ونحو عندي درهم) اعترض
بأن هذا معلوم من قوله سابقا كعند زيد نمرة وأجيب بأن ذكره هنالك من
حيث توقف الابتداء بالنكرة عليه وهنا من حيث توقف دفع اللبس عليه
(قوله ولي وطر) أي حاجة (قوله في مقام الاحتمال) أي احتمال
كونه نعتا أي احتمالا راجحا لان الاحتمال على الاستواء اجمال
ولا محذور في الاجمال (قوله لانه نكرة محضة) علة لمحذوف أي وكونه
نعتا أقرب لانه الخ (قوله ليفيد الاخبار) علة للحاجة لانها بمعنى احتياج
(قوله ولهذا) أي لكون وجوب التقديم لدفع ايهام الصفة التي تحتاج
النكرة اليها (قوله كذا) أي مثل التزام تقدم الخبر فيما مر يلتزم
تقدمه اذا عاد عليه مضمر من المبتدا الذي بذلك الخبر يخبر عنه حال كون
الخبر مبينا أي مفسرا للضمير العائد اليه من المبتدا فمبينا حال من الضمير في به
لبيان الواقع فصل بينها وبين صاحبها بأجنبي للضرورة قال ابن غازي هذا
البيت مع ما به من التعقيد كان يغني عنه وعما بعده أن يقول

كذا اذا عاد عليه مضمر * من مبتدا وما به يصدر

(قوله زبدا) تمييز مفرد أو حال ويجوز رفعه بدلا أو بيانا أو مبتدأ أو فاعلا

بالظرف عند من لا يشترط الاعتماد على النفي أو الاستفهام وعلى هذين
فذا ل منصوب على الحال من النكرة المؤخرة وفتحته اعراب أو بناء وبحث
الدماميني في تمثيلهم بقولهم على التمرة مثلها زبدا بان الخبر الكون المطلق
المحذوف وهو يصح تقديره مؤخرا على الاصل كما تذكره مؤخرا لو كان كونا
خاصا مثل على الله عبده متوكل ويمكن أن يجاب بأن التمثيل بذلك مبني على
أن الظرف هو الخبر فتدبر (قوله أهابك) بكسر الكاف (قوله لما فيه
من عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة) أي وهو غير جائز هنا اتفاقا بخلافه
في نحو ضرب غلامه زيدا فان فيه خلافا والفرق أن ما عاد عليه الضمير وما
اتصل به الضمير اشتركا في العامل في الثاني دون الاول (قوله وقد عرفت)
أي من التمثيل (قوله وهو على حذف مضاف أي عاد على ملابسه) يستثنى
من ذلك ما اذا أمكن تقديم المفسر وحده على المبتدا فان أمكن صح تأخير
الخبر جوازا نحو عمرا علمه نافع أو وجوبا نحو عمرا علمه نفع عند البصريين
وبعض الكوفيين ومنع أكثرهم تقديم المفسر وحده في الصورتين كما
في التسهيل والهمع وأما قول البعض الاولى ابقاء المتن على ظاهره الى آخر
ما قال فغير مستقيم فتأمله (قوله يستوجب) أي تستحق التصدير أي في جملته
فلا يرد نحو زيد أين مسكنه (قوله صبيحة أي يوم سفرك) أي ابتداء
سفرك لانه المظروف في الصبيحة ولا ريب أنه لا يستغرق الصبيحة
ولا أكثرها فيكون صبيحة بالنصب ويقل فيها الرفع كما علم مما أسلفناه
وبهذا يعرف ما في كلام البعض من الخلل (قوله وخبر المحصور) أي
المحصور فيه كما صرح به الشارح فهو على الحذف والايصال (قوله لما سلف)
الذي سلف هو تعليل امتناع تقديم الخبر بأنه لو قدم لانعكس المعنى المقصود
والمطلوب هنا تعليل وجوب تقديمه بأنه لو أخر لانعكس المعنى المقصود
فلا بد من تقدير مضاف أي لنظير ما سلف (قوله كذلك يجب تقديم الخبر
الخ) ومن مواضع وجوب التقديم ما لو قرن المبتدأ بفاء الجزاء نحو أما
عندك فزيد أو كان تأخيره يخل بفهم المقصود نحو لله درك فانه لو أخر لم يفهم
منه التعجب أو كان الخبر اسم اشارة مكان نحو ثم أو هنا زيد (قوله لا التبست)
أي خطا فقط في التباس أن المفتوحة بالمكسورة ولفظا وخطا في التباسها

أهابك اجلالا وما بك قدرة
علي ولكن ملء عين حبيبها
فلا يجوز مثلها زبدا على
التمرة ولا حبيبها ملء عين
لما فيه من عود الضمير على
متأخر لفظا ورتبة وقد عرفت
أن قوله عاد عليه هو على
حذف مضاف أي عاد على
ملابسه و(كذا) يلتزم
تقدم الخبر (اذا يستوجب
التصديرا) بأن يكون اسم
استفهام أو مضافا اليه (كأين
من علمته نصيرا) وصبيحة
أي يوم سفرك (وخبر)
المبتدا (المحصور) فيه
بالا أو بانما (قدم أبدا) على
المبتدا (كما لنا الا اتباع
أحمدا) وانما عندك زيد
لما سلف * تنبيه * كذلك
يجب تقديم الخبر اذا كان
المبتدا أن وصلتها نحو عندي
أنك فاضل اذ لو قدم المبتدأ
لالتبست أن المفتوحة
بالمكسورة وأن المؤكدة
بالتي هي لغة في لعل

بان التي هي لغة في لعل (قوله ولهذا) أي لكونه علة وجوب التقديم خوف الالتباس المذكور (قوله كأديبر يني) بفتح ياء المضارعة من ربت القوم أي غذته (قوله لا يدخلان هنا) لان أما لا يفصل بينها وبين الفاء بجملة وان المكسورة مع معمولها جملة وكذا أن بمعنى لعل (قوله ما يعلم) أي بعينه فلا يكفي علمه اجمالا بأن يعلم أن في الكلام حذفا (قوله من الجزأين) أي المبتدا والخبر كما هو موضوع المقام أما المبتدا الرافع لمستغنى به فلا يحذف هو ولا مرفوعه كما نقله يس عن الشاطبي وخرج أيضا فاعل الفعل ونائب الفاعل فلا يحذفان وان علما واختلف فيما اذا دار الامر بين جعل المحذوف المبتدا أو الخبر فقيل الاحسن حذف الخبر لان الحذف تصرف وتوسع والاحق بذلك الخبر لانه يقع مفردا مشتقا وجامدا وجملة اسمية وفعلية وظرفية ولان الحذف أليق بالأعجاز وقيل الاحسن حذف المبتدا لان الخبر محط الفائدة (قوله جائز) أي غير ممتنع فيصدق بوجوب حذف المبتدا وحذف الخبر كما يأتي تفصيله (قوله كما تقول الخ) لم يقل تقولان لبوافق عند كما لاحتمال أن المجيب احد السائلين فقط (قوله لك) كان ينبغي لكما لان المخاطب اثنان وان كان المجيب واحدا (قوله قدر الخبر أيضا بعده) والمسوغ وقوعه في الجواب يس (قوله ولا يجوز) أي جوازا مستوى الطرفين بل هو خلاف الاولى لانه يلزم عليه عدم مطابقة الجواب للسؤال في ترتيب أجزاء الجملة فقوله الاعلى ضعف أي خلاف الاولى كما أفاده سم والا بمعنى لكن (قوله دنف) أي مريض من العشق أو غيره مرضا ملازما كما في القاموس وهو مبني على أن كيف اسم غير ظرف وأنها في محل رفع أما على قول سيبويه انها ظرف كائن وأن المعنى في أي حال فيكون الجواب في صحة مثلا قاله يس وعبارة الدماميني اعلم أن في كيف ثلاث عبارات احداها أنها ظرف يستفهم به عن الاحوال معناها في أي حال على أن الظرفية مجازية كما في زيد في حالة حسنة وهذه عبارة سيبويه فموضعها عنده نصب دائما الثانية أنها اسم يستفهم به عن الاحوال معناها على أي حال وهذه عبارة السيرافي والاخفش فموضعها عندهما رفع مع المبتدا ونصب مع غيره الثالثة أنها سؤال عن وصف ما يذكر بعدها

واهذا ميزت بعد أما كقوله عندي اصطبار وأما انني جزع يوم النوى فلوجد كاد يبريني لان ان المكسورة ولعل لا يدخلان هنا اه (وحذف ما يعلم) من الجزأين بالقرينة (جائز كما تقول زيد) من غير ذكر الخبر (بعد) ما يقال لك (من عندكما) والتقدير زيد عندنا وان شئت صرحت به ولو كان الجواب نكرة نحو رجل قدر الخبر أيضا بعده قال في شرح التسهيل ولا يجوز أن يكون التقدير عندي رجل الاعلى ضعف (وفي جواب كيف زيد قل دنف) بغير ذكر المبتدا (فزيد) المبتدا (استغنى عنه) لفظا (اذ) قد (عرف) بقرينة السؤال والتقدير

فعناها مانعت زيدوهذه عبارة ابن المصنف والمراد بالوصف عليها اللفظ الدال على ذات باعتبار معنى هو المقصود لاهذا المعنى والا اتحد هذا بالقول الثاني ثم اعترض القول الاول والثاني بأمور ثم قال وأما القول الثالث فلا اشكال عليه البتة ثم ذكر ان كيف قد تسلب معنى الاستفهام وتخلص لمعنى الحال كما في قول بعضهم انظر الى كيف يصنع زيد أى الى الحال التي يصنعها ولولا ذلك لم يعمل فيها ماقبلها اه ملخصا (قوله هودنف) قدره ضميرا تبعا للنحاة الثلاثة وهم المغايرة وظاهر قول المصنف فزيد الخ أنه يقدر اسما ظاهرا وهو صحيح (قوله اذا حلا محل مفرد) ليس بقيد بدليل صحة قولك نعم لمن قال أزيد قائم كذا في يس عن ابن هشام وهو لا يظهر الا على القول بأن الجملة مقدرة بعد نعم لا على القول بأنها مفهومة من نعم بلا تقديرها ولعل كلام الشارح مبني على هذا فتأمل (قوله كقوله تعالى واللائي لم يحضن) انما لم يجعل اللائي معطوفا على اللائي قبله وما بينهما خبرا لاقتران الخبر بالفاء وتقدم أن الخبر المقرون بها يجب تأخيره لتنزله من المبتدا منزلة الجواب من الشرط وأيضا الوجاز ذلك لاستدعى جواز زيد قائمان وعمرو ومع أنه لا يجوز للقبح اللفظي بخلاف زيد في الدار وعمرو ونقله يس عن ابن هشام وفي استدعائه جواز ذلك جواز زيد قائمان وعمرو ونظر للفرق بحصول المطابقة بين المعطوف عليه والخبر في الآية دون المثال المذكور فليس فيها قبح لفظي بخلافه على أن الذي في المغني صحة عدم تقدير شئ في الآية بالجعل السابق ولا يرد عندي اقتران الخبر بالفاء لان المتقدم عليه تابع المبتدا و يغتفر في التابع مالا يغتفر في المتبوع ثم مادرج عليه الشارح من تقدير الخبر فعدتهن ثلاثة أشهر قول الفارسي ومن تبعه ليكون المقدر من لفظ الخبر المذكور وقال في المغني والأولى أن يكون الاصل واللائي لم يحضن كذلك لانه ينبغي تقليل المحذوف ماأمكن ولان أصل الخبر الافراد ولانه لوصرح بالخبر لم يحسن اعادة ذلك المتقدم تقليلا للتكرار (قوله لدلالة الجملة الخ) علة لحذفت بعد تعليله بالعلة الاولى فاندفع الاعتراض بلزوم تعلق حرفي جر متحدي اللفظ والمعنى بعامل واحد لاختلاف العامل بالاطلاق والتقييد على ماقيل في نظائره (قوله وبعد لولا) متعلق بحذف أوحتم وتقديم معمول المصدر عليه اذا كان

هودنف وان شئت صرحت به وقد يحذف الجزآن معا اذا حلا محل مفرد كقوله تعالى واللائي لم يحضن أى فعدتهن ثلاثة أشهر فحذفت هذه الجملة لوقوعها موقع مفرد وهو كذلك لدلالة الجملة التي قبلها وهي فعدتهن ثلاثة أشهر عليها* واعلم أن حذف المبتدا والخبر منه ماسبيله الجواز كما سلف ومنه ماسبيله الوجوب وهذا شروع في بيانه (وبعد لولا)

ظرفا أو جارا ومجرورا واجاز على ما قال التفتازاني أنه الحق وقال ابن هشام في شرح بانت سعاد ان كان المصدر ينحل بأن والفعل امتنع مطلقا والا جاز
(قوله الامتناعية) خرج التحضيضية اذ لا يقع بعدها المبتدأ كما صرح به الناظم في قوله وأولينها الفعلا (قوله أي في غالب أحوالها وهو الخ) أشار بذلك الى دفع الاستشكال بأن الوجوب ينافي الغلبة وحاصله أن الوجوب منصب على الحذف والغلبة منصبة على بعض معين من أحوال لولا وهو كون الامتناع معلقا بها على وجود المبتدا الوجود المطلق وبتعين محل الغلبة يتعين محل الوجوب (قوله للعلم به) علة لاصل الحذف وقوله وسد الخ علة لوجوبه وكذا يقال فيما يأتي وبكون العلم بالمحذوف علة لاصل الحذف لا لوجوبه لا يرد ما قيل ان العلة التي هي العلم موجودة اذا كان الخبر وجودا مقيدا ودلت القرينة الخارجية عليه مع أن الحذف حينئذ غير واجب حتى يحتاج الى الجواب عنه بأن المراد علم ذلك بمقتضى لولا اذ هي دالة على امتناع الجواب لوجود المبتدا لا بقرينة خارجية لانهم لاعتنائهم بالخبر لكونه ركن الاسناد ومحط الفائدة لا يكتفون في وجوب حذفه بالقرينة الخارجية وان مشى على ورود هذا والجواب عنه بهذا البعض مع أن في الجواب بحثا لانه ان أراد الخارجية عن كلام لولا ورد عليه أن القرينة مع المقيد قد تكون من نفس الكلام وان كانت غير نفس لولا كما في لولا أنصار زيد حموه ما سلم ولولا الغمد يمسكه لسالا اذ لا دلالة لا نصار على الحماية والغمد على الامساك وان أراد الخارجية عن لولا وان كانت من الكلام وهذا هو المتبادر من عبارته ورد عليه أن اعتبار دلالة لولا في وجوب الحذف دون دلالة غيرها من أجزاء الكلام تحكم ولهذا قال سم في الجواب ما نصه كأنهم اعتبروا في وجوب الحذف أن يكون الخبر مدلولا عليه من الكلام لا من قرينة خارجية عن الكلام اعتناء بالخبر اه وان ورد عليه ما ذكرنا في الشق الاول فتدبر نعم قد يقال سد الجواب مسد الخبر المحذوف اذا كان وجودا مقيدا أيضا مع أن حذفه غير واجب اللهم الا أن يمنع السد حينئذ فتأمل (قوله وسد جوابها مسده) أي لانه عوض عنه ولا يجمع بين العوض والمعوض ولا فرق في ذلك بين الجواب المذكور والمقدر نحو ولولا رجال مؤمنون أي لاذن لكم في الفتح وان لزم

الامتناعية (غالبا) أي في غالب أحوالها وهو كون الامتناع معلقا بها على وجود المبتدا الوجود المطلق (حذف الخبر حتم) نحو ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لفسدت الارض أي ولولا دفع الله الناس موجود حذف موجود وجوبا للعلم به وسد جوابها مسده اما اذا كان الامتناع معلقا

في

في الثاني حذف العوض والمعوض معا لان القرينة تجعله في قوة المذكور
والمراد بسد الجواب مسده قيامه مقامه وحلوله محله كما يؤخذ من التصريح
(قوله على الوجود المقيد) أي بقيد زائد على أصل الوجود كالمسالمة (قوله لولا
قومك حديثو عهد) أي قريبو زمن والخطاب لعائشة ومن روى هذه
الرواية البخاري في كتاب العلم من صحيحه فما نقل عن ابن أبي الربيع من أنه
لم يقف على ورودها من طريق صحيح فيه ما فيه (قوله وان دل عليه دليل) أي
سواء كان من أجزاء كلام لولا كما مثل أو من غيرها كقولك في جواب هل زيد
محسن اليك لولا زيد أي محسن الى لهلكت (قوله لولا أنصار الخ) الدليل
قوله أنصار لان شأن الناصر الحماية (قوله وجعل منه قول المعري الخ) لان
شأن الغمد امساك السيف (قوله كل عضب) هو السيف القاطع والغمد
غلاف السيف * فان قلت عجز البيت يناقض صدره اذ العجز يقتضي عدم
السيلان لان جواب لولا منتف والصدر يقتضي وجوده لان الاذابة الاسالة
وهي ايجاد السيلان وانما عبر بالمضارع لاستحضار الصورة العجيبة أو
لقصد الاستمرار * قلت المراد لولا امساك الغمد له لسال منه فالمنفي سيلان
خاص قاله الدماميني (قوله هو مذهب الرماني الخ) هذا هو الحق (قوله
مطلقا) أي في كل تركيب (قوله فتقول لولا مسالمة الخ) أي وأما نحو لولا زيد
سالمنا ما سلم فتركيب فاسد (قوله فروي بالمعنى) والمشهور في الروايات لولا
حدثان قومك لولا حداثة قومك لولا أن قومك حديثو عهد ورد بأنه يؤدي
الى رفع الوثوق عن جميع الاحاديث أو غالبها على أنه انما يتم لو لم تكن رواة
الحديث عربا أما اذا كانوا عربا وهو الظاهر فلا لقيام الحجة بلسانهم اهـ سم
وفي حاشية المغني للدماميني أسقط أبو حيان الاستدلال على الاحكام النحوية
بالاحاديث النبوية باحتمال رواية من لا يوثق بعربيته اياها بالمعنى وكثيرا
ما يعترض بذلك على الامام ابن مالك في استدلاله بها ورده شيخنا ابن خلدون
بأنها على تسليم انها لا تفيد القطع بالاحكام النحوية تفيد غلبة الظن بها لان
الاصل عدم التبديل لاسيما والتشديد في ضبط ألفاظها والتحري في نقلها
بأعيانها انما شاع بين الرواة والقائلون منهم بجواز الرواية بالمعنى معترفون
بأنها خلاف الاولى وغلبة الظن كافية في مثل تلك الاحكام بل في الاحكام

على الوجود المقيد وهو غير
الغالب عليها فان لم يدل على
المقيد دليل وجب ذكره نحو
لولا زيد سالمنا ما سلم وجعل
منه قوله عليه الصلاة
والسلام لولا قومك حديثو
عهد بكفر لبنيت الكعبة
على قواعد ابراهيم وان دل
عليه دليل جاز اثباته وحذفه
نحو لولا أنصار زيد حموه
ما سلم وجعل منه قول المعري
يذيب الرعب منه كل عضب
فلولا الغمد يمسكه لسالا
واعلم أن ما ذكره الناظم هو
مذهب الرماني وابن الشجري
والشلوبين وذهب الجمهور
الى أن الخبر بعد لولا واجب
الحذف مطلقا بناء على أنه
لا يكون الا كونا مطلقا واذا
أريد الكون المقيد جعل
مبتدأ فتقول لولا مسالمة زيد
ايانا ما سلم أي موجودة وأما
الحديث فروي بالمعنى

وخطؤا المعرى (وفى نص يمين ذا) الحكم وهو حذف الخبر وجوبا (استقر) نحو لعمرك لافعلن وأيمن الله لاقومن أى لعمرك قسمى وأيمن الله يمينى فحذف الخبر وجوبا للعلم به وسد جواب القسم مسده فان كان المبتدأ غير نص فى اليمين جاز اثبات الخبر وحذفه نحو عهد الله لافعلن وعهد الله على لافعلن
* تنبيه * اقتصر فى شرح الكافية على المثال الاول وزاد ولده المثال الثانى وتبعه عليه فى التوضيح

الشرعية فلا يؤثر فيها الاحتمال المخالف للظاهر وبأن الخلاف فى جواز النقل بالمعنى فى غير ما لم يدون فى كتب أما ما دون فلا يجوز تبديل ألفاظه بلا خلاف كما قاله ابن الصلاح وتدوين الاحاديث وقع فى الصدر الاول قبل فساد اللغة العربية وحين كان كلام أولئك المبدلين على تقدير تبديلهم يسوغ الاحتجاج به وغايته يومئذ تبديل لفظ يحتج به بآخر كذلك ثم دون ذلك البدل ومنع من تغييره ونقله بالمعنى فبقى حجة فى بابه صحيحة ولا يضر توهم ذلك الاحتمال السابق فى استدلالهم المتأخر اهـ باختصار (قوله وخطؤا المعرى) أى خطؤه وردوا تلحينه بورود مثله فى الشعر الموثوق به كقول الشاعر * لولا زهير جفانى كنت معتذرا * وكان يغنى الجمهور عن تلحينه جعل يمسكه بدل اشتمال من الغمد على أن الاصل أن يمسكه فحذفت أن وارتفع حينئذ الفعل كما أفاده الدماميني (قوله وفى نص يمين) من اضافة الصفة الى الموصوف (قوله استقر) الظاهر والكون العام ضرورة أو مراده بالاستقرار الثبات وعدم التزلزل فيكون خاصا على حد ما قيل فى قوله تعالى فلما رآه مستقرا عنده (قوله لعمرك) أى حياتك التزموا فتح عينه فى القسم تخفيفا لكثرة استعماله فيه وان صح فى غيره الفتح والضم أفاده الدماميني (قوله وأيمن الله) أى بركته (قوله للعلم به) أى من كون ما ذكر نصا فى اليمين (قوله نحو عهد الله) انما لم يكن نصا فى اليمين لعدم ملازمته له فقد يستعمل فى غيره نحو عهد الله يجب الوفاء به ولا يفهم منه القسم الا بذكر المقسم عليه قاله المصرح وأقره شيخنا والبعض وفيه أن قولهم لعمرك كذلك نحو لعمرك طويل أو مبارك فيه والاقرب عندى أن المراد بالنص الظاهر لغلبة استعمال لعمرك فى اليمين بخلاف عهد الله ويحمل اثبات أهل العربية صراحة لعمرك فى القسم على ظهوره فيه ونفى الفقهاء صراحة عمر الله وعهده على نفى كونه يمينا معتدا به شرعا على الاطلاق فيجمع بين كلام أهل العربية وقول الفقهاء عمر الله وعهد الله كل منهما كناية لا تنعقد به اليمين الا اذا نوى بالعمر البقاء أو الحياة وبالعهد استحقاقه لايجاب ما أوجبه علينا من خلاق ما اذا أطلق أو نوى به ما تعبدنا به لانهما يطلقان على هذا كما رأيته بخط الشنوانى نقلا عن سم (قوله على المثال الاول) يعنى لعمرك لافعلن وقوله

المثال

المثال الثاني يعني أيمن الله لأقومن (قوله وفيه نظر اذ لا يتعين الخ) أجاب سم
بأنهم لم يدعوا التعين والمثال يكفيه الاحتمال (قوله هو المحذوف) قال سم
ولعل الحذف حينئذ أي حين اذ كان المحذوف المبتدأ غير واجب اذ لم يسد
الجواب مسده اه أي لعدم حلوله محل المبتدا الممكن قال الروداني "لا يتوقف
وجوب حذف المبتدا على أن يستثنى مسده بخلاف الخبر والفرق أن الخبر
محط الفائدة فاعتني بشأنه فشرط في وجوب حذفه ذلك (قوله لمكان لام
الابتداء) أي كونها أي وجودها فمكان مصدر ميمي من كان التامة واعترض
بأنه يجوز كون اللام داخلة على مبتدا مقدر كما قيل في قوله خالي لأنت
فوجودها لا ينافي كون مدخولها في اللفظ خبرا وأجيب بأن دخول اللام
على شئ واحد لفظا وتقديرا أولى من دخولها لفظا على شئ وتقديرا على آخر
فالحمل على الأول أرجح مع أن حذف المبتدا ينافيه لام الابتداء كما مر مع ما فيه
ثم رأيت صاحب المغني نقل عن ابن عصفور تجويز الوجهين في المثالين وعن
غيره الجزم بأنهما من حذف الخبر (قوله عينت مفهوم مع) أي كانت ظاهرة
فيه اذ الواو فيما ذكره تحتمل غير المعية كأن يقال كل صانع وما صنع مخلوقان
أفاده سم (قوله وما صنع) الأظهر أن ما مصدرية لأن الصنعة هي الملازمة
للصانع لا المصنوع (قوله وضيعته) أي حرفته وسميت ضيعة لأن صاحبها
يضيع بتركها أو لأنها تضيع بتركها فان قلت الضمير في ضيعته لا يصح عوده
الى كل اذ المعنى عليه كل رجل وضيعة كل رجل مقترنان وهو فاسد ولا الى
رجل اذ المعنى عليه كل رجل وضيعة رجل مقترنان وهو أيضا فاسد قلت لما
كانت كل نائبة عن أسماء كثيرة كان ضميرها أو ضمير مدخولها أيضا كذلك
ومقابلة الجمع بالجمع تقتضي القسمة آحادا فكأنه قيل زيد وضيعته مقترنان
وعمرو وضيعته مقترنان وهكذا (قوله وسد العطف) اعترض بأن تقدير
الخبر مقرونان فهو مثنى فهو خبر عن مجموع المتعاطفين لحلوله بعد المعطوف
فكيف يسد المعطوف مسده ولهذا قال الرضي "الظاهر أن الحذف غالب
لا واجب وأجاب سم بأن الخبر من حيث هو خبر المعطوف عليه محله قبل
المعطوف فسد المعطوف مسد الخبر من حيث هو خبر المعطوف عليه فوجب
حذفه من هذه الجهة وان لم يسد مسده من حيث هو خبره اذ لا يشترط

وفيه نظر اذ لا يتعين كون
المحذوف فيه الخبر لجواز
كون المبتدا هو المحذوف
والتقدير قسمي أيمن الله
بخلاف المثال الأول لمكان
لام الابتداء (و) كذا يجب
حذف الخبر الواقع (بعد)
مدخول (واو عينت مفهوم
مع) وهي الواو المسماة بواو
المصاحبة (كمثل) قولك
(كل صانع وما صنع) وكل
رجل وضيعته تقديره
مقرونان الا انه لا يذكر للعلم به
وسد العطف مسده

فان لم تكن الواو للمصاحبة نصا كما فى نحو زيد وعمرو مجتمعان لم يجب الحذف قال الشاعر

تمنوا الى الموت الذى يشعب الفتى * وكل امرئ والموت يلتقيان * وزعم الكوفيون والاخفش ان نحو كل رجل وضيعته مستغن عن تقدير خبر لان معناه مع ضيعته فكما انك لو جئت بمع موضع الواو لم تحتج الى مزيد عليها وعلى ما لهما فى حصول الفائدة كذلك لا تحتاج اليه مع الواو ومصورها

(وقبل حال لا يكون خبرا) أى ويجب حذف الخبر اذا وقع قبل حال لا تصلح خبرا (عن) المبتدا (الذى خبره قد أضمرا) وذلك فيما اذا كان المبتدا مصدرا عاملا فى اسم مفسر

لوجوب الحذف سد الشئ مسد المحذوف من كل وجه (قوله فان لم تكن الواو للمصاحبة نصا) أى ظهورا بأن لم تكن للمصاحبة بالكلية بل لمجرد التشريك فى الحكم نحو زيد وعمرو متباعدان أو للمصاحبة لانصا أى ظهورا كما فى بيت الشارح ومثاله لان ظهور المعية فيهما انما جاء من مادة الخبر وأما الواو فتحتمل التشريك والمعية بدون ظهور المعية لان الظاهرة فيها يصح الاكتفاء بها فى افادة المعية كما قاله الشنوانى قال ولو قيل كل امرئ والموت أى معه لم يكن كافيا وبذلك التحقيق يعلم ما فى كلام البعض فافهم (قوله لم يجب الحذف) بل يجوز ان دل دليل عليه (قوله يشعب) كيذهب أى يفرق (قوله مستغن عن تقدير خبر الخ) رد بأن كون الواو بمعنى مع لا يستلزم كونها بمنزلتها لان مع ظرف يصلح للاخبار به بخلاف الواو زكريا (قوله وقبل حال) أى مفردة أو جملة أو ظرف مثال الثالث ضربى زيدا مع عصيانه على جعله حالا من ضمير زيد (قوله لا تصلح خبرا) أى بحسب ذاتها كالمثال الأول أو قصد المتكلم كالمثال الثانى ولهذا قال الشارح اذا جعل متوطا جاريا على الحق لا على المبتدا فاندفع الاعتراض بأن المثال الثانى تصلح الحال فيه للخبرية واعترض الراعى المثال الأول بأنه يصح الاخبار عن الضرب بكونه مسيئا على وجه المجاز وأجيب بأن المراد لا تصلح على وجه الحقيقة وقد يقال لا حجر فى المجاز حتى يجب اضمار الخبر ويمتنع رفع الحال على الخبرية المجازية الا أن يقال لا تصلح على وجه المجاز بحسب قصد المتكلم والحاصل أن المثال الأول لا تصلح الحال فيه للخبرية حقيقة بحسب ذاتها ولا مجازا بحسب قصد المتكلم فاعرف ذلك (قوله عن الذى خبره قد أضمرا) أى وان صلحت أن تكون خبرا عن غيره فليس الشرط أن لا تصلح للخبرية أصلا فلهذا قال عن الذى الخ فالقصد منه الاشارة الى ما ذكر لا الى كون الخبر مضمرا لانه معلوم من قوله وقبل حال لان المعنى ويحذف الخبر وجوبا قبل حال وقوله قد أضمرا أى قدر (قوله مصدرا) أى صريحا لا مؤولا عند جمهور البصريين ومذهب قوم أنه لا فرق نحو أن ضربت زيدا قائما (قوله فى اسم) أى ظاهر كالعبد والحق فى المثالين أو مضمر كاياه فى قولك العبد ضربى اياه مسيئا وظاهر عبارته عدم اشتراط اضافة المصدر نحو ضرب عمرا قائما وظاهر كلام الرضى

اشتراطها

اشتراطهما حيث قال ويكون المصدر مضافا للفاعل أو للمفعول أولهما الا أن يقال قصده التعميم في الاضافة لاشتراطهما وقوله أولهما أي كما في تضاربنا أومضار بتنافي بعض حواشي الجامي أن نا في محل رفع ونصب باعتبار الفاعل والمفعول وفي محل جر باعتبار الاضافة والجمهور على أنه لا يجوز اتباع المصدر المذكور فلا يقال ضربي زيدا الشديد قائما ولا شربي السويق كله ملتوتا الغلبة معنى الفعل عليه مع عدم السماع وأجازه الكسائي ووافقه المصنف في تسهيله اتباعا للقياس (قوله لضمير) بالتنوين وهو الضمير في اذ كان أواذا كان ويصح ترك التنوين على أن الاضافة للبيان ان أريد ذو الحال الاصطلاحي الذي هو لفظ الضمير أوحقيقية ان أريد ذو الحال المعنوي الذي هو مدلول الضمير (قوله بعده) نعت لحال أي بعد الضمير أو المفسر (قوله اذا جعل منوطا جاريا على الحق) أي جعل حالا من ضميره وقيد بذلك ليكون المثال مما نحن فيه لانه لو جعل جاريا على المبتدا بأن قصد ابقاؤه على معنى المبتدا وأرجع الضمير في الخبر المقدر الى المبتدا وجعل منوطا حالا من ذلك الضمير لم يكن مما نحن فيه لعدم إضافة اسم التفضيل الى مصدر عامل في اسم مفسر لضمير ذي حال اذ ليس المفسر حينئذ معمول المصدر بل يكون مما يصلح فيه الحال للخبرية بحسب الذات وقصد المتكلم فيجب رفعه على الخبرية (قوله أخطب ما يكون) أي أخطب كون بمعنى أكوان ومن أول بالجمع ابتداء فقد تسمح وأخطب من الخطب وهو الشدة أي أشد أحواله قاله بعضهم (قوله والتقدير) أي تقدير ما زاد على متعلق الظرف من المحذوف من هذه المثل ولم يتعرض لتقدير المتعلق الذي هو حاصل أو حصل مثلا لوضوحه (قوله اذ كان) أي عند ارادة المضي أواذا كان أي عند ارادة الاستقبال قاله الدماميني والسيوطي وغيرهما وفي الرضي أن اذا هنا للاستمرار كما في قوله تعالى واذا قيل لهم لا تفسدوا في الارض وقال الروداني بقي انه قد يراد الحال أو الاستمرار ولو قال بقدر وقت كان أوحين كان لكان أشمل لسائر الازمنة بلفظ واحد اه ورأيت بخط الشنواني أنه اذا أريد الاستمرار يؤتى باذا لانها تأتي للاستمرار (قوله وحذفت جملة كان) أي مع الظرف المضاف اليها وقوله التي هي الخبر فيه مسامحة اذ الخبر إما متعلق الظرف كما هو الاصح

لضمير ذي حال بعده لا تصلح لان تكون خبرا عن ذلك المبتدا أو اسم تفضيل مضافا الى المصدر المذكور أو الى مؤول به فالاول (كضربي العبد مسيئا) والثاني مثل (أتم تبييني الحق منوطا بالحكم) اذا جعل منوطا جاريا على الحق لا على المبتدا والثالث نحو أخطب ما يكون الامير قائما والتقدير اذ كان أواذا كان مسيئا ومنوطا وقائما فسيئا ومنوطا وقائما نصب على الحال من الضمير في كان وحذفت جملة كان التي هي الخبر

فلم يرد سد الحال مسدها وقد عرفت ان هذه الحال لا تصلح خبرا لما بعدها المبتدأ

اذ الضرب مثلا لا يصح أن
يخبر عنه بالاساءة فان قلت
يجعل هذا المنصوب حالا
مبني على ان كان تامة فلم
لا جعلت ناقصة والمنصوب
خبرها الا ان حذف الناقصة
أكثر فالجواب انه منع من
ذلك أمران أحدهما انا
لم نر العرب استعملت في
هذا الموضع الا أسماء
منكرة مشتقة من المصادر
فحكمنا بأنها أحوال اذ لو
كانت أخبارا لكان
المضمرة لجاز أن تكون
معارف ونكرات ومشتقة
وغير مشتقة الثاني وقوع
الجملة الاسمية مقرونة
بالواو موقعه كقوله عليه
الصلاة والسلام أقرب
ما يكون العبد من ربه وهو
ساجد وقول الشاعر
خير اقترابي من المولى
حليف رضى * وشر بعدي
عنه وهو غضبان * فان قلت
فما الحوج الى اضمار كان
لتكون عاملة في الحال وما
المانع أن يعمل فيها المصدر
فالجواب انه لو كان العامل
في الحال هو المصدر لكانت من صلته فلا تسد مسد خبره فيفتقر الامر الى تقدير خبر
لم يصح عمل المصدر في الحال فيكون التقدير ضربي العبد مسيئا موجود

او نفس الظرف المضاف الى تلك الجملة (قوله الا معها) أى مع الظرف أى
من كون المراد الاخبار عن المصدر أو ما أضيف اليه بالكون مقيدا بحال
من أحوال من تعلق به المصدر أو ما أضيف اليه (قوله وسد الحال مسدها)
أى مع الظرف والحاصل أن الحال قامت مقام اذ كان لا أن في الحال معنى
الظرفية اذ معنى لقيت زيدا راكبا لقيته في وقت الركوب واذ كان سد مسد
المتعلق الذي هو الخبر في الحقيقة كبقية الظروف مسد متعلقاتها
العامة فالحال سدت مسد الخبر في الظاهر مباشرة والخبر في الحقيقة
بواسطة (قوله لما بعدها) أى بالذات أو باعتبار قصد المتكلم (قوله الا أسماء
منكرة مشتقة) الحصر اضافي أى لا معارف ولا جوامد فلا ينافي مجيء
الحال جملة كما سيأتي (قوله لجاز) أى جوازا وقوعيا أن تكون معارف الخ
وكون جميعها منكرة مشتقة أمرا اتفاقيا لا لكون المنصوب حالا بعيد لأن
الظاهر أن التزامهم التنكير والاشتقاق لا يكون الا لنكتة وأن النكتة
كونها أحوالا (قوله مقرونة بالواو) ويجوز أيضا وقوع الاسمية موقعه بلا
واو على ما قاله الكسائي وارتضاه المصنف ونقل عن البصريين أيضا فيجوز
ضربي زيدا هو قائم (قوله موقعه) أى موقع المنصوب (قوله حليف رضى) أى
اذ كنت أو اذا وجدت حليف رضى قاله العيني وبه يعرف أنه لا يتعين لفظ
كان بل مثلها ما في معناها وأن الضمير الذي يفسره معمول المصدر قد يكون
بارزا عند تقدير الخبر وأن معمول المصدر صادق بما أضيف اليه المصدر ولو
ضميرا وان لزم عليه كون المفسر والمفسر ضميرين لكن الظاهر عندي أنه
يصح أن يكون التقدير اذ كان حليف رضى أى مصاحبا للرضى بل هذا
أنسب بقوله وهو غضبان لتعلق كل من الحالين حينئذ بالمولى فافهم وحليف
الرضى المحالف المعاقد على الرضى (قوله وهو غضبان) هذا هو الشاهد
(قوله أن يعمل فيها المصدر) وذلك بأن تجعل حالا من منصوب المصدر لأن
العامل في صاحب الحال عامل فيها (قوله لكانت من صلته) أى متعلقاته
فهي لما قبل الخبر فلا تسد مسده لما علمت من أن الشيء لا يسد مسد غيره الا اذا
كان في محله أفاده سم (قوله الى تقدير خبر) أى بعد الحال اذ لو قدر قبلها
لم يصح عمل المصدر فيها للفصل بين المصدر ومعموله حينئذ كذا قيل وفيه أن

الفصل

الفصل ليس بأجنبي لان الخبر معمول للمبتدا الا أن يجعل كالأجنبي للخلاف
في كونه معموله والمراد تقديره مع عدم ما يسد مسده والا فالخبر مقدر على كل
حال (قوله وهو رأى كوفي) أي اعمال المصدر في الحال وتقدير الخبر بعده
رأى كوفي أي وهو معترض بفوات المعنى المقصود عليه من الحصر أي حصر
الضرب مثلا في كونه حال الاساءة ولعل وجه افادة نحو ضربي العبد مسيئا
للحصر مشابهة المصدر باضافته المعرف بلام الجنس والمعرف بلام الجنس
منحصر في الخبر فكذا ما شابهه وعلى كلامهم يكون الحذف جائزا لا واجبا
لعدم سد شيء مسده (قوله الى ضمير ذي الحال) الاضافة للبيان ان أريد ذو
الحال الاصطلاحي الذي هو لفظ الضمير لان صاحب الحال هنا اصطلاحا
الضمير وحقيقية ان أريد ذو الحال المعنوي الذي هو مدلول الضمير (قوله
ضربه مسيئا) بالحال حصل التغاير بين المبتدا والخبر (قوله واختاره
في التسهيل) وكذا ابن هشام في المغني لقلة المقدر عليه لان المقدر عليه شيآن
والمقدر على الأول خمسة أشيا ولان التقدير من اللفظ مع صحة المعنى أولى
ولان تقدير اذ مع الجملة المضاف اليها لم يثبت في غير هذا الموضع نعم يلزم عليه
حذف المصدر وابقاء معموله والجمهور على منعه (قوله ورأى عيني الخ)
رأى مصدر مضاف لفاعله والفتى مفعوله وأباك بدل أو بيان وقوله يعطي
الجزيل حال سد مسد خبر رأى وقوله فعليك ذا كا أي الزم الاعطاء الذي
كان عليه أبوك (قوله فانه يتعين رفعه) أي عند عدم قصد المتكلم جعله حالا
من ضمير معمول المصدر المستتر في الخبر فان قصد ذلك وجب النصب وذكر
الخبر بان يقال ضربي زيدا اذ كان شديدا أو ضربه شديدا كما قاله شيخنا
(قوله فلا يجوز ضربي زيدا شديدا) بل يجب الرفع عند قصد الخبرية والنصب
وذكر الخبر عند قصد الحالية كما مر اذ لو لم يذكر الخبر لما وقف على المنصوب
بالسكون على لغة ربيعة فيتوهم الخبرية والقصد الحالية كذا قيل وفيه أن
هذه العلة تأتي في نحو أتم تبييني الخ مع أنهم لم يوجبوا فيه ذكر الخبر فتأمل
(قوله وشذ قولهم) أي لرجل حكموه عليهم وشذوذه من وجهين النصب مع
صلاحية الحال للخبرية وكون الحال ليست من ضمير معمول المصدر بل من
ضمير المصدر المستتر في الخبر قاله المصرح (قوله مسمطا) بضم الميم الاولى وفتح

وهو رأى كوفي وذهب
الاخفش الى أن الخبر
المحذوف مصدر مضاف الى
ضمير ذي الحال والتقدير
ضربي العبد ضربه مسيئا
واختاره في التسهيل وقد
منع الفراء وقوع هذه الحال
فعلا مضارعا وأجازه سيبويه
ومنه قوله
ورأى عيني الفتى أباكا
يعطي الجزيل فعليك ذاكا
أما اذا صلح الحال لان يكون
خبرا لعدم مباينته للمبتدا فانه
يتعين رفعه خبرا فلا يجوز
ضربي زيدا شديدا وشذ
قولهم حكمك مسمطا أي

حكمك مثبتا كخرجت فاذا زيد قائما وخرجت فاذا زيد جالسا فيما حكاه الاخفش أى ثبت قائما وجالسا ولا يجوز أن يكون الخبر المحذوف اذ كل أو اذا كان لما عرفت من أنه لا يجوز الاخبار بالزمان عن الجثة * تنبيه * لم يتعرض هنا لمواضع وجوب حذف المبتدا وعدها فى غير هذا الكتاب أربعة * الاول ما أخبر عنه بنعت مقطوع للرفع فى معرض مدح أو ذم أو ترحم * والثانى ما أخبر عنه بمخصوص نعم وبئس المؤخر نحو نعم الرجل زيد وبئس الرجل عمرو واذا قدر المخصوص خبرا فان كان مقدما نحو زيد نعم الرجل فهو مبتدا لا غير وقد ذكر الناظم هذين فى موضعهما من هذا الكتاب * الثالث ما حكاه الفارسى من قولهم فى ذمتى لافعلن التقدير فى ذمتى عهد أو ميثاق * الرابع ما أخبر عنه بمصدر مرفوع جىء به بدلا من اللفظ بفعله نحو سمع وطاعة أى أمرى سمع وطاعة ومنه قوله

السين المهملة وتشديد الميم التاء مفتوحة (قوله مثبتا) يعنى ثابتا (قوله أى ثبت قائما وجالسا) التقدير فى فاذا زيد جالسا على غير القول بأن اذا الفجائية ظرف مكان أما عليه فلا حذف بل هى الخبر (قوله أن يكون الخبر المحذوف) أى فى زيد قائما وخرجت فاذا زيد جالسا (قوله أربعة) بقيت أشياء فى الهمع وغيره منها المبتدأ المخبر عنه باسم واقع بعد لا سيما فى لا سيما زيد برفع زيد ومنها المبتدأ المخبر عنه بجار ومجرور مبين لفاعل أو مفعول المصدر قبله البدل من الفعل نحو سقيا لك ورعيا لك فلك خبر مبتدا محذوف وجوبا يلى الفاعل أو المفعول فى المعنى المصدر كما كان يلى الفعل أى وهذا الدعاء لك نقل هذا الثانى الدنوشرى عن الرضى وعندى أنه انما يحتاج اليه اذا كان المجرور ضمير المخاطب كما فى التمثيل لعدم صحة الجمع بين الخطاب بفعل أمر أو بدله لشخص والخطاب بغيره لشخص آخر فى جملة واحدة أما نحو سقيا لزيد ورعيا لعمرو فالظاهر أن اللام لتقوية العامل ومدخولها معمول للمصدر فاحفظ هنا التحقيق (قوله ما أخبر عنه بنعت مقطوع الخ) قال أبو على انما التزموا فى النعت المقطوع فى المدح والذم والترحم حذف الفعل أو المبتدا فى النصب أو الرفع للتنبيه على شدة الاتصال بالمنعوت وقيل للاشعار بانشاء المدح أو الذم أو الترحم كالنداء أفاده الدمامينى بتصرف وتسمية المقطوع نعتا باعتبار ما كان (قوله فى معرض مدح الخ) خرج بذلك ما اذا كان النعت للتخصيص أو للايضاح فانه يجوز ذكر المبتدا وحذفه كما فى التصريح وغيره (قوله ما أخبر عنه بمخصوص الخ) انما وجب حذفه لصيرورة الكلام لانشاء المدح أو الذم جارى مجرى الجملة الواحدة (قوله المؤخر) بيان للواقع اذ لا يكون المخصوص خبرا الا اذا أخر (قوله من قولهم فى ذمتى الخ) لدلالة الجواب عليه وسده مسده وحلوله محله لان المبتدأ هنا واجب التأخير (قوله فى ذمتى عهد) أى متعلق عهد أو ميثاق وهو مضمون الجواب لانه الذى يستقر فى الذمة دنوشرى (قوله بدلا من اللفظ بفعله) أى بواسطة لان الاصل أسمع سمعا وأطيع طاعة حذف الفعل اكتفاء بدلالة مصدره عليه ثم عدل الى الرفع لافادة الدوام وأوجبوا حذف المبتدا اعطاء للحالة الفرعية حكم الحالة الاصلية التى هى حالة النصب اذ يجب فيها حذف الفعل أفاده زكريا

(قوله وقالت حنان) أى رحمة وأكثر النسخ باسقاط الواو فيكون فيه الثلم وقوله أذو نسب الخ أى ذو قرابة هنا جئت لهم أم لك معرفة بالحى وانما قالت ذلك خوفا عليه من انكار الحى اياه قاله العينى فلفظة الجنة موهمة أنها لا تعرفه (قوله وأخبروا باثنين أو بأكثرا) أى مع كون كل مفردا أو جملة أو شبه جملة أو مع الاختلاف وفى المغنى زعم الفارسى أن الخبر لا يتعدد مختلفا بالافراد والجملة فيتعين عنده فى نحو زيد عالم يفعل الخير كون الجملة الفعلية صفة للخبر ومثله عنده وعند غيره نحو زيد رجل صالح أو يفعل الخير لعدم افادة الاخبار بالاول وحده ويجوز عنده وعند غيره فى نحو زيد كاتب شاعر كون شاعر خبرا ثانيا وكونه صفة لكاتب اه بتصرف ثم قال وأوجب الفارسى فى كونوا قردة خاسئين كون خاسئين خبرا ثانيا لان جمع المذكر السالم لا يكون صفة لما لا يعقل اه وأما نحو زيد يقرأ يكتب فمن تعدد الخبر لا غير (قوله لان الخبر حكم) أى محكوم به (قوله فى اللفظ والمعنى) علامة ذلك صحة الاقتصار على كل من الخبرين أو الاخبار كما فى الدمامينى (قوله سراة) بفتح السين وقد تضم أصلها اسرية جمع سرى على غير قياس اذ قياس جمع فعيل المعتل اللام أفعلاء كنبى وأنبياء وتقى وأتقياء وزكى وأزكياء وأما قول شيخنا وشيخنا السيد والبعض كغيرهم لان قياس جمع فعيل فعلاء كشريف وشرفاء فغير مستقيم لان ما قالوه فى فعيل الصحيح اللام وما نحن بصدده من فعيل معتلها أو قيل هو اسم جمع (قوله من يك ذا بت) البت الكساء الغليظ المربع ومن شرطية لا موصولة وان زعمها البعض تبعا للصدر كلام العينى المتناقض بدليل يك والمعنى من يك ذا بت فأنا مثله لان هذا البت بتى فحذف المسبب وأقام السبب مقامه وقوله مقيظ الخ أى كاف لى قيظا وصيفا وشتاء والقيظ شدة الحر (قوله ينام الخ) الضمير للذئب والذى وقع فى الشارح يقظان نائم لكن المروى الذى يدل عليه بقية القوافى من القصيدة يقظان هاجع أى نائم والشاهد فى قوله فهو يقظان نائم فان الخبر فيه تعدد لفظا ومعنى على ما قاله الشارح وغيره وهو مبنى على أن المراد يقظان من وجه نائم من وجه ولك أن تجعله مما تعدد فيه الخبر لفظا فقط بناء على أن المراد بين اليقظان والنائم أى جامع بين طرف من اليقظة وطرف من النوم (قوله

وقالت حنان ما أتى بك ههنا
أذو نسب أم أنت بالحى عارف * أى أمرى حنان أى رحمة وقول الراجز *
شكا الى جملى طول السرى
* صبر جميل فكلانا مبتلى *
أى أمرنا صبر جميل (وأخبروا باثنين أو بأكثرا عن) مبتدا (واحد) لان الخبر حكم ويجوز أن يحكم على الشئ الواحد بحكمين فأكثر ثم تعدد الخبر على ضربين الاول تعدد فى اللفظ والمعنى (كهم سراة شعرا) ونحو وهو الغفور الودود ذو العرش المجيد فعال لما يريد وقوله
من يك ذا بت فهذا بتى
مقيظ مصيف مشتى
وقوله
ينام باحدى مقلتيه ويتقى
بأخرى الاعادى فهو يقظان نائم * وهذا الضرب

يجوز فيه العطف وتركه والثاني تعدد في اللفظ دون المعنى وضابطه أن لا يصدق الاخبار ببعضه عن المبتدا نحو هذا حلو حامض أي مز وهذا أعسر يسر أي أضبط وهذا الضرب لا يجوز فيه العطف خلافا لابي علي هكذا اقتصر الناظم على هذين النوعين في شرح الكافية وزاد ولده في شرحه نوعا ثالثا يجب فيه العطف وهو أن يتعدد الخبر لتعدد ما هو له اما حقيقة نحو بنوك كاتب وصائغ وفقيه وقوله

يداك يد خيرها يرتجى
وأخرى لاعدائها غائظه

واما حكما كقوله تعالى اعلموا أنما الحياة الدنيا لعب ولهو وزينة وتفاخر بينكم وتكاثر في الاموال والاولاد واعترضه في التوضيح فمنع أن يكون النوع الثاني والثالث من باب تعدد الخبر بما حاصله أن قولهم حلو حامض في معنى الخبر الواحد بدليل امتناع العطف وأن يتوسط بينهما مبتدأ وأن نحو قوله * يداك يد خيرها يرتجى * وأخرى لاعدائها غائظه

يجوز فيه العطف) أي بالواو وغيره بخلاف النوع الثالث فالعطف فيه لا يكون الا بالواو أفاده شيخنا السيد (قوله وضابطه الخ) هذا صادق بنحو هذا أبيض أسود للابلق مع أن الرضي صرح بجواز العطف فيه الا أن يراد عن المبتدا كلا أو بعضا فيخرج نحو هذا المثال (قوله أن لا يصدق الاخبار الخ) واهذا قال بعضهم اطلاق الخبر على كل واحد مجاز من اطلاق ما للكل على الجزء (قوله أي مز) يعني أن الموجود في الرمان هو المزازة وهي كيفية متوسطة بين الحلاوة والحموضة الصرفتين وليس فيه طعم الحلاوة وطعم الحموضة اذ هما ضدان لا يجتمعان فليس المعنى هنا كالمعنى في زيد كاتب شاعر من أنه جامع للصفتين اذ كل من الصفتين الصرفتين موجودة في زيد قاله الناصر اللقاني (قوله أي أضبط) أي في العمل لكونه يعمل بكلتا يديه وكان عمر بن الخطاب كذلك ولا يقال أعسر أيسر كما في الصحاح (قوله لا يجوز فيه العطف) أي نظرا للمعنى لان الخبرين في المعنى شئ واحد والعطف يقتضي خلاف ذلك (قوله خلافا لابي علي) فانه أجاز العطف نظرا الى تغاير اللفظ (قوله وزاد ولده) أي على ما في شرح الكافية فلا ينافي أنه تابع في هذه الزيادة لابيه في شرح التسهيل (قوله لتعدد ما هو له) بهذا التعليل حصل الفرق بين هذا النوع ونحو هم سراة شعراء لان تعدد الخبر فيه ليس لتعدد المبتدا لان كلا من أفراد المبتدا فيه متصف بأنه سري شاعر بخلاف نحو بنوك الخ فانه لم يتصف كل من البنين بالاوصاف الثلاثة بل اختص كل بوصف فتعدد الخبر لتعدد المبتدا (قوله يداك يد الخ) يد خبر المبتدا وأخرى معطوف عليه وما بعد كل صفة له (قوله واما حكما الخ) انما كان التعدد حكما في الآية لكون المبتدا المفرد ذا أقسام فجعل في حكم الجمع الدال على الافراد (قوله أنما الحياة) أي حالها (قوله واعترضه) أي ما ذكر من النوعين الثاني والثالث والمفهوم من اعتراض الموضح قصره تعدد الخبر على تعدده لفظا ومعنى مع اتحاد المبتدا لفظا ومعنى وابن الناظم لا يقصره على ذلك (قوله وان يتوسط بينهما مبتدأ) كما يمتنع توسط المبتدا بينهما يمتنع تأخر المبتدا عنهما فلا يجوز

حلو،

فى قوة مبتدأين لكل منهما خبر وإن شذوا انما الحياة الدنيا لعب ولهو والثانى تابع لا خبر فلات

حلو حامض الرمان نقله صاحب البديع عن الاكثر كما فى الهمع فقول البعض بعد عزوه الى بعضهم ولا وجه له لا يسمع (قوله فى قوة مبتدأين الخ) اشار به الى دفع امكان الرد بأن الثانى تابع كما نقل فى الآية لان هذا الذى ذكره يرفع تعدد الخبر معنى واصطلاحا بخلاف كونه تابعا فانه يرفع التعدد اصطلاحا فقط أفاده الناصر (قوله الثانى تابع) أى الثانى منه تابع والرابط محذوف وانما لم يرد بكون المبتدأ فى قوة مبتدآت لتعدده حكما كما فعل فيما قبله مع أنه أقوى فى رفع تعدد الخبر كما مر لان تعدد المبتدأ فى الآية خفى لكونه حكميا فلم يعرج عليه فى الرد لذلك فافهم (قوله وفى هذا الاعتراض) أى الاعتراض المذكور على النوعين (قوله وأما الثانى) أى دفع ما قاله فى الثانى * فائدة * فى البحر المحيط للزركشى قال بعض الفضلاء الصفات المذكورة فى الحدود لا يجوز أن تعرب أخبارا ثوانى بل يتعين اعرابها صفة لما يلزم على الأول من استقلال كل جزء بالحد ومن هنا منع جماعة أن يكون حلو حامض خبرين وأوجب الاخفش أن يكون حامض صفة والجمهور القائلون أن كلا منهما خبر لا يلزمهم القول بمثله فى نحو الانسان حيوان ناطق لان حلو حامض ضدان فالعقل يصرف عن توهم قصد كل منهما استقلالا بخلاف الانسان حيوان ناطق اه ولم يتعرض الشارح كالناظم لتعدد المبتدا وهو قسمان أحدهما أن يتجرد كل من المبتدآت عن اضافته لضمير ما قبله ويؤتى بعد خبر المبتدا الاخير بالروابط نحو زيد عمرو هند ضاربته فى داره من أجله والمعنى هند ضاربة عمرو فى داره من أجل زيد الثانى أن يضاف كل من المبتدآت غير الأول لضمير ما قبله نحو زيد عمه خاله أخوه قائم والمعنى أخو خال عم زيد قائم (قوله لان نسبته) أى الخبر من المبتدا أى الى المبتدا نسبة الفعل من الفاعل أى كنسبة الفعل الى الفاعل يعنى أن الخبر بالنسبة الى المبتدا كالفعل بالنسبة الى الفاعل ووجه الشبه كون كل منهما محكوما به وبسبب هذه المشابهة منع الخبر من الفاء كما منع منها الفعل الا لمقتض كافادة التسبب فى نحو قام زيد فدخل عمرو وقد يدفع الاعتراض بأن الفعل يقترن بالفاء كما فى هذا المثال هذا

وفى هذا الاعتراض نظر أما ما قاله فى الاول فليس بشئ اذ لم يصادم كلام الشارح بل هو عينه لانه انما جعله متعددا فى اللفظ دون المعنى وذكر له ضابطا بأن لا يصدق الاخبار ببعضه عن المبتدا كما قدمته فكيف يتجه الاعتراض عليه بما ذكر وأما الثانى فهو أن كون نحو الذ ونحوه فى قوة مبتدأين لا ينافى كونه بحسب اللفظ مبتدأ واحدا اذ النظر الى كون المبتدا واحدا أو متعددا انما هو الى لفظه لا الى معناه وهو واضح لا خفاء فيه وأما قوله فى الثالث ان الثانى يكون تابعا لا خبرا فانا نقول لا منافاة أيضا بين كونه تابعا وكونه خبرا اذ هو تابع من حيث توسط الحرف بينه وبين متبوعه خبر من حيث عطفه على خبر اذ المعطوف على الخبر خبر كما أن المعطوف على الصلة صلة والمعطوف على المبتدا مبتدأ وغير ذلك وهو أيضا ظاهر * خاتمة * حق خبر المبتدا أن لا تدخل عليه الفاء لان نسبته من المبتدا نسبة الفعل من الفاعل ونسبة الصفة من الموصوف الا أن بعض المبتدآت

ملخص ما قاله البعض والأقرب عندي في تقرير عبارة الشارح ودفع الاعتراض عنها أن يبقى كلام الشارح على ظاهره من أن التشبيه بين المبتدأ لا بين الخبر والفعل وأن يجعل المعنى أن نسبة الخبر إلى المبتدأ كنسبة الفعل إلى الفاعل في أن كلا نسبة محكوم به إلى محكوم عليه فكما لا يفصل بين الفعل وفاعله بالفاء لا يفصل بين الخبر ومبتدئه بالفاء فإن قلت هذا التقرير يؤدي إلى جواز فقائم زيد لعدم الفصل بين المبتدأ والخبر قلت رتبة المبتدأ التقديم فالفصل حاصل تقديرا فافهمه فإنه نفيس (قوله يشبه أدوات الشرط) أي أسماءه أي في العموم (قوله فيقترن خبره بالفاء) أي إن تأخر عن المبتدأ فإن سبقه نحو له درهم الذي يأتيني وجب ترك الفاء لأن الجواب إنما يقترن بالفاء إذا تأخر (قوله إما وجوبا وذلك بعد أما) كان ينبغي إسقاط هذا القسم لأن اقتران الخبر فيه بالفاء لأجل أما المتضمنة معنى الشرط لا لشبه المبتدأ بأداة الشرط (قوله وذلك) أي المبتدأ الذي يقترن خبره بالفاء جوازا إما موصول الخ وجملة صوره خمس عشرة صورة موصول بفعل لا حرف شرط معه موصول بظرف موصول بجار ومجرور موصوف بأحد هذه الثلاثة فهذه ست صور مضاف إلى الموصول أو الموصوف المذكورين وتحته ست صور موصوف بالموصول المذكور وتحته ثلاث صور وقد تدخل الفاء على خبر كل مضافا إلى غير موصوف نحو كل نعمة فمن الله أو موصوف بغير ما ذكر نحو

كل أمر مباعد أو مدان ✱ فمنوط بحكمة المتعالي

قيل ومنه حديث كل أمر ذي بال الخ وفيه بحث أبديته في رسالتي الكبرى في البسملة (قوله لا حرف شرط معه) فلو كان معه حرف شرط نحو الذي إن يأتني أكرمه مكرم امتنعت الفاء لأنها إنما دخلت في الخبر لشبه المبتدأ بالشرط وهو هنا مفقود لا يدخل شرط على شرط وأجاز بعضهم دخولها في هذا أيضا وخرج بقوله بفعل أو ظرف الموصول بغيرهما فلا يجوز الذي أبوه محسن فمكرم خلافا لابن السراج ولا القائم فزيد أو فاضربه خلافا للناظم في تسهيله فإنه صرح فيه بجوازه ومثل له في شرحه بقوله تعالى والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما وجعل الجمهور الخبر محذوفا أي مما يتلى عليكم حكم السارق وكان على الشارح أن يزيد وأن لا يكون مصدرا بنعم استقبال

يشبه أدوات الشرط فيقترن خبره بالفاء إما وجوبا وذلك بعد أما نحو وأما ثمود فهديناهم وأما قوله
أما القتال لا قتال لديكم
فضرورة وإما جوازا وذلك إما موصول بفعل لا حرف شرط معه

ولا بقد ولا بمعنا النافية أو بقول موصول بفعل صالح للشرطية كما في التسهيل
ليفيد اشتراط ماذكر (قوله أو بظرف) المراد به ما يشمل الجار والمجرور كما
يدل عليه تمثيله بالجار والمجرور (قوله وإما موصوف) أي اسم منكر موصوف
وقوله بهما أي بواحد من الفعل والظرف (قوله أو مضاف الى أحدهما)
أي الموصول والموصوف المذكورين بأقسامهما واعلم أن المضاف
الى الموصول بما ذكر لا يشترط أن يكون لفظ كل وما بمعناها كجميع فيجوز
غلام الذي عندك فله درهم معه وأما المضاف الى النكرة الموصوفة بما ذكر
فيشترط أن يكون لفظ كل وما بمعناها فقول الشارح وكل الذي تفعل الخ ذكر
كل فيه ليس قيدا وقوله وكل رجل يتقي الله الخ ذكر كل فيه قيد معتبر قاله شيخنا
السيد (قوله بشرط قصد العموم) قيد في جميع ما قبله ولو حذف لفظ قصد كما
في قوله فلو عدم العموم وكما في قول التسهيل عام لكان أخصر لعدم الحاجة
لذكره بل لا حاجة كما قاله الدماميني الى اشتراط العموم من أصله لعد كون
موضوع المسئلة المبتدأ المشبه لاسم الشرط في العموم (قوله واستقبال
معنى الصلة) يفهم أنه لا يشترط استقبال لفظها وهو كذلك فشمل نحو وما
أصابكم من مصيبة فبما كسبت أيديكم ويدل على أن ما موصولة سقوط الفاء
في قراءة نافع وابن عامر همع (قوله فلو عدم العموم) وعدمه إما بتقييد الصلة
أو الصفة كالسعي الذي تسعاه في الخير ستلقاه وكل رجل يأتيني في المسجد
له كذا وإما بتقييد الموصوف نحو كل رجل كريم يأتيني له كذا هذا ما قالوه
وفيه بحث لأن ما ذكر من الأمثلة لم يعدم فيه العموم بل قل * فإن قيل المراد
بعدم العموم قلته لا عدمه رأسا * قلت لا وجه لإرادة ذلك لأن قلة العموم
لا تخرج المبتدأ عن شبه اسم الشرط لأنها توجد فيه نحو من يقم في المسجد
فله درهم فتأمل (قوله وكذا لو عدم الاستقبال) نحو الذي زارنا أمس له
كذا وأجاز بعضهم دخول الفاء هنا أيضا تمسكا بقوله تعالى وما أصابكم يوم
التقى الجمعان فبإذن الله وأول على معنى وما تبين إصابته إياكم قاله
الدماميني (قوله الذي اقترن خبره بالفاء) أي الذي يجوز اقتران خبره بالفاء
وقوله أزال الفاء أي أزال جواز دخولها وليس المراد أن النواسخ دخلت
على تركيب فيه الفاء فأزالتها كما نبه عليه الدماميني لكن هذا التأويل مع

أو بظرف وإما موصوف بهما
أو مضاف الى أحدهما وإما
موصوف بالموصول المذكور
بشرط قصد العموم
واستقبال معنى الصلة أو
الصفة نحو الذي يأتيني أو
في الدار فله درهم ورجل
يسألني أو في المسجد فله بر
وكل الذي تفعل فلك أو
عليك وكل رجل يتقي الله
فسعيد والسعي الذي تسعاه
فستلقاه فلو عدم العموم
لم تدخل الفاء لانتفاء شبهه
الشرط وكذا لو عدم
الاستقبال أو وجد مع
الصلة أو الصفة حرف شرط
وإذا دخل شيء من نواسخ
الابتداء على المبتدأ الذي
اقترن خبره بالفاء أزال الفاء
إن لم يكن إن أو أن أو لكن
بإجماع المحققين فإن كان
الناسخ إن وأن ولكن

وهو الأصح الذي ورد نص القرآن المجيد به كقوله
جاز بقاء الفاء نص على ذلك في ان وأن سيبويه
تعالى ان الذين قالوا ربنا
الله ثم استقاموا فلا خوف
عليهم ولا هم يحزنون ان
الذين كفروا وماتوا وهم
كفار فلن يقبل من أحدهم
ملء الارض ذهبا ان الذين
يكفرون بآيات الله ويقتلون
النبيين بغير حق ويقتلون
الذين يأمرون بالقسط من
الناس فبشرهم بعذاب أليم
واعلموا أنما غنمتم من شيء
فأن لله خمسه قل ان الموت
الذي تفرون منه فانه
ملاقيكم ومثال ذلك مع
لكن قول الشاعر
بكل داهية ألقى العدا وقد
يظن أني في مكري بهم فزع
كلا ولكن ما أبديه من فرق
فكي يغروا فيغريهم بي الطمع
وقول الآخر
فوالله ما فارقتكم قاليا لكم
ولكن ما يقضى فسوف يكون
وروى عن الاخفش أنه
منع دخول الفاء بعد ان وهذا
عجيب لان زيادة الفاء في
الخبر على رأيه جائزة وان لم يكن المبتدا يشبه أداة الشرط نحو زيد فقائم فاذا دخلت على اسم يشبه أداة الشرط ملابسة
ان على اسم يشبه أداة الشرط فوجود الفاء في الخبر أحسن وأسهل من وجودها في خبر زيد وشبهه وثبوت هذا
عن الاخفش مستبعد والله أعلم •(كان وأخواتها)• ترفع كان المبتدا) اذا دخلت عليه ويسمى

كونه غير ضروري يأباه قول الشارح بعد جاز بقاء الفاء وكون المراد جاز
بقاء جواز الفاء لا يخفى ما فيه وانما أزال الناسخ جواز الفاء لزوال شبه
المبتدا بالشرط بدخول الناسخ لان اسم الشرط لازم التصدير فلا يعمل فيه
ما قبله وهنا تقدم على المبتدا الناسخ وعمل فيه (قوله جاز بقاء الفاء) أي
لانها ضعيفة العمل اذ لم يتغير بدخولها المعنى الذي كان مع الابتداء ولهذا جاز
العطف معها بالرفع على الاسم مراعاة لمحل الابتداء بخلاف بقية أخوات
ان فانها قوية في العمل لتغييرها المعنى (قوله قل ان الموت الخ) كان الانسب
تقديمه على ما قبله ليتصل أمثلة ان المكسورة بعضها ببعض وقد يوجه تأخيره
بأنه من الموصوف بالموصول وهو آخر الاقسام في كلامه سابقا (قوله من
فرق) أي خوف وبابه فرح (قوله فوجود الفاء في الخبر) أي خبر المبتدا
المشبه لاسم الشرط وقوله أحسن وأسهل لعل الاحسنية من جهة المعنى
والاسهلية من جهة اللفظ والله تعالى أعلم

•(كان وأخواتها)•

أي نظائرها في العمل ففيه استعارة مصرحة أصلية وأفرد كان بالذكر
اشارة الى أنها أم الباب ولذا اختصت بزيادة أحكام وانما كانت أم الباب
لان الكون يعم جميع مدلولات أخواتها ووزنها فعل بفتح العين لا بضمها لمجيء
الوصف على فاعل لا فعيل ولا بكسرها لمجيء المضارع على يفعل بالضم لا الفتح
(قوله ترفع كان المبتدا) أي تجدد له رفعا غير الاول الذي عامله معنوي وهو
الابتداء وتسميته مبتدأ باعتبار حاله قبل دخول الناسخ وأل في المبتدا
للجنس فاخرج منه ما لا تدخل عليه كلازم التصدير الا ضمير الشأن ولازم الحذف
كالمخبر عنه بنعت مقطوع وما لا يتصرف بأن يلزم الابتداء كطوبى للمؤمن كذا
في الهمع والتصريح وغيرهما (قوله ويسمى اسما لها) تسمية المرفوع اسمها
والمنصوب خبرها تسمية اصطلاحية خالية عن المناسبة لان زيدا في كان زيد
قائما اسم للذات لا للكان والافعال لا يخبر عنها الا أن يقال الاضافة لادنى

ملابسة والمعنى اسم مدلول مدخولها وخبرها أي المخبر عنه وتسميه المرفوع فاعلا والمنصوب مفعولا مجازا (قوله وقال الكوفيون) أي ماعدا الفراء فانه موافق للبصريين ورد مذهبهم بأنه يلزم عليه أن الفعل ناصب غير رافع ولا نظير له وأما الرد عليهم بأن العامل اللفظي أقوى من المعنوي فلا ينهض عليهم وان أقره البعض واقتصر عليه لان العامل في المبتدا عندهم ليس معنويا بل هو لفظي وهو الخبر وتظهر ثمرة الخلاف في كان زيد قائما وعمر وجالسا فعلى مذهب الكوفيين لا يجوز للزوم العطف على معمولي عاملين مختلفين وعلى مذهب البصريين يجوز لان العامل واحد هكذا ظهر لي فاحفظه (قوله باق على رفعه الاول) فهو مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخولها (قوله والخبر تنصبه) أل فيه أيضا للجنس فان منه مالا تدخل عليه كالخبر الطلبي فلا يقال كان زيد اضربه والانشائي فلا يقال كان عبدي بعتكه على قصد الانشاء لان هذه الافعال ان كانت خبرية فهي صفات لمصادر أخبارها في الحقيقة اذ معنى كان زيد قائما لزيد قيام له حصول في الزمن الماضي ومعنى أصبح زيد قائما لزيد قيام له حصول في الزمن الماضي وقت الصبح وقس على هذا سائرها وكون الخبر طلبيا أو انشائيا ينافي حصوله في الماضي فيناقض آخر الكلام أوله وان كانت غير خبرية فان توافق طلبها وطلب أخبارها اكتفى بطلبها عن طلب أخبارها اذ الطلب فيها طلب في أخبارها تقول كن قائما أي قم وهل تكون قائما أي هل تقوم ولا تقول كن قم ولا هل تكون هل تقوم وأما قوله * وكوني بالمكارم ذكريني * فذكريني فيه بمعنى تذكريني وان اختلف الطلبان كأن يكون أحدهما أمرا والآخر استفهاما نحو كوني هل ضربت اجتمع طلبان مختلفان على مصدر الخبر في حالة واحدة وهو محال أفاده الرضي وكالخبر المنفي على الماضوي في صار وما بمعناها ودام وزال وأخواتها لدلالتها على اتصال الخبر بزمن الاخبار والماضي على انقطاعه فيتنافيان وهذا متفق عليه وكالخبر المفرد المضمن معنى الاستفهام في دام وليس والمنفي بما على الاصح فلا يقال لا أكلمك كيف مادام زيد ولا أين مازال زيد ولا أين مايكون زيد ولا أين ليس زيد وجوزه الكوفيون بخلاف المنفي بغير ما وغير

اسما لها وقال الكوفيون هو باق على رفعه الاول
(والخبر تنصبه)

باتفاق ويبقى خبرها (ككان سيد اعمر) فعمر اسم كان وسيدا خبرها و(ككان) فى ذلك (ظل) ومعناها اتصاف المخبر عنه بالخبر نهارا و(بات) ومعناها اتصافه به ليلا و(أضحى) ومعناها اتصافه به فى الضحى و(أصبحا) ومعناها اتصافه به فى الصباح و(أمسى) ومعناها اتصافه به فى المساء (وصار) ومعناها التحول من صفة الى صفة و(ليس) ومعناها النفى

المنفى نحو وأين لايزال زيد وأين كان زيد كذا فى الهمع وغيره قال الدماميني نقلا عن غيره ينبغى أن تكون ان كذلك لان لها الصدر بدليل أنها تعلق نحو وتظنون ان لبثتم الا قليلا ثم ذكر أن لا فى جواب القسم كذلك وسيأتى ايضاحه فى باب ظن واخواتها وعلة المنع كما فى الدماميني ازدحام اثنين على طلب الصدرية فى المنفى بما ولزوم تأخيرما له الصدر أو تقدم معمول الصلة فى دام ولزوم تقديم خبر ليس عليها فى ليس والصحيح منعه قال الدماميني وبراءة نقل الجواز عن الكوفيين نقل المصنف عنهم أن ما النافية لا تلزم الصدر (قوله باتفاق) أى وان اختلفوا فى نفس المنصوب فقال الفراء هو شبيه بالحال وبقية الكوفيين حال حقيقة وعلى مذهبهم أين خبر المرفوع وهل يقال سدت الحال مسده والبصريون شبيه بالمفعول وهو الصحيح لوروده بالمراد معرفة وجامدا وأما اعتراض الكوفيين عليهم بأنه لو كان مشبها بالمفعول لم يقع جملة ولا ظرفا ولا جارا ومجرورا فأجيب عنه بأن المفعول قد يكون جملة وذلك بعد القول وفى التعليق وأما الظرف وشبهه فليسا الخبر على الاصح انما الخبر متعلقهما المحذوف وهو اسم مفرد قاله الدماميني (قوله وككان فى ذلك) أى فى العمل المذكور لا فى المعنى ومعنى كان اتصاف المخبر عنه بخبرها أى بمدلول خبرها التضمنى وهو الحدث فى زمان صيغتها (قوله ومعناها) أى مع معمولها لان معناها وحدها مطلق حدث فى زمان ماض نهارى وقوله بالخبر أى بمدلوله التضمنى وقوله نهارا أى ماضيا ومثل ذلك كله يقال فيما بعده (قوله ومعناها التحول الخ) أى فهى موضوعة له وأما استفادة التحول من غيرها لدلالة الفعل على التجدد والحدوث فبطريق اللزوم لوضعها فحصل الفرق أفاده سم (قوله وليس) أصلها عند الجمهور ليس بكسر العين فخفف بالسكون لثقل الكسرة على الياء ولم تقلب الياء ألفا لانه جامد فكرهوا فيه القلب دون التخفيف لانه أسهل من القلب ولو كانت بالفتح لم تسكن لخفة الفتح بل كان يلزم القلب ولو كانت بالضم لقيل فيها لست بضم اللام وعلى ما حكاه أبو حيان من قولهم لست بضم اللام تكون قد بنيت من البابين وحكى الفراء لست بكسر اللام كذا فى الهمع مع زيادة من الدماميني * فائدة * ذكر فى التسهيل أن ليس تختص

بجواز الاقتصار على اسمها وحذف خبرها قال الدماميني حكى سيبويه ليس
أحد أي هنا اهـ وقد بسط المسئلة صاحب الهمع فقال قال أبو حيان
نص أصحابنا على أنه لا يجوز حذف اسم كان وأخواتها ولا حذف خبرها
لا اختصارا ولا اقتصارا أما الاسم فلأنه يشبه الفاعل وأما الخبر فكان
قياسه جواز الحذف لأنه ان روعي أصله وهو خبر المبتدا جاز حذفه أو ما آل
اليه من شبهه بالمفعول فكذلك لكنه صار عندهم عوضا من المصدر لأنه
في معناه إذ القيام مثلا كون من أكوان زيد والاعواض لا يجوز حذفها
قالوا وقد يحذف في الضرورة ومن النحويين من أجاز حذفه لقرينة
اختيارا وفصل ابن مالك فمنعه في الجميع الا ليس فأجاز حذف خبرها
اختيارا ولو بلا قرينة إذا كان اسمها نكرة عامة تشبيها بلا والى هذا ذهب
الفراء أيضا اهـ وكتب سم على قوله ولا حذف خبرها انظر هل هذا
يخالف ما يأتي في نحو ان خيرا فخير من أن خبر الاول اسم كان المحذوفة مع
خبرها فقد جوزوا حذف الخبر هناك أو هذا مخصوص بذلك أو بحذف
الخبر وحده فليحرر اهـ (قوله وهي عند الاطلاق) خرج نحو ليس خلق
الله مثله فهي في هذا للماضي واسمها ضمير الشأن ونحو ألا يوم يأتيهم ليس
مصروفا عنهم فهي في هذا للمستقبل (قوله لنفي الحال) أي لانتفاء الحدث
في الحال ويرد عليه أنه فعل ماض وزمن الفعل الماضي ماض ويمكن أن
يجاب بأن مخالفتها لسائر الافعال في الدلالة على المضي عارض نشأ من
شبهها الحرف في الجمود وفي المعنى (قوله ماضي يزال) احتراز عن زال ماضي
يزيل بفتح أوله فانه تام متعد بمعنى ماز وعن زال ماضي يزول فانه تام قاصر
بمعنى انتقل وذهب ومصدر الاول الزيل ومصدر الثاني الزوال ولا مصدر
للناقصة ووزن الناقصة فعل بكسر العين ووزن غيرها فعل بفتحها كما
في التصريح وغيره (قوله وفتئ) بتثليث التاء وأفتأ همع (قوله ومعنى
الاربعة) أي مع النفي (قوله على ما يقتضيه الحال) أي ملازمة جارية على
ما يقتضيه الحال من الملازمة مدة قبول المخبر عنه للخبر سواء دام بدوامه
نحو ما زال زيد أزرق العينين ما زال الله محسنا أولا نحو ما زال زيد ضاحكا
(قوله وهذي الاربعة) أي موادها فاندفع ما قيل ان هذه الاربعة أفعال

وهي عند الاطلاق لنفي
الحال وعند التقييد بزمن
بحسبه و(زال) ماضي يزال
و(برح) و(فتئ وانفك)
ومعنى الاربعة ملازمة الخبر
المخبر عنه على ما يقتضيه
الحال نحو ما زال زيد
ضاحكا وما برح عمرو أزرق
العينين وكل هذه الافعال
ما عدا الاربعة الاخيرة
تعمل بلا شرط (وهذي
الاربعة) الاخيرة لا تعمل

الا بشرط كونه (شبه نفى) والمراد به النهى والدعاء (أو نفى متبوعه) سواء كان النفى لفظا نحو ما زال زيد قائما ولا يزالون مختلفين لن نبرح عليه عاكفين وقوله ليس ينفك ذا غنى واعتزاز كل ذى عفة مقل قنوع أو تقديرا نحو تالله تفتؤ تذكر يوسف وقوله فقلت يمين الله أبرح قاعدا ولو قطعوا رأسى لديك وأوصالى ولا يحذف الا فى معمولها قياسا الا فى القسم كما رأيت وشذ قوله وأبرح ما أدام الله قومى بحمد الله منتطقا مجيدا أى لا أبرح ومثال النهى قوله صاح شمر ولا تزل ذاكر المو ت فنسيانه ضلال مبين ومثال الدعاء قوله ألا يا اسلمى يا دارمى على البلى ولا زال منهلا بجرعائك القطر (ومثل كان) فى العمل المذكور (دام مسبوقا بما) المصدرية الظرفية (كأعط ما دمت مصيبا درهما) أى مدة دوامك مصيبا

ماضية والنهى لا يدخل على الماضى (قوله الا بشرط الخ) لان المقصود من الجملة الاثبات والا ربعة متضمنة للنفى ونفى النفى اثبات (قوله والمراد به النهى والدعاء) ظاهر المقابلة الدعاء بعدم تقييده بلا وهو المتجه عندى وان نقل المصرح عن الارتشاف تقييده بلا فيدخل صدر قول الشاعر.

لن تزالوا كذلكم ثم لا زلت لكم خالدا خلود الجبال

بناء على ورود لن للدعاء كما فى البيت ووجه الشبه عدم تحقق حصول الفعل فى كل قيل ومثلهما الاستفهام الانكارى (قوله ليس ينفك الخ) ليس اما مهملة واما عاملة اسمها ضمير الشأن وجملة ينفك الخ خبرها وكل اسم ينفك وذا غنى خبرها مقدما كما قاله زكريا وغيره ولا يصح أن يكون كل اسم ليس مؤخرا لان الكلام عليه من باب سلب العموم والقصد عموم السلب فتأمل (قوله يمين الله) خبر لمبتدأ محذوف أى قسمى أو هو المبتدأ والمحذوف الخبر والاوصال جمع وصل وهو العضو (قوله معمولها) أى مع الافعال الاربعة (قوله الا فى القسم) أى بشرط كون الفعل مضارعا والثانى لا كما فى التصريح وغيره (قوله منتطقا مجيدا) أى صاحب نطاق وجواد وهما خبران لابرح بناء على الراجح من جواز تعدد الخبر فى هذا الباب أو الثانى نعت للاول بناء على مقابله (قوله مى) قال فى التصريح هو اسم امرأة وليس ترخيم مية كما قد يتوهم اه وكأنه قصد الرد على العينى فى قوله ومى ترخيم مية اه ومن تتبع كلام ذى الرمة نظما ونثرا وجده يسمى محبوبته بهما وقوله على البلى أى منه وهو بكسر الباء من بلى الثوب كرضى اذا صار خلقا والجرعاء أرض ذات رمل مستوية لا تنبت شيئا والقطر المطر والمنهل المنسكب والمراد الاخير لا الغير المضر بقرينة الدعاء لها فلا اعتراض (قوله دام) أى الناقصة اما التامة كما فى ما دامت السموات والارض فلا تعمل العمل المذكور (قوله الظرفية) أما لو كانت مصدرية فقط فلا تعمل العمل المذكور نحو يعجبنى ما دمت صحيحا أى دوامك صحيحا فدام تامة بمعنى بقى وصحيحا حال ولا توجد الظرفية بدون المصدرية (قوله كأعط الخ) أى كأعط المحتاج درهما ما دمت مصيبا له ففى الكلام تقديم وتأخير وحذف (قوله ما دمت) أصله دومت بضم الواو لانه من باب فعل المفتوح العين الى

مضمومها عند ارادة اتصال ضمير الرفع المتحرك به ونقلت ضمة الواو الى الدال بعد سلب حركتها وحذفت الواو لالتقاء الساكنين (قوله مثل صار في العمل) أي على خلاف في ذلك (قوله وبالمخض) أي ورغبته أي ذلك البعير بالمخض وهو بالمعجمتين اللبن الخالص والجعد يطلق على معان منها الكريم والبخيل وكثير الوبر والغليظ كما في القاموس وأنسبها هنا الاخيران فعلم ما في قول البعض الجعد الكريم كما في القاموس والمراد به في البيت الغليظ اه من المؤاخذات والعنطنط بالعين المهملة المفتوحة والنونين المفتوحتين والطاءين المهملتين كما في القاموس الطويل والغارب بالغين المعجمة والراء الكاهل (قوله غربا) أي دلوا عظيمة (قوله أرهف شفرته) بفتح الشين المعجمة أي سن سكينه وذكر ابن الحاجب أنه لا يطرد عمل قعد هذا العمل الا اذا كان الخبر مصدرا بكان واستحسنه الرضي فلا يقال قعد زيد كاتبا بمعنى صار وطرده كثير مطلقا وجعلوا منه قعد لا يسأل حاجة الا قضاها وجعل منه الزمخشري قوله تعالى فتقعد مذموما مخذولا (قوله وبدلت) بالبناء للمجهول قرحا بفتح القاف وضمها أي جرحا داميا أي سائل الدم والنعمى مثل النعمة وهي بضم النون مع القصر وبفتحها مع المد وجمع النعمة نعم كعنب وأنعم كأفلس وجمع النعماء أنعم أيضا مثل البأساء والابؤس كذا في المصباح ومثله في القاموس وزاد جمعين النعماء بالفتح والمد وهما نعم ونعمات بكسرتين وقد تفتح العين اذا تقرر ذلك عرفت أن النعمى في البيت بالضم لانها فيه بالقصر ودعوى أن القصر للضرورة غير مسموعة وعرفت أن النعمى بوجهيها مفردة لا جمع فعود ضمير الجماعة عليها في قوله تحولن أبؤسا باعتبار الخبر أو باعتبار أن هذه النعمة التي هي الصحة بمنزلة نعم عديدة لانها أتم النعم فقول البعض النعمى بفتح النون جمع نعمة فاسد والابؤس كأفلس جمع بأس قاله البعض كشيخنا وقد استفيد مما مر عن المصباح أنه يصح أن يكون جمع بأساء (قوله تغدو خماصا الخ) في التمثيل به نظر لان الظاهر أن الفعلين تامان بمعنى تذهب في الغدوة وترجع في الرواح أي المساء فانتصاب ما بعدهما على الحال (قوله وحكى سيبويه) غير الاسلوب لانه نادر كما في التسهيل (قوله ماجاءت حاجتك) ذكر الدماميني أن الاندلسي

* تنبيه * مثل صار في العمل ما وافقها في المعنى من الافعال وذلك عشرة وهي آض ورجع وعاد واستحال وقعد وحار وارتد وتحول وغدا وراح كقوله

وبالمخض حتى آض جعدا عنطنطا * اذا قام ساوى غارب الفحل غاربه * وفي الحديث لا ترجعوا بعدي كفارا وقوله

وكان مضلي من هديت برشده فلله مغو عاد بالرشد آمرا

وفي الحديث فاستحالت غربا ومن كلام العرب أرهف شفرته حتى قعدت كأنها حربة وقال بعضهم

وما المرء الا كالشهاب وضوئه يحور رمادا بعد اذ هو ساطع

وقال الله تعالى ألقاه على وجهه فارتد بصيرا وقال امرؤ القيس

وبدلت قرحا داميا بعد صحة * فيا لك من نعمى تحولن أبؤسا * وفي الحديث لرزقتم كما يرزق الطير تغدو خماصا وتروح بطانا وحكى سيبويه عن بعضهم ماجاءت حاجتك بالنصب والرفع بمعنى صارت فالنصب على أن ما استفهامية مبتدأ وفي جاءت ضمير يعود الى ما

وأدخل التأنيث على ما لأنها هي الحاجة وذلك الضمير هو اسم جاءت وحاجتك خبر والتقدير أية حاجة صارت حاجتك وعلى الرفع حاجتك اسم جاءت وما خبرها وقد استعمل كان وظل وأضحى

وأصبح وأمسى بمعنى صار كثيرا نحو وفتحت السماء فكانت أبوابا وسيرت الجبال فكانت سرابا وقوله

بتيهاء قفر والمطي كأنها قطا الحزن قد كانت فراخا بيوضها * ونحو ظل وجهه مسودا وهو كظيم وقوله

ثم أضحوا كأنهم ورق جف فألوت به الصبا والدبور

وقوله

فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم إذ هم قريش وإذ ما مثلهم بشر

وقوله

أمست خلاء وأمسى أهلها احتملوا * أخنى عليها الذي أخنى على لبد * قال في شرح الكافية وزعم الزمخشري أن بات ترد أيضا بمعنى صار ولا حجة له على ذلك ولا لمن وافقه (وغير ماض) وهو المضارع والأمر واسم الفاعل والمصدر (مثله) أي مثل الماضي (قد عملا) العمل المذكور (إن كان غير الماضي منه استعملا)

يعني أن ما تصرف من هذه الأفعال يعمل غير الماضي منه عمل الماضي وهي في ذلك على ثلاثة أقسام قسم لا يتصرف بحال وهو ليس باتفاق ودام على الصحيح وقسم يتصرف تصرفا ناقصا وهو زال وأخواتها فإنه لا يستعمل منها الأمر ولا المصدر وقسم يتصرف ودوام

قال فلا تستعمل بمعنى صار إلا في خصوص هذا التركيب فلا يقال جاء زيد قائما بمعنى صار وأن ابن الحاجب طرده في غيره وجعل منه جاء البر قفيزين ونقل هذا السيوطي في الهمع عن قوم (قوله وأدخل التأنيث على ما) أي أوقعه على ضميرها أي أنث ضميرها والمراد أدخل علامة التأنيث على الفعل المسند إلى ضميرها (قوله بتيهاء) أي أرض يتيه فيها السائر قفر أي خالية والمطي الواو للحال وهو اسم جنس جمعي لمطية سميت مطية لأنها تمطو في سيرها أي تسرع كأنها أي في سرعة السير قطا الحزن أي القطا في الحزن بفتح الحاء ما غلظ وصعب من الأرض وفائدة هذه الإضافة أن الحزن لا تألفه القطا لأن الغالب عليه قلة الماء والعشب فتكون أسرع سيرا فيه وجملة قد كانت الخ حال من قطا الحزن وفائدتها التنبيه على شدة سرعة سيرها لأن إسراعها إلى فراخها غالبا أشد من إسراعها إلى البيض (قوله فألوت) أي طارت والصبا والدبور ريحان متقابلتان (قوله فأصبحوا الخ) في الاستشهاد به نظر لما تقدم من اشتراط أن لا يكون خبر صار وما بمعناها ماضيا (قوله أمست خلاء) الشاهد في هذا فقط لا في الثاني لكون الخبر فيه ماضيا وصار وما بمعناها لا يكون خبرهما ماضيا كما مر وأخنى عليها أهلكها ولبد كعنب نسر عمر طويلا (قوله وهو المضارع الخ) يشعر بأنه لا يجيء منها اسم مفعول وهو كذلك على الصحيح وأما قول سيبويه مكون فيه فقال في شرح الجمل أن أبا الفتح سأل أبا علي عنه فقال ما كل داء يعالجه الطبيب (قوله مثله) حال من فاعل عمل مقدمة على عاملها لتصرفه أو نعت لمفعول مطلق محذوف أي عملا مثل عمل الماضي ويشكل على كل منهما ما ذكره بعضهم من منع تقدم معمول الفعل المقرون بقد عليه فلعله غير متفق عليه (قوله وهي) أي هذه الأفعال في ذلك أي التصرف ثبوتا مع التمام أو النقصان وانتفاء (قوله ودام على الصحيح) مقابله ما قاله الأقدمون وقليل من المتأخرين أن لها مضارعا وهو يدوم فهي متصرفة عندهم تصرفا ناقصا كما ذكره في التوضيح وشرحه قالوا ولا يرد على القول الصحيح يدوم ودم ودائم

ودوام لانهامن تصرفات دام التامة ولى بالاقدمين ومن وافقهم أسوة لعدم ظهور الفرق بين قولك لا أكلك مادمت عاصيا وقولك لا أكلك ماتدوم عاصيا بل الصحيح عندى أن ايامصدرا أيضا بدليل أنهم شرطوا سبق ماالمصدرية الظرفية عليها ومن المعلوم أن ماالمصدرية تؤول مع مابعدها بمصدر وأن هذا المصدر مصدرها وقد وقع هذا المصدر فى عبارات كثيرين كالشارح عند قول المصنف كاعط الخ فلا يقال انها مع مابعدها فى تأويل مصدر مقدر لا موجود والحكم عليهم بأن ذلك منهم اختراع لما لم يرد عن العرب جور وسوء ظن فاذا قلت أحبك مدة دوامك صالحا كان دوام مصدر الناقصة وصالحا خبره مثل أحبك مادمت صالحا والفرق تحكم محض فتدبر (قوله تصرفا تاما) المراد التمام النسبى اذلم يجئ لها اسم مفعول (قوله ولم أك بغيا) أصل أك أكون حذفت ضمته للجازم وواوه لالتقاء الساكنين ونونه للتخفيف فلم يبق من أصول الكلمة الافاؤها وأصل بغيا بغويا جتمعت الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون قلبت الواو ياء وكسرت الغين لمناسبتها وادغمت الياء فى الياء كذا فى التصريح واعل وجه جعله من باب فعول لامن باب فعيل أن فعيلا لا يستوى فيه المذكر والمؤنث باطراد الا اذا كان بمعنى مفعول والظاهر أن بغيا هنا بمعنى فاعل وأما فعول فيستوى فيه المذكر والمؤنث باطراد اذا كان بمعنى فاعل (قوله قل كونوا حجارة أوحديدا) أصل كونوا قبل اتصال واو الجماعة به كون حذفت الواو لالتقاء الساكنين فصار كن فلما اتصل به واو الجماعة حركت النون بالضم لمناسبة الواو فرجعت الواو المحذوفة لزوال التقاء الساكنين قاله فى التصريح قال الروداني ان قيل لم لم ترجع الواو لزوال التقاء الساكنين فى نحو ولم أك بغيا بحذف النون قلنا لما كان المقتضى لحذف النون ليس واجبا بل هو أمر جائز وهو مجرد التخفيف صارت كأنها غير محذوفة بل هى ثابتة فى التقدير فوجب حذف الواو من التقاء الساكنين قائم بعينه بخلافه هنا فانه لما وجب تحريك النون لاجل واو الجماعة زال سكونها لفظا وتقديرا فزال موجب حذف الواو لفظا وتقديرا فلوحذفت لكان حذفها بلامقتض (قوله والمصدر) فمصدر كان الكون والكينونة ومصدر أضحى وأصبح وأمسى

تصرفا تاما وهو بأنها فالمضارع نحو ولم أك بغيا والامر نحو قل كونوا حجارة أوحديدا والمصدر كقوله ببذل وحلم ساد فى قومه الفتى

وكونك اياه عليك يسير

واسم الفاعل كقوله

ما كل من يبدى البشاشة كائنا

أخاك اذا لم تلفه لك منجدا

وقوله

قضى الله يا أسماء أن لست

زائلا أحبك حتى يغمض

الجفن مغمض (وفى جميعها) أى جميع هذه الافعال حتى

ليس ومادام (توسط الخبر)

بينها وبين الاسم (أجز)

اجماعا نحو وكان حقا علينا

نصر المؤمنين وقراءة حمزة

وحفص ليس البر أن تولوا

بنصب البر وقوله

سلى ان جهلت الناس عنا

وعنهم فليس سواء عالم وجهول

وقوله

لا طيب للعيش مادامت

منغصة لذاته بادكار الموت

والهرم تنبيهان الاول منع

ابن معطى توسط خبر مادام

وهو وهم اذ لم ينقل به غيره

ونقل صاحب الارشاد خلافا

فى جواز توسط خبر ليس

والصواب ما ذكرته الثانى

محل جواز توسط الخبر ما لم

يعرض ما يوجب ذلك أو

يمنعه فمن الموجب أن يكون الاسم مضافا الى ضمير يعود على شىء فى الخبر

الاخفاء والاصباح والامساء ومصدر صار الصير والصيرورة ومصدر بات البيات والبيتوتة ومصدر ظل الظلول (قوله وكونك اياه) أى الفتى المذكور وخبر الكون من حيث النقصان اياه ومن حيث الابتداء يسير (قوله اذا لم تلفه) أى تجده واعلم أنه اذا قيل ما منفك عمرو قائما كان منفك مبتدأ ناقصا معتمدا على نفى فيحتاج الى اسم وخبر من حيث النقصان وهما عمرو وقائما والى مرفوع يسد مسد خبره من حيث الابتداء فقيل هو مجموع الاسم والخبر أو الاسم فقط أو الخبر فقط ويرد على الاول أن فيه اقامة مرفوع ومنصوب مقام مرفوع وعلى الثانى أن المبتدأ لا يكتفى بهذا المرفوع لعدم حصول الفائدة بدون الخبر وعلى الثالث أن المغنى عن الخبر هو المرفوع والخبر منصوب واختار الحلبى على شرح الازهرية أنه الخبر فيكون قائما فى المثال مع كونه خبر منفك من حيث النقصان سد مسد خبر منفك من حيث الابتداء لانه به تمام الفائدة قال ولا يضر كونه منصوبا لانه ليس خبرا حقيقة وانما هو ساد مسده وربما ينازع فيه قولهم ويغنى عن الخبر مرفوع وصف الا أن يقال انه أغلبى والاقرب عندى أنه الاسم لانه مرفوع الوصف ولا يرد عدم الاكتفاء به لان ذلك لعارض نقصان المبتدا فافهم (قوله أن لست) أن مخففة من الثقيلة اسمها ضمير الشأن وجملة لست زائلا أحبك خبرها وزائلا خبر ليس واسم زائلا ضمير مستتر فيها وأحبك خبرها (قوله أجز اجماعا) لم يكترث بالمخالف فى دام وليس لغلطه فى هذه المخالفة كما سيذكره الشارح فلهذا حكى الاجماع والشارح أبقى الجواز فى كلام المصنف على ظاهره من استواء الطرفين لقوله بعد محل جواز توسط الخبر ما لم يعرض ما يوجب ذلك أو يمنعه ويصح أن يراد به ما قابل الامتناع فيصدق بالوجوب كما فى ليس فى تلك الدار صاحبها (قوله لا طيب للعيش) أى الحياة وبحث شيخ الاسلام فى الاستشهاد بالبيت باحتمال أنه من التنازع وأعمل الثانى وهو منغصة وأضمر فى الاول وهو دامت بل يلزم على الاعراب الاول الفصل بين العامل وهو منغصة والمعمول وهو بادكار بأجنبى وهو لذاته (قوله منع ابن معطى الخ) لعله يرى وجوب ترتيب أجزاء صلة الحرف المصدرى (قوله والصواب ما ذكرته) ان كان المراد من نفى الخلاف كما قد يتبادر ورد أن

المثبت مقدم على النافي الا أن يقال المخالفة الشاذة وجودها كالعدم فلا ينبغي اعتبارها (قوله نحو كان غلام هند بعلها) في هذا المثال الاول نظر لعدم وجوب توسط الخبر فيه لجواز تقديم خبر غير دام وليس على الناسخ فالصواب التمثيل بنحو يعجبني أن يكون في الدار صاحبها فان الحرف المصدري مانع من التقديم والضمير مانع من التأخير فوجب التوسط وأجاب سم بأن مراد الشارح بوجوب التوسط امتناع التأخير (قوله لما عرفت) أي في شرح قول الناظم كذا اذا عاد عليه مضمر من لزوم عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة لو أخر الخبر (قوله واقتران الخبر بالا) يأتي هنا سؤال الشارح وجوابه اللذان ذكرهما في شرح قوله أوقصد استعماله منحصرا (قوله الامكاء) أي صفيرا والتصدية التصفيق (قوله وأن يكون في الخبر الخ) الصواب الجواز في مثل هذا العود الضمير على متقدم رتبة وان تأخر لفظا والحاصل أن الخبر أحوال ستة وجوب التأخير نحو ما كان زيد الا قائما وكان صاحبي عدوي ووجوب التوسط نحو يعجبني أن يكون في الدار صاحبها ووجوب التقديم على الفعل نحو أين كان زيد ووجوب التأخير أو التوسط نحو هل كان زيد قائما ووجوب التوسط أو التقديم نحو كان غلام هند بعلها ونحو ما كان قائما الا زيد لجواز تقديم الخبر على كان مؤخرا عن ما كما قاله سم وجواز الثلاثة نحو كان زيد قائما (قوله أي سبق الخبر) وأما الاسم فقال ابن هشام في الحواشي ان مرفوع هذه الافعال مشبه بالفاعل وهو لا يتقدم على الفعل فكذلك ما أشبهه (قوله وهذا) أي تقديم خبر دام عليها كما يفيده ما بعده (قوله مسلمة) للزوم تقدم بعض الصلة على الموصول الحرفي وهو ممنوع ولزوم عمل ما بعد الحرف المصدري فيما قبله وهو أيضا ممنوع (قوله وفي دعوى الاجماع الخ) ما اعترض به على دعوى الاجماع لا يبطلها لانه قدح في علة المنع بأنها لا تفيد الاتفاق عليه ولا يلزم من ذلك عدم الاتفاق لجواز أن يكونوا أجمعوا على هذا الحكم ولو كانت العلة قاصرة فكان الاولى القدح بنقل الخلاف وقد نقل الخلاف ابن قاسم الغزي في شرحه ويمكن الجواب عن منع دعوى الاجماع فيها بثبوت الخلاف بحمل الاجماع فيها على اجماع البصريين كما في يس وعن قدح الشارح في التعليل

نحو كان غلام هند بعلها وليس في تلك الديار أهلها لما عرفت ومن المانع خوف اللبس نحو كان صاحبي عدوي واقتران الخبر بالا نحو وما كان صلاتهم عند البيت الا مكاء وأن يكون في الخبر ضمير يعود على شيء في الاسم نحو كان غلام هند مبغضها لما عرفت أيضا (وكل) أي كل العرب أو النحاة (سبقه) أي سبق الخبر (دام حظر) أي منع سبق مصدر نصب بحظر مضاف الى فاعله ودام في موضع النصب بالمفعولية والمراد أنهم أجمعوا على منع تقديم خبر دام عليها وهذا تحته صورتان الاولى ان يتقدم على ما ودعوى الاجماع على منعها مسلمة والاخرى أن يتقدم على دام وحدها ويتأخر عن ما وفي دعوى الاجماع على منعها نظر لان المنع معلل بعلتين احداهما عدم تصرفها وهذا بعد تسليمه لا ينهض مانعا باتفاق

بدليل اختلافهم ... على عدم تقدم ... وأجاز ... حرف ان مفتوحة حرف مصدري يفصل بينه وبين صلته وهذا أيضا مختلف فيه وقد أجاز كثير الفصل بين الموصول الحرفي وصلته اذا كان غير عامل كما المصدرية لكن الصورة الاولى أقرب الى كلامه أشعر بذلك قوله (كذا الذي سبق خبرما النافية) أي كما منعوا أن يسبق الخبر ما المصدرية كذلك منعوا أن يسبق ما النافية (فجئ بها متلوة لا تالية) أي متبوعة لا تابعة لان لها الصدر ولا فرق في ذلك بين أن يكون ما دخلت عليه يشترط في عمله تقدم النفي كزال أولا ككان فلا تقول قائما ما كان زيد ولا قاعدا ما زال عمرو قال في شرح الكافية وكلاهما جائز عند الكوفيين لان ما عندهم لا يلزم تصدرها ووافق ابن كيسان البصريين في ما كان ونحوه وخالفهم في ما زال ونحوه لان نفيها إيجاب * تنبيهات * الاول أفهم كلامه أنه اذا كان النفي بغير ما يجوز التقديم نحو قائما لم يزل زيد وقاعدا لم يكن عمرو وقال في شرح الكافية عند الجميع واستدل له بقول الشاعر

ورج الفتى للخير ما ان رأيته * على السن خيرا لا يزال يزيد * أراد لا يزال يزيد على السن خيرا فقدم معمول الخبر وهو خيرا

بان علة المنع مجموع الامرين لا كل واحد على حدته (قوله بدليل اختلافهم في ليس) أي في امتناع تقديم خبرها عليها قال سم قد يقال اختلافهم في ليس مع الاجماع على عدم تصرفها لا ينافي الاتفاق في دام لدركه عنهما قال البعض اذا كان هناك مدرك يخصها يكون هو علة المنع لا ما ذكر من عدم التصرف والكلام فيه على أن ما ذكر لا يتم الا ببيان المدرك والا كان شاهد زور لا لك ولا عليك اه وهو كلام حسن (قوله وقد أجاز) الاولى الفاء (قوله اذا كان غير عامل) بخلاف العامل كأن والفرق أن العامل أشد اتصالا بصلته من غير العامل لطلبه اياها من جهة العمل والموصولية بخلاف غير العامل لان طلبه اياها من جهة الموصولية فقط (قوله لكن الصورة الاولى) استدراك على قوله وهذا تحته صورتان وقوله أقرب الى كلامه أي باعتبار قوله كذا الذي سبق الخ ولهذا وضح الاقربية بقوله أشعر بذلك قوله الخ والا فلا أقرب الى قوله دام بقطع النظر عن قوله كذا الخ الصورة الثانية ولعل وجه الاشعار كما يشير اليه كلامه بعد حصول التناسب بين المشبه والمشبه به من حيث ان المسبوق في كل منهما ما (قوله ما النافية) مثلها همزة الاستفهام وكذا ان النافية عند الرضي وجعل السيوطي ن كلا (قوله كذلك) تأكيد لقوله كما منعوا (قوله فجئ بها الخ) هذا الشطر تو كيد لما قبله (قوله ولا فرق في ذلك) أي في امتناع تقديم الخبر على ما النافية (قوله لان نفيها ايجاب) أي الكلام بدخولها صار ايجابا لان مدخولها النفي وهي للنفي ونفي النفي ايجاب فكأنه لم يكن هناك ما النافية المستحقة للتصدير وأجاب ابن هشام عن دليل ابن كيسان بأن نحو ما زال زيد قائما نفي باعتبار اللفظ ايجاب باعتبار المعنى فمنعوا التقديم نظرا الى اللفظ والاستثناء المفرغ نظرا الى المعنى ولما كان التقديم أمرا راجعا الى اللفظ نظر فيه الى اللفظ والاستثناء أمرا راجعا الى المعنى لانه اخراج من معنى الاول نظر فيه الى المعنى (قوله ورج الفتى) أي الشاب للخير أي لفعل الخير ومراتبه على السن أي على زيادته أي كلما ازداد عمره (قوله وهو خيرا) اقتصر عليه مع أن قوله على السن معموله أيضا لانه ظرف متوسع فيه فلا ينهض

على الخبر وهو يزيد مع النفي الا وتقديم المعمول يؤذن بجواز تقديم العامل غالبا لكنه حكى فى التسهيل الخلاف عن الفراء قلت ومن شواهده الصريحة قوله

مه عاذلى فهائما لن أبرحا
بمثل أو أحسن من شمس الضحى

* الثانى أفهم أيضا جواز توسط الخبر بين ما والمنفى بها نحو ما قائما كان زيد وما قاعدا زال عمرو ومنعه بعضهم والصحيح الجواز * الثالث قوله كذا يوهم أن هذا المنع مجمع عليه لانه شبهه بالمجمع عليه وانما أراد التشبيه فى أصل المنع دون وصفه لما عرفت من الخلاف

(ومنع سبق خبر ليس اصطفى) منع مصدر رفع بالابتداء مضاف الى مفعوله وهو سبق والفاعل محذوف وسبق مصدر جر بالاضافة مضاف الى فاعله وهو خبر وليس فى محل نصب بالمفعولية واصطفى جملة فى موضع رفع خبر المبتدا والتقدير منع من منع أن يسبق الخبر ليس اصطفى أى اختير وهو رأى الكوفيين والمبرد والسيرافى والزجاج وابن السراج والجرجانى وأبى على فى الحلبيات وأكثر المتأخرين لضعفها بعدم التصرف وشبهها بما النافية

دليلا (قوله على الخبر الخ) كذا فى بعض النسخ وفى بعضها على النفى بلا وهو الشهر وأولى لان الكلام فى التقدم على النفى لا فى التقدم على الخبر (قوله غالبا) احترز به عن نحو ان فى الدار زيدا جالس وزيدا لن أضرب أو لم أضرب وعن نحو عمرا زيد ضرب على رأى البصريين المجيزين تقديم المعمول فيه على المبتدا وعن نحو وأما اليتيم فلا تقهر (قوله لكنه الخ) استدراك على قول المصنف فى شرح الكافية عند الجميع (قوله الخلاف عن الفراء) أى أنه يمنع التقديم فى جميع حروف النفى (قوله ومن شواهده) أى جواز التقديم على النفى بغيرما (قوله بمثل أو أحسن) أى بمثل شمس الضحى فحذف من الاول لدلالة الثانى والاحسن أن أو بمعنى بل (قوله بين ما والمنفى بها) سيصرح الشارح فى الخاتمة بأنها اذا دخل على غير زال وأخواتها من أفعال هذا الباب نافى كان المنفى هو الخبر وحينئذ لا تستقيم عبارته فكان الاولى أن يقول بين ما والفعل وقد يجاب بأن المنفى فى الظاهر الفعل فهو مراد الشارح بالمنفى (قوله وانما أراد الخ) أى وليس هذا مراده وانما أراد الخ (قوله لما عرفت من الخلاف) من قوله سابقا وكلاهما جائز عند الكوفيين (قوله ومنع سبق خبر الخ) الخلاف فى غير ليس الاستثنائية اذ لا يتقدم عليها الخبر اجماعا ومثلها لا يكون فى الاستثناء وأفهم كلام المصنف جواز تقدم الخبر على غير دام وليس والمنفى بما وهو كذلك فتقول قائما كان زيد نعم ان رفع الخبر اسما ظاهرا نحو كان زيد كريما أبوه امتنع تقديمه بدون مرفوعه لئلا يلزم الفصل بينه وبين معموله بأجنبى كما فى الفارضى وغيره فان قدم مع مرفوعه فالظاهر الجواز قال الرضى فان كان معمول الخبر منصوبا وقدم الخبر دون منصوبه جاز على قبح نحو ضاربا كان زيد عمرا لان منصوبه ليس بجزئه وان كان ظرفا أو جارا ومجرورا جاز بلا قبح نحو ضاربا كان زيد اليوم أو فى الدار اذ الظروف يتوسع فيها اه ثم رأيت المسئلة بتفاصيلها الثلاثة فى التسهيل ووقع الخلاف اذا كان الخبر جملة اسمية نحو كان زيد أبوه فاضل أو فعلية نحو كان زيد يقوم أبوه والاصح جواز تقدمه كما فى التسهيل (قوله فى الحلبيات) هى مسائل أملاها بحلب (قوله لضعفها بعدم التصرف) هذه العلة من طرف جميع المانعين وقوله وشبهها

بما النافية من طرف المانعين من غير الكوفيين لما تقدم من تجويز الكوفيين تقدم الخبر على ما النافية لمنعهم وجوب تصدرها (قوله ألا يوم يأتيهم) أى العذاب (قوله من أن تقديم المعمول الخ) أى غالبا فلا يرد نحو زيدا لن أضرب وانما امتنع تقديم أضرب لضعف عامله بخلاف زيدا قاله زكريا (قوله وأجيب الخ) أجيب أيضا بأن يوم يأتيهم معمول لمحذوف أى ألا يعرفون يوم يأتيهم وجملة ليس مصروفا عنهم حال مؤسسة واذ زعم البعض كشيخنا أنها مؤكدة وبأن يوم فى محل رفع بالابتداء وفتحه بناء لاضافته الى الجملة وليس مصروفا عنهم خبره وضمير ليس على هذا اليوم وبأن يوم متعلق بليس بناء على الصحيح من جواز تعلق الظرف والجار والمجرور بكان وأخواتها لدلالتها على الاحداث كما يأتى (قوله بأن معمول الخبر هنا ظرف الخ) قال الروداني فيه أنه يلزم الجمهور وحينئذ القول بجواز تقديم خبر ليس اذا كان ظرفا أو عديله وليس كذلك لاطلاقهم المنع اه وقد يقال لا لزوم لان معمول المعمول للناسخ دون المعمول للناسخ ولا يلزم من تجويز انتقال الضعيف عن رتبته انتقال القوى عن رتبته فافهم (قوله وأيضا فان عسى الخ) ليس جوابا ثانيا كما يوهمه ظاهر العبارة بل هو تعليل ثالث لامتناع تقدم خبر ليس عليها فكان الاولى تقديمه على قوله وحجة الخ ويمكن أن يقال هو معارضة لدليلهم بعد ابطاله (قوله مع عدم الاختلاف فى فعليتها) يرد ما تقدم فى شرح قوله بتا فعلت من أن بعض الكوفيين زعم حرفية عسى ودفعه شيخنا السيد بأن المراد بالاختلاف المعدوم فى عسى والاختلاف الموجود فى ليس اختلاف البصريين لاتفاقهم على فعلية عسى وقول بعضهم كالفارسى بحرفية ليس (قوله كما عرفت) أى من قوله وليس فى محل نصب بالمفعولية اذ لو كان خبر مضافا الى ليس لقال فى محل جر بالاضافة (قوله وذلك ممنوع) أى فى الشعر (قوله وذو تمام الخ) فيه اشارة الى ان التمام الاكتفاء بالمرفوع والنقصان الافتقار الى المنصوب أيضا فتسمية هذه الافعال ناقصة لنقصانها عن بقية الافعال بالافتقار الى شيئين وقيل لنقصانها عنها بتجردها من الحدث قال المحققون كالرضى أى من الحدث المقيد لان الدال عليه هو الخبر أما هى فتدل على حدث مطلق يقيده

وحجة من أجاز قوله تعالى ألا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم لما علم من أن تقديم المعمول يؤذن بجواز تقديم العامل وأجيب بأن معمول الخبر هنا ظرف والظروف يتوسع فيها وأيضا فان عسى لا يتقدم خبرها اجماعا لعدم تصرفها مع عدم الاختلاف فى فعليتها فليس اولى بذلك لمساواتها لها فى عدم التصرف مع الاختلاف فى فعليتها * تنبيه * خبر فى كلامه منون ليس مضافا الى ليس كما عرفت والا توالى خمس حركات وذلك ممنوع (وذو تمام) من أفعال هذا الباب أى التام منها (ما برفع يكتفى) أى يستغنى

بمرفوعه عن منصوبه كما هو
الاصل في الافعال وهذا
المرفوع فاعل صريح (وماسواه)
أي ماسوى المكتفي بمرفوعه
(ناقص) لافتقاره الى المنصوب
(والنقص في فتئ) و (ليس)
و (زال) ماضي يزال التي هي
من أفعال الباب (دائما في)
فلا تستعمل هذه الثلاثة تامة
بحال وماسواها من أفعال
الباب يستعمل ناقصا وتاما
نحو ماشاء الله كان أي
حدث وان كان ذو عسرة أي
حضر وتأتي كان بمعنى كفل
و بمعنى غزل يقال كان
فلان الصبي اذا كفله وكان
الصوف اذا غزله ونحو
فسبحان الله حين تمسون
وحين تصبحون أي حين
تدخلون في المساء وحين
تدخلون في الصباح خالدين
فيها مادامت السموات
والارض أي مابقيت وكقوله

الخبر حتى ليس وجعد تم الانتفاء فاذا قلت كان زيد قائما أو ليس زيد قائما
فكأنك قلت في الاول حصل شئ لزيد حصل القيام وفي الثاني انتفى شئ عن
زيد انتفى القيام فيكون في الكلام اجمال ثم تفصيل وعليه فتعمل في الظرف
وقيل لاتدل على الحدث اصلا بل هي لنسبة الحدث الدال عليه خبرها الى
مرفوعها او زمانه وممن قال به المحقق الشريف وهو الموافق لقول كثير من
علماء المعاني المسند في باب كان هو الخبر وكان قيد له ولقول المنطقيين ان كان
رابطة يربط بها المحمول بالموضوع فلا تعمل في الظرف وهو مشكل عندي فيما
له مصدر اذ لا معنى للمصدر الا الحدث اللهم الا أن يكون أصحاب هذا القول
ينكرون مجيء مصدر لشئ منها ثم رأيته مسطورا لكن ردّ الانكار
وكونك اياه عليك يسير الا أن يدعى أنه مصدر التامة وأن التقدير وكونك
تفعله أي المذكور وقبل من البذل والحلم على أن الجملة حال فلما حذف
الفعل انفصل الضمير وشمل تعريفه التام كان بمعنى كفل أو غزل لعدم
توقف الفعل المتعدي على المفعول واعلم أن أقرب ماقيل في لاضير بنه كائنا
ما كان أن ما نكرة خبر كائنا واسمها الضمير المستتر فيها وكان تامة صفة لما
أي لاضير بنه حالة كونه كائنا شيئا كان أي كائنا أي شئ وجد (قوله
بمرفوعه) فيه اشارة الى أن الرفع بمعنى المرفوع كما هو الاقرب (قوله في فتئ)
أي لا بفتح التاء أما مفتوحها فيجيء تاما بمعنى كسر وأطفأ يقال فتأته عن
الامر كسرته والنار فتأتها أطفأتها حكاه المصنف في شرح التسهيل عن
الفراء وذكره صاحب القاموس ثم قال عن ابن مالك في كتابه جمع اللغات
المشكلة وعزاه للفراء وهو صحيح وغلط أبو حيان وغيره في تغليطه اه (قوله
بحال) أي في حال (قوله أي حدث) تفسير كان في المثال الاول بحدث وفي
الثاني بحضر من تفسير الشئ بجزئيات معناه مراعاة للانسبية والاوضحية
فلا ينافي ان كان التامة التي ليست بمعنى كفل أو غزل معناها ثبت هذا وقال
الراغب كان في الآية ناقصة أي وان كان ذو عسرة غريما لكم فحذف الخبر
لدلالة السياق عليه واعلم أن الكون مصدر لكان مطلقا الا التي بمعنى كفل
فمصدرها الكيانة كالحراسة قاله الدماميني (قوله أي مابقيت) وتأتي دام
التامة بمعنى سكن ومنه الحديث لا يبولن أحدكم في الماء الدائم أي

وبات وباتت له ليلة * كليلة ذي العائر الارمد * وقالوا بات بالقوم أي نزل بهم ليلا وغوظل اليوم أي دام ظله واضحينا أي دخلنا في الضحى ومنه قوله

اذا الليلة الشهباء أضحى جليدها * أي بقي جليدها حتى أضحى أي دخل في الضحى ويقال صار فلان الشئ بمعنى ضمه اليه وصرت الى زيد تحولت اليه وقالوا برح الخفاء وانفك الشئ بمعنى انفصل وبمعنى خلص * تنبيهان * الاول انما قيدت زال بماضي يزال للاحتراز عن ماضي يزيل فانه فعل تام متعد معناه ميز يقولون زل ضأنك عن معزك أي ميز بعضها من بعض ومصدره الزيل ومن ماضي يزول فانه فعل تام قاصر معناه الانتقال ومنه قوله تعالى ان الله يمسك السموات والارض أن تزولا ومصدره الزوال * الثاني اذا قلت كان زيد قائما جاز أن تكون كان ناقصة فقائما خبرها وأن تكون تامة فيكون حالا من فاعلها واذا قلت كان زيد أخاك وجب أن تكون ناقصة لامتناع وقوع الحال معرفة (ولا يلي العامل) أي كان وأخواتها (معمول الخبر) مطلقا عند جمهور البصريين

الساكن (قوله وبات وباتت الخ) الشاهد في بات الاولى لانها التامة أما الثانية فناقصة بمعنى صار اسمها ليلة وخبرها له بناء على مذهب الزمخشري أن بات تأتي بمعنى صار والعائر بالعين المهملة والراء اسم جامد يطلق على القذى الذي تدمع له العين وعلى الرمد وعلى بثر في الجفن الاسفل وعلى كل ما أعل العين كما في القاموس فالارمد على الثاني صفة لذي العائر مؤكدة وعلى ما عداه مؤسسة وليس العائر في البيت اسم فاعل من العور ليكون الواو لان معناه كما في القاموس وغيره الاخذ والاذهاب والذهاب والاتلاف ولا يناسب هنا شئ من هذه المعاني اذا فهمت ما ذكرناه في البيت علمت ما في كلام غير واحد كالبعض من الوهم فلا تكن أسير التقليد (قوله بات بالقوم) وكذا يقال بات القوم متعديا بنفسه أي أتاهم ليلا (قوله ظل اليوم أي دام ظله) في التسهيل أن ظل التامة بمعنى دام وبمعنى طال ومثل الدماميني الاول بنحو لو ظل الظلم هلك الناس والثاني بنحو ظل الليل وظل النبت (قوله اذا الليلة الشهباء) أي التي لا غيم فيها والجليد البرد الشديد وصدر البيت ومن فعلاتي أنني حسن القرى (قوله بمعنى ضمه اليه) أي أو قطعه كما في التسهيل قال شارحه الدماميني نقلا عن المصنف يقال صاره يصيره ويصوره أي ضمه أو قطعه اه ومنه بمعنى الضم فصرهن اليك وفي الهمع أنها تأتي بمعنى رجع أيضا ومنه ألا الى الله تصير الامور (قوله برح الخفاء) أي ذهب وتأتي بمعنى ظهر أيضا وقوله بمعنى انفصل وبمعنى خلص معنيان لانفك كما في شرح الجامع والهمع متقاربان (قوله للاحتراز عن ماضي يزيل) مبني على المشهور من أن يزيل لم يرد مضارعا لزال الناقصة أما على ما حكاه الكسائي والفراء من وروده مضارعا لها وأنهم يقولون لا أزيل أفعل كذا فينبغي أن يقال زال لا بمعنى ميز ولا بمعنى انتقل قاله الدماميني (قوله وجب أن تكون ناقصة) أي ما لم تكن بمعنى كفل (قوله ولا يلي العامل الخ) للفصل بين العامل ومعموله بمعمول غيره قاله في التصريح قال سم ويفهم منه جواز نحو زيد كان طعامك آكلا وبه صرح الدماميني لان الاسم مستتر وهو سابق على معمول الخبر فلا فصل اه واعلم أن مثل هذا التقديم ممنوع في غير هذا الباب كنعت فيه فلو قيل جاء عمرا يضرب زيد لم يجز لان سبب المنع الا الفصل

سواء تقدم الخبر على الاسم نحو كان طعامك آكلا زيد خلافا لابن السراج والفارسي وابن عصفور أم لم يتقدم نحو كان طعامك زيدا آكلا واجازه الكوفيون مطلقا تمسكا بقوله

قنافذ هداجون حول بيوتهم * بما كان اياهم عطية عودا * وخرج على زيادة كان أو اضمار اسم مرادبه الشان أو راجع الى ما وعليهن فعطية مبتدأ وقيل ضرورة وهذا التأويل متعين في قوله

باتت فؤادي ذات الخال سالبة

معمول غيره فلا يختص بفعل دون فعل نقله يس عن المصنف وزيد في مثاله فاعل جاء وفاعل بضرب ضمير مستتر فيه يرجع الى زيد (قوله سواء تقدم الخبر على الاسم) أي وتقدم المعمول أيضا على الخبر كما مثل أما اذا تقدم الخبر عليه فانه يجوز اجماعا نحو كان آكلا طعامك زيد وكذا يجوز تقدمه على العامل نحو وأنفسهم كانوا يظلمون واعلم أن نحو كان زيدا آكلا طعامك يتحصل فيه أربع وعشرون صورة حاصلة من ضرب ستة في أربعة لان التركيب مشتمل على أربعة ألفاظ وفي تقدم كل واحد منها ستة أوجه حاصلة من التخالف في الالفاظ الثلاثة بعده مثلا اذا قدمت كان فان ذكر بعده زيد فاما أن يتقدم الخبر أو معموله وان ذكر بعده آكلا فاما أن يتقدم الاسم أو المعمول وان ذكر بعده طعامك فاما أن يتقدم الاسم أو الخبر وقس على ذلك وكلها جائزة عند البصريين الا كان طعامك زيد آكلا وكان طعامك آكلا زيد وآكلا كان طعامك زيد كما يؤخذ من كلام الناظم (قوله قنافذ الخ) قاله الفرزدق يهجو رهط جرير بالفجور والخيانة ويشبههم بالقنافذ في مشيهم ليلا فقوله قنافذ تشبيه بليغ أو استعارة مصرحة وهو جمع قنفذ بقاف مضمومة ثم فاء مضمومة أو مفتوحة فذال معجمة كما في التصريح والهداجون من الهدجان وهو مشية الشيخ والباء في بما سببية وعطية قيل هو أبو جرير والشاهد في ايلائه كان معمول عودا الذي هو خبرها وما مر من أن هذا البيت من كلام الفرزدق هو ما في التصريح وشواهد العيني فقول البعض هو من كلام جرير غير صحيح (قوله أو اضمار اسم) أي لكان وقوله مرادبه الشأن أي وحينئذ فعائد الموصول محذوف أي عودهم به ولا تحتاج جملة الخبر الى رابط لان الاسم ضمير الشأن (قوله أو راجع الى ما) وعليه فعائد الموصول الضمير المستتر في كان ورابط جملة الخبر بالمبتدا المنسوخ محذوف أي عودهم به (قوله فعطية مبتدأ) ولا يضر تقدم معمول الخبر الفعلي على المبتدا لجوازه عند البصريين كما في سم عن الشيخ خالد (قوله وهذا التأويل) أي جعله ضرورة متعين أي بالنسبة لبقية التأويل المذكورة فلا ينافي احتمال فؤادي في البيت الاول وسلمى في الثاني للنداء ومعمول سالبة ومغريا محذوف أي لك ولا يعارضه في الثاني قوله فيه عنها حيث لم يقل

عنك لاحتمال الالتفات فاندفع الاعتراض على الشارح فى دعواه التعين (قوله
ان حم) بالبناء للمجهول أى تقدر (قوله التحلم) أى تكلف الحلم والصبر عنها
أو المراد فى نهاية الحلم بالضم أى المنام والاول أحسن (قوله لظهور نصب
الخبر) أى فلا يمكن زيادة كان ولا اضمار ضمير الشأن (قوله الى أقرب
مذكور فى قوله الخ) فيه ان أقرب مذكور من قوله الا اذا الخ الخمر وليس
الضمير عائدا اليه الا أن يقال المراد مذكور مقصود بالذات والمضاف اليه
مذكور لتقييد المضاف فافهم (قوله أو حرف جر) أو مانعة خلو فتجوز الجمع
اذ يجوز أن يقال كان عندك فى الدار زيد جالسا أو جالسا زيد (قوله ومضمر
الشأن) مفعول مقدم لانو وهو من اضافة الدال الى المدلول وقوله اسما حال
من مضمر أى حالة كونه محكوما باسميته لكان فيفيد أن كان الشأنية ناقصة
وهو الاصح لانه لم يثبت فى كلامهم ضمير الشأن الا مبتدأ فى الحال أو فى
الاصل نحو قل هو الله أحد ونحو انه لا اله الا الله وقيل تامة فاعلها
الضمير والجملة مفسرة له وقيل واسطة (فائدة) قال فى المغنى ضمير الشأن
يخالف القياس من خمسة أوجه أحدها عوده على ما بعده لزوما فلا يجوز
تقدم الجملة المفسرة له ولا شئ منها عليه ثانيها أن مفسره لا يكون الا جملة
مصرحا بجزأيها عند جمهور البصريين ثالثها انه لا يتبع بتابع فلا يؤكد ولا
يعطف عليه ولا يبدل منه رابعها انه لا يعمل فيه الا الابتداء أو أحد نواسخه
خامسها انه ملازم للافراد فلا يثنى ولا يجمع وان فسر بحديثين أو أحاديث
ويذكر باعتبار الشأن مثلا ويؤنث باعتبار القصة ان كان فى مفسره مؤنث
عمدة وتأنيثه حينئذ أولى ولمخالفته القياس من الاوجه الخمسة لا يحسن
الحمل عليه اذا أمكن غيره ومن ثم ضعف قول الزمخشرى فى انه يراكم انه اسم
ان ضمير الشأن فالاولى كونه ضمير الشيطان ويؤيده قراءة وقبيله بالنصب
اذ ضمير الشأن لا يعطف عليه واحتمال كونه مفعولا معه مرجوح هنا فلا
ينبغى تخريج التنزيل عليه وضعف قول كثير من النحاة ان اسم أن
المفتوحة المخففة ضمير الشأن فالاولى أن يعاد على غيره اذا أمكن ويؤيده
قول سيبويه فى أن يا ابراهيم ان تقديره أنك وفى كتبت اليه أن لا تفعل انه
يجزم على النهى وينصب على معنى لئلا ويرفع على أنك اه بتلخيص وبعض

فالعيش ان حم لى عيش من
الشيب * وقوله لئن كان
سلى الشيب بالصد مغريا
لقد هون السلوان عنها التحلم
لظهور نصب الخبر وأصل
تركيب النظم ولا يلى
معمول الخبر العامل
مقدم المفعول وهو العامل
وأخر الفاعل وهو معمول
المذكر لرعاية النظم وليعود
الضمير الى أقرب مذكور
من قوله (الا اذا ظرفا أتى)
أى معمول الخبر (أو حرف
جر) مع مجروره فانه
حينئذ يلى العامل اتفاقا نحو
كان عندك أو فى الدار زيد
جالسا أو جالسا زيد لتوسع
فى الظرف والمجرور (ومضمر
الشان اسما انو) فى العامل
(ان وقع) شئ من كلامهم
(موهم) جواز (ما استبان
انه امتنع)

زيادة وأن على الجزم تفسيرية وعلى النصب مصدرية وعلى الرفع مخففة (قوله كما تقدم بيانه) أى كوهم الجواز الذى تقدم بيانه وهو قوله فى البيت بما كان اياهم الخ (قوله وقوله) عطف على ما أى وكالوهم فى قوله (قوله معرسهم) على صيغة المفعول وهو محل النزول آخر الليل لكن المراد به محل نزولهم ليلا (قوله فى رواية تلقى بالتاء المثناة من فوق) قيد بذلك لانه لا يكون موهما لجواز ما استبان امتناعه وصحته بحسب الظاهر لجواز إيلاء العامل معمول الخبر عند تقدم الخبر على الاسم الا على هذه الرواية ليصح كون المساكين اسم ليس وتلقى خبرها لانه على رواية يلقى بالتحتية وهى الاصح يتعين أن يكون المساكين فاعل يلقى والا لقال يلقون ليطابق المساكين فى الجمعية وأما على رواية الفوقية فيغنى عن المطابقة فى الجمعية تاء التأنيث بتأويل المساكين بالجملة أو الجماعة وقصد الشاعر وصفهم بكثرة الاكل من التمر الذى قدمه لهم حين نزلوا به وكان أحد البخلاء المشهورين (قوله ليس هو أى الشان) فاسمها ضمير الشان وكل النوى مفعول تلقى والمساكين فاعل تلقى والجملة خبر ليس (قوله وقد عرفت) أى من قوله وهذا التأويل متعين الخ والقصد من هذا الكلام تقييد قول المصنف ومضمر الشان الخ (قوله حيث أمكن تقديره) بأن كان مفسر ضمير الشان جملة مصرحا بجزأيها اسمية أو فعلية (قوله اذا مت الخ) لا يقال يحتمل انه جاء على لغة من يلزم المثنى الالف لانا نقول يمنعه قوله شامت ومثن بالرفع وتقديره مبتدا خلاف الظاهر (قوله وقد تزاد كان) أى لا تعمل الرفع والنصب بل لا تعمل شيئا أصلا كما هو مذهب الفارسي والمحققين ونسب الى الجمهور وهو الاصح وذهب جماعة الى أنها تعمل الرفع فقط ومرفوعها ضمير يرجع الى مصدرها وهو الكون ان لم يكن ظاهرا أو ضميرا بارزا ومعنى زيادتها على هذا عدم اختلال المعنى بسقوطها فكان الزائدة على المذهب الأول لا تامة ولا ناقصة وعلى الثانى تامة فقول المصنف وقد تزاد كان أى لا بقيد التمام أو النقصان فاعرفه ثم هى باقية على دلالتها على الزمان الماضى على المشهور ولهذا كثر زيادتها بين ما التعجبية وفعل التعجب لكونه سليب الدلالة على المضى وقال الرضى لا بل هى لمحض التأكيد فالدالة على الزمن الماضى كما فى نحو ما كان أحسن زيدا كالزائدة لا زائدة حقيقة

كما تقدم بيانه فى قوله فنافذ هداجون البيت وقوله فأصبحوا والنوى عالى معرسهم وليس كل النوى تلقى المساكين فى رواية تلقى بالتاء المثناة من فوق وبه احتج من أجاز ذلك مع تقديم الخبر وقال الجمهور التقدير ليس هو أى الشان وقد عرفت انه انما يقدر ضمير الشان حيث أمكن تقديره ومن الدليل على صحة تقدير ضمير الشان فى كان قوله

اذا مت كان الناس صنفان شامت * وآخر مثن بالذى كنت أصنع *

(وقد تزاد كان فى حشو) أى بين شيئين وأكثر ما يكون ذلك بين ما وفعل التعجب (كما كان أصح علم من تقدما) وما كان أحسن زيدا وزيدت بين الصفة والموصوف فى قوله

في غرف الجنة العليا التي
وجدت * اقم هناك بـمى
كن مشكور * وجعل منه
سيبويه قول الفرزدق *
فكيف اذا مررت بدار
قوم * وجيران لنا كانوا كرام
ورد ذلك عليه لكونها
رافعة للضمير وليس ذلك
مانعا من زيادتها كما يمنع
من الغاء ظن عن توسطها
أو تأخرها اسنادها
الى الفاعل وبين العاطف
والمعطوف عليه كقوله

وبهمه حقيد الموضع وبنى على ذلك أن الحكم بزيادتها بين ما وفعل التعجب فيه
تجوز وفي كلام شيخنا السيد أنها قد تزاد مجردة عن الزمان لمحض التأكيد
وقد تزاد دالة على الزمان الماضي كما كان أصح الخ ولا تدل على الحدث اتفاقا
على ما أفاده البعض وهو عندي مشكل لان مقتضى القول السابق أن لها
مرفوعا بل صريحه دلالتها على الحدث اذلا يسند في الحقيقة من الافعال الا
الاحداث فالوجه أن عدم دلالتها على الحدث عند من يقول بأنها لا فاعل لها
فقط فلا تكن من الغافلين واعلم أن زيادة كان كثيرة في نفسها فالتقليل
المستفاد من قول الناظم وقد تزاد بالنسبة الى عدم زيادتها أفاده يس (فائدة)
قال في المغني يجوز في كان من نحو ان في ذلك لذكرى لمن كان له قلب نقصانها
وتمامها وزيادتها وهي أضعفها والظرف متعلق بها على التمام وباستقرار
محذوف مرفوع على الزيادة ومنصوب على النقصان الا ان قدرت الناقصة
شانية فالاستقرار مرفوع لانه خبر المبتدا وكان في فانظر كيف كان عاقبة
مكرهم تحتمل الاوجه الثلاثة لكنها على النقصان لا تكون شانية لاجل
الاستفهام وتقدم الخبر لان خبر ضمير الشان لا يكون الا جملة خبرية بتأخرة
بجميع أجزائها وكيف حال على التمام وخبر لكان على النقصان وللمبتدا
على الزيادة اهـ مع زيادة من الشمني (قوله العليا) بضم العين مع القصر وأما
بفتحها فمع المد فلا يناسب البيت لوجوب القصر فيه وجعل القصر فيه
للضرورة لا ضرورة اليه والاظهر انه صفة للغرف (قوله وجعل منه سيبويه
الخ) المعنى في البيت ما ذكره الدماميني وفاقا للمبرد وكثير أنها ناقصة والضمير
اسمها ولنا خبرها فليست زائدة وعلى انها زائدة فعلى اعمالها هي تامة
والضمير فاعلها وعلى اهمالها قيل الاصل هم لنا ثم قدم الخبر ووصل الضمير
بكان الزائدة اصلاحا للفظ لئلا يقع الضمير المرفوع المنفصل بجانب الفعل
وقيل الضمير توكيد للمستتر في لنا على أن لنا صفة لجيران ثم وصل لما ذكر
فتحصل في كان في البيت أربعة أقوال أفاده المصرح وعلى القولين
الاخيرين يكون هذا الضمير مستثنى من قاعدة ان الضمير لا يتصل الا
بعامله (قوله ورد ذلك الخ) الرد مبني على أن معنى زيادتها أنها لا تعمل أصلا
(قوله وليس ذلك) أي رفع كان للضمير وهذا رد للرد وهو مبني على ان معنى

زيادتها شذت سقوطها وان عملت عند ذكرها وقد يمنع قياسه بأن الالغاء ليس كالزيادة فتأمل (قوله في لجة) أي شدة ففيه استعارة تصريحية وغمرت بحورها ترشيح (قوله والبست سربال الشباب) أي تلبست بالاحوال الدالة على الشباب ففيه استعارة تصريحية تبعية في لبست أو أصلية في سربال والشبيبة الشباب (قوله بنت الخرشب) بخاء معجمة مضمومة فراء ساكنة فشين معجمة مضمومة فموحدة والكملة جمع كامل قال الزمخشري في المستقصى فاطمة بنت الخرشب الانمارية ولدت لزياد العبسي الكملة ربيعا الكامل وقيسا الحافظ وعمارة الوهاب وأنس الفوارس وقيل لها أي بنيك أفضل فقالت ربيع بل عمارة بل قيس بل أنس ثكلتهم ان كنت أعلم أيهم أفضل والله انهم كالحلقة المفرغة لا يدري أين طرفاها (قوله نعم شذت الخ) استدراك على الاطلاق قوله في حشو فانه يوهم انها تزاد قياسا حتى بين الجار والمجرور واستفيد منه أن زيادتها فيما سبق قياسية وهو الذي أيده سم وفي شرح ابن عقيل على النظم انها سماعية فيما عدا التعجب وهو المفهوم من قول الدماميني وزيادتها بعد ما التعجبية مقيس اهـ وبهذا علم أن نقل شيخنا السيد والبعض عن الدماميني قياسيتها فيما سبق فيه نظر بالنسبة الى ما عدا التعجب اللهم الا أن يكون له قولان (قوله سراة) بفتح السين المهملة جمع سري أي سيد على غير قياس تسامى أي تتسامى والمسومة الخيل المجعول عليها سومة بضم السين أي علامة لتترك في المرعى والعراب العربية ويروى المطهمة الصلاب والمطهمة المتناسقة الاعضاء والصلاب الشداد (قوله من قول أم عقيل) أي وهي تلاعب ولدها عقيل بن أبي طالب (قوله نبيل) من النبل بالضم أو النبالة وهما الفضل وشمأل كجعفر كاه وأحد لغاته ريح تهب من ناحية القطب الشمالي ثانيها شأمل كجعفر مقلوب شمأل ثالثها شمال كسحاب رابعها شمل بسكون الميم خامسها شمل بتحريكها وبليل بمعنى فاعلة أو مفعولة أي بالة أو مبلولة لمسافتها من الندى والمراد أنها رطبة وكنت بقولها اذا تهب الخ عن الدوام (قوله لا تزاد في غيره) أي الاول والآخر لا عتناعهما (قوله أبردها) الضميران للدنيا كما قاله زكريا (قوله وشانيهما) أي باغضهما (٢) والقصد بقوله مشغول بمشغول الدعاء عليه بعشق شخص مشغول عنه

في لجة غمرت أباك بحورها * في الجاهلية كان والاسلام * و بين نعم وفاعلها كقوله

والبست سربال الشباب أزورها * ولنعم كان شبيبة المحتال * ومن زيادتها بين جزء الجملة قول بعض العرب ولدت فاطمة بنت الخرشب الكملة من بني عبس لم يوجد كان مثلهم نعم شذت زيادتها بين الجار والمجرور كقوله

سراة بني أبي بكر تسامى * على كان المسومة العراب

* تنبيهات * الأول أفهم كلامه انها لا تزاد بلفظ المضارع وهو كذلك الا ما ندر من قول أم عقيل

أنت تكون ماجد نبيل * اذا تهب شمأل بليل

* الثاني أفهم قوله في حشو أنها لا تزاد في غيره وهو كذلك خلافا للفراء في اجازته زيادتها آخرا * الثالث أفهم أيضا تخصيص الحكم بها أن غيرها من أخواتها لا يزاد وهو كذلك الا ما شذ من قولهم ما أصبح أبردها وما أمسى أدفأها روى ذلك الكوفيون وأجاز أبو علي زيادة أصبح وأمسى في قوله عدو عينيك وشانيهما أصبح مشغول بمشغول وقوله

(٢) قوله أي باغضهما يقتضي أن شنأ بمعنى أبغض متعد بالالف وهو لغة رديئة كما في القاموس أو يقال كما في المصباح فكان الأولى أن يقول أي مبغضهما من أبغض الرباعي اهـ مصححه

أعاذل قولي ما هويت فأوّبي * كثيرا أرى أمسى لديك ذنوبي

وأجاز بعضهم زيادة سائر أفعال الباب اذا لم ينقض المعنى (ويحذفونها) أي كان وحدها أو مع الاسم وهو الأكثر (ويبقون الخبر) على حاله (وبعد ان ولو) الشرطيتين (كثيرا ذا) الحكم (اشتهر) من ذلك المرء مجزي بعمله ان خيرا فخير وان شرا فشر وقوله * قد قيل ما قيل ان صدقا وان كذبا * وقوله حدبت على بطون ضبة كلها ان ظالما فيهم وان مظلوما وفي الحديث التمس ولو خاتما من حديد وقال الشاعر

لا يأمن الدهر ذو بغي ولو ملكا * جنوده ضاق عنها السهل والجبل

* تنبيهان * الأول قد تحذف كان مع خبرها ويبقى الاسم من ذلك مع ان المرء مجزي بعمله ان خير فخير وان شر فشر برفعهما أي ان كان في عمله خير فجزاؤه خير وان كان في عمله شر فجزاؤه شر وفي هذه المسئلة أربعة أوجه مشهورة هذان والثالث نصبهما على تقدير ان كان عمله خيرا فهو يجزى خيرا * والرابع عكس الأول أي رفع الأول ونصب الثاني

قيل

بعشق غيره أو المراد مشغول بمشغول به لان المحب لا يرضى الشركة في حبيبه (قوله أعاذل الخ) الهمزة للنداء وعاذل منادى مرخم وأوّبي من التأويب وهو الترجيع وكثيرا مفعول ثان لارى (قوله أي كان) أي هذه المادة لا بقيد الزيادة ولا بقيد الصيغة الماضوية لما سيأتي من سيبويه في ولو تمرا من تقدير يكون (قوله اما وحدها) فالاقتصار على الخبر في قوله ويبقون الخبر ابقاؤه على الحالتين فلا تنافي هذا الاقتصار قول الشارح اما وحدها وان أورده سم وأقره شيخنا والبعض (قوله وهو الأكثر) أي لان الفعل ومرفوعه كالشيء الواحد (قوله وبعد ان) الظرف متعلق باشتهر وكثيرا الاحسن انه حال من فاعل اشتهر ولا تكرار في الجمع بين الكثرة والشهرة لانه لا يلزم من احداهما الاخرى قال في التصريح والغالب في ان هذه أن تكون تنويعية (قوله ولو) أي التدريج ما بعدها فيما قبلها فلا يجوز الا حتف ولو تمرا وانما كثر حذفها بعدهما لان ان أم أدوات الشرط العاملة ولو أم غير العاملة كما أن كان أم بابها وهم يتوسعون في الامهات ما لم يتوسعوا في غيرها قاله في التصريح (قوله المرء الخ) قال شيخنا والبعض لفظ الحديث الناس مجزيون بأعمالهم الخ اه وقال شيخنا السيد المرء مجزي بعمله ليس حديثا وان صح معناه قاله القليوبي ولذلك حكاه الحافظ في الهمع بلفظ قيل وكذا غيره اه وهذا قد يفيد أنه لم يرد مطلقا ويؤيده تعبير صاحب التوضيح بقوله وقولهم الناس مجزيون بأعمالهم الخ وكذا في همع السيوطي فيما رأيته من نسخة وعلى تسليم ورود الناس مجزيون بأعمالهم الخ يكون الشارح رواه بالمعنى (قوله بعمله) أي بجنس عمله لان العمل ليس مجزيا به بل عليه قاله الناصر أو الباء بمعنى على (قوله حدبت الخ) حدب بحاء ودال مهملتين كفرح عطف ورق وضبة بفتح الضاد المعجمة وتشديد الموحدة ويروى بكسر الضاد وتشديد النون ومدلولا العلمين متغايران (قوله ان كان في عمله خير) لم يقدر كان التامة مع الاستغناء معها عن تقدير المنصوب لتوافق حالة النصب ولان الناقصة أكثر استعمالا من التامة (قوله أربعة أوجه مشهورة) نص في التسهيل على أنه ربما جر المقرون بان أو ان لا اذا عاد اسم كان الى مجرور بحرف قال الدماميني نحو المرء مقتول بما قتل به ان سيف فسيف أي ان كان

وهذا الرابع أضعفها والأول أرجحها وما بينهما متوسطان ومنه مع لو ألا طعام ولو تمر جوز فيه سيبويه رفع تمر على تقدير ولو يكون عندنا تمر * الثاني قل حذف كان مع غيران ولو كقوله من لد شولا فالى اتلائها قدره سيبويه من لد أن كانت شولا (وبعد أن) المصدرية (تعويض ما عنها) أى عن كان

قتل بسيف فقتله أيضا بسيف وحكى يونس مررت برجل صالح ان لا صالح فطالح أى ان لا يكن المرور بصالح فالمرور بطالح وذلك لقوة الدلالة على الجار بتقدم ذكره لكن هذا انما يسهل الحذف لا انما يوجب الاطراد فلا يقال منه الا ما سمع هذا مذهب سيبويه ونص المصنف على اطراده اه ببعض حذف (قوله وهذا الرابع أضعفها) أفعل التفضيل ليس على بابه بالنسبة الى الاول كما ان قوله أرجحها ليس على بابه بالنسبة الى الرابع وانما كان أضعف لان فيه حذف كان وخبرها وحذف فعل ناصب بعد فاء الجزاء وكلاهما نادر ومن هذا يعلم أن أرجحية الاول لسلامته منهما واشتماله على شيئين مطردين وهما اضمار كان واسمها بعد ان واضمار المبتدا بعد فاء الجزاء وأن توسط الثانى والثالث لسلامة كل من أحدهما واشتماله على أحد المطردين ومقتضى هذا أنهما متساويان وبه قال الشلوبين وقال ابن عصفور رفعهما أحسن من نصبهما ووجه بأن الحذف فى الرفع أقل منه فى النصب وقال الدمامينى الرفع ضعيف من جهة المعنى لان معنى ان كان فى عملهم خير فجزاؤهم خير غير مقصود لان مراد المتكلم ان كان نفس عملهم خيرا الا ان كان لهم أعمال منها خير وقد يدفع بأنه على التجريد مثل لهم فيها دار الخلد قاله سم (قوله على تقدير ولو يكون عندنا تمر) المناسب عندكم الا أن يكون استفهام المتكلم من اهل بيته واستفيد منه أن الحذف ليس خاصا بلفظ الماضى بخلاف الزيادة (قوله من لد شولا) بفتح الشين وسكون الواو مع التنوين جمع شائلة على غير قياس اذ قياس جمعها شوائل والشائلة الناقة التى خف لبنها وارتفع ضرعها وأتى عليها من نتاجها سبعة أشهر أو ثمانية والشائل بلا هاء الناقة التى تشول بذنبها للقاح أى ترفعه لأجله ولا لبن لها أصلا وجمعها شول بضم الشين وتشديد الواو كراكع وركع والفاء زائدة والاتلاء بالكسر مصدر أتلت الناقة اذا اتلاها ولدها أى تبعها أى من زمن كونها شولا الى زمن تبعية أولادها لها كذا فى التصريح وغيره (قوله قدره سيبويه من لد أن كانت شولا) أتى فى التقدير بأن لقلة اضافة لدن الى الجمل واعترض بأنه يلزمه حذف الموصول الحرفى وصلته وابقاء معمولها وهو ممنوع وان جاز حذف أن وحدها خلافا لما يوهمه كلام البعض * وأجيب بأنه حل معنى لا حل اعراب وحل

(ارتكب) فتحذف كان لذلك وجوبا اذ لا يجوز الجمع بين العوض والمعوض (كمثل أما أنت برا فاقترب) فأن مصدرية وما عوض عن كان وأنت اسمها وبرا خبرها والأصل لان كنت برا حذفت لام التعليل لان حذفها مع ان مطرد ثم حذفت كان فانفصل الضمير المتصل بها ثم عوض عنها ما وأدغمت فيها النون ومنه قوله:

أبا خراشة أما أنت ذا نفر
فان قومي لم تأكلهم الضبع

﴿ تنبيه ﴾ حذفت كان مع معمولها بعد ان في قولهم افعل هذا اما لا أي ان كنت لا تفعل غيره

الاعراب من لدن كانت وان كانت اضافتها الى الجملة قليلة وقدروه في نحو من لد شالت شولا فجعل شولا مصدرا لا جمعا وهو أولى كما قاله الرضي (قوله ارتكب) وهم خروجه عن القياس وليس كذلك لانهم عوضوا الحرف من الجملة في نحو يومئذ قياسا فهذا أولى (قوله فتحذف كان) أي وحدها اذ لا يجوز حذف الاسم معها كما صرح به الفارضي (قوله وجوبا) أي عند الجمهور وأجاز المبرد أما كنت منطلقا انطلقت ولم يسمع هذا العمل الا في ضمير المخاطب وأجاز سيبويه أما زيد ذاهبا ذهبت (قوله اذ لا يجوز الجمع بين العوض والمعوض) كما لا يجوز حذفهما معا فلا يقال ان أنت برا قاله الفارضي (قوله فاقترب) الفاء زائدة دخلت تشبيها بفاء الجواب لان الاول سبب والثاني مسبب (قوله فأن مصدرية) أي عند البصريين وذهب الكوفيون الى أنها شرطية بدليل الفاء لانهم يجيزون فتح همزة ان الشرطية ونقل البعض في بعض نسخ حاشيته الاول عن غير البصريين والثاني عن البصريين سبق قلم قال الفارضي وأن المصدرية حينئذ في محل نصب أو جر على الخلاف في محلها بعد حذف حرف الجر منها اهـ (قوله وأنت اسمها) أي اسم كان وقيل العامل فيهما ما لنيابتها عن كان فالاسم والخبر لها (قوله والاصل لان كنت برا) أي الاصل الثاني والاصل الاول اقترب لان كنت برا فقدمت العلة على المعلول ثم حذفت اللام الى آخر ما قال الشارح وزيدت الفاء لما مر (قوله ثم حذفت كان) أي وصلة الموصول الحرفي قد تحذف نحو ما أن حراء مكانه أي ما ثبت أن ذا يس (قوله أبا خراشة) بضم الخاء المعجمة صحابي وهو منادى حذف منه حرف النداء وقوله أما أنت الخ حذف معلول العلتين لدلالة المقام والاصل لان كنت ذا نفر افتخرت علي لا تفتخر على فان قومي الخ والضبع حيوان معروف شبه به السنة المجدبة على طريق الاستعارة المصرحة والاكل ترشيح وقيل الضبع حقيقة فيها أيضا ويحتمل أن المراد به الحيوان المعروف فيكون الكلام كناية عن عدم ضعف قومه لان القوم اذا ضعفوا عاثت فيهم الضباع قاله السيوطي في شرح شواهد المغني (قوله حذفت كان) أي وجوبا وقوله مع معمولها جعله المصنف من حذفها مع اسمها فقط لان لا من الخبر لكنه لم يحذف لبقاء بعضه (قوله بعد ان في قولهم الخ) نقل في التصريح

ونحو ديع أحد وديار وعريب بلا يقال ما كل سئلت الا أحدا (قوله في كل ماذكر) أي في أن النفي هو الخبر وفي انه اذا انتقض الايجاب قرن الخبر بالا وفي أنه اذا كان الخبر ملازما للنفي لم يجز أن يقترن بالا بقي أن ليس وما كان يشتركان في شئ آخر نبه عليه في التسهيل وعبارته مع زيادة من الدماميني عليه وتختص ليس بجواز اقتران خبرها بواو ان كان جملة موجبة بالا كقوله

ليس شئ الا وفيه اذا ما * قابلته عين البصير اعتبار

ومنع ذلك بعضهم وتأول البيت اما على حذف الخبر والجملة حال أو على زيادة الواو ويشاركها في ذلك كان بعد نفي كقوله

ما كان من بشر الا ومنيته * محتومة لكن الآجال تختلف

وربما شبهت الجملة المخبر بها في هذا الباب بالحالية فوليت الواو مطلقا كقوله

وكانوا أناسا ينفحون فأصبحوا * وأكثر ما يعطونك النظر الشزر

وقوله فظلوا ومنهم سابق دمعه له * وآخر يثني دمعة العين بالهمل

وهذا انما أجازه الاخفش دون غيره من البصريين ولا حجة في البيتين لاحتمال أصبح وظل فيهما التمام وجعل الجملة حالية أو يقال هما ناقصان والخبر محذوف اه وقال في التسهيل ورفع ما بعد الا في نحو ليس الطيب الا المسك لغة تميم اه أي حملا لها عند انتقاض نفيها على ما في الاهمال كما في المغني قال الدماميني حكى ذلك عنهم أبو عمرو بن العلاء ثم نقل في رد نحو هذا التركيب الى اللغة المشهورة تأويلات منها أن الطيب اسمها والا المسك نعت للاسم لان تعريفه تعريف الجنس والخبر محذوف أي ليس طيب غير المسك موجودا أو ورد عليه أن فيه التزام حذف الخبر بلا سادّ مسدّه ثم قال قال ابن هشام وما تقدم من نقل أبي عمرو أن ذلك لغة تميم يرد هذه التأويلات اه وقوله موجودا عبارة المغني طيبا (قوله فنفيها إيجاب) أي باعتبار مآل المعنى لما مر من أن نفي النفي إيجاب (قوله فلا يقترن خبرها بالا) أي لان الاستثناء المفرغ لا يكون في الموجب الا في الفضلات على قلة والخبر ليس فضلة فلا يجوز ما زال زيد الا قائما لاستحالة استمرار زيد على جميع الصفات الا القيام (قوله فمؤول) أي بوجهين أولهما أحسنهما لاعتراض على ثانيهما بأن عامل الحال ان جعل تنفك فيه ان ما قبل الا لا يعمل فيما بعد المستثنى الا

في كل ما ذكر وأ زال وأخواتها
، فمعناها إيجاب فلا يقترن
خبرها بالا كما لا يقترن بها
خبر كان الخالية من نفي
لتساويهما انتفاء ثبوت
الخبر وما أوهم خلاف ذلك
فمؤول كقوله

فى نابعه أو فى المستثنى منه وعلى الخسف ليس واحدا منهما وان جعل الظرف لزم تقدم المستثنى فى الاستثناء المفرغ على عامله وقد منعه البصريون وتقدم الحال على عاملها الظرف وهو نادر و بأن الاستثناء المفرغ فى الفضلات قليل فى الايجاب وخرج ابن جنى البيت على أن تنفك ناقصة والا زائدة كما جوزه الواحدى فى قوله تعالى كمثل الذى ينعق بما لا يسمع الا دعاء ونداء (قوله حراجيج) جمع حرجوج بحاء مهملة فراء فجيمين بينهما واو كعصفور وهى الناقة السمينة أو الشديدة أو الضامرة والمراد بالخسف حبسها عن المرعى يعنى انها تناخ معدة للسير فلا ترسل من أجل ذلك الى المرعى وأو بمعنى الى أن كما صنع الشارح تبعا للمرادى فتسكين الياء للضرورة على رواية نرمى بالنون قال الدمامينى وأحسن منه جعلها عاطفة على مناخة ونائب فاعل يرمى على روايته بالتحتية قوله بها (قوله الا فى حال اناختها الخ) أى فهى تنتقل من مشقة الى مشقة وقوله على الخسف أى على وجه الخسف

(فصل فى ما ولا ولات وان المشبهات بليس)

أى فى العمل كما أشار اليه الشارح (قوله لمشابهتها اياها فى المعنى) وهو النفى والمثبت لا عمالها عمل ليس هو الاستقراء وتلك المشابهة علة اعمال العرب اياها عمل ليس لان المثبت قياسنا اياها على ليس وتلك المشابهة جامع القياس اذ لا قياس مع النص فلا اعتراض بأن هذا قياس فى اللغة وهو ممتنع ساقط بحذافيره قال سم انما يظهر التعليل بمشابهتها ليس فى المعنى لو كان عمل ليس لما فيها من النفى وليس كذلك بدليل عملها مع انتقاض نفيها (قوله لانها حروف) ان قلت الفعل أقوى من الحرف فهلا قدم عليها أفعال المقاربة قلت لانها أظهر شبها بباب كان من حيث ظهور عملها الرفع والنصب كثيرا لكثرة مجىء خبرها مفردا بخلاف أفعال المقاربة ومن حيث موافقة البعض باب كان معنى وعملا بخلاف أفعال المقاربة (قوله أعملت ما) أى عند البصريين وجعل الكوفيون المرفوع مبتدأ والمنصوب خبره على نزع الخافض وهى وان عند الاطلاق لنفى الحال كليس كما فى الهمع (قوله وأهملها بنو تميم) بلغتهم قرأ ابن مسعود ما هذا بشر بالرفع ونقل عن عاصم،

حراجيج ما تنفك الا مناخة
على الخسف أو نرمى بها بلدا قفرا أى ما تنفصل عن الاتعاب الا فى حال اناختها على الخسف الى أن نرمى بها بلدا قفرا فتنفك هنا تامة ويجوز أن تكون ناقصة وخبرها على الخسف ومناخة منصوب على الحال أى لا تنفك على الخسف الا فى حال اناختها والله أعلم

(فصل فى ما ولا ولات وان المشابهات بليس)

انما شبهت هذه بليس فى العمل لمشابهتها اياها فى المعنى وانما أفردت عن باب كان لانها حروف وتلك أفعال (اعمال ليس أعملت ما) النافية نحو ما هذا بشرا وما هن أمهاتهم وهذه لغة الحجازيين وأهملها بنو تميم وهو القياس لعدم اختصاصها بالاسماء ولا عمالها عند الحجاز يين

ماهو أنتما قائم بالرفع (قوله شروط) أى أربعة ذكر الناظم منها ثلاثة صراحة وواحدا ضمنا فى قوله وسبق حرف جر الخ فانه تضمن أن شرط عملها أن لا يتقدم معمول خبرها وهو غير ظرف على اسمها وزاد قوم شرطين آخرين أن لا تتكرر ما نحو ما ما زيد قائم وأن لا يبدل من خبرها موجب بالا نحو ما زيد شئ الا شئ لا يعبأ به وتركهما المصنف لان الاول ان كان المراد منه أن لا تتكرر على أن الثانية نافية مؤسسة فهو داخل فى شرط بقاء النفى لان نفى النفى ازالة للنفى وان كان المراد منه أن لا تتكرر على أن الثانية نافية مؤكدة فهو ضعيف كما ستعرفه والثانى داخل فى شرط بقاء النفى لان إيجاب البدل إيجاب للمبدل منه مع أن ابن عقيل رجح فى شرحه على النظم أن ابدال الموجب من خبرها لا يبطل عملها وعليه مشى الشارح فى الاستثناء حيث اجاز رفع البدل على محل الخبر وعبارة المغنى اذا قلت ليس زيد شيئا الا شيئا لا يعبأ به جاز كون النصب على الاستثناء أو البدل فان جئت بما مكان ليس بطلت البدلية لان ما لا تعمل فى الموجب اه قال الشاطبى لا تعمل ما الا بهذه الشروط بخلاف ليس فانها تعمل دون شرط منها وأورد عليه سم أن ان لا تلى ليس كما اعترف به بعد ذلك يعنى ومقتضى عموم قوله دون شرط منها أن ليس تعمل وان وليها ان مع انها لا تلى ليس أصلا هذا مرادهم ولم يفهم البعض مراده فقال ما قال (قوله دون ان) أى المزيدة لا النافية المؤكدة لما كما يستفاد من قول الشارح لمخرجة على أن ان نافية الخ وبالاولى تأكيد ما النافية بما نافية أخرى فلا يبطل عملها كما يصرح به كلام المصنف فى شرح التسهيل واعتمده الدمامينى والمرادى وان خالف فى ذلك بعضهم كما مر وقد يتبادر من هذا الكلام أن تعقيب ما النافية بما أخرى زائدة لا نافية مبطل للعمل فلتنظر وانما لم تعمل مع ان لبعدها عن شبه ليس بوقوع ان بعدها وقيل لضعفها عن تخطى ان وكذا يقال فى زيادة ما بعدها ان قلنا بابطالها العمل (قوله مع بقا النفى) أى نفى الخبر فلا يضر انتقاض نفى معمول خبرها نحو ما زيد ضاربا الا عمرا سم (قوله أى علم) أى من باب المبتدا والخبر فانه علم منه أن حق المبتدا التقدم والخبر التأخر (قوله بنى غدانة) بضم الغين المعجمة والصريف الفضة والخزف الفخار (قوله لا زائدة) أى كما هى على رواية الاهمال

شروط أشار اليها بقوله (دون ان مع بقا النفى وترتيب زكن) أى علم فان فقد شرط من هذه الشروط بطل عملها نحو ما ان زيد قائم فما حرف نفى مهمل وان زائدة وزيد مبتدأ وقائم خبره ومنه قوله

بنى غدانة ما ان أنتم ذهب
ولا صريف ولكن أنتم الخزف

وأما رواية يعقوب بن السكيت ذهبا بالنصب فمخرجة على أن ان نافية مؤكدة لما لا زائدة

وكذا اذا انتقض النفي بالا نحو وما محمد الا رسول فشاذ قوله

وما الدهر الا منجنونا باهله وما صاحب الحاجات الا معذبا

فشاذ أو مؤول وكذا يبطل عملها اذا تقدم خبرها على اسمها نحو ما قائم زيد ومنه قوله

وما خذل قومي فأخضع للعدا ولكن اذا أدعوهم فهم هم

وأما قول الفرزدق

فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم اذهم قريش واذ ما مثلهم بشر

فشاذ وقيل غلط سببه انه تميمي وأراد أن يتكلم بلغة الحجاز ولم يدر أن من شرط النصب عندهم بقاء الترتيب بين الاسم والخبر وقيل مؤول *تنبيهان* الأول قال في التسهيل وقد تعمل متوسطا خبرها وموجبا بالا

فالتأكيد بان على انها نافية أقطى لانه بمنزلة تكرير ما وعلى انها زائدة معنوي كالتأكيد بسائر الحروف الزائدة كذا في حاشية السيوطي على المغني (قوله وكذا) أي كوجودان اذا انتقض الخ وهذه الجملة معطوفة على محذوف قبل قوله نحو ماان زيد قائم تقديره فبطل عملها اذا وجدت ان نحو الخ والمعطوف والمعطوف عليه تفصيل لقوله فان فقد شرط الخ فانتظمت عبارة الشارح (قوله بالا) خرج الانتقاض بغيرها فلا يبطل العمل عند البصريين نحو ما زيد غير قائم (قوله وما الدهر) قال الناصر المراد به نفس الفلك مجازا لا حركته فيكون اسم عين فصح انه من باب ما زيد الا سيرا والمنجنون الدولاب الذي يسقى عليه الماء وضم داله أكثر من فتحها (قوله أو مؤول) بجعله من باب ما زيد الا سيرا والاصل وما الدهر الا يدور دوران منجنون وما صاحب الحاجات الا يعذب معذبا أي تعذيبا فهما منصوبان على المفعولية المطلقة بفعلين محذوفين مختلفين بتقدير مضاف في الأول وجعل معذبا مصدرا ميميا بمعنى تعذيبا أو مؤول بجعلهما مفعولين لفعلين محذوفين متحدين أي يشبه منجنونا ويشبه معذبا وهذا أول كافة (قوله نحو ما قائم زيد) أي على جعل قائم خبرا أما على جعله مبتدأ رافعا لمكتفى به عن الخبر فلا اشكال في بقاء العمل لبقاء التركيب والمرفوع بالمبتدا في هذه الحالة فاعل بالوصف أغنى عن خبر ما على ما تقدم قاله شيخنا السيد (قوله وقيل غلط) أي لحن وفيه أن المعروف أن العربي لا يقدر أن يلحن كما أنه لا يقدر أن ينطق بغير لغته كذا في الروداني ثم قال والذي ينبغي أن لا يشك فيه أن ذلك اذا ترك العربي وسليقته أما لو أراد النطق بالخطا أو بلغة غيره فلا يشك في أنه لا يعجز عن ذلك وقد تكلمت العرب بلغة الحبش والفرس واللغة العبرانية وغيرها وأبو الاسود عربي وقد حكى قول بنته لامير المؤمنين علي ما أشد الحر بالرفع فقول سيبويه في قصته مع الكسائي في مسئلة كنت أظن أن العقرب أشد لسعة من الزنبور فاذا هو هي مرهم يا أمير المؤمنين أن ينطقوا بذلك لا بد من تأويله كأن يقال المراد مرهم من لم يسمع مقاله الكسائي ولم يدر القصة أو نحو ذلك مما يقتضي نطقهم على سليقتهم الذي هو المعيار اه وهو كلام في غاية النفاسة طالما جرى في نفسي (قوله وقيل مؤول) أي بأن فتحته بناء لاضافته

وفاقا لسيبويه في الأول وليونس في الثاني ‌• الثاني اقتضى الملائمة منع العمل عند توسط الخبر ولو كان ظرفا أو مجرورا قال في شرح الكافية من العرب من يرى عملها اذا تقدم خبرها وكان ظرفا أو مجرورا وهو اختيار أبي الحسن بن عصفور (وسبق حرف جر) مع مجروره (أو ظرف) معمولي ما مع بقاء العمل (كما بي أنت معنيا) وما عندك زيد قائما (أجارا العلما) مصدر نصب بالمفعولية لاجار مضاف الى فاعله والمراد انه يجوز تقديم معمول خبرها على اسمها اذا كان ظرفا أو مجرورا كما مثل ومنه قوله

باهبة حزم لذ وان كنت آمنا
فما كل حين من توالى مواليا

فان كان غير ظرف أو مجرور بطل العمل نحو ما طعامك زيدا آكل ومنه قوله

الى مبتدأ وذلك لرفع بالابتداء أو بأن الخبر محذوف أى موجود ومثلوم حال من الضمير في الخبر وانما قدرنا الخبر مفردا لما علم من أن الشاعر تميمي (قوله وفاقا لسيبويه في الأول) رد بأن المنصوص عن سيبويه المنع والمجوز اغا هو الجرمي والفراء (قوله اقتضى الملائمة) لا يقال قوله وسبق الخ يقيد هذا الاطلاق لشموله نفس الخبر ومعموله والتمثيل بالمعمول في قوله كما بي الخ لا يخصص والقاعدة حمل المطلق على المقيد لانا نقول عادته اعطاء الحكم بالمثال مع أن التعميم مبني على مذهب ابن عصفور المخالف للجمهور ومنهم المصنف (قوله وهو اختيار أبي الحسن بن عصفور) وتأييده بقياسه على معمول الخبر يمنع بالفرق بأنه يتوسع في الفضلة ما لا يتوسع في العمدة فان قيل قد اغتفروا تقدم خبر ان وأخواتها على اسمها اذا كان ظرفا أو جارا ومجرورا أجيب بأن هذه الحروف ضعيفة لانها فرع الفرع لانها محمولة على ليس وليس محمولة على كان على ما قيل بخلاف ان وأخواتها (قوله وسبق الخ) أشار به كما تقدم الى شرط رابع وهو أن لا يتقدم معمول خبرها على اسمها اذا كان غير ظرف أو جار ومجرور لان هذه الاحرف ضعيفة العمل فلا تقوى على أن يتصرف معها ويؤخذ من العلة منع تقديم معمول الخبر على الخبر نفسه ومنع تقديم معمول الاسم عليه فلا يقال ما زيد طعامك آكلا ولا ما زيدا ضارب قائما للزوم الفصل بينها وبين معمولها بأجنبي وان تردد فيهما سم كذا في يس واستظهر البعض عدم بطلان العمل بتقدم معمول الخبر على الخبر وللنفس ميل اليه لان الفصل فيه ليس بين ما ومعمولها معا بخلاف تقدم معمول الاسم عليه وانظر هل يجوز تقدم معمول الاسم عليه اذا كان ظرفا أو جارا ومجرورا للتوسع فيهما أو لا (قوله أو ظرف) لا يبعد أن أو مانعة خلو تجوز الجمع (قوله معمولي ما) مفعول سبق دفع به توهم أن المراد سبق ذلك على ما لامتناعه لان ما لها الصدارة (قوله والمراد الخ) عبر بالمراد لايهام العبارة شمول نفس الخبر أيضا (قوله باهبة حزم) الاهبة كما في القاموس العدة بالضم (قوله وان كنت آمنا) عطف على محذوف أى ان لم تكن آمنا وان كنت آمنا أو الواو للحال وان وصلية فيكون خلاف هذه الحالة مفهوما بالأولى والشاهد في تقدم كل حين لان كل بحسب ما بعدها وما بعدها ظرف

فتكون هي ظرفا (قوله تعرّفها المنازل) أى اطلب معرفتها فى المنازل والشاهد فى قوله وما كل الخ حيث أهمل ما عند تقدم معمول خبرها الذى ليس ظرفا ولا مجرورا هذا على رواية نصب كل أما على رواية رفعه فكل اسمها وجملة أنا عارف فى محل نصب خبرها والعائد محذوف أي عارفه ولا شاهد فيه حينئذ (قوله من بعد منصوب) أى أو مجرور بالباء الزائدة ولا يجوز جره ثم (قوله ولا يجوز نصبه) أى على رأي الجمهور أما على رأى يونس المتقدم من عدم اشتراط بقاء النفى فالنصب جائز (قوله لانه موجب) أى على مذهب الجمهور وأجاز المبرد كون بل ناقلة النفى الى ما بعدها فعليه يجوز ما زيد قائما بل قاعدا بالنصب أى بل ما هو قاعدا أفاده اللقانى وفيه اشكال لان نقل النفى الى ما بعد العاطف يصير ما قبله غير منفى فما وجه نصبه وجوابه أن النفى انما انتقل بعد تمام العمل فالنصب متجه (قوله جاز الرفع) أى على اضمار مبتدا أو اتباعا للمحل الخبرة بل دخول الناسخ بناء على مذهب من لا يشترط بقاء المحرز أى وجود الطالب للمحل (قوله ولا قاعدا) لا زائدة للتأكيد (قوله قد عرفت) أى من قوله لكونه خبر مبتدا مقدر (قوله مجاز) أى بالاستعارة التصريحية لعلاقة المشابهة الصورية (قوله وبعدما) أى عاملة أو مهملة ما لم يكن اهمالها لانتقاض النفى فان كان له لم تدخل الباء لان الكلام حينئذ ايجاب (قوله وليس) أى غير الاستثنائية لانها بمعنى الا ومصحوب الا لا يقترن بالباء كذا فى التصريح وسيأتى عن ابن هشام ما يوافقه (قوله جر البا الخبر) بشرط عدم نقض نفيه بالا كما تقدم فلا يجوز ما زيد الا بقائم وقبوله الايجاب فلا يجوز ما مثلك بأحد وأن لا يكون فى الاستثناء فلا يجوز قام القوم ليس بزيد أو لا يكون بزيد نقله يس عن ابن هشام وكالخبر الاسم اذا وقع فى موضع الخبر على قلة كقراءة بعضهم ليس البر (٢) بأن تولوا وجوههم بنصب البر وهذه الباء لتأكيد النفى على مذهب الكوفيين وهو الصحيح وقال البصريون لدفع توهم الاثبات لان السامع قد لا يسمع أول الكلام وقيل انما زيد الحرف سواء كان الباء أو غيرها لاتساع دائرة الكلام اذ ربما لا يتمكن المتكلم من نظمه أو سجعه الا بزيادة الحرف ومحل المجرور بها نصب على الاعمال وعليه يحمل ما ورد فى القرآن لان خبر ما لم يقع

وأجاز ابن كيسان بقاء العمل والحالة هذه (ورفع معطوف بلكن أو ببل من بعد) خبر (منصوب بما) الحجازية (الزم حيث حل) رفع مصدر نصب بالمفعولية لالزم مضاف الى مفعوله والفاعل محذوف والتقدير الزم رفعك معطوفا بلكن أو ببل الى آخره وانما وجب الرفع لكونه خبر مبتدا مقدر ولا يجوز نصبه عطفا على خبرما لانه موجب وهى لا تعمل فى الموجب تقول ما زيد قائما بل قاعد وما عمرو شجاعا لكن كريم أى بل هو قاعد ولكن هو كريم فان كان العطف بحرف لا يوجب كالواو والفاء جاز الرفع والنصب نحو ما زيد قائما ولا قاعدا ولا قاعد والارجح النصب * تنبيه * قد عرفت أن تسمية ما بعد بل ولكن معطوفا مجاز اذ ليس بمعطوف وانما هو خبر مبتدا مقدر وبل ولكن حرفا ابتداء (وبعدما) النافية (وليس جرّ البا) الزائدة (الخبر) كثيرا نحو وما ربك بظلام أليس الله بكاف عبده

في القرآن مجرّدا من الباء الا منصوبا ورفع على الاهمال (فائدة) قال في التسهيل وقد يجر المعطوف على الخبر الصالح للباء مع سقوطها قال الدماميني وهذا هو المعروف عندهم بالعطف على التوهم والذي عليه جمهور النحاة انه غير مقيس ثم قال في التسهيل ويندر ذلك أي جرّ المعطوف على الخبر المذكور في غير ليس وما ثم قال وان ولى العاطف بعد خبر ليس أو ما وصف يتلوه سببيّ نحو ليس أو ما زيد قائما ولا ذاهبا أخوه أعطى الوصف ماله مفردا من نصب أو جرّ على التوهم ورفع به السببيّ وهو أخوه في المثال أو جعلا مبتدأ وخبرا مقدّما ويطابق الوصف حينئذ والمبتدأ فتقول ولا ذاهبان أخواه ولا ذاهبون اخوته ولك أن تجعل الوصف مبتدأ والسببيّ فاعلا به أغنى عن الخبر لاعتماده على النفي وان تلاه أجنبي عطف بعد ليس على اسمها والوصف على خبرها فتقول ليس زيد قائما ولا ذاهبا عمرو وان جر بالباء جاز على الاصح جر الوصف المذكور وليس ذلك من العطف على معمولي عاملين مختلفين لان جرّ المعطوف بباء مقدرة مدلول عليها بالمتقدمة ويتعين رفع الوصف المعطوف مع ما سواء نصبت خبرها أو جررته بالباء لان خبرها لا يتقدم على اسمها فكذا خبر ما عطف على اسمها فيرجع العطف حينئذ الى عطف الجمل اه مع زيادة من شرحه للدماميني (قوله وبعد لا) أي عاملة عمل ان أو عمل ليس (قوله ونفي كان) أي وكان المنفية أي غير الاستثنائية كما مر (قوله وبقية النواسخ) عطف على كان فنفي مسلط عليها والمراد النواسخ غير ان واخواتها وغير كاد واخواتها (قوله قليلا) أتى به دفعا لتوهم أن قد ليست للتقليل (قوله فكن) الخطاب للنبي صلى الله عليه وسلم والفتيل الخيط الذي في شق النواة وهو منصوب على النيابة عن المفعول المطلق أي اغناء فتيلا وقوله عن سواد بن قارب من وضع الظاهر موضع المضمر (قوله اذ أجشع) من الجشع وهو شدة الحرص على الاكل وأعجل بمعنى عجل كما في التصريح ولابقاء أعجل على ظاهره وجه (قوله والخيل) يعني الفرسان والقعدد بضم القاف فسكون المهملة فضم الدال وفتحها الضعيف المتأخر قاله العيني (قوله أجروا الاستفهام) ظاهره ولو غير ابطالي وفي التصريح أن هل في البيت للجحد (قوله لشبهه اياه) أي في عدم تحقق مدخول كل (قوله بقول الخ) هو

(وبعد لا) النافية (ونفي كان) وبقية النواسخ (قد يجر) قليلا من ذلك قوله

فكن لي شفيعا يوم لا ذو شفاعة
بمغن فتيلا عن سواد بن قارب

وقوله

وان مدّت الأيدي الى الزاد لم أكن
بأعجلهم اذ أجشع القوم أعجل

وقوله

دعاني أخي والخيل بيني وبينه
فلما دعاني لم يجدني بقعدد

وربما أجروا الاستفهام مجرى النفي لشبهه اياه كقوله

يقول اذا اقلولى عليها وأقردت
ألا هل أخو عيش لذيذ بدائم

وندر في غير ذلك كخبر ان ولكن وليت في قوله * فان تنأ عنها حقبة لا تلاقها * فانك مما أحدثت بالمجرب

وقوله

ولكن أجرا لو فعلت بهين * وهل ينكر المعروف في الناس والأجر

وقوله

ألا ليت ذا العيش اللذيذ بدائم * على إحدى الروايتين وانما دخلت في خبر أن في قوله أولم يروا أن الله الذي خلق السموات والأرض ولم يعي بخلقهن بقادر لانه في معنى أوليس الله بقادر * تنبيهات * الأول لا فرق في دخول الباء في خبر ما بين أن تكون حجازية أو تميمية كما اقتضاه اطلاقه وصرح به في غير هذا الكتاب وزعم أبو علي أن دخول الباء مخصوص بالحجازية وتبعه على ذلك الزمخشري وهو مردود فقد نقل سيبويه ذلك عن تميم وهو موجود في أشعارهم فلا التفات الى من منع ذلك * الثاني اقتضى اطلاقه أيضا أنه لا فرق في ذلك بين العاملة والتي بطل عملها بدخول ان وقد صرح بذلك في غير هذا الكتاب ومنه قوله * لعمرك ما ان أبو مالك * بواه ولا بضعيف قواه * الثالث اقتضى اطلاقه أيضا انه لا فرق في لا بين العاملة عمل ليس كما تقدم والعاملة عمل ان نحو لا قوام

هجو من الفرزدق لجرير بأن قومه كانوا يأتون الاتن فالضمير في يقول الى الكاي اذا اعلولى أي ارتفع على الاتان وأفردت الاتان بالقاف أي لصقت بالارض وسكنت ألا هل الخ مقول القول واعترض البعض الاستشهاد بهذا بأنه خروج عما نحن فيه اذ الكلام في زيادة الباء بعد الناسخ وهو مدفوع بأن قول الشارح ور بما أجروا الاستفهام غير مقيد بأن يكون الاستفهام داخلا على ناسخ وان أوهمته عبارته بل هو أعم والمعنى ربما أجروا الاستفهام الموجود في الكلام مجرى النفي الداخل على الناسخ فالاستشهاد بالبيت في محله (قوله وندر) أي قل جدا (قوله كخبر ان الخ) وكالحال في ما جاءني زيد براكب (قوله فان تنأ) أي تبعد عنها أي عن أم جندب المذكورة في قوله أول القصيدة

خليلي مرا بي على أم جندب * لنقضي حاجات الفؤاد المعذب

حقبة أي مدة لا تلاقها بدل من تنأ لان عدم الملاقاة هو النأي كما قاله زكريا (قوله لو فعلت) معترض بين اسم لكن وخبرها وجواب لو محذوف أي لو فعلته لأصبت أو هي للتمني (قوله وانما دخلت الخ) جواب عما يرد على قوله وندر وحاصله كيف تدعي ندوره اذ كرم مع وقوعه في القرآن المنزه عن وقوع النادر استعمالا وحاصل الجواب أن دخولها في الآية لان مدخولها يؤول بحسب المعنى الى خبر ليس (قوله لانه في معنى الخ) بدليل التصريح به في قوله تعالى أوليس الذي خلق السموات والارض بقادر أو يقال لان أن ومعمولها سدا مسد مفعولي يروا العلمية وهي من النواسخ فدخولها جزء من معمولي الناسخ فكأنه معموله وقد أجاز الزجاج القياس على ما في الآية فأجاز ما ظننت أن أحدا بقائم (قوله في خبر ما) الاضافة لأدنى ملابسة بالنسبة للتميمية لانها لا خبر لها أي الخبر الواقع في حيزها (قوله وتبعه على ذلك الزمخشري) بناء منهما على أن المقتضي لزيادة الباء نصب الخبر وليس كذلك فان المقتضي نفيه اه دماميني أي بدليل دخولها في نحو لم أكن بقائم وامتناعها في كنت قائما (قوله في أشعارهم) كقول الفرزدق لعمرك ما معن بتارك حقه (قوله بدخول ان) أي أو بعدم الترتيب لا بانتقاض النفي بالا فالمفهوم فيه

تفصيل فلا اعتراض (قوله لاخير بخير) بحث فيه باحتمال كون الباء ظرفية لا زائدة والخبر الجار والمجرور وأجاب غير واحد كالبعض بأن هذا الاحتمال خلاف الظاهر وان ادّعى الدماميني ظهوره وأنا أقول لا يتعين التزام هذا الاحتمال أو التزام كون الكلام على زيادة الباء مقلوبا لان المعنى المقصود من هذا الكلام نفي كينونة الخير في الخير الذي بعده النار أي نفي وجود شيء من الخير في الخير الذي بعده النار وهذا انما يفيده الكلام اذ جعلت الباء ظرفية أو نفي الخيرية عن الخير الذي بعده النار وهذا انما يفيده الكلام اذا جعل مقلوبا والاصل لاخير بعده النار خير وليس المقصود نفي الخيرية التي بعدها النار عن الخير كما يفيده جعل الباء زائدة من غير التزام القلب لان معنى كون لا لنفي الجنس انها لنفي الخبر عن الجنس فان قلت يغني عن التزام القلب جعل بعده النار صفة لاسم لا قلت يلزم حينئذ الفصل بين الصفة والموصوف بأجنبي وهو خبر وحيث كانت دعوى الزيادة محوجة الى ارتكاب القلب الذي هو خلاف الاصل كان احتمال الظرفية هو الظاهر وفاقا للدماميني فتدبره فانه في غاية الحسن والمتانة (قوله في النكرات) انما اختص عمل لا بالنكرات لانها عند الاطلاق لنفي الجنس برجحان والوحدة بمرجوحية وكلاهما بالنكرات أنسب اه سم أما التي لنفي الجنس نصا فانما عملها عمل ان وأورد على تخصيص عمل لا بالنكرات انه وقع في أمثلة سيبويه مترد ذاهبا ولا أخوه قاعدا وأجيب بأنه لا عمل لا بل هي زائدة والاسمان تابعان لعمه ولى ما قاله المصرح (قوله كليس) حال من لا أو مفعول مطلق على معنى عملا كعمل ليس (قوله بشرط بقاء النفي والترتيب) أي بين اسمها وخبرها ولم يقل وعدم الاقتران بان لانها لا تقترن بها أصلا فلا يحتاج الى اشتراطه وبقي شرطان عدم تقدم معمول خبرها على اسمها وهو غير ظرف أو جار ومجرور وأن لا تكون لنفي الجنس نصا ولا يرد البيت الآتي أعني تعز الخ لان التنصيص على نفي الجنس فيه من القرينة الخارجية لا من نفس لا (قوله على مامر) أي من البيان قبل ومن الخلاف (قوله تعز) أي تصبر وتسل والوزر الملجأ والشاهد في الشطرين وقيل لا شاهد في الشطر الأول

لاخير بخير بعده النار أي لاخير خير (في النكرات أعملت كليس لا) النافية بشرط بقاء النفي والترتيب على مامر وهو أيضا خاص بلغة الحجاز دون تميم ومنه قوله
تعز فلا شيء على الارض باقيا
ولا وزر مما قضى الله واقيا
وتنبيهات الأول ذكر ابن الشجري أنها أعملت في معرفة وأنشد للنابغة الجعدي وحلت

لاحتمال أن باغيا حال من الضمير في على الأرض وعلى الأرض خبر فيكون محتملا للرفع والنصب وفيه انا لو سلمنا أن على الأرض خبرا كان نصب الخبر في الشطر الثاني قرينة على نصبه في الأول والا كان تلفيقا بين اللغتين فيكون الاستشهاد بالشطرين غاية الأمر انه في الأول بقرينة الثاني (قوله سواد القلب) أي حبته السوداء وباغيا طالبا (قوله مرفوع فعل) أي على انه نائب فاعل (قوله لا أرى) أي لا أبصر اذ لو كانت علمية لكان المنصوب مفعولا ثانيا لا حالا ولعله لم يجعلها علمية والمنصوب مفعولا مع انه أنسب بالمعنى لان حذف خبر القلبي أكثر من حذف القلبي (قوله والفعل المقدر بعده) انما قدر بعده لما مر من وجوب تأخير الخبر الفعلي الرافع لضمير المبتدا (قوله هذا) أي الوجه الثاني من باب الاستغناء بالمعمول الخ أي من باب سد الحال مسد الخبر العامل فيها كما يؤخذ مما بعده أي قوله ونظائره الخ فلا اعتراض بأن الوجه الأول فيه أيضا الاستغناء بالمعمول وهو أنا عن العامل وهو فعله المحذوف قاله شيخنا والبعض ولك أن ترجع اسم الاشارة الى التأويل بوجهيه ويكون التنظير على وجهه الأول بنحو حكمك مسمطا في الاستغناء بمطلق معمول عن مطلق عامل وان لم يكن المعمول حالا والعامل خبرا وحينئذ فلا اعتراض ولا جواب (قوله حكمك مسمطا) تقدم أن هذا شاذ فلا يناسب التنظير به (قوله اقتضى كلامه) حيث شبه لا بليس ثم قال وقد تلي لات فأفاد أن اعمال لا كليس كثير ولعل مراد الشارح باقتضاء كلام المصنف المساواة في الكثرة اقتضاؤه المساواة في أصل الكثرة فلا يمنع كلام الشارح بأن الغالب ضعف المشبه عن المشبه به (قوله قليل) بل قيده في شرح القطر بالشعر وجعله ابن الحاجب سماعيا وتبعه الجامي وعللت القلة بنقصان شبهها بليس لانها للنفي مطلقا وليس لنفي الحال وما اقتضاه كلامه هنا صرح به في تسهيله حيث قال ويلحق بها ان النافية قليلا ولا كثيرا اهـ قال السيوطي قال ابن مالك عمل لا أكثر من عمل ان وقال أبو حيان الصواب عكسه لان ان قد عملت نظما ونثرا ولا عملها قليل جدا بل لم يرد منه صريحا سوى البيت السابق اهـ (قوله عن نيرانها) أي الحرب وقوله فأنا ابن قيس الخ علة للجواب المحذوف أي فأنا لا أصد لاني ابن قيس والقافية مطلقة لا مقيدة

وحلت سواد القلب لا أنا باغيا * سواها ولا عن حبها متراخيا * وتردد رأي الناظم في هذا البيت فأجاز في شرح التسهيل القياس عليه وتأوله في شرح الكافية فقال يمكن عندي أن يجعل أنا مرفوع فعل مضمر ناصب باغيا على الحال تقديره لا أرى باغيا فلما أضمر الفعل برز الضمير وانفصل ويجوز أن يجعل أنا مبتدأ والفعل المقدر بعده خبرا ناصبا باغيا على الحال ويكون هذا من باب الاستغناء بالمعمول عن العامل لدلالته عليه ونظائره كثيرة منها قولهم حكمك مسمطا أي حكمك لك مسمطا أي مثبتا فجعل مسمطا وهو حال مغنيا عن عامله مع كونه غير فعل فأن يعامل باغيا بذلك وعامله فعل أحق وأولى هذا لفظه * الثاني اقتضى كلام مساواة لا لليس في كثرة العمل وليس كذلك بل عملها عمل ليس قليل حتى منعه الفراء ومن وافقه وقد نبه عليه في غير هذا الكتاب الثالث الغالب على خبر لا أن يكون محذوفا حتى قيل ان ذلك لازم كقوله

من صد عن نيرانها * فأنا ابن قيس لا براح أي لا براح لي والصحيح جواز ذكره كما تقدم

بدليل بقية التوالي فلا يقال يحتمل أن لا عاملة عمل ان لأن ظهور النصب يمنع
هذا الاحتمال قاله الروداني (قوله وقد تلي) من ولي الشيء يليه ولا يقال اذا تلاه
ويشترط لاعمال لات وان عمل ليس ما اشترط في ما الا الشرط الأول لأن
ان لا تزاد بعدهما فلا معنى لاشتراط عدم زيادتها بعدهما ويظهر قياسا
على ما سبق في ما أن تأكيد ان النافية بنافية أخرى لا يبطل عملها وترد
لات باشتراط أن يكون معمولاها اسمي زمان وقد للتحقيق بالنسبة لان
وللتقليل النسبي بالنسبة للات بناء على جواز استعمال المشترك في معنييه فلا
ينافي قول صاحب التوضيح وعملها أي لات اجماع من العرب وعلى تسليم
أن قد للتقليل بالنسبة الى لات أيضا يقال الاجماع على الجواز فلا ينافي قلة
الوقوع فان قلت اذا اجمعت العرب على اعمالها فكيف منعه بعض
النحاة كالأخفش قلت معنى اجماع العرب على اعمالها كما في الروداني
انه وجد في لغة الحجازيين والتميميين بعدها مرفوع وحده ومنصوب وحده
فهو مراده بالعمل المجمع عليه وهذا لا ينافي اختلاف النحاة في ذلك
الموجود هل هو معمول لها أولا (قوله ذا العملا) اسم الاشارة راجع الى
عمل ليس في قوله اعمال ليس لا الى عمل لا في قوله في النكرات الخ كما فهم
لكونه أقرب فاعترض وتبعه البعض باشعار كلامه باشتراط التنكير لان
وان وهو غير مسلم في أن لانها تعمل في المعارف والنكرات بل قيل باشتراط
المعرفة (قوله ونقل منعه عن الأخفش) وعليه فالمرفوع الذي يليها مبتدأ
حذف خبره والمنصوب الذي يليها مفعول لفعل محذوف تقديره أرى مثلا
أفاده في التصريح (قوله ومنعه جمهور البصريين) ومما يتخرج عليه قول
بعضهم ان قائم بتشديد النون أصله ان أنا قائم حذفت همزة أنا اعتباطا
وأدغمت النون في النون وحذفت ألفها في الوصل ومثل هذا في لكنا الله ربي
فأصله لكن أنا ففعل فيه ما مر وسمع ان قائما على الاعمال أفاده في المغني قال
الدماميني قرأ ابن عامر لكنا باثبات ألف أنا وصلا ووقفا تعويضا للألف
عن الهمزة المحذوفة وغيره باثباتها وقفا فقط على الأصل اه والظاهر لزوم
ان قائم بألف عقب النون مع أن القياس ثبوتها وقفا ولعله لدفع التباس ان
حطا بأنا التي هي ضمير رفع متصل واعرابه كما هو الظاهر في نحو حرف

(وقد تلي لات وان ذا العملا) المذكور أما لات فأثبت سيبويه والجمهور عملها ونقل منعه عن الأخفش وأما ان فأجاز اعمالها الكسائي وأكثر الكوفيين وطائفة من البصريين ومنعه جمهور البصريين واختلف النقل عن سيبويه والمبرد والصحيح الاعمال فقد سمع نثرا ونظما في النثر قولهم ان أحد خيرا من أحد الا بالعافية وبعض منه ابن جني

قراءة سعيد بن جبير ان الذين تدعون من دون الله عبادا أمثالكم على أن ان نافية رفعت الذين ونصبت عبادا
 أمثالكم خبرا ونعتا والمعنى ليس الاصنام الذين تدعون من دون الله عبادا أمثالكم

في الاتصال بالعقل فلو كانوا أمثالكم وعبدتموهم لكنتم بذلك مخطئين ضالين فكيف حالكم في عبادة من هو دونكم بعدم الحياة والادراك ومن النظم قوله

ان هو مستوليا على أحد
الا على أضعف المجانين

وقوله

ان المرء ميتا بانقضاء حياته
ولكن بأن يبغى عليه فيخذلا

وقد عرفت أنه لا يشترط في معمولها أن يكونا نكرتين

(وما للات في سوى) اسم (حين) أي زمان (عمل) بل لا تعمل الا في أسماء الاحيان نحو حين وساعة وأوان قال تعالى ولات حين مناص وقال الشاعر

ندم البغاة ولات ساعة مندم

وقال الآخر

طلبوا صلحنا ولات أوان
فأجبنا أن ليس حين بقاء

أي وليس الأوان أوان صلح فحذف المضاف اليه أوان منوي الثبوت وبني كما فعل بقبل وبعد الا أن أوانا الشبه بنزال وزنا بني على الكسر ونون اضطرارا وأما قوله * لهفي عليك للهفة من خائف * يبغي جوارك حين لات مجير * فارتفاع مجير على الابتداء

استدراك أنا مبتدأ أول خبره الجملة بعده ورابطها ياء المتكلم وهو ضمير الشأن مبتدأ ثان خبره الجملة بعده ولا تحتاج لرابط لانها عين المبتدا والله مبتدأ ثالث خبره ربي وهذه الآية مما اجتمع فيه الجملة الكبرى فقط والصغرى فقط والكبرى والصغرى باعتبارين (قوله قراءة سعيد الخ) خرجها بعضهم على أن ان مخففة من الثقيلة ناصبة للجزأين لتتوافق القراءتان اثباتا وهو تخريج على شاذ لان نصبها الجزأين شاذ (قوله خبرا ونعتا) على اللف والنشر المرتب (قوله والمعنى الخ) أشار به الى دفع التنافي بين القراءة المشهورة المثبتة للمثلية ومقابلها النافية لها وحاصل الدفع أن النفي والاثبات لم يتواردا على مثلية واحدة فالمثبتة المماثلة في العبودية والمنفية المماثلة في الانسانية وأحوالها كالعقل (قوله الا على أضعف المجانين) يعلم منه أن انتقاض النفي بالنسبة الى معمول الخبر لا يبطل عمل ان كما (قوله وقد عرفت) أي من الامثلة (قوله في سوى اسم حين) قدر اسم لدفع توهم أن المراد لفظ حين فقط كما قيل بذلك (قوله مناص) أي فرار (قوله ولات ساعة مندم) الواو للحال والمندم الندامة (قوله أن ليس) أن تفسيرية واسم ليس ضمير مستتر عائد الى الاوان وقوله حين بقاء أي بقاء الصلح (قوله أي وليس الخ) تفسير لقوله ولات أوان (قوله منوي الثبوت) أي معنى ليصح البناء (قوله وبني) أي عند الجمهور وذهب الفراء الى أنها قد يجر بها الزمان كما في البيت وقراءة بعضهم ولات حين مناص بالجر وأجيب بأن الجر في الآية على تقدير من الاستغراقية ويجوز ذلك في البيت أيضا (قوله لشبهه بنزال الخ) قد يستفاد منه جواز بناء أمام في الحالة المذكورة على الكسر لشبهها بنزال فتأمل (قوله بني على الكسر) قال البعض ويحتمل أن يكون مبنيا على السكون وكسر على أصل التقاء الساكنين ونون للضرورة اهـ وهو فاسد لان التقاء الساكنين يمنع البناء على السكون (قوله لهفي) بفتح الهاء من باب فرح كما في القاموس أي حزني مبتدأ خبره عليك أو للهفة أي لأجل لهفة أي أتحزن عليك لأجل تحزن الخائف الذي يطلب جوارك أي اعانتك (قوله فارتفاع مجير على

أو الفاعلية أي لات يحصل حين أو لات له حين ولات مهملة لعدم دخولها على الزمان * تنبيه * تخرج في لات الواقع بعدها هنا كقوله * حنت نوار ولات هنا حنت * مذهبان * أحدهما أن لات مهملة لا اسم لها ولا خبر وهنا في موضع نصب على الظرفية لأنه إشارة إلى المكان وحنت مع أن مقدرة قبلها في موضع رفع بالابتداء والتقدير حنت نوار ولات هنالك حنين وهذا توجيه الفارسي والثاني أن تكون هنا اسم لات وحنت خبرها على حذف مضاف والتقدير وليس الوقت وقت حنين وهذا الوجه ضعيف لأن فيه إخراجها عن الظرفية وهي من الظروف التي لا تتصرف وفيه أيضا إعمال لات في معرفة وإنما تعمل في نكرة واختصت لات بأنها لا يذكر معها معمولاها معا بل لا بد من حذف أحدهما (وحذف ذي الرفع) منهما وهو الاسم (فشا) فتقدير ولات حين مناص ولات الحين حين مناص أي وليس الوقت وقت فرار فحذف الاسم وبقي الخبر (والعكس قل) حتى قرأ بعضهم شذوذا ولات حين مناص برفع حين على أنه اسمها والخبر محذوف والتقدير ولات حين مناص لهم أي كائنا لهم * خاتمة * أصل لات لا النافية زيدت عليها تاء التأنيث كما في ربت وثمت قيل ليقوى شبهها بالفعل وقيل للمبالغة في النفي كما في نحو علامة ونسابة تبعا

الابتداء) والمسوغ له وقوعه بعد النفي أو تقدم الخبر وإلى هذا أشار بقوله أو لات له حين (قوله أو الفاعلية) أي بفعل محذوف (قوله أي لات الخ) لف ونشر مشوش (قوله هنا) أي بضم الهاء وتشديد النون ومثلها مكسورتها ومفتوحها الساكن أداة الإشارة للزمان (قوله ولات هنا) بضم الهاء كما في الدماميني (قوله وهنا في موضع الخ) أي خبر مقدم (قوله على حذف مضاف) أي والفعل إذا أضيف إليه كان لمجرد الحدث فهو لم يحكم كما ذهب إليه بعضهم ومر بيانه (قوله والتقدير وليس الوقت الخ) جرى على القليل من استعمال هنا للزمان ولم يجر على الكثير من استعمالها للمكان فرارا من عمل لات في غير الزمان (قوله وفيه أيضا الخ) وفيه أيضا الجمع بين معمولي لات وحذف المضاف إلى جملة (قوله إعمال لات في معرفة) أي ظاهرة كما في المغني وقوله وإنما تعمل في نكرة أي عملا ظاهرا فلا ينافي أن المقدر لا بد أن يكون معرفة كما قاله المصنف وأشار إليه الشارح بقوله فيما تقدم ليس الأوان أوان صلح وبقوله بعد ولات الحين حين مناص قال المصنف لأن المراد نفي كون الحين الخاص حينا يوجد فيه لا نفي كون جنس الحين اهـ ولعل هذا إذا كان المقدر الاسم بدليل تقديرهم الخبر نكرة في قراءة من رفع حين مناص (قوله فشا) أي كثر لأن الخبر محط الفائدة (قوله أي كائنا لهم) ظاهره جعل كائنا خبر لات وهو لا يصح لأن من شروط عملها كون معموليها اسمي زمان فيجب أن يقدر ولات حين مناص حينا كائنا لهم فيكون كائنا صفة للخبر لا خبرا (قوله كما في ربت وثمت) أي كتاءيهما المستفاد من تاء لات لفظا قال في التصريح زيادة التاء في لات أحسن من زيادتها في ربت وثمت لأن لات محمولة على ليس وليس تتصل بها التاء ومن ثم لم تتصل بلا المحمولة على إن (قوله بالفعل) يعني ليس إذ بلحاق التاء لها صارت بوزن ليس وعدد حروفها (قوله وقيل للمبالغة) يرد عليه وقفهم عليها بالتاء غالبا كما في الدماميني (قوله كما في نحو علامة ونسابة) التشبيه في مطلق المبالغة فلا ينافي أن التاء في لات لأصل المبالغة في النفي وفي علامة ونسابة لزيادة

المبالغة

المبالغة في الاثبات (قوله وحركت الخ) متعلق بالقول بأن التاء للتأنيث فكان الاوضح تقديمه على قوله وقيل للمبالغة (قوله أصلها ليس) أي بكسر الياء كما في المغني والتصريح وان صرح الشارح بعد بأنها ساكنة فهي حينئذ فعل ماض وقيل هي ماضي يليت أي ينقص يقال لات يليت وألت يألت وبهما قرئ قوله تعالى لا يلتكم من أعمالكم شيئا (قوله والسين تاء) كما قيل أصل ست سدس قلبت السين تاء وكذا الدال وأدغمت (قوله بين اعلالين) أي قلب الياء ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها وقلب السين تاء (قوله وهو مرفوض الخ) قال بعضهم الحق عدم الرفض بدليل باب قوه بل قد يجتمع أكثر من اعلالين كما في باب قضايا وخطايا فتدبر (قوله الاماء وشاء) أصلهما موه وشوه قلبت الواو ألفا والهاء همزة (قوله في يطد ويتد) مضارعا وطد الشئ وطدا وطدة أثبته ووتده وتدا وتدة ثبته وأصلهما يوطد ويوتد حذفت الواو لوقوعها بين عدوتيها الياء والكسرة (قوله وقلب العين الخ) أي ليتأتى الادغام (قوله الياء الساكنة) فيه أنها عند هذا القائل متحركة كما مر

(أفعال المقاربة)

لم يقل كاد وأخواتها على قياس ماسبق لان هذه العبارة تدل على ان كاد أم بابها ولا دليل عليه بخلاف أمية كان لان احداث أخوات كان داخلة تحت حدثها ولان انها من التصرفات ماليس لغيرها والمقاربة مفاعلة على غير بابها والمراد أصل القرب لان الفعل هنا من واحد كسافر لا من اثنين كقاتل أفاده سم وتبعه البعض وغيره ولك أن تجعلها على بابها القرب كل من معنى الاسم ومعنى الخبر من الآخر وان كانت دلالتها على قرب الخبر بالوضع وعلى قرب الاسم باللزوم وهل عين كاد ياء أو واو قولان واستدل لكونها واوا بحكاية سيبويه كدت بضم الكاف أكاد وكان قياس مضارع هذه اللغة أكود لكنهم شذوا فقالوا أكاد وجعله ابن مالك من تداخل اللغتين فاستغنوا بمضارع كدت المكسورة الكاف عن مضارع مضمومها (قوله وضعت للدلالة الخ) اللام تعليلية لاصلة الوضع فلا ينافي أن الموضوع له نفس قرب الخبر لا الدلالة عليه وكذا يقال فيما بعد (قوله على قرب الخبر) أي

وحركت فرقا بين لحاقها الحرف ولحاقها الفعل وليس لالتقاء الساكنين بدليل ربت وثمت فانها فيهما متحركة مع تحرك ماقبلها وقيل أصلها ليس قلبت الياء ألفا والسين تاء وهو ضعيف لوجهين * الأول أن فيه جمعا بين اعلالين وهو مرفوض في كلامهم لم يجئ منه الا ماء وشاء ألا ترى أنهم لم يدغموا في يطد و يتد فرارا من حذف الواو التي هي الفاء وقلب العين الى جنس اللام * والثاني أن قلب الياء الساكنة ألفا وقلب السين تاء شاذان لا يقدم عليهما الا بدليل ولا دليل والله أعلم

(أفعال المقاربة)

اعلم أن هذا الباب يشتمل على ثلاثة أنواع من الفعل أفعال المقاربة وهي ثلاثة كاد وكرب وأوشك وضعت للدلالة على قرب الخبر وأفعال الرجاء وهي أيضا ثلاثة عسى وحرى واخلولق وضعت للدلالة

على رجاء الخبر وبقية أفعال الباب للدلالة على الشروع في الخبر وهي أنشأ وطفق وأخذ وجعل وعلق فتسمية الكل أفعال مقاربة من باب التغليب (كـكان) في العمل (كاد وعسى)

قرب معناه من مسمى الاسم وقربه منه لا يستلزم وقوعه بل قد يستحيل عادة كما في يكاد زيتها يضيء* (قوله على رجاء الخبر) يعني الطمع في الخبر محبوبا والاشفاق أي الخوف منه مكروها في كلامه اطلاق الرجاء على الطمع والاشفاق وهو تغليب كما قاله يس وقد اجتمعا في قوله تعالى وعسى أن تكرهوا شيأ الآية كما في المغني قال الدماميني فالاول للترجي والثانية للاشفاق بحسب ما في نفس الامر أي ما كرهتموه من الغزو ينبغي أن يترجى لانه خير لان فيه اما الظفر والغنيمة أو الشهادة والجنة وما أحببتموه من القعود عن الغزو ينبغي أن يكره لان فيه الذل وحرمان الغنيمة والاجر وقال الشمني الاول لاشفاق المخاطبين نظرا الى ما عندهم من الكراهة والثانية لترجيهم نظرا الى ما عندهم من المحبة (قوله على الشروع) أي التلبس باول اجزاء الفعل (قوله من باب التغليب) أي تغليب بعض أنواع الباب لشهرة غالبه وكثرة وقوعه في الكلام على بقية الانواع فلا ترد شهرة عسى لانها المشهورة فقط من نوعها وهو أفعال الرجاء وما قاله الشارح أولى من قول صاحب التوضيح من باب تسمية الكل باسم جزئه لقول الناصر اللقاني تسمية الكل باسم جزئه عبارة عن اطلاق اسم الجزء على ما تركب منه ومن غيره كتسمية المركب كلمة وأما تسمية الاشياء المجتمعة من غير تركيب منها فتغليب كالعمرين والقمرين هذا وقد قيل ان في أفعال الرجاء وأفعال الشروع أيضا مقاربة وبين ذلك النيلي حيث قال المقاربة تختلف تارة تكون اشارة الفعل من الرجاء كعسى لان رجاء الفعل دونه تدبر شبه وتارة تكون للاخذ فيه لان الشروع في الفعل يلزمه القرب منه اه وعلى هذا لا تغليب أيضا لان الكل فيه أفعال مقاربة ولو نظر الى الاستلزام أفاده الروداني (قوله في العمل) أي لا في كل أحكامه فان الخبر لا يتقدم هنا ويجوز حذفه ان علم بخلافه في باب كان في المستثنى على كلام في الثانية مر وسنذكره وأما توسط الخبر فجائز باتفاق اذا لم يقترن بأن وعلى أحد القولين اذا اقترن بان ومنعه ابن عصفور كذا في الهمع والدماميني ولما كانت عبارة المصنف توهم عمل كاد في كل ما تعمل فيه كان دفع ذلك بالاستدراك (قوله كاد وعسى) أي وأخواتهما

الآتية (قوله لكن ندر الخ) قال الدماميني نقلا عن المصنف وقع الخبر
في هذا الباب غير مضارع تنبيها على أصل متروك وذلك أن سائر أفعال
هذا الباب مثل كان في الدخول على مبتدا وخبر فالاصل أن يكون خبرها
كخبر كان في وقوعه مفردا وجملة اسمية وفعلية وظرفا فترك الاصل والتزم
كون الخبر مضارعا ثم نبه على الاصل شذوذا في مواضع (قوله غير جملة الخ)
قدر جملة لان الخبر ليس الفعل فقط لكن يرد أن خبرهما اذا اقترن بأن
خرج من باب الجملة الى باب المفرد الا أن يراد الجملة ولو بحسب الصورة
الظاهرة (قوله وأخواتهما) زاده دفعا لما يقال غير المضارع يصدق
بالجملة الاسمية والماضي فيوهم ما لم يخبر بهما عن كاد وعسى بالكلية
وظاهر النظم يوهم ورودهما خبرا عنهما وحاصل الدفع أن في المتن حذف
الواو مع ما عطفت أي لهذين وأخواتهما والمعنى على التوزيع ويجاب
أيضا بان غير نكرة في سياق الاثبات فلا عموم لها (قوله فلذلك افترقا) أي
لاختصاص خبرها بما ذكر وهذا أيضا حكمة تأخيرها عما حمل على ليس مع
أنها حروف وهذه افعال (قوله فأبت) أي رجعت الى فهم قبيلة (قوله
لا تكثرن) أي من العذل (قوله أي يمسح مسحا) قيل فيه حذف عامل المصدر
المؤكد وهو ممنوع عند الناظم وأجيب بانه ليس بمؤكد بل نوعي لتعلق
ما بعده به وهو بالسوق أي فطفق يمسح السيف مسحا كائنا بسوق الخيل
وأعناقها (قوله وقد جعلت الخ) القلوص الناقة الشابة والاكوار جمع كور
بفتح الكاف وهو الرحل أي المنزل والمرتع المرعى ومن الاكوار متعلق بقريب
والمعنى ما فقدت تقرب مرتعها من الاكوار لما بها من الاعياء (قوله فجعل
الرجل الخ) الاستشهاد به مبني على أن اذا ظرف لأرسل غير شرط فان جعلت
شرطية فخبر جعل الجملة الشرطية وجملة أرسل جواب الشرط ولا شاهد
فيه حينئذ هذا ما قاله البعض تبعا لشيخنا وفي التصريح ما يرده ويصحح
الاستشهاد به على أن اذا شرطية حيث قال بعد ذكر كلام ابن عباس ما نصه
فأرسل خبر جعل وهو فعل ماض قال الموضح في شرح الشواهد وهذا لم
أر من يحسن تقريره ووجهه أن اذا منصوبة بجوابها على الصحيح والمعمول
مؤخر في التقدير عن عامله فأول الجملة في الحقيقة أرسل فافهموه اه

(لكن ندر غير) جملة فعل
(مضارع لهذين) وأخواتهما
من أفعال الباب (خبر)
فلذلك افترقا بابين وغير جملة
المضارع المفرد كقوله * فأبت
الى فهم وما كدت آئبا وقوله
لا تكثرن اني عسيت صائما
وأما فطفق مسحا بالسوق
فالخبر محذوف أي يمسح مسحا
والجملة الاسمية كقوله
وقد جعلت قلوص بني زياد
من الاكوار مرتعها قريب
وجملة الماضي كقول ابن عباس
رضي الله عنهما فجعل الرجل
اذا لم يستطع أن يخرج أرسل
رسولا (وكونه) أي كون
المضارع الواقع خبرا (بدون أن)
المصدرية

(قوله بعد عسى تزر) لان الترجي مستقبل فناسبه أن وقيل تجردها من أن خاص بالشعر وانما ساغ الاخبار بأن يقوم مثلا مع أنه في تأويل مصدر ولا يخبر عن الذات بالمعنى لانه على تقدير مضاف أي عسى حال الزيد أن يقوم أو عسى زيد ذا أن يقوم أو على سبيل المبالغة وقيل المصدر المؤول قد يصح حمله على الاسم من غير تأويل وقيل بقدر أن الاخبار انما وقع أولا بالفعل ثم جيء بأن لتؤذن بالتراخي لا لقصد السبك وبهذا الجواب الاخير يندفع الاعتراض المتقدم على تقدير الشارح جملة وقيل المقرون بأن مفعول به على تضمين الفعل معنى قارب أو على اسقاط الخافض على تضمينه معنى قرب وقيل بدل اشتمال من الفاعل على تضمينه معنى قرب وعسى على هذين القولين تامة وقيل بدل اشتمال من المرفوع وسد هذا البدل مسد الجزئين كما سد مسد المفعولين في قراءة حمزة ولا تحسبن الذين كفروا أنما نملي لهم خير لانفسهم بالتاء الفوقية وفتح السين ولا محذور في لزوم البدل لانه المقصود بالحكم ولا ينافيه كونه تابعا ورب تابع يلزم كتابع مجرور رب الظاهر عند الاكثر ولم يجعل المبدل منه اسم عسى وأول مفعولي تحسب لان المبدل منه في حكم المطروح وعسى على هذا القول ناقصة كقول الجمهور كذا في المغني وحواشيه ولك أن تقول نص الزمخشري وغيره على أنه ليس معنى كون المبدل منه في حكم المطروح أنه مهدر بل أن البدل مستقل بنفسه لا متمم لمتبوعه كالنعت والبيان وحينئذ لا مانع من جعل المبدل منه اسم عسى وأول مفعولي تحسب كما أن الفاعل في نحو نفعني زيد علمه هو المبدل منه لا بدل الاشتمال فتأمل (فائدة) قال الشيخ القاني عسى موضوعة لزمن الماضي ولم تستعمل فيه فلا تكون حقيقة فهي في كلام الخلق للرجاء المجرد من الزمان وفي كلامه تعالى للعلم المجرد فهما معنيان مجازيان بدون معنى حقيق فقول العلامة الحلي لم يثبت مثل هذا في كلامهم ممنوع وأجاب عنه بأن مراده لم يعلم ثبوته وما ذكره في عسى غير معلوم اذ كونها موضوعة للزمن غير معلوم وان كان جائزا اذ المفهوم كما قاله السيد الصفوي من شرح المفصل للشيخ ابن الحاجب عدم وضع عسى للزمان لكن لما وجد فيها خواص الفعل قد رد بها ادراجها في نظم أخواتها ومنه يتحقق أن المراد

(بعد عسى نزر) أي قليل ومنه قوله
عسى الكرب

الذى أمسيت فيه * يكون وراءه فرج قريب (كاد الامر فيه عكسا) فاقترانه بأن بعدها قليل كقوله * كادت النفس أن تفيض عليه * وقوله * أبيتم قبول السلم منا فكدتم * لدى الحرب أن تغنوا السيوف عن السل وانشد سيبويه فلم أرمثلها خباسة واحد * فنهنهت نفسى بعد ما كدت أفعله * وقال أراد بعد ما كدت أن أفعله فحذف أن وأبقى عملها وفيه اشعار بالمراد اقتران خبر كاد بأن لان العامل لا يحذف ويبقى عمله الا اذا اطرد ثبوته (وكعسى) فى العمل والدلالة على الرجاء (حرى ولكن جعلا خبرها حتما بأن متصلا) نحو حرى زيد أن يقوم ولا يجوز حرى زيد يقوم (وألزموا اخلولق أن مثل حرى) فقالوا اخلولقت السماء أن تمطر ولم يقولوا اخلولقت تمطر (وبعد أوشك انتفا أن نزرا) أى قل والكثير الاقتران بها كقوله

ولو سئل الناس التراب لأوشكوا * اذا قيل هاتوا أن يملوا ويمنعوا

الوضع التحقيقى أو التقديرى اه ومن المعلوم ان الوضع التقديرى لا يكفى فى كون اللفظ مجازا وكونها فى كلامه تعالى للعلم المجرد أمر غير ثابت وان قاله جماعة لاحتمال كونها فى كلامه تعالى للرجاء باعتبار المخاطبين كما هو نص سيبويه فى لعل وقال الرضى انه الحق كذا فى يس وقول اللقانى عسى موضوعة للزمن الماضى أى للرجاء مع الزمن الماضى وقول الصفوى ومنه يتحقق أن المراد أى بالوضع فى قولهم الفعل الماضى موضوع للزمان الماضى (قوله الذى أمسيت فيه) روى بفتح التاء وضمها (قوله يكون الخ) قال الدمامينى ينبغى أن يجعل فرج مبتدأ خبره وراءه والجملة فى محل نصب خبر يكون واسمها ضمير فيها يعود الى الكرب لما يلزم على جعل فرج اسم يكون ووراءه خبرها من رفع الفعل من الخبر أجنبيا عن الاسم وهو ممنوع كما يأتى (قوله عكسا) لدلالة كاد على قرب الخبر فكأنه فى الحال (قوله أن تفيض عليه) بالفاء والضاد المعجمة أى تخرج (قوله فلم أر مثلها) أى مثل تلك الأموال من الابل والغنم وغيرهما التى كان أرادنهبها (قوله خباسة بضم الخاء المعجمة أى مغنم ونهبة فنهنهت أى زجرت وكدت بكسر الكاف وضمها (قوله أراد بعد ما كدت أن أفعله) وقيل الأصل بعد ما كدت أفعلها أى تلك الفعلة ففعل به ما فعل بقولهم والكرامة ذات أكرمكم الله به بفتح الباء ورجحه فى المغنى بكون الحذف عليه من الكثير (قوله وفيه اشعار بالمراد الخ) دفع لما قد يقال يحتمل أن اثبات أن فى البيتين السابقين شاذ لا قليل فقط (قوله وألزموا اخلولق أن مثل حرى) للاشعار بأنهما للرجاء ولما كانت عسى شهيرة فيه لم تلزمها أن وان اشتركت الثلاثة فى الرجاء المختص بالمستقبل (قوله وبعد أوشك انتفا أن نزرا) قال اللقانى لان القرب المرجح للتجرد من أن أمر عارض فيها دون أختيها كاد وكرب لانها موضوعة للاسراع المفضى الى القرب بخلاف كاد وكرب فللقرب فلهذا اختصتا عنها بغلبة الاقتران بأن وضبط شيخنا السيد نقلا عن الهمع أوشك فى قوله وبعد أوشك بسكون الكاف لئلا ينتقل من الرجز الى الكامل سهو ظاهر لان هذا انما هو فى أوشك فى قوله بعد عسى اخلولق أوشك (قوله غراته) بكسر الغين أى غفلاته (قوله ومثل كاد الخ) أى فى أنها للمقاربة وفى أن الكثير تجردها من أن وان اقتضى كلام الشارح ان

ومن التجرد قوله * يوشك من فر من منيته * فى بعض غراته يوافقها * (ومثل كاد

في الأصح كربا) بفتح الراء ونقل كسرها أيضا يعني ان اثبات أن بعدها قليل ومنه قوله

قد برت أو كربت أن تبورا
لما رأيت بيهسا مثبورا

وقوله

سقاها ذوو الاحلام سجلا على الظما
وقد كربت أعناقها أن تقطعا *

والكثير التجرد ولم يذكر سيبويه غيره ومنه قوله

كرب القلب من جواه يذوب
حين قال الوشاة هند غضوب

(وترك ان مع ذي الشروع وجبا) لما بينهما من المنافاة لان أفعال الشروع للحال وأن للاستقبال (كأنشأ السائق يحدو وطفق) زيد يعدو بكسر الفاء وفتحها وطبق بالباء أيضا و(كذا جعلت) أتكلم (وأخذت) أقرأ (وعلق) زيد يسمع ومنه قوله

أراك علقت تظلم من أجرنا
وظلم الجار اذلال المجير

*تنبيهات * الأول عد الناظم في غير هذا الكتاب من أفعال الشروع هب وقام نحو هب زيد يفعل وقام بكر ينشد * الثاني اذا دل دليل على خبر هذا الباب جاز حذفه ومنه الحديث من تأنى أصاب أو كاد ومن عجل أخطأ أو كاد * الثالث يجب في المضارع الواقع خبرا لافعال هذا الباب غير عسى أن يكون رافعا لضمير الاسم

التشبيه في الثاني فقط (قوله في الأصح) مقابله شيآن مقتضى كلام سيبويه حيث لم يذكر فيها الا التجرد ومذهب ابن الحاجب حيث جعلها من أفعال الشروع ويذكر الشارح الأول واقتصار شيخنا والبعض على كونه أشار بقوله في الأصح الى خلاف ابن الحاجب قصور (قوله قد برت) بضم الموحدة أي هلكت وبيهس اسم رجل والمثبور الهالك (قوله سقاها) الضمير الى العروق المتقدمة في قوله * مدحت عروقا للندى مصت الثرى * قيل المقصود بالعروق جماعة أراد الشاعر هجوهم بأنهم حديثون في الغنى والعطاء وان أصلهم الفاقة وعدم العطاء قاله العيني في شواهده الكبرى وهو يفيد أن العروق بضم العين جمع عرق ويؤيده الجمع في قوله أعناقها فتفسير البعض العروق في البيت بالفرس الخفيفة لحم اللحيين بانيا ذلك على أنها بفتح العين ليس في محله والاحلام العقول والسجل بالفتح قال في القاموس الدلو العظيمة مملوءة اه ونقل شيخنا عن الشارح في شرحه للتوضيح أنه الدلو التي فيها ماء قل أو جل وتقطعا أصله تتقطع (قوله من جواه) أي شدة وجده (قوله وترك أن الخ) تحصل من كلام المصنف أن خبر أفعال هذا الباب بالنسبة الى اقترانه بأن وتجرده منها أربعة أقسام ما يجب اقترانه وهو حرى واخلولق وما يجب تجرده وهو أفعال الشروع وما يغلب اقترانه وهو عسى وأوشك وما يغلب تجرده وهو كاد وكرب (قوله وطبق بالباء) أي المكسورة كما في التصريح (قوله هب وقام) أقول يجب أن يعد منها شرع في نحو شرع زيد يأكل (قوله ينشد) اما مضارع الثلاثي نشد الضالة ينشدها من باب نصر أو مضارع الرباعي أنشد الشعر (قوله على خبر هذا الباب) أي بخلاف باب كان فقد قال السيوطي في الهمع قال أبو حيان نص أصحابنا على أنه لا يجوز حذف اسم كان وأخواتها ولا حذف خبرها لا اختصارا ولا اقتصارا اه قال سم ولينظر ذلك مع ما ذكروه في نحو ان خيرا فخير من أن خبر الأول اسم كان المحذوفة مع خبرها اللهم الا أن يخص المنع بغير ذلك اه ثم نقل في الهمع قولين آخرين في حذف خبر كان وأخواتها وقد مرا في بابها (قوله أن يكون رافعا لضمير الاسم) لوضعها على ارتباط الفعل المقرب أو المرجي أو المشروع فيه بنفس مرفوعها وجوز في التسهيل رفعه السببي على قلة ومثل

وأماقوله
وأسقيه حتى كاد مما أبثه
تكلمني أحجاره وملاعبه
وقوله
وقد جعلت اذا ماقمت يثقلني
ثوبي فأنهض نهض الشارب
الثمل * فأحجاره وثوبي
بدلان من اسمي كاد وجعل وأما
عسى فانه يجوز في المضارع
بعدها خاصة أن يرفع السببي
كقوله
وماذا عسى الحجاج يبلغ جهده
اذا نحن جاوزنا حفير زياد
روي بنصب جهده ورفعه
ولا يجوز أن يرفع ظاهرا غير
سببي وأماقوله
عسى الكرب الذي أمسيت
فيه * يكون وراءه فرج
قريب * فان في يكون ضمير
الاسم والجملة بعده خبر كان

(واستعملوا مضارعا لأوشكا)

له الدماميني بقول الشاعر وقد جعلت اذا الخ (قوله وأماقوله الخ) مثله قوله تعالى من بعد ما كاد تزيغ قلوب فريق منهم فيقول بأن قلوب بدل من الضمير في كاد الراجع الى القوم وفاعل تزيغ ضمير راجع الى القلوب لتقدمها رتبة وسيتضح ذلك لكن هذا انما يتأتى على قراءة من قرأ تزيغ بالتاء الفوقية أما على قراءة من قرأها بياء الغيبة فلا لوجوب تأنيث الفعل اذا أسند الى ضمير المؤنث وكذا لا يتأتى أن يكون في الكلام تنازع لما ذكر وانما هو على اضمار ضمير الشأن كذا قال الدماميني وفي كونه على اضمار ضمير الشأن نظر ظاهر واذا أرجع الضمير في يزيغ بياء الغيبة الى القلوب باعتبار الجمع كان ضميرمذكر (قوله وأسقيه) أي ربعه ميته بدمعي وشكواي مما أبثه أظهره وما موصول اسمي وملاعبه مواضع اللعب (قوله الثمل) أي السكران (قوله بدلان من اسمي كاد وجعل) أي الأول بدل بعض ان كانت الاحجار والملاعب من أجزاء الربع وهو الظاهر والا فبدل اشتمال كالثاني أي لا فاعلان ليثقلني وتكلمني والتقدير جعل ثوبي يثقلني وكادت أحجاره تكلمني فعاد الضمير على البدل لانه المقصود بالحكم مع تقدمه رتبة وصار يثقلني وتكلمني خبرين لعامل البدل المقدر فأغنى ذلك عن عود الضمير الى المبدل منه وعن خبري عامل المبدل منه فلم يرفع الخبر الاضمير الاسم لا خبرين لكاد وجعل المذكورين لان الفعل حينئذ رافع لغير ضمير الاسم فلا يتم الجواب قاله الناصر (قوله أن يرفع السببي) أي الاسم الظاهر المتصل بضمير يعود الى الاسم (قوله وماذا) ما مبتدا وذا ملغاة أو اسم موصول وعسى الخ على اضمار القول صلة لان الانشاء لا يقع صلة أي ما الذي يقال فيه عسى الخ والمعنى ما الذي يرجى للحجاج أن يناله مني أحبسي أم قتلي أي لا يرجى له شئ من ذلك والجهد بالضم الوسع والطاقة والبيت من كلام الفرزدق حين توعده الحجاج الثقفي فهرب من العراق وحفير زياد موضع بين الشام والعراق وزياد هو أخو معاوية بن أبي سفيان كان أميرا بالعراق نيابة عن معاوية تصريح (قوله روي بنصب جهده) أي على المفعولية ليبلغ ولا شاهد فيه حينئذ لرفعه ضمير الاسم وعائد الموصول محذوف أي يبلغه وقوله ورفعه أي على الفاعلية والمفعول ضمير محذوف في يبلغ يعود على الموصول هو العائد (قوله خبر كان) أي مضارع كان

كما رأيت وهوا كثر استعمالا من ماضيها (وكلا لا غير) أى دون غيرهما من أفعال الباب فانه ملازم لصيغة الماضى (وزادوا موشكا) اسم فاعل من أوشك معملا عمله كقوله * فموشكة أرضنا أن تعود * خلاف الانيس وحوشا يبابا * وقوله * فانك موشك أن لا تراها * وتعدو دون غاضرة العوادى * وهو نادر

* تنبيهان * الاول أثبت جماعة اسم الفاعل من كاد وكرب وأنشدوا على الأول قوله

أموت أسى يوم الرجام وانى
يقينا لرهن بالذى أنا كائد

وعلى الثانى قوله

أبى ان أبالك كارب يومه
اذا دعيت الى المكارم فاعجل

والصواب أن الذى فى البيت الأول كابد بالباء الموحدة كما جزم به ابن السكيت فى شرح ديوان كثير اسم فاعل من المكابدة غير جار على فعله اذ القياس مكابد قال ابن سيده كابد مكابدة وكبادا قاساه والاسم الكابد كالكاهل والغارب وأن كاربا فى البيت الثانى اسم فاعل من كرب التامة نحو قولهم كرب الشتاء أى قرب كما جزم به الجوهرى وغيره * الثانى حكى الأخفش طفق يطفق كضرب يضرب وطفق يطفق كعلم يعلم وسمع أيضا أن البعير ليهرم حتى يجعل اذا شرب الماء مجه (بعد عسى) و (اخلولق) و (أوشك قد يرد غنى بأن يفعل) أى يستغنى بأن والمضارع (عن ثان) من معموليها (فقد) وتسمى حينئذ تامة نحو وعسى أن تكرهوا شيئا واخلولق أن يأتى وأوشك أن يقعد فأن والمضارع فى تأويل اسم مرفوع بالفاعلية

ولو قال خبر يكون لكان أحسن (قوله كما رأيت) أى من قوله يوشك من فر الخ (قوله فموشكة أرضنا الخ) موشكة خبر مقدم وأرضنا مبتدأ مؤخر وفى موشكة ضمير هو اسمها وأن تعود خبرها خلاف الانيس أى بعد الانيس كقوله تعالى فرح المخلفون بمقعدهم خلاف رسول الله وحوشا بفتح الواو أى متوحشة وبضمها أى ذات وحوش يبابا أى خرابا خبر تعود بمعنى تصير (قوله وتعدو دون غاضرة) بالغين والضاد المعجمتين أى تعوق دون هذه الجارية العوائق وهو من وضع الظاهر موضع المضمر (قوله قوله) أى قول كثير بالباء الموحدة والتكبير ابن عبد الرحمن كما فى التصريح ولا ينافيه قول الشارح بعد فى شرح ديوان كثير أى بالمثلثة والتصغير لاحتمال ان تكلمه على هذا البيت استطرادى لا لكونه فى الديوان لكن نقل شيخنا عن شرح التوضيح للشارح أنه قول كثير عزة وكان كثير بالمثلثة والتصغير رافضيا سيئ الاعتقاد وكان عمر بن عبد العزيز رضى الله تعالى عنه يقول انى لاعرف صالح بنى هاشم يبغضه لكثير وفاسدهم يحبه له (قوله أموت أسى) أى حزنا والرجام بكسر الراء وبالجيم اسم موضع وتعت به وقعة لرهن أى مرهون بالذى أنا كائد أى كائد آتيه فالخبر محذوف (قوله كارب يومه) أى كارب فى يومه يموت فالخبر محذوف (قوله اسم فاعل من كرب التامة) وأصله كارب يومه برفع يوم أى قرب يوم موته (قوله كضرب وقوله كعلم) الاحسن كجلس وكفرح ليفيد زنة المصدر أيضا فان مصدر المفتوح طفوق كجلوس ومصدر المكسور طفق كفرح قاله الناصر (قوله حتى يجعل) بالرفع لان حتى ابتدائية وفى هذا المسموع ما تقدم فى قول ابن عباس فجعل الرجل الخ (قوله بعد عسى الخ) أى لا بعد غير هذه الثلاثة وكانه لعدم السماع (قوله غنى بأن يفعل الخ) اعلم أن مذهب الجمهور أنها فى هذه الحالة أفعال تامة وأن يفعل فاعلها ولا خبر لها ومذهب الناظم انها ناقصة وأن يفعل سد مسد معموليها كما سد مسد

مستغنى به عن المنصوب الذى هو الخبر وهذا اذا لم يكن بعد أن والمضارع اسم ظاهر فان كان نحو عسى أن يقوم زيد فذهب الشلوبين الى أنه يجب أن يكون الاسم الظاهر مرفوعا بيقوم وأن ويقوم فاعل عسى وهى تامة لا خبر لها وذهب المبرد والسيرافى والفارسى الى تجويز ذلك وتجويز وجه آخر وهو أن يكون الاسم الظاهر مرفوعا بعسى اسما لها وأن والمضارع فى موضع نصب خبرا لها متقدما على الاسم وفاعل المضارع ضمير يعود على الاسم الظاهر وجاز عوده عليه متأخرا لتقدمه فى النية وتظهر فائدة الخلاف فى التثنية والجمع والتأنيث فتقول على رأى غير الشلوبين عسى أن يقوم الزيدان وعسى أن يقوم الزيدون وعسى أن تقوم الهندات وعسى أن تطلع الشمس بتأنيث تطلع وتذكيره وعلى رأيهم يجوز ذلك ويجوز عسى أن يقوما الزيدان وعسى أن يقوموا الزيدون وعسى أن يقمن الهندات وعسى أن تطلع الشمس بتأنيث تطلع فقط وهكذا اوشك واخلولق * تنبيه * يتعين الوجه الأول فى نحو عسى أن يضرب زيد عمرا فلا يجوز أن يكون زيد اسم عسى لئلا يلزم الفصل بين صلة أن ومعمولها وهو عمرا بأجنبى وهو زيد ونظيره قوله تعالى عسى أن يبعثك ربك مقاما محمودا (وجردن عسى) وأختها اخلولق وأوشك من الضمير واجعلها مسندة الى أن يفعل كما مر (أو ارفع مضمرا بها) يكون اسمها وأن يفعل خبرها

المفعولين فى نحو أحسب الناس أن يتركوا وكلام الناظم يحتمل لهما ومعناه على مذهب الجمهور وغنى بأن يفعل عن أن يكون لها ثان لتمامها وعلى مذهبه غنى بأن يفعل عن أول وثان لكن لم يذكر الأول لظهور وإغناء أن يفعل عنه لوقوعه فى محله بخلاف الثانى والشارح رحمه الله تعالى حمل كلامه على غير مذهبه والمناسب خلافه ويلزم على مذهب الناظم ان أن يفعل فى محل رفع ونصب ولا مانع منه لوجود محلين مختلفين لشئ واحد باعتبارين فى نحو أعجبنى كونك مسافرا (قوله مستغنى به عن المنصوب) أى عن أن يكون له منصوب فاندفع الاعتراض بأن الشارح ماش على مذهب الجمهور ولا منصوب لها عندهم حتى يقال ان أن والفعل أغنى عنه (قوله وتجويز وجه آخر) أورد على هذا المذهب لزوم التباس اسم عسى المبتدا فى الأصل بفاعل الفعل بعدها وقد منعوا فى باب المبتدا تقديم الخبر الفعلى الرافع لضمير المبتدا خوفا من التباس المبتدا بالفاعل وقد يجاب بأن هذا اللبس لا محذور فيه هنا لانه لا يخرج الجملة عن كونها فعلية لابتدائها بفعل أبدا وهو عسى بخلافه هنالك فانه يخرج الجملة من الاسمية الى الفعلية وقد يدفع هذا الجواب بتجويز تقدير الاسم الظاهر مبتدأ مؤخرا كما ذكره الشارح فى شرحه على التوضيح أفاده سم وانما منع الشلوبين هذا الوجه لضعف هذه الأفعال عن توسط الخبر بينها و بين الاسم كما فى الأوضح (قوله أن يكون الاسم الظاهر مرفوعا بعسى) قال سم هل يجوز ذلك الوجه اذا لم يقترن الفعل بأن نحو عسى يقوم زيد اه قال البعض الظاهر جوازه اذ لا فرق تأمل اه وأقول بل يجب اذ لم يجعل الفعل على تقدير أن لعدم ما يصلح لمرفوعية عسى غيره (قوله بتأنيث تطلع وتذكيره) أى لجوازهما فى المسند الى ظاهر مجازى التأنيث (قوله بتأنيث تطلع فقط) لوجوب تأنيث المسند الى ضمير المؤنث ولو كان مجازى التأنيث (قوله ونظيره قوله تعالى عسى أن يبعثك ربك مقاما محمودا) أى ان جعل نصب مقاما بالفعل المذكور على أنه ظرف أو غير ذلك فان جعل نصبه بمحذوف على

(اذا اسم قبلها قد ذكرا) وتظهر أثر ذلك في التثنية والجمع والتأنيث فتقول على الأول الزيدان عسى أن يقوما والزيدون عسى أن يقوموا وهند عسى أن تقوم والهندان عسى أن تقوما والهندات عسى أن يقمن وهكذا اخلولق وأوشك هذه لغة الحجاز وتقول على الثاني الزيدان عسى والزيدون عسى وهند عست والهندان عستا والهندات عسين وهكذا اخلولق وأوشك وهذه لغة تميم * تنبيهان * الأول طوى عسى واخلولق وأوشك من أفعال الباب يجب فيه الاضمار تقول الزيدان أخذا يكتبان وطفقا يخصفان ولا يجوز أخذ يكتبان وطفق يخصفان * الثاني اختلف فيما يتصل بعسى من الكاف وأخواتها نحو عساك وعساه فذهب سيبويه الى أنه في موضع نصب حملا على لعل كما حملت لعل على عسى في اقتران خبرها بأن كما في الحديث فلعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض وذهب المبرد والفارسي الى أن عسى على ما كانت عليه من رفع الاسم ونصب الخبر لكن الذي كان اسما جعل خبرا والذي كان خبرا جعل اسما وذهب الأخفش الى أن عسى على ما كانت عليه الا أن ضمير النصب ناب عن ضمير الرفع كما ناب عنه في قوله * يا ابن الزبير طالما عصيكا * وطالما عنيتنا الينا * وكما ناب ضمير الرفع عن ضمير النصب وضمير الجر في التوكيد نحو رأيتك أنت ومررت بك أنت

المصدرية أي فتقوم مقامهما جاز أن تكون عسى تامة وأن تكون ناقصة على التقديم والتأخير قاله الفارضي (قوله اذا اسم قبلها قد ذكرا) أي لفظا كما مثل أو رتبة كما في عسى أن يقوم زيد على جعل زيد مبتدأ مؤخرا فيجوز حينئذ في عسى الوجهان رفعها الضمير وتجريدها منه قاله الشارح في شرح التوضيح قال سم ويشكل على تجويزه جعل زيد مبتدأ مؤخرا أنه يلزم التباس المبتدا بالفاعل وقد يجاب بأنه كما مر في المبتدا (قوله لغة الحجاز) وعليها قوله تعالى لا يسخر قوم من قوم الآية (قوله يجب فيه الاضمار) أما فيما لا يقترن خبره بأن فلعدم جواز اسناد الفعل الى الفعل وأما فيما يقترن بأن كحرى فلعدم السماع (قوله وأخواتها) كالهاء والياء التحتية في عساه وعساني (قوله في موضع نصب) أي اسما لها فتذهب بقاء طرفي الاسناد بحالهما والتعكس اسماها والعمل ويدل له * فقلت عساها نار كأس وعلها * برفع نار (قوله حملا على لعل) أي في العمل بجامع الترجي أو الاشفاق في كل قال في التوضيح وشرحه التصريح ما نصه وهي حينئذ أي حين اذ نصبت الاسم ورفعت الخبر حرف كلعل لئلا يلزم حمل الفعل على الحرف وفاقا للسيرافي ونقله أي نقل السيرافي القول بحرفيته عن سيبويه وخلافا للجمهور في اطلاق القول بفعليته ولابن السراج وثعلب في اطلاق القول بحرفيته فالحاصل في عسى ثلاثة أقوال فعل مطلقا حرف مطلقا التفصيل ان عمل عمل لعل فحرف والا ففعل ومحل الخلاف في عسى الجامدة أما عسى المتصرفة فانها فعل باتفاق ومعناها اشتد اه ببعض حذف (قوله ألحن) أي أفصح (قوله لكن الذي كان اسما) أي كان حقه أن يجعل اسما لعسى لكونه المخبر عنه وهو المبتدا في الأصل وهو الضمير جعل خبرا أي مقدما والذي كان خبرا أي كان حقه أن يجعل خبرا لها وهو خبر المبتدا في الأصل جعل اسما أي مؤخرا فمذهب المبرد اقرار العمل والعكس اسماها وطرفا الاسناد ويلزم عليه جعل خبر عسى اسما صريحا وهو نادر كما تقدم (قوله وذهب الاخفش الى أن عسى على ما كانت عليه) أي

وهذا ما اختاره الناظم قال ولو كان الضمير المشار إليه في موضع نصب كما يقول سيبويه والمبرد لم يقتصر عليه في مثل يا أبتا علك أو عساكا* لأنه بمنزلة المفعول والجزء الثاني بمنزلة الفاعل والفاعل لا يحذف وكذا ما أشبهه انتهى وفيه نظر (والفتح والكسر أجز في السين من) عسى إذا اتصل بها تاء الضمير أو نوناه كما في (نحو عسيت) وعسينا وعسين (وانتقا الفتح زكن) انتقا بالقاف مصدر انتقى الشيء أي اختاره وزكن علم أي اختيار الفتح علم لأنه الأصل وعليه أكثر القراء في قوله تعالى فهل عسيتم وقرأ نافع بالكسر *(خاتمة)* قال في شرح الكافية قد اشتهر القول بأن كاد إثباتها نفي ونفيها إثبات حتى جعل هذا المعنى لغزا

من رفع الاسم ونصب الخبر مع بقاء طرفي الاسناد بحالهما فاللازم على مذهبه إنما هو التجوز في الضمير بجعل ضمير النصب مكان ضمير الرفع (قوله وهذا ما اختاره الناظم) رد بأمرين الأول أن إنابة ضمير عن ضمير إنما ثبتت في المنفصل نحو ما أنا كأنت وأنتا * يا ابن الزبير طالما عصيكا* فالكاف بدل من التاء بدلا تصريفيا لا من باب إنابة ضمير عن ضمير * الثاني ظهور الخبر مرفوعا في قوله* فقلت عساها نار كأس وعلها* قاله الدماميني (قوله كما يقول سيبويه والمبرد) لأنهما اتفقا على أنه في محل نصب وإن افترقا في أن سيبويه يقول هو اسم والمبرد يقول هو خبر مقدم (قوله لم يقتصر عليه الخ) قد يقال إن علك في البيت الذي أنشده قد اقتصر فيه على ما هو في موضع نصب فلو كان الاقتصار في عساكا على الكاف يمنع كونه في موضع نصب لمنع الاقتصار في علك على الكاف كونه في موضع نصب ولا قائل به للاتفاق على أنه في موضع نصب اسم عل ويدفع بأن عسى فعل وجنس الفعل يرفع الفاعل وينصب المفعول ولعل حرف وجنس الحرف لا يرفع الفاعل ولا ينصب المفعول فالذي يشبه الفاعل والذي يشبه المفعول هو مرفوع عسى ومنصوبه لا مرفوع لعل ومنصوبها (قوله والجزء الثاني) أي من معمولي عسى وهو الخبر (قوله وفيه نظر) لأنه لا يلزم من كون شيء بمنزلة شيء أن يعطى سائر أحكامه على أنه ورد حذف المرفوع في قولهم إن مالا وإن ولدا بل عهد حذف الفاعل في مواضع يمكن قياس ما هنا عليها (قوله والكسر) لأن كسر سين عسى بوزن رضي لغة فاحفظه (قوله أو نوناه) فيه تغليب نون الإناث على نا (قوله لأنه الأصل) أي الغالب (قوله فهل عسيتم) استدل به بعضهم على أن عسى خبر لأن الاستفهام لا يدخل على الإنشاء والجواب أنه محمول على المعنى كما قال الزمخشري والمعنى هل قاربتم أن تفسدوا في الأرض بمعنى أتوقع إفسادكم فأدخل هل مستفهما عما هو متوقع عنده والاستفهام للتقرير وإثبات أن المتوقع كائن وأنه صائب في توقعه كذا في يس وحاصله أن المراد من عسى مجرد المقاربة فهي في معنى الخبر (قوله بأن كاد إثباتها نفي الخ) اعلم أن ظاهر هذا المشهور أن كاد إثباتها نفي لها نفسها ونفيها إثبات لها نفسها والرد الآتي مبني على حمله على هذا الظاهر وحمله كثير على أن كاد إثباتها نفي للخبر ونفيها

أثبتت قامت مقام جحود * ومراده هذا القائل كاد ومن زعم هذا فليس بمصيب بل حكم كاد حكم سائر الأفعال وأن معناها منفي إذا صحبها حرف نفي وثابت إذا لم يصحبها فإذا قيل كاد زيد يبكي فمعناه قارب زيد البكاء فمقاربة البكاء ثابتة ونفس البكاء منتف وإذا قيل لم يكد يبكي فمعناه لم يقارب البكاء فمقاربة البكاء منتفية ونفس البكاء منتف انتفاء أبعد من انتفائه عند ثبوت المقاربة ولهذا كان قول ذي الرمة

إذا غير النأي المحبين لم يكد * رسيس الهوى من حب مية يبرح * صحيحا بليغا لأن معناه إذا تغير حب كل محب لم يقارب حبي التغير وإذا لم يقاربه فهو بعيد منه فهذا أبلغ من أن يقول لم يبرح لأنه قد يكون غير بارح وهو قريب من البراح بخلاف المخبر عنه بنفي مقاربة البراح وكذا قوله تعالى إذا أخرج يده لم يكد يراها هو أبلغ في نفي الرؤية من أن يقال لم يرها لأن من لم ير قد يقارب الرؤية بخلاف من لم يقارب وأما قوله تعالى فذبحوها وما كادوا يفعلون فكلام تضمن كلامين مضمون كل واحد منهما في وقت غير وقت الآخر والتقدير أن ذبحوها بعد أن كانوا بعداء من ذبحها غير مقاربين له وهذا واضح والله أعلم

إثبات الخبر ورده على هذا الحمل بأن الخبر يقتضي كاد منفي على كل حال فإثبات الأول مسلم والثاني غير مسلم (قوله أنحوي هذا العصر الخ) قائله المعري وجرهم وثمود قبيلتان من العرب وأراد بالإنسان العين وقد أجابه الشهاب الحجازي بقوله

لقد كاد هذا اللغز يصدئ فكرتي * وما كدت منه أشتفي بورودي
فهذا جواب يرتضيه أولو النهى * ويمتنع عن فهم كل بليد

(قوله ونفس البكاء الخ) أي لأن القرب من الفعل يستلزم انتفاءه إذ لو حصل لكان الموصوف متلبسا به لا قريبا منه كذا قيل وقد يمنع الاستلزام وعبارة المغني لأن الإخبار بقرب الشيء يقتضي عرفا عدم حصوله وإلا لكان الإخبار حينئذ بحصوله لا بمقاربته إذ لا يحسن عرفا أن يقال لمن صلى قارب الصلاة وإن كان ما صلى حتى قارب الصلاة اهـ ويمكن حمل الأول على هذا (قوله قول ذي الرمة) بضم الراء وتشديد الميم قطعة الحبل البالية واسمه غيلان قيل لقب ذا الرمة لأنه أتى مية صاحبته وعلى كتفه قطعة حبل بالية فاستسقاها فقالت له اشرب يا ذا الرمة فلقب به وقيل غير ذلك (قوله النأي) أي البعد والرسيس يطلق على أول الشيء وعلى الشيء الثابت كما في القاموس ومن إضافة الرسيس للهوى أوله وهوى ويشير إلى الأول قول الشارح لم يقارب حبي ولو جرى على الثاني لقال لم يقارب رسيس حبي ويبرح يذهب (قوله وأما قوله تعالى الخ) جواب عما يقال لو كان خبر كاد المنفية منفيا بالأولى لكان قوله تعالى فذبحوها الآية متناقضا ويوضح جوابه قول الرضي قد يكون مع كاد المنفية قرينة تدل على ثبوت مضمون الخبر بعد انتفائه وانتفاء قربه فتكون تلك القرينة هي الدالة على ثبوت مضمونه في وقت بعد وقت انتفائه وانتفاء قربه لا لفظ كاد ولا تنافي بين انتفاء الشيء في وقت وثبوته في وقت آخر وذلك كما في فذبحوها وما كادوا يفعلون (قوله فذبحوها وما كادوا يفعلون) ضمير يفعلون عائد لضمير كادوا كما هو القاعدة من رجوع ضمير الخبر إلى الاسم قال يس ولا مانع من كون مرجع الضمير ضميرا (قوله فكلام الخ) إنما جعله كلاما واحدا لأن قوله وما كادوا يفعلون حال من فاعل فذبحوها فيكون المجموع جملة واحدة (قوله كل واحد منهما الخ) أي ولا تناقض بين انتفاء الشيء في وقت وثبوته في وقت آخر

(ان وأخواتها)

(قوله فتنصب المبتدا) أل في المبتدا والخبر للجنس فان من المبتدا ما لا تنصبه كلازم التصدير الا ضمير الشان وكواجب الابتداء نحو طوبى للمؤمن ومن الخبر ما لا ترفعه كالطلبي والانشائي قال الدماميني ومن هنا يعلم أن جملتي نعم وبئس خبريتان لا انشائيتان لقوله تعالى ان الله نعما يعظكم به ولقوله تعالى انهم ساء ما كانوا يعملون وسيأتي في ذلك كلام في باب نعم وبئس ان شاء الله تعالى اهـ أشار بقوله وسيأتي الخ الى ما ذكره هناك وسنذكره ان شاء الله تعالى من قول جماعة كابن الحاجب ان نعم وبئس لانشاء المدح والذم واعتراض الدماميني عليه بما هو متجه وان جعلهما للانشاء تأويل الآيتين باضمار القول كما قيل به في قول الشاعر

ان الذين قتلتم أمس سيدهم * لا تحسبوا ليلهم عن ليلكم ناما

أو جعلهما واردين على الاستعمال الثاني في نعم وبئس وشبههما وهو استعمالهما اخبارا كما سيأتي في باب نعم وبئس قال في المغني ينبغي أن يستثنى من منع الاخبار هنا بالطلب خبر أن المفتوحة المخففة فانه يجوز أن يكون جملة دعائية كما في قوله تعالى والخامسة أن غضب الله عليها على القراءة بتخفيف النون بعدها جملة فعلية وقولهم أما أن جزاك الله خيرا على فتح الهمزة اهـ وحذف أحدهما لقرينة جائز على قلة الا الاسم الذي هو ضمير الشان فان حذفه كثير وعليه خرج المصنف حديث ان من أشد الناس عذابا يوم القيامة المصورون والتزم حذف الخبر في ليت شعري مردفا باستفهام نحو ليت شعري هل قام زيد أي ليت شعري بجواب أو بجواب هذا الاستفهام حاصل وقيل جملة الاستفهام هي الخبر على تقدير مضاف أي ليت مشعوري بجواب هذا الاستفهام وتختص ليت أيضا بجواز اتصال أن ومعموليها بها سادة مسد معموليها نحو ليت أنك قائم وقيل الخبر محذوف تقديره حاصل مثلا وقاس الأخفش لعل على ليت فجوز لعل أن زيدا قائم (قوله وحكى قوم الخ) ظاهره أن ذلك لغة وبه صرح بعضهم ومنع الجمهور ذلك وأولوا ما ثبت منه بأن الجزء الثاني حال والخبر محذوف والتقدير في ان حراسنا أسدا تلقاهم أسدا وفي يا ليت الخ أقبلت رواجعا وفي كأن أذنيه

* (ان وأخواتها) *

(لان) و(أن) و(ليت) و(لكن) و(لعل) و(كأن) عكس ما لكان) الناقصة (من عمل) فتنصب المبتدا اسما لها وترفع الخبر خبرا لها (ككأن زيدا عالم بأني * كفؤ ولكن ابنه ذو ضغن) أي حقد وقس الباقي هذه اللغة المشهورة وحكى قوم منهم ابن سيده أن قوما من العرب تنصب بها الجزءين معا من ذلك قوله

اذا اسود جنح الليل فلتأت
ولتكن * خطاك خفافا
ان حراسنا أسدا وقوله
ياليت أيام الصبا رواجعا
وقوله كأن أذنيه
اذا تشوفا * قادمة أو قلما محرفا
* تنبيهات * الاول لم يذكر
الناظم فى تسهيله أن المفتوحة
نظرا الى كونها فرع
المكسورة وهو صنيع سيبويه
حيث قال هذا باب الحروف
الخمسة * الثانى أشار بقوله
عكس مالكان الى ما لهذه
الاحرف من الشبه بكان
فى لزوم المبتدا والخبر
والاستغناء بما فعملت عملها
معكوسا ليكونا معها كمفعول
قدم وفاعل أخر تنبيها على
الفرعية ولان معانيها
فى الاخبار فكانت كالعمد
والاسماء كالفضلات فأعطيا
اعرابيهما * الثالث معنى ان
وأن

الخ بكان قادمة بل التأويل فى الثالث متعين لئلا يلزم الاخبار بالمفرد عن المثنى (قوله جنح الليل) بالضم والكسر طائفة منه والخطاء بالكسر والمد لكن قصره الشاعر للوزن جمع خطوة بالفتح كركوة وركاء كما فى الصحاح وهى نقل القدم وجعلها بالضم جمع خطوة بالضم ما بين القدمين كما زعمه الشمنى وتبعه شيخنا والبعض غير مناسب فى البيت (قوله كأن أذنيه) أى الحمار والتشوف التطلع والعامل فى اذا معنى التشبيه فى كأن والقادمة واحدة قوادم الطير وهى مقادم ريشه وهى عشر فى كل جناح اه شمنى (قوله نظرا الى كونها الخ) وانما ذكر كأن مع أن أصلها ان المكسورة أدخلت عليها الكاف التشبيهية ففتحت الهمزة لانتساخ هذا الاصل بادخال الكاف وجعل المجموع كلمة واحدة بدليل عدم احتياج الكاف الى متعلق وعدم كون مدخولها فى موضع جر عند الجمهور بخلاف أن المفتوحة فليس أصلها منسوخا بدليل جواز العطف بعدها على معنى الابتداء كما يعطف بعد المكسورة قاله فى الهمع (قوله فى لزوم المبتدا والخبر) بيان لوجه الشبه واحترز باللزوم عن ألا وأما الاستفتاحيتين لدخولهما على الجملتين وقوله والاستغناء بهما الخ احترازعن لولا الامتناعية لاحتياجها معهما الى جواب واذا الفجائية لاحتياجها معهما الى سبق كلام (قوله معكوسا) ليس من جملة الفرع اذ المشابهة لا تنتج العكس ولذلك احتاج الى تعليله بقوله ليكونا الخ فينبغى جعله معمولا لمحذوف أى وعملت عملا معكوسا ليكونا الخ (قوله تنبيها على الفرعية) أى باعطائها الفرع الذى هو تقدم شبه المفعول وتأخر شبه الفاعل ولم يحتج لذلك فى ما وأخواتها المحمولة على ليس لعدم احتياج فرعيتها الى تنبيه لعدم اتفاق العرب على اعمالها واشتراط شروط فى عملها يبطل بفقدان واحد منها (قوله ولان معانيها فى الاخبار) قال سم قد يقال وكان وأخواتها كذلك اه قال الاسقاطى هو كذلك لكن هذا الوجه عارضه فى كان وأخواتها أصالتها فأعطيت الاصل وهو تقديم المرفوع على المنصوب بخلافه فى ان وأخواتها اه بقى أن الدمامينى اعترض على العلتين بجريانهما فى ما الحجازية وأخواتها مع أن منصوبها لم يتقدم على مرفوعها أو قد أسلفنا ما يدفعه عن العلة الاولى فتأمل (قوله فأعطيا) أى

الاخبار والاسماء وقوله اعرابهما أي العمد والفضلات وفي الكلام توزيع (قوله التوكيد) أي تقوية النسبة وتقريرها في ذهن السامع ايجابية أو سلبية على الصحيح وتوكيد النسبة تارة يكون لدفع الشك فيها وتارة يكون لدفع انكارها وتارة يكون لا ولا فالاول مستحسن والثاني واجب والثالث لا ولا قاله في التصريح فالثالث عربي الا أنه غير بليغ ولذا لم يذكره أهل المعاني قاله الروداني قال سم ولا ينافي كون المفتوحة للتوكيد أنها بمعنى المصدر وهو لا يفيد التوكيد لأن كون الشئ بمعنى شئ لا يلزم أن يساويه في كل ما يفيده فاندفع ما لابي حيان (قوله الاستدراك) هو تعقيب الكلام بنفي ما يتوهم منه ثبوته أو اثبات ما يتوهم منه نفيه هذا هو التعريف السالم من التكلف المحتاج اليه في تصحيح تعريفه بقولهم تعقيب الكلام برفع ما يتوهم ثبوته أو نفيه وهو جعل نفيه بالجر عطفا على ضمير ثبوته هذا وذكر شيخنا السيد عن الدماميني ويس ان رفع التوهم ليس لازما للكن بل هو أغلبي فقط لانها قد لا تكون لرفع التوهم نحو زيد قائم لكنه ضاحك فالتعريفان المذكوران مبنيان على الغالب وفسر بعضهم الاستدراك كما في الروداني بمخالفة حكم ما بعد لكن لحكم ما قبلها مع التوهم أولا وهذا أعم (قوله والتوكيد) أي على قلة نحو لو جاء زيد لا كرمته لكنه لم يجئ اذ عدم المجئ معلوم من لو (قوله لكن أن) بفتح الهمزة كما في الهمع وسم (قوله ونون لكن للساكنين الخ) أنشد البيت ليدفع بما دل عليه من عدم حذف نون لكن للساكنين ما يقال هلا كان المحذوف النون الاولى من أن لان الضرر يحصل بها ويدفع أيضا بلزوم الاجحاف حينئذ فافهم (قوله ولست بآتيه الخ) هذا حكاية لكلام ذئب دعاه المخاطب ليرافقه ويؤاخيه فقوله ولست بآتيه أي ما دعوتني اليه والفضل الزيادة (قوله من لا وان) أي المكسورة الهمزة كما هو صريح كلام يس وشيخنا السيد (قوله والكاف الزائدة) أي المفتوحة اصالة لكن كسرت اتباعا للهمزة كما قاله يس وقال شيخنا السيد كسرتها كسرة نقل من الهمزة (قوله لا التشبيهية) لان المعنى على الاستدراك لا التشبيه (قوله وحذفت الهمزة) أي بعد نقل حركتها الى الكاف على ما قاله شيخنا السيد وقدمر (قوله ومعنى ليت) ويقال ات بابدال

التوكيد ولكن الاستدراك والتوكيد وليست مركبة على الاصح وقال الفراء أصلها لكن أن فطرحت الهمزة للتخفيف ونون لكن للساكنين كقوله

ولست بآتيه ولا أستطيعه* ولاك اسقني ان كان ماؤك ذا فضل* وقال الكوفيون مركبة من لا وان والكاف الزائدة لا التشبيهية وحذفت الهمزة تخفيفا ومعنى ليت التمني

الياء تاء وادغامها في التاء اهـ ع (قوله في الممكن) أي غير المتوقع أي المنتظر وقوعه بخلاف الممكن في الترجي فمنتظر وقوعه (قوله وهو الاكثر) أي التمني في المستحيل (قوله والاشفاق) هو توقع المخوف (قوله فلعلك تارك الخ) أورد أن ترك بعض ما يوحى اليه غير ممكن لعصمته وأجيب بان المراد بالممكن في قوله وتختص لعل بالممكن الممكن عقلا وان استحال عادة أو شرعا كذا في حاشية البعض وفيه نظر لان ترك النبي بعض ما يوحى اليه مستحيل عقلا لان دليل استحالته عقلي كما تقرر في فن الكلام (قوله لعله يزكى) أي أي شيء يدريك أي مايدريك بجواب هذا السؤال (قوله وتختص لعل الخ) لا يرد قول فرعون لعلى أطلع الى اله موسى لانه في زعمه الباطل ممكن هذا وقد اختلف في لعل الواقعة في كلامه تعالى لاستحالة ترقب غير الموثوق بحصوله في حقه تعالى فقيل انها باعتبار حال المخاطبين فالرجاء والاشفاق متعلق بهم كما أن الشك في أو كذلك وفي شرح المناوي على الجامع الصغير أن لعل في كلام الله تعالى وكلام رسوله للوقوع اهـ وفيه نظر ظاهر وكلعل عسى ويؤخذ من التصريح كما قال الروداني أن معنى عسى ولعل في القرآن أمر بالترجي أو الاشفاق وفي حاشية الكشاف للتفتازاني لعل موضوعة لتوقع محبوب وهو الترجي أو مكروه وهو الاشفاق والتوقع بوجهيه قد يكون من المتكلم وقد يكون من المخاطب وقد يكون من غيرهما كما تشهد به موارد الاستعمال وقد وردت في القرآن للاطماع مع تحقق حصول المطمع فيه لكن عدل عن طريق التحقيق الى طريق الاطماع دلالة على أنه لا خلف في اطماع الكريم وأنه كجزمه بالحصول ولما كان ما بعد لعل الاطماعية محقق الحصول وما الحالكونه غرضا مما قبلها زعم ابن الانباري وجماعة أن لعل قد تكون بمعنى كي ورده المصنف يعني الزمخشري بأن عدم صلوحها لمجرد معنى العلية يأباه ألا ترى أنك تقول دخلت على المريض كي أعوده ولا يصح لعل وقد لا تصلح لعل لشيء من هـذه المعاني كما في قوله تعالى لعلكم تتقون أما كونها ليست للاشفاق فظاهر وأو للترجي فلاستحالته أو لترجي المخلوقين فلأنهم لم يكونوا حال الخلق عالمين بالتقوى حتى يرجوها أو للاطماع فلأنه انما يكون فيما يتوقعه

في الممكن والمستحيل لا في الواجب فلا يقال ليت غدا يجيء وأما قوله تعالى فتمنوا الموت مع أنه واجب فالمراد تمنيه قبل وقته وهو الاكثر ولعل الترجي في المحبوب نحو لعل الله يحدث بعد ذلك أمرا والاشفاق في المكروه نحو فلعلك تارك بعض ما يوحى اليك وقد اقتصر على هذين في شرح الكافية وزاد في التسهيل أنها تكون للتعليل والاستفهام فالتعليل نحو لعله يتذكر والاستفهام نحو وما يدريك لعله يزكى وتابع في الاول الاخفش وفي الثاني الكوفيين وتختص لعل بالممكن وليست مركبة على الاصح

المخاطب ويرغب فيه من جهة المتكلم والتقوى ليست كذلك بل هي مستعارة لحالة شبيهة بالترجي لتردد حال العباد بين التقوى وعدمها كتردد المترجي بين حصول المرجو وعدمه أو مجاز في الطلب نعم ان قلنا بأن لعل قد تأتي للتعليل صح حملها في الآية عليه عند من لا يمنع تعليل فعله تعالى بالغرض العائد الى العباد فان منعه بعيد جدا لمخالفته كثيرا من النصوص اه باختصار (قوله وفيها عشر لغات) قال في التسهيل وقد يقال في لعل عل ولعن وعن ولأن وأن ورعن ورغن ولغن أي بغين معجمة في هذين ولعلت قال شيخنا وزاد بعضهم لغتين رغل وغن بالمعجمة فيهما وفي الهمع زيادة لون ولعا ورعل بمهملة ونقل البعض زيادة عل وأل بفتح اللام في هذين فان أراد فتح اللام مشددة لزمه التكرار لتقدم عل المشددة اللام في كلامه وان أراد فتحها مخففة ورد عليه قول الشارح في آخر الباب خاتمة لا يجوز تخفيف لعل على اختلاف لغاتها اه فان هذا الكلام وان قاله الشارح في مقام تخفيف حروف الباب بالسكون يفيد ظاهره ثبوت التشديد في جميع لغات لعل وبالجملة فزيادة هذين محتاجة الى تحرير ونقل صريح ولم أقف عليه ومجموع اللغات بهما سبع عشرة (قوله وكأن التشبيه) أي المؤكد وقيد البطليوسي كونها للتشبيه بما اذا كان خبرها اسما أرفع من اسمها أو أحط وليس صفة من صفاته نحو كأن زيدا ملك وكأن زيدا حمار فان كان خبرها فعلا أو ظرفا أو جارا ومجرورا أو صفة من صفات اسمها كانت للظن نحو كأن زيدا قام أو قائم أو عندك أو في الدار لان زيدا نفس القائم ونفس المستقر والشيء لا يشبه بنفسه (فائدة) قال الرضي أولى ما قيل في كأنك بالدنيا لم تكن وبالآخرة لم تزل أن التقدير كأنك تبصر بالدنيا أي تشاهدها كما في قوله تعالى فبصرت به عن جنب والجملة بعد المجرور بالباء حال بدليل رواية ولم تكن ولم تزل وقولهم كأني بالليل وقد أقبل وكأني بزيد وهو ملك وأما قولهم كأنك بالشتاء مقبل وكأنك بالفرج آت فالاولى فيه أن ما بعد المجرور هو الخبر والمجرور متعلق به (قوله لدخول الجار) أو تخفيفا لتصل الكلمة بالتركيب (قوله وراع ذا الترتيب) أي المعلوم من الامثلة السابقة لضعف العمل بالحرفية (قوله الا في الذي الخ) ان قلت حيث توسع في الظرف

وفيها عشر لغات مشهورة وكأن التشبيه وهي مركبة على الصحيح وقيل باجماع من كاف التشبيه وان فأصل كأن زيدا أسد ان زيدا كأسد تقدم حرف التشبيه اهتماما به ففتحت همزة أن لدخول الجار (وراع ذا الترتيب) وهو تقديم اسمها وتأخير خبرها وجوبا (الا في) الموضع (الذي) يكون الخبر فيه ظرفا أو مجرورا (كليت فيها أو هنا

غير البذي) للتوسع في الظروف والجرور ات قال في العمدة ويجب أن يقترن العامل في الظرف بالاسم كما يقترن الخبر وهو غير ظرف * تنبيهان * الاول حكم معمول خبرها حكم خبرها فلا يجوز تقديمه الا اذا كان ظرفا أو جارا ومجرورا نحو ان عندك زيدا مقيم وان فيك عمرا راغب ومنه قوله

فلا تلحني فيها فان بحبها أخاك مصاب القلب جم بلابله

وقد صرح به في غير هذا الكتاب ومنعه بعضهم * الثاني محل جواز تقديم الخبر اذا كان ظرفا أو مجرورا في غير نحو ان عند زيد أخاه وان في الدار صاحبها لما سلف (ومهمزان افتح)

والمجرور زنه لا جاز تقديم خبرها عليها نفسها اذا كان ظرفا أو مجرورا قلت لم يجز لان لها الصدر كما في الحاجبية قالوا والعلم من أول الامر اشتمال الكلام على التأكيد أو التشبيه أو الاستدراك أو التمني أو الترجي سوى أن المفتوحة فليس لها الصدر * فان قلت فحينئذ لم يجز تقدم خبرها عليها * قلت يوجه بالحمل على المكسورة فانها فرعها * فان قلت فلم امتنع تقدم خبر ما الجازية على اسمها وان كان ظرفا أو مجرورا كما تقدم * قلت يوجه بان هذه أقوى لانها تشبه الافعال لفظا من حيث كونها على ثلاثة أحرف فصاعدا ومبنية على الفتح ومعنى لانها بمعنى أكدت وشبهت وتمنيت الخ ولانها أشبهت بفعل متصرف وهو كان وما شبهت بفعل جامد وهو ليس والفعل المتصرف أقوى سم باختصار ووجه استثناء أن المفتوحة من لزوم الصدر أنها تستدعي سبق بعض كلامها فلا ترد لكن لانها تستدعي سبق كلام تام فلا ينافي صدارتها في كلامها فاعرفه (قوله غير البذي) أي فاحش اللسان (قوله بعد الاسم) هذا يؤذي الى أن المتقدم على الاسم معمول الخبر لا الخبر بناء على أن الخبر هو العامل مع أن كلامه في تقديم الخبر الا أن يقال جعل المثالين من تقديم الخبر باعتبار الظاهر وقطع النظر عن المتعلق المحذوف (قوله وهو غير ظرف) كما في قولهم ان مالا وان ولدا (قوله فلا يجوز تقديمه) أي على الاسم ويجوز تقديمه مطلقا على الخبر كما يأتي في قوله وتصحب الواسط معمول الخبر ويفرق بأن في تقديمه على الاسم فصلا لها من معمولها معا (قوله فلا تلحني) أي تلمني جم كثير بلابله وساوسه وهمومه (قوله ومنعه بعضهم) الوجه خلافه لانه يجوز تقديمه في ما وهذه أقوى بدليل جواز تقديم الخبر اذا كان ظرفا أو جارا ومجرورا هنا وامتناعه هناك أفاده سم وما علل به المنع من أن تقديم المعمول يؤذن بجواز تقديم العامل والعامل هنا لا يتقدم نظر فيه شيخنا بانه أغلبي كما مر لا كلي (قوله محل جواز تقديم الخبر الخ) اذا حمل الجواز على مقابل الامتناع صدق بالوجوب فلا يحتاج الى التقييد (قوله في غير نحو الخ) أي من كل تركيب لابس فيه الاسم ضميرا يعود على شئ في الخبر فيجب التقديم فرارا من عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة وقد يمتنع نحو ان زيدا لفي الدار لامتناع تقديم الخبر المصحوب باللام

وأما التمثيل لممتنع التقديم بنحو ان صاحب الدار فيها فنوقش بأن امتناع التقديم فيه مذهب الكوفيين وأما البصريون فأجازوه لأن الاسم وان تأخر لفظا متقدم رتبة فكذا ما أضيف هو اليه (قوله وجوبا) أبقى الشارح الامر هنا على ظاهره لان التأويل في الثاني أعني قوله وفي سوى ذاك اكسر بجعله شاملا للكسر الواجب والجائز على طريق استعمال صيغة الامر في حقيقتها ومجازها أولى من التأويل هنا وابقاء الثاني على ظاهره (قوله لسد مصدر) هو مصدر خبرها ان كان مشتقا والكون ان كان جامدا (قوله لو وما) متعلق بسد (قوله في محل فاعل) أي ولو لفعل مقدر نحو ولو أنهم صبروا أي ثبت أنهم صبروا على قول الكوفيين ان المرفوع بعد لو فاعل ثبت مقدرا واختاره المحققون وقال أكثر البصريين هي مبتدأ محذوف الخبر وجوبا ونحو اجلس ما ان زيدا جالس أي ما ثبت بناء على أن ما المصدرية لا توصل بالجملة الاسمية وهو الاصح فقول البعض ان ما المصدرية لا تدخل الا على الفعل اجماعا فأن ومعمولاها بعدها فاعل لمقدر اجماعا غير صحيح (قوله مفعول) أي به أو له نحو جئت أني أجلك أو معه نحو يعجبني جلوسك وأنك تحدثنا وتقع مستثنى نحو يعجبني أمورك الا أنك تشتم الناس لا مفعولا فيه ولا مفعولا مطلقا ولا حالا ولا تمييزا كذا في الدماميني وغيره (قوله غير محكي) أي بالقول وكان عليه أن يزيد وغير خبر في الاصل ليخرج نحو ظننت زيدا انه قائم الا أن يقال تركه لاستفادته من التنبيه الآتي قريبا (قوله أو مبتدأ) أي في الحال كما في الآية أو في الاصل نحو كان عندي أنك فاضل (قوله نحو ومن آياته الخ) هذا مذهب الخليل ونقل المطرزي عن سيبويه أن اسم الحدث المرفوع بعد الظرف فاعل له وان لم يعتمد الظرف على شئ قال ومنه ومن آياته أنك ترى الارض أفاده في التصريح (قوله أو خبر عن اسم معنى الخ) حاصله أن المخبر عنه اذا كان اسم معنى فاما ان يكون قولا أو غيره وعلى كل اما ان يكون خبر ان صادقا على اسم المعنى أي يصح حمله عليه أولا وتكلم الشارح على ثلاثة وسكت عما اذا كان قولا وخبر ان صادقا عليه نحو قولي انه حق لعلم وجوب كسرها بالاولى لانها اذا كانت تكسر مع واحد من كون اسم المعنى قولا وصدق خبر ان

وجوبا (لسد مصدر مسدها) مع معموليها الزوما بان وقعت محل فاعل نحو أولم يكفهم أنا أنزلنا أو مفعول غير محكي بالقول نحو ولا تخافون أنكم أشركتم أو نائب عن الفاعل في نحو قل أوحي الى أنه استمع أو مبتدا نحو ومن آياته أنك ترى الارض خاشعة أو خبر عن اسم معنى غير قول ولا صادق

عليه فهما أولى نعم فى صورة كون اسم المعنى قولا اذا كان خبراه قولا
واتحد قائل القولين جاز الفتح والكسر نحو قولى انى أحمد الله كما سيأتى فان
اختلف القائل وجب الكسر نحو قولى ان زيدا يحمد الله (قوله عليه
خبرها) أى على المعنى خبرأن (قوله اعتقادى انك فاضل) أى معتقدى
فضلك ولم يجز الكسر على أن تكون مع معمولها جملة مخبرا بها عن المبتدا
لعدم الرابط (قوله واعتقاد زيد انه حق) لم يصح الفتح على معنى اعتقاد زيد
كون اعتقاده حقا لاختلاف الضمير ومرجعه لان الاعتقاد الواقع عليه
الضمير فى قولنا اعتقاد زيد أنه حق غير الاعتقاد المجعول مبتدا الراجع اليه
الضمير بحسب الظاهر لان هذا هو المتعلق بكون ذلك حقا فاسقده (قوله
ذلك بأن الله هو الحق) اى متلبس بحقية الله (قوله أو الاضافة) أى ان كان
المضاف الهاء لا يضاف الا الى المفرد بدليل ما سيأتى فاندفع اعتراض سم
وغيره بأن الفتح لا يجب عند كل اضافة لوجوب الكسر اذا كان المضاف الى
ان مما لا يضاف الا الى الجملة كحيث وجواز الفتح والكسر اذا كان مما
يضاف الى المفرد والجملة (قوله مثل ما أنكم) ما زائدة (قوله وأنى فضلتكم)
عطف خاص على عام (قوله أنها لكم) أى استقرارها لكم وهو بدل
اشتمال من احدى الطائفتين (قوله نحو ظننت زيدا انه قائم) فان فيه واجبة
الكسر لعدم سد المصدر مسدها اذ لا يصح ظننت زيدا قيامه (قوله اكسر)
أى أدم الكسر (قوله فى الابتدا) أى ابتداء جملتها اما حقيقة بان لا يسبقها
شئ له تعلق بتلك الجملة أو حكما بأن يسبقها ذلك ومن القسم الاول الواقعة
بعد كلا بناء على قول الجمهور انها حرف ردع و زجر لا غير حتى أجازوا
أبدا الوقف عليها والابتداء بما بعدها وحتى قال جماعة منهم متى سمعت
كلا فى سورة فاحكم بأنها مكية لان أكثر ما نزل التهديد والوعيد بمكة لان
أكثر العتو كان بها وقال أبو حاتم تكون بمعنى ألا الاستفتاحية و وافقه
على ذلك الزجاج وغيره وعليه تكون من القسم الثانى وقال النضر بن شميل
تكون حرف تصديق كاى وقال الكسائى تكون بمعنى حقا وضعف بانه
لم يسمع فتح أن بعدها وهو واجب بعد حقا وما بمعناه وقال مكى وهى حينئذ اسم
كرادفه اولتنوينها فى قراءة بعضهم كلا سيكفرون بعبادتهم وقال غيره

عليه خبرها نحو اعتقادى
أنك فاضل بخلاف قولى انك
فاضل واعتقاد زيد انه حق
ومجرور بالحرف نحو ذلك بأن
الله هو الحق أو الاضافة نحو
مثل ما أنكم تنطقون
ومعطوف على شئ من ذلك نحو
اذكروا نعمتى التى أنعمت
عليكم وأنى فضلتكم أو مبدل
منه نحو واذ يعدكم الله احدى
الطائفتين أنها لكم * تنبيه *
انما قال لسد مصدر ولم يقل
لسد مفرد لانه قد يسد المفرد
مسدها و يجب الكسر نحو
ظننت زيدا انه قائم (وفى سوى
ذلك اكسر) على الاصل
(فاكسر فى الابتدا) اما حقيقة
نحو انا فتحنا لك أو حكما كالواقعة

اشتراك اللفظ بين الاسمية والحرفية دليل مخالف للاصل ومحوج لتكلف
علة لبنائها وخرج التنوين في الآية على أنه بدل من حرف الاطلاق المزيد في
رؤس الآي ثم وصل بنية الوقف أفاده في الهمع (قوله بعد ألا الاستفتاحية)
أي التي يستفتح بها الكلام لتنبيه المخاطب على ذلك الكلام لتأكد مضمونه
عند المتكلم اه دماميني وفي المغني ألا تكون للتنبيه فتدل على تحقق
ما بعدها ويقول المعربون فيها حرف استفتاح فيبينون مكانها ويهملون
معناها اه ويقال فيها هلا بابدال الهمزة هاء اه همع وهل هي بسيطة
أو مركبة من همزة الاستفهام ولا النافية قولان (قوله والواقعة بعد حيث)
أي عقب حيث فخرج نحو جلست حيث اعتقاد زيد أنه مكان حسن فان
هذه واجبة الفتح كما علم مما مر هذا والصحيح جواز الفتح عقب حيث أما على
القول بجواز اضافتها الى المفرد فظاهر وأما على المشهور من وجوب
اضافتها الى الجملة فلانه يقدر تمام الجملة من خبر أو فعل وقيل يكتفى باضافتها
الى صورة الجملة واذ مثل حيث في جواز الفتح فيما يظهر (قوله والواقعة
خبرا عن اسم الذات) لم يصح الفتح لتأول المفتوحة بمصدر ولا يخبر به عن اسم
الذات الا بتأويل وهو ممتنع مع أن على ما ذكره المصرح وان كان للبحث فيه
مجال وما نقل عن السيد من جواز الاخبار بالمصدر المؤول عن اسم الذات
من غير تأويل الظاهر أنه مفروض في بعض التراكيب نحو عسى زيد أن
يقوم وعمرو اما أنه قائم أو قاعد فقول البعض الظاهر على كلام السيد جواز
الفتح غير ظاهر فتأمل (قوله وفي بدء صله) أي لموصول اسمي أو حرفي وقد مثل
الشارح لهما ومثل الصلة الصفة نحو مررت برجل انه فاضل (قوله ما ان
مفاتحه لتنوء) أي تثقل والاستشهاد مبني على أن ما موصولة ويصح كونها
نكرة موصوفة (قوله بخلاف حشو الصلة) أي بحسب اللفظ فلا ينافي
كونها في الصدر باعتبار الرتبة في جاء الذي عندي أنه فاضل والمراد
باللفظ ما يشمل المقدر ليدخل في الحشو لا أفعله ما أن في السماء نجما (قوله
سواء مع اللام) أي ولا فرق معها بين وجود فعل القسم أولا وقوله
أو دونها أي مع حذف فعل القسم فلا يعارض هذا ما يأتي من جواز
الوجهين عند عدم اللام وذكر فعل القسم على أن من فتح في هذه

بعد ألا الاستفتاحية نحو ألا
ان أولياء الله والواقعة بعد
حيث نحو اجلس حيث ان
زيدا جالس والواقعة خبرا
عن اسم الذات نحو زيد انه قائم
والواقعة بعد اذ نحو جئتك
اذ ان زيدا غائب (وفي بدء صله)
نحو ما ان مفاتحه لتنوء بخلاف
حشو الصلة نحو جاء الذي
عندي أنه فاضل ولا أفعله
ما أن في السماء نجما اذ التقدير
ما ثبت أن في السماء نجما

(وحيث ان ليمين مكمله)
يعني وقعت جوابا له سواء مع
اللام أو دونها نحو والعصر ان
الانسان لفي خسر حم
والكتاب المبين انا أنزلناه

(أو حكيت بالقول) نحو قلت
إني عبد الله فإن لم تحك بل
أجري القول مجرى الظن
وجب الفتح ومن ثم روي
بالوجهين قوله ٭ أتقول إنك
بالحياة ممتع ٭ (أو حلت محل
حال) أي مع الواو (كزرته
وإني ذو أمل) كما أخرجك ربك
من بيتك بالحق وإن فريقا
من المؤمنين لكارهون وقوله
ما أعطياني ولا سألتهما
إلا وإني لحاجزي كرمي
أو بدونها نحو إلا إنهم ليأكلون
الطعام (وكسروا) أيضا
(من بعد فعل) قلبي (علقا
عنها) (باللام كاعلم إنه لذو تقى)
والله يعلم إنك لرسوله وأنشد
سيبويه
ألم تر إني وابن أسود ليلة
لنسري إلى نارين يعلو سناهما
و(بعد إذا الفجاءة أو) فعل
(قسم)

الصورة الآتية لم يجعلها جواب القسم كما سيذكره الشارح وكلامنا هنا
فيما إذا كانت جوابا فبان لك أن كلام المصنف والشارح شامل لثلاث
صور وإن لم يمثل الشارح إلا لصورتين وأن قول البعض الكلام هنا
في قسم لم يصرح بفعله بقرينة قول الشارح فيما يأتي أو فعل قسم ظاهر
غير ظاهر لأنه يلزم عليه عدم تعرض المصنف هنا وفيما يأتي لحكم
صورة ذكر فعل القسم مع ذكر اللام وما استند إليه من القرينة
لا يشهد له كما لا يخفى ولا يشهد له أيضا قول الشارح فيما يأتي والتقييد
الخ لما ستعرفه هذا وفي التصريح أن ابن كيسان حكى عن الكوفيين جواز
الوجهين إذا حذف الفعل ولم تذكر اللام نحو والله أن زيدا قائم وأنهم
يفضلون الفتح في هذا المثال على الكسر وأن أبا عبد الله الطوال منهم
أوجبه ولم يثبت لهم سماع بذلك اهـ وفي شرح الجامع أن القول بجواز
الفتح في نحو هذا المثال لم يؤيده سماع وليس له وجه بل هو غلط وأطال
في بيان ذلك كما نقله شيخنا ولعدم سماع الفتح حكى في التوضيح إجماع
العرب على تعين الكسر في الصور الثلاث (قوله أو حكيت بالقول)
الباء للآلة (قوله فإن لم تحك بل أجري القول مجرى الظن) أي بالفعل بأن
عمل عمله وجعل معناه بالفعل فلا منافاة بين إيجاب الشارح الفتح في هذه
الحالة ومن تجويز المرادي الفتح والكسر عند صلاحية القول لحكايته
به ولإجرائه مجرى الظن قبل اختيار أحدهما وارتكابه بالفعل قال
لأن الحكاية بالقول مع استيفائه شروط إجرائه مجرى الظن جائزة
(قوله أو حلت محل حال) لم تفتح حينئذ لأن وقوع المصدر حالا وإن كثر
سماعي على أن السماع إنما ورد في المصدر الصريح لا المؤول ولا
المصدر المنسبك من أن المفتوحة الناصبة لمعرفة معر [illegible]
ولا بد من كون أن في ابتداء الحال ليخرج نحو خرج زيد وعنده [illegible]
(قوله كما أخرجك) ما مصدرية (قوله إلا إنهم) أي المرسلين ولكن ا
إن في الآية سببا آخر وهو وقوع اللام في خبرها (قوله علقا عنها باللام)
أي لام الابتداء واحترز عن غير اللام من المعلقات الآتية (قوله ليلة)
ظرف لنسري وقوله سناهما أي ضوءهما (قوله بعد إذا) حال من الفع

في نحى الراجع الى همزان (قوله ظاهر) أى حقيقة أو حكما بأن كان مقدرا لجائز الذكر بأن كان حرف القسم الباء الموحدة دون الواو والتاء الفوقية (قوله نحى) أى همزان بقطع النظر عن كونه مفتوحا أو مكسورا (قوله نظرا لموجب كل منهما) موجب الكسر مع اذا اعتبار ان ومعمولها جملة بلا احتياج الى تقدير خبر ومع فعل القسم اعتبار ذلك جملة جواب القسم وموجب الفتح مع اذا اعتبار ذلك مفردا مبتدأ مع تقدير الخبر ومع فعل القسم اعتبار تقدير الخافض كما سيبينه الشارح وقوله لصلاحية علة لنظرا وضميراهما الى الموجبين (وقوله وكنت أرى) بضم الهمزة بمعنى أظن لغلبة استعماله بالضم في معنى أظن كما قاله يس وان جاز في الذى بمعنى أظن الفتح أيضا وتتعدى الى مفعولين سواء فتحت أو ضمت فزيدا مفعوله الاول وسيدا مفعوله الثاني كما قاله المصرح والعيني ووجه تعدية المضموم الى مفعولين مع أنه مضارع أرى المتعدى الى ثلاثة استعماله بمعنى أظن المتعدى الى اثنين من باب الاستعمال في اللازم كما قاله الغزي اذ معنى أراني زيد عمرا فاضلا جعلني زيد ظانا عمرا فاضلا ويلزم هذا المعنى ظن المتكلم عمرا فاضلا لكن في شرح المتن للمرادي أن من الافعال المتعدية الى ثلاثة أرى بالبناء للمفعول مضارع أريت بمعنى أظننت كذلك وكذا في شرحه للتسهيل وزاد فيه عن سيبويه وغيره أن أريت بمعنى أظننت لم ينطق له ببنى للفاعل كما لم ينطق بأظننت التى أريت بمعناها ولا يكون المفعول الاول لأريت هذه ومضارعها الا ضمير متكلم كأريت وأرى ونرى وقد يكون ضمير مخاطب كقراءة من قرأ وترى الناس سكارى بضم التاء ونصب الناس اه يس والقفا مؤخر العنق واللهازم جمع لهزمة بالكسر طرف الحلقوم وخصهما بالذكر لان القفا موضع الصفع واللهازم موضع اللكز وقوله كما قيل أى ظنا موافقا لما يقوله الناس من أنه سيد (قوله لكن ذهب قوم الخ) يحتمل أنه من كلام الناظم وأنه من كلام الشارح وعلى كل ليس المقصود به منازعة قول الناظم والكسر أولى الخ حتى يرد عليه اعتراض غير واحد كالبعض بأنه لا ينهض على المصنف لان مذهبه ان اذا حرف بل دفع ما يتوهم من أن أولوية الكسر متفق عليها (قوله هى الخبر) أى

ظاهر (لالام بعده بوجهين نمى) أى نسب نظرا لموجب كل منهما لصلاحية المقام لهما على سبيل البدل فمن الاول قوله

وكنت أرى زيدا كما قيل سيدا
اذا انه عبد القفا واللهازم

يروى بالكسر على معنى فاذا هو عبد القفا وبالفتح على معنى فاذا العبودية أى حاصلة كما تقول خرجت فاذا الاسد قال الناظم والكسر أولى لانه لا يحوج الى تقدير لكن ذهب قوم الى أن اذا هى الخبر والتقدير فاذا العبودية أى فى الحضرة العبودية وعلى هذا فلا تقدير فى الفتح أيضا فيستوى الوجهان ومن الثانى قوله

اوتعلق برملك العلى * الى أوذباقت المسي * يروى بالكسر على جعلها جوابا للقسم وبالفتح على جعلها مفعولا بواسطة نزع الخافض أى على أنى والتقييد بكون القسم بفعل ظاهر

للاحتراز عما مر قريبا فى المكسورة وبقوله لالام بعده عما بعده اللام من ذلك حيث يتعين فيه الكسر نحو ويحلفون بالله انهم لمنكم وأهؤلاء الذين أقسموا بالله جهد أيمانهم انهم لمعكم وقد اتضح لك أن من فتح ان لم يجعلها جواب القسم لان الفتح متوقف على كون المحل مغنيا فيه المصدر عن أن وصلتها وجواب القسم لا يكون كذلك فانه لا يكون الا جملة ويجوز الوجهان أيضا (مع تلوفا الجزا) نحو فانه غفور رحيم جواب من عمل منكم سوأ بجهالة قرئ بالكسر على جعل ما بعد الفاء جملة تامة أى فهو غفور رحيم وبالفتح على تقديرها بمصدر هو خبر مبتدا محذوف أى فجزاؤه الغفران أو مبتدا خبره محذوف أى فالغفران جزاؤه والكسر أحسن فى القياس قال الناظم ولذلك لم يجئ الفتح

لكريم الطرف مكان بقرينة قوله أى فى الحضرة العبودية وان ذهب بعضهم الى أنها ظرف زمان وأنها خبر أى فى الوقت العبودية (قوله أو تعلقى) أو بمعنى الى أو الا وذبا لك تصغير ذلك على غير قياس (قوله على جعلها مفعولا الخ) أى سادا مسد الجواب (قوله للاحتراز عما مر) أى بعض ما مر وهو الصورتان التان مثل لهما عند قول المصنف وحيث ان ليمين مكمله وهما صورة عدم ذكر فعل القسم مع عدم ذكر اللام وصورة عدم ذكر فعل القسم مع ذكر اللام لوجوب الكسر حينئذ (قوله عما بعده اللام) أى عن فعل القسم الظاهر الذى بعده اللام وقوله من ذلك أى عما مر أى حالة كونه بعض ما مر من الصور الثلاث الداخلة تحت قول المصنف سابقا وحيث ان ليمين مكمله كما قدمناه (قوله وقد اتضح لك) أى من قوله يروى بالكسر الخ (قوله لم يجعلها جواب القسم) أى بل مفعولا كما تقدم ولا يضر عدم الجواب لان الجار والمجرور يقوم مقامه ويؤدى مؤداه (قوله ويجوز الوجهان أيضا) أشار بذلك الى أن الظرف معطوف على بعد اذا بحذف حرف العطف (قوله مع تلو فا الجزا) مثل فاء الجزاء ما يشبهها كما فى قوله واعلموا أنما غنمتم من شئ فان لله خمسه (قوله هو خبر مبتدا محذوف) هو أولى مما بعده لان نظائره أكثر نحو وان مسه الشر فيؤس أى فهو يؤس (قوله أحسن فى القياس) لعدم احوجه الى تقدير (قوله الا مسبوقا بأن المفتوحة) أى كقوله ألم يعلموا أنه من يحادد الله ورسوله فان له نار جهنم وقوله كتب عليه أنه من تولاه فانه يضله بخلاف ما لم تسبق بأن المفتوحة فواجبة الكسر نحو انه من يأت ربه مجرما فان له جهنم انه من يتق ويصبر فان الله لا يضيع أجر المحسنين ولذلك لم يفتح فانه غفور رحيم الا من فتح انه من عمل منكم سوأ بجهالة ونافع ممن فتح انه من عمل وكسر فانه غفور رحيم كذا فى البيضاوى (قوله وذا الحكم) أى جواز الوجهين (قوله خبر قول) أى ما بمعنى القول سواء كان من مادة القول أو الكلام أو نحوهما وكذا يقال فى قوله وكان خبرها قولا (قوله خير القول) انما كان الخبر عنه هنا قولا لان أفعل التفضيل بعض ما يضاف اليه (قوله فالفتح)

فى القرآن الا مسبوقا بأن المفتوحة (وذا) الحكم أيضا (يطرد فى) كل موضع وقعت * اذا ان فيه خبر قول وكان خبرها قولا والقائل واحد كما فى (نحو خير القول انى أحمد) الله فالفتح على معنى خير القول

اذا فتحت فالقول على حقيقته من المصدرية واذا كسرت فهو بمعنى المقول قاله في التصريح ولابد في كل حال من جعل أل للعهد أي قولي أو القول مني لئلا يلزم الاخبار بخاص عن عام (قوله حمد الله) أي اللغوي بأي عبارة كانت (قوله على الاخبار بالجملة) ولم تحتج الى رابط لانها عين المبتدا قال الشارح في شرح التوضيح ومثل سيبويه هذه المسئلة بقوله أول ما أقول أني أحمد الله وخرج الكسر على أنه من باب الاخبار بالجملة وعليه جرى أكثر النحويين وقيل الكسر على أن الجملة معمول القول محكية به والخبر محذوف كأنك قلت أول قولي هذا اللفظ ثابت وليس بمرضي ثم أطال في بيان ذلك وطال في شرح الجامع رده بأن مفهوم الكلام عليه أن غير أول القول من بقيته غير ثابت وليس مرادا للاسم الا أن يدعى زيادة أول والبصريون لا يجيزونها (قوله لقصد الحكاية) أي حكاية لفظ الجملة أي الاتيان بها بلفظها وليس المراد أنها مقول القول كما اتضح مما نقلناه عن شرح التوضيح للشارح وان زعم شارح الجامع أنها مقول القول (قوله نحو عملي أني أحمد الله) محل وجوب الفتح في هذا المثال اذا لم يرد بالعمل المعمول اللساني وهو المنطوق ويجعل الاضافة للعهد فان كان كذلك جاز الكسر وكان هذا التركيب مثل قولي اني أحمد الله في جواز الوجهين وفاقا للحفيد الموضح وابن قاسم الغزي وقال في شرح الجامع مؤيدا وجوب الفتح ان البصريين يمنعون حكاية الجمل بما يرادف القول كالكلام فما لا يرادفه مما أريد به معناه كما في هذا المثال على الوجه المذكور أولى بالمنع فعلى قواعدهم يجب الفتح في المثال حينئذ اه وأقره شيخنا والبعض وفيه نظر اذ ليس الكلام على الكسر من حكاية الجمل حتى يتجه ما ذكر بل من الاخبار بالجملة فاعرفه (قوله سكت الناظم) أي لم يصرح بذلك والا فهي داخلة في كلامه (قوله بعد واو) ليست الواو قيدا (قوله صالح للعطف عليه) احترازعن نحو ان لي مالا وان عمرا فاضل فلانه غير صالح لعطف ان الثانية عليه لصيرورة المعنى ان لي مالا وفضل عمرو (قوله فتكسر بعد الابتدائية) أي التي تبتدأ بها الجمل وتستأنف وهي بمعنى فاء السببية وبحث البعض في عد هذا من مواضع جواز الوجهين بأن المراد بجوازهما في تركيب واحد والتركيب هنا مختلف وهو بحث قوي وان كان

حمد الله والكسر على الاخبار بالجملة لقصد الحكاية كأنك قلت خير القول هذا اللفظ أما اذا انتفى القول الأول فالفتح متعين نحو عملي أني أحمد الله أو القول الثاني أو لم يحمد القائل فالكسر نحو قولي اني مؤمن وقولي ان زيدا يحمد الله * تنبيه * سكت الناظم عن مواضع يجوز فيها الوجهان * الأول أن تقع بعد واو مسبوقة بمفرد صالح للعطف عليه نحو ان لك أن لا تجوع فيها ولا تعرى وأنك لا تظمأ فيها ولا تضحى قرأ نافع وأبو بكر بالكسر اما على الاستئناف أو العطف على جملة ان الاولى والباقون بالفتح عطفا على أن لا تجوع * الثاني أن تقع بعد حتى فتكسر بعد الابتدائية نحو مرض زيد حتى انهم لا يرجونه وتفتح بعد الجارة والعاطفة نحو عرفت أمورك

يمكن دفعه بأن اتحاد ما قبل ان في التركيبين هنا كاف هذا وما ذكره الشارح من وجوب الكسر بعد الابتدائية قال شيخنا السيد مخالف لما لابن الحاجب حيث قال اذا وقعت ان بعد حتى الابتدائية فان قلنا لا يجوز في المبتدا الواقع بعدها أن يحذف خبره وجب كسرها وان قلنا يجوز حذفه واثباته جاز الكسر والفتح (قوله حتى المتفاضل) الاظهر أنه أفيه عاطفة ومثال الجارة أصاحبك حتى انك تعصي (قوله فتكسر) قدم الكسر لانه الكثير (قوله أما استفتاحية) أي حرف استفتاح على ما مر قريبا في ألا بسيطا وقيل مركب من همزة الاستفهام وما النافية وفي الهمع أن همزتها تبدل هاء وعينا وأن ألفها تحذف في الأحوال الثلاثة وأن همزتها تحذف مع ثبوت الالف اه قال الدماميني وأجاز المصنف الفتح على أن المصدر المؤول مبتدأ خبره محذوف كأنه قيل أما معلوم أنك فاضل آه وهو يستلزم جواز الفتح بعد ألا الاستفتاحية ونقل عن بعضهم (قوله بمعنى حقا) الذي صرح به في المغني أنها بمعنى أحقا وأنها كلمتان همزة الاستفهام وما التامة بمعنى شيء وذلك الشيء هو الحق وموضع ما على هذا النصب على الظرفية الاعتبارية كما تصب حقا على هما في البيت الآتي على قول سيبويه وقال المبرد حقا مصدر لحق محذوفا وأن وصلتها فاعل وقال ابن خروف أما هذه حرف بسيط وهي مع ان ومعموليها كلام تركب من حرف واسم كما قال الفارسي في يا زيد كذا في شرح التوضيح للشارح وفي المغني عن بعضهم أنها اسم وأنها عند هذا البعض وابن خروف بمعنى حقا (قوله استقلوا) أي نهضوا مرتحلين (قوله ولا صلة) الذي في الدماميني عن سيبويه أن لا نافية رد على الكفرة ثم رأيت الوجهين في المغني (قوله من أن بعضهم) أي العرب (قوله فيقول لا جرم لآتينك) فأجيبت باللام كما يجاب بها القسم قال شيخنا وهو صريح في أن لآتينك جواب لا جرم وهو أظهر من جعل البعض لآتينك جواب قسم محذوف قام مقامه لا جرم وانظر ما اعرابها على ما حكاه الفراء هل هو كما يقول سيبويه فيكون الجواب مغنيا عن الفاعل أو كما يقول الفراء فيكون الجواب مغنيا عن خبر لا الاقرب الثاني لكون الحاكي هو الفراء وزاد في الاوضح في مواضع جواز الوجهين أن تقع في موضع التعليل نحو انا كنا من قبل ندعوه

حتى المتفاضل * الثالث أن تقع بعد أما نحو أما انك فاضل فتكسر ان كانت أما استفتاحية بمنزلة ألا وتفتح ان كانت بمعنى حقا كما تقول حقا انك ذاهب ومنه قوله * أحقا أن جيرتنا استقلوا * أي أفي حق هذا الامر * الرابع أن تقع بعد لا جرم نحو لا جرم أن الله يعلم فالفتح عند سيبويه على أن جرم فعل وأن وصلتها فاعل أي وجب أن الله يعلم ولا صلة وعند الفراء على أن لا جرم بمنزلة لا رجل ومعناها لا بد ومن بعدها مقدرة والكسر على ما حكاه الفراء من أن بعضهم ينزلها منزلة اليمين فيقول لا جرم لآتينك

(وبعد ذات الكسر تصحب الخبر) جوازا (لام ابتداء نحو انى لوزر) أى ملجأ وكان حق هذه اللام أن تدخل على أول الكلام لان لها الصدر لكن لما كانت للتأكيد وان للتأكيد كرهوا الجمع بين حرفين لمعنى واحد

انه هو البر الرحيم قرئ بالفتح على تقدير لام العلة و بالكسر على أنه تعليل مستأنف مثل وصل عليهم ان صلاتك سكن لهم (قوله و بعد ذات الكسر) الظرف متعلق بتصحب قدم لافادة الحصر أى لا بعد ذات الفتح ولا غيرها من أخوات المكسورة ونحوهن فالحصر اضافى فلا ينافى أنها تصحب المبتدا وكذا خبره المقدم نحو لقائم زيد على الأصح قيل والفعل نحو ليقوم زيد لبئس ما كانوا يعملون لانتم أشد رهبة لرسول من أنفسكم والمشهور أنها فى ذلك لام القسم وأنها لا تدخل على الجملة الفعلية الا فى باب ان قاله فى المغنى (قوله تصحب الخبر لام ابتداء) بشروط أربعة تأخره عن الاسم وكونه مثبتا وغير ماض متصرف وغير جملة شرطية بأن كان مفردا أو مضارعا ولو مقرونا بحرف تنفيس خلافا للكوفيين أو ماضيا غير متصرف أو ظرفا أو جارا ومجرورا أو جملة اسمية وأول جزءيها أولى باللام تقول ان زيدا الوجه حسن أولى من ان زيدا وجهه لحسن بل فى البسيط انه شاذ ولا عدم تقدم معمول الخبر عليه خلافا لابن الناظم بدليل ان ربهم بهم يومئذ لخبير وسميت لام الابتداء لدخولها على المبتدا أو على غيره بعد ان المكسورة العاملة فيما أصله المبتدا (قوله وكان حق هذه اللام الخ) أى كما أن حق ان وأخواتها ذلك لان لها أيضا الصدارة الا أن هذا لم يكن مانعا من تقدم لام الابتداء بحسب الأصل لجواز أن يكون تقدمها كتقدم حرف العطف وألا الاستفتاحية لا يفوت صدارة ما بعدها فاندفع اعتراض البعض على قوله لان لها الصدر بأنه قد يعارض بأن ان وأخواتها لها أيضا الصدر (قوله بين حرفين لمعنى واحد) أورد عليه أمران الأول هلا جمع بينهما على طريق التأكيد اللفظى وأجاب سم بأن التأكيد اللفظى اعادة اللفظ بعينه أو مرادفه وذلك مفقود هنا وفيه نظر وان أقره شيخنا والبعض وغيرهما لوجود الترادف لاتحاد المعنى كما صرح به الشارح وقد عدوا من التوكيد اللفظى بالمرادف فى الحروف قول الشاعر

وقلن على الفردوس أول مشرب * نعم جير ان كانت أبيحت دعاثره

وسيأتى هذا للشارح فى باب التوكيد فافهم الثانى أنهم جمعوا بينهما فى لهنك قائم بابدال الهمزة هاء سواء قيل ان اللام للقسم أو للابتداء لان كلا منهما

لتأكيد النسبة كان ومن وأيضا اجتمع حرفا تأكيد في لقد قام زيد فإن قد
لتحقيق النسبة وهو التأكيد وحرفا تنبيه في ألا يا ليتك تقوم وقد يدفع إيراد
لهنك بأن الاجتماع سهله زوال صورة ما له الصدر بإبدال همزتها هاء كما
في الروداني (قوله فزحلقوا اللام) بالقاف والفاء أي أخروا ولم يزحلقوا إن
لأنها قويت بالعمل وحق العامل التقدم وإنما ادعى أن الأصل في إن زيدا
لقائم لإن زيدا قائم ولم يدع أن الأصل إن لزيدا قائم لئلا يفصل بين إن ومعمولها
مع أن ما له صدر الكلام ولنطقهم باللام متقدمة على إن في قولهم لهنك ولأن
صدارتها بالنسبة لما قبل إن دون ما بعدها دليل الأول أنها تمنع من تعليق
فعل القلب على إن ومعمولها ولهذا كسرت في نحو والله يعلم إنك لرسوله
ودليل الثاني أن عمل إن يتخطاها تقول إن في الدار لزيدا وإن زيدا لقائم وأن
عمل العامل بعدها يتخطاها تقول إن زيدا طعامك لآكل كذا في المغني
(قوله اقتضى كلامه) لتقديمه الظرف (قوله لا تصحب خبر غير إن المكسورة)
إنما لم تدخل اللام على خبر غيرها لأنها تدخل على الجملة ولا تغير معناها ولا
حكمها بخلاف أخواتها فليت تحدث في الخبر التمني ولعل الترجي وكأن
التشبيه ولكن تصير الجملة لا تستعمل إلا بعد كلام وأن المفتوحة تصير
الجملة في تأويل المصدر فليس (قوله بزيادتها) أي مع كونها مفيدة
للتأكيد المنسلخ عنها كونها لام الابتداء فقط (قوله بفتح الهمزة) أي شذوذا
فلا يشكل بما تقدم من وجوب كسر إن في صدر الحال (قوله لعميد) من
عمده العشق بكسر الميم أي هده (قوله ومنه قوله) أعاد من لاختلاف النوع
ولدفع توهم أنه مما حكاه الكوفيون وقيل إن اللام داخلة على مبتدأ مقدر أي
لهي عجوز فلا تكون من الداخلة على خبر غير إن المكسورة (قوله شهربه)
أي فانية ومن تبعيضية إن قدر مضاف أي بلحم عظم الرقبة وبمعنى بدل إن لم
يقدر (قوله فقال من سئلوا) بالبناء للفاعل والعائد محذوف أي من سألوه
أو للمفعول وهذا أقرب لمساعدة الرسم له لأن الهمزة مكتوبة بصورة الياء
ولو كان مبنيا للفاعل لكتبت بصورة الألف ولعدم احتياجه إلى تقدير وإن
كان في الأول مراعاة لفظ من وهو أكثر من مراعاة معناها وادعاء البعض
أولوية الأول غير مسلم وصدر البيت مروا عجالى فقالوا كيف سيدكم

فزحلقوا اللام إلى الخبر فتبقى *
اقتضى كلامه أنها لا تصحب
خبر غير إن المكسورة وهو
كذلك وما ورد من ذلك
يحكم فيه بزيادتها فمن ذلك
قراءة بعض السلف إلا أنهم
ليأكلون الطعام بفتح
الهمزة وأجازه المبرد
وما حكاه الكوفيون من قوله
ولكنني من حبها لعميد
ومنه قوله
أم الحليس لعجوز شهربه
ترضى من اللحم بعظم الرقبه
وقوله
فقال من سئلوا أمسى
لمجهودا وقوله

(قوله)

وما زالت من ليلى لدن أن عرفتها * لكالهائم المقصى بكل مراد * وقوله
أمسى أبان ذليلا بعد عزته * وما أبان لمن أعلاج سودان

(ولا يلي ذي اللام ما قد نفيا) ذي اشارة واللام نصب بالمفعولية وما من قوله ما قد نفيا في موضع رفع بالفاعلية أي لا تدخل هذه اللام على منفي الا ما ندر من قوله
وأعلم ان تسليما وتركا * للا متشابهان ولا سواء

(ولا) يليها أيضا (من الافعال ما كرضيا) ماض متصرف غير مقرون بقد فلا يقال ان زيدا لرضي وأجازه الكسائي وهشام فان كان الفعل مضارعا

(قوله من ليلى) أي من أجل حبها والهائم الذاهب لا يدري أين يتوجه والمقصى بضم الميم وفتح الصاد المهملة المبعد والمراد بفتح الميم المذهب (قوله أبان) بالصرف نظرا الى أن وزنه فعال وبمنعه نظرا الى أن وزنه أفعل منقول من أبان ماضي يبين وهو الأصح والاعلاج جمع علج بكسر العين الرجل الغليظ من كفار العجم وسودان جمع أسود وذهب الكوفيون كما في شرح الجامع الى أن اللام بمعنى الا فلا شاهد فيه وهذا المعنى هو المناسب هنا لان المقام للذم ولا يصح بين أن يجعلوا التنوين في سودان للتعظيم والنفي منصبا على القيد فيناسب الذم (قوله ولا يلي) ليس المراد بالولي التبعية من غير فاصل والا اقتضى جواز التبعية مع الفصل بين اللام وما نفي بأداة النفي مع أنه ممتنع وانما لم يلها الا ان غالب أدوات النفي مبدوءة باللام فلو وليتها لزم توالي لامين وهو مكروه وحمل الباقي وللتنافي بين اللام التي هي لتأكيد الاثبات وبين حرف النفي (قوله ذي اشارة الخ) كان الأولى بل الصواب أن يقول ذي اسم اشارة في محل نصب على المفعولية واللام بدل أو عطف بيان أو صفة (قوله واعلم ان) بالكسر تسليما أي على الناس وقيل المراد تسليم الأمر وتركا أي لا تسليم للا متشابهان أي متقاربان ولا سواء أي ولا منسيا ويان وكان حقه أن يقول لا سواء ولا متشابهان لكنه اضطر فقدم وأخر وسواء اسم مصدر بمعنى الاستواء فلذلك صح وقوعه خبرا عن اثنين فقول البعض سواء في الأصل مصدر فيه مسامحة قال في التصريح وتبعه غير واحد وفيه أي في البيت شذوذ من وجهين دخول اللام على الخبر المنفي وتعليق الفعل عن العمل حيث كسرت ان وكان القياس أن لا يعلق لان الخبر المنفي ليس صالحا للام وسوغ ذلك كما قيل انه شبيه لا بغير فأدخل عليها اللام اه وقد يقال كيف يحكم بشذوذ التعليق وكسر ان مع وجود موجبهما وهو لام الابتداء وان كان وجوده هنا شاذا الا أن يقال جعل ذلك شاذا من حيث ترتبه على الشاذ (قوله من الافعال) بيان لما مقدم عليه مشوب بتبعيض وقوله ماض الخ بدل أو عطف بيان لقوله ما كرضيا وأشار به الى وجه الشبه (قوله فلا يقال ان زيد الرضي) أي على أن اللام للابتداء فيقال على أنها للقسم (قوله وأجازه الكسائي وهشام) أي على اضمار قد كما في المغني وسيأتي في الشرح

دخلت عليه متصرفا كان نحو ان زيدا لرضي أو غير متصرف نحو ان زيدا لبذر الشر وظاهر كلامه جواز دخول اللام على الماضي اذا كان غير متصرف نحو ان زيدا لنعم الرجل أو لعسى أن يقوم وهو مذهب الأخفش والفراء لان الفعل الجامد كالاسم والمنقول عن سيبويه أنه لا يجيز ذلك فان اقترن الماضي المتصرف بقد جاز دخول اللام عليه كما أشار اليه بقوله (وقد يليها مع قد كان ذا لقد سما على العدى مستحوذا) لان قد تقرب الماضي من الحال فأشبه حينئذ المضارع وليس جواز ذلك مخصوصا بتقدير اللام للقسم خلافا لصاحب الترشيح وقد تقدم أن الكسائي وهشاما يجيزان ان زيدا لرضي وليس ذلك عندهما الا لاضمار قد واللام عندهما لام الابتداء أما اذا قدرت اللام للقسم فانه يجوز بلا شرط ولو دخل على ان والحالة هذه ما يقتضي فتحها فتحت مع هذه اللام نحو علمت أن زيدا لرضي (وتصحب) هذه اللام أعني لام الابتداء أيضا (الواسط) بين اسم ان وخبرها (معمول الخبر)

قوله الأوفق بدل الكسائي الأخفش ويمكن الجمع (قوله دخلت عليه) أي اشبه بالاسم كما تقدم (قوله أو غير متصرف) أي تصرفا تاما والا فقد جاء البذر أمر نحو فذرهم الآية (قوله اذا كان غير متصرف) دخل في ظاهر عمومه ليس مع أنه يمتنع دخول اللام عليها قال الشاطبي ولعله لم يحترز عنها اتكالا على علة امتناع دخول اللام على أدوات النفي وقال ابن غازي وتبعه البعض بل على أنها داخل في قوله ما قد نفيا وفيه نظر ظاهر اذ ليست ليس مما قد نفي لانها النفي (قوله كالاسم) أي الجامد في عدم التصرف (قوله مستحوذا) أي غالبا (قوله فأشبه حينئذ المضارع) أي المشبه للاسم ومشبه المشبه مشبه (قوله وليس جواز ذلك) أي دخول اللام على قد بقطع النظر عن كونها لام الابتداء فلا يعارضه قوله بتقدير اللام للقسم (قوله خلافا لصاحب الترشيح) خطاب بن يوسف المارذي حيث ذهب الى أن لام الابتداء لا تدخل على الماضي المقترن بقد واذا سمع دخول اللام عليه قدرت لام جواب القسم فالتقدير في ان زيدا لقد قام ان زيدا والله لقد قام (قوله وقد تقدم أن الكسائي الخ) قيل هو رد لكلام صاحب الترشيح وحاصله أن الكسائي وهشاما ذهبا الى أن قد المضمرة مجوزة لدخول لام الابتداء فقد الظاهرة بالأولى وأنت خبير بأن هذا معارضة مذهب بمذهب وهي لا تصلح ردا فالأولى جعله تذكيرا بما تقدم مما صاحب الترشيح (قوله واللام عندهما) جملة حالية وقوله أما اذا قدرت مقابل قوله واللام عندهما الخ وقوله بلا شرط أي بلا شرط اضمار قد لان لام القسم تدخل على الماضي مطلقا (قوله والحالة هذه) أي تقدير اللام للقسم وقوله فتحت مع هذه اللام أي لما مر من أن كسر ان انما يكون لتعليق الفعل المعلق بلام الابتداء لا بغيرها من بقية المعلقات كلام القسم (قوله الواسط) أي المتوسط من وسط الشيء كوعد أي توسطه وقوله بين اسمها وخبرها جرى على ظاهر المتن ولو حمل الواسط على المتوسط بين الألفاظ الواقعة بعد ان لكان أولى ليدخل نحو ان عندك لفي الدار زيدا جالسا مما وقع فيه المعمول المقرون باللام بعد معمول آخر قبل الاسم والخبر وقوله معمول الخبر بدل أو عطف بيان أو حال والمراد بمعمول الخبر عند المصنف ما يشمل المفعول به والمفعول المطلق نحو ان زيدا لضربا ضارب والمفعول له نحو

ان زيدا لاحسن الا نقدم ونازع أبو حيان في الأخيرين (قوله بشرط الخ)
الشروط اربعة واحد في المتن وهو التوسط وذكر الشارح شرطين يمكن
اخذ اولهما من المتن بجعل أل في الخبر للعهد أي الخبر الذي سبق أنه يصح
اقترانه باللام والشرط الرابع أن لا تدخل اللام على الخبر فلا يجوز ان زيدا
لعمرا لضارب وأجازه بعضهم قاله الشارح على الأوضح كذا ذكر شيخنا
قال البعض وظاهره أن الرابع لم يذكره الشارح وليس كذلك بل صرح به
بقوله تنبيه اذا دخلت اللام الخ اه وهو غفلة عجيبة فان الشارح لم يتعرض
في التنبيه المذكور لامتناع دخول اللام على الخبر ومعموله معا أصلا كما
ستعرفه (قوله لم يجز دخولها على معموله الخ) جوزه الأخفش والفراء محتجين
بأن المانع قائم بالخبر لكونه فعلا ماضيا والمعمول ليس كذلك ورده الموضح
فالدليل اجازة البصريين تقديم معمول الخبر الفعلي على المبتدأ مع
حكمهم بامتناع تقديم نفس الخبر لان المانع من تقديمه الالتباس وذلك
لا يوجد في المعمول (قوله فرع دخولها على الخبر) أي وهي لا تدخل عليه
فكذا معموله (قوله حالا) مثله التمييز والفرق بينهما وبين المفعول أنه ينوب
عن الفاعل فيصير عمدة واذا تقدم صار مبتدأ واللام تدخل عليه بخلافهما
أفاده المصرح وسم (قوله لا تصحب المعمول المتأخر) أي لأن المعمول من تمام
الخبر فاذا دخلت عليه مع تقدمه كان كدخولها على الخبر لكونه في موضعه
بخلافه مع التأخر وكالمتأخر المتقدم على الاسم فلا يقال ان لعندك زيدا جالس
(قوله وتصحب الفصل) قيل هو حرف لا محل له من الاعراب وعليه أكثر
النحاة كما في الروداني وتسميته ضميرا مجاز علاقته المشابهة في الصورة وسمي
ضمير الفصل لفصله بين الخبر والصفة في نحو زيد هو القائم وعمادا لاعتماد
المتكلم عليه في رفع الاشتباه بين الخبر والصفة وقيل هو اسم لا محل له من
الاعراب كأن اسم الفعل كذلك وقيل محله محل ما قبله وقيل محل ما بعده
ففي نحو زيد هو القائم محله رفع باتفاق القولين الأخيرين وفي نحو كان زيد هو
القائم محله رفع على أولهما ونصب على ثانيهما وفي نحو ان زيدا هو القائم
بالعكس وانما يكون على صيغة ضمير الرفع مطابقا لما قبله غيبة وحضورا
وغيرهما بين مبتدأ وخبر في الحال أو في الأصل معرفتين أو ثانيهما كالمعرفة

بشرط كون الخبر صالحا لها
نحو ان زيدا لعمرا ضارب
فان لم يكن الخبر صالحا لها
لم يجز دخولها على معموله
المتوسط نحو ان زيدا
عمرا ضرب لأن دخولها
على المعمول فرع دخولها
على الخبر وبشرط أن
لا يكون ذلك المعمول حالا
فان كان حالا لم يجز دخولها
عليه فلا يجوز ان زيدا
لراكبا منطلق واقتضى
كلامه أنها لا تصحب
المعمول المتأخر فلا يجوز ان
زيدا لضارب لعمرا (و)
تصحب أيضا (الفصل) وهو
الضمير المسمى عمادا نحو ان
هذا لهو القصص الحق

اذالم يعرب هو مبتدأ (و) نصب (اسما) لان (حل قبله الخبر) نحو ان عندك لبرا ان لك لاجرا وفى معنى تقدم الخبر تقدم معموله نحو ان فى الدار لزيدا قائم * تنبيه * اذا دخلت اللام على الفصل أو على الاسم المتأخر لم تدخل على الخبر فلا يجوز ان زيدا لهو لقائم ولا ان لفى الدار لزيدا ولا ان فى الدار لزيدا لجالس (ووصل ما) الزائدة (بذى الحروف

فى عدم قبول أل كأفضل من وفى بعض هذه الشروط خلاف بسطه فى المغنى وفائدته الاعلام من أول الأمر بأن ما بعده خبر لا صفة وتأكيد الحكم لما فيه من زيادة الربط وقصر المسند على المسند اليه قال التفتازانى فى حاشية الكشاف وهذا انما يتأتى فيما الخبر فيه نكرة والا فتعريف الخبر بلام الجنس يفيد قصره على المبتدا وان لم يكن معه ضمير فصل مثل زيد الامير وعمرو الشجاع وتعريف المبتدا بلام الجنس يفيد قصره على الخبر وان كان معه ضمير الفصل نحو الكرم هو التقوى وقال فى المطول التحقيق أنه قد يكون للتخصيص أى قصر المسند على المسند اليه نحو زيد هو أفضل من عمرو وزيد هو يقاوم الأسد وقد يكون لمجرد التأكيد اذا كان فى الكلام ... المسند على المسند اليه نحو ان الله هو الرزاق أى لا رازق الا هو أو ... المسند اليه على المسند نحو الكرم هو التقوى أى لا كرم الا التقوى اه قال الناظم وجاز دخول لام الابتداء عليه لانه مقوّ للخبر لرفعه توهم السامع كون الخبر تابعا متنزل منزلة الجزء الأول من الخبر أى اذا كان الخبر جملة اسمية (قوله اذا لم يعرب هو مبتدا) فان أعرب مبتدا كان جزأ من الخبر فتكون داخلة عليه وكان غير ضمير فصل كما فى التصريح (قوله حل قبله الخبر) فى هذا البيت ايطاء لكن فى بعض النسخ تنكير خبر الثانى وهو دافع للايطاء ... الاسم (قوله وفى معنى تقدم الخبر تقدم معموله) مثله تقدم معمول الاسم نحو ان فى الدار لما كارجل (قوله أو على الاسم المتأخر) أى عن الخبر أو عن معموله كما يفيده التمثيل (قوله ووصل ما الزائدة) خرجت الموصولة والموصوفة والمصدرية نحو ان ما عندك حسن وان ما فعلت حسن وتكتب مفصولة من ان بخلاف ما الزائدة واعلم أن انما وأنما يفيدان الحصر وقد اجتمعا فى قوله تعالى قل انما يوحى الى أنما الهكم اله واحد أى ما يوحى الى الا قصر الاله على الوحدة فالحصر الأول من قصر الصفة على الموصوف قصر قلب نزل المخاطبون المشركون منزلة من اعتقد ايحاء الاشراك الى نبينا صلى الله عليه وسلم حيث أصروا عليه والثانى من قصر الموصوف على الصفة قصر قلب أيضا والاتيان به مبالغة فى الرد والا فمجرد ثبوت الوحدة ناف للتعدد والاعتراض على افادة انما الحصر بفواته عند التأمل ...

مدفوع بأن الحصر من اللفظ المصرح به ولا يضر فواته بالتأويل بل كفوات التأكيد لانه أمر تقديري ثم قيل الحصر من اجتماع ان وهي للاثبات وما وهي للنفي فصرف الاثبات للمذكور والنفي لغيره وقيل لا اجتماع مؤكدين ان وما الزائدة واعترض هذا بأن اجتماع مؤكدين لا يستلزم الحصر والا لوجد في ان زيدا القائم مثلا والاول بأنه ينافي ما قدمناه من أن ما المحققة بان زائدة وقد يجاب عن اعتراض الثاني بأن اجتماع مؤكدين على وجه تركيبهما أقوى لشدة التلاصق فيه وعن اعتراض الاول بأن ما هذه نافية اصالة لكن انسلخ عنها النفي بعد التركيب فصارت زائدة بدليل عدم ذكر منفيها هذا ما ظهر لي فاعرفه واعترض في المغني الاول أيضا بأن ان ليست للاثبات بل لتوكيد الكلام اثباتا نحو ان زيدا قائم أو نفيا نحو ان زيدا ليس بقائم قال الشمني فيه بحث لان ان لتوكيد النسبة التي بين اسمها وخبرها وهي لا تكون الا ثبوتا وان كان نفس خبرها نفيا (قوله مبطل اعمالها) أي وجوب اعمالها الا ترى ليت (قوله تزيل اختصاصها بالاسماء) أي ما عدا ليت كما سيأتي (قوله فوجب اهمالها) أي ما عدا ليت ووجوب الاهمال هو مذهب سيبويه والجمهور وكما يؤخذ مما يأتي في الشارح وقوله لذلك يغني عنه التفريع (قوله وقد يبقى العمل) قد للتقليل بالنسبة لغير ليت وللتحقيق بالنسبة لليت لان اعمالها كثير بل أوجبه بعضهم كما سيأتي ففي كلامه استعمال المشترك في معنييه (قوله ملغاة) أي عن الكف (قوله قالت) أي زرقاء اليمامة ولفظ قولها ليت الحمام ليه * الى حمامتيه * أو نصفه قديه * تم الحمام ميه * وقصتها أنها كانت لها قطاة ومر بها سرب من القطا بين جبلين فقالت ما ذكر ثم ان القطا وقع في شبكة صياد فعد فاذا هو ستة وستون فاذا ضم اليها نصفها مع قطاتها كانت مائة (قوله أو نصفه) أو بمعنى الواو (قوله قياسا) قال الدماميني ظاهر كلام الزجاجي في الجمل أنه مسموع من العرب وذلك أنه قال في باب حروف الابتداء ومن العرب من يقول انما زيدا قائم ولعلما بكرا قائم فيلغي ما وينصب بان وكذلك أخواتها هذا كلامه اه (قوله ومذهب سيبويه) أي والجمهور وصححه ابن الحاجب كما في النكت (قوله لما سبق الخ) للمصنف ومن وافقه أن يقول يكفي في صحة

مبطل * اعمالها) لانها تزيل اختصاصها بالاسماء وتهيئها للدخول على الفعل فوجب اهمالها لذلك نحو انما زيد قائم وكأنما خالد أسد ولكنما عمرو جبان ولعلما بكر عالم (وقد يبقى العمل) وتجعل ما ملغاة وذلك مسموع في ليت لبقاء اختصاصها كقوله قالت ألا ليتما هذا الحمام لنا * الى حمامتنا أو نصفه فقد * يروى بنصب الحمام على الاعمال ورفعه على الاهمال وأما البواقي فذهب الزجاج وابن السراج الى جوازه فيها قياسا ووافقهم الناظم ولذلك أطلق في قوله وقد يبقى العمل ومذهب سيبويه المنع لما سبق من أن ما أزالت اختصاصها بالاسماء وهيأتها للدخول على الفعل نحو قل انما يوحى الى أنما الهكم اله واحد كأنما يساقون الى الموت وقوله فوالله ما فارقتكم قاليا لكم

الاعمال الاختصاص بحسب الأصل ولا يضر عروض ذ والهمرلذلك تظائر كثيرة كجوازاعمال ان المخففة من الثقيلة على قلة مع تعليلهم اهمالها بكثرة بزوال اختصاصها بالاسماء كما فى وان كانت لكبيرة أفاده سم (قوله ولكنما يقضى الخ) الصواب التمثيل بدله بقول امرئ القيس ولكنما أسعى لمجد مؤثل لان ما فى البيت الذى ذكره موصول اسمى بدليل عود الضمير فى يقضى عليها (قوله أعدا الخ) غرض الشاعر هجو عبد قيس بأنه يفعل بالحمار الفاحشة وأشاء قد يستعمل متعديا كما فى البيت (قوله ولذلك) أى لبقائها على اختصاصها بالاسماء (قوله وهو يشكل الخ) قد يقال لم ينظر المصنف الى هذا الخلاف لكونه واهيا فحكى الاجماع (قوله معطوفا على منصوب ان) ظاهره أن المعطوف عليه هو اسم ان فيكون الرفع باعتبار محله قبل ان بناء على القول بعدم اشتراط وجود الطالب للمحل ونسب الى الكوفيين وبعض البصريين وهو الاقرب الى عبارة المصنف وسيأتى بقية الأوجه ولو قال رفعت تالى عاطف لكان جاريا على سائر الأوجه الآتية وفى التسهيل ان النعت والتوكيد وعطف البيان كعطف النسق عند الجرمى والزجاج والفراء تقول ان زيدا قائم الفاضل أو أبو عبد الله أو نفسه بالنصب والرفع قال سم فيما كتبه بهامش شرح التسهيل للدمامينى هو ظاهر ان قلنا ان الرفع على العطف على محل اسم ان فان قلنا على الابتداء وانه من عطف الجمل فالقياس امتناع ما عدا النسق فليتأمل وقاس الرضى البدل ومثل له بقوله ان الزيدين قد استحسنتهما اشمائلهما بالرفع وقيل الرفع مخصوص بعطف النسق قال فى الهمع وهو الأصح قال فى شرح الجامع ولم يقيد العطف بالواو لان لا كذلك تقول ان زيدا قائم لا عمرا أو لا عمرو اه والظاهر أن الفاء وثم وأو وحتى كذلك (قوله بعد أن تستكملا) متعلق برفعك أو معطوفا لا بجائز خلافا للكودى لما فيه من الفصل بالمبتدا وهو أجنبى من الخبر (قوله لم ينجب) أى يلد ولدا نجيبا وقوله النجيبة من وضع فعيل موضع مفعل أى المنجبة أو الأصل النجيب أمه فحذف المضاف واتصل الضمير (قوله وليس معطوفا الخ) أى كما هو ظاهر كلام المصنف ويمكن أن تسميته معطوفا عليه مجاز علاقته المشابهة الصورية (قوله مثل ما جاءنى الخ) ظاهره ان رجلا

اعرابه

ولكنما يقضى فسوف يكون

وقوله

أعدا نظرا يا عبد قيس لعلما
أضاءت لك النار الحمار المقيدا

بخلاف ليت فانها باقية على اختصاصها بالاسماء ولهذا ذهب بعض النحويين الى وجوب الاعمال فى ليتما وهو يشكل على قوله فى شرح التسهيل يجوز اعمالها واهمالها بالاجماع

(وجائز) بالاجماع (رفعك معطوفا على منصوب ان) المكسورة (بعد أن تستكملا) خبرها نحو ان زيدا آكل طعامك وعمرو ومنه

فمن يك لم ينجب أبوه وأمه
فان لنا الأم النجيبة والأب

وليس معطوفا حينئذ على محل الاسم مثل ما جاءنى من رجل ولا امرأة بالرفع لان الرافع فى مسئلتنا الابتداء

اعرابه محلي وهو القول الأصح لعدم لزوم اجتماع حركتي اعراب وقيل
تقديري ويلزم عليه ما ذكر لكن مر في أول الابتداء دفعه (قوله وقد زال
بدخول الخ) لم يشترط بعض البصريين بقاء الطالب لذلك المحل ونسب الى
الكوفيين أيضا كما مر وعليه لا اشكال في العطف على محل اسم ان الا من
جهة لزوم الفصل بين التابع والمتبوع بأجنبي وهو الخبر وذلك ممنوع كما
في الروداني (قوله ابتدائية) أي استئنافية (قوله على محل ما قبلها من
الابتداء) من بيان لما على تقدير مضاف أي ذات الابتداء أي الجملة
الابتدائية أي المستأنفة وفي عبارته أمران الاول كان ينبغي حذف محل لان
الابتدائية لا محل لها الثاني القصور لعدم شمولها البيت لان الجملة فيه
جواب الشرط الجازم فهي في محل جزم لا ابتدائية وكذا ما عطف عليها
(قوله تعين الوجه الاول) أي كونه من عطف الجمل أي عند الجمهور والا
فبعضهم يجيز العطف على الضمير المستتر بلا فصل بقلة فعليه يجوز الوجه
الثاني (قوله تعين النصب) أي لما يلزم على الرفع من العطف قبل تمام
المعطوف عليه ان جعل من عطف الجمل ومن تقدم المعطوف على المعطوف
عليه ان عطف المرفوع على الضمير في الخبر قال سم لم لا يجوز الرفع قبل
الاستكمال على انه مبتدأ حذف خبره ويكون من قبيل الاعتراض بين اسم
ان وخبرها لا العطف وأقول مقتضى التعليل بما ذكر جواز الرفع بالعطف
على محل اسم ان بناء على عدم اشتراط بقاء طالب المحل وقال الرضي انما
منع رفع المعطوف قبل الاستكمال لان العامل في خبر المبتدا هو المبتدأ وفي
خبر ان هو ان فيكون قائمان من قولك ان زيدا وعمرو قائمان خبرا عن ان
وعمرو معا فيعمل عاملان مستقلان في معمول واحد ولا يجوز ذلك اه
ومقتضى هذا التعليل تخصيص المنع بما اذا كان الخبر للاسمين معا وبه
صرح ابن هشام في شرح بانت سعاد كما سيأتي قريبا ومقتضى اطلاق الموضح
وغيره والتعليل السابق وبحث سم فيه شمول المنع لغير ذلك نحو ان زيدا
وعمرو قائم وهو الذي حققه الروداني وصنيع الشارح فيما يأتي أقرب الى هذا
فتدبر (قوله وأجاز الكسائي الخ) موضع الخلاف حيث يتعين جعل الخبر
للاسمين جميعا نحو ان زيدا وعمرو ذاهبان فان لم يتعين ذلك نحو ان زيدا

وقد زال بدخول الناسخ بل
انما مبتدأ خبره محذوف والجملة
ابتدائية عطف على محل
ما قبلها من الابتداء أو مفرد
معطوف على الضمير في الخبر ان
كان فاصل كما في المثال والبيت
فان لم يكن فاصل نحو ان زيدا
قائم وعمرو تعين الوجه الاول
وقد أشعر قوله وجائز أن
النصب هو الاصل والارجح أما
اذا عطف على المنصوب
المذكور قبل استكمال ان
خبرها تعين النصب وأجاز
الكسائي الرفع

مطلقا تمسكا بظاهر قوله تعالى إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون وقراءة بعضهم إن الله وملائكته يصلون برفع ملائكته وقوله

فمن يك أمسى بالمدينة رحله ... فإني وقيار بها لغريب

وخرج ذلك على التقديم والتأخير أو حذف الخبر من الأول كقوله

خليلي هل طب فإني وأنتما ... وإن لم تبوحا بالهوى دنفان

ويتعين الأول في قوله فإني وقيار بها لغريب لأجل اللام في الخبر والثاني في وملائكته لأجل الواو في يصلون إلا إن قدرت للتعظيم مثلها في رب ارجعون ووافق الفراء الكسائي فيما خفي فيه إعراب المعطوف عليه نحو إنك وزيد ذاهبان وإن هذا وعمرو عالمان تمسكا ببعض ما سبق قال سيبويه

وعمرو في الدار بارتفاعهما قاله الموضح في شرح بانت سعاد وهو مخالف لما أطلقه هنا كذا في التصريح ومثل إن زيدا وعمرو في الدار إن زيدا وعمرو قائم وقد رده الفاضل الروداني كلام الموضح في شرح بانت سعاد وحقق أن نحو إن زيدا وعمرو في الدار أو قائم من محل الخلاف فتنبه (قوله مطلقا) أي سواء قبل الاستكمال وبعده وسواء ظهر إعراب المعطوف عليه أو خفي فالإطلاق في مقابلة التقييد السابق والتقييد اللاحق وإن جعله البعض في مقابلة اللاحق فقط (قوله رحله) أي منزله وقيار اسم فرس الشاعر وقيل اسم جمل وقوله فإني الخ دليل الجواب أي فأنا لا يحسن فيها رحلي لأني الخ (قوله على التقديم والتأخير) أي تقديم المعطوف وتأخير الخبر والقصد العكس والتقدير إن الذين آمنوا والذين هادوا من آمن الخ والصابئون والنصارى كذلك ومن آمن في محل رفع بالابتداء وخبره فلا خوف الخ والجملة خبر إن وخبر الصابئون محذوف أي كذلك كما علم ويجوز أن يكون من آمن الخ خبر الصابئون وخبر إن محذوف لدلالة خبر الصابئون عليه فالحذف على هذا من الأول لدلالة الثاني وعلى الأول من الثاني لدلالة الأول وهو الكثير كما في المغني والعائد على كل محذوف أي من آمن منهم وأورد بعضهم على التخريج على التقديم والتأخير أنه يستلزم العطف قبل تمام المعطوف عليه ومجرد ملاحظة التقديم والتأخير لا يدفع ذلك وقد يقال بل يدفعه لتقدم المعطوف عليه بتمامه حينئذ في النية هذا وقال الروداني اعتبار التقديم والتأخير وأمثاله إنما يرجع إليه في تخريج المسموع ولا يجوز لأحد اليوم أن يتكلم بمثل ذلك ويدعي أنه نوى التقديم والتأخير (قوله هل طب) مثلث الطاء كما في القاموس (قوله ويتعين الأول الخ) نظر فيه سم بجواز أن تقدر اللام داخلة على مبتدأ محذوف أي لهو غريب وقد يقال الأصل والظاهر عدم التقدير وكلام الشارح مبني عليه (قوله إلا أن قدرت للتعظيم) بحث فيه بأنه لم يسمع أنا قائمون على التعظيم بل لا بد من المطابقة اللفظية على حد إنا لنحن نحيي ونميت ونحن الوارثون كما في المغني (قوله فيما خفي) أي في تركيب خفي الخ أي لكونه مبنيا أو مقصورا مثلا قال سم انظر لو خفي إعراب المعطوف دون المعطوف عليه ويحتمل أنه عنده

كذلك وقال الروداني قضية التعليل بالاحتراز من تنافر اللفظ أن خفاء إعراب المعطوف كذلك فيجوز عنده العطف بالرفع في ان زيدا والفتى ذاهبان اه (قوله واعلم) بهمزة المتكلم والقصد بنقل ماذكر الرد به على الفراء والكسائي ولا يخفى أنه من باب رد دعوى بدعوى وقوله يغلطون من باب فرح واعترض بأنه كيف يسند الغلط الى العرب وأجيب بأنه لامانع من ذلك لما سبق من أن الحق قدرة العربي على الخطا اذا قصد الخروج عن لغته والنطق بالخطا وقيل مراد سيبويه بالغلط مجرد توهم أن ليس في الكلام ان وهذا هو مايدل عليه بقية كلامه كما بسطه في المغني ويحتمل أن مراده بالغلط شدة الشذوذ (قوله باتفاق) ولهذا قدم المصنف لكن على ان (قوله في التسامي) أي العلو والعراقة في النسب خؤولة أي ولا عمومة بدليل مابعده قال العيني هي اما مصدر أو جمع خال كالعمومة وفيه مافيه (قوله وأن المفتوحة على الصحيح) اختلف فيه دون ان ولكن لعدم نقلهما الجملة الى باب المفرد فأشبها الحروف الزائدة للتأكيد بخلافها (قوله اذا كان موضعها موضع الجملة) لانها حينئذ بمنزلة المكسورة وذلك بأن وقعت في محل الجملة بحسب الاصل لسدها ومعمولها بعد العلم مسد مفعوليه وهما أصلهما المبتدأ والخبر وخرج بذلك نحو أعجبني أن زيدا قائم وعمرا فيتعين النصب لانها ليست في موضع الجملة ولذلك جاز دخول لام الابتداء وكسر ان في نحو علمت ان زيدا القائم وامتنع ذلك في نحو أعجبني أن زيدا قائم كما قاله الدماميني نقلا عن ابن الحاجب (قوله أو معناه) أي دال معناه كأذان في الآية الشريفة أي اعلام (قوله ورسوله) أي بالرفع وقرئ شاذا ورسوله بالنصب عطفا على لفظ اسم ان كما في الفارضي (قوله لزوال معنى الابتداء) أي معنى الجملة ذات الابتداء لان الكلام قبل هذه الثلاثة للاخبار عن المسند اليه بالمسند وبعدها التمني المسند للمسند اليه أو ترجيه له أو تشبيهه به وقيل لان هذه الثلاثة تغير معنى الجملة بنقلها من الخبر الى الانشاء فيلزم عليه عطف الخبر على الانشاء لكن هذا التعليل لايتم على القول بجواز عطف الخبر على الانشاء ولا على أن العطف على الضمير في خبر ان ولهذا قال في متن الجامع برفع مطلقا تالي العاطف ان نسق على ضمير

واعلم أن ناسا من العرب يغلطون فيقولون انهم أجمعون ذاهبون وانك وزيد ذاهبان

(وألحقت بان) المكسورة فيما تقدم من جواز العطف بالرفع بعد الاستكمال (لكن) باتفاق كقوله * وما قصرت بي في التسامي خؤولة * ولكن عمي الطيب الاصل والخال

(وأن) المفتوحة على الصحيح اذا كان موضعها موضع الجملة بأن تقدمها علم أو معناه نحو وأذان من الله ورسوله الى الناس يوم الحج الاكبر أن الله بريء من المشركين ورسوله

(من دون ليت ولعل وكأن) حيث لايجوز في المعطوف مع هذه الثلاث الا النصب تقدم المعطوف أو تأخر لزوال معنى الابتداء معها وأجاز الفراء الرفع معها أيضا متقدما ومتأخرا

الخبر و بعد ان وأن ولكن ان قدر مبتدأ الخ وكذا الا ان متصل أن العطف على محل الاسم هنا وقد لزم مما تقرر أن الكلام مع كأن انشاء لا خبر وقد يتوقف فيه فتأمل ثم رأيت صاحب المغنى صرح بأن كأن للاخبار ورأيت الدماميني نقل قولا آخر عن بعضهم أنها لانشاء التشبيه (قوله بشرطه السابق) راجع الى قوله متقدما فقط كما هو صريح قول الهمع وأجازه أى الرفع الفراء في ليت وأختيها بعد الخبر مطلقا وقبله بشرطه المذكور عنه (قوله وخففت ان) أى بشرط أن لا يكون اسمها ضميرا وأن يكون خبرها صالحا لدخول اللام ويستثنى الخبر المنفى لانه وان لم تدخل عليه اللام لا يتوهم معه أن ان نافية نقله يس عن ابن هشام (قوله فقل العمل) انما قل هنا وبطل فيما اذا كفت بما على مذهب سيبويه مع أن العلة في الموضعين زوال الاختصاص بالاسماء لان المزيل هنالك أقوى لانه لفظ أجنبي زيد وبخلافه هنا فانه نقصان بعض الكلمة ومحل ما ذكر ان وليها اسم فان وليها فعل كما في الامثلة الآتية وجب الاهمال ولا يدعى الاعمال وأن اسمها ضمير الشأن والجملة الفعلية خبرها قاله زكريا (قوله نحو وان كل لما الخ) أى على قراءة تخفيف الميم أما على قراءة التشديد فلا شاهد فيه لان ان عليها نافية ولما بمعنى الا واعرابه على التخفيف كل مبتدأ واللام لام الابتداء وما زائدة وجميع خبر ومحضرون نعته وجمع على المعنى ولدينا متعلق به أو جميع مبتدأ ثان ومحضرون خبره والجملة خبر الاول وهذا أولى لما يلزم على الاول من دخول لام الابتداء على خبر المبتدا والمسوغ للابتداء بجميع العموم أو الاضافة تقديرا والرابط على جعل جميع مبتدا ثانيا اعادة المبتدا بمعناه لانه على هذا بمعنى كل وعلى الاول بمعنى مجموع (قوله وان كلا لما الخ) أى على قراءة تخفيف الميم أما على قراءة التشديد فلا شاهد فيه لما مر ولعل نصب كلا حينئذ بمحذوف تقديره أرى ثم رأيته في المغنى واعرابه على التخفيف كلا اسم ان واللام الاولى لام الابتداء وما زائدة للفصل بين اللا مين واللام الثانية في ليوفينهم جواب قسم محذوف وجملة القسم وجوابه صلة ما والتقدير وان كلا للذين والله ليوفينهم قال في المغنى لكن الصلة في المعنى جملة الجواب فقط وانما جملة القسم مسوقة لمجرد التأكيد فلا يقال جملة القسم انشائية والصلة

لا تكون

بشرطه السابق وهو خفاء الاعراب (وخففت ان) المكسورة (فقل العمل) وكثر الاهمال لزوال اختصاصها حينئذ نحو وان كل لما جميع لدينا محضرون وجاز اعمالها استصحابا للاصل نحو وان كلا لما ليوفينهم

فيكون الاخير بيانا له وقيل ما نكرة موصوفة بقول مقدر حذف وأقيم
... وهو جملة القسم مقامه أى وان كلا لخلق مقول فيهم والله ليوفينهم
ولا ساعة انتهى ا ه كلام الدماميني عن المغني وكذا الاعراب على التخفيف
مع تشديد النون وأما على تشديد النون والميم معا فقال ابن الحاجب أحسن
ما قيل فيه ان لما هي الجازمة حذف فعلها والتقدير لما يهملوا اعترضه
في المغني بان المنفي بها متوقع ثبوته واهمال الكفار غير متوقع وأجاب
الدماميني بان توقع ثبوته غالب لا لازم ولو سلم فالكفار يتوقعون الاهمال
ولا يشترط في التوقع أن يكون من المتكلم ثم قال في المغني والاولى عندي أن
يقدر لما يوفوا أعمالهم لدلالة ليوفينهم الخ عليه ولتوقع التوفية (قوله وتلزم
اللام) أى عند عدم القرينة على المراد بدليل ما يأتي فلا تنافي بين قوله وتلزم
اللام وقوله وربما استغنى الخ وينبغي كما قاله الرداني أن محل لزوم اللام
اذا قصد البيان واما اذا قصد الاجمال لم تلزم لان الاجمال من مقاصد البلغاء
(قوله اذا ما تهمل) أى او تعمل مع حصول اللبس بأن كان اعراب الاسم خفيا
نحو ان هذا أو الذي لقائم كما يؤخذ من قول الشارح لعدم اللبس وصرح
به الدماميني (قوله وذهب الفارسي الخ) قال الدماميني حجته دخولها على
الماضي المتصرف نحو ان زيد لقام وعلى منصوب الفعل المؤخر عن ناصبه
نحو وان وجدنا أكثرهم لفاسقين وكلاهما لا يجوز مع المشددة اه وقد
يجاب بأن المخففة شبهت بالخفيفة فتوسع معها ما لم يتوسع مع غيرها فتأمل
(قوله يجب فتحها) أى لطلب العامل ولا معلق لان اللام الفارقة على الثاني
ليست من المعلقات وظاهر هذا الكلام دخول اللام الفارقة على خبر أن
المفتوحة المخففة مع أنها لا تلتبس بأن النافية حتى يحتاج للفرق وقد يقال
انها دخلت بعد ان المكسورة للفرق فلما دخل الفعل فتحت الهمزة
وأبقيت اللام فالكسر وقصد الفرق سابقان على دخول الطالب لفتح
الهمزة أو يقال لام الفرق قد تدخل مع عدم الاحتياج الى الفرق كما تدخل
بعد المكسورة عند قيام القرينة والاستغناء عن اللام (قوله وربما استغنى
عنها) ليس المراد بالاستغناء عدم الاحتياج الى اللام حتى يعترض بان
التعبير بما يقتضى أن اللام قد لا يستغنى عنها مع القرينة بل المراد به ترك

(وتلزم اللام اذا ما تهمل) لتفرق
بينها وبين ان النافية ولهذا
تسمى اللام الفارقة وقد عرفت
أنها لا تلزم عند الاعمال
لعدم اللبس * تنبيه * مذهب
سيبويه ان هذه اللام هي لام
الابتداء وذهب الفارسي الى
أنها غيرها اجتلبت للفرق
و يظهر أثر الخلاف في نحو قوله
عليه الصلاة والسلام قد علمنا
ان كنت لمؤمنا فعلى الاول
يجب كسر ان وعلى الثاني يجب
فتحها (وربما استغنى عنها)
أى عن اللام (ان بدا) أى
ظهر (ما ناطق أراده معتمدا)
على قرينة اما لفظية كقوله

ان الحق لا يخفى على ذى بصيرة ﴿ او معنوية كقوله

أنا ابن أباة الضيم من آل مالك ... وان مالك كانت كرام المعادن

(والفعل ان لم يك ناسخا) للابتداء وهو كان وكاد وظن واخواتها (فلا ﴿ تلفيه) أى لا تجده (غالبا بان ذى) المخففة من الثقيلة (موصلا) وان كان ناسخا وجدته موصلا بها كثيرا نحو وان يكاد الذين كفروا ليزلقونك بأبصارهم وان نظنك لمن الكاذبين

اللام ولا شك أنه مع القرينة يجوز ترك اللام وذكرها (قوله ان الحق الخ) القرينة اللفظية فيه لفظ لا لانه بعده وأن يراد بها النفى اذ لو أريد منه كلى ﴿ الاثبات بدلا عن نفى النفى الصائر الى الاثبات وفيه أيضا قرينة معنوية وهى انه لو أريد بان النفى ونفى النفى اثبات لكان المعنى الحق يخفى على ذى بصيرة وفساده ظاهر وينبغى أن تكون القرينة المعتمد عليها هذه القرينة المعنوية لان لا بعده تنفى لا مانع منه فتأمل (قوله أنا ابن أباة الخ) القرينة هنا دلالة مقام المدح على أن الكلام اثبات فلاجلها لم يقل كانت لكرام وأما عدم قوله لكانت كرام فظاهر من امتناع أن يلى اللام فعل متصرف خال من قد وما قيل من أن هذا الامتناع مخصوص بان العاملة دون المهملة يرده تصريح أبى حيان فى ارتشافه باستوائهما فى ذلك وبأن اللام لو دخلت فى هذا البيت لدخلت على كرام فاعرف ذلك والاباة جمع آب كقضاة وقاض من أبى اذا امتنع والضيم الظلم ومالك اسم قبيلة ولهذا قال كانت وصرفه مراعاة للحى قاله المصرح (قوله غالبا) ظرف زمان أو مكان متعلق بالنفى والمعنى انتفى فى غالب الازمنة أو فى غالب التراكيب وجود الفعل موصلا بان اذا لم يكن ناسخا ومفهوم ذلك أن وجود الفعل الناسخ موصلا بان لم ينتف فى الغالب فيصدق بالكثرة ولو جعل متعلقا بالمنفى لكان المفهوم أن وجود الفعل الناسخ موصلا بان غالبى مع أن القوم انما ذكروا الكثرة لا الغلبة أفاده سم (قوله موصلا) اسم مفعول من أوصل الرباعى المتعدى وثلاثيه اللازم وصل بمعنى اتصل وان كان وصل يستعمل متعديا أيضا فقول البعض تبعا لما نقله شيخنا عن الغزى اسم مفعول من أوصل بمعنى اتصل فاسد (قوله وجدته موصلا الخ) بشرط كونه غير ناف لتخرج ليس وغير منفى لتخرج زال وأخواتها وغير صلة لتخرج دام ودخول اللام مع الفعل الناسخ على ما كان خبرا فى الأصل نحو وان كانت لكبيرة وان وجدنا أكثرهم لفاسقين ومع غير الناسخ على معموله فاعلا كان أو مفعولا ظاهرا أو ضميرا منفصلا فالفاعل الظاهر نحو ان يزينك لنفسك وان يشينك لهيه والمفعول الظاهر نحو ان قتلت لمسلما وأما المفعول الضمير فكم ﴿ وعطف على قولك ان قتلت لمسلما قولك وان أهنت لاياه لكن انما تدخل على المفعول

دون الفاعل إذا كان الفاعل ضميرا متصلا كرأيت أو مستترا نحو زيد إن
ضرب لعمرا (قوله وأكثر منه) أي من كون مدخولها مضارعا المفهوم من
الأمثلة أو من نحو وإن يكاد الخ والحاصل أن الأقسام أربعة كثير وأكثر
ويقاس عليهما اتفاقا ونادر وفي القياس عليه خلاف وأندر ولا يقاس
عليه اتفاقا ووجه ذلك أن إن المشددة مختصة بالمبتدا والخبر فلما ضعفت
بالتخفيف وزال اختصاصها بهما عوضوها كثرة الدخول على فعل يختص
بهما وهو الناسخ مراعاة لحالتها الأصلية في الجملة وكان الماضي أكثر لشبهها
ببعض الماضي كثيرا في عدد الحروف والهيئة والبناء على الفتح ولما انتفى في
الثالث اختصاص مدخولها بالمبتدا والخبر كان نادرا ولما انتفى الاختصاص
والشبه في الأخير كان أندر (قوله شلت) بفتح الشين من باب فرح والضم لغة
رديئة (قوله خلافا للأخفش والكوفيين) تبع في هذا العزو التوضيح
والذي في الهمع والمغني أن الكوفيين لا يجيزون تخفيف إن
المكسورة ويؤولون ما ورد مما يوهم ذلك بأن إن نافية واللام إيجابية بمعنى إلا
ويشكل عليهم قوله تعالى وإن كلا لما ليوفينهم في قراءة من خفف إن ولما
وإن أجيب عنهم بأن لهم أن يجعلوا نصب كلا بأرى محذوفا واللام بمعنى إلا
كما هو رأيهم في مثله وما مزيدة للفصل بين اللامين أو موصولة أو نكرة على
ما مر ويمكن الاعتذار بأن ذكر الكوفيين مع الأخفش نظرا إلى موافقتهم له
صورة لقياسهم أيضا على إن قتلت لمسلما وإن كان قياسهم عليه على وجه أن
إن نافية واللام بمعنى إلا وقياس الأخفش عليه على وجه أن إن مخففة واللام
لام الابتداء فمراد الشارح خلافا لمن ذكر في مطلق القياس على إن قتلت
لمسلما (قوله الذي هو ضمير الشأن) أي فقط عند ابن الحاجب وهو أو غيره
عند المصنف والجمهور فكان المناسب حذف القيد ليجري في حل كلام
المصنف على مذهبه ومما يتعين فيه تقدير ضمير الشأن قول الشاعر

في فتية كسيوف الهند قد علموا * أن هالك كل من يحفى وينتعل

قال ابن الحاجب في شرح المفصل ولولا أن ضمير الشأن مقدر لم يستقم تقديم
الخبر هنا لأن الذي سوغ التقديم كون الجملة واقعة خبرا لا كون أن بطل عملها
فصار ما بعدها مبتدأ وخبرا لأنهم يقدرونه مع التخفيف ما يقدرونه مع

وأكثر منه كونه ماضيا نحو
وإن كانت لكبيرة إن كدت
لتردين وإن وجدنا أكثرهم
لفاسقين ومن النادر قوله
شلت يمينك إن قتلت لمسلما
ولا يقاس عليه نحو إن قام
لأنا وإن قعد لزيد خلافا
للأخفش والكوفيين وأندر
منه كونه لا ناسخا ولا ماضيا
كقولهم إن يزينك لنفسك
وإن يشينك لهيه (وإن
تخفف أن) المفتوحة
(فاسمها) الذي هو ضمير
الشأن (استكن) بمعنى
حذف من اللفظ وجوازه في
وجوده لا أنه تحمله لأنها
حرف وأيضا فهو ضمير نصب
وضمائر النصب لا تستكن

وأما بروز اسمها وهو غير ضمير الشان في قوله

فلو أنك في يوم الرخاء سألتني ... طلاقك لم أبخل وأنت صديق

وقوله

بأنك ربيع وغيث مريع ... وأنك هناك تكون الثمالا

فضرورة (والخبر اجعل جملة من بعد أن) نحو علمت أن زيد قائم فأن مخففة من الثقيلة واسمها ضمير الشان محذوف وزيد قائم جملة في موضع رفع خبرها *تنبيه* أن المفتوحة أشبه بالفعل من المكسورة لأن لفظها كلفظ عض مقصودا به الماضي أو الأمر والمكسورة لا تشبه الا الأمر كجد فلذلك أوثرت أن المفتوحة المخففة ببقاء عملها على وجه يبين فيه الضعف وذلك بأن جعل اسمها محذوفا لكون بذلك عاملة كلا عاملة ومما يوجب مزيتها على المكسورة أن طلبها لما تعمل فيه

التشديد من امتناع تقديم خبرها اه باختصار (قوله وأما بروز الخ) وارد على قوله فاسمها الذي هو ضمير الشان استكن وحاصل الايراد أنه وجد في كلامهم اسم أن المخففة غير ضمير الشان وغير مستكن (قوله فلو أنك الخ) يصف هذا الشاعر نفسه بكثرة الجود حتى لو سأله الحبيب الفراق لأجابه كراهة رد السائل وخص يوم الرخاء بالذكر لان الانسان ربما يفارق الاحباب في الشدة وجملة وأنت صديق حالية قيد بها لان الانسان لا يعز عليه فراق عدوه وصديق فعيل بمعنى اسم المفعول أي مصادقه بفتح الدال أو من اجراء فعيل بمعنى فاعل مجرى فعيل بمعنى مفعول وفي المصباح يقال امرأة صديق وصديقة (قوله مريع) بفتح الميم أي كثير العشب من مرع الوادي بتثليث الراء أي كثر عشبه كأمرع فوصف الغيث به من وصف الحال بوصف المحل وبضمها من أراع الشئ أي نما وكثر كراع يريع ريعا أفاده في القاموس والثمال بكسر المثلثة الغياث (قوله فضرورة) أي من وجهين عند ابن الحاجب كون اسمها غير ضمير الشان وكونه مذكورا ومن الوجه الثاني فقط عند الناظم (قوله والخبر اجعل جملة) أي ان حذف الاسم سواء كان ضمير شان أولا على مذهب المصنف فان ذكر الاسم جاز كون الخبر جملة وكونه مفردا وقد اجتمعا في قوله بأنك ربيع الخ (قوله من بعد أن) من وضع الظاهر موضع المضمر للضرورة (قوله تنبيه أن المفتوحة الخ) هذا جواب عما قيل لماذا اعملوا أن المفتوحة وأهملوا المكسورة غالبا وكان اللائق التسوية أو العكس لئلا يلزم مزية الفرع على الأصل وحاصل الجواب أن الفرع قد يمتاز على الأصل لمعنى فيه لا يوجد في الاصل (قوله لا تشبه الا الأمر) قد يقال بل تشبه نحو قيل وبيع أيضا الا أن يقال صيغة المجهول محولة عن صيغة المعلوم لا أصلية (قوله فلذلك) أي لكونها أشبه بالفعل الخ أوثرت أي خصت وقوله على وجه الخ ليس من جملة التفريع اذ لا يتجه مقيد التفريع به ومتعلق بمحذوف دل عليه السياق أي وعملت على وجه الخ أو لئلا يظهر بالكلية مزية الفرع على أصله وبه يجاب عما قيل لم أعملوا المفتوحة في محذوف غالبا والمكسورة في مذكور وأجاب بعضهم بأن ذلك اعطاء للأصل الاصل والفرع الفرع وبهذا أيضا يجاب عما قيل لم أعملوا

من جهة الاختصاص ومن جهة وصلها بما بعده واما اولا تطلب المكسورة ما تعمل فيه الا من جهة الاختصاص فضعفت بالتخفيف وبطل عملها بخلاف المفتوحة (وان يكن) صدر الجملة الواقعة خبر أن المفتوحة المخففة (فعلا ولم يكن) ذلك الفعل (دعاء ولم يكن تصريفه ممتنعا * فالاحسن) حينئذ (الفصل) بين أن وبينه (بقد) نحو ونعلم أن قد صدقتنا وقوله

شهدت بأن قد خط ما هو كائن
وأنك تمحو ما تشاء وتثبت

(أو نفى) بلا أو لن أو لم نحو وحسبوا أن لا تكون فتنة أيحسب أن لن يقدر عليه أحد أيحسب أن لم يره أحد (او) حرف (تنفيس) نحو علم أن سيكون وقوله

واعلم فعلم المرء ينفعه
أن سوف يأتي كل ما قدرا

(اولو) نحو وأن لو استقاموا على الطريقة (وقليل) في كتب النحاة (ذكر لو) وان كان كثيرا في لسان العرب وأشار بقوله فالاحسن الفصل الى أنه قد يرد والحالة هذه بدون فاصل كقوله

علموا أن يؤملون فجادوا
قبل أن يسألوا بأعظم سؤل * وقوله اني زعيم يا نو يـ * ـقة ان أمنت من الرزاح

المفتوحة في ضمير والمكسورة في ظاهر (قوله من جهة الاختصاص) أي بالاسماء وقوله وصلها بما أي كونها حرفا موصولا بمعمولها (قوله وبطل عملها) أي في الغالب كما سبق (قوله صدر الجملة الخ) أشار به الى أن الضمير في يكن الى الخبر بتقدير مضاف أي صدر الخبر ولو عبر الشارح بذلك لكان أحسن وان كان المآل واحدا أو دفع بذلك ما يوهمه ظاهر عبارته أن الخبر نفس الفعل فان قلت الظاهر أن الحرف الفاصل بين أن والفعل جزء من الخبر والصدر لا الفعل قلت المراد صدر ما بعد هذا الحرف من التركيب الاسنادي (قوله دعا) أي ذا دعا أي قصد به الدعاء (قوله فالاحسن حينئذ الفصل) أي للفرق بين المخففة والمصدرية التي تنصب المضارع ولما كانت المصدرية لا تقع قبل الاسمية ولا الفعلية التي فعلها جامد أو دعاء لم يحتج للفاصل معها وأفعل التفضيل ليس على بابه كما يدل عليه تعبير الموضح بالوجوب فعدم الفصل قبيح لكن ينبغي أن يكون محل قبحه اذا لم يكن هناك فارق بين المخففة والمصدرية غير الفصل كوقوع أن بعد العلم والا لم يقبح كما في الروداني ويظهر أن ترك الفصل عند وجود فارق آخر خلاف الأولى وأن من الفارق غير الفصل ظهور رفع المضارع كما في أن تهبطين (قوله وبينه) أي الفعل (قوله بلا) أي مع الماضي والمضارع وكذا لو واستشكل الفصل بلا بأنه لا فائدة فيه لان أن المخففة لا تحتاج بعد العلم الى تمييزها عن المصدرية لان المصدرية لا تقع بعد العلم وأما بعد الظن فيقعان لكن لا تميز لا بينهما لوقوعها بعد كل منهما فلا يتم تعليل الفصل بالفرق بين المخففة والمصدرية وكذا استشكل الفصل بعد العلم بغير لا كقد والسين بأنه لا فائدة فيه لعدم وقوع المصدرية بعد العلم والجواب أن يكون الفصل للتفرقة المذكورة باعتبار الغالب وفي شرح الجامع أن الفصل بالمذكورات اما لئلا تلتبس بالمصدرية أو ليكون كالعوض من تخفيفها ولا اشكال عليه (قوله أن لا تكون) أي على قراءة تكون بالرفع على ان أن مخففة (قوله زعيم) أي كفيل والرزاح بضم الراء وكسرها الهزال والمنون الموت واضافته عرض اليه من اضافة الصفة للموصوف أي المنون العرض أي العارض والطلاح بالكسر جمع طلحة بالفتح شجرة من شجر العضى

(قوله فلا تحتاج الى فاصل) أى لما علمت من أن هذه الجمل لا تقع بعد أن الناصبة للمضارع (قوله أن غضب الله) أى فى قراءة نافع أن بسكون النون وغضب بصيغة الماضى مقصودا به الدعاء فى قراءة سبعية وما فى التصريح مما يخالف ذلك سبق قلم (قوله فنوى منصوبها الخ) أى حذف وعلم من ذلك أنها واجبة الاعمال لانه أثبت لها منصوبا منويا تارة وثابتا أخرى قاله يس لكن جوز الدمامينى فى قوله كأن ظبية الخ على رواية رفع ظبية أن يكون الرفع لاهمال كأن بتخفيفها (قوله كثيرا) راجع لكل من قوله فنوى وقوله وهو ضمير الشان فيفيد أن منصوبها قد يثبت وذكره المصنف بقوله وثابتا الخ وأنه قد ينوى وهو غير ضمير الشان ويمثل له الشارح بالشاهد الثانى هذا هو المناسب لما عليه المصنف من أن اسم كأن المخففة المحذوف كاسم أن المخففة المحذوف قد يكون ضمير الشان وقد يكون غيره ولما سيذكره الشارح أن الخبر فى الشاهد الثانى مفرد اذ لو وجب كون الاسم المحذوف ضمير الشان لم يجز أن يكون الخبر عند حذف الاسم مفردا لان ضمير الشان لا يخبر عنه بمفرد بخلاف ما لو أرجع كثيرا لقوله فنوى فقط فان مفاد كلام الشارح على هذا أن اسمها المنوى لا يكون الا ضمير الشان وهذا خلاف مذهب المصنف ومناف لقول الشارح بعد وأن يكون مفردا كما فى الثانى فافهم (قوله قليلا) راجع لقوله وثابتا الخ (قوله كمنصوب أن) التشبيه فى مطلق الثبوت والذكر فلا ينافى أن ثبوت منصوب أن ضرورة كما مر بخلاف ثبوت منصوب كأن فانه ليس بضرورة (قوله فمن الاول) أى المحذوف لا بقيد كونه ضمير الشان بدليل الشاهد الثانى فان المحذوف فيه غير ضمير الشان كما سيصرح به بل ضمير المرأة على أن الدمامينى قال لا يظهر لى تعين كون الاسم فى الشاهد الاول ضمير الشان اذ يجوز أن يكون ضميرا عائدا الى المتقدم الذكر أى كأن النحر ثدياه حقان (قوله مشرق النحر) أى مضىء العنق ثدياه أى الصدر أى الثديان فيه حقان أى فى الاستدارة ويجوز أن يكون ثدياه اسم كأن على لغة من يلزم المثنى الالف وحقان خبر ولا شاهد فيه حينئذ (قوله توافينا) أى تقابلنا والمقسم الحسن من القسام وهو الحسن تعطو أى تأخذ وعداه بالى وان كان يتعدى بنفسه لتضمنه معنى الميل وقال الدمامينى أى تتطاول

وتغدون من عرض المتو
ن من الغنى الى الصباح
أنتهم طبيب لادتو
م ترتعون من الطلاح
أما اذا كانت جملة الخبر
اسمية أو فعلية فعلها جامد
أو دعاء فلا تحتاج الى فاصل
كما هو مفهوم الشرط من
كلامه نحو وآخر دعواهم أن
الحمد لله رب العالمين وأن
ليس للانسان الا ما سعى
والخامسة أن غضب الله
عليها (وخففت كأن أيضا)
حملا على أن المفتوحة (فنوى
منصوبها) وهو ضمير الشان
كثيرا (وثابتا أيضا روى)
وهو غير ضمير الشان قليلا
كمنصوب أن فمن الاول قوله
وصدر مشرق النحر
كأن ثدياه حقان
وقوله
ويوما توافينا بوجه مقسم
كأن ظبية تعطو الى وارق
السلم * على رواية رفع
ظبية وعلى رواية النصب

الى الشجر اتتناول منه كذا فى القاموس اه والجملة صفة لظبية الى وارق السلم أى مورق هذا الشجر يقال ورق يرق وأورق يورق أى صار ذا ورق (قوله هما من الثانى) وعليه فالخبر فى البيت الثانى محذوف أى هذه المرأة على عكس التشبيه للمبالغة ويروى ظبية بالجر أيضا على أن الأصل كظبية و زيدت أن بين الكاف ومجرورها (قوله وقد عرفت) أى من التمثيل بالبيت الثانى وقوله كما فى ان راجع للنفى لا للمنفى (قوله وأن يكون مفردا كما فى الثانى) لسكون الاسم فيه غير ضمير الشان اذ التقدير كأنها أى المرأة ظبية وبما قررناه لك يندفع ما أورده هنا مما هو ناشئ عن عدم التأمل فى أطراف كلام الشارح (قوله وان كانت فعلية) أى فعلها غير جامد وغير دعاء قياسا على مامر (قوله فصلت بقد أولم) للفرق بين كأن المخففة وأن الناصبة للمضارع الداخلة عليها كاف الجر (قوله لايهولنك) أى لا يفزعنك والاظى النار فهى اما استعارة لمشقات الحرب او اضافتها الى الحرب من اضافة المشبه به للمشبه واصطلاء النار التدفى بها فهو ترشيح للاستعارة أو التشبيه والمراد باصطلاء الحرب تعاطيها او التلبس بها ومحذورها هو الموت كأن قد ألما أى نزل أى فالموت لابد منه (قوله فتهمل وجوبا) لزوال اختصاصها بالاسماء لدخول المخففة على الجملتين

تم

تم الجزء الاول و يليه الجزء الثانى اوله لا التى لنفى الجنس

هما من الثانى وقد عرفت أنه لا يلزم فى خبرها عند حذف الاسم أن يكون جملة كما فى ان بل يجوز أن يكون جملة كما فى البيت الاول وأن يكون مفردا كما فى الثانى *تنبيه* اذا كان خبر كأن المخففة جملة اسمية لم يحتج الى فاصل كما فى البيت الاول وان كانت فعلية فصلت بقد أولم نحو كأن لم تغن بالأمس وكقوله

لا يهولنك اصطلاء لظى الحر ب فمحذورها كأن قد ألما

خاتمة لا يجوز تخفيف لعل على اختلاف لغاتها وأما لكن فتخفف فتهمل وجوبا نحو ولكن الله قتلهم وأجاز يونس والاخفش اعمالها حينئذ قياسا وحكى عن يونس أنه حكاه عن العرب